



مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية

مادة
عام
على

المصري

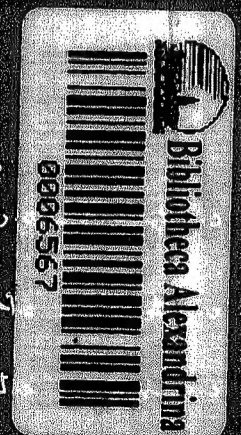
الثقافة
العربية

تأليف

د. عبد المنعم النعماني

د. محمد عبد الرحمن مصطفى

د. لطيفة سالم



مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمي مستقل يعمل في اطار مؤسسة الاهرام ومن اهدافه دراسة العلاقات الدولية بهدف تقديم بحوث علمية للتطورات وللصراعات ذات التأثير على الشرق الاوسط عامة وعلى الصراع العربي الاسرائيلي بصفة خاصة . ويدخل في هذا الاطار :
 - التغيرات الرئيسية التي يمر بها النظام الدولي .
 - المنازعات الدولية المعاصرة وطرق تسويتها .
 - المنظمات الدولية والتكتلات والتحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية .
 - الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربي عامة والمجتمع المصري بوجه خاص .
 - يتكون البناء التنظيمي للمركز من مجلس المستشارين ، مجلس الخبراء ، رئيس المركز ، مدير المركز .
 - يتناول جهاز البحوث بالمركز بالبحث والدراسة الاهتمامات الرئيسية للمركز وهي : (ا) الدراسات السياسية والاستراتيجية (ب) الدراسات العربية والفلسطينية والاسرائيلية . (ج) الدراسات التاريخية المعاصرة .
 - تضم مكتبة المركز الكتب والدوريات والنشرات والاحصاءات والاطالس المتخصصة التي تخدم موضوعات البحث والدراسة بالمركز ، فضلا عن قسم خاص بالرسائل الجامعية وارشيف للمعلومات .
- ادارة المركز : مبنى جريدة الاهرام — شارع الجلاء — القاهرة —
ت : ٧٥٥٥٠٠ ، ٧٤٥٦٦٦ ، ٧٥٨٢٢٣

رئيس المركز . دكتور بطرس بطرس غالي

مدير المركز : السيد يسين

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

مصر للمصريين

مائة عام على الثورة العربية

تأليف

د. نبيل عبد الحميد د. رؤوف عباس د. عبد المنعم الجبيلي
د. على شلبي د. أحمد عبدالرحيم مصطفى اسماعيل زين الدين
د. على بركات د. لطيفة سالم د. سمير طه

١٩٨١

تقديم السيد يسين مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

ستظل الثورة العرابية وما حفلت به من أحداث جسام ، وما عبرت عنه من معانى بليغة معلما من المعالم الأساسية للتاريخ النضالى المصرى . ذلك أن الثورة لم تكن فقط محاولة للتخلص من الهيمنة الأجنبية ، ولكنها من خلال قيادة أحمد عرابى الذى انعقد له لواء الاجماع المصرى الوطنى أثارت مطالب الشعب المصرى فيما يتعلق بالديموقراطية والحرية .

وهذه الثورة أبلغ دليل على أن الشعب المصرى حين تختبر في وعيه ارادة التغيير ، وحين تتفاعل مع هذا الوعى الثورى القيادة التاريخية قادر على التمرد والتحدى ، بما يتضمنه ذلك من مخاطر ، يقبلها مصمما على الفعل ، فاطعنا بذلك سلسلة الحتمية الصارمة التى تتمثل في تأثير العوامل الخارجية التى كانت دائما وأبدا هى الاستعمار الأوروبى والهيمنة الغربية ، أو التى تتعلق بقوى المحافظة والرجعية الداخلية التى تحاول في العادة تعويق مسيرة قوى الشعب .

ان قدرة الشعب المصرى على التحدى لم تضعف عبر الزمن . وبالرغم من اخفاق عرابى وهزيمة الثورة ، الا أنها كانت مدرسة رائدة للوطنية المصرية ، اختبر فيها الشعب المصرى قدراته الحقيقية وجرب فيها قياداته ، وتعلم منها استراتيجيات وتكتيك الثورة . لقد لعبت الثورة العربية دورا بارزا في تشكيل الوعى الوطنى لأجيال متعاقبة من المصريين ، وأشارت لهم على الطريق الصحيح : ليس هناك مجال لحقل أجنبى يسيطر على الارادة المصرية ، وليس هناك مكان لقيادة مصرية متخاذلة لا ترقى لمستوى الوعى الشعبى الثورى . ان من يقود مصر عليه أن يكون في مستوى تقاليد الشعب المصرى في الصمود والتحدى والثورة .

ولقد اختبرت ارادة الشعب المصرى عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، وكان القرار التاريخى بالعبور في حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، أبلغ دليل على أن الشعب المصرى ما زال وفيا لتقاليد الثورة ، وان تراث الثورة العربية لم يضع سدى . ان هذا المؤلف الجماعى الذى شارك في تأليفه مجموعة من خيرة المؤرخين المصريين ليس سوى تحية لذكرى الزعيم أحمد عرابى ، وللثورة العرابية في مناسبة مرور مائة عام على قيامها .

يبقى أن أشكر الدكتور رعوف عباس أستاذ التاريخ الحديث بجامعة القاهرة والخبير بالمركز على جهده الكبير في الاشراف على تأليف هذا الكتاب .

تمهيد

الترحف الامبريالى على مصر

فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر

د . نبيل عبد الحميد سيد أحمد

يتسم القرن التاسع عشر - بصفة عامة - ببلوغ حركة الاستعمار الأوروبى درجة كبيرة من التطور فى مختلف دول العالم ، فقد تدخلت أوروبا ، وبصفة خاصة ، إنجلترا وفرنسا فى المستعمرات ، بصور متعددة ، فالاحتلال العسكرى أمر هام لفرض الوجود والسيطرة السياسية شرط أساسى لأحكام الرقابة ولتنفيذ خطط الاستعمار واستثمار رأس المال الغربى له بعد كبير فى الاستغلال الاقتصادى الذى كان فى أغلبه لصالح الدول المستعمرة وليس لصالح المستعمرات ، بالإضافة إلى وفود هؤلاء الأجانب فى شكل أفراد أو جماعات لممارسة أعمال خاصة أو للعمل فى إطار نجلزة أو فرنسة لإدارات ومصالح هذه المستعمرات .

وقد تختلف درجات هذا التدخل المذكورة من مستعمرة إلى أخرى ، وذلك حسب التطور التاريخى لحركة الاستعمار التى أخذت طابعاً حاداً ومميزاً خلال القرن التاسع عشر ، وخاصة النصف الثانى منه ، وذلك بفعل تزايد ونمو الرأسمالية فى غرب أوروبا ، فاتجهت إلى غزو المستعمرات ، لتستثمر فى مختلف المجالات والأعمال ، وصارت لها صبغة احتكارية وتوسعية وبعبارة أخرى تحولت إلى إمبريالية .

الإمبريالية سمة العصر :

فإذا شئنا تتبع الجذور التاريخية لحركة الاستعمار ، إلى أن باع درجة الإمبريالية كمرحلة أعلى مراحل الاستعمار ، فإننا نجد أن ذلك يدفعنا إلى متابعة موجزة لحركة

الاستعمار من بدايتها مع مطلع العصور الحديثة وصولاً بها إلى القرن التاسع عشر حيث بلوغها درجة كبيرة من القوة وإحكام النفوذ .

أما عن بداية حركة الاستعمار مع مطلع العصور الحديثة ، فهي تتمثل في الكشف الجغرافية . وحركة الكشف بدأتها البرتغال خلال القرن الخامس عشر ، وشاركت فيها بعد ذلك أسبانيا وإنجلترا وفرنسا وهولندا . كما شاركت فيها دولاً أوروبية أخرى ، لتأخذ نصيبها في التوسع ونشر النفوذ^(١) .

وبالرغم من أن الكشف الجغرافية قد أفادت البشرية باكتشاف العالم الجديد ، إلا أن ذلك كان بمحض الصدفة . ويطنى على هذا الاكتشاف الأسلوب الاستقلالي والاحتكاري الذي كان سمة واضحة لأسلوب تعامل الأوروبي مع مستعمرات العالم القديم في أفريقيا وآسيا وأيضاً في العالم الجديد ، مما أفضى في النهاية إلى استنزاف جزء كبير من الموارد الطبيعية وأحياناً البشرية في هذه الأماكن^(٢) .

ولم يترك الاستعمار الأوروبي فرصة اكتشافاته في العالم القديم أو الجديد دون أن يزداد في تطوير فكره الاستعماري . فقد نتج عن أعمال الكشف وارتداد أعالي البحار ، والوصول إلى أماكن التجارة والمواد الخام ، نتج عن ذلك أن اتجهت بعض من دول أوروبا إلى تأسيس شركات تجارية استعمارية بغية ممارسة النشاط التجاري واحتكاره . سواء في مستعمرات العالم الجديد أو القديم . ومن الدول الأوروبية السبابة في هذا المجال ، هولندا وإنجلترا وفرنسا ، وربحت هذه الشركات أرباحاً كبيرة من وراء الاستغلال التجاري للمستعمرات . وعرفت تلك الفترة التي تكونت فيها الشركات التجارية ، عرفت باسم عصر الشركات الأوروبية في ميدان الاستعمار ، وكانت سمة بارزة من سمات القرن التاسع عشر^(٣) ، وفي القرن الثامن عشر زادت رؤوس الأموال وتراكت نتيجة للنشاط التجاري في المستعمرات كما تعرف العالم على كثير من مصادر المواد الخام ، وظهرت عوامل أخرى أدت إلى ثورة في الاختراع وعوامل الإنتاج ، وترتب على هذا حدوث الثورة الصناعية في إنجلترا ثم في بقية دول أوروبا بعد ذلك .

والعلاقة بين الثورة الصناعية وحركة الاستعمار علاقة أساسية ، فالثورة الصناعية حملت الاستعمار الأوروبي مباشرة إلى أرض المستعمرات ، فقد كان من شأن إدخال

الآلات الحديثة أن يتسع نطاق الاستثمار ويزيد الإنتاج ، كما تحسنت وسائل المواصلات وبصفة خاصة النقل الميكانيكي ، فالسكك الحديدية اخترقت مجاهل البلاد المختلفة ، والسفن البحرية الحديثة حملت السكان بالملايين إلى مختلف أماكن المستعمرات ، وأصبحت قارتي أفريقيا وآسيا مئثار منافسة حامية ودخل العالم أجمع عصراً جديداً اتسع فيه نطاق السوق مما ترتب عليه زيادة كبيرة في الإنتاج وحركة التوزيع وبالتالي زيادة رؤوس الأموال وتكديسها باحثاً عن منافذ أخرى للاستثمار والتشغيل^(٤) .

وجاء القرن التاسع عشر بعد هذا التطور الكبير في عوامل الإنتاج وزيادة رؤوس الأموال ليثقل أهم مراحل الاستثمار ، وذلك أن رؤوس الأموال المركزة والتي نتجت عن أرباح زيادة حجم التشغيل الصناعي — قد وجدت فرصة تشغيلها في أراضي المستعمرات ذلك المكان المثالي الذي يحقق لها أهدافها بسبب ما تشتمل عليه من إمكانيات ورخص قوة العمل ، ولأن أية محاولة لتحسين مستوى أهلها المادى تستتبع زيادة في استهلاك جانب من الإنتاج الصناعي ، فتحولت رؤوس الأموال بذلك من مجال توظيفها الصناعي في أوروبا ، إلى مجالات تجارية ومالية أخرى لها صفة الاحتكار والتوسع واستنزاف موارد المستعمرات ولذا فإنها تحولت إلى إمبريالية .

ومن خلال هذا التطور في حركة الاستثمار ، يتضح أن الادعاءات الخاصة بالمصالح المادية لها المكان الأول في دوافع التوسع الإمبريالى في النصف الثانى من القرن التاسع عشر . فالصناعة الكبيرة الحديثة لا يمكنها أن تزيد أو حتى تحتفظ بنفس سرعة إنتاجها إذا لم تجد أسواق جديدة . وما دامت كل الدول العظمى الأوروبية وباستثناء إنجلترا وحدها ، قد وضعت بعد سنة ١٨٧٩ — ١٨٨٠ نظاماً جبركياً تتزايد فيه نسبة الحماية ، فإن أسواق القارة لم تفتح إلا بصعوبة ، ولذلك فقد كان من اللازم البحث عن عملاء خارج أوروبا . وخاصة أن الاستهلاك الأوروبي قد تشبع ، وأنه في وسع السياسة الاستعمارية وحدها أن تجد طبقات جديدة من المستهلكين وهى صمام الأمن . وستصبح الدول الصناعية بدونه مهددة بالآزمات الاقتصادية والاجتماعية . ومن جانب آخر اعتمدت الدول العظمى الصناعية على كمية ضخمة من رؤوس الأموال ، إذ أن الصناعة أعطت أرباحاً أكثر من الزراعة . ولم تجد هذه الأموال

المراقبة استثماراً مربحاً على القارة ، وأصبح كل شيء يشير إلى البحث عن استقلالها في البلاد الجديدة ، التي لم يكن لها حتى ذلك الوقت سكك حديدية أو استثمارات زراعية أو صناعية مجهزة بالتقنية الأوروبية ، ولاشك أن هذه الاستثمارات ستكون مخاطرة في بعض الحالات ، ولكنها ستعطي أرباحاً ضخمة في معظم الحالات ، وبشرط الحصول على حماية كافية ضد عمليات الاستيلاء الممكنة . وكانت الحاجة إلى التوسع الاقتصادي والمالي تدفع إلى الغزو الاستعماري^(٥) الذي يسمح للدولة المستعمرة بالاحتفاظ لنفسها بأسواق لها قيمتها^(٦) .

الزحف الاستعماري على الوطن العربي :

بدأت أولى إرهابات الاستعمار الأوروبي الحديث في العالم العربي تظهر على شكل توغل وتغلغل للقوى الأوروبية في الدولة العثمانية^(٧) حتى كادت أن تقتطع لنفسها فيها مناطق نفوذ سياسي أو ديني أو أدبي . ومن قبل رأينا الاستعمار البرتغالي يحوم حول أطراف المنطقة دون أن يستطيع أن يمرق إليها تماماً ، وقد ظلت مناورات الاستعمار الحديث تتأرجح بلا خطة واضحة مقررة مدة طويلة ، ولم تبدأ أول محاولة جديدة للاستعمار إلا مع الحملة الفرنسية على مصر في نهاية القرن ١٨ وأول القرن ١٩^(٨) وبالرغم من أن مجيء تلك الحملة إلى مصر صدمة عنيفة لسلطة النظام العثماني المملوكي ، والذي كان في مرحلة الضعف^(٩) إلا أنها كانت تجربة عابرة غير ناجحة ، ولم يبدأ تيار الاستعمار الأوروبي في العالم العربي إلا منذ الثلاثينات مع استعمار الجزائر وعدن . وهنا سنلاحظ أولاً أن هذا التاريخ يتفق مع نضوج الثورة الصناعية واتجاهها نحو الانطلاق .

ثانياً أن هذه البداية تعد متأخرة كثيراً بالنسبة لبداية الاستعمار في جنوب آسيا وجنوبها الشرق ، حيث بدأ الاستعمار هناك منذ القرن ١٦ .

فالاستعمار في العالم العربي لم يكن قد بدأ إلا حين كان قد اتخذ شكله النهائي في الشرق الآسيوي ، وهذا ترتيب عكسي إذا اعتبرنا منطق الموقع الجغرافي ، فبينما تواجه أوروبا العالم العربي وتكاد تلامسه ، يكاد يبتعد العالم المسمى كثيراً عن المقابل النقيض لغرب أوروبا ، وفي كلا الحالتين لم تكن علاقة التوقيت هذه عشوائية ، بل وظيفة

مترابطة فالاستعمار الأوروبي لم يتجه إلى الشرق الآسيوى إلا من الباب الخلفى باب رأس الرجاء الصالح وهو لم يتجه هذه الوجهة إلا بعد أن فشل طويلاً فى اقتحام الباب الأمامى باب العالم العربى ، وقد نجح فى الشرق الآسيوى فى حين فشل فى الشرق العربى لسبب حضارى أساساً وهو أن المستوى الحضارى للأول كان عامة أقل تماسكاً وقوة من المستوى الحضارى للثانى . فرغم كل شيء كان للشرق العربى حضارة قديمة عريقة وقوة أكبر من هذه ومن هنا ظل صامداً للضغوط الأوروبية المتزايدة فى الوقت الذى تهاوت فيه حضارة آسيا الموسمية حتى كان طغرة الغرب الحضارية الحاسمة فى الانقلاب الصناعى الذى كان إيدناً بعدم جدوى المقاومة فى العالم العربى . فالفارق إذن بين توقيت الاستعمار الأوروبى فى العالم الآسيوى وبين توقيته فى العالم العربى هو فارق حضارى فى التحليل الأخير^(١٠) . ولكن ما أن تلاشى هذا الفارق الحضارى بل وتراجع حضارة العالم العربى والعكس قفزة الغرب الأوروبى إلى حضارة سريعة مزدهرة ، ما أن حدث ذلك إلا وقد تداعت أمام قوة الغرب بوابات الشرق العربى والتقى العالمان بعد ذلك - الغرب الأوروبى والشرق العربى - فى ميدان الحياة المدنية ، فطنى الغرب على الشرق وغمره غمراً ، كما يحدث حين يلتقى سائل فى مستوى عال بسائل فى مستوى أقل منه ارتفاعاً فيطنى عليه ويغمره غمراً^(١١) .

وبالرغم من هذه الفوارق الحضارية إلا أننا نخطئ إذا صورنا توقيت الاستعمار فى الشرق العربى كسألة إمكانية حضارية فحسب ، فإنه أيضاً قد تحدد كسألة «حاجة» جغرافية ، ذلك أنه منذ أن أصبح للاستعمار الأوروبى إمبراطورية ضخمة فى الشرق الأقصى إلا وقد أضيفت توالاً للشرق الأوسط والأدنى أهمية جديدة إلى جانب أهميته المحلية الذاتية ، لقد أصبح فجأة « البوابة الذهبية » إلى أكبر وأعظم مستعمرة عرفها التاريخ ، أصبح « عنق الزجاجة » فى طريق الاستعمار ولقد تكشف هذه الحقيقة الحرجة الجديدة عارية تماماً سواء للاستعمار الغربى أو للعالم العربى نفسه مع الحملة الفرنسية على مصر . أى أن المطامع الاستعمارية لأوروبا فى الشرق العربى أصبحت مزدوجة ، موضوعية وموقعية . ومن التقاء هذه الحاجة الجغرافية الملحة الجديدة ، مع إمكانية الحضارية المتعاظمة برز الاستعمار الأوروبى الحديث على مسرح العالم العربى ، وطوال القرن الذى تلى بداية الانقلاب الصناعى كان كلما مضى الوقت كلما

زاد إدراك الاستعمار الأوروبي لهذه الحاجة من ناحية ، وكلما زادت إمكانياته الحضارية والمادية من ناحية أخرى ، وذلك بسبب انتشار الانقلاب الصناعي في بقية أوروبا شرقاً وجنوباً ، ولذلك كله زاد الاستعمار اشتعالاً وانتشاراً في العالم العربي ، أصبح مع الصناعة وبسببها وبفضلها ظاهرة معدية تنفشي بين أكثر القوى الأوروبية^(١٢) . ولم يأت الزحف الاستعماري في العالم العربي دفعة واحدة بل يمكننا بالقياس إلى منطقة شاسعة مثل أفريقيا المدارية أن نقول أن زحف الاستعمار في العالم العربي كان بطيئاً . فلم تتحقق له السيطرة على المنطقة إلا في بحر ٩٠ سنة من سنة ١٨٣٠ « الجزائر » إلى سنة ١٩٢٠ « الهلال الخصيب » هذا بينما جاء زحفه في أفريقيا المدارية كاسحاً حقاً ، فقد تحدد كل شيء هناك في عقد واحد تقريباً بعد مؤتمر برلين^(١٣) .

دوافع الزحف الامبريالى على مصر :

كان من الطبيعي أن تكون مصر أهم أهداف حركة الاستعمار في القرن التاسع عشر خاصة أن الظروف هيأت لها الأسباب القوية لتكون مطمعاً للغزاة ومرتعاً للرأسمالية الأوروبية .

ومن هذه الأسباب والعوامل ، موقع مصر الجغرافى نفسه ، ذلك أنها تقع في قلب العالم القديم وتربط بين قارتي أفريقيا وآسيا ، ومكنتها ظروف الموقع من أن تكون حلقة للوصل بين الشرق والغرب ، ومعبراً للتجارة العالمية التي ازدهرت فيها طوال العصور الوسطى .

وقد كان نابليون بونابرت ، القائد الفرنسى الشاب أول من نبه الأذهان إلى أهمية موقع مصر ، بصورة عملية وذلك عندما جاء إليها بحملته في سنة ١٧٩٨ م .

كما أن ظروف مصر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية شكلت مطمعاً كبيراً للغزو الإمبريالى لها . فن الناحية الاقتصادية نجد أن مصر ، قد استقبلت القرن التاسع عشر في حالة من الركود الاقتصادي والتخلف الكبير ، في مختلف ميادين الزراعة والصناعة والتجارة وذلك بسبب ظروف العزلة عن العالم الخارجى والتي فرضت عليها في إطار السيادة العثمانية^(١٤) .

فصر إذن أرض بكر لتوظيف رؤوس الأموال الأوروبية ، وسوق كبيرة لتصريف منتجات وبضائع الثورة الصناعية ، ومزرعة خصبة لزراعة كل مايلزم أوروبا من إنتاج زراعى ومواد خام ومن الناحية السياسية فإن مصر ماهى إلا ولاية عثمانية ، وإن كان لها شخصية مميزة ، إلا أنها ناقصة لمقومات السيادة والاستقلال (١٥) ولا تتحرك فيها من الداخل عوامل ثورية جادة تصبو إلى الانفصال بنجاح عن الدولة العثمانية (١٦) بل تتحرك فيها أطماع مملوكية مالبث أن هد أركانها زعامة محمد على وانفصاله بالسلطة ، واستثنائه بالحكم لنفسه ولصالح أسرته من بعده ، وعلى امتداد قرن ونصف قرن من الزمان ، وحتى محمد على نفسه فإنه لم يتمكن من الانفصال عن الدولة العثمانية (١٧).

وكذلك أفراد أسرته خديو مصر لم ينجح أحد منهم فى ذلك ولم تنفصل مصر عن الدولة العثمانية ، إلا بعد أن بلغ المد الاستعماري الإمبريالي ذروته فى الحرب العالمية الأولى ، ورسمياً فى مؤتمر لوزان سنة ١٩٢٣ (١٨) .

كانت هذه الظروف فرصة سانحة أمام مطامع تحركات الاستعمار ، وأصبحت مصر أملاً وحلماً يراود دعاة الاستعمار فى أوروبا ، من أجل الحصول على الموقع الاستراتيجى لتحقيق الانتصار العسكرى والسياسى فى وقت واحد .

كما كانت مصر أيضاً عند رجال المال والأعمال وأصحاب رؤوس الأموال فى أوروبا مركزاً هاماً من مراكز الجذب فى العمل المربح والنشاط الكبير فى ميادين بكر لم تصل إليها بعد طلائع أوروبا الحديثة ، بكل ماتعنيه من ضخامة فى فرص العمل وما ينتظره من ربح ضخم مؤكد .

محمد على واستعائته بالأجانب :

وفى النصف الأول من القرن التاسع عشر (١٨٠٥ - ١٨٤٨) تولى محمد على حكم مصر ، وفى عهد هذا الوالى ، لم يكن للمد الاستعماري دور يذكر فى النيل من استقلال مصر فقد كان محمد على حاكماً قوياً يعرف أسرار السياسة وحركة الاستعمار الأوروبى ، ومن ثم اتخذ محمد على من الوسائل الحديثة التى يكفل بها الدفاع عن مصر ويرتقى بوجودها إلى مصاف الدول المصانة ذات الهيبة والنفوذ .

وللاوصول إلى هذا الهدف فإن محمد على قد سار في طريق تحديث مصر ، وهذا التحديث في حد ذاته ، استدعى من الوالى ضرورة الاستعانة بوسائل التحديث ، وفي مقدمة ذلك الأجانب الأوروبيون أنفسهم وتتضح المعية محمد على وذكائه أنه عندما استعان بهؤلاء الأجانب فانه قد استعان بهم بالقدر الذى يحول دون تدخلهم في سياسة الدول أو أمور مصر وشؤونها ، فقد قصر استخدامهم على كونهم موظفين ، يقدمون له العون والمشورة ، وينفذون بمشيئته الأوامر التى تصدر لايهم ، وحتى هؤلاء الأجانب الذين عملوا في أعمال خاصة فإنهم كانوا بعيدين عن مكان الخطر والتأثير على سياسة مصر^(١٩) .

وليس معنى هذا أن محمد على قد تعالى على هؤلاء الأجانب أو قال من شأنهم بل وكما تنقل إلينا المصادر كان لطيفاً معهم ويحسن معاملتهم^(٢٠) .

ولكن الأمر لم يكن يعدو مجرد الحذر الشديد في التعامل معهم فيما يخص أمن مصر واستقلالها ، خشية أن يكون ترك الباب مفتوحاً لهم دون رقابة أو تقييد يؤثر على استقلال مصر من قريب أو من بعيد . وهناك محكاً فاصلاً بين محمد على والأجانب في هذا الشأن ، وذلك عندما طلب هؤلاء من محمد على دراسة فكرة توصيل البحر الأحمر بالأبيض بغية شق قناة تربط بينهما لخدمة الملاحة العالمية . فكانت إجابة محمد على برفض شق هذه القناة ، خوفاً من أن تجر على مصر ويلات التدخل الأوروبي في شئونها^(٢١) .

وكان عدد الأجانب بمصر في عصر محمد على في جملته قليلا ، فقد بلغ عددهم ٥,٠٠٠ أجنبياً في سنة ١٨٣٣^(٢٢) . ثم زاد إلى ٦١٥٠ أجنبياً في سنة ١٨٤٣^(٢٣) . وكانت استعانتهم بالفرنسيين من أتباع سان سيمون أوضح وأكثر ، فقد استخدمهم في بناء القناطر والجسور وشق الترع والمصارف^(٢٤) .

كما استعان بالفرنسيين أيضاً وغيرهم من الأجانب في بناء الجيش والأسطول وإقامة الصناعات الحربية والمدنية لتقوية الجيش لحماية أمن مصر واستقلالها^(٢٥) .

كما استعان بالأجانب في تطوير الزراعة وارتقاء الصناعة ، واستخدمهم كوسيط تجارى لتصرف تجارتهم خارج مصر في أوروبا^(٢٦) .

فواضح إذن أن استعانة محمد علي بالأجانب لم تكن لتصل إلى حد التأثير على استقلال مصر ، وذلك راجع إلى سياسة محمد علي ونفاذ بصيرته ، فهو يستخدمهم بالقدر الذى يريده هو ، لا بالقدر والصورة التى يطلبها الأجانب فهو يملك زمام الموقف دون أن يترك لهم التحكم فيه .

ويتوازن تماماً مع استخدام محمد علي للأجانب ، بجذر شديد ، نظامه الإقتصادى الصارم — نظام الاحتكار — الذى اعتمد الوالى فيه على التنمية الذاتية دون استعانتها برأس المال الأجنبى . وبالرغم من نواحي النقص والقصور فى نظام محمد علي الإقتصادى (٢٧) إلا أنه من الثابت أن نظام الاحتكارى هذا وقف سداً منيعاً أمام تدخل الأموال الأجنبية فى صميم اقتصاد مصر .

والشاهد على ذلك أنه ما أن تحول نظام محمد علي الإقتصادى ، بعد انهيار نظام الاحتكار فى أواخر الأربعينات ، إلا ونجد أن الظروف قد تغيرت تماماً فى عهد خلفاءه وأصبح باب الإقتصاد المصرى — فى ظل نظام إقتصادى آخر وهو الإقتصاد الحر — مفتوحاً أمام الاستثمارات الأوروبية لاحتلال السوق المصرية ، واتجهت معظم هذه الاستثمارات إلى شركات الأراضى الزراعية ، وبنوك الرهن العقارى بالإضافة إلى بعض مشروعات النقل والخدمات ، وبذلك استولت الاحتكارات الأجنبية فى عهد خلفاء محمد علي على جزء كبير من الدخل القوى عن طريق تصدير الأرباح إلى الخارج ، وعن طريق التبادل التجارى غير المتكافئ ، مما أدى إلى انكماش السوق القومية وإضعاف القدرة الشرائية للمواطن المصرى (٢٨) .

ونتابع فيما يلى بداية الغزو الإمبريالى لمصر فى عصر عباس وسعيد .

بداية الغزو الإمبريالى :

اتخذ الغزو الإمبريالى فى مصر فى بداية عهد عباس وسعيد مراحل أربعة ، كل مرحلة منها تؤدي إلى المرحلة التالية :

أما المرحلة الأولى : فهى تلك التى أعقبت انكسار نظام الاحتكار ، مما أفسح الطريق إلى ظهور الإقتصاد الحر (٢٩) وجاء هذا النظام الإقتصادى الأخير فرصة كبيرة ليتمكن الأقطار الأوروبية من شراء المواد الخام ومواد الطعام من مصر ،

خصوصاً القطن والحبوب بأجنس الأثمان^(٣٠) ووقفت إنجلترا بقوة كبيرة إلى جانب مساندة مبدأ حرية التجارة ، وذلك لأنها ستحقق من وراء هذا المبدأ مصالحها الكبيرة في الاستفادة من الاقتصاد المصرى لصالح بريطانيا وليس لصالح مصر ، وقد انتهج القناصل العموميون البريطانيون ، بناء على تعليمات حكوماتهم خطة الاستبداد مع الحكومة المصرية باضطراد فيما يتعلق بمسائل حرية التجارة ، فقد اعترض القنصل البريطانى على محاولة قامت بها الحكومة المصرية لمنع التجار الأجانب من تقديم قروض للمزارعين على المحاصيل . كذلك قوبل منع تصدير الحبوب سنة ١٨٥٣ بالاعتراض على أساس أنه يسبب ضائقة شديدة للتجار البريطانيين الذين يعملون في هذه التجارة المنتظمة ، وقد احتجت الحكومة المصرية قائلة أنها إنما منعت تصدير القمح لتفادى حدوث مجاعة ، ولكن جرين Green القائم بأعمال القنصل البريطانى العام لم يأبه لهذه الحجة وعارض هذا الاتجاه ، وتم التوصل بينه وبين الحكومة المصرية إلى حل وسط يقضى بالحد من تصدير القمح وليس إلغائه - ولم يلبث القطن المصرى أن أخذ يباع في عهد سعيد باشا بالمراد العلنى حسب توصية القناصل البريطانيين ، وكان ذلك لمصلحة كل من المزارع المصرى والمستهلك الأوروبى ، ولكن لم يكن لمصلحة مستهلك المدينة في مصر الذى لم يعد من الممكن توفير السلعة له على حساب المستهلك الأجنبي^(٣١) وقد وافق لإنهاء احتكار القطن حدوث زيادة كبيرة في الكميات المنتجة منه والمصدرة خارج البلاد ، وقد تضاعفت هذه الكميات وارتفع التصدير عن ٥٦٩,٢٢٠ قنطار في سنة ١٨٦١ إلى ٢,٦٠٠,٠٠٠ قنطار في سنة ١٨٨٢ وواصل التصدير ارتفاعه حتى وصل إلى ٥,٠٤٦,٦٠٤ قنطار سنة ١٩١٠م^(٣٢) ويتضح من هذه التدخلات الاستبدادية الاستعمارية في شئون مصر الداخلية ، أن نمط الاستعمار قد أخذ يتطور ، فنذ تدهور نفوذ محمد على في أخريات أيام حكمه ، أخذت الحكومة البريطانية في استخدام الضغط الدبلوماسى لجعل مصر مصدراً للمواد الخام الرخيصة وسوقاً مربحاً لبيع مصنوعاتا ، دون أية رعاية لمصالح الحكومة المصرية ، أو رفاهية الشعب المصرى . فقد حملت الحكومة المصرية على الاستمرار في تصدير القمح رغم نقصه في السوق المحلى ، وذلك لمصلحة التجار البريطانيين ولأن محصول القمح في إنجلترا كان دون المتوسط ، كذلك كان إصرارها على بيع

القطن بالمرزاد العلنى لرغبتها فى تخفيض أسعاره إجبارياً لمصلحة أصحاب مصانع القطن فى لانكشاير^(٣٣) .

المرحلة الثانية : والمرحلة الاستعمارية الثانية ترتبت على المرحلة الأولى ، فما أن استقرت أحوال هذه السوق الحرة تماماً ، حتى بدأت المرحلة الاستعمارية الثانية ، وهذه المرحلة هى مرحلة الضغط الدبلوماسى من أجل بيع السلع الأوروبية فى مصر ، ومن أمثلة ذلك طرق إنجلترا فى بيع أدوات ومعدات السكك الحديدية بعد أن اتبعت كافة وسائل الضغط الدبلوماسى عندما اشترطت على عباس باشا أن تقوم بمد خط السكة الحديد بين الإسكندرية والقاهرة ثم القاهرة والسويس ، وذلك فى مقابل أن تعمل على مساندة الباشا لدى الباب العالى فى مواجهة المؤامرات وحيل التلاعب التى كانت تدبر له من أفراد أسرته لإبعاده عن العرش وإسقاط حكمه ، وبعد أن حصلت إنجلترا على امتياز العمل فى المشروع فلإنها قد باعت لمصر معدات السكة الحديد من فلنكات وقضبان وعربات وقاطرات وكافة الموارد والمصنوعات المختلفة ، لتنفيذ هذا العمل الكبير ، والذي يحتاج إلى كميات كبيرة من الإنتاج ولسنوات طويلة بعد ذلك^(٣٤) .

وبهذا الطريق تمكنت إنجلترا من السير فى تنفيذ سياستها الاقتصادية الاستعمارية والتي كان من أجلها عارضت التصنيع ونظام الاحتكار رغبة منها فى جعل مصر مورداً للقطن الخام وسوقاً للمنتجات الصناعية والأجنبية ، وفى ذلك فائدة كبيرة لانجلترا لأن اقتصادياتها تقوم على الصناعة التى تحتاج إلى مواد خام ومنها القطن ، وعلى تصريف المنتجات الصناعية وذلك يحتاج إلى أسواق^(٣٥) .

وما لبثت هذه المنتجات الإنجليزية خاصة والأوروبية عامة إن وجدت طريقها إلى السوق المصرية متدفقة فى أصناف عديدة وبكميات كبيرة ، ولم تقو الصناعة المصرية على الوقوف فى وجه المنافسة الأوروبية ، وسرعان ما فقدت سوقها الداخلية وتركت مكانها تدريجياً للواردات الأجنبية^(٣٦) .

المرحلة الثالثة : وتمثل المرحلة الاستعمارية الثالثة فى استخدام وسائل الضغط الدبلوماسى للحصول على امتيازات المرافق العامة المختلفة ، وفى ذلك كان أصحاب

هذه الامتيازات يتمتعون بحصانة كبيرة يستمدونها من نظام الامتيازات الأجنبية التي كان يتمتع بها الأوروبيون في مصر . ويعتبر امتياز قناة السويس مثالا طيباً على ذلك ، أما الأمثلة الأخرى والتي يوجد منها الكثير منذ عام ١٨٥٤ وصاعداً ، فتتمثل في امتياز الغاز والكهرباء والمياه والترام والخطوط الحديدية الضيقة . ومن الصور المشينة لاصطياد هذه الامتيازات والتي يوضحها أيضاً امتياز قناة السويس ، الحصول على عقد امتياز لمشروع خيالي ثم التنازل عنه كلية أو جزئياً مقابل تعويض يتم ابتزازه أيضاً عن طريق استخدام الضغط الدبلوماسي^(٣٧) .

المرحلة الرابعة : تتمثل هذه المرحلة - وباستخدام وسائل الضغط الدبلوماسي أيضاً في حمل الحكومة المصرية على قبول القروض الأجنبية طويلة الأجل بضمن موارد الدخل وذلك لتمويل مشروعات التنمية من الناحية النظرية وكانت هذه القروض يتم التعاقد عليها عادة بشروط باهظة دون أن يحاول المقرضون التحقق من سلامة المشروعات التي ينوون تمويلها ، أو ربط تسديد هذه القروض بقدرة مصر على الدفع . وفي الحقيقة أن القروض التي تم تحصيلها قد أنفقت لا في تمويل مشروعات رأسمالية تنمي الدخل ، وإنما في جميع أنواع الإسراف والتبذير ، بما في ذلك دفع التعويضات عن عقود الامتياز المفسوخة ، أو دفع الديون التي سبق التورط فيها وكانت النتيجة الممنوحة هي ازدياد الضغط الدبلوماسي لحمل الحكومة على تحصيل الضرائب الكافية لتسديد القروض ، وهي التي كانت فوائدها في الحقيقة تبتلع أكثر من نصف الدخل الإجمالي لمصر . ومن ثم فقد أخذ المراقبون يشاهدون هذا المشهد الكريه ، مشهد ممثلي الدول وهم يقبلون بل يحرضون الحكومة المصرية على انتزاع الضرائب المتزايدة منهم ، وذلك لدفع فوائد القروض التي سبق أن شجعوا الحكومة على اقتراضها^(٣٨) ، وقد كان لبريطانيا في المرحلتين الاستعماريتين الأولى والثانية الدور القيادي ، فكان لبريطانيا نصيب الأسد في صادرات مصر من القطن والحبوب . وقد استخدم القنصل البريطاني العسام مري Murray ومن بعده بروس Bruce بتعليمات من الحكومة البريطانية نفوذهما لدى عباس وسعيد لمنح امتياز الخط الحديدي بين القاهرة والإسكندرية ، ثم بعد ذلك القاهرة السويس . ومنح رجال الصناعة البريطانيين

النصيب الأول في توريد المواد المستخدمة في بناء هذين الخططين الحديديين . أما المرحلة الاستعمارية الثالثة ، فقد لعب فيها الرعايا البريطانيون دوراً ضئيلاً ، فلم تنل الشركات البريطانية أو الأفراد البريطانيون سوى عدد قليل من امتيازات المرافق العامة ، أما الامتيازات التي تدر ربحاً أكبر ، فقد ذهب عدد منها بما فيها امتياز قناة السويس إلى الرعايا الفرنسيين ، كما ذهب عدد آخر إلى البلجيكيين ، أما المرحلة الرابعة ، فكان للرعايا البريطانيين فيها دوراً بارزاً ، فن بين مجموع ديون مصر الأجنبية البالغة في عام ١٨٧٥ حوالي ٧٠ مليون جنيه استرليني ، كان هناك ما يقرب من ٤٠ مليوناً منها قديمته بيوت بريطانية لبيوت يشترك فيها بريطانيون ، وفي ذلك الحين كانت بريطانيا قد أحرزت كسب السبق في الاستعمار الأوروبي الذي أصبحت مصر فيه سوقاً مربحاً للبضائع المصدرة ، وحقلاً خصباً للاستثمارات ، وبقعة حافلة بالمزايا للاستيطان وتوظيف الرعايا البريطانيين^(٣٩) .

وظة التدخل الإمبريالي :

جاء عصر إسماعيل في حكم مصر منذ عام ١٨٦٣ ليمثل قمة التدخل الاستعماري في مختلف شئون البلاد . وكان إسماعيل نفسه كحاكم ، وبما يتصف به من صفات شخصية أحد عوامل هذا التدخل ، وبداية ذلك ترجع إلى تربية إسماعيل الأوروبية ، فقد تربى تربيته الأولى في النمسا ثم بعد ذلك في باريس ، وهناك تعلم وأتقن اللغة الفرنسية وبهرته باريس وما فيها من جمال وفتنة . ومن هنا نشأت ميوله الباريسية التي لازمته طوال حياته ، وجعلته بعد أن تولى الحكم يسعى في أن يجعل القاهرة باريساً ثانية^(٤٠) . كانت لهذه النشأة وذلك الاتجاه الأوروبي أثره الكبير في أن إسماعيل أخذ يعمل على بناء كثير من القصور الفخمة التي كلفته كثير من الأموال ، وأسرف في ذلك إسرافاً كبيراً جعله يقدم على طلب القروض والاستدانة من الخارج ، كما كان إسماعيل محباً لمظاهر الأبهة شغوفاً بحفلات الرقص وإقامة الولائم الفاخرة^(٤١) وأخذ إسماعيل يعمل ما وسعه الجهد من أجل صبغ البلاد بالصبغة الأوروبية ، فشجع الاستثمارات الأجنبية وأخذ يربحها ، ولذا انتعشت حركة البناء في القاهرة والإسكندرية وامتثلت المدينتين بضواحي جميلة مليئة بالحدائق يسكنها رجال المال والأعمال من الأوروبيين^(٤٢) .

وكان من الطبيعي أن يكون لسياسة إسماعيل المذكورة أثرها الكبير في زيادة مجيء الأجانب إلى مصر للاستفادة من هذه الفرص وللمشاركة في المشاريع الجديدة وأعمال التعمير . وعن تطور هذه الزيادة فإننا نجد أن عددهم قد زاد من «٣٣,٠٠٠» أجنبي في عام ١٨٦٢ - أى قبيل حكم إسماعيل مباشرة - إلى «٥٦,٥٠٠» سنة ١٨٦٤ وهو العام التالى مباشرة لحكم إسماعيل^(٤٣) وأخذت أعدادهم بعد ذلك في الزيادة المستمرة فقد وصل عددهم إلى حوالى «٨٥,٠٠٠» أجنبي في سنة ١٨٧٨^(٤٤) وكان أكبر هذه الجاليات الأوروبية من حيث العدد ، الجالية اليونانية يليها الإيطالية فالفرنسية فالنمساوية والألمانية ثم الإنجليزية^(٤٥).

ويمكن لنا أن نتابع ثقل الغزو الإمبريالى لمصر في عصر إسماعيل ، وذلك من خلال قناة السويس ، القروض الأجنبية والتدخل الأوروبى في شئون مصر المالية ومظاهره .

١ - قناة السويس :

سبق أن ذكرنا أن محمد على رفض رفضاً قاطعاً ، فكرة حفر قناة السويس ، بعد أن عرضها عليه بعض من رجال المال والأعمال الأجانب وذلك خوفاً من أن تجر قناة السويس على مصر ويلات التدخل الأجنبي ، لم تكن هذه الفكرة بكل أبعادها الاستعمارية لتخمد وتنتهى عند المتحمسين لها من هؤلاء الأوروبيون وانتظروا يترقبون الفرصة التى تسمح لهم بالعمل والتنفيذ . وما لبثت هذه الفرصة أن أصبحت سانحة أمامهم بعد أن تولى سعيد باشا عرش مصر ، وانتهز الدبلوماسى الفرنسى المرموق ، فرديناند دى ليسبس فرصة صداقته القديمة لسعيد باشا^(٤٦) ، فحضر إليه على التو من باريس بعد أن علم بتوليهِ عرش مصر وأخذ في عرض فكرة حفر القناة عليه بأسلوب شيق جذاب^(٤٧) وتمكن دى ليسبس بعد هذا العرض الذى أطنب وذكر فيه كثيراً من مآثر وأهمية القناة ، تمكن من الحصول على موافقة سعيد على حفر القناة ، وكان ذلك في عام ١٨٥٤ وبالرغم من معارضة إنجلترا للمشروع لدى الباب العالى ، إلا أن مساعى دى ليسبس قد نجحت^(٤٨) ومنحته مصر بصفة نهائية امتياز تأسيس شركة قناة السويس في سنة ١٨٥٦^(٤٩) .

ولم يكن سعيد باشا عندما وقع على امتياز تأسيس الشركة ليدري أنه وقع على إقامة مستعمرة فرنسية تمتد بحدودها على أرض مصر من السويس وحتى مدينة بورسعيد وعلى طول امتداد القناة ، بما فيها مساحات شاسعة من الأرض على شاطئ القناة بجهة اليمن واليسار . وفي عام ١٨٥٨ م طرحت أسهم شركة قناة السويس للاكتتاب (٥٠) وبلغ عدد هذه الأسهم (٨٠٠,٠٠٠) سهم اشترى خديوى مصر منها عدداً من الأسهم بلغ ٣٥٣,٢٠٤ سهماً أو اشترى المساهمون الفرنسيون نصف هذه الأسهم أى ٤٠٠,٠٠٠ سهم ، أما بالنسبة الباقية وقدرها ٤٦,٧٩٦ سهماً فقد ساهم بأغلبها ، أكثرية من الهولنديين وأوروبيين آخرين ، ولم تطل ملكية مصر لهذه الأسهم ، إذا ما لبث أن باعها الخديوى إسماعيل للحكومة الإنجليزية في سنة ١٨٧٥^(٥١) بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات وتمثل هذه الأسهم التى اشترتها إنجلترا حوالى ٤٤٪ من مجموع أسهم شركة القناة^(٥٢) .

فواضح إذن أن ملكية أسهم شركة القناة ، أصبحت أجنبية خالصة ، بعد أن باع الخديوى إسماعيل حصة مصر ، وهذه الملكية تنفرد بها أكبر دولتين استعمارييتين فرنسا — وقد فازت بنصيب الأسد — ويليا إنجلترا التى اغتنمت الفرصة واشترت حصة مصر فيها أما بقية الدول الأوروبية الأخرى فإن نصيبها فى أسهم القناة ، محدود ولا يذكر .

وملكية فرنسا وإنجلترا لأسهم القناة تعمق من جذور الصراع بينهما من أجل استثمار مصر ، فكل منهما تقف للأخرى بالمرصاد ، تراقب وتتابع ، ثم تتصارع ، خوفاً من أن يطغى نفوذ أحدهما على الأخرى فى صلب كيان مصر ، وتسعى كل منهما على انفراد من أجل أن يكون لها السيادة والتفوق.

وقناة السويس أحد أمثلة هذا التنافس الإمبريالى بينهما للتدخل فى شئون مصر ، فإنجلترا من أجل ذلك عارضت مشروع القناة منذ البداية وذلك بعد أن رأت طابعة الفرنسى وأهدافه العليا التى رمت إلى محاربة فرنسا لإنجلترا فى الشرق . ومن ثم صدرت الأوامر إلى سفير إنجلترا فى الأستانة لورد سترايتفورد ، بأن يبذل كل ما فى وسعه للقضاء على المشروع فى المهيد ، وضربت الحكومة الانجليزية على الوتر الحساس ، حين أشارت على سفيرها بأن يوضح للحكومة التركية خطورة إنشاء ذلك الطريق المائى

الذى يؤثر فى نظام الدفاع عن مصر بحيث يتوقف اتصالها بالدولة العثمانية على حسن نيات الوالى الذى قد يفيد من التسهيلات المادية التى يوفرها له حفر القناة فيخلع ولاءه للباب العالى ويعلن استقلاله جرياً وراء أطماع شخصية ، أو بتحريض من أى جهة أخرى (٥٣) .

ولم تقتصر محاولات ستراتفورد على ذلك ، بل طلب تعليقات رسمية من حكومته تؤيد موقفه . ولذا وجد لورد كلارنتون Clorendan وزير الخارجية البريطانية ضرورة الاتصال بسفير الحكومة الفرنسية فى لندن ليعين له وجهة نظر الحكومة البريطانية المعارض لمشروع القناة بسبب أن المشروع غرضه الأول سياسى ، كما أنه سيؤخر إتمام مشروع السكة الحديدية من الإسكندرية إلى السويس ، ومن ناحية ثالثة أن المشروع وليد سياسة عدائية من فرنسا تجاه مصر (٥٤) .

ولم تتحرك فرنسا رسمياً بعد الاحتلال الإنجليزي وذلك بسبب الظروف الدولية والعسكرية الخاصة باشتراكها مع إنجلترا ضد روسيا فى حرب القرم . ولكن بعد انتهاء الحرب وتوقيع صلح باريس فى عام ١٨٥٦ بدأ نوع من الحرب الباردة بين إنجلترا وفرنسا فى دوائر الباب العالى . ورغم أن الباب العالى أمام الضغط الإنجليزي قد أصدر أمراً إلى سعيد فى سبتمبر سنة ١٨٥٩ بإيقاف العمل إلا أن دى ليسبس لم يتوقف واستمر فى التنفيذ معتمداً على ماتبقى من العمال الأوروبيين بعد انسحاب العمال المصريين ، ثم طلب من الإمبراطور نابليون الثالث حماية مشروع القناة الذى أسهمت فيه رؤوس الأموال الفرنسية فتدخل الإمبراطور رسمياً وطلب من سفير فرنسا فى العاصمة التركية أن يطلب من الباب العالى أن يوافق على مشروع القناة (٥٥) .

وبالرغم من المعارضة الإنجليزية لمشروع قناة السويس إلا أن دى ليسبس نجح فى النهاية ، وتمكن من تنفيذ مشروعه ، وكان نجاحه فى ذلك يرجع إلى تأييد كل من فرنسا والنمسا للمشروع بالإضافة إلى صبر دى ليسبس ومثابرته وتحمسه لإنجاح المشروع ، ومن ناحية أخرى كان لعطف إسماعيل باشا دوره الكبير فى إتمام العمل ، ونستطيع أن نقول أنه لولا هذه العوامل لنجحت محاولات إنجلترا فى القضاء على مشروع القناة . وفى عام ١٨٦٩ ، افتتحت قناة السويس للملاحة ، ولم يكن أمام وزير الخارجية الإنجليزي لورد كلارنتون إلا أن يهتئ دى ليسبس ، كما هنا الشعب

الفرنسي والحكومة الفرنسية ، والأمر المدهش أيضاً أن الحكومة الإنجليزية منحت دى ليسبس التياشين واستقبلته في لندن استقبالا مشهوداً^(٥٦) والمستخلص من هذا النزاع أن قناة السويس منذ بدايتها الأولى - قبيل الحفر وأثناءه - وهى تشير أنها ستكون مصدر خطر كبير على أمن مصر واستقلاله فكما رأينا أنها أثارت النزاع بصورة وأشكال مختلفة بين إنجلترا وفرنسا بقصد التقي أن تسبق كل منهما الأخرى من أجل استغلال القناة والتحكم في حركة المرور بين الشرق والغرب كهدف استعماري يحقق التفوق والنفوذ .

وإذا كانت قناة السويس قد أثارت منذ بدايتها الأولى هذا الخلاف الكبير بين أكبر دولتين استعمارييتين في ذلك الوقت ، فإنها استمرت بعد ذلك وحتى منتصف القرن العشرين تمثل أهم عوامل الغزو الإمبريالي لمصر ، ثم الاحتلال البريطاني لها .

ومن متابعة لبعض وقائع تطور قناة السويس ، نتأكد هذه الحقائق . والبداية الأولى تتمثل في وثائق عقد الامتياز الأول في سنة ١٨٥٤^(٥٧) . ففي المادة الأولى من العقد الثاني نجد أن الشركة تنفرد على نفقتها ومسئوليتها بجميع ما يلزم من أعمال البناء والإنشاء لحفر قناة السويس ومدّها بالمياه العذبة وذلك بحفر ترعة تصل بين النيل والقناة ، وفي المادة (٢١) عملت الشركة على الاستيلاء على الأراضي التي يملكها الأفراد والتي تلزمها لتنفيذ العمل في مقابل دفع تعويض لهم ، كما استولت الشركة أيضاً على الأراضي البور التي ليست ملكاً لأحد (مادة ١٠) وأجرت عليها أعمال الإصلاح بالرى والزراعة وأعفت الحكومة الشركة من دفع ضرائب هذه الأرض المستصلحة لمدة عشر سنوات علاوة على هذه الأرض فإن الحكومة منحت الشركة وفقاً للمادة (١٣) الحق في أن تستخرج من المناجم والمحاجر الداخلة في الأملاك العامة جميع المواد اللازمة لأعمال البناء والصيانة المتعلقة بالمنشآت والمباني التابعة لها ، دون أن تدفع عن ذلك أى رسم أو ضريبة أو تعويض وتعتب الشركة فوق ذلك من جميع الرسوم الجمركية ورسوم الدخولية وغيرها على الآلات والمواد التي تستوردها الشركة من الخارج سداً لحاجة مختلف أقسامها مدة الإنشاء والاستغلال .

وعن إدارة الشركة فقد نصت (المادة ٢٠) على أن يكون فرديناند دى ليسبس

مديراً لها لمدة عشر سنوات من اليوم الذى تبدأ فيه مدة التمتع بالامتياز وقلرها (٩٩) سنة . ولم تحدد المادة (٩) مركزاً لإدارة الشركة ، فقد نصت بأنه على الشركة إذا كان مركز إدارتها خارج القطر المصرى أن تعين وكيلاً أعلى يمثلها بمدينة الإسكندرية مزوداً بكافة السلطات اللازمة لضمان حسن سير العمل ، وفى (المادة ١٧) حدد حق الشركة فى تحصيل رسوم تقررها على السفن العابرة للقناة دون تمييز سفينة وأخرى ، وغير ذلك نجد أن مواد عقد الامتياز الثانى قد بلغت (٢٣ مادة)^(٥٨) وجميعها تمثل ظلماً وعدواناً على سيادة مصر واستقلالها ، وذلك نتيجة لتساهل سعيد باشا فى الموافقة على صياغة هذا العقد وعدم التوفيق فى نصوصه .

وبعد أن بدأت الشركة فى أعمال الحفر والتنفيذ تصرفت بصورة أكثر ظلماً وعدواناً وأهم صور الظلم هو تسخير العمال المصريين فى شق القناة وبأعداد كبيرة تحت أقسى الظروف ، وبالرغم من وجود لائحة لاستخدامهم ، صدرت فى عهد سعيد سنة ١٨٥٦ إلا أن اللائحة فى حد ذاتها كانت تحوى بنودها الذل والعبودية ، وفى المادة الأولى شرط أساسى هو أن الحكومة المصرية ملزمة بتقديم هؤلاء العمال تبعاً لطلبات الشركة وفى المادة الثانية ذكر أن الشركة تدفع للعامل أجر يومى بين نصف قرش وثلاثة قروش ولكن قيدت هذا الأجر البسيط بشرط يؤكد بالدليل القاطع أعمال السخرة والعبودية وذلك أن الشركة لاتدفع للعامل إلا نصف الأجر ويظل العامل معلقاً بنصف أجره الآخر حتى لايترك موقع العمل تحت ضغط الظروف^(٥٩) .

وواضح من هذا الشرط أن الشركة لاتعطى للعامل حق الخيار فى البقاء بالعمل أو تركه بمحض اختياره ، فهى تعلم تماماً أن تسوة العمل ومشقته ستلجىء هؤلاء العمال إلى الفرار أو من ثم وضعت هذا الشرط ، لعله يكون حائلاً دون تركهم للعمل .

وذكر أيضاً ضمن فقرات المادة الثانية أن هناك عمالاً استخدموا فى أعمال الحفر ، وتقل أعمارهم عن اثنى عشر عاماً ، وأجرهم قرش صاغ لا يأخذون منه إلا نصفه^(٦٠) وهذا فى حد ذاته قسوة كبيرة فى استغلال أطفال من الممكن أن يكونوا فى سن الثامنة أو التاسعة أو حتى العاشرة ، فى أعمال لايتحملها حتى البالغين الأقوياء .

وغير هذا نجد أن بنود الاتفاقية مليئة بصور لهذا الظلم ، وبما لاشك فيه أنه هناك فارق كبير بين الكلام المكتوب في عقود رسمية والواقع الفعلي لحياة هؤلاء العمال .

ويؤكد ذلك أغلب الكتابات المتخصصة والتي صورت هذا الواقع بكل ما فيه من صنعة وعبودية ، ومن هذه الكتابات ما ذكره الدكتور مصطفى الحفناوى^(٦١) حيث كتب يقول « أن السخرة في حفر قناة السويس هوت سياطها على ظهور الأبرياء وساقوهم آلافاً مؤلفة إلى أودية الموت في منطقة الحفر محرومين من أبسط حقوق الإنسان ، وفشت فيهم الأوبئة ومات مايزيد على مائة وعشرين ألفاً من المصريين في أسوأ الظروف وأقساها ، وطويت عظامهم وجاجهم على ضفتي القناة ، وتشهد على ذلك بقايا العظام والجاجم التي تستخرجها كراكات التطهير »^(٦٢) .

وإذا تطرق الشك إلى البعض في أن حديث الدكتور الحفناوى يحمل بعض المبالغات إلا أن الواقع يثبت أن السخرة في حفر قناة السويس تمثل عملاً من أعمال الدل والعبودية .

وكانت هذه هي أولى شواهد مفسد القناة وكيف أنها استغلت كأداة للفرد الأجنبي يكره الفلاح المصري على أعمال السخرة في حفر القناة وكسر الصخور .

وبعد أن تنتهى أعمال الحفر وتصبح القناة معدة للعمل ، نجد أنها تفتح على مصر ثغرة أخرى من ثغرات التدخل الأجنبي ، ذلك أنه عندما احتفلت مصر احتفالاً دولياً في سنة ١٨٦٩ بمناسبة افتتاح القناة للملاحة الدولية نجد أن الخديوى اسماعيل يسرف إسرافاً كبيراً في هذه الاحتفالات التي دعى إليها كثير من ملوك وأمراء أوروبا ، ولم تكن موارد مصر لتكفي هذا الإسراف الكبير .

ومن ثم يقدم على الاستدانة لا شئ إلا لإرضاء هؤلاء الأجانب ولفترة قصيرة ، وتأتى مصر بعد ذلك لتدفع الثمن في شكل مأساة الديون ثم التدخل الأجنبي^(٦٣) والاحتلال الإنجليزي لها كخاتمة لذلك .

وواقع الأمر أن الاحتفال بافتتاح قناة السويس للملاحة الدولية وكأنه الاحتفال بنجاح مشروع اقتطاع أهم أجزاء مصر لتقع فريسة سهلة في مخالب نسر الاستعمار

الشركة الذى خلق فى علباء مصر ، وتخير المكان والزمان وانقض بسرعة ليجهز على صيده فى دقة وإتقان .

ولا نحتاج إلى مجهود للتدليل على هذه التشبهات ، بدءاً بالإدارة الفرنسية للقناة ثم مروراً بالسيطرة الإنجليزية عليها ، ووصولاً إلى أن القناة غرم لمصر وغم للاستعمار والملاحة الدولية .

وعن الإدارة الفرنسية للقناة فإننا نجد أن المركز الرئيسى لإدارة شركة القناة ، هو مركزها الكائن بباريس .

وتتمثل مركزية إدارة الشركة من هناك أنه كان لا يمكن أن يبت فى أمر من أمور الشركة فى مركز التشغيل بمركز الشركة بقناة السويس دون الرجوع إلى إدارة باريس^(٦٤) .

فكان منطقة قناة السويس قد اقتطعت من مصر وأصبحت فرنسية خالصة .

وأهمية إدارة الشركة من مركزها بباريس لكون مركز باريس الإدارى مقراً دائماً لانعقاد الجمعية العمومية للمساهمين والتي تنعقد مرة كل عام للبت فى أمور الشركة وتقرير سياستها العامة^(٦٥) وهذا أمر طبيعى فلكية أسهم شركة القناة — كما سبق أن ذكرنا — أغلبها ملكية لمساهمين فرنسيين يليهم المساهمين الإنجليز بعد أن اشترت إنجلترا نصيب مصر من أسهم التأسيس ، وبالطبع المالك وحده له حق تقرير مصير مشروعه ، فله حق الإدارة وإعطاء الأوامر والإشراف على التنفيذ ، فى بلد تزايد فيه النفوذ الأجنبى وانعدمت سلطة ورقابة الحكومة .

ونى فى أهمية إدارة الشركة فى باريس إدارتها بمركز الشركة بالقناة ، وحتى هذه الإدارة فإن اختيارها كان يأتى من قبل جمعية المساهمين بباريس ، وقد بلغ عدد أعضاء مجلس الإدارة بمركزها بالقناة « ٣٠ » ثلاثون عضواً منهم « ١٩ » عضو فرنسى ، « ١٠ » أعضاء إنجليز وعضو واحد هولندى ، وعدد الأعضاء يتأثل فى نسبة ملكية كل جنسية فى أسهم القناة^(٦٦) .

وبالإضافة إلى هذه الوظائف التى تمثل الإدارة العليا للشركة ، فإن شركة قناة السويس قد عينت عدداً كبيراً من الموظفين الأجانب فى وظائف إدارية وإشرافية

وفنية أخرى في جميع الأقسام لتنفيذ العمل ومتابعته، وكان أغلب هؤلاء من الفرنسيين تليهم الجنسيات الأوروبية الأخرى ، وحسب بعض التقديرات أن نسبة الموظفين الفرنسيين والأجانب الآخرين في هذه الوظائف بلغت ٩٥٪ من جملة عموم موظفي الشركة ، وقد حصلوا من وراء ذلك على أعلى الرواتب وأحسن المميزات (٦٧) .

وفي هذا تأكيد أن الشركة مستعمرة فرنسية لا دخل لمصر في شئونها ، فهي شركة من الشركات الخاصة التي تخرج عن دائرة لوائح ونظم وقوانين الحكومة المصرية (٦٨) .

وتفنت شركة القناة في أن تخلق لموظفيها الفرنسيين والأجانب الجو المناسب للمعيشة والإقامة من حيث المرتبات الكبيرة والسكن الفاخر والمرافق والمنتديات الجميلة وصبغت الحياة على ضفتي القناة في مدن ثلاث هي السويس والإسماعيلية وبور سعيد بصبغة أوروبية تجذب إليهم الإقامة والاستقرار (٦٩) وحرى بنا أن نقول تحبب لهم الإقامة والاستعمار .

أما نصيب المصريين فإنهم لم يعملوا إلا في وظائف أقل خاصة العمالية وبمرتبات ضئيلة (٧٠) .

وعن السيطرة الإنجليزية على قناة السويس بعد الاحتلال الإنجليزي لمصر ، فإننا نجد أن الخلفية القريبة لذلك تأتي بعد أن افتتحت القناة للملاحة الدولية ، ذلك أنها أثارت العوامل الكامنة عند ساسة الاستعمار الإنجليزي وأصبحت من شغلهم الشاغل بغية السيطرة عليها تمهيداً لاحتلال مصر والتحكم فيها ، وذلك لعظم موقعها وأثره الخطير على السياسة الإنجليزية . فالتحكم في قناة السويس متحكم بطبعه في حركة الاتصال بين الشرق والغرب عن طريق مختصر سريع ، في وقت تقاس فيه الأمور بلياقات سريعة متلاحقة مع حدة الصراع الاستعماري وضراوته . فالقناة إذن أمر غير عادي عند إنجلترا ، فهي الحلقة المفقودة في سلسلة الاتصال والتحكم بين الإمبراطورية الإنجليزية التي لا تغرب عنها الشمس - في ذلك الوقت - وبين مستعمراتها في الهند ومصالحها المتزايدة في جنوب شرق آسيا .

وجاءت الظروف التي مرت بها مصر لتعطى إنجلترا الفرصة السانحة في احتلال

البلاد ، ويكون الاحتلال عن طريق قناة السويس . وهذه الظروف مثل تطور مأساة الدين والتدخل الأجنبي في شئون مصر المالية بأرسال بعثة كييف ثم إنشاء صندوق الدين كبداية للوصاية الأجنبية على مصر ، وتطوير التدخل لأجنبي بعد ذلك ، فأصبح هناك رقابة ثنائية إنجليزية وفرنسية ، ووصول أمر التدخل الأجنبي ذروته بتأليف الوزارة الأوروبية لإحكام قبضة التدخل الأوروبي في شئون مصر^(٧١).

نعود ونقول أن الاحتلال الإنجليزي لمصر قد أخذت وقائعه تدخل إطار التنفيذ الفعلي عن طريق قناة السويس وكأن القناة قد حفرت لتأق إلى مصر بجحافل الجيوش الإنجليزية ، فتدمر المنشآت وتقتل المعارضين وتنتشر في البلاد لتحديث الفرع وتلشر الخراب .

كما أن القناة من الناحية المالية أيضاً غرم لمصر ، وغرم كل الغم لحركة الاستعمار وعلى رأسه إنجلترا وفرنسا .

القناة غرم لمصر وغرم للاستعمار :

بعد أن باعت مصر حصتها في أسهم شركة القناة ، لم تعد تملك فيها شيئاً ، لا الأرض ولا الأسهم ، فالأرض خاضعة للاستعمار الإنجليزي ، والأسهم اشترتها إنجلترا أيضاً . وكان قد قرر أن تأخذ مصر حقوقاً مالية في إيرادات القناة كمساهم بنسبة ٤٤٪ ولكن مصر فقدت هذا الحق ، بعد أن باعت كامل أسهمها لانجلترا في سنة ١٨٧٥^(٧٢) . وكان من حق مصر أيضاً (بموجب المادة ١٨ من عقد الامتياز) أن تأخذ حصة قدرها ١٥٪ من صافي الأرباح السنوية بناء على تنازلها للشركة عن الأراضي والامتيازات الأخرى الممنوحة لها^(٧٣) إلا أن هذا الحق هو الآخر قد فقدته مصر بتنازلها عن نسبة الـ ١٥٪ في مارس سنة ١٨٨٠ م ، وذلك عندما اشترى بنك كريدي فونسييه هذه الحصة مقابل مبلغ ٢٢ مليوناً من الفرنكات أى حوالى ٨٥٠ ألف من الجنيهات وهذا المبلغ لم تأخذه مصر ، بل دفع رأساً للمبرايين الأجانب ، ضمان أقساط ديونهم ، وأسس البنك المذكور بالاشتراك مع « هاردى » الإنجليزي شركة تسمى الشركة المدنية لاستيفاء نسبة الـ ١٥٪ من أرباح قناة السويس وظلت هذه الشركة قائمة وتأخذ الملايين في كل سنة ولا عمل لها غير توزيع الحصص على

مساهمها الأجانب^(٧٤) ومنذ سنة ١٨٨٠ بعد أن باعت مصر حصة الـ ١٥٪ المذكورة فإنها لم تتقاضى من دخل قناة السويس درهما واحداً ولم يقرر لها شيئاً من ذلك إلا في سنة ١٩٣٧^(٧٥) .

والأمر المناقض لهذا تماماً هو العائد الضخم الذى أتت به القناة لمساهميها من الفرنسيين والإنجليز والقللة الباقية من الأجانب الآخرين .

وهذا العائد الكبير يأتى من موارد شركة القناة ، وهذه الموارد تتمثل فى رسوم الملاحة التى تفرض على السفن العابرة للقناة ، وكانت هذه الرسوم تحسب على أساس مقياس فراغ السفينة ، أى على جزء السفينة المخصص للبضائع سواء أكانت كاملة الحمولة أم ناقصة ، وتبلغ رسوم الملاحة عشرة فرنكات^(٧٦) . للطن الواحد وفقاً لتحديدات ١٨٦٩ ، وفى سنة ١٨٨٤ خفضت شركة القناة رسم الاجتياز فرنكين ونصف للمراكب الخالية من الشحن فصار الرسم المقرر للمرور عشرة فرنكات ونصف للمراكب الخالية من الشحن^(٧٧) ونستطيع أن نقدر كم حصلت شركة القناة على ملايين من الفرنكات من رسوم السفن العابرة بمعرفتنا عدد السفن التى اجتازت القناة وحمولتها فى كل عام ، ومن أحد الإحصائيات ذكر أن عدد السفن التى عبرت القناة فى سنة ١٨٧٠ بلغت ٤٨٦ سفينة وفى سنة ١٨٨٠ زادت إلى ٢٠٢٦ سفينة ثم واصلت الزيادة فبلغت فى سنة ١٨٩٠ (٣٣٧٩) سفينة . وهذا الإحصاء لم يوضح حمولات هذه السفن^(٧٨) ومع هذا فهو مؤشر كاف لإيضاح الملايين الكثيرة التى دخلت خزانة شركة القناة لتخرج من مصر بعد ذلك إلى جيوب القائمين على الشركة فى فرنسا وإنجلترا دون أن تستفيد مصر أو المصريين فرنكاً واحداً فى شكل مساهمة هذه الأموال لبناء مشاريع أو مرافق ، أو فى شكل زيادة دخل البلاد لرفع مستوى معيشة السكان . فهو إذن نهب استعماري واستغلال فادح^(٧٩) .

٢ - القروض الأجنبية :

القروض الأجنبية أو مأساة الديون هى تلك المذلة التى انتهت بتصدع بناء الاستقلال وتدخل الدول فى شئون البلاد المالية والسياسية .

ومأساة القروض الأجنبية ظهرت فى تاريخ مصر الحديث منذ عهد سعيد باشا ، ذلك أن مصر بقيت سليمة من آفة الاستدانة فى عهد محمد على وإبراهيم وعباس^(٨٠)

أما في عهد سعيد فقد تبدل تماماً ، وبدأت وقائع فتح أبواب مصر للقروض الخارجية . ففي عام ١٨٦٢ بدأت مصر في استئانة أول قرض ، وكان مقداره « ٣,٢٤٢,٨٠٠ » ج إنجليزي من بنك فروهلينج وجوشن بلندن بفائدة ٧ ٪ ويستهلك هذا الدين في مدة ٣٠ سنة ، وكانت قيمة ما دفع منه « ٢,٤٠٠,٠٠٠ » ج إنجليزي ، وقيمة القسط السنوي من رأسمال وفوائد « ٢٦٤,٠٠٠ » ج إنجليزي ، وبذلك تبلغ مجموع الأقساط في مدة القرض ٧,٩٢٠,٠٠٠ ج إنجليزي^(٨١) وهي بلا شك فائدة قصوى للبنك الإنجليزي ، فكما هو واضح أنها تزيد كثيراً عن ضعف القرض الأصلي .

وتتضح الخسارة الأكبر عن عقد هذا القرض لو عرفنا أن سعيد باشا أقدم على اقتراحه لمواجهة النفقات الضخمة التي تطلبتها أعمال حفر قناة السويس^(٨٢) وكان ذلك بإغراء من دى لسبس الذي كان يهيمه توفير هذه الأموال لمواجهة طوارئ حفر القناة^(٨٣) وغير قرض قناة السويس المذكور فإن سعيداً ، قد أقدم على اقتراض عدة قروض أخرى بحيث بلغت مجموع قروض مصر في نهاية عهده « ١١,١٦٠,٠٠٠ » ج إنجليزي^(٨٤) . وفي عهد إسماعيل زادت القروض الأجنبية بدرجة خطيرة استوجبت في النهاية التدخل الأجنبي وضياع الاستقلال .

فقد أقدم إسماعيل على الاستئانة بشره كبير ، وأنفق الأموال مبلداً ذات اليمن وذات الشمال ، وتم صرفها على نواح ترفيفية واستهلاكية بحثة ، والليل منها هو الذي أنفق في حفر الترع وإنشاء الكبارى ، والتي كان الغرض الحقيقي في إنشائها خدمة أراضي الأسرة الحاكمة^(٨٥) .

وتتضح هذه الصورة بدرجة أكبر من متابعة هذه القروض والنواحي التي أنفقت فيها . يأتي أول قرض أقدم عليه الخديوى إسماعيل في سبتمبر سنة ١٨٦٤ ، وقد تم عقده مع بنك فروهلينج وجوشن بلندن — نفس البنك الذي أقرض سعيد باشا — وكانت قيمة القرض الإسمية « ٥,٧٠٤,٢٠٠ » ج . انجليزي بفائدة ٧ ٪ وبلغ سعر إصدار سندات هذا القرض ٨٦ ٪ بحيث أنه لم يصل الخزنة المصرية منه إلا « ٤,٨٦٤,٠٠٠ » ج . انجليزي ، وقد رهن في مقابل القرض ضرائب الأتبان في مديريات الدقهلية والشرقية والبحيرة لسداد أقساطه^(٨٦) وكانت حجة إسماعيل في عقد هذا القرض ،

هى حاجة الحكومة إلى المال لمقاومة الطاعون البقرى ولسداد أقساط ديون سعيد باشا ، وتلك حجة واهية ، فالسبب الحقيقى للقرض بذخ الوالى واستكثاره من شراء الأتليان والأملاك لنفسه والإنفاق عليها ، ولم ينفق شيئاً يذكر من القرض على مرافق البلاد العامة^(٨٧) وفى عام ١٨٦٥ - أى فى العام التالى مباشرة للقرض الأول - عقد اسماعيل قرضه الثانى من بنك الأنجلو اجيبشيين وقيمته « ٣,٣٨٧,٣٠٠ ج . انجليزى ، بفائدة ٧٪ ورهن فى مقابله « ٣٦٥,٠٠٠ » فدان من أملاك الخديوى الخاصة ، ولم يصل الخزانة المصرية عن هذا القرض سوى مبالغ « ٢,٧٥٠,٠٠٠ ج . انجليزى^(٨٨) وهذا القرض له وجهين ، وجه حسن والآخرودى ، أما الوجه الحسن فهو أن الخديوى استخدم منه مبلغ « ١,٤٠٠,٠٠٠ ج لسداد ديون الأهالى للمرابين الأجانب فى أعقاب هبوط أسعار القطن المصرى^(٨٩) على أن يسدد الأهالى هذه الديون مقسطة على سبع سنوات بفائدة ٧٪ ؛ والوجه الآخر الردىء لهذا القرض هو استخدام بقيته فى إنشاء وتجميل القصور الفخمة ، وبالرغم من أنه قد لا يكون هناك اعتراض على إنشاء القصور إلا أن الاعتراض قائم على أساس أن الميزانية وأحوال مصر المالية لا تسمح بذلك^(٩٠) والقرض الثالث الذى اقترضه اسماعيل ، جاء فى يناير سنة ١٨٦٦ ، وقد عقد شروطه مع بنك أوبنهايم وهذا البنك بنك ألمانى يهودى ، أسس أحد فروعوه فى الاسكندرية منذ عام ١٨٦٢^(٩١) وبلغت قيمة هذا القرض ٣,٠٠٠,٠٠٠ ج انجليزى بفائدة ٧٪ ورهن فى مقابله إيرادات السكك الحديدية ، ولذلك يسمى (بقرض السكة الحديد)^(٩٢).

وهذا القرض شأنه شأن سابقه ، فقد استخدم بعضه فى هدف مفيد والآخرفى غير ذلك ، أما الاستخدام المفيد فهو شراء معدات وتوسيع شبكة السكة الحديد ، ويقوم بتوريد هذه المعدات بنك أوبنهايم ، وهى وحدها تشكل نصف قيمة القرض تقريباً ، كما احتفظ البنك لنفسه بعمولة عليها تبلغ ٥٪^(٩٣) أما بقية القرض فإنها قد استخدمت فى دفع بقية أقساط الديون المتأخرة ، وشراء اسماعيل لأملاك أخيه الأمير فاضل باشا^(٩٤).

وفى عام ١٨٦٧ عقد اسماعيل قرضه الرابع ، بمبلغ قدره ٢,٠٨٠,٠٠٠ ج انجليزى بضمان أملاك الخديوى الخاصة ، وكانت فائدة هذا القرض مرتفعة عن القروض السابقة ، فقد بلغت ٩٪ ، وبالرغم من هذا الارتفاع فى سعر الفائدة ، إلا أننا نجد أن الخزانة المصرية لم يصلها منه إلا مبلغ ١,٧٦٨,٠٠٠ ج انجليزى أما الجهة التى تولت

تمويل هذا القرض فهي البنك الإمبراطوري العثماني^(٩٥) وهذا البنك بنك انجليزى أسس أحد فروعه في مصر منذ عام ١٨٦٤^(٩٦) .

أما القرض الخامس فإن الخديوى قد اقترضه من بنك أوبنهايم الألماني اليهودى في عام ١٨٦٨ ، وبلغت قيمته ١١,٨٩٠,٠٠٠ ج انجليزى ولم يصل الخزانة المصرية منه إلا مبلغ ٧,١٩٥,٣٨٤ ج انجليزى ، وفائدة هذا القرض ٧٪ ويتم استهلاكه في ٣٠ سنة وقدم اسماعيل ضماناً لهذا القرض إيرادات الجمارك وعوائد الكبارى وإيرادات الملح ومصائد الأسماك ، وكان يقدر الدخل منها بمليون جنيه في السنة^(٩٧) .

وعن وجهة إنفاق هذا القرض فإننا نجد أنهما قد استخدمت في إسراف الخديوى وبذخه غير المحدود ، ومن ذلك أنه أنفق نحو مليونين من هذا القرض في الاستانة على حفلات وولائم ورشاوى لسلطان ، وأنفق جزءاً آخر في إتمام بناء قصوره ، وجزء ثالث في النفقات الباهظة على حفلات افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ ، وقد بلغت مليوناً ونصف مليون جنيه تقريباً^(٩٨) .

ولم يستخدم اسماعيل من أموال هذا القرض إلا نسبة محدودة في تسديد بعض الديون السائرة الملحة^(٩٩) وفي عام ١٨٧٠ عقد اسماعيل قرضاً آخر مع البنك الفرنساوى المصرى ، وبلغت قيمة هذا القرض ٧,١٤٢,٨٦٠ ج انجليزى ، بفائدة قدرها ٧٪ بضمان أطيان الخديوى الخاصة ، واستخدم اسماعيل أموال هذا القرض في إنشاء بعض المشاريع الهامة مثل إنشاء مصانع السكر ومد السكك الحديدية الزراعية لأطيانه التى خصصها لزراعة القصب^(١٠٠) .

وفي هذا القرض نجد أن اسماعيل قد تمكن من إتمامه بصفته الخاصة ، وبضمان أطيان الخديوى نفسه ، وذلك لأن أحد شروط القرض السابق ألا تقدم الحكومة على عقد قرض أجنبى آخر إلا بعد انقضاء خمس سنوات من قرض عام ١٨٦٨^(١٠١) .

وبعد انقضاء السنوات الخمس أقدم اسماعيل على استدانة أكبر قروضه وكان ذلك في عام ١٨٧٣ وبلغت قيمة هذا القرض ٣٢,٠٠٠,٠٠٠ ج انجليزى . وتم الاقتراض من بنك أوبنهايم بفائدة سنوية مقدارها ٧٪ . ولم يدخل الخزانة من هذا القرض إلا مبلغ

٢٠٧٤٠,٠٧٧ ج انجليزى أى بنقص قدره ٣٧٪ من قيمة الدين الإسمية ، ورهن لسداد هذا الدين إيرادات السكك الحديدية والضرائب الشخصية ، والضرائب غير المقررة وعوائد الملح ، بالإضافة إلى كل الموارد التى خصصت للقروض السابقة متى أصبحت حرة ترهن أيضاً لسداد هذا القرض^(١٠٢) ، يتضح مما تقدم بيانه أن القروض شغلت معظم سنى حكم اسماعيل وأن الاقتراض كان له عادة سنوية ، لم يمكن يقوى على التخلص منها ، ويتبين أيضاً أنه كان يقترض المال بشروط خاسرة وأن القروض التى عقدها لم تكن البلاد فى حاجة إليها ومعظمها كان الغرض منه سداد الديون السائرة وهذه الديون لم تعرف لها حكمة ، ولم ينفق منها على الضرورى من مصالح البلاد سوى النذر اليسير ، وأن ميزانية الحكومة لو حسن تدبيرها كانت تفى بنفقاتها المعتدلة ، وتنفق بأعمال العمران دون حاجة إلى الاستدانة. وقد استنفذت فوائد الديون معظم دخل الخزانة فى عصر اسماعيل ، فقد كانت إيرادات الحكومة سنة ١٨٧٧ « ٩,٥٨٩,٠٠٠ ج . خصص منها لحملة الأسهم نحو ستة ملايين من الجنيهات ، أى أن مخصصات الديون ابتلعت معظم الميزانية وظهر فى ميزانية تلك السنة عجز مقداره ١,٣٨٢,٢٠٠ ج . نشأ عن فداحة مخصصات الديون ولا يمكن أن تستقيم شئون دولة تفقد توازنها المالى بهذه الحالة الخفيفة^(١٠٣) خاصة لو عرفنا أن مجموع ديون مصر فى عام ١٨٧٤ قد بلغت ١١٩,٩١٧,١٦٠ ج . انجليزى^(١٠٤) .

وما لاشك فيه أن القروض السابقة ، حوت فى كل شروطها نوايا الغزو الإمبريالى توطئة لاحتلال مصر . فالبنوك الأجنبية وعلى رأسها الإنجليز والفرنسية والألمانية كانت تيسر للخديوى وسائل الاقتراض . وفى نفس الوقت تكبل البلاد بقيود من حديد. فالفائدة الإسمية للقروض كانت تتراوح بين ٦٪ و ٧٢٪ ، ولكن فائدتها الحقيقية كانت تصل إلى ١٢ و ١٨ و ٢٦ و ٢٧٪ وكان الخديوى بالرغم من هذه الفوائد ، كلما أعوزه المال يستدين بفوائد باهظة حالية للخراب. ولم تكن قيمة القروض تصل كاملة إلى الخزانة ، بل كان أصحاب البيوت المالية والمرابون الأجانب ينضمون منهما مبالغ طائلة لحساب السمسرة والمصاريف والفوائد ، وما إلى ذلك ، ولم يكن اسماعيل يدقق أو يعارض فى الحسابات التى يقدمها له المالىون والسماسرة^(١٠٥) .

وفى النهاية وصلت مرأى الاستعمار غايته بعد أن أصبحت أغلب موارد مصر ،

من أرض إلى مرافق عامة مرهونة لسداد القروض الأجنبية وفوائدها ، ولم يبق أمام هذا كله إلا التدخل الأجنبي للإشراف على شئون مصر المالية ، وذلك بعد أن عجزت الموارد وضائق السبل ، وأصبحت قضية الديون في مصر ، أو مأساة الديون مطروحة للبحث على موائد الدول المستعمرة المعنية بشئون مصر ، والتي شاركت حتى ولو بالقليل لتمويل هذه القروض . أما أسلوب هذا البحث في هذه الدول ، فهو كيفية استغلالها بأقصى ما يمكن للتدخل في شئون مصر والسيطرة المالية الكاملة عليها كأسلوب أمثل لإخضاع الأوضاع السياسية فيها لمراعى الاستعمار وخطته في السيطرة وفي النهاية الاحتلال.

٣ - التدخل الأوروبي في شئون مصر المالية ومظاهره :

لم يكن ممكناً إذن أن يبقى استقلال البلاد سليماً مع بلوغ القروض إلى الحد الذي شرحناه ، لأن هذه القروض أموال أجنبية ، دفعها مالئون ومرابون ينتمون إلى دول أوروبية تطمح من قديم الزمان إلى التدخل في شئون مصر وهذه الملايين من الجنيهات المقترضة من شأنها أن تفقد البلاد استقلالها المالى ، كما يفقد الفرد استقلاله وكيانه الذاتى ، إذا ركبته الديون ، فيصبح أسير دائنيه ، والقروض التي استدانها الخديوى صارها من الفوائد ما يبتلع معظم ميزانية الحكومة ، وهذا وحده يعطى فكرة عن فداحتها ، فلا عجب أن تكون النتيجة فتح أبواب التدخل الأجنبي في شئون مصر على مصراعيه وقد بدأ هذا التدخل مالياً ولكنه كان يطوى في ثناياه عوامل التدخل السياسى ، فكان تدخلاً مزدوجاً وأخذ هذا التدخل شكلاً خطيراً لافتاً للأنظار في سنة ١٨٧٥ حين اشترت إنجلترا أسهم مصر في قناة السويس (١٠٦) .

وكان بيع مصر لأسهم القناة آخر الموارد التي استنزفتها الحكومة للحصول على المال . ولم تتمكن من عقد قروض بعد ذلك . والواقع أن الثلاث السنوات الأخيرة من حكم اسماعيل سنوات عجاف ، مظاهرها عسر مالى وأزمة جارية ، وحقيقتها تدخل أجنبي واحتلال مالى سبق الاحتلال السياسى ، بل مهد له وكانت قواعد ارتكاز زحف عليها ووصل بها إلى أهدافه ونفذ إلى أغراضه . وكان اسماعيل قد بدأ يشعر في مستهل هذه الفترة بالكارثة من جهة والحاجة إلى العلاج من جهة أخرى ، فلجأ إلى الاستعانة بخبراء في الشئون المالية ، فطلب من إنجلترا وفرنسا خبراء لتقديم آراء يمكن الانتفاع بها في حل الأزمة التي استحكمت في موارد البلاد .

وسرعان ما تنافست إنجلترا وفرنسا في هذا الميدان ، وتسابقت كل منهما إلى تقديم الخبراء ، حتى تسبق كل الأخرى في التدخل في شئون البلاد بمحجة المحافظة على مصالح رعاياها من الدائنين (١٠٧) .

(أ) بعثة كيف Cave ديسمبر ١٩٧٥ :

وبعثة كيف صورة أخرى من صور الصراع الإنجليزي الفرنسي ، ففي عام ١٨٧٥ ، وصلت مصر بعثة انجليزية ، برئاسة مستر كيف للدراسة مالية الدولة وتنظيمها ، بناء على طلب اسماعيل ، وبديى أن تقتنص إنجلترا الفرصة ، فتوغل إلى بعثتها أن تضمن تقريرها مبدأ الإشراف الأجنبي على مالية الدولة ، وأن يكون هذا الإشراف انجليزياً في جوهره ، إلا أن اسماعيل لم يوافق على هذه المقترحات متبعاً بذلك ميوله الفرنسية ، فبادرت فرنسا وأرسلت أحد خبراءها الماليين وهو المسيو فيلييه Villet كإجراء مضاد لتحركات إنجلترا ، فما كان من إنجلترا إلا أن أعلنت أن سوء الحالة المالية في مصر وما تضمنه تقرير اللجنة الإنجليزية عن ذلك هي التي جعلت اسماعيل ، يعارض في نشر التقرير ، فاضطر اسماعيل إلى التصريح بنشره الأمر الذي أدى بطبيعة الحال إلى إثارة زوبعة من الشك في قدرة الحكومة المصرية على الوفاء بالتزاماتها ، وهبطت أسعار السندات المصرية مما زاد الموقف سوءاً على سوء (١٠٨) .

(ب) إنشاء صندوق الدين مايو سنة ١٨٧٦ :

شعر الحديوي بارتباك الحالة المالية ، وما تنطوى عليه من الأخطار وما يجر إليه سخط الماليين الأوروبيين من العواقب ، فأراد استرضاء الدائنين بوضع نظام يكفل لهم استيفاء ديونهم ، فطلب إلى وكلاء الدائنين بمصر وضع النظام الذي يرتضونه ، فقدم وكلاء الماليين الفرنسيين مشروعاً بإنشاء صندوق الدين ، وتوحيد الديون ، أما الماليون الإنجليز فإنهم لم يشتركوا في هذه المفاوضات ، انتظاراً للخطوة التي ترسمها حكومتهم ، واستجاب اسماعيل لمطلب وكلاء الدائنين الفرنسيين وأصدر مرسوماً في ٢ مايو سنة ١٨٧٦ بإنشاء صندوق الدين ، ومهمته أن يكون خزانة فرعية للخزانة العامة تتولى تسلم المبالغ المخصصة للديون من المصالح المحلية ، وخصص لسه لإيراد مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط ، وعوايد الدخولية في القاهرة والإسكندرية

ولإيراد جبارك الإسكندرية والسويس وبورسعيد ورشيد ودحايط والعريش ، وإيراد السكك الحديدية ورسوم الدخان وإيراد ضريبة الملح ومصايد المطرية ورسوم الكبارى ، وعوائد الملاحة فى النيل ، وإيراد كوبرى قصر النيل ، وإيراد أطيان الدائرة السنية ، أى أنه خصص لسداد الديون معظم موارد الخزينة المصرية^(١٠٩) .

وقضت المادة الثامنة من هذا المرسوم بأن الموظفين المنوط بهم تحصيل الإيرادات المتقدم ذكرها عليهم أن يوردوا ما يحصلونه إلى صندوق الدين ، وكان هذا الأمر يقضى أيضاً على الحكومة بعدم إجراء أى تعديل من شأنه تقيص أموال الأطيان المخصصة للدين بغير موافقة أعضاء لجنة الصندوق الأجانب^(١١٠) .

كان صندوق الدين بهذا الشكل أول هيئة رسمية أوروبية أنشئت لغرض التدخل الأجنبى فى شئون مصر والسيطرة الأوروبية عليها ، وتحل محل سلطة الحكومة المصرية فى شؤونها المالية والإدارية وهو أداة اعتداء على استقلال مصر المالى والسياسى لأنه بمثابة حكومة أجنبية داخل الحكومة ، لها سلطة واختصاصات واسعة المدى . ولا نزاع فى أنه من جهة الحق والقانون ، لم يمكن للدائنين الأجانب أن يطلبوا إنشاء هيئة مالية رسمية داخل الحكومة بهذه السلطة ، وبذلك الاختصاصات ، ولكن فكرة الطمع والاستعمار ، وغلبة القوى على الضعيف هى التى أملت مشروع صندوق الدين لاستغلال موارد البلاد ، وفرض الوصاية الأوروبية على ماليتها^(١١١) .

(ج) لجنة جوش وجوير نوفمبر ١٨٧٦ (الرقابة الثنائية) :

بعد أن أنشئ صندوق الدين أصدر الخديوى أمره فى مايو سنة ١٨٧٦ بتحويل ديون الحكومة ، ودين الدائرة السنية ، والديون السائرة إلى دين واحد قدره ٩١ مليون جنيه إنجليزى بفائدة قدرها ٧٪^(١١٢) ، كما أصدر الخديوى أمراً آخر فى ١١/٥/٧٦ بإنشاء مجلس أعلى للمالية مؤلف من عشرة أعضاء خمسة منهم أجانب والخمسة الآخرين من المصريين ومهمة هذا المجلس إبداء رأيه فى الميزانية السنوية للحكومة المصرية^(١١٣) .

وبالرغم من ذلك فإن هذه القرارات لم تحرز رضاء الإنجليز الذين وجدوا أن أكبر المصلحة فى التسوية الجديدة تعود على حملة الدين السائر وجلهم من الفرنسيين ،

وتوقفت إنجلترا عن تعيين مندوب عنها في هيئة صندوق الدين ، إلى أن يتم الاتفاق على مقدار الدين وطرق سداذه^(١١٤) .

ووجدت إنجلترا حلاً لهذه الخلافات بأن اتفقت مع فرنسا على إرسال لجنة أخرى جديدة مكونة من المسيو جويير مندوباً عن فرنسا ، والمستر جوشن مندوباً عن إنجلترا ، واتخذت هذه اللجنة مهمتها على أساس محاولة التوفيق بين مصالح ورعايا الحكومتين ، وبعد المحادثات بينهما في هذا الشأن فإن اللجنة أصدرت قرارها في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، وأهم ما جاء في هذا القرار هو وضع تقسيم لديون مصر الخارجية ، واتفقت كل من إنجلترا وفرنسا على قيمة وفائدة الدين الموحد والممتاز والدائرة السنوية ، فقد اتفق على أن الدين الممتاز قيمته ١٧ مليون جنيه إنجليزي بفائدة قدرها ٥ ٪ ، ودين الدائرة السنوية وقيمته ٨,٨١٥,٠٠٠ ج إنجليزي ، والدين الموحد وقيمته ٥٩ مليون جنيه إنجليزي بفائدة ٧ ٪ ، كما وضعت حدود أخرى لبقية القروض .

وجاء في اتفاق لجنة جوشن وجويير . أيضاً أن تكون هناك رقابة ثنائية من إنجلترا وفرنسا على إيرادات ومصروفات الدولة ، كما اتفق أيضاً على استمرار صندوق الدين ، وأن يعتمد إنجلترا عضواً عنها في لجنة الصندوق^(١١٥) .

(د) لجنة التحقيق الدولية سنة ١٨٧٨ م :

وتعد قرارات لجنة جوشن وجويير مظهراً خطيراً من مظاهر تدخل الدول الأجنبية فضلاً عن اعتبارها بداية التقاء المصالح الإنجليزية مع الفرنسية واجتماعها ضد مصالح مصر .

وبصفة عامة يمكن أن يقال أن اللجنتين السابقتين ، لم تكونا بقصد الإصلاح بقدر ما كانتا بهدف تثبيت أقدام التدخل الإنجليزي والفرنسي ، وبالتالي كان علاجها لبعض الأحوال مسكناً أكثر منه حاسماً ، الأمر الذي أدى إلى ازدياد الحالة سوءاً ، وكيف لا تزداد سوءاً ، وقد بلغت أقساط الدين وفوائده التي تدفعها مصر سنوياً حوالى ستة ملايين من الجنيهات على حين تبلغ قيمة ميزانيتها كلها حوالى عشرة ملايين على أكثر تقدير وهذا في الوقت الذي يتم إنفاق باقى الإيرادات في أبواب

كفالية لا تمت إلى الإنتاج بصلة . وقد لجأ الاستعمار إلى وسائله المعروفة وقرر توجيه ضربة أخيرة فيها القضاء التام على استقلال مصر الاقتصادى ، فاقترح تأليف لجنة للدراسة النظم المالية فى مصر وسميت لجنة التحقيق الدولية^(١١٦) .

وهذه اللجنة كان يرأسها لظروف خاصة ، فرديناند دى لسيبس ، إلا أن رئيسها الفعلى ، أحد الإنجليز وهو السير ريفرز ولسن ، ومن أعضاء اللجنة أيضاً ، الأعضاء الأجانب الأربعة فى صندوق الدين وختمت اللجنة تقريرها عن فساد الإدارة وأوضاع مصر المالية ، وجاء ضمن هذه العوامل فوضى الخلط بين حسابات الدولة وحسابات إسماعيل الخاصة ، ومكنت تلك الفوضى لإسماعيل من الإنفاق ببذخ وبتبذير حدود ، ولهذا فإن اللجنة طالبت أن يتنازل إسماعيل عن ٥٠٠,٠٠٠ فدان من أملاكه وأصبح إسماعيل بذلك فى موقف الأسير من دائنيه^(١١٧) ، بل وساق مصر معه إلى ويلات الأسر تحت ظلم الاستعمار وضرارته .

ولما تم كل ذلك ، وكان على إنجلترا وقد عقدت العزم على غزو مصر عسكرياً أن تتخذ خطوة أخيرة قبل هذا الغزو ، فلجأت إلى التخلص من إسماعيل المعروف باتجاهاته الفرنسية والذي كانت إنجلترا لا تثق به بسبب هذه الميول وإلى تعيين توفيق بدلا منه . وتم لها ما أرادت فى عام ١٨٧٩ (قبل الاحتلال بثلاث سنوات) عن طريق ضغط إنجلترا على الباب العالي فى تركيا . وكان احتلال مصر عسكرياً النهاية الطبيعية التى رمت إليها الإنجليز بعد سلسلة الوسائل والمظاهر التى سلكتها للسيطرة على مصر إقتصاديا وسياسياً وانتهى القرن التاسع عشر ، ومصر فى قبضة إنجلترا تأتمر بأمرها وتوجه إمكانياتها الاقتصادية وفق مصالحها وليس وفق المصالح المصرية^(١١٨) .

الاحتلال الإنجليزي :

كان من الطبيعى بعد أن تطور التدخل الأجنبي إلى هذا الحد ، أن تحتل إنجلترا مصر فى عام ١٨٨٢ ، وتسبق بذلك فرنسا وتنتصر عليها فى صراعها الاستعماري للاستئثار بمصر واحتلالها .

واحتلال مصر هو قفة ما وصل إليه الغزو الإمبريالى لها . وبالاحتلال تنهى أرض

مصر بكل ما فيها وما عليها ، لكي تكون مكاناً أكثر أمناً وضماناً حتى تجني الإمبريالية ثماراً أكثر وموارد أفضل وفرصاً أوسع .

ودخلت مصر بعد الاحتلال الإنجليزي لها مرحلة جديدة من مراحل الغزو الإمبريالي ، وذلك بعد أن انتقلت السلطة العامة في البلاد من الولاة إلى المعتمد البريطاني الذي مثل إنجلترا في حكم مصر ، وكان هذا الحكم الأجنبي فرصة لزيادة النشاط الأجنبي والذي كانت زيادته غزواً شمل مختلف ميادين الإنتاج والتوزيع وحركة التجارة الخارجية والمرافق العامة ، وتصدر الأجانب لهذا العمل أكثر من ذي قبل وزادت أعدادهم فيه وارتفعت على ذلك قيمة رؤوس الأموال الأجنبية الموظفة في مصر^(١١٩) .

وإذا كان الغزو الإمبريالي لمصر قبل الاحتلال الإنجليزي قد تحدد بشكل عام في بعض المشاريع التي ذكرناها ، مثل مشروع السكة الحديد ، وقناة السويس ، ثم حملة الإقراض الحكومي في عهد إسماعيل . فإننا نرى أن الأمر قد زادت وطأته بعد الاحتلال بزيادة مظاهر الغزو الإمبريالي ، ذلك أننا نجد أنه بالإضافة إلى استمرار بعض مظاهر الغزو التي كانت موجودة قبلاً ، مثل استمرار استنزاف الأجانب لموارد القناة ، واستمرار القروض الأجنبية ، وأن تغير مظهرها عن الإقراض الحكومي إلى الإقراض العقاري بالإضافة إلى ذلك نجد أنه قد ظهرت بعد الاحتلال فرصة اغتنام الأجانب لظاهرة خلو مصر من المرافق العامة فأنهالت عليها أموالهم بالتمويل والتشغيل^(١٢٠) .

وتمثلت زيادة وطأة الغزو الإمبريالي لمصر بعد الاحتلال الإنجليزي لها في زيادة أعداد الأجانب وأموالهم في مصر ، القروض العقارية ونزع الملكيات ، الأموال الأجنبية في المرافق العامة ، ميادين البنوك والنشاط الصناعي والتجاري^(١٢١) .

وفي كل هذه الأعمال تأكيد لسيطرة الأجانب على شئون مصر الاقتصادية ومواردها المختلفة ، من زراعة وصناعة وتجارة ، ولم يتركوا للمصريين إلا القليل المحدود ، ذو الجهود الكبير والعائد القليل .

وأصبح أمر مصر ، بعد الاحتلال الإنجليزي لها ، في إطار مظهره ، الاحتلال لحماية مصالح الأجانب وتوجيه مصر وتعميرها . وجوهره حماية الأجانب في أكبر عملية نهب استعماري منظم ومدروس ، وظلت وقائع وأحداث هذا النهب الكبير ، قديم مصر وتغرب من أحوالها ، ولفترة طويلة بعد ذلك حتى منتصف القرن العشرين .

هوامش تمهيد الكتاب

- (١) د. محمد فوزاد شكرى ، د. محمد أنيس ، أوروبا في المصور الحديثة ج ١ ، ص ٣٤-٣٦ .
- (٢) د. زاهر رياض ، استثمار أفريقيا ، ص ١١-٥٣ .
- د. جلال يحيى ، أوروبا في المصور الحديثة ، الفجر ، ص ٣٢٠-٣٨٠ .
- (٣) د. جلال يحيى ، معالم التاريخ الحديث ، ص ١٣٣-١٥٠ د. جلال يحيى ، أوروبا في المصور الحديثة ، حق الحرب العالمية الأولى ، ص ١٣١-١٤٨ .
- (٤) د. جمال سعيد ، التطور الاقتصادي ، ص ٩-١٧ د. محمد عبد العزيز عجمية ، دراسات في التطور الاقتصادي ، ص ٢٢-٣٨ .
- (٥) وقد ساعد على الغزو الاستعماري ، التقدم الهائل في استخدام وسائل القمع من أسلحة حديثة آلية تستخدم في البر والبحر ، إلى تشكيلات عسكرية مدروسة ومتطورة تربك ثوار المستعمرات ، وتقلل من جدوى دفاعهم .
- (٦) بيير نوفان ، تاريخ العلاقات الدولية ١٨١٥ - ١٩١٤ الطبعة الثانية ، ص ١٣٥-٥١٤ .
« تعريف الدكتور - جلال يحيى » .
- (٧) والواقع أن سيطرة الدولة العثمانية على العالم العربي منذ بداية القرن السادس عشر هو الذي مهد الطريق حضارياً وتكنولوجياً للاستعمار الأوروبي الحديث ، فلقد رآنا العالم العربي والإسلامي ، وقف إلى ما قبل قدوم الأتراك إزاء العالم الأوروبي المسيحي موقف الند للند ، وبعد مجيء الأتراك بدأ الافتراق بين المستوى الحضاري والفني الغرب والعرب إلى أعلى إلى أسفل فكانت سيطرة الأتراك هي نقطة الانعكاس في المنحنى الحضاري وخط التقسيم بين تقدم الغرب وتخلف العرب .
- راجع : جمال حمدان ، الاستعمار والتحرر في العالم العربي ، ص ١٧ .
- (٨) د. جمال حمدان ، المصدر السابق ، ص ٢١ .
- (٩) د. جلال يحيى ، مصر الحديثة ، ص ٥٢٠ .
- (١٠) د. جمال حمدان ، المصدر السابق ، ص ٢١-٢٣ .
- (١١) صبحي وحيد ، في أصول المسألة المصرية ، ص ١٢٠-١٢١ .
- (١٢) جمال حمدان ، المرجع السابق ، ص ٢٣-٢٤ .
- (١٣) المرجع السابق ، ص ٢٦ .
- (١٤) هناك عوامل أخرى أدت إلى هذا التخلف الإقتصادي ، كفساد نظام الحكم العثماني نفسه ، وعدم الإهتمام بموامل الإنتاج الزراعي والصناعي ، وفوضى النقد بالإضافة إلى تحويل طريق التجارة بين الشرق وأوروبا عن مصر ، واحتلال الأمن في أنحاء البلاد وفي ذلك راجع : د. أحمد أحمد الحقة ، تاريخ مصر الإقتصادي في القرن التاسع عشر ، ص ٥-٧ .

- (١٥) د. أحمد مسلم ، القانون الدولي الخاص ، ص ١٤١ .
- د. شمس الدين الوكيل ، الجنسية ومركز الأجانب ، ص ١٦٩-١٩٧٠ .
- (١٦) صبحي وحيد ، في أصول المسألة المصرية ، ص ٤٣٠ .
- (١٧) د. محمد فؤاد شكرى ، مصر في مطلع القرن التاسع عشر ، ١٨٠١ - ١٨١١ ج ٣ ص ٨٧٧-٨٨٨ .
- عبد الرحمن الرافعي ، عصر محمد علي ، الطبعة الثالثة ، ص ١٠٨-١٠٥ .
- (١٨) د. شمس الدين الوكيل ، المصدر السابق ، ص ١٧٢ .
- (١٩) د. أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم في عصر محمد علي ، ص ٣١-٣٢ .
- شفيق غربال ، محمد علي الكبير ، ص ٧٤-٧٧ .
- الرافعي ، عصر محمد علي ، ص ٦٥٢-٦٦٣ .
- Murray, G.H.A. A short Memoir of Moh. Ali, p. 55. (٢٠)
- (٢١) عبد الرحمن الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٦٦٠ .
- (٢٢) د. محمد فؤاد شكرى ، مصر والسودان ، ص ٥٣ .
- (٢٣) د. أحمد أحمد الحقة ، الأجانب في مصر والسودان ، ص ١٨٥ .
- (٢٤) د. طلعت محمد عيسى ، أتباع سان سيمون ، فلسفتهم الاجتماعية وتطبيقها في مصر ، ص ٨٩-١٣٢ .
- (٢٥) د. محمد محمود السروجي ، الجيش المصري في القرن التاسع عشر ، ص ١٥-١٦ - أرنولد تونبي ، العالم والغرب ، ص ٧٠-٧١ .
- (٢٦) د. أحمد أحمد الحقة ، تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد علي الكبير ، ص ١٥٧-١٦٧ .
- د. علي الجريلى ، تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر ص ٥١-٦٦ .
- (٢٧) ومن نقائص نظام محمد علي الإقتصادي أنه استولى على معظم الأراضي الزراعية في مصر ، وحرّم المصريين من تملك أراضيهم ، واستقدم أهله وذويه وأقطعهم مساحات واسعة ، وأنشأ الخفالك ، ووضع قواعد الحكم الإقطاعي . وأقام نظام الاحتكار على أساس أن يكون هو المستفيد الأول والأخير من كافة موارد مصر الإقتصادية لخدمة أهدافه وأغراضه في حكم مصر .
- وفي ذلك راجع :
- هيلين آن ريفلين : الإقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر ، ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ص ٩١-١٠٢ ، ومصطفى الحسيني ، ص ٩١-١٠٢ .
- (٢٨) د. رؤوف عباس حامد ، النظام الإجماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧ - ١٩١٤ ، ص ٢٣ ، ٢٥٠-٢٥١ .
- (٢٩) وأهم التغيرات التي حدثت في إطار حرية الإقتصاد ، هو التغير الهام في ملكية الأراضي الزراعية ، في مصر ، حيث أصبحت عليها لأول مرة في تاريخ مصر الحديث صيغة الاستقرار ، ففي عام ١٨٥٤ أصدر سيد باشا لائحة جديدة تقضى بأن نقل حيازة الأرض لا بد وأن يكون بمقد مسجل أمام المحكمة كما أباحت للورثة حق وضع اليد على الأراضي ، وفي عام ١٨٥٨ صدرت لائحة أخرى عرفت باسم اللائحة

السميدية ، أكسبت حائزى الأرض حقوقاً كثيرة . وفى عصر إسماعيل أدخلت بعض التعديلات والأحكام على اللائحة السميدية لتدعيم نظام الملكية ، وفى سنة ١٨٨٠ تمتع معظم ملاك الأراضي الزراعية فى مصر بحق الملكية التامة عليها ، بما فى ذلك حق الرقبة . وما أن جاء العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، إلا وقد استقرت أوضاع الملكية العقارية الخاصة . وكان ذلك صدى للتحويل الإقتصادى الذى أخذت مصر بأسبابه منذ منتصف القرن التاسع عشر ، لتفصح المجال لنظام الإقتصاد الفردى الحر . وفى ذلك راجع :

- د. رؤوف عباس حامد ، المصدر السابق ، ص ١٦-٢٣ .
- على لطفى ، التطور الإقتصادى ، أوروبا ومصر ، ص ١٨٣ .
- (٣٠) جون مارلو ، المصدر السابق ، ص ١٢٠ .
- (٣١) جون مارلو ، المصدر السابق ، ص ١١٦-١١٥ .
- (٣٢) مع ملاحظة انخفاض أسعار وصادرات القطن المصرى فى السنوات التى أعقبت انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦٦-١٩٦٩) وتدفق القطن الأمريكى إلى الأسواق الخارجية . ولكن ما لبثت أن عادت صادرات وأسعار القطن المصرى إلى الارتفاع فى مطلع السبعينات ، وأخذت صادراته تزايد عاماً بعد آخر ، وفى ذلك راجع : د. رؤوف عباس حامد ، المصدر السابق ، ص ٥١-٥٤ .
- (٢٣) جون مارلو ، المصدر السابق ، ص ١١٧ .
- (٣٤) نفس المصدر ، ص ٦٥-٧٤ ، ١١٧ .
- (٣٥) أحمد أحمد الحجة ، المصدر السابق ، ص ١٨٠ .
- (٣٦) صالح ميخائيل ، تجارة مصر الخارجية ، ص ٩ .
- (٣٧) جون مارلو ، المصدر السابق ، ص ١٢٠-١٢١ .
- (٣٨) تيودور روتشتين ، تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥-١٩١٠ ، ترجمة عبد الحميد العبادى ، ومحمد بدران ، ص ٢٧٤ .
- جون مارلو ، المصدر السابق ، ص ١٢١ ، ١٢٢ .
- (٣٩) جون مارلو ، المصدر السابق ، ص ١٢٢-١٢٣ .
- (٤٠) عبد الرحمن الرافعى ، عصر إسماعيل ج ١ ، ص ٧٢ .
- (٤١) د. مصطفى الحفناوى ، قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة ج ٢ ، النزاع المصرى البريطانى ، ص ٤٧ .
- (٤٢) جون مارلو ، المصدر السابق ، ص ١٥١-١٥٢ .
- (٤٣) D.S. Lands : Bankers and Pashas, p. 82-83 .
- (٤٤) الوقائع المصرية ، العدد « ٧٨١ » فى ١٣ أكتوبر سنة ١٨٧٨ م .
- (٤٥) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر والمسألة المصرية (١٨٧٨ م) ص ١٦ .
- (٤٦) د. مصطفى الحفناوى ، المصدر السابق ، ص ٣٩ .
- (٤٧) د. مصطفى الحفناوى قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة ج ٤ الإدارة والاستغلال ص ١٩-٢٠ .
- (٤٨) د. مصطفى الحفناوى ، قضية قناة السويس ، ص ٣٣-٣٨ .
- (٤٩) محافظ قناة السويس ، محفظة رقم ٢ ، ملف ١٨٤ - ٨١ ج ٥ ، ص ٦ دار الوثائق القومية بالقاهرة .

- (٥٠) مصطفى الحفناوى ، المصدر السابق ، ص ٤١-٥١ .
- (٥١) محافظ قناة السويس ، محفظة رقم ٧ ، ملف ١٨٤ - ٨١-٢٧ ص ٤١-٤٢ ، دار الوثائق القومية .
- (٥٢) مصطفى الحفناوى ، قناة السويس ، مشكلاتها المعاصرة ج ٢ النزاع المصرى البريطانى ، ص ٢٠ .
- (٥٣) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مشكلة قناة السويس ، ١٨٥٤-١٨٥٨ ، ص ١٢ .
- (٥٤) د . محمد مصطفى صفوت ، إنجلترا وقناة السويس ١٨٥٤-١٩٥١ ، ص ٢١-٢٢ .
- (٥٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المصدر السابق ، ص ١٢ .
- (٥٦) د . محمد مصطفى صفوت ، المصدر السابق ، ص ٤٠-٤١ .
- (٥٧) عقد الإمتياز الثانى ألغت أحكامه ، أحكام الإمتياز الأول والى تتعارض مع الإمتياز الثانى .
- (٥٨) عبد العزيز الشناوى (الدكتور) و د . جلال يحيى ، وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر ص ٥٧٥-٥٨٤ .
- (٥٩) نفس المصدر ، ص ٥٨٥ .
- (٦٠) نفس المصدر والصفحة .
- (٦١) والدكتور مصطفى الحفناوى وهو من أبرز المصريين الذين أفنوا زهرة شباهم دفاعاً عن قضية قناة السويس ، وقدم خلاصة أفكاره فى رسالة عملية حصل بها على درجة الدكتوراه فى القانون من جامعة باريس ١٩٥١ بتقدير جيد جداً ، وفى هذه الرسالة طالب بتصنيعة شركة القناة . وبعد أن عاد إلى مصر وأصل دفاعه عن قضيته فأسس دار قناة السويس ، وصحيفة ومطبعة قناة السويس .
- راجع : مصطفى الحفناوى ، قضية قناة السويس ص ٥١٣ .
- (٦٢) مصطفى الحفناوى ، نفس المصدر ص ٦١ .
- (٦٣) عبد الرحمن الرافعى ، عصر إسماعيل ج ٢ الطبعة الثانية ص ٣٤-٤٩ .
- (٦٤) محافظ قناة السويس محفظة رقم ١٢ ملف ١٨٤ - ٨١-٧٦ ، ص ١٠٣ .
- (٦٥) البنك الأهلى المصرى ، النشرة الإقتصادية ، المجلد الثانى ، العدد الثالث ١٩٤٩ ، ص ١٧٦ .
- (٦٦) قناة السويس ، محفظة رقم (٧) ملف ١٨٤ - ٨١-٢٧ ، ص ٤١ - ٤٢ .
- (٦٧) قناة السويس ، محفظة رقم (٢) ملف ١٨٤ - ٨١-٤ جز (١) ، ص ٨٧-١٧٧ .
- (٦٨) مجلس النواب ، جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٠ ، ص ٩١ .
- (٦٩) د . نبيل عبد الحميد ، النشاط الإقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصرى ١٩٢٢-١٩٥٢ ، ص ٣٧٧ ، ٣٨٥-٣٨٧ .
- (٧٠) قناة السويس ، محفظة رقم (٢) ملف ١٨٤ - ٨١-٤ ج ١ ص ٨٧ .
- (٧١) وفى ذلك راجع : عبد الرحمن الرافعى ، عصر إسماعيل ج ٢ ، ص ٢٥-٧٧ .
- (٧٢) د . مصطفى الحفناوى ، قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة ج ٤ الإدارة والاستغلال ص ٦٢٢ .
- (٧٣) د . عبد العزيز الشناوى ، جلال يحيى ، المصدر السابق ص ٥٨٢ .
- (٧٤) د . مصطفى الحفناوى ، قضية قناة السويس ، ص ٧٠ .
- والجدير بالذكر أن هذه الشركة ظلت قائمة حتى تأميم القناة فى سنة ١٩٥٦ .

(٧٥) كان قد قرر في سنة ١٩٣٧ أن تأخذ مصر مبلغ ثابت قدره ٣٠٠,٠٠٠ ج. م. في العام من أرباح القناة ، ثم زيد هذا المبلغ بعد ذلك في سنة ١٩٤٩ على أساس احتساب حق مصر من الأرباح بنسبة ٧٪ سنوياً بحذ أدنى قدره ٣٥٠,٠٠٠ ج. م. - راجع :

وثائق قناة السويس ، محفوظة رقم ٣٨ ملف ١٨٤ - ٨١ - ٢٤٦ ج ١ ، ص ٥٢ .

(٧٦) الجنيه المصرى الذهب يساوى ٢٥ فرنك فرنسى و ٢٠ قرش من العملة المصرية الفضية تساوى ٥ فرنكات فرنسية ، وذلك حسب ما ورد في الإحصائيات المصرية لسنة ٢٣ - ١٩٢٤ م. ومعنى هذا أن العشر فرنكات فرنسية بمعيار الفضة تساوى ٤٠ قرش مصرى بمعيار الفضة أيضاً . وفي ذلك راجع :

Annuaire Statistique de l'Egypte, 1923 - 1924, p. 548. (٧٧)

Ibid, p. 357.

(٧٨) راشد البرادى (الدكتور) ومحمد حمزة عليش ، التطور الإقتصادى في مصر في العصر الحديث ،

ص ١١٧ .

Annuaire Statistique de l'Egypte, Op. Cit., p. 360 - 361. (٧٩)

(٨٠) الرافعى ، عصر إسماعيل ج ٢ ص ٢٥ .

(٨١) إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استقلالها الرئيسى في مصر ، يونيو ١٩٤٢ ، ص ١٠٦٨ .

(٨٢) محمد رشدى ، التطور الإقتصادى في مصر ج ١ ، ص ٩١ .

(٨٣) د. مصطفى الحفناوى ، قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة ج ٢ ، النزاع المصرى البريطانى ،

ص ٤٦ .

(٨٤) إحصاء شركات المساهمة يونيو ١٩٤٢ ، ص ١٠٦٨ .

(٨٥) محمد رشدى ، المصدر السابق ، ص ٩٥ .

(٨٦) إحصاء شركات المساهمة ، يونيو ١٩٤٢ ، ص ١٠٦٨ .

(٨٧) الرافعى ، المصدر السابق ، ص ٢٧ - ٢٨ .

(٨٨) إحصاء شركات المساهمة . يونيو ١٩٤٢ ، ص ١٠٦٨ .

(٨٩) كانت أسعار القطن المصرى قد تراجعت بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية في أوائل سنة

١٨٦٥ ، وفتح الأسواق أمام القطن الأمريكى .

(٩٠) الرافعى ، المصدر السابق ، ص ٢٩ - ٣٠ .

(٩١) نبيل عبد الحميد (الدكتور) الاستثمارات الألمانية في مصر في النصف الثانى من القرن التاسع

عشر (١٨٧١ - ١٩١٨) « دراسة قدمت إلى ندوة العلاقات المصرية الألمانية المنعقدة بمقر جامعة عين

شمس في الفترة من ٢-٥ نوفمبر ١٩٨٠ .

(٩٢) إحصاء شركات المساهمة ، يونيو ١٩٤٢ ، ص ١٠٦٩ .

(٩٣) نبيل عبد الحميد (الدكتور) المصدر السابق .

(٩٤) د. أمين عبد اللا ، تاريخ مصر الإقتصادى والمالى في العصر الحديث ، ص ٢٩١ .

Crouchley, Foreign Investments In Egyptian Companies, p. 18. (٩٥)

- إحصاء شركات المساهمة يونيو ١٩٤٢ ، ص ١٠٦٩ .

- أمين عبد اللا ، المصدر السابق ، ص ٢٩٢ .
- ويجب التنويه هنا إلى أن عبد الرحمن الرافعي قد ذكر أن قيمة هذا القرض ٢,٨٠٠,٠٠٠ ج إيجلزي وهو بذلك يختلف عن المصادر الثلاثة المذكورة ، والتي ذكرت أن قيمة القرض ٢,٠٨٠,٠٠٠ ج إيجلزي .
- راجع : الرافعي ، عصر إسماعيل ج ٢ ص ٣١ .
- (٩٦) د . نبيل عبد الحميد ، النشاط الإقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري ١٩٢٢-١٩٥٢ ، ص ٢٦٢ .
- D. Lands, op. cit., p. 339 - 340.** (٩٧)
- (٩٨) الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٣٣-٣٤ .
- (٩٩) جون مارلو ، المصدر السابق ، ص ٢٣٨ .
- (١٠٠) — إحصاء شركات المساهمة ، يونيو ١٩٤٢ ، ص ١٠٦٩ .
- الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٣٦ .
- (١٠١) جون مارلو ، المصدر السابق ، ص ٢٣٨ .
- (١٠٢) إحصاء شركات المساهمة . يونيو ١٩٤٢ ، ص ١٠٧٠ .
- (١٠٣) الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٤٥-٤٦ .
- (١٠٤) د . نبيل عبد الحميد ، النشاط الإقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري سنة ١٩٢٢-١٩٥٢ ، ص ١٥ .
- (١٠٥) الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٤٤ .
- (١٠٦) الرافعي ، عصر إسماعيل ج ٢ ، ص ٤٩ .
- (١٠٧) أمين عبد اللا (الدكتور) المصدر السابق ، ص ٢٩٧-٢٩٨ .
- (١٠٨) محمد رشدي ، المصدر السابق ، ص ٩٦ .
- (١٠٩) الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٥٩ .
- (١١٠) إحصاء شركات المساهمة . يونيو ١٩٤٢ ، ص ١٠٧١ .
- (١١١) الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٥٩-٦٠ .
- John Marlowe, Anglo-Egyptian Relation 1880 - 1956, p. 94.** (١١٢)
- (١١٣) الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٦١ .
- (١١٤) راشد لبراي (الدكتور) وحزمة عيش ، المصدر السابق ، ص ١٣٠ .
- Cromer, Modern Egypt, p. 10 - 11.** (١١٥)
- (١١٦) محمد رشدي ، المصدر السابق ، ص ٩٨ .
- J. Marlowe, Op. cit., p. 97 - 98.** (١١٧)
- (١١٨) محمد رشدي ، المصدر السابق ، ص ٩٨ .
- (١١٩) وفي ذلك راجع :
- نبيل عبد الحميد (الدكتور) الأجانب وأثرهم في المجتمع المصري سنة ١٨٨٢-١٩٢٢ ، ص ٧٠ رسالة ماجستير غير منشورة تحت إشراف أ . د . جمال زكريا قاسم . آداب عين شمس ، مايو سنة ١٩٧٦ « .
- (١٢٠) هذا وإن وجدت بعض الأموال الأجنبية التي عملت في مجال المرافق العامة ، قبل الاحتلال ، ولكن نسبتها كانت محدودة إذا قورنت بضمخاتها بعد الاحتلال .
- (١٢١) وحول هذا الموضوع راجع : نفس المصدر السابق .

الفصل الأول المعارضة الوطنية وإرهاصات الثورة

د. رعوف عباس حامد

شهد مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر سعيًا حثيثًا من جانب القوى الإمبريالية الأوروبية لنصب شباكها حول مصر ، وكانت بريطانيا وفرنسا في دليعة تلك القوى الحريصة على اكتساب أكبر قدر ممكن من النفوذ في هذا البلد الذي يتمتع بموقع استراتيجي فريد بين أوروبا ومستعمراتها في الشرق . وقصة الصراع بين الدولتين على مصر قديمة قدم القرن الثامن عشر ، ومحاولتهما للحصول على مزايا استراتيجية في عصر محمد علي من خلال المشروع الإنجليزي لربط البحرين الأحمر والمتوسط بطريق برى ، والمشروع الفرنسي لربطهما بقناة بحرية — تلك المحاولات التي باءت بالفشل — معروفة متواترة . ولم يقف صعود محمد علي وحِرْصه على امتلاك زمام المبادرة حجر عثرة في طريق المساعي الفرنسية والإنجليزية لتحقيق مغانم استراتيجية في مصر فحسب ، بل كان نظام مصر الاقتصادي — في عهده — لا يسمح بتسرب رأس المال الأجنبي لينخر في عظام البنيان الاقتصادي الذي أقامه محمد علي بالاعتماد على إمكانات مصر الذاتية وحدها .

لذلك لم يكن غريباً أن تتضمن جهود بريطانيا لتحطيم قوة مصر العسكرية في عصر محمد علي ومناصرة الباب العالي توقيع معاهدة بالطة ليمان الشهيرة مع الدولة العثمانية (١٦ أغسطس ١٨٣٨) التي نصت على إلغاء الاحتكار في أراضي الدولة (ومن بينها مصر) وحرية الرعايا البريطانيين في ممارسة التجارة مع الأهالي ، وتحديد الضرائب الجمركية على الواردات والصادرات ، فقد كان تحطيم الاقتصاد المصري عن طريق فتح السوق المصرية على مصراعيها أمام التجارة الأوروبية هدفاً تسعى إليه

السياسة الإمبريالية للتسرب إلى مصر ، وإخضاعها لسيطرتها ، كذلك حرصت بريطانيا على أن تزعم المجمع الإمبريالي في وضع التسوية الخاصة بمصر – والتي حددت وضع مصر الدولي حتى إعلان الحرب العالمية الأولى – وهو ما عرف بمعاهدة لندن ١٨٤٠ ، وأقامت من نفسها حكماً بين مصر والدولة العثمانية صاحبة السيادة عليها ، وألزمت محمد علي بتنفيذ المعاهدات المبرمة بين السلطان والدول الأوروبية (وفي طليعتها معاهدة بالطة ليمان ^(١)) .

وتحت جناح معاهدة لندن تلك ، خلقت الظروف الموضوعية الملائمة التي نما في ظلها النفوذ الاستعماري الأوربي في مصر نمواً سرطانياً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، بعد أن تحطمت المحاولات المستميتة للمقاومة في أواخر عهد محمد علي وإبراهيم ومطلع عهد عباس الأول ، وفتح الباب على مصراعيه أمام الاحتكارات الأوربية في عهد سعيد وإسماعيل ، فاحتدم التنافس بين القوى الإمبريالية حول تدعيم مراكزها السياسية في مصر وتصدير رؤوس الأموال إليها ، وزيادة حجم جالياتها ، وتوسيع نطاق نشاطها الاقتصادي ، والاستحواذ لرعاياها على أكبر قدر ممكن من الوظائف الحكومية .

وبعبارة أخرى ، فقد الاقتصاد المصري استقلاليته التي تحققت على مدى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وتمت بخطى سريعة عملية إدماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي كاقصاد تسابع ، وتحقق ذلك عن طريق القروض الشبهيرة التي عقدتها الدولة في عهد سعيد وإسماعيل بفوائد باهظة (بلغت نحو ضعف سعر الفائدة العالمي) ، كما وجد رأس المال الصناعي في مصر سوقاً هامة لا ينافسها فيها أحد وخاصة بعد تصفية النشاط الصناعي الذي شهدته عصر محمد علي يومئذ ومنذ بداية تلك الهجمة الإمبريالية الشرسة ، حرص رأس المال الأوربي على الدخول في علاقة مباشرة مع المنتجين المصريين (الفلاحين) عن طريق الاشتغال بالربا ^(٢) ، فيقدمون القروض المالية للفلاحين بشروط مجحفة (تراوح سعر الفائدة السائد في الريف المصري في السبعينات ١٠ ٪ – ١٢ ٪ شهرياً) ثم يستولون على أطياف من يعجزون عن سداد ما عليهم من ديون (وما كان أكثرهم) ، ولعبت المؤسسات القانونية الأجنبية (القضاء القنصلي ، ثم المحاكم المختلطة منذ ١٨٧٦) دوراً هاماً في تثبيت سهام رأس

المال الأجنبي في جسد الاقتصاد المصري . وهيات لهم الأزمة الاقتصادية التي عانت منها مصر في منتصف الستينات بسبب كساد تجارة القطن نتيجة انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية فرصة ذهبية لتحقيق ذلك ، بقلر ما هيات لهم فرصة التحضير النهائي لإحكام السيطرة السياسية على البلاد .

فقد عجزت الحكومة عن سداد ديونها ، ودخلت في دوامة الاستدانة من البيوت المالية الأوروبية لتسديد الديون ، واضطرب حبل سياستها المالية نتيجة إرهابها للجماهير المنتجين بالضرائب التي أصبحت عبئاً تنوء به كواهل الفلاحين ، حتى إذا عجزت الموارد المالية للحكومة عن سداد الديون وتراكت أقساطه عليها ، حققت بريطانيا أول كسب استراتيجي عندما باعها مصر حصتها في أسهم قناة السويس ، ثم توالى الضغط الإمبريالي الذي اتخذ شكل حماية مصالح الدائنين كظهر لصراع خفي بين بريطانيا وفرنسا حول اغتصاب مصر ، فكانت بعثة كيف الإنجليزية ثم بعثة جوشن - جوير الإنجليزية - الفرنسية ثم إنشاء صندوق الدين ، وفرض الرقابة الثنائية على مالية مصر ، وإيقاف مايزيد على نصف موارد البلاد المالية لحساب سداد أقساط الدين العام ، ثم تشكيل لجنة التحقيق العليا الأوروبية ، وغل يد الخديو اسماعيل عن طريق إنشاء مجلس وزراء ضم وزيرين أوروبيين (إنجليزي وفرنسي) . إلى غير ذلك من تطورات دفعت مصر في النهاية إلى الوقوع بين براثن الاحتلال البريطاني (٣) .

وأمام تدفق تيار التدخل الأجنبي العارم ، برز التناقض بين السلطة الشرعية الأوتوقراطية (الخديو) ورأس المال الأجنبي من ناحية ، وبين القوى الاجتماعية المصرية التي أضيرت من جراء السيطرة المالية الأوروبية ورأس المال الأجنبي من ناحية أخرى ، فكانت تلك المعارضة الوطنية المتنامية التي لعبت دوراً بارزاً في التمهيد لثورة مصرية حقيقية عام ١٨٨١ - ١٨٨٢ هي التي عرفت بالثورة العرابية .

مناخ المعارضة :

وكانت الظروف التي مرت بها البلاد في السبعينات حيث ازدادت وطأة التدخل الأجنبي بحجة حماية مصالح الدائنين ، وبدأ بتحول الضغط الإمبريالي إلى وصاية أجنبية على مالية البلاد تمثلت في صندوق الدين والمراقبة الثنائية ثم المحاكم المختلطة ، بالإضافة

إلى تراكم السخط الشعبي نتيجة اشتطاط الحكومة في جباية الضرائب في وقت بلغت فيه أحوال الفلاحين حداً كبيراً من السوء ، كان ذلك كله من قبيل تهيئة المناخ لمعارضة سياسية تمت تلقائياً ومهدت لثورة وطنية شاملة وساعدت على نموها عوامل أخرى توفرت في النصف الثاني من السبعينات .

فقد لعبت الصحافة الوطنية الوليدة دوراً بارزاً في التوعية والتعبئة السياسية التي ميزت مناخ المعارضة الوطنية في تلك السنوات ، فمنذ صدرت « الوقائع المصرية » كجريدة حكومية في عصر محمد علي ، لم تكن هناك صحيفة مصرية مستقلة عن الحكومة حتى كان عصر اسماعيل ، فبدأ ظهور صحف جديدة كان بعضها يحظى بتشجيعه الأدنى ودعمه المادي ، وكان بعضها الآخر مستقلاً عن نفوذه خارجاً عن إطار توجيهه . وقد كانت « صحيفة وادي النيل » (١٨٦٦ - ١٨٧٢) منذ نشأتها حتى توقفها عن الصدور تحظى بدعم الخديو اسماعيل وتعبير عن أفكاره وتدافع عن سياسته وإلى جانبها صدرت جريدة « نزهة الأفكار » (عام ١٨٦٩) التي حررها إبراهيم المويلحي ومحمد جلال وساعدهما اسماعيل على إصدارها ثم مالبت أن توقفت عن الصدور بعد العدد الثاني لأن ما كانت تنشره من مقالات لم يرق للخديو .

ولكن منذ عام ١٨٧٦ بدأت مصر تشهد نهضة صحفية بفضل تشجيع اسماعيل لفريق من المثقفين الشوام الذين نزحوا إلى مصر فراراً من استبداد السلطان عبد الحميد الثاني ، ففي ديسمبر ١٨٧٥ حصل سليم تقلا على ترخيص بإصدار جريدة « لاتنداخل بالأمر السياسية » هي جريدة « الأهرام » التي مالبت أن أصبحت منبراً للمصالح الفرنسية في مصر رداً طويلاً من الزمان . وعلى صفحات الأهرام بدأ الشيخ محمد عبده - تلميذ السيد جمال الدين الأفغاني - ينشر بعض المقالات التي عبر فيها عن أهمية الصحافة في التوعية السياسية والثقافية والدينية ودعا إلى الأخذ بعلم الغرب التي يكمن فيها سر قوة أوروبا .

ثم مالبت جمال الدين الأفغاني أن شجع تلاميذه على إصدار صحف مستقلة تعبر عن أفكار السيد وجماعته واستثمر صلاته الطبية برياض باشا للحصول على التراخيص اللازمة لإصدار تلك الصحف . فأصدر تلميذه أديب اسحق وسليم النقاش جريدة « مصر » (عام ١٨٧٧) ثم « التجارة » عام ١٨٧٨ ، واستطاع تلميذه إبراهيم القفاني أن يتولى

مستولية تحرير جريدة « مرآة الشرق » التي أصدرها سليم العنحوري بتشجيع من اسماعيل عام ١٨٧٩ ، وكذلك أصدر تلميذ آخر لجمال الدين الأفغانى هو يعقوب صنوع أول صحيفة هزلية فى مصر حملت عنوان « أبو نضارة » عام ١٨٧٧ ، ولكنها توقفت عن الصدور بعد العدد الخامس عشر لانتقاداتهما اللاذعة لنظام الحكم ، ولتعريضها بالآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسيات اسماعيل ، ونفى صاحبها إلى باريس ليصدر صحيفته من هناك ، ويهربها إلى مصر بالبريد ، مما سبب أرقاً بالغاً للحكومة .

وفى نفس العام (١٨٧٧) ، أصدر تلميذ آخر للأفغانى هو ميخائيل عبد السيد ، جريدة « الوطن » ، لتصبح منبراً من منابر المعارضة السياسية فى مصر^(٤) .

ولعبت تلك الصحف دوراً هاماً فى إيجاد « رأى عام مصرى » مناوئاً للتدخل الأجنبى فى مصر ، بما كان ينشر فيها من مقالات تحذر من خطر الزحف الأوروبى على بلدان الشرق ، وزادت نبراتها حدة منذ منتصف عام ١٨٧٨ ، عندما ضيقت القوى الأوربية الخناق على اسماعيل فأطلق للصحافة العنان لتنتقد السياسة الإمبريالية عموماً ، وخاصة أن تلك الصحف كانت قد انتهزت فرصة إعلان الدستور فى الدولة العثمانية (١٨٧٦) لتنبيه الأذهان إلى أخطار الاستبداد ، وتفتحها على التمسك بحق الشعب فى توجيه جهاز السلطة نحو السياسة التى تخدم مصالح الأمة ، كما انتهزت الصحافة فرصة الحرب بين الترك والصرب (١٨٧٦) ، ثم بين الترك والروس (١٨٧٧ - ١٨٧٨) لتتحدث عن مطامع أوربا فى الشرق ، وتحذر المصريين من مطامع الاستعمار^(٥) .

وهياً ذلك كله المناخ الملائم لمعارضة سياسية وطنية ، بفضل تأثير جمال الدين الأفغانى وتلاميذه .

نمو المعارضة :

وفى هذا المناخ ، تمت المعارضة السياسية من خلال مجلس شورى النواب ، باعتباره الهيئة النيابية المعبرة عن المصالح المصرية الوطنية ، تلك المصالح التى غابت عن أذهان القوى الأوربية عند وضعها لتسويات الديون ، فأغفلت حقوق من دفعوا القروض الوطنية التى فرضتها الحكومة على الأهالى وهما : دين المقابلة ودين الروزنامة ولم ، تهتم إلا بحقوق الدائنين الأجانب . فوفرت لها الضمانات ، وتدخلت فى مصر باسم أصحابها .

وقد أنشئ « مجلس شورى النواب » عام ١٨٦٦ بقرار من الخديو اسماعيل ، فلم يكن تأسيسه وليد تطور طبيعي للصراع بين الجواهر والسلطة الأوتوقراطية بغرض الحصول على حق المشاركة في السلطة ، وتقييد صلاحيات الحاكم بقيود دستورية تحفظ للأمة حقوقها ، وتحدد التزامات الحاكم أمام شعبه ، وإنما كان قيام « مجلس شورى النواب » بمثابة منحة من الخديو ، وهو أمر قد يبدو غريباً في بابه ، وخاصة أن الحركة السياسية لم تكن قد تبلورت — عندئذ — بالشكل الذي يؤدي إلى قيام حياة نيابية .

وقد ذكر مالورقي أن تلك الخطوة التي أقدم عليها الخديو اسماعيل كانت ثمرة ضغوط داخلية وخارجية . فقد بدأ ضيق الشعب بالضرائب الفادحة التي أخذت تزايد تبعاً لاحتدام الأزمة المالية ، كما أن الدول بدأت تفقد ثقتها بالمالية المصرية ، ومن ثم حرص الخديو على تفريغ تلك الضغوط بإقامة مجلس شورى النواب ^(٦) .

وليس ثمة ما يؤيد هذا الرأي ، لأن ضيق الشعب — وخاصة الأعيان — بالضرائب الفادحة لم يكن قد وصل إلى حد تفجير السخط ، وقيام حركة معارضة سياسية للحكومة . كما أن المجلس الجديد لم يكن ليغير من الأوضاع المالية للبلاد شيئاً ، ولم تفقد الدول ثقتها بالمالية المصرية إلا في عام ١٨٧٥ عندما تفاقمت الأزمة المالية ، ومن ثم فإن الدافع الحقيقي الذي جعل اسماعيل يقدم على تلك الخطوة هو رغبته في توريث الأعيان بإشراكهم في تحمل تبعه سياسته المالية ، وتنفيذ ما يعين له إصداره من قرارات وخاصة أن أعضاء المجلس الجديد اختيروا من بين الأعيان ، فإذا أشركهم الخديو في تقرير سياسته المالية ، كان من السهل أن تنفذ تلك السياسة دون معارضة بحكم ما لهؤلاء من وزن في الريف ^(٧) .

ومن ثم كان إنشاء مجلس شورى النواب في أكتوبر ١٨٦٦ وفقاً للائحة خاصة صدر بها أمر من الخديو ليتولى النظر في « المنافع الداخلية والمسايل التي تراها الحكومة من خصائص المجلس » ، ويدل المجلس برأيه فيما يعرض عليه من أمور ، ثم يبلغ ما استقر عليه الرأي إلى « المجلس الخصوصي » ، ثم إلى الخديو الذي له وحده حق قبول أو رفض وجهة نظر المجلس (البند الثاني من اللائحة) ^(٨) .

ويتضح من ذلك أن الحكومة لم تحدد اختصاصات المجلس بشكل واضح وأبقت لنفسها حق عرض مآثاء من المسائل عليه ، دون أن تتقيد بإعطاء المجلس حق النظر في مسائل بعينها ، وجعلت سلطة رئيس المجلس الذى كان يعينه الخديوى من بين كبار النواب الأتراك - مطلقة فى إدارة العمل بالمجلس ونخضع المجلس لإشراف نظارة الداخلية ، فكان لابد من الحصول على موافقتها على مناقشة المقترحات التى يتقدم بها الأعضاء (بند ١٥) ، وكانت القرارات التى يتخذها الخديوى فى أمر من أمور البلاد الداخلية تتلى بالمجلس ، وتعتبر نافذة المفعول بمجرد تلاوتها غير قابلة للمناقشة (بند ٤٤) . وبذلك كان مجلس شورى النواب أقرب إلى الهيئة الإدارية منه إلى الهيئة النيابية .

وكان المجلس يتكون من ٧٥ عضواً ينتخبون لمدة ثلاث سنوات ، واشترط فى الناخب أن لا يقل عمره عن ٢٥ عاماً ، وأن يكون من « أولاد الوطن » ، وأن « لا يكون من الأشخاص الذين حكم على أموالهم وأملاكهم بأحكام الإفلاس أو من الفقراء » أو أن يكون قد صدر ضده حكم يخل بالشرف . وخصصت ستة مقاعد لنواب القاهرة والإسكندرية وبعض الثغور والمدن الأخرى . أما بقية المقاعد ، فقد خصصت لنواب الأقاليم الذين يتم انتخابهم بواسطة شيوخ القرى الذين كانوا يجتمعون بالمركز لانتخاب نائب القسم من بينهم^(١) ، ومن ثم كانت غالبية أعضاء المجلس من العمدة والأعيان ، ولما كانوا يمثلون القيادات التقليدية للريف ، فإن الحكومة تكسب من وراء إشراكهم فى تقرير سياستها تأييد جماهير الفلاحين لتلك السياسة .

لذلك صرف أعضاء مجلس شورى النواب معظم جهدهم إلى المسائل التى كانت تتعلق بالمجتمع الريفي ، كالزراعة وحيازة الأقطان الزراعية .

وقد استطاعت الحكومة أن تضمن بقاء المجلس فى الإطار الذى حددته له لفترة غير قصيرة ، فأقر السياسة المالية للحكومة فى أدوار الانعقاد المتتالية حتى عام ١٨٧١ ، وصدر قانون المقابلة بعد انقضاء المجلس فى نهاية دور انعقاد ١٨٧١ ، ثم لم يدع المجلس إلى الانعقاد فى عام ١٨٧٢ ، ولم يرتفع أى صوت بالاحتجاج على قانون المقابلة أو للمطالبة بدعوة المجلس إلى الانعقاد ، وعندما دعت الحكومة المجلس إلى

الانعقاد عام ١٨٧٣ امتثل للأمر ، وأقر الإجراءات المالية التي اتخذتها الحكومة دون أدنى اعتراض رغم مساهمها بمصالح المشتغلين بالزراعة .

ثم مالبثت الحكومة أن تجاهلت المجلس ، فلم تدعه للإنعقاد عامي ١٨٧٤ و ١٨٧٥ ، وهي الفترة التي شهدت عقد القروض الكبيرة وارتباك الميزانية المصرية وقدم بعثة كيف Cave لفحص الأحوال المالية للبلاد ، وما تبع ذلك من ضغوط مارسها القوى الأوربية لمصلحة الدائنين ، وأخيراً اضطرت الحكومة إلى دعوة مجلس شورى النواب للانعقاد في عام ١٨٧٦^(١٠) .

ولكن أعيان البلاد الذين لم يخرجوا عن الإطار الذي حددته لهم الحكومة طوال السنوات العشر السابقة ، والذين لم يتجاوز اهتمامهم بالقضايا العامة حدود المصالح الزراعية ، مالبثوا أن تجاوزوا حدود الإطار الذي فرض عليهم ، وبدأوا يلعبون دوراً بارزاً في الحياة السياسية للبلاد .

فكانت بداية المعارضة السياسية المنظمة داخل مجلس شورى النواب أثناء دور انعقاد ١٨٧٦ ، حين دعا الخديو اسماعيل المجلس للنظر في إعادة العمل بقانون المقابلة، فوجهت الحكومة بمعارضة صريحة من الأعضاء ، إذ طالب عثمان الهرميل (عمدة محلة مرحوم - غربية) الحكومة بأن تحدد - أولاً - الطريقة التي تنوى اتباعها لسرد المبالغ التي حصلت عليها من المقابلة فيما لو أبطل العمل بالقانون ، وذكر أن مجموع ماحصلته الحكومة من المقابلة بلغ - حتى ذلك الحين - ١٢ أو ١٣ مليوناً من الجنيهات، وأن من حق المجلس أن ينظر في ميزانية عام ١٨٧٥ ليقف على حركة الإيرادات والمصروفات ، وليعلم حجم الديون ومدى استهلاكها . ووافق المجلس على مقترحات الهرميل فشكلت لجنة من ثلاثة أعضاء توجهت إلى نظارة المالية للاطلاع على الميزانية والحصول على البيانات المطلوبة ، ثم وضعت تقريراً انتهت فيه إلى اقتراح إعادة العمل بقانون المقابلة بسبب تعلل رد المبالغ التي حصلت عليها الحكومة منها ، وحتى تستطيع الحكومة سداد ما عليها من ديون للأجانب^(١١) .

وكان هذا القرار يتفق مع مصالح الأعيان الذين كان يهمهم أن يستمر العمل بقانون المقابلة لعجز الحكومة عن سداد ماحصلته منها ، وحتى يتمتعوا بتخفيض نصف ضريبة الأتبان ، وتدعم حقوق ملكيتهم للأتبان الخراجية حسبما جاء بقانون

المقابلة ، وهم يوفرون — فى نفس الوقت — للحكومة مورداً مالياً قد يخفف من الضغوط الأجنبية عليها .

وزادت حدة المعارضة السياسية داخل مجلس شورى النواب فى عام ١٨٧٨ الذى بلغ فيه الضغط الأوروبى — السياسى والاقتصادى — ذروته ، فأرغم الخديو على التخلّى عن بعض سلطاته لمجلس وزراء أنشئ لأول مرة برئاسة نوبار باشا (٢٨ أغسطس ١٨٧٨) ، ومثلت فيه المصالح الأوربية بوزيرين أحدهما إنجليزى للمالية والآخر فرنسى للأشغال العمومية .

وتآزرت جميع القوى الاجتماعية للتخلص من وزارة نوبار التى عرفت بـ « الوزارة الأوربية » ، والحد من التدخل الأجنبى فى شئون البلاد . وكانت الخزانة تعاني الإفلاس ، فلم تصرف مرتبات الجنود ومعظم الضباط وموظفى الحكومة لمدة عشرين شهراً ، وازداد بؤس الفلاحين نتيجة اضطراب أحوال الرى ، واستهلت الوزارة عهدها بعقد قرض جديد بشروط مجحفة ، وأخذ ريفرز ولسون — ناظر المالية — يتوسع فى تعيين الموظفين الأجانب بمرتبات ضخمة فى الوقت الذى خفضت فيه رواتب الموظفين المصريين ، وأغلقت المدارس بحجة الاقتصاد ، وفصل مئات الضباط دون أن يتسلموا مستحقّاتهم ، مما دعا المصريين إلى الاعتقاد بأن ولسون ونوبار يرميان إلى تسليم مصر للأجانب .

وزادت الحكومة الضرائب ، وطالبت الفلاحين بأداء أموال الأقطان قبل موسم جنى المحصول ، وتشديدت فى جمعها حتى اضطّر الفلاحون إلى أن يبيعوا محصول ١٨٧٨ — ١٨٧٩ بربع قيمته لكى يتخلصوا من إيذاء جباة الضرائب ، وملك الرعب قلوب الفلاحين حين رأوا الحكومة تشكل لجنة لمسح الأقطان برئاسة موظف إنجليزى ، وبدأت هذه العملية على أنها مقدمة لزيادة ضريبة الأقطان ، فى الوقت الذى استفحلت فيه المجاعة فى الصعيد . وشاع عزم الحكومة على زيادة الضرائب على الأقطان العشورية ، فهرعت وفسود الأعيان إلى القاهرة (يناير ١٨٧٩) ، وأعلنوا أن البلاد لا تستطيع تحمل الأعباء المالية الملقاة على عاتق الأهالى ، وطالبوا بتخفيف الضرائب والحد من تعنت جباةها (١٢) .

واضطّر الخديو إلى ممالأة الأعيان ليستعين بهم على مناوأة التدخل الأجنبى فى شئون

البلاد والتصديق على سلطته ، فشجع الأعيان على المضى في معارضة الحكومة ، مما أدى إلى زيادة ثقة أعضاء مجلس شورى النواب بأنفسهم ، وإحساسهم بالمسئولية الملقاة على عاتقهم^(١٣) .

واشتد حنق أعضاء مجلس شورى النواب على الوزارة الأوربية حين تعمد ريفرز ولسون - ناظر المالية - إغفال الرد على بعض البيانات والاستفسارات التي طلبها المجلس منه ، ورفض المثل أمام المجلس ، وطلب أن يحضر بعض الأعضاء إلى النظارة للتداول معه فيما يعن لهم من أمور . واضطر المجلس إلى الاستجابة لهذا الطلب ، فأوفد لجنة من خمسة أعضاء لمقابلة ناظر المالية وبحث الأمر معه دون الالتزام بأى شيء قبل الرجوع إلى المجلس ، ولكن ولسون استمر في المماطلة ، فلم يرسل مشروعات نظارته إلى المجلس^(١٤) .

وأدى ذلك إلى إثارة ثائرة الأعضاء ، فقدم ستة عشر عضواً منهم^(١٥) مذكرة إلى المجلس (يناير ١٨٧٩) نددوا فيها بتجاهل الحكومة طلبات المجلس المتكررة بمزاولة حقوقه في نظر الميزانية . وترتب على ذلك أن أخذت الحكومة تفرض الضرائب وفق هواها دون حسيب أو رقيب ، وزادت ضريبة الأتبان وغيرها من الضرائب الشخصية بالإضافة إلى المقابلة . وطالبوا المجلس ببحث هذه الأمور ، وتوفير الوسائل التي تكفل رفع هذه المغارم عن الأهالي أو تخفيضها ، ووضع نظام ثابت للضرائب تحصل على أساسه ، مع مراعاة أن تكون مواعيد السداد موافقة لمواسم جنى المحصول . وذيلوا المذكرة بأنهم إنما يقدمون هذه المقترحات لإنقاذ البلاد والأهالي ، على اعتبار أن هذا الأمر من حقوقهم « المقدسة ولا شيء فيه مما يخل بالقوانين العادلة^(١٦) » . فاستقر رأى المجلس على ضرورة حضور ناظر المالية لمناقشة المقترحات معه . ولكن حين أيقن الأعضاء أن ولسون لا يريد الاستماع إلى النواب قرروا التداول في موضوع الطلب في غيبة ناظر المالية ، وكتبوا إلى الداخلية بما انتهى إليه الأمر حتى يبحث الموضوع في ضوء مصالح الأهالي^(١٧) .

وبلغت ثقة الأعضاء بأنفسهم حد الاحتجاج على الحكومة لإصدارها قراراً يقضى بأن تتولى لجنة التحقيق العليا مهمة وضع لوائح أو نظم لجميع الجهات التي تعدموضع اهتمامها ، وذلك دون الرجوع إلى مجلس شورى النواب في موضوع القرار . ونعى

الأعضاء على رئيس النظام تخليه للمجلس ، رغم أنه لايجهل حقوق مجلس النواب المقدسة ، التي لايصح انتهاكها » ، ورأى الأعضاء ضرورة استدعاء رئيس النظام لبحث الأمر معه ، وشكلوا لجنة من عشرة أعضاء للدراسة هذا الموضوع من الوجهة القانونية^(١٨) .

وحضر نوبار أمام المجلس بجلسته ٢٢ يناير ١٨٧٩ ، وأدلى ببيان غامض ذكر فيه أن هذه المسألة لايمكن السرد عليها دون بحث الأمر في مجلس النظام ، وعرض مايسفر عنه البحث على الخديو ليأمر بما يتبع في هذا الموضوع . فلم يوافق النواب على الذريعة التي قدمها نوبار وطالبوا الحكومة بأن تعترف للمجلس بحقه الكامل في النظر في كل أمر من أمور البلاد . وزادت حدة المعارضة داخل المجلس ضد وزارة نوبار ، وبرز دور التجار إلى جانب الأعيان ، فترغم المعارضة عبد السلام المويلحي ومحمود العطار — نائبا القاهرة — اللذان كانا من أخلص تلاميذ الأفغانى ، ومن كبار تجار العاصمة^(١٩) .

وسقطت وزارة نوبار نتيجة تجمع قوى المعارضة ضدها ، ونتيجة مظاهرة الضباط المشهورة (١٨ فبراير ١٨٧٩) ، ولكن إصرار اللول الأوربية على تمثيل مصالحها في الوزارة الجديدة التي رأسها محمد توفيق باشا ولى العهد ، بالإبقاء على الوزيرين الأوربيين وإعطائهما حق الفيتو ، زاد من حدة المعارضة التي اتخذت من مجلس شورى النواب قاعدة لها . فرأى الوزيران الأوربيان أن المصلحة تقتضى حل مجلس شورى النواب بحجة انقضاء فترة الثلاث سنوات المقررة لانعقاده (٢٧ مارس) ، وعندما أبلغ أعضاء المجلس بذلك القرار ثارت ثائرتهم ، ورفعوا عريضة إلى الخديو (٢٩ مارس) اعتراضوا فيها على مسلك الحكومة التي دأبت على امتنان حقوق المجلس ، كما احتجوا على المشروع المالى الذى أعدته « لجنة التحقيق العليا » — بالاشتراك مع ريفرزولسون — وكانت الحكومة تنوى إصداره ، ويرمى إلى إعلان إفلاس مصر وإلغاء دين المقابلة ، وأعلن الأعضاء رفضهم لهذا المشروع وامتناعهم عن تنفيذه ، وناشدوا الخديو المحافظة على حقوق المجلس^(٢٠) .

وقد استقر رأى جبهة المعارضة — التي أصبحت تضم إلى جانب أعضاء مجلس شورى النواب الأعيان والنواب الأتراك والتجار والعلماء وبطريق الأقباط وحاخام

اليهود — على إسقاط وزارة توفيق ، ففقدوا اجتماعات متتالية لهذا الغرض كان أهمها اجتماعاً عقد بمنزل اسماعيل راغب باشا (أوائل إبريل)^(٢١) ، اتفقوا فيه على وضع بيان يتضمن مشروع تسوية مالية يعارضون به مشروع لجنة التحقيق العليا ، يجعل البلاد قادرة — بضمانهم — على وفاء ديونها ، والمطالبة بتأليف وزارة وطنية ، وإقصاء الوزيرين الأوربيين عن منصبيهما ، وإعادة « المراقبة الثنائية » على مالية البلاد لتأمين حقوق الدائنين ، وتقرير نظام دستوري للبلاد تكون الوزارة فيه مسئولة أمام مجلس شورى النواب ، على أن يتم تعديل لائحة المجلس بمعرفة النواب أنفسهم . وأطلق المجتمعون على أنفسهم اسم « الجمعية الوطنية »^(٢٢) .

وصيغت بنود ذلك البيان في صورة مذكرة أصبحت تعرف بـ « اللائحة الوطنية » ، وقعها ممثلون للفئات التي اشتركت في صياغتها ، فحملت توقيع ٧٣ من كبار الموظفين الوطنيين و ٩٣ من كبار الضباط ، و ٦٠ من علماء القاهرة والإسكندرية ودمياط ، وبطريك الأقباط ، وحاخام اليهود و ٤١ من الأعيان ، و ٦٠ عضواً من أعضاء مجلس شورى النواب . ورفعت تلك اللائحة إلى الخديو اسماعيل ، فأمر بترجمتها إلى اللغات الأجنبية ، ودعا قناصل الدول إلى مقابلته — بحضور زعماء الجمعية الوطنية — وسلمهم نسخاً من اللائحة ، وأبلغهم أنه مضطر للنزول على إرادة الأمة ، ولذلك فقد كلف محمد شريف باشا بتشكيل الوزارة ، وأرسل إلى الاستانة يطلعها على جليلة الأمر^(٢٣) .

واشتملت اللائحة على أربعة وثائق هامة هي : نسخة من عريضة مجلس النواب المرفوعة إلى الخديو في ٢٩ مارس ، ونسخة من الالتماس الذي رفعه النواب إلى الخديو لإصلاح النظام السياسي للبلاد وإصدار الدستور ، والإعلان الرسمي الذي أصدره الخديو في ٥ إبريل بقبول المقترحات المقدمة إليه ، ثم المشروع الوطني للتسوية المالية .

وقد ذكر الموقعون على اللائحة أنهم فحصوا المشروع المالي الذي أعده ولسون فتأكد لهم أنه يتعارض مع مصالح مصر وشرفها الوطني ، وأنهم يرون أن البلاد قادرة على مواجهة التزاماتها المالية ، على أن يحصل مجلس شورى النواب على حقوقه كاملة لمناقشة السياسة المالية والأمور الداخلية كالمبرمانات الأوربية سواء بسواء ، وأن يتولى الخديو تعيين رئيس الوزراء الذي يختار وزراءه دون تدخل من أحد ، ثم يصدق الخديو

على تعيين أولئك الوزراء ، ولا يعد مجلس الوزراء مسئولاً إلا أمام مجلس النواب وحده فيما يتعلق بالسياسات المالية والداخلية .

وفي الإعلان الرسمي الذى أصدره الخديو أكد رفضه لمبدأ عجز مصر عن سداد ديونها على نحو ما أعلن ولسون ، وتعهد بعدم العودة إلى نظام الحكم الفردى ، ولكنه لم يشر من قريب أو بعيد إلى توسيع حقوق مجلس شورى النواب فى المسائل المالية والداخلية ، ووافق على أن يحكم البلاد من خلال مجلس الوزراء المسئول أمام مجلس شورى النواب .

وتضمن المشروع الخاص بالتسوية المالية الوطنية التأكيد على الغبن الناتج عن إلغاء قانون المقابلة وعن المقترحات الخاصة بالتعويضات غير الكافية لمن دفعوا المقابلة ، وأن الإبقاء على المقابلة يوفر للحكومة موارد مالية تعينها على سداد ديونها ، وتخفيض فائدة الدين الموحد إلى ٥ ٪ . ولم تتضمن تلك التسوية المقترحة أى إشارة إلى إصلاح نظام الضرائب الذى سبق أن طالب به مجلس شورى النواب ولا إلى إلغاء الضرائب العديدة ذات العائد المحدود التى طالب المجلس بإلغائها كما لم تتضمن أى إشارة إلى تحديد مخصصات مالية معينة للأسرة الحاكمة لغل يد الخديو عن الإسراف فى الإنفاق مما يلقي ظلالاً من الشك على أن هذا الجانب من اللائحة الوطنية (التسوية المالية) كان من إملاء الخديو اسماعيل (٢٤) .

ولا غرابة فى ذلك ، إذا علمنا أن الشخصيات التى تصدت لرئاسة « الجمعية الوطنية كانت وثيقة الصلة بالقصر فهى تضم السيد على البكرى نقيب الأشراف (ممثلاً للعلماء والرؤساء الروحانيين والتجار والأعيان) ، وإسماعيل راغب باشا ، رجل اسماعيل (ممثلاً لكبار الموظفين المدنيين) ، ومحمد راتب باشا (عن كبار الضباط) وأحمد باشا رشيد رئيس مجلس شورى النواب . مما يكشف النقاب عن دور اسماعيل فى تجميع تلك القوى المتباينة فى عمل سياسى موحد رغم ما بينها من تناقضات ، فهو إذا لم يكن مديراً لتلك الحركة فقد كان - على الأقل - مشجعاً لها ، محاولاً توجيهها من طرف خفى عن طريق رجاله ، فى وقت ازداد فيه إحساسه بخطر التدخل الأجنبى ولكن بعد فوات الأوان .

وافتتحت وزارة شريف عملها بإقرار مجلس شورى النواب على استمرار الانعقاد ، وقدمت للمجلس مشروع اللائحة الأساسية الجديدة التى أقرت مبدأ المسؤولية الوزارية (مادة ٤٣) ونصت على أنه من حق النواب النظر فى الميزانية وتقرير الضرائب وطرق وأوقات تحصيلها بحيث لايجوز أن تفرض ضريبة دون موافقة المجلس (مادة ٤٥). وبذلك أصبح الأعيان قاب قوسين أو أدنى من تحقيق أملهم المنشود فى أن يكون لهم صوت مسموع فى إدارة أمور البلاد^(٢٥) .

ولكن القوى الأوربية لم تشأ أن تترك الموقف يفلت من يدها فسارعت إلى التدخل لدى الباب العالى لعزل الخديو اسماعيل ، وتم لها ما أرادت (٢٦ يونيو) ، ثم عطلت اجتماعات مجلس شورى النواب (٦ يوليو) بحجة أن نظر اللائحة الأساسية ولائحة الانتخابات يتطلب وقتاً طويلاً ، وطلب من النواب العودة إلى قراهم ، فاستجابوا للطلب دون اعتراض يذكر ، مما يؤكد أنهم كانوا يعتمدون على مساندة الخديو اسماعيل لهم حين احتجوا على قرار تعطيل المجلس الذى أصدرته وزارة توفيق (٢٧ مارس) .

وهكذا بدأ توفيق عهده بالخضوع للضغط الأجنبى وتكريس الحكم المطلق وتصفية المعارضة السياسية ، فبنى جمال الدين الأفغانى إلى خارج البلاد (٢٤ أغسطس) ، وحدد نظام « المراقبة الثنائية بصورة جعلت للرقبيين نفوذاً واسعاً ، ثم تألفت لجنة دولية وضعت قانون التصفية (١٧ يوليو ١٨٨٠) الذى روعيت فيه حقوق الدائنين الأوربيين وحدهم وأغفلت حقوق الدائنين الوطنيين ، فأيد القانون الخاص بإلغاء دين المقابلة (الصادر فى ٦ يناير) والذى كان يقضى بإعادة ضرائب الأتبان إلى ماكانت عليه قبيل العمل بقانون المقابلة كما زادت الضرائب على الأتبان العشورية بمقدار ١٥٠ ألف جنيه سنوياً^(٢٦) .

وهكذا مست التسوية المالية الأوربية مصالح كبار ملاك الأراضي الزراعية فى الصميم ، فزاد ضيق الأعيان والنوأت بالتدخل الأجنبى ، وراحوا يجمعون القوى الساخطة على السيطرة الأجنبية فى « جبهة وطنية » بهدف القيام بعمل منظم لوضع حد لتلك السيطرة .

الجبهة الوطنية :

شاع في تلك الحقبة التي علا فيها مد المعارضة السياسية الموجهة ضد السيطرة الأجنبية والسلطة الأوتقراطية اسم « الحزب الوطنى » باعتباره القيادة السياسية لتلك الحركة ، ولايعنى ذلك أن ثمة تنظيمًا حزبيًا حمل هذا الاسم له برنامج ومبادئه ، يعبر عن طبقة اجتماعية بعينها أو طبقات معينة متحالفة لتحقيق مبادئ سياسية ارتضتها برنامجًا لها ، كما لايعنى أن ثمة نظامًا معينًا لتسلسل القيادات داخل التنظيم انبثاقًا من القاعدة ، فلم يكن « الحزب الوطنى » تنظيمًا سياسيًا نشأ في تلك الحقبة تعبيراً عن موقف القوى الاجتماعية الوطنية المعادية للتدخل الأجنبي ، وإنما كانت تلك التسمية ، تنسحب على تجمع القوى المعارضة أقرب إلى « الجبهة الوطنية » منه إلى الحزب السياسى ولعلنا لا نبعد كثيراً عن الحقيقة إذا قلنا أن « الجمعية الوطنية » التي أعلنت عن نفسها في أوائل إبريل ١٨٧٩ ، والتي وضعت ماعرف باللائحة الوطنية ، كانت بمثابة الإعلان الرسمى عن تكوين تلك الجبهة الوطنية التي ضمت عناصر البورجوازية الريفية والحضرية (الأعيان والتجار) والأرستقراطية التركية (النوات) ، ورجال الدين (العلماء والبطريرك والحاخام) ، وضباط الجيش . أو - بعبارة أخرى - كانت تضم القوى الاجتماعية التي أصابها الضرر من وراء السياسة التي تبلورت من خلال التدخل الأجنبي ، فراحت تتجمع بصورة مرحلية لتحضى مصالحها مستفيدة من حاجة الخديو إلى مساندتها لتحصل لنفسها - أو ليحصل القطاع الوطنى منها (الأعيان والتجار) لنفسه - على حقه في ان يكون له صوت مسموع في تقرير امور البلاد ، الذى يضمه دستور يقيد السلطة الأوتقراطية .

وإذا كانت الجبهة الوطنية أو « الجمعية الوطنية » - كما سماها اصحابها - قد جمعت على هذا النحو شتات قوى اجتماعية - متناقضة أصلاً - حول برنامج سياسى محدد هو « اللائحة الوطنية » ، ومن أجل تحقيق غايات سياسية محددة ، فإننا في حاجة إلى العودة قليلاً إلى الوراء لاستطلاع الظروف التاريخية التي تكون فيها (الوعى السياسى) لكل واحدة من تلك القوى التي شاركت في تكوين الجبهة الوطنية ، واجتمعت حول برنامج سياسى (اللائحة الوطنية) يمثل الحد الأدنى من المطالب السياسية التي اتفق عليها الجميع ، ورسوا صفوفهم للنضال من أجل تحقيقها .

وقد ذهب صلاح عيسى إلى أن صيغة « الحزب الوطنى » التى أطلقت على الجبهة
 وطنية « قد نمت عبر تجارب نضالية خاضتها الطلائع التى كونت الحزب فيما بعد
 ادت الثورة » ، فقد مارست هذه الطلائع تجارب متعددة ، منها الدعوة السياسية عن
 يق الإثارة الجماهيرية من خلال المقالات الصحفية والخطابة ، التى قام بها أفراد
 ربط بينهم رابطة سياسية ، ولا يدعون لعمل محدد ، « فكانت الدعوة فى تلك المرحلة
 د تنفيس عن انفعالات مكبوتة ، ونشر للسخط السياسى والاجتماعى » . واختارت
 « الطلائع » منظمات واجهة » ، وحاولت العمل تحت مظلتها ، ونشر أفكارها
 بآسية كما فعل جمال الدين الأفغانى بانضمامه إلى الحفل الماسونى^(٢٧) . ثم انتهت إلى
 مات منظمة — نسبياً — بتكوين ماعرف بالحزب الوطنى و « جمعية حلوان » ،
 معية « مصر الفتاة » ، ثم التنظيم العسكرى (الضباط الوطنيين) .

وترجع نشأة ما سعى بالحزب الوطنى إلى جهود جمال الدين الأفغانى وجماعته ،
 وصل الأفغانى إلى مصر عام ١٨٧١ واستقر بها ، أخذ يجمع حوله الشباب المثقف
 أبناء الأزهر والشوام ، ومن خلال حلقات الدرس اليومية التى كان يعقدها بمنزله
 ناً وبمقهى «متاتيا» بجوار الأوبرا أحياناً أخرى، بث الأفغانى أفكاره المناهضة للزحف
 برىالى على الشرق بين تلك الباقية من الشباب ، ثم عن له أن يستفيد من النشاط
 ونى المنظم لتحويل حلقات التوعية السياسية إلى عمل سياسى منظم من داخل العمل
 ونى ، فانضم جمال الدين الأفغانى إلى « محفل الشرق الأعظم الوطنى » ، وهو
 ، تأسس فى بداية حكم اسماعيل كان يضم فى عضويته لقيفاً من الأوربيين والشوام
 س المتأثرين بالثقافة الغربية ، وبعض اعضاء الأسرة الحاكمة ، وكان رئيس ذلك
 ، إيطالياً يدعى « زولا » وتنكب الحفل سبيل السياسة ، فحظى بتأييد الخديو
 ته^(٢٨) .

وفى عام ١٨٧٦ ، انضم جمال الدين الأفغانى إلى « محفل الشرق الأعظم الوطنى
 بى » وتبعه عدد من تلاميذه ، لكنه يثس من إمكانية الاستفادة بتنظيم الحفل
 فير اداة للعمل السياسى ، فتركته إلى محفل « كوكب الشرق » البريطانى بعد عامين
 نضمامه إلى الحركة الماسونية ، فوقف اعضاء الحفل الأخير سداً منيعاً فى وجه
 ته المتكررة لاتخاذ الحفل منبراً للعمل السياسى ، فتركه أيضاً وأسس محفلاً شرقياً

ضم إليه ثلاثمائة من العناصر التي لعبت دوراً هاماً في العمل الوطني فيما بعد ، كان من بينهم – أحمد عرابي ، وعبد الله النديم ، ومحمد عبده والخليو توفيق ، وعدد كبير من الصحفيين والأدباء والأزهريين وضباط الجيش والأعيان ، كان من بينهم عبد السلام المويلحي قطب المعارضة بمجلس شورى النواب .

ونظم الأفغانى محفله على نمط شبيه بالتنظيم الحزبي ، فخصص شعبة لدراسة أعمال الوزارات ، وأخرى لإنشاء الصحف وتنظيم الدعاية السياسية ، وثالثة للتوعية السياسية عن طريق الخطابة كان عبد الله النديم مسئولها بالإسكندرية ورابعة للشئون العسكرية ، وراح المحفل يبيث الدعوة إلى المحافظة على حقوق الموظفين الوطنيين ومساواتهم بزملائهم الأجانب ، ويطالب بإنصاف الضباط الوطنيين ، ويدعو إلى الإصلاح الإدارى والمالى من خلال صحيفتى « مصر » و « التجارة » اللتان كانتا تعبران عن أفكار هذا المحفل الذى حظى بتشجيع الخديو اسماعيل^(٢٩) ، فقد كان الأخير يأمل أن يستفيد بنشاط المحفل فى مواجهة الضغوط الأجنبية التى لم يعد له قبل بها .

ومع مطلع عام ١٨٧٩ ، أطلقت جماعة جمال الدين الأفغانى على نفسها اسم « الحزب الوطنى الحر » فقد ذكر الشيخ محمد عبده أن وفداً من المصريين ومعهم السيد جمال الدين الأفغانى، ذهبوا إلى قنصل فرنسا بمصر، وبينوا له أن بمصر حزب وطنى يطالب بتنازل الخديو اسماعيل عن الحكم لولده توفيق – ولى العهد – لأن إصلاح أحوال البلاد لن يتم إلا على يديه (وكان توفيق – كما أشرنا من قبل – عضواً بمحفل الأفغانى) . ويقول محمد عبده أن أنباء تلك المقابلة ذاعت فى القاهرة وتناقلتها الجرائد ، وأن تلك هى المرة الأولى التى عرف فيها اسم « الحزب الوطنى الحر »^(٣٠) .

وكان أفراد تلك الجماعة من بين العناصر التى كونت « الجمعية الوطنية » فى أبريل ١٨٧٩ ، بل لعلها كانت أقوى تلك العناصر ، لأن توفيقاً لم يجد سلاحاً أمضى من نبي جمال الدين الأفغانى خارج البلاد وتشيت أتباعه عندما أراد أن يكبت المعارضة بعد توليه الحكم .

أما عن الجماعة الثانية التى اشتركت فى تكوين الجبهة الوطنية أو « الجمعية الوطنية » فكانت تمثل الاستقرار التركية (اللوات) الذين كانوا ركيزة الحكم فى عهد اسماعيل ،

والذين تقلص نفوذهم السياسى وأضيرت مصالحهم المادية عندما شكلت « الوزارة الأوربية » ، ثم استعادوا مكانتهم لفترة محدودة بعد سقوط تلك الوزارة (إبريل - سبتمبر ١٨٧٩) ، حتى أسندت الوزارة إلى رياض باشا ، فتسربت السلطة من أيديهم مرة أخرى ، فكأن خلع اسماعيل كان نهاية عصرهم الذهبي ، لذلك كونوا جماعة ، تزعمها شريف باشا (أكتوبر ١٨٧٩) اتخذت من ضاحية حلوان - التى كانت منتجعاً لأرستقراطية ذلك الزمان - مركزاً لنشاطها ، ضمت - بالإضافة إلى شريف باشا - وعمر لطفى باشا واسماعيل راغب باشا وشاهين باشا ومحمد راتب باشا وحافظ باشا ومحمد نشأت باشا ، وجميعهم من كبار اللوات الذين شغلوا المناصب المدنية والعسكرية الرفيعة فى عصر اسماعيل .

وفى ٤ نوفمبر ١٨٧٩ ، نشرت جمعية حلوان بياناً بالفرنسية ، طبعت منه ٢٠ ألف نسخة بعنوان « بيان الحزب الوطنى » ، ورغم أن أصحاب البيان خلعوا على أنفسهم صفة تمثيل الأمة كلها ، إلا أنهم لم يفكروا فى توزيع ترجمة عربية للبيان ليحشدوا الجماهير وراءهم ، واكتفوا بالنص الفرنسى الذى كان موجهاً إلى ممثلى الدول الأوربية فى مصر وإلى الأجانب المستوطنين بالبلاد . وشن البيان هجوماً عنيفاً على سياسة رياض باشا بقصد إسقاط وزارته ، كما أوفدت الجمعية أديب اسحق إلى باريس ليصدر جريدة عربية تولوا تمويلها لشن هجوم منظم ضد رياض .

وأعلن البيان أن أعضاء الحزب الوطنى المصرى المتحدثون بلسان الشعب المصرى يفضلون عدم الإعلان عن أسمائهم خشية تعرضهم لبطش رياض ، وناشوا « العالم الحر المتمدن » وخاصة بسمارك التدخل لحمايتهم بالوسائل الدبلوماسية حتى يستطيعوا الإعلان عن أنفسهم . وتناول البيان بالنقد التدخل الأجنبى فى البلاد والدين العام ، وأكد أن نظام الحكم القائم (وزارة رياض) سوف يقود البلاد إلى الخراب ، فالحكومة تخضع للأجانب خضوعاً تاماً ، وتستغل ثروات البلاد لمصلحة الأجانب ، وكرر البيان ماجاء باللائحة الوطنية (التى قدمت إلى اسماعيل فى إبريل) من أن مصر لاتعانى حالة إفلاس مالى ، وأنها قادرة على سداد ديونها ، وأنها حريصة على الوفاء بالتزاماتها المالية قبيل الدائنين ، لكنها ترى تحقيق ذلك بوسائل مختلفة عن تلك التى تنتهجها وزارة رياض ، وحدد البيان المطالب الآتية :

- ١ - إسناد إدارة أمور البلاد إلى المصريين وحدهم (دون الأجانب) .
- ٢ - نقل أملاك إسماعيل التي تنازل عنها قبل عزله إلى ملكية الدولة .
- ٣ - فك رهن موارد الدولة الموقفة على سداد الديون (مثل السكك الحديدية وميناء الإسكندرية وريع الدائرة السنية) .
- ٤ - توحيد الديون جميعاً في دين موحد بفائدة موحدة قدرها ٤٪ سنوياً .

٥ - تشكيل لجنة من ثلاثة أشخاص تختارهم الدول صاحبة المصالح في الديون المصرية ، وتصدق الحكومة المصرية على اختيارهم للإشراف على تسديد الديون ، دون أن يكون لهم حق التدخل في الإدارة المصرية .

وأكد البيان على أن «الحزب الوطني المصرى» عدو للود للعنف والتطرف ، وأنه يسعى لتحسين أحوال المصريين من خلال نظام تعليمى حديث ، وأنه ينشد إصلاح نظام الضرائب والعمل على تخفيضها^(٣١) .

ومن الجلى أن «جمعية حلوان» التي خلعت على نفسها اسم «الحزب الوطني المصرى» كانت تمثل ما يمكن أن نسميه «النادى السياسى للاستقرارية المصرية» أو «نقابة الباشاوات» كبار الملاك الذين هبوا للدفاع عن مصالحهم التي أضيرت على يد التدخل الأوروبى ، والتي أدت إلى إبعادهم عن مراكز السلطة - لمصلحة الأوربيين - بعد أن كانت حكراً لهم في عهد إسماعيل ، فأصبحت قسمة بين مجموعة محدودة من الباشاوات توالى توفيق والقوى والأوربية التي أصبحت تتحكم في مصير البلاد .

وفيما عدا ذلك البيان الشهير الذى أصدرته «جمعية حلوان» ، لا تشير المصادر إلى نشاط سياسى لتلك الجماعة إلا بعد صدور قانون التصفية الذى ألغى دين المقابلة وزاد من قيمة ضرائب الأتبان العشورية ، فعادت الجمعية إلى ممارسة نشاطها بتقديم عريضة حملت ٤٨ توقيعاً ، اتهموا فيها وزارة رياض بالاستبداد (١٦ مايو ١٨٨٠) ، وطالبوا بتسوية دين المقابلة أسوة بما اتبع مع الديون الأخرى ، وتخفيض الضرائب على الأتبان العشورية ، ورمت رياضاً بالاهتمام برعاية مصالح بيت روتشيلد أكثر من الاهتمام برعاية مصالح ملاك الأراضى الوطنيين . وكان على رأس الموقعين على

العريضة زعماء «جمعية حلوان» : محمد شريف باشا وإسماعيل راغب باشا وشاهين باشا وعمر لطفي باشا ، بالإضافة إلى بعض أعضاء مجلس شورى النواب المنحل مثل : عبد الشهيد بطرس (عن أعيان جرجا) ، والشيخ السادات ، وجميع الموقعين على العريضة من كبار الملاك الذين أصيبت مصالحهم المادية في الصميم بإلغاء المقابلة وزيادة الضرائب على الأتبان العشورية .

وكان تقديم العريضة إلى «لجنة التحقيق العليا» الأوربية يعنى محاولة الارستقراطية التركية إقامة ائتلاف مع الأعيان ، مما قد يكون مقدمة لعمل سياسى منظم ضد الحكومة ، وهو ما لا يمكن أن يغفل عنه رياض ، ففكر في نفى الباشاوات شريف وشاهين وراغب ، باعتبارهم زعماء المعارضة الموجهة ضد سياسة الحكومة ، لكن القنصل الفرنسي اعترض بشدة على تلك الفكرة ، فاكثفت الحكومة بتحديد إقامتهم ووضعهم تحت رقابة الشرطة ، وامثلوا للأمر فيما عدا شاهين باشا الذى فر إلى نابولى ليلحق بسيدته إسماعيل هناك (١٤ يونيو ١٨٨٠) ، فأصدر توفيق قراراً بتجربته من رتبته العسكرية وحرمانه من العودة إلى مصر لحصوله على رعية دولة أجنبية (إيطاليا) ، واتمس إثنان آخران من زعماء «جمعية حلوان» سبيل النجاة من سطوة الحكومة بالحصول على الحماية النمساوية (محمد نشأت باشا وحافظ باشا) (٣٢) .

ولم تكن الجماعة السياسية الثالثة — التى لعبت دوراً في المعارضة الوطنية ، وكونت قطاعاً من «الجمعية الوطنية» بلور جانباً من الأفكار السياسية التى تحلقت حولها تلك الجمعية وشكلت إرهاباً لثورة ١٨٨١ — ١٨٨٢ — بأحسن حظاً من «جمعية حلوان» ونعنى بتلك الجماعة «جمعية مصر الفتاة» السرية .

وقد شكل تلك الجمعية بالإسكندرية فريق من الشبان الشوام المثقفين في أواخر عصر إسماعيل بتأثير واضح من جمال الدين الأفغانى ، فقد كان أديب إسحق وسليم النقاش من قادة تلك الجمعية ، كما انضم إليها عبد الله النديم ثم ما لبث أن تركها لعزوفه عن الاشتغال بالعمل السرى . وتشير المصادر إلى أن معظم أعضاء الجمعية كانوا من الشبان المسيحيين الشوام واليهود المتصيرين المتمتعين بحماية بعض الدول الأوربية ، وأنهم من أبناء العائلات الغنية بالنصر (أبناء تجار) .

وفي نهاية حكم إسماعيل اتخذت الجمعية خطأ سياسياً متمشياً مع الخط السياسي للجماعة جمال الدين الأفغانى ، فأيدت فكرة خلع إسماعيل وتولية توفيق ، ثم ما لبثت ان عدلت عن تأييد توفيق عندما أسفرت سياسته - بعد توليه الحكم - عن خضوع تام للأجانب ، فناصرت الأمير عبد الحلیم بن محمد على المطالب بخديوية مصر . ولعل وجود أديب إسحق بين قيادات هذه الجماعة يفسر وجود علاقة ما بين « جمعية مصر الفتاة » و « جمعية حلوان » ، فقد كان أديب إسحق وثيق الصلة بشريف باشا زعيم الجمعية الأخيرة .

غير أن جمعية مصر الفتاة لم تستمر طويلاً في مزاوله نشاطها السرى ، فأعلنت عن نفسها في سبتمبر ١٨٧٩ ، عندما شكلت وفداً لمقابلة الخديوى توفيق ، حيث قدم الوفد - باسم الجمعية - خطة مقترحة لإصلاح أحوال البلاد ، وأبلوا استعدادهم للعمل تحت قيادة الخديو من اجل مصر . ونشرت هذه المقترحات بالاعتين العربية والفرنسية بعنوان : « لائحة إصلاح مرفوعة إلى جلالة الأمير توفيق الأول خديو مصر » (٣٣) .

وتعكس تلك اللائحة الأفكار اللبرالية التي كانت تبدو على الساحة السياسية في مصر ، والتي كان لها تأثيرها البين على شريحة المثقفين المنتمين إلى البورجوازية المصرية الوليدة ، وتركت انعكاساً على العمل السياسى في ظل ثورة ١٨٨١ - ١٨٨٢ ، إن كانت تبدو - بمعايير العصر - أكثر تقليمية من المبادئ التي تضمنها مشروع الدستور الذى صدر في ظل الثورة .

فقد قدمت الجمعية للإصلاحات المقترحة بمقدمة طويلة ، ناقشت فيها الرأى القائل بعدم صلاحية مصر للحكم النيابى ، وانتهت إلى بطلان ذلك الرأى ، واقترحت أن يتضمن القانون الأساسى (الدستور) المبادئ الآتية :

- ١- أن يكون شخص رئيس الحكومة مقدساً وأن تحدد حقوقه .
- ٢- أن توزع السلطة إلى إجرائية (تنفيذية) ونيابية (تشريعية) وقضائية .
- ٣- أن يكون الوزراء مسئولون أمام الخديو وأمام السلطة النيابية ، ويكون عزلم وتنصيبهم متعلقاً بإرادة الخديو .

- ٤- أن تتحقق المساواة بين جميع المصريين أمام الشريعة (القانون) ، وأن يكون لهم حق تولى الوظائف الحكومية دون تفرقة على أسس الدين أو الأصل .
- ٥- المساواة بين المصريين فى توزيع عبء الضرائب ، فتحصل من كل فئة من الشعب حسب « اقتدارها وتمكنها » .
- ٦- أن تصان الحرية الشخصية ، فلا يقبض على أحد أو يسجن أو ينفى بمقتضى القانون .
- ٧- أن تراعى حرمة المنازل إلا فيما يبيحه القانون .
- ٨- أن تصان حرمة الأملاك فلا تنزع إلا لمنفعة عامة ، على أن يعرض صاحبها بالعدل والإنصاف .
- ٩- أن تكفل حرية الأديان وتراعى بالعدل والمساواة .
- ١٠- أن تكفل حرية المطبوعات والاجتماعات العامة ، إلا إذا بلغت هذه الحرية درجة الإخلال بالقانون والنظام .
- ١١- ألا يعزل القضاة من مناصبهم .
- ١٢- أن تنظم الجندية ويجمع الجنود بطريقة تبين بقانون مخصوص .
- ١٣- أن تصان ديون البلاد ، وتصان تعهدات الحكومة أمام دائئها .
- ١٤- ألا يتم تحصيل أى ضريبة إلا بمقتضى القانون ، إلا إذا أبت السلطة النيابية أن تحصل المبالغ اللازمة للقيام بأمر الديون .
- ١٥- تراعى حرية الانتخاب واستقلال السلطة النيابية ، مع تحقيق حقوقها وواجباتها وامتيازاتها وحرية المناقشات ، وأن يكون لرئيس الحكومة حق فـض المجلس .
- واقترحت الجمعية أن تكون الهيئة النيابية مكونة من مجلسين : مجلس نواب ، ومجلس سناتو (شيوخ) يتقاسمان السلطة التشريعية بالاشتراك مع رئيس الحكومة (الحديو) . ويكون للسناتو دون سواه السلطة فى محاكمة الوزراء ، ويتكون من عدد

أقل كثيراً من عدد مجلس النواب ، ويتولى رئيس الحكومة اختيار أعضائه من بين ذوى الخبرة من فئات محددة ، ويجدد اختيار ثلث الأعضاء كل ثلاث سنوات بطريق القرعة ، ولكن الجمعية أبدت استعدادها للقبول بمجلس نيابى واحد « إذا رأى أرباب الخبرة ذلك » ، على أن يكون للرئيس الحق « فى توقيف أحكامه إذا استصوب ذلك » .

ورأت الجمعية أن يشترط فيمن ينتسب إلى عضوية مجلس النواب أن يكون مصرياً ، وحددت المصرى بأنه كل عثمانى مولود فى مصر أو مقيم بها منذ ثلاث سنوات على الأقل « من غير تمييز بين الأجناس والمذاهب » ، وكذلك كل أجنبي متجنس بالجنسية المصرية ، وأن يكون المرشح بالغاً من العمر ٢٥ عاماً كاملة ، متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية ، وألا يكون وزيراً أو وكيل وزارة ، ويجوز انتخاب المتقاعدين من ضباط الجيش .

على أن يكون حق الانتخاب عاماً مكفولاً لجميع الوطنيين « ماداموا مشاركين فى الواجبات » ، واعتضت الجمعية على فكرة حرمان من لا يدفعون ضرائب من حق التصويت لأن « الصغار من ذوى الضرائب يتحملون أثقل التكاليف لأنهم يخدمون الأشغال العمومية بأبدانهم (السخرة) والنواب ينوبون عن مصالح الأمة كلها ، لذلك يلزم أن يكون لجميع أفراد الأمة الحق المتساوى فى الانتخاب » . ويجب استثناء من يتميزون « بالاستحقاق والذكاء بصرف النظر عما يدفعون من الأموال ، فيكون حق التصويت لكل من يعرف القراءة والكتابة ولا يقل عمره عن ٢١ عاماً ، بما فى ذلك العثماني المقيم بمصر لثلاث سنوات » .

ودحضت الجمعية فكرة الانتخاب على درجتين ، وقالت بضرورة الأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر « حتى يزيد الجمهور تنبهاً ، وتستلقت الأفكار إلى النظر فى المصالح العمومية » .

وأصدرت الجمعية جريدة ثنائية اللغة (عربية / فرنسية) باسم « مصر الفتاة » ، La Jeune Egypte ركزت على المطالبة بالإصلاح السياسى الداخلى ، ووجهت نقداً لاذعاً لاستبداد رياض ، مما دفع الحكومة إلى توجيه إنذار إلى الجريدة ، ثم منعها عن الصدور فى منتصف نوفمبر ١٨٧٨ .

وردت الجمعية على أساليب القمع تلك بتوزيع نشرة مطبوعة تطالب بحرية النشر ، ناقشت فيها مبدأ حرية الصحافة من الوجهة القانونية . وكان توزيع هذه النشرة هو آخر نشاط علني قامت به « جمعية مصر الفتاة » ، إذ طاردت السلطات أعضائها ، وقامت بنفي بعض قادتها إلى الخارج بتهمة ترويج الدعاية للأمير عبد الحليم بن محمد على المطالب بالحدوية .

ومن بين صفوف الجماعة السياسية الرابعة والأخيرة التي ساهمت في تكوين « الجبهة الوطنية » برزت القيادة التي حملت لواء النضال الثوري عام ١٨٨١ ، ونعني بذلك ما عرف بـ « الحزب العسكري » أو التنظيم السري للضباط المصريين من أبناء الفلاحين .

وقد ذكر أحمد عرابي في النبذة التاريخية التي كتبها بقلمه لبلنت ، وضمنها الأخير ملاحق كتابه « التاريخ السري للاحتلال البريطاني لمصر » ، أنه بدأ يهتم بالسياسة ، ويفكر في إنقاذ البلاد من الخراب أثناء اشتراكه في الحملة الحبشية (حوالى عام ١٨٧٥) ، إذ فتحت الظروف التي أحاطت بالحملة عينه على طبيعة الحكم في مصر ، وزادت من الشعور بالمرارة تجاه الأرستقراطية التركية عنده وعند زملائه الضباط الوطنيين ، إذ أثبتت الحرب الحبشية فساد تلك الطبقة كما بدا من تصرفات كبار الضباط المنتهين إليها . فشكل أحمد عرابي جمعية سرية في الجيش (عام ١٨٧٦) ضمت عدداً من الضباط الوطنيين من أبناء الفلاحين ، من بينهم : على الروبي ومحمد عبيد وعلى فهمي وعبد العال حلمي وألفي يوسف^(٣٤) . ولكن على الروبي وعرابي كانا — على ما يبدو — من انشط العناصر السياسية داخل الجيش ، وأن الحكومة لم تكن غافلة عن نشاطهما ، إذ عندما وقعت مظاهرة فبراير ١٨٧٩ التي قام بها طلبة المدرسة الحربية وبعض الضباط المفصولين من الخدمة ، اتهم عرابي والروبي وزميل ثالث لهما هو محمد النادى بتدبير المظاهرة ، وحوكم ثلاثتهم أمام مجلس عسكري مع لطيف سليم — ناظر المدرسة الحربية — وغيرهم من الضباط الوطنيين ، وانتهت المحاكمة بترثة الضباط وتشيت شملهم بالنقل إلى مناطق متفرقة ، ولكن قبل أن يتفرقوا اقترح عليهم عرابي تكوين « عصبة لخلع الخديو » ، ورغم موافقة الضباط على فكرة عرابي لم يجدوا الظروف المواتية لتحقيق ذلك .

وقد اتخذ تنظيم الضباط شكله النهائي في اجتماع ١٤ يناير ١٨٨١ الذى عقد بمنزل عرابى ، وحضر عبدالعال حلمى ، وخضر السودانى ، وعلى فهمى ، ومحمد عبید ، وألنى يوسف ، وأحمد عبد الغفار ، وغيرهم من الضباط الوطنيين ، للتباحث حول القرارات التى كانت تعدها الحرية لتنزيل رتب وفصل عدد من الضباط المصريين . وطالب عرابى المجتمعين بتحديد مطالبهم ، وتشكيل تنظيم منهم يكون له رئيس من بينهم « يثقون به كل الثقة » ويسمعون قوله ، ويطيعون امره ، ويحفظونه بمعارضتهم إذا أرادت الحكومة به شراً ، فوافق الحاضرون على الفكرة ، واختاروا عرابى رئيساً للتنظيم . واستجاب أعضاء التنظيم لرأى عرابى باتباع الوسائل القانونية للمطالبة بتحسين أوضاع الضباط المصريين ، فيتقدمون بعريضة إلى رئيس النظام بمطالبهم ، فإذا لم يستجب لهم تقدموا بعريضة أخرى إلى الخديو ، وأعدت العريضة التى تقرر تقديمها لرئيس النظام ، ووقعها عرابى وعبد العال حلمى وعلى فهمى نيابة عن الضباط (٣٥) .

ولم يغفل أعضاء التنظيم العسكرى عن الاحتمالات المتوقعة فى حالة عدم الاستجابة لمطالبهم ، وقيام الحكومة بعمل مضاد أو قيام الضباط الأتراك بعمل ما ضد الضباط الوطنيين ، فوضعوا الترتيبات اللازمة للقيام بانقلاب عسكرى ، وروعى فى تلك الترتيبات التحفظ على الخديو والعائلة الخديوية والنظام ، وتأمين الجبهة الداخلية ضد أى تخريب قد يقع من العناصر الرجعية بحماية المؤسسات المالية والتجارية والقنصلية ، والحفاظة على أرواح الأجانب تجنباً لتدخل خارجى .

وحرص التنظيم على بيان وجهة نظره للدول الأوربية من خلال المذكرة التى قدمها عرابى إلى البارون دى رنج - القنصل الفرنسى - ورجاه فيها أن يبلغ قناصل الدول أنه لاخطر عليهم أو على رعايا دولهم من وراء تلك الحركة ، وذلك عشية تقدمه بالعريضة إلى رياض باشا رئيس النظام .

وقد وضعت قلرة التنظيم على العمل المباشر عندما وقعت حادثة قصر النيل الشهيرة (أول فبراير ١٨٨١) ، فأثبت مقدرته على تنفيذ خطته بدقة ، وفرض « الحزب العسكرى » بذلك نفسه على الساحة السياسية ، فانضمت إليه قوى المعارضة السياسية التى نمت وتبلورت من خلال مجلس شورى النواب (الأعيان) ، والقوى الوطنية

الأخرى التي عبرت عن نفسها من قبل من خلال نشاط الأفغانى وجماعته (الحزب الوطنى الحر) أو من خلال تجمع الأرستقراطية التركية (كبار النوات من أعضاء جمعية حلوان) ، أو من خلال تجمع المثقفين ذوى الميول اللبرالية (جمعية مصر الفتاة) لتكون من ذلك كله « جبهة وطنية » بزعامة الضباط المصريين الوطنيين أطلقت على نفسها اسم « الحزب الوطنى » ، واستخدمت الصحافة والخطابة لحشد الجماهير وراء قيادة « الجبهة الوطنية » بزعامة أحمد عرابى ، الذى أصبح يعرف برئيس الحزب الوطنى ، كما اكتسب شرعية التحدث باسم المصريين جميعاً عندما حصل على توقيعات اعيان البلاد على توكيلات بإنابته عن الأمة للمطالبة بحقوقها والدفاع عن مصالحها الوطنية.

وحددت « الجبهة الوطنية » - فى ظل قيادتها الجديدة - المطالب السياسية التي تعمل من اجلها فى العريضة التي تقدم بها الجيش - تظاهره الأمة - إلى الخديو فى التاسع من سبتمبر ١٨٨١ ، وبلورت الجبهة الوطنية برنامجها السياسى فيما عرف ببرنامج « الحزب الوطنى المصرى » الذى نشره بلنت بجريدة التايمس اللندنية فى أول مايو ١٨٨٢ (٣٦) .

* * *

لقد كانت المعارضة الوطنية التي بدأت فى منتصف السبعينات وبلغت ذروتها عند نهاية ذلك العقد من القرن التاسع عشر ، بمثابة رد الفعل للزحف الإمبريالى على مصر الذى بدأ عند منتصف القرن ، وإذا كانت ظروف المجتمع المصرى قد دفعت بالقوى البورجوازية الوليدة إلى تصدر المعارضة لحماية مصالحها التي أضررت من جراء الضغوط الإمبريالية التي تعرضت لها البلاد ، فتناست التناقضات القائمة بين شرائحها المختلفة (وخاصة الأعيان والنوات الأتراك) - إلى حين - لتتجمع فى جبهة وطنية حاولت التصدى للتدخل الأجنبى والسلطة الأوتقراطية التي ساعدت على تسرب النفوذ الأوروبى إلى مصر والإضرار باقتصادها الوطنى ، فإن تلك الجبهة الوطنية تعرضت للتصدع عندما بلغ التدخل الأجنبى ذروته ، وبدأت نذر الاحتلال البريطانى تبدو فى الأفق ، فعادت التناقضات الاجتماعية تطل برأسها من جديد لتتشق صف « الجبهة الوطنية » ، واختارت بعض القيادات التي لعبت دوراً هاماً فى العمل السياسى تحت لواء الجبهة النجاة بمصالحها والوقوف إلى جانب الخديو والإنجليز ، على حين استمرت القيادات الوطنية الأخرى فى تدعيم الثورة حتى النهاية .

هوامش الفصل الأول

- (١) حول إلغاء نظام الاحتكار في أواخر عهد محمد علي ، راجع :
- Ahmed Abdul-Rahim Mustafa : The Breakdown of Monopoly System in Egypt after 1840, (in, Holt, ed., Political and Social Change in Modern Egypt, pp. 291 - 307).**
- (٢) محمد دويدار : الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية بالإسكندرية ١٩٧٨ ، ص ١٥٩ - ١٦١ .
- (٣) يشير سيمون كاي إلى الأساليب التي اتبعتها البيوت المالية الأجنبية - ومن ورائها دولها - في نصب شباكها حول مصر ، ويؤكد أن مصر قد سددت كل ديونها بالفعل عند وقوع الاحتلال عام ١٨٨٢ ، إذا أخذنا في الاعتبار سعر الفائدة على القروض السائدة عندئذ (٦٪ سنوياً) ، ورغم ذلك ظلت ديون مصر - كما حددها قانون التصفية - كما هي ، مما يكشف - من وجهة نظر المؤلف - عن عملية ابتزاز ونصب دولية لعبت فيها الرأسمالية دور المدبر والمنفذ . راجع :
- Keay, J. Seymour : Spoiling the Egyptians, A Tale of Shame told from the Blue Books, London, 1882.**
- (٤) انظر / فيليب طرازي : تاريخ الصحافة العربية ، بيروت ٩١٣ ؛ قسطنطين الهاس عطارة : تاريخ الصحف المصرية ، الإسكندرية ١٩٢٨ ؛ إبراهيم عبده : تطور الصحافة المصرية وأثرها في النهضة الفكرية والاجتماعية ، القاهرة ١٩٤٥ .
- Sabry, M. : La Genese de l'esprit National Egyptien 1863 - 1882, (٥) Paris 1924, pp. 142 - 43.**
- Malortie, Baron de : Egypt, Native Rulers and Foreign Interference, London, 1883, p. 117.**
- (٧) أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ١٨٧٦ - ١٨٨٢ ، دار المعارف ١٩٦٥ ، ص ٢٢ - ٢٣ .
- (٨) أمين ساي : تقويم النيل وعصر اسماعيل ، مجلد ٢ ، ج ٣ ، ص ٦٧٦ .
- (٩) نفس المصدر ، ص ٦٧٦ - ٦٧٩ .
- (١٠) عبد الرحمن الرافعي : عصر اسماعيل ، ج ٢ ، ص ١١٥ - ١٢٢ .
- (١١) نفس المرجع ص ١٥٢ .
- (١٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٧٢ - ٧٣ .

Landau, Jacob : **Parliaments and Parties in Egypt**, New York, (١٣)
1954, p. 22.

(١٤) الرافعي ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ١٦٢ - ١٦٣ .

(١٥) هؤلاء الأعضاء هم : محمود العطار (من كبار تجار القاهرة) ، أحمد جاد الله (عمدة السليبين - فيوم) ، خضر إبراهيم (عمدة كفر أبو حشيش - قليوبية) ، عثمان الهرميل (عمدة محلة مرحوم - غربية) ، إبراهيم الجيار (عمدة خربت - بحيرة) ، يوسف رزق (عمدة كفر يوسف رزق - دقهلية) ، حنا يوسف (عمدة نزلة الفلاحين - بني سويف) ، عبد الشهيد بطرس (عمدة البلينا - جرجا) ، أحمد السرسى (عمدة إدشاي - منوفية) ، سليمان العزبي (من كبار تجار الإسكندرية) ، باخوم لطف الله (من أعيان الصعيد) ، محمود عبد الله (عمدة دشنة - قنا) ، حسن عبد الله (عمدة فرسيس - شرقية) ، فضل الزمر (عمدة ناهيا - جيزة) ، السيد اللوزي (التاجر بدمياط وأحد كبار أعيانها) ، محمد فرج (عمدة نزلة فرج محمود - أسيوط) .

(١٦) التجارة ، عدد ١٨٧٩/١/٢٥ .

(١٧) الرافعي ، المرجع السابق ، ص ١٦٤ .

(١٨) التجارة ، عدد ١٨٧٩/٢/٨ ، ٣ .

(١٩) نفس المصدر ، عدد ١٨٧٩/٢/٨ .

(٢٠) الرافعي ، المرجع السابق ، ص ١٧٩ - ١٨٠ .

(٢١) كان اسماعيل راجب أول رئيس لمجلس شورى النواب (١٨٦٦) ، كما كان يتحدث بلسان اللوات الأتراك لأرباب المناصب المدنية الكبرى ، وقد شغل منصب ناظر المالية في وزارة محمد شريف باشا (٧ إبريل - ٥ يوليو ١٨٧٩) ، كما تولى رئاسة مجلس النظار (١٧ يونيو - ٢١ أغسطس ١٨٨٢) .

(٢٢) التجارة ، عدد ١٨٧٩/٤/٥ .

(٢٣) المصدر السابق ، عدد ١٨٧٩-٤-٩ .

Scholch, Alexander : **Egypt for the Egyptians**, manuscript of the (٢٤)
English translation, pp. 85 - 87.

(٢٥) الرافعي ، المرجع السابق ، ص ١٩٩ - ٢٠٠ .

(٢٦) الوقائع المصرية ، ١٢ ، ١٨٨٠/١/١٩ .

(٢٧) صلاح عيسى : الثورة العربية ، بيروت ١٩٧٢ ، ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

Scholch, op. cit., pp. 195 - 7. (٢٨)

(٢٩) صلاح عيسى ، المرجع السابق ، ص ٢٦٢ .

(٣٠) طاهر الطنحلي : مذكرات الإمام محمد عبده ، دار الهلال د . ت ، ص ٥٢ .

Scholch, op. cit., pp. 120 - 23. (٣١)

Ibid, p. 125. (٣٢)

(٣٣) طبعت بالإسكندرية عام ١٨٧٩ ، وتوجد نسخة من الطبعة العربية بمكتبة جامعة القاهرة .

Blunt : **Secret History of the English Occupation**, pp. 483 - 4. (٣٤)

(٣٥) أحمد عرابي : كشف الستار ، ص ٣٥ .

(٣٦) أنظر النص الإنجليزى لبيان الحزب الوطنى فى Blunt : op. cit., pp. 556 - 9 .

الفصل الثاني وقائع الثورة العربية دراسة وثائقية

د . عبد المنعم الدسوقي الحميى

أحوال مصر قبيل قيام الثورة العربية :

كانت مصر في عصر الخديو إسماعيل أبعد ما تكون عن الاستقرار فسياسته أدت إلى ارتباك أحوالها المالية ذلك أن إسراف الخديو المتزايد سواء في محاولاته لإرضاء السلطان العثماني ورشوة رجاله كي يحصل على فرمان تصدره الدولة العثمانية بتعديل فرمان الوراثة ومنحه لقب خديو مصر^(١) أو في محاولاته تعديل شروط حفر القناة ، ثم ما أنفقه على افتتاح القناة من مبالغ تصل إلى مليون وأربعمائة ألف جنيه ، ويضاف إلى ذلك فشل مشروعات الخديو الاقتصادية بعد توقف لحرب الأهلية الأمريكية وانخفاض أسعار القطن وما واكب ذلك من انتشار حالات الإفلاس الأمر الذي جعل الخديو يستدين بشروط باهظة وهو ما فتح الباب على مصراعيه للأجانب وأدى إلى زيادة التدخل الأوروبي في شئون مصر^(٢) .

كل هذه الأحداث أدت إلى اضطراب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد ، وفي تلك الفترة وفد إليها الداعية الإسلامي الكبير جمال الدين الأفغاني فكانت الفرصة مهيأة له لكي ينشر أفكاره الثورية والإصلاحية فلعب دوراً بارزاً في إيقاظ الوعي الوطني واستطاع أن ييث مبادئه الإصلاحية في نفوس المصريين في وقت كانت جذوة الوطنية تنقد في نفوسهم ، فأعطى دفعة قوية للحركة الوطنية المصرية ، وبعث في نفوس قادتها الأمل في إمكانية تغيير الأوضاع في مصر .

ولكى تنتشر روح الثورة بين أكبر عدد من الأهالي في مصر شجع رجال الدين الأفغانى على إنشاء الصحف لتكوين رأى عام يقف في وجه الظلم والتدخل الأجنبي ، وقد أدى هذا كله إلى تعبير بعض الوطنيين عن تدمرهم مما تعانيه البلاد ، فألفوا في أبريل عام ١٨٧٩ جمعية سرية أطلق عليها جمعية حلوان بهدف الحد من سيطرة الأجانب ونفوذهم في الحكومة ، وقد ضمت شريف باشا وإسماعيل راغب ومحمد سلطان وغيرهم .

وإذا كانت أحوال البلاد بصفة عامة سيئة فإن أحوال الجيش بصفة خاصة كانت أكثر سوءاً فالأجانب خصوصاً الشراكسة كانت لهم الأولوية في الترقى على المصريين ، ويستأثرون بالنفوذ في كافة أسلحة الجيش وقيادته رغم افتقارهم إلى الخبرة والكفاية في التدريب ، وقد ظهر ذلك واضحاً في الحملة التي أرسلها الخديو إسماعيل إلى الحبشة لتوسيع أملاك مصر الأفريقية هناك ، ونتيجة لما أحس به المصريون في أثناء هذه الحملة من سوء معاملة الضباط الشراكسة لهم ، وضياع دماء المصريين رخيصة بسبب أخطاء هؤلاء القادة في إدارة العمليات الحربية إلتتاب الضباط الوطنيين السخط ، وزاد من تدمرهم أن الخديو إسماعيل لم يحاسب الضباط الشراكسة على إهمالهم الذي أدى إلى هزيمة الجيش المصرى في الحبشة ، وقد دفع ذلك الضباط الوطنيين إلى تأليف جمعية سرية هدفها التخلص من الطبقة الجركسية المسيطرة على أمور الجيش ، وفتح باب الترقى أمام المصريين وعزل الخديو إسماعيل وتولية البرنس حلیم مكانه ، وقد عرفت هذه الجمعية السرية باسم جمعية مصر الفتاة ويبدو أنها أسست خلال السنوات من سنة ١٨٧٦ إلى سنة ١٨٧٨^(٣) ، وقد أسس هذه الجمعية على الروبى الذى كان يعمل رئيساً لفرع المهمات خلال الحملة على الحبشة ثم انضم أحمد عرابى إلى هذه الجمعية ولم يلبث أن أصبح عضواً بارزاً فيها ، وكان لسان حال هذه الجمعية جريدة « أبونظارة » التى كان يحررها يعقوب صنوع . وقد اتصل العسكريون في جمعية مصر الفتاة بجمعية حلوان لتوحيد الصفوف والبحث عن الطرق الموصلة لإصلاح البلاد .

ولما قامت وزارة نوبار في عام ١٨٧٩ بإحالة ألفين وخمسين ضابطاً ومنهم أحمد عرابى إلى الاستيداع توفيراً للنفقات دون أن تصرف لهم شيئاً من رواتبهم

التأخرة تذر الضباط وكتبوا عريضتين إحداهما لمجلس النظار ، والأخرى للخدو أعربوا فيها عن سوء أحوالهم لعدم صرف رواتبهم مدة ثمانية عشر شهراً^(٤) واستيائهم الشديد بسبب ذلك ، كما عقد حوالى ٦٠٠ ضابط اجتماعاً في ثكنات الجيش بالعباسية يوم ١٨ فبراير ١٨٧٩ خرجوا على أثره في مظاهرة عسكرية اشترك فيها طلاب المدارس العسكرية ، وبعض الجنود وثلاثة من أعضاء مجلس شورى النواب^(٥) ، وذهبوا إلى مقر وزارة المالية يتقدمهم البكباشى لطيف سليم وتربصوا لنوربار باشا وويلسون عند خروجهما من وزارة المالية وقابلوها بالإهانة والاعتداء^(٦) وسجنوهما في مبنى نظارة المالية ، ولما أبلغ الخديو بثورة الضباط توجه إلى مكان الحادث ، ونجح في تهدئة الموقف ولولا تدخله في الوقت المناسب لتفاقت الأزمة^(٧) وقد ترتب على هذه المظاهرة أن سقطت الوزارة الأوربية في ١٩ فبراير ١٨٧٩ وفيها تخلص الخديو من نوبار .

وهكذا أثبتت مظاهرة ١٨ فبراير ١٨٧٩ قدرة رجال الجيش على تسيير الأحداث وإمكانية وقف تغلغل النفوذ الأجنبي في البلاد والوقوف في وجه المظالم التي يتعرضون لها .

وأسفر الاتصال بين تنظيم الجيش وجمعية حلوان عن تأليف الحزب الوطنى^(٨) وقد نشر أعضاء هذا الحزب عدة منشورات أشاروا فيها على الحكومة بمراعاة مصالح البلاد ، واعترضوا على الدين الممتاز واختصاصه^(٩) ، ومع أن الخديو لإسماعيل لم يكن مستريحاً لأفكار هذا الحزب إلا أنه اضطر إلى غض الطرف عنه بسبب الشعور المعادى من جانب الأوروبيين للخدو^(١٠) .

ولما ضاقت الدول الأوربية بسياسة الخديو لإسماعيل حاولت إقناعه بالتنازل عن العرش ، ولكنه ما طل في الرد على طلبهم بحجة إحالة المسألة على السلطان وانتظار أوامره^(١١) ، عندئذ ضغطت الدول الأوربية على السلطان في الاستانة لكي يصدر أمراً بعزل لإسماعيل فوافق على طلبهم ، وبذلك انتهى حكم لإسماعيل بعد أن رزحت مصر خلاله تحت وطأة الظلم والاستبداد ، وتولى توفيق الحكم في ٢٦ يونيه ١٨٧٩ في جو مشحون بالمصاعب فالخزانة خاوية ، والجيش مختل النظام ، والأهالى

ساخطون لما أصابهم من مظالم يضاف إلى ذلك أن الخديو توفيق لم يكن بالرجل الذى يستطيع مواجهة كل هذه المخاطر .

حادث قصر النيل (أول فبراير ١٨٨١) :

ولما كانت الفروة، الطبقة والميل إلى التعصب الجنسى واضحين فى صفوف الجيش نظراً لتعصب عثمان رفقى ناظر الجهادية لأبناء جلدته من الشراكسة واستخفافه بالعنصر الوطنى فكانت الوظائف الهامة والرتب والنياشين تعطى للضباط الشراكسة وغيرهم^(١٢) بينما حرم منها الضباط المصريون^(١٣)، كما أن عثمان رفقى أخرج معظم الضباط المصريين من الجيش إلى المعاش قبل السن القانونى^(١٤) كما كلف بعضهم بأعمال بعيدة عن الجندية^(١٥) مثل حفر الترع ومباشرة الأعمال الزراعية فى أراضي الخديو يضاف إلى ذلك أنه سن قانون للقرعة العسكرية يمنع بمقتضاه الترقى من تحت السلاح إلى رتبة الضباط مما يعوق ترقى الجنود المصريين العاملين فى الآليات تحت السلاح ، ويجعلهم أنفاراً تحت تسلط الضباط من الأتراك والشراكسة^(١٦)

وقد دفعت كل هذه المظالم الضباط الوطنيين إلى التذمر^(١٧) فكتبوا عريضة وقعوا عليها وسلمها كل من « أحمد عرابى كولونيل الفرقة الرابعة للبيادة ، وعبد العال بك حشيش كولونيل الفرقة السادسة للبيادة^(١٨) » ، إلى رياض باشا رئيس مجلس النظار فى يناير ١٨٨١ يطالبون فيها بوقف المحسوبية والظلم ، وأن يكون وزير الحرية مصرياً^(١٩) .

ولما أحس رياض بخطورة الموقف قام باستدعاء عرابى وعبد العال حشيش ، فعرضوا يصحبهما « على بك فهمى كولونيل الفرقة الأولى من البيادة » فأخذ فى توجيه النصائح لهم موضحاً خطورة ما يترتب عليه عرض شكواهم من مخاطر ، ولكن الضباط تمسكوا بموقفهم فعرض رياض باشا المسألة على مجلس النظار الذى عقد بقصر عابدين تحت رئاسة الخديو ، فقرر المجلس القبض على الضباط الثلاثة وإحالتهم إلى مجلس عسكرى غير عادى يشكل لمحاكمتهم بمقتضى القوانين العسكرية^(٢٠) وأخفى الأمر على الضباط .

ولما استدعى الضباط الثلاثة لوزارة الحرية بحجة المداولة فى بعض الترتيبات

التي كانت تعد لموكب كان سيصاحب إحدى الأميرات بمناسبة زواجها^(٢١) ، أحسوا بأن هناك مكيدة مبيتة لهم ، فأخذوا حذرهم ، وقبل انتقالهم إلى الوزارة تركوا تعليمات لضباطهم بالتوجه إلى مقر الوزارة لإنقاذهم إذا لم يعودوا في ظرف ساعتين^(٢٢) .

وقد تحقق ما توقعه القادة الثلاثة فعند وصولهم إلى مبنى الوزارة تم اعتقالهم^(٢٣) ، ثم انعقد مجلس في وزارة الحرية لمحاكمتهم ، وتحدد المحاكمة في اليوم نفسه (أول فبراير ١٨٨١) الساعة الثانية عشر إلا ربعاً^(٢٤) . وقد عقد هذا المجلس تحت رئاسة الجنرال استون وعضوية كل من إبراهيم باشا ولاري باشا وبلوتر باشا واللواء خورشيد عاكف باشا واللواء محمد رضا باشا واللواء منقعد نجم الدين باشا^(٢٥) ، وبينما كانت جلسة المحاكمة منعقدة اقتحمت الفرقة الأولى مشاه بقيادة البكباشي محمد عبيد مبنى الوزارة ، وأحدثوا فيها ضجة ودخلوا الحجرة التي كانت تجري فيها المحاكمة ، وعاملو عثمان رفقي وزير الحرية معاملة سيئة^(٢٦) ، وكادوا يفتكون به لولا أنه هرب من إحدى النوافذ^(٢٧) واختفى في أحسد المخازن كما دمر الضباط الوطنيين بعض أثاث الوزارة وأطلقوا سراح الضباط المحجوزين بالقوة^(٢٨) ، ثم ساروا بعد ذلك في مظاهرة عسكرية إلى قصر الخديو مطالبين بعزل وزير الحرية^(٢٩) والنظر في شكواهم الخاصة بوضعهم على قدم المساواة مع الضباط الشراكسة في الترقية ، ولما أحس الخديو بعدم جدوى المقاومة خصوصاً وأنه لم يكن لديه في الجيش فرقة يمكن الاعتماد عليها^(٣٠) ورضخ للأمر الواقع وعزل عثمان رفقي وبذلك نجح العراقيون في فرض إرادتهم ، وخضع الخديو لمطالبهم ، وتأكدت زعامة عراقى على الجيش بعد أن نجح في بث روح التضامن والإقدام بين الضباط مما كان له أكبر الأثر في تطور الأحداث ، فقد أحس الخديو بخطورة الموقف فحاول تسكينه واكتساب ثقة العسكريين فعين محمود سامى البارودى وزيراً للحرية^(٣١) ، كما دعا الضباط من رتبة البكباشي إلى رتبة فريق ، وألقى فيهم خطاباً في حضور وزير الحرية أوضح فيه حبه للعسكرية وعفوه عما حدث في قصر النيل ، ونصحهم بأهمية التمسك بقوانين الجهادية ، وعدم الخروج عن حدود وظائفهم^(٣٢) . والاجتهاد في أداء واجباتهم العسكرية ، ولما انتهى الاجتماع أعطى الخديو للبارودى التعليمات بالتقليل من نفوذ عراقى وزملائه ، ولكن البارودى لم ينفذ تعليمات الخديو بل

قلم بالاتحاد الكامل مع العربيين^(٣٣) ، وطالب بزيادة مرتبات الضباط والعساكر لعدم تناسبها مع لوازم المعيشة^(٣٤) فأجيب إلى طلبه^(٣٥) ، كما أعلنت قوانين عادلة للجيش تعد بالمساواة للجميع^(٣٦) .

ورغم هذا النجاح السريع الذى حققه الضباط الوطنيين فإنهم لم يطمثوا إلى الحديو خصوصاً بعد انتشار الشائعات بأنه ينتظر الفرصة المناسبة للتخلص منهم^(٣٧) نتيجة لما أفقدوه له من هيبة ، وأن رياض باشا أيضاً ينتظر أى فرصة للانتقام منهم لذلك زادوا من احتياطات الأمن الخاصة منهم وبوجه خاص بعد الدسائس والمؤمرات التى تعرضوا لها .

ولما كان الشعب المصرى يرزح تحت المظالم التى لا تقل عن المظالم التى كان يعانى منها رجال الجيش فقد بارك حركة الضباط حيث وجد فيها تنفيساً عن آلامه ، وتقديراً لآماله فى التخلص من ربة التدخل الأجنبى ، كما أصبح عرابى وزملاؤه موضع إعجاب الأمة وتقديرها وتردد اسمه على أفواه الناس كأول فلاح مصرى يقف فى وجه الطغيان ويعبر عن آمال الشعب وآلامه فلم تمض عدة أسابيع على حادث قصر النيل حتى أنهالت عرائض الفلاحين من جميع أنحاء البلاد على عرابى يثون إليه شكواهم وما يقع عليهم من مظالم ففتح عرابى قلبه للجميع^(٣٨) ، كما وجدت الطبقة المصرية المثقفة التى تشد الحياة الدستورية أنها لو اتحدت مع الحركة الوطنية فى الجيش لعجلت بوضع حد فاصل لشقاء البلاد ولأنقذت الوطن من التغلغل الأجنبى ، ونتيجة لتزايد شعبية عرابى أشار عليه عبد الله النديم الذى انضم إلى العسكريين ووقف بجانبهم بطبع منشور يطلب فيه من الشعب أن ينيبه — أى عرابى — فى المطالبة بحقوقه والتحدث باسمه فيما يتعلق بشئون البلاد^(٣٩) فوافق عرابى وقام النديم بتوزيع هذا المنشور فى كافة أنحاء البلاد كما أخذ يث الأفكار الثورية بين مشايخ العربان وعمد البلاد وأعيانها وعلمائها وتجارها وكافة الأهالى إستجلاً لمساعدتهم^(٤٠) ثم أخذ فى جمع التوقيعات منهم ودعاهم إلى نصره عرابى ، وأخذ يعلمهم فوائد الحرية ومعانى الدستور .

وبعد أن جمع النديم توقيعات الأهالى عاد إلى القاهرة ، ومعه التوكيلات التى وقع عليها الناس بإذابة عرابى فى الدفاع عن حقوقهم ففرح بها عرابى وشدت

من أزره ، وكان لها أثراً كبيراً في تقوية العزائم وعلى أثر ذلك جاء الوفود من الأقاليم إلى القاهرة لمبايعة عرابي على تخليصهم من الظلم الذي ضيق عليهم حياتهم وأفسدها^(٤١) ، واستقبل عرابي هذه الوفود في منزله الذي كان يمتلأ بالناس يوماً ، وأخذ ينشر آراءه بينهم ، وبذلك تضامن الشعب مع الجيش من أجل الإصلاح وأصبح عرابي نائباً عن الأمة المصرية يتحدث باسمها ويدافع عن حقوقها .

مظاهرة عابدين ٩ سبتمبر ١٨٨١ ونتائجها :

ولما برزت خطورة العرابيين وخصوصاً بعد أن تكاتف الشعب معهم أحس الخديو بالخطر على مركزه ، ورأى ضرورة السيطرة على الجيش فأقال البارودي من نظارة الحربية في ١٣ أغسطس ١٨٨١^(٤٢) ، وعين مكانه صهره داود يكن وطلب منه الحد من نشاط الوطنيين داخل صفوف الجيش فقام وزير الحربية الجديد بفرض الرقابة على العرابيين وملاحقتهم بالجواسيس كما حاول تشتيت شملهم^(٤٣) فأصدر أوامره بنقل الفرقة الثالثة المشاة التي يقودها عرابي من القاهرة إلى الاسكندرية^(٤٤) والآلى السوداني الذي يقوده عبد العال حلمي إلى دمياط ، ونظراً للخطورة التي تترتب على تشتيت شمل الجيش توقف عرابي وصاحبه عن إطاعة الأمر^(٤٥) ، وأرسل خطاباً إلى وزير الحربية وضح له فيه أن صدور الأوامر بنقله يعني تشتيت القوات العسكرية بغرض الانتقام منه وأنه وزملاءه لا يستطيعون تسليم أنفسهم للموت ، ولذلك ستحتشد قواته في ميدان عابدين الساعة الثالثة والنصف من مساء يوم ٩ سبتمبر لعرض مطالبها ، وأنهى عرابي خطابه بأن وزير الحربية لن يجد أى فرقة عسكرية تتقدم لإطاعة أوامره^(٤٦) .

وكان نبأ احتشاد العرابيين بقواتهم في عابدين مفاجأة للخديو حيث كان قبل الحادث يوم في زيارة لطنطا مع بعض وزرائه ، ولم يتوقع تطور الموقف إلى هذا الحد^(٤٧) .

ولما علم الخديو بتصميم العرابيين على التجمع أمام قصر عابدين أخذ رأى المستر كولفن المراقب المالي الإنجليزي فيما يجب عمله فنصح به باستدعاء القوات الموالية له ، واستدعاء البوليس الحربي إلى ميدان عابدين وقيادة هذه القوات واعتقال

عرايى عند اقترابه من الميدان ، ولكن الخديو رفض النصيحة على أساس أن المدفعية وسلاح الفرسان مع عرايى ، وقد يطلقون النار ، ولكن المستر كوكسن شجعه وأوضح له بأنه إذا لم تكن لديه الشجاعة لاتخاذ المبادرة فستكون العواقب وخيمة . وقد ذهب الخديو مع المستر كولفن وبعض الوزراء والضباط الموالين له إلى قصر عابدين حيث أقسمت له فرقة الحراسة يمين الولاء ثم ذهب للقلعة حيث حدث نفس الشيء ولكن اتضح لهم أن الفرقة الموجودة بالقلعة كانت تعطى إشارات لفرقة عرايى فى العباسية قبل وصولهم^(٤٨) وحاول الخديو الذهاب إلى ثكنات العباسية ، ولكن الساعة كانت قد اقتربت من الثالثة والنصف وهو الموعد الذى حدده عرايى للاحتشاد فى عابدين فحثه كولفن على الرجوع إلى ميدان عابدين آخذاً معه فرقة القلعة ، وعند وصوله للميدان يضع نفسه على رأس تلك الفرقة وفرقة الحراسة والبوليس الحربى ، ولكن الخديو ذهب إلى العباسية ، وكانت الساعة حوالى الرابعة فوجد أن عرايى سار بفرقته إلى ميدان عابدين فتبعوه ودخل الخديو القصر من باب جانبي^(٤٩) ، وتجمعت قوات العراقيين فى ميدان عابدين فى مظاهرة عسكرية قوامها أربعة آلاف ضابط وجندى تصحبهم فرسانهم ومدفعياتهم على النحو التالى : ثلاثة فرق مشاة فى الجوانب الأربعة للميدان ، والمدفعية وقوة الفرسان ومجموعة من الضباط حول عرايى فى الوسط^(٥٠) ، كما ازدحمت ساحة عابدين بجماهير المواطنين ، وامتلات نوافذ البيوت المجاورة للسراى وأسطحها بالمتفرجين^(٥١) .

ونزل الخديو من القصر وتقدم إلى الميدان بناء على نصيحة المستر كولفن وكان عرايى راكباً حصانه فطلب منه الخديو أن ينزل من على حصانه ففعل وتقدم عرايى مع بعض ضباطه إلى الخديو الذى طلب منه أن يغمد سيفه فأطاع عرايى الأمر^(٥٢) ، وسأل الخديو عرايى عن أسباب حضوره بالجيش فأجاب عرايى « جئنا يا مولاي لنعرض عليك طلبات الأمة وطلبات الجيش وكلها طلبات عادلة » فسأل الخديو « وما هى هذه الطلبات » فأجاب عرايى بأنها « إسقاط وزارة رياض المستبدة وتشكيل مجلس للنواب على النسق الأوربى وزيادة عدد الجيش إلى القدر المعين فى الفرامانات السلطانية والتصديق على القوانين العسكرية » فقال له الخديو « كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها وأنا ورثت ملك هذه البلاد عن آبائى وأجدادى

وما أنتم إلا عبيد إحساننا» فرد عرابى : « لقد خلقنا الله أحراراً ولم يخلقنا تراثاً وعقاراً فوالله الذى لا إله إلا هو إننا لا نورث ولا نستعبد بعد هذا اليوم » (٥٣) .

ولما أوضح الخديو لعرابى أن مطالبه ليست من اختصاص رجال الجيش كان رد عرابى « لست أطلبه وأنا عسكري الصفة بل أنا نائب هذه الأمة الواقعة » (٥٤) وهذا يعنى أن عرابى وقف فى ساحة عابدين مستنداً فى تقديم مطالبه إلى الخديو على التوكيلات التى أرسلها له الشعب ليكون متحدثاً باسمه ، وممثلاً للأمة المصرية كلها ينطق باسمها ويعبر عن إرادتها عن طريق الجيش الذى اجتمع ليفرض بقوة السلاح مطالب الشعب المصرى فى الحرية والعدالة على الخديو ، ثم تطورت مطالب العرايين وهى المساواة بين الضباط المصريين والشراكسة ، بتغيير شكل الحكومة من نظام إستبدادى إلى نظام دستورى .

ولما تخرج الموقف بالنسبة للخديو وخصوصاً بعد أن رفض عرابى أن تترك قواته ساحة عابدين إلا بعد أن تجاب مطالبه نصح المستر كولفن الخديو بالعودة إلى القصر ، وأن يترك له مهمة التحدث مع عرابى وزملائه ففعل ، وقام كولفن بشرح خطورة الموقف للعرايين ، وأخذ يحثهم على سحب قواتهم ، ولما لم ينجح فى محاولاته (٥٥) اقترح على الخديو أن يقوم بإبلاغ الضباط أنه على اتصال بالباب العالى لعرض مطالبهم ، ويجب عليهم التفرق حتى يصل الرد من القسطنطينية ، ووافق الخديو على الاقتراح وذهب القنصل الإنجليزى المستر كوكسن وأخبر عرابى بذلك فكان رد عرابى أنه سيقى وقواته فى الميدان إلى أن يصل الرد ، وأنهم لن يعترفوا بالخديو حتى يصل مندوب من الباب العالى لتسوية هذه المسائل ، فأبلغ كوكسن الخديو بالأمر ، وأوضح له أن الطلب الذى يعطيه الضباط أهمية حقيقية هو عزل الوزارة ، وبعد اجتماع قصير بين الخديو ورياض خول الخديو والمستر كوكسن لإخبار عرابى بأنه وافق على تغيير الوزارة على أن تبقى النقاط الأخرى التى طلبها الضباط معلقة إلى أن يصل الرد من الباب العالى (٥٦) ، وقد وافق عرابى على ذلك وعزل رياض باشا (٥٧) ، ولما عرض على عرابى تعيين حيدر باشا أو إسماعيل أيوب رئيساً للوزارة رفض كليهما ، وطلب تعيين شريف باشا لثقة العسكريين فيه (٥٨) فوافق الخديو ، ودعا شريف إلى تأليف وزارة جديدة فقبلها (٥٩) ، بعد أن اشترط

نقل الفرق العسكرية التي اشتركت في المظاهرة خارج القاهرة ، وقد وافق العراييون على طلب شريف ، وغادر وعراي وجنوده ساحة عابدين تصحبهم نشوة النصر .

ولما شرع شريف باشا في اختيار النظار طلب منه العسكريون تعيين محمود سامي البارودي ناظراً للجهادية فلم يرق له طلبهم^(٦١) ، وأنجزهم بأنه « ترك الجهادية لنفسه^(٦٢) » ، ولكنهم أصروا على طلبهم مما اضطر شريف باشا إلى اختياره^(٦٣) .

وهكذا انتصرت الأمة بواسطة جيشها ، ونالت مطلبها بعد أن قبل الخديو مطالب العراييين .

ولكى ينفذ الخديو موقفه المتدهور أرسل إلى السلطان العثماني يبلغه بتطورات الموقف ، وتعاضل نفوذ العراييين ، ويطلب منه « إرسال قوة عسكرية يبلغ تعدادها عشرين طابوراً على وجه السرعة على أن تكون قيادتها منوطة به خاصة^(٦٤) » ولكن السلطان أهمل طلبه ، وخصوصاً وأن إنجلترا حاولت منع تركيا في استغلال الموقف للتدخل في شئون مصر فطلبت من مندوبها في الأستانة إقناع السلطان بذلك^(٦٥) وقد استعاض السلطان عن إرسال قوات عسكرية بإرسال بعثة لتقصي الحقائق في مصر برئاسة علي نظامي باشا .

وقد وصل الوفد إلى القاهرة في ٦ أكتوبر ١٨٨١ ، وزار آلاي قصر النيل الذي كان تحت قيادة طلبة عصمت^(٦٥) ، وألقى نظامي باشا خطابه بالتركية ترجمه البارودي للضباط ورداً على الخطاب أعلن طلبة عصمت أنه نيابة عن الضباط والجنود يعرب عن اعترافه بسيادة السلطان على مصر وتأييده لسلطة الخديو^(٦٦) .

وقد غادر الوفد القاهرة إلى الاسكندرية في ١٨ أكتوبر ١٨٨١^(٦٧) .

والخديو بالذكر أن إنجلترا وفرنسا استاءتا من حضور الوفد العثماني إلى مصر على غير اتفاق معهما واعتبرتا تدخل في شئون مصر الداخلية ، كما أنهز السير إدوارد مالت القنصل الإنجليزى الفرصة لكي تبسط بلاده نفوذها على مصر فطلب من حكومته إرسال بارجة حربية إلى مياه الاسكندرية فأجابته إلى طلبه كما اتفقت الحكومة الفرنسية على أن ترسل هي الأخرى بارجة على أن تغادر

البارجتان الاسكندرية حين مبارحة الوفد العثماني مصر ، وفعلًا حدث ذلك حيث غادرت البارجتان ميناء الاسكندرية في ٢٠ أكتوبر ١٨٨١ أى غداة سفر الوفد العثماني .

ومما سبق يتضح أن موقف الدولة العثمانية كان قائماً على أهمية تثبيت السيادة التركية على مصر دون الاهتمام بمصالح مصر ومصريها .

العرايون ووزارة شريف باشا :

واستقرت الأمور في البلاد وخصوصاً بعد أن وافق العسكريون على طلب شريف باشا بالتنحي عن مسرح السياسة والعودة إلى معسكراتهم^(٦٨) ، فنقل آلإى عبد العال حلمى إلى دمياط ، وآلإى عرابى إلى رأس الوادى بالشرقية وذلك استجابة لطلب شريف باشا .

ومع أن شريف حاول تشتيت شمل الجيش حتى يبعده عن التدخل في السياسة ويزيل الصفة التي اكتسبها عرابى بأنه نائب عن الأمة فقد خاب تقديره لأن خروج عرابى من القاهرة إلى رأس الوادى لم يفقده شعبيته ، ولم يبعده عن قيادة الحركة الوطنية^(٦٩) ، فقد تجمع حوله الفلاحون وتردد عليه الأهالى والعربان^(٧٠) الذين وجدوا فيه متنفساً لآمالهم والمدافع عن حقوقهم . وتسابق أعيان الشرقية وفلاحوها للاحتفاء به ، وكانت مواكب عرابى كالمظاهرات الوطنية ، كما أصبحت الشرقية مجالا خصباً لنشر المبادئ الوطنية في نفوس عمد البلاد ومشايخ العربان^(٧١) .

ولم يكد شريف باشا يسمع بأخبار الاستقبالات الشعبية التي تحيط بعرابى والعرايين في الشرقية حتى ضاق ذرعاً وازداد حنقاً على عرابى فاستدعاه إلى القاهرة ليبعده عن الفلاحين^(٧٢) ، وحتى يتيسر له — كما ذكر — « إعطاؤه النصائح في كل وقت »^(٧٣) ونتيجة لإصرار البارودى واستحسان باقى النظار لرأيه اضطر شريف إلى تعيين عرابى وكيلا لنظارة الجهادية^(٧٤) كما عرض عليه رتبة اللواء^(٧٥) ، ولكنه رفضها « حتى يبقى الآلاى في عهده »^(٧٦)

وهكذا سار العرايون من نصر إلى نصر ، يخلوهم الأمل في تحرير بلادهم من ربة الظلم الداخلى والتدخل الخارجى .

وبعد أن تمت انتخابات مجلس النواب افتتح الخديو المجلس بإلقاء خطبة العرض^(٧٧) وعين سلطان باشا رئيساً للمجلس لمدة خمس سنوات ابتداء من ٧ فبراير ١٨٨٢^(٧٨) وسارت حكومة شريف تؤدى وظيفتها بطريقة ديمقراطية فأفسحت صدرها للنقد والملاحظة ، وكادت تستقر لها الأمور وتمكن الحياة الدستورية من السير في الطريق السليم لولا أن ذلك لم يوافق هوى كل من إنجلترا وفرنسا لأن مصر متى أصبحت في يد أبنائها لابد أن تعيد النظر في الامتيازات الأجنبية ، وتوقف مد التدخل الأوربي فراحت الدولتان تدبران لإفساد الموقف فافتعلت سلسلة من الأزمات لعرقلة الأمور ، وبدأ تدخلهما يظهر بصورة سافرة .

فلما اجتمع مجلس النواب في ٢٦ ديسمبر ١٨٨١^(٧٩) بدا في ترتيب لائحته الداخلية ومناقشتها ، وفي أثناء مناقشة اللائحة وقع خلاف بين النواب والوزراء حول سلطة المجلس في إقرار الميزانية ، وأثناء بحث هذا الخلاف طلب المراقبان المالان الحد من سلطة البرلمان في تقرير الميزانية بحجة أن ذلك من اختصاصها وأن ميول المجلس عدائية نحو الجانب الأوربي في الحكومة ، ولبت روح الشقاق بين نواب الأمة والخديو وأرسلت كل من إنجلترا وفرنسا في ٧ يناير ١٨٨٢ مذكرة مشتركة إلى الخديو تتضمن تأييد الدولتين له بكل الوسائل للتغلب على الصعوبات التي تواجهه^(٨٠) حيث أنهما اتفقتا على بذل الجهود المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية التي تهدد النظام القائم في مصر ، وقد قوبلت هذه المذكرة بثورة عارمة أدت إلى تكاتف الجيش والوطنيين ومجلس النواب ضد إنجلترا وفرنسا^(٨١) ومع أن الحكومة رفضت المذكرة فإن الخديو قبلها بالشكر والعرفان مما كان له أبعد الأثر في تطور الحوادث فقد نجحت إنجلترا وفرنسا بذلك في زيادة الهوة والانقسام بين العربيين والخديو ولم يكتفيا بذلك بل أرسلتا مذكرة مشتركة أخرى في ١٨٨٢/١/٢٦ تؤيدان ما طلبه المراقبان المالان في أن مجلس النواب ليس من حقه الاقتراع على الميزانية .

ولما أحس شريف باشا بخطورة الموقف ، والضغط الأوربي تقدم بقانون تأسيس المجلس الذي تضمن منع النواب من الإشراف على الميزانية مما أثار ثائرة أعضاء المجلس ، فرفضوا هذا القانون وأصروا على ضرورة إشراف المجلس على الميزانية^(٨٢)

وأخذ الإعراض عن شريف يتمكن من نفوسهم^(٨٣) وطالب البارودى النواب بضرورة الاطلاع على الميزانية ، ومناقشتها وعزل شريف باشا إذا لم يوافق على ذلك^(٨٤) .

والواضح أنه كان يوجد داخل مجلس النواب اتجاهان أحدهما دستوري معتدل وعلى رأسه شريف باشا والآخر دستوري ثورى يستند على العسكريين ، ولما زاد التدخل الأوربي فى شئون مصر برز دور العناصر الدستورية الثورية فحين تدخل تمصلا إنجلترا وفرنسا فى الأمر رفض مجلس النواب تدخلهما ، وأرسل النواب لجنة إلى الخديو مطالبين بالإشراف على الميزانية أو استعفاء الوزارة فنارت ثائرة شريف باشا واضطر إلى الاستقالة مما أدى إلى انتقال مقاليد الأمور إلى الحزب العسكرى وأنصاره .

وهكذا تطورت الأمور إلى درجة التحدى الواضح بين العناصر الوطنية التى تريد وقف النفوذ الأجنبي وبين الدول الأوربية التى لم تكن تسمح بقبول الوضع الذى يمكن الوطنيين من إدارة شئون بلادهم .

وزارة البارودى وانتصار إرادة الثورة :

وبعد استقالة وزارة شريف باشا جمع البارودى الضباط والنواب فى قشلاق عابدين ، وطلب منهم تعيينه رئيساً لمجلس النظار خلفاً لشريف ، فذهب النواب إلى الخديو وطالبوا بتعيينه^(٨٥) فوافق على طلبهم ، وكلف محمود سامى البارودى بتشكيل الوزارة^(٨٦) على أن تحال إليه نظارة الداخلية^(٨٧) كما أمر الخديو بتعيين عرابى وزيراً للحربية فى الوزارة الجديدة^(٨٨) .

وقد استهلت وزارة البارودى عهدها بأن جعلت من حق مجلس النواب النظر فى الميزانية والإشراف على أحوال البلاد المالية مع تعهدها باحترام الإرتباطات الدولية والإلتزامات المالية المرتبطة بالديون^(٨٩) كما كونت مجلس شورى الحكومة لرفع الاستبداد الإدارى عن الشعب^(٩٠) وللمساعدة فى تجهيز القوانين والوائح الإدارية .

وهكذا استطاع العرابيون السيطرة على زمام الموقف والحد من سلطة الخديو

الذى أصبح لاحول له ولا قوة^(٩١) وسارت الحركة الوطنية يحملوها الرغبة في السير بالبلاد إلى بر الأمان ، ولكن تطورات الأحداث أعاقحت حركتهم .

مؤامرة الجراكسة :

وقام عرابي بتمصير الجيش بإحالة عدد كبير من الضباط الأتراك والشراكسة على الاستيداع^(٩٢) وإصدار قوانين في صالح الوطنيين ، وترقية حوالى ٥٦٠ ضابطاً منهم ، فأحدث ذلك ضجراً بين الجراكسة^(٩٣) وزاد من ضجرهم أن عرابي أدخلهم ضمن تشكيل الآلاى المقترح لإرساله إلى السودان للحد من انتشار الثورة المهدية^(٩٤) فتآمروا على اغتيال زعماء الثورة^(٩٥) وقد علم عرابي بهذه المؤامرة عن طريق شخص يدعى راشد نور^(٩٦) فقبض على المتآمرين ومنهم عثمان رفقى وعقد لهم مجلساً عسكرياً برئاسة على الروبى لمحاكمتهم^(٩٧) وقد أصدر هذا المجلس أحكامه بنى أربعين من المتهمين إلى أقاصى السودان مدى الحياة وتجريدهم من الرتب العسكرية والنياشين^(٩٨) ولكن القنصلين الإنجليزى والفرنسى أوعزا إلى الخديو بعدم التصديق على هذه الأحكام ، فوافق الخديو على طلب القنصلين بحجة أن الأحكام صادرة على الأربعين ضابط على سياق واحد « ولا يصح أن تكون جنحة الجميع مثل بعضهم بل لابد من التفاوت »^(٩٩)

وأصدر أمراً بتخفيف العقوبة إلى مغادرة المتهمين للبلاد ، وإلغاء بقية الأحكام^(١٠٠) مما أثار حنق العرابيين على الخديو إلى حد أن البارودى دخل ثائراً على الخديو ، وطلب منه إصدار أمر يقضى بنى المحكوم عليهم ، وعو أسمائهم من دفاتر العسكرية^(١٠١) وإلا فإنه لن يكون « آمناً على نفسه ولا على مسند حكومته ، ولا على حياة الأوربيين الموجودين بالقطر المصرى^(١٠٢) كما هددته بأنه ستحدث مجزرة كبيرة لن ينفع الخديو فيها القناصل ولا الدول الأجنبية ، ولكن الخديو أصر على رأيه^(١٠٣) وفى نفس الوقت عرض الأمر على السلطان العثمانى ، وطلب منه إرسال هيئة تحقيق تركية تحت رئاسة مشير لإعادة التحقيق^(١٠٤) مما زاد من سخط العرابيين على الخديو خصوصاً وأنهم اعتبروا أن عرض الأمر على السلطان بمثابة تنازل عن الامتيازات التى نالتها مصر فى استقلالها بشئون الداخلية^(١٠٥) فطلب محمود سامى البارودى بصفة رئيساً للنظار دعوة البرلمان للتشاور فى هذا الأمر منكرراً على الخديو حق العفو ،

ولكن الخديو رفض دعوة المجلس مما دفع البارودى إلى دعوته بليون أمر الخديو^(١٠٦) مخالفاً بذلك المادة التاسعة من الدستور التى تنص على أنه «إذا مست الحاجة إلى تكرار اجتماع المجلس فى غير مدته المعتادة فيكون ذلك بمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية تنقرر فيه مدة ذلك الاجتماع»^(١٠٧) وقد تم الاجتماع بمنزل محمد سلطان باشا رئيس المجلس ، وحضره معظم النواب وكثير من رجال الجيش ، وقد ألقى عرابى خطبة طلب فيها خلع الخديو ولكن سلطان باشا رفض ذلك بقوة وطالب بتأييد الخديو^(١٠٨)، ولم يستطع العراقيون رغم تهديدهم لسلطان باشا ومحاصرة منزله بما يقرب من ألفى عسكرى الحصول على موافقة المجلس^(١٠٩) وقد انتهز الخديو هذه الفرصة واستطاع إحداث انقسام بين أعضاء البرلمان فأعزى محمد سلطان باشا رئيس المجلس وستة آخرين بالانضمام إليه ، ومع ذلك قرر المجلس مؤازرة الوزارة كما قرر بأغلبية ٤٥ ضد ٣٠ صوتاً بأنه إذا استمر الخديو فى الاستماع إلى النصائح الأجنبية فلا بد من خلعه ومحاكمته ، وبذلك وقف النواب مع الجيش تسانداهم الوزارة ضد الخديو مما زاد من مشاكله^(١١٠) .

واشتدت الأزمة بين العراقيين والخديو ، وتدخل النواب ورجال الدين لتوفيق بين الطرفين فطلبوا من الخديو إبقاء الوزارة حلاً للإشكال ، وبعد مشاورات وافق على طلبهم^(١١١)، وذهب الوزراء إليه وأعلنوا ولائهم التام له^(١١٢)

والخديو بالذكر أن العراقيين كانوا ينقسمون إلى متطرفين أمثال طلبة عصمت وعبد العال حلمى ومحمد عبيد وعبد الله النديم ، ومعتدلين أمثال البارودى وعبد السلام المويلحى أما عرابى فكان يحتل المركز الوسط ، وفى حين كان يزج المتطرفين بعرابى إلى مواقف خطيرة^(١١٣) كان المعتدلون يحاولون تهدئة الموقف .

العراقيون والتدخل الأجنبي :

وقد سارت الأمور بما لا يعطى مجالاً لأى تدخل أجنبى ، وضمن عرابى مسئولية حفظ النظام وصيانة الأمن^(١١٤) ولكن إنجلترا وفرنسا ما أن وصلت أساطيلهما الحربية^(١١٥) إلى الإسكندرية حتى تقدمتا بمذكرة مشتركة أخرى^(١١٦) فى ١٨٨٢/٥/٢٥ تطلبان فيها إسقاط وزارة محمود سامى البارودى ، وإبعاد أحمد

عراي عن مصر ، وتحديد إقامة على فهمي وعبد العال حلمي في الريف^(١١٧) وقد رفضت وزارة البارودي هذه المذكرة كما رفضتها الأمة كلها ، وأرسلت التلغرافات لتأييد الوزارة الوطنية^(١١٨) ومع ذلك فقد وافق عليها الخديو ، وطلب من النظار قبولها منعاً لحدوث إرتباكات سياسية وسفك دماء^(١١٩) ولكنهم اعترضوا على ذلك ، وقدم محمود سامي البارودي استقالته في ٢٦ مايو لإحتجاجاً على التدخل الأجنبي وقبول الخديو له ، فقبلها الخديو^(١٢٠) بناء على نصيحة لإنجلترا وفرنسا ، وتولى أمور الجيش بنفسه^(١٢١) وقد أدى هذا الاستفزاز من الخديو للعرايين إلى تدمير كبار الضباط الوطنيين فأظهر طلبة عصمت العصيان وقال للخديو « أنه بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن إخوانه بالجهادية لا يقبلوا ذلك » وإنهم يرفضون المذكرة المقدمة من إنجلترا وفرنسا ولا يقبلون عزل عراي من نظارة الجهادية ثم خرج طلبة عصمت غاضباً ومعه على فهمي ويعقوب سامي وبعض الضباط^(١٢٢) ومع ذلك فقد أصر الخديو على رأيه وأصدر أوامره إلى العسكريين بالتزام ثكناتهم وإلى المديرين بعدم تنفيذ الأوامر التي كانت وزارة البارودي قد أبلغتهم بها بعد أن أصبحت مستقلة ، وأخذ رجال الجيش من أنصار عراي في عمل محاضر ضد الخديو^(١٢٣) كما أعلن الضباط أنهم لن يقبلوا ناظرًا للجهادية غير عراي باشا^(١٢٤) وأرسل كبار الضباط وأفراد الآليات وقائمقامات البوليس والمستحفظين بالاسكندرية تلغرافات إلى الخديو بأنه إذا لم يعد عراي إلى وظيفته فلن يكونوا مسئولين عن الأمن في المدينة ، وحدد بعضهم مهلة اثني عشر ساعة لعودة عراي إلى وظيفته^(١٢٥) كما وردت التلغرافات من كافة طبقات الشعب تؤيد العرايين في موقفهم الوطني^(١٢٦) وأراد قناصل الدول الأجنبية ضمان حماية رعاياهم فاجتمعوا بعراي وأزموه مسئولية حماية الأوروبيين فأجابهم عراي بأنه لم يعد له صفة رسمية تمكنه من تحقيق مطالبهم ، ولكنه بصفته الشخصية كمواطن يؤكد لهم حماية الأجانب . واجتمع عراي برجال الجيش وهدد بمحاصرة سراي الإسماعيلية إذا لم يصدر له أمر بإبقائه في نظارة الحرية^(١٢٧) كما طلب من رجال الجيش ألا يتصرفوا إلا بناء على تعليماته ، ولا يفعلوا شيئاً إلا بأوامره^(١٢٨) ، ويذكر الخديو توفيق في رسالة له إلى الباب العالي أن عراي وإن كان قد استقال (لفظاً) فإنه لم يتخل عن القيادة ، وهو يتابع إصدار المنشورات إلى العساكر حيث يضمنها تعليماته كما أن الضباط والعساكر يأبون سواه للجهادية^(١٢٩) .

والواقع أن عرابي لم يكن خلال هذه الأزمة على اتصال بالجيش فقط بل أيضاً بالوطنيين من غير العسكريين ويبدو ذلك واضحاً من خطاب لعرابي يذكر فيه أنه وإن كان قد استعفى من نظارة الجهادية فإنه لم يستعف من رئاسة الحزب الوطني^(١٣٠) وقد حاول سلطان باشا وبعض النواب حسم الخلاف فذهبوا إلى الخديو وطلبوا منه أن يظل عرابي ناظراً للحرية فرفض فالتحمت طبقات الشعب وخرج علماء الأزهر والمشايخ والنواب والأعيان ومجموعة من التجار وأصحاب الحرف إلى الخديو ، وطلبوا أن يستمر عرابي في نظارة الجهادية حفظاً للأمن وتسكيناً للاضطراب ، وإنه « في حالة عدم قبول ملتسمهم سيحصل قتل عام^(١٣١) » وتحت هذا الضغط الشعبي اضطر الخديو إلى إعادة عرابي ناظراً للجهادية والبحرية^(١٣٢) والاكتفاء به ليدير شئون البلاد مع وكلاء الوزارات المختلفة^(١٣٣) بمعنى أنه رغم عودة عرابي فإن مصر ظلت بدون مجلس وزراء ، واستمر هذا الوضع لمدة ٢١ يوماً^(١٣٤) مما يدفعنا إلى التساؤل عن سبب ذلك ولماذا لم يكلف الخديو أحد بتشكيل الوزارة مع أنه أعاد عرابي إلى نظارة الجهادية ؟

الواقع أن الخديو توفيق طلب من شريف باشا تشكيل الوزارة ، ولكن شريف اشترط تعيين عمر لطفى محافظ الاسكندرية ناظراً للجهادية^(١٣٥) ولما رفض رجال العسكرية ذلك وأصرّوا على بقاء عرابي تأخر تشكيل الوزارة .

بعثة درويش باشا :

ونتيجة لتطور الأحداث حاول السلطان العثماني استغلال الموقف بهدف عودة سلطانه المتدهور في مصر وتثبيت السيادة التركية عليها^(١٣٦) فأرسل بعثة إلى مصر وصلت إليها في ٧ يونيو ١٨٨٢^(١٣٧) تحت رئاسة درويش باشا لتقصي حقائق الأمور والتحقيق في أمر الخلاف بين الخديو والوزارة فأرسل كل من الخديو وعرابي مندوبين لاستقبال البعثة في الاسكندرية فكان ذو الفقار باشا ينوب عن الخديو ، ويعقوب سامى ينوب عن عرابي^(١٣٨) ولما حضر درويش باشا إلى القاهرة استقبله الشعب في الطريق بشعارات يمدحون فيها عرابي^(١٣٩) وينفضون من شأن الخديو وكان يشجعهم على ذلك حسن موسى العقاد ويعطيهم النقود ، ولم يعترض مأمور ضبطية مصر على ذلك^(١٤٠) .

وكانت خطة درويش باشا الاستفادة من الخلاف بين الخديو والعرايين وكان العثمانيون يرون في استفحال أمر الوطنيين على الخديو فائدة لهم آملين من ذلك بقاء مصر تحت حوزتهم^(١٤١) ورغبة في أن يؤدي هذا الانقسام إلى تثبيت مركز السلطان أظهر درويش باشا لكل طرف أنه معه ولما اتضحت نواياه بعد ذلك أعلن انضمامه إلى الخديو علانية ، ومع ذلك فقد ظل مركز العرايين قوياً وخصوصاً أن الأمة كانت تقف صفاً واحداً خلف عرابي مما ضايق الخديو وحاول زعزعة الثقة في العرايين وخصوصاً أمام الدول الأوروبية وقد تم له ما أراد بقيام مذبحة الاسكندرية .

العرايون ومذبحة الإسكندرية :

حاول الخديو أن يخرج مركز العرايين خصوصاً بعد أن تعهد عرابي بمسئولية حفظ الأمن والنظام ، وذلك بإحداث شغب وفوضى مما يزعزع الثقة في النفوس ، وخصوصاً الجاليات الأوروبية مما يؤدي إلى التدخل الأوربي بحجة أن الحكومة غير قادرة على حماية أرواح الأجانب^(١٤٢) فسعى بواسطة بعض أتباعه إلى إحداث شغب في القاهرة « إلى حد أن الوزارة احتاطت لمنع الفتنة »^(١٤٣) واستدعى الخديو إبراهيم بك توفيق مدير البحيرة ، وطلب إليه أن يجمع مشايخ قبائل البدو ، ويحضرهم إليه ففعل ثم أوعز إلى المدير أن يأمرهم بحشد ٣٠٠٠ بدوى ، وإحضارهم إلى العاصمة عن طريق الجيزة ليحدثوا فتنة في البلد ، ولكن تعذر ذلك^(١٤٤) ، ولما فشل الخديو في مسعاه أرسل برقية إلى عمر لطفى محافظ الاسكندرية جاء فيها ما يلي : « قد ضمن عرابي أمر الأمن العام ، ونشر ذلك في الصحف ، وجعل نفسه مسئولاً لدى القناصل ، وإذا نجح في ضمانه هذا وثقت به الدول وصغر شأننا ، أما الآن وأساطيل الدول في مياه الاسكندرية وعقول الناس متهيجة ، فوقع الخلاف بين الأوروبيين وغيرهم أمر محتمل فاختر لنفسك إما خدمة عرابي في ضمانه أو خدمتنا »^(١٤٥).

ويذكر تيودور روزشتين أنه استتبع هذه البرقية مفاوضات أخرى جرت على يد ابن عم الخديو الأمير حيدر باشا الذي تنقل عدة مرات بين القاهرة والإسكندرية حاملاً رسائل المتآمرين كما سافر عمر لطفى إلى القاهرة في ٩ يونيه ليقف بنفسه على خطة المؤامرة^(١٤٥) . وقد طلب الخديو منه إحداث شغب في المدينة حتى يكون

ذلك وسيلة إلى إفشال تعهد عرابي وتوجيه اللوم عليه^(١٤٦)، وهكذا دبرت مذبة الاسكندرية ، وقد بدأت الحوادث في يوم الأحد ١١ يونيه ١٨٨٢^(١٤٧) في الساعة الثانية ظهراً على أثر مشاجرة فردية بين مالطي من أتباع الإنجليز^(١٤٨) وبين مكارى مصرى^(١٤٩) بسبب خلاف على أجر حمار كان الأول قد استأجره من الثانى وتطور الأمر بينهما إلى حد أن المالطى طعن المصرى بسكين^(١٥٠) فجرحه وتجمع الناس ، وتدخل جاويش مصرى من قسم اللبان ضد المالطى ، كما انتصر للمالطى أحد أبناء بلدته ، وفى أثر ذلك كثرت الغوغاء وعلت الضوضاء وملت الخناجر وجردت المدى من الأعماد ، واشتعل الموقف وتطور الأمر إلى حد ضرب بعض الأجانب للأهالى بالرصاص من نوافذ وأسطح المنازل وامتدت المشاجرات حتى عمت أرجاء الثغر فهجم الرعاع على المارة وأصحاب الدكاكين وأخذوا يسطون على كل أجنبي وجدوه فى طريقهم كائن ما كان ويوسعونه ضرباً بالعصى والحرارات كما انتشروا فى الشوارع وانبثوا فى أحياء الأوروبيين منادين بالجهاد^(١٥١) وساعد على ذلك القلق والاضطراب اللذان استوليا على أهالى الاسكندرية نتيجة للشائعات حول تواجد الأسطول المشترك فى مياه الاسكندرية^(١٥٢) واستمر القتال نحو خمس ساعات^(١٥٣) لم يستطع أحد خلالها السيطرة على زمامه إلا بعد تدخل القوات العسكرية المرسلة بأمر عرابي^(١٥٤) والواقع أنه لولا تدخل عرابي فى الوقت المناسب لانتهى الشغب بمجزرة عنيفة أودت بحياة الأوروبيين^(١٥٥)

إن أصابع الاتهام تشير إلى أن مدبرى هذه المذبحة هم عمر لطفى محافظ الاسكندرية بالاتفاق مع الخديو والسيد قنديل مأمور الضبطية فى حى اللبان بالإسكندرية وعبد الله النديم خطيب الثورة العرابية والإنجليز وفيما يلى نعرض لأتهم الموجهة إلى كل هؤلاء ، ووجهات النظر المختلفة حولها .

إن أتهم عمر لطفى بالتحريض على هذه المذبحة^(١٥٦) أمراً له ما يبرره وفيما يلى نعرض لذلك :

١ - ذكر محمد رشيد رضا أن الشيخ محمد عبده قال : « كنت فى الاسكندرية فسمعت الناس أجمع يقولون أن المحافظ عمر لطفى سمح بانتشار الفتنة إلى هذا الحد لأنه كان مقياً فى البلد ، ولم يصدر أمراً بتوقيفها ، ولم يذهب إلى مكان الفتنة ..

ولم يطلب مساعدة العسكر النظامي مع أنهم كانوا على مقربة منه وأجمع الناس على أن عمله هذا موعز به من الخلدو^(١٥٧) » حيث كان جميع مستخدمي المعية في ثاني يوم الحادثة في غاية الفرح والسرور لما حدث ساخرين من التزام عرابي بالمحافظة على الأمن العام^(١٥٨) كما ذكر الشيخ محمد عبده في مذكراته عن الثورة العرابية أن عمر لطفي كان بالقرب من زيزينيا « فسأله سائل كيف تكون هنا ، والمذابح على خطوات منك فقال لست بقائد ، وهذا لا يعنيني فسأله لم لا تحضر بلباسك الرسمي على حصانك شاهراً سيفك في خمسين من العساكر وبذلك ينتهي الأمر فأجابه انصرف ليس هذا من شأنك^(١٥٩) ويتفق برودي مع الشيخ محمد عبده في أن عمر لطفي لم يعط الأوامر بوقف المذبحة^(١٦٠) كما يتفق معه جون مارلو في أن عمر لطفي لم يذهب إلى مكان الحادث في الوقت المناسب^(١٦١) .

٢ - أن عمر لطفي حرض بعض الناس على الاشتراك في المذبحة ، وشجعهم على ذلك كما أنه أشار على رجال البوليس بعدم التدخل بل وطلب من أحد البدو إطلاق الرصاص على أوربي كان يقف في شبك وبيده مسدس^(١٦٢) وذلك لزيادة إشغال الموقف .

٣ - إن عمر لطفي جلب إلى الإسكندرية عصابة من البدو المستأجرين ، وسلحوا بالنباييت كما أمر رجال البوليس في السر بأن يشهدوا ما سيجرى ولا يتعرضوا^(١٦٣) .

٤ - إن عمر لطفي استحوذ على محل التلغراف بالإسكندرية ليكون على اتصال بالخدو ولم يخبر سليمان سامي قائد الحامية بشئ* إلا بعد مضي الساعة الرابعة ، وقد أمره بأن يقود جنده عزلاً من السلاح^(١٦٤)

٥ - إن عمر لطفي طلب إنزال عساكر إنجليزية إلى الميناء لعجز عرابي عن الأمن^(١٦٥) .

٦ - إن عمر لطفي بحكم وظيفته كمحافظ للإسكندرية وقت الفتنة كان مسنوداً إليه ملاحظة إشغال الضبطية والدائرة البلدية بالإسكندرية^(١٦٦) وهذه الوظيفة كانت تابعة رأساً للخدو ، ومع ذلك فإنه لم يسأل^(١٦٧) عن الأحداث التي وقعت بالمدينة بل أعفى من مسئوليتها^(١٦٨) وأوعز إليه الخلدو أن يستعفى بدعوى المرض^(١٦٩) .

٧- إن الخديو أمر بتعيين عمر لطفى وزيراً للحربية والبحرية جزاء لخدماته^(١٧٠) وكما أن اتهم عمر لطفى بالاشتراك في تدبير المذبحة أمر له ما يبرره فإن التهم قوية أيضاً ضد السيد قنديل مأمور ضبطية الإسكندرية لأن رجال الشرطة التابعين له تراخوا في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بوقف الفتنة بل كانوا يحثون الأهالى على الشغب ، وقدموا النبايت والعصى لأولاد البلد^(١٧١) ولم يتدخلوا لحماية الأوروبيين بل أن بعض الأوروبيين الذين ذهبوا إلى الضبطية للاحتماء بها قتلوا داخلها أو طردوا منها ليقتلهم الرعاع^(١٧٢) كما أنه قد أُلقي من على سطح ضبطية الإسكندرية إلى الشارع عصي ونبايت لاستعمالها في الضرب وإشعال الموقف^(١٧٣)، واشترك بعض رجال الشرطة في القتل والاعتداء^(١٧٤) ويثبت ذلك الفحص الذى قام بعض أطباء القنصليات الأجنبية في مصر على جثث القتلى أن هؤلاء قد قتلوا إما بإطلاق الرصاص عليهم أو بآلات حادة جارحة كالسكين^(١٧٥) ومن ناحية أخرى فإن السيد قنديل الذى كان متكفلاً بتوفير الأمن في المدينة تمارض ، واحتجب وقت المذبحة ولم يتحرك من منزله بحجة إصابته بشلل نصفي مع أن هذا لم يثبت بشهادة الأطباء الذين كشفوا عليه إبان محاكمته كما أن الطبيب مصطفى النجدي الذى زاره يوم احتجاجه ذكر أنه كان يمكنه الخروج من منزله^(١٧٦) لأنه لم يصب بشلل كما ادعى^(١٧٧) ولما أخبر بالواقعة وكان لابساً ثياب النوم ، ومضججاً على مرقده مشروح الصدر فلم يجب معاونين مطلقاً ، ومن لهجة حديثه كان يظهر رضاه عما حدث^(١٧٨) بل ويذكر البعض أنه أعطى أوامره بقتل الأوروبيين^(١٧٩) .

أما عن النديم فقد اتهم بأنه شجع المشاغبين على المذبحة ، وأنه كان السبب المباشر في توتر النفوس بالإسكندرية لخطبه المؤثرة التي ألقاها قبل المذبحة واجتماعه بشبانها ، وتأثيره عليهم بخطبه المهيجة^(١٨٠) وتحريضه لهم على الفتك بالأجانب مما دفع الأوروبيين إلى الاستعداد للدفاع عن أنفسهم عند الحاجة ، وذكر عمر لطفى في تقريره أمام قومسيون التحقيق في ٣ أكتوبر ١٨٨٢ أن النديم هيج وحرك أفكار « الأهالى بالخطب والدسائس التي أعقبت مقتله ١١ يونيو^(١٨١) مما كان له أبلغ الأثر في أذهان العامة ، ولاسيما من الشبان الذين ضمهم إليه ، وجعلهم آلة في إنجاز أغراضه ، فأدام التردد إليهم والجامعة عليهم حتى انقاد له الكثير^(١٨٢)

ورغم التنبيه عليه بمغادرة الإسكندرية وعدم العودة إليها عاد وعمل ما عمله من الخطابة في الجهة المعروفة بالأنفوشي . ثم ذهب ولم يشعر به إلا في اليوم الثاني ، وقد أعقب ذلك المذبحة وأنهى عمر لطفى تقريره باتهام النديم وغيره من العربيين بأنهم كانوا سبب هذه الحادثة^(١٨٣) ويؤكد ما ذكره عمر لطفى التقارير الإنجليزية الخاصة بمذبحة الإسكندرية إذ يتضح منها أن هذا الحادث كان نتيجة لخطة مدبرة من قبل العربيين^(١٨٤) وأن حسن موسى العقاد كان قد ذهب إلى الإسكندرية موفداً من قبل العربيين قبل الحادث بيوم ، وغادرها ليلة الحادث^(١٨٥) .

وذكر الياس ملحمة الشامي أن خطب النديم كانت « تهيج الأفكار ، وتحرض المصريين ضد الأوروبيين والأتراك ، كما كان يحث الشبان على حمل السلاح وتعلم استعماله حتى استجاب له بعضهم ، وتوجهوا إلى معسكر رأس التين للتدريب »^(١٨٦) .

وذكر محمد تامي أثناء استجوابه أن النديم كان يحضر إلى الإسكندرية ويلقى فيها خطب ضد الحضرة الخديوية وضد الأوروبيين^(١٨٧) .

وذكر إبراهيم الناصورى أثناء استجوابه عن حادثة الإسكندرية أن الخطب المهيجة التي كان يلقيها النديم ، وخصوصاً الخطبة التي ألقاها على شاطئ البحر بجهة السيلة ، والتي كانت قبل الحادثة بيومين كان لها أكبر الأثر في هذه الحوادث^(١٨٨) ويتفق مع هذا القول محمد طاهر ، ويزيد عليه أن موضوع هذه الخطب هي « مصر للمصريين » وأن السلطنة أيضاً كانت للمصريين قديماً وليست لأحد من الأوروبيين أو الترك^(١٨٩) ، ويذكر أحمد سلامة أنه قد بلغه قبل الواقعة بيومين أن نديم ألقى خطباً في جهة الأنفوشي هيج فيها الأهالي وحرصهم على قتل الأوروبيين وخشمهم على الحرب وحفظ الوطن^(١٩٠) ، وذكر جون مارلو أن مذبحة الإسكندرية كانت النتيجة التلقائية للدعاية المضادة للأوروبيين والمسيحيين^(١٩١) ويؤكد على حلمى بك وكان من كبار الضباط في محضر استجوابه أن عبد الله نديم أخبره قبل الحادث بيوم أنه سيحدث بالإسكندرية أمر خطير ، وهذه هي نص روايته « إنى قبل حصول المذبحة بيوم واحد قابلت عبد الله نديم في وقت الصباح بمصر فسألته في أى وقت حضرت من الإسكندرية فقال حضرت منها ليلة أمس لأشغال مهمة وإنى متوجه إليها في هذا اليوم بعد الظهر فقلت له لماذا هذه العجلة ، ولأى سبب

ستحضر من الإسكندرية في ليلة أمس وتوجه إليها في هذا اليوم فقال لي أنا حضرت من أجل مسألة مهمة ، ومتوجه إلى الإسكندرية في هذا اليوم لأن اسكندرية سيحصل فيها بكرة حركة جسيمة جداً ، وفي ثاني يوم حصلت تلك المذبحة فتحقق لي بذلك أن عرابي كان له دخل في هذه الحركة الفظيعة» (١٩٣) .

وذكر على داود في محضر استجوابه أن النديم كان يحرض الشبان ويتكلم في الديانات ، ويلقي الخطب وأن سعادة المحافظ نبه عليه بالخروج من الاسكندرية (١٩٣)

وذكر لويس صابونجي في رسالة منه إلى بلنت أن شخصية النديم السريعة الإثارة يمكنها إشعال النار في أى وقت لحرب دينية (١٩٤) .

وعندما سئل أحمد عرابي أثناء محاكمته عن صلته بالنديم ، وعن مدى معرفته أنه سافر إلى الإسكندرية قبيل المذبحة ، وأن محافظ المدينة أراد أن يخرج منه ، ولكنه لم يستطع اصلته بالعرايين لم ينكر عرابي هذا بل قال بأنه ليس مسئولاً عن النديم ولا عن تصرفاته (١٩٥) .

ورغم أن هذه الشهادات والتقارير تؤكد أن للنديم يداً في أحداث فتنة ١١ يونيه فقد ذكر بلنت أن خطب النديم في ذلك الوقت كانت تحض الناس على الهدوء ، وأنه كان يشرح لهم عدم التورط في أى اشتباك مع الأوروبيين حتى لا تعطى الفرصة للأسطول الإنجليزي بالتدخل وضرب المدينة (١٩٦) .

كما ذكر محمد حندق صاغقول مستحفظين الإسكندرية في محضر استجوابه أن النديم لم يشجع الأهالي ضد الأوروبيين بل كان يطلب منهم الاتحاد وألا يعتدوا على أحد (١٩٧) ، كما لم يكن موجوداً بالإسكندرية وقت الحادث بل كان بالقاهرة (١٩٨) .

والواضح أن هذه المذبحة أحرزت عرابي ورفاقه لأن عدم استتباب الأمن قد أساء إليهم ، وقلل من عطف الدول الأوروبية على حركتهم ، وقد أنكر بلنت وبرودلي اتهام العرايين بتدبيرها (١٩٩) ومع أننا نضع في الحسبان أن شهادات وتقارير الشهود كانت بعد هزيمة العرايين وخروجهم من ساحة المعارك ، وأن المغلوب كثيراً ما تلصق به التهم جزافاً فإننا نرى أن طبيعة النديم الثورية ولهجته الخطابية

التي تستثير الشعور دون حيطة أو تبصر^(٢٠٠) وكراهية للأجانب كان لها أكبر الأثر في إثارة الأهالي الذين تشبعوا بكراهية الأجنبي المستغل فكنموا غيظهم في أنفسهم، حتى حدثت الفتنة وكان دويها واضحاً في ١١ يونيه ١٨٨٢ .

أما عن اتهام الإنجليز بأنهم هم الذين دبروا هذه المذبحة^(٢٠١)، واصطنعوا حادثة المالمطى مع المكاري لإثبات عجز الحكومة عن حماية الأمن إستناداً على أن المالمطى الذي تشاجر مع السيد العجان كان من أتباع الإنجليز وأخاً لخادم المستر كوكسن القنصل الإنجليزي^(٢٠٢) فإن هناك من المواقف ما يؤكد ذلك كما أن هناك من المواقف ما ينفيه .

وعن الموقف الأول يتضح حرص كولفن على إظهار البلاد بأنها غير مستقرة وبلا حكومة وأن الفوضى تضرب أطنابها والخراب يتسع نطاقه ، ففي مذكرة له يذكر أنه يتوقع في أى لحظة أن يسمع عن حادثة خطيرة لا يمكن التنبؤ بعواقبها^(٢٠٣) ويتم عبد الله النديم المستر كولفن بتدبير أحداث مذبحة الاسكندرية فيذكر أن هناك اتفاق مع السير مالت والمستر كولفن على إحداث فتنة في الاسكندرية بين الأجانب والمصريين لاتخاذ ذلك ذريعة لتدخل الأساطيل الأجنبية في الموقف واحتلال المدينة^(٢٠٤) كما ذكر جون نينيه بأن كوكسن شجع المالمطيين على التسليح^(٢٠٥) غير أن هناك ما يدل على أن تسليح الأجانب لم تكن فكرة كوكسن وحده فبعد أن انتشرت الشائعات بحدوث مذبحة للأجانب في الإسكندرية اقترحت القنصلية اليونانية على قنصل إنجلترا وغيره من القناصل وضع خطة سرية لتسليح الأجانب للدفاع عن أنفسهم وقت الحاجة ، ولكن هذه الخطة لم تنفذ خشية ما قد يترتب على ذبوعها بين الإسكندريين من حوادث خطيرة^(٢٠٦) .

أما عن الموقف الثاني فيتضح من محاضر جلسات مجلس العموم البريطاني أن ما حدث في الإسكندرية كان كارثة بالنسبة للإنجليز راح ضحيتها بعض رعايا الإنجليز الذين ذبحوا برغم أنهم في حماية الأسطول البريطاني^(٢٠٧) وتؤكد الأحداث ذلك فالقنصل البريطاني كوكسن ضرب وجرح في رأسه جرحاً خطيراً^(٢٠٨) بعد أن هجم عليه الغوغاء^(٢٠٩) ولم يقلت من أيديهم إلا بأعجوبة^(٢١٠) كما قتل ضابط

إنجليزى مما دفع أحد أعضاء مجلس العموم البريطانى إلى أن يتساءل على من تقع مسئولية هذه الأحداث فى الإسكندرية^(٢١١) .

ومهما كان الأمر فإن ما حدث فى الاسكندرية قد أعطى الفرصة للإنجليز لاتخاذ هذه الأحداث ذريعة للتدخل المباشر^(٢١٢) بحجة عجز العرايين عن حماية أرواح الرعايا والقناصل الأجانب فى مصر .

وعقب الحادث سافر الخديو إلى الاسكندرية مع درويش باشا^(٢١٣) بحجة العمل كما ذكر الخديو لثابت باشا مندوبه فى استنبول - على تهدة الخواطر وتقوية أسباب الأمان وتخليص الأذهان من المخاوف^(٢١٤) حيث هرب معظم السكان الأوروبيين من البلاد والتجأوا للأسطول والبواخر الموجودة فى الميناء^(٢١٥) بعد أن تعرضوا للمحن التى صحبت مثل هذه الأحداث^(٢١٦) ولكن كان واضحاً من ذهاب الخديو إلى الاسكندرية رغبته فى أن يكون على مقربة من الأسطولين الإنجليزى والفرنسى بعد أن أعيد الأمن إلى نصابه إذ كان يعتقد أنه هدفاً لمؤامرات يتم تدبيرها بواسطة الجيش ورغم أن السلطان قد طلب من الخديو ودرويش باشا الانتقال إلى القاهرة^(٢١٧) للسيطرة على زمام الأمور فإنه ظل بالاسكندرية بحجة تسكين الاضطراب وإزالة الخوف^(٢١٨) من نفوس الأوروبيين والأهالى ، كما أن الباب العالى احتج لدى الحكومة البريطانية على أى تدخل سياسى فى مصر دون موافقة سابقة من السلطان^(٢١٩) وقد حاول السلطان العثمانى استغلال هذه الأحداث بإرسال قوات عسكرية تركية إلى مصر تكون قيادتها لدرويش باشا^(٢٢٠) ولكن تلك المحاولة قوبلت بعاصفة استنكار شديدة ضد السلطان فقد أنكر علماء المسلمين أن يرفع مسلماً سلاحاً فى وجه أخيه المسلم ، وأعلنت إنجلترا أن هذا الضغط من السلطان ليس له ما يبرره^(٢٢١) وتحت هذه الضغوط سحب السلطان قراره بالتدخل المسلح فى مصر .

والخدير بالذكر أنه بعد قبول استقالة البارودى لم تتألف الوزارة الجديدة برئاسة راغب باشا إلا فى ٢١ يونيه ١٨٨٢^(٢٢٢) وقد طلب الخديو فى الأمر العالى الذى وجهه إلى رئيس النظار الخديد إبقاء عرابى ناظراً للجهادية والبحرية^(٢٢٣)

وقد اهتمت وزارة راغب باشا بتهدة الخواطر فى محاولة منها لإعادة العلاقات

الطبية بين أهالى الاسكندرية والأجانب الذين كانوا فى حالة إنزعاج شديد فأصدرت تعليمات لخطباء المساجد ووعاظها « بأن ينصحوا الناس بموادة النصارى وغيرهم من المخالفين فى الدين » كما اعتزمت الوزارة تأليف لجنة مختلطة من المصريين والأجانب مهمتها إجراء تحقيق فى حوادث الإسكندرية لمعاينة المتسببين فيها^(٢٢٤)، وبدأت الأمور تستقر فى بعض أحياء المدينة ووزع العرايون منشوراً على الأهالى بأن الأساطيل على وشك الانسحاب من الاسكندرية ، وما أن أخذت الأمور تستقر حتى أصدر الخديو توفيق منشوراً فى ٢١ يونيه^(٢٢٥) اتهم فيه عراى بالتقصير فى المحافظة على أرواح الأجانب وأبدى أسفه لأحداث الاسكندرية .

والواضح أن مركز الخديو فى تلك الفترة كان ضعيفاً وسلطته مسلوبة وقد وضح ذلك للإنجليز فقد ورد فى مناقشات أحد أعضاء مجلس العموم البريطانى تساؤل عن مركز الخديو ، وعما إذا كان هو الحاكم الحقيقى فى مصر^(٢٢٦) وهل يمكن أن يستمر الخديو للبلد^(٢٢٧) أم لا .

ونظراً للخطورة المترتبة على ضعف سلطة الخديو ، وخشية الدول الأوروبية وخصوصاً فرنسا من انفراد إنجلترا باحتلال مصر عقد مؤتمر دولى لبحث المسألة المصرية .

مؤتمر الآستانة :

دعت فرنسا إلى عقد مؤتمر للنظر فى المسألة المصرية فوافقت إنجلترا وروسيا وألمانيا والنمسا وإيطاليا على الدعوة بينما رفضت تركيا الفكرة فى بداية الأمر بحجة أن إيفاد درويش باشا إلى مصر كاف لحل مشكلتها ولأن تركيا رأت فى بحث الموقف فى مصر على النطاق الدولى بمثابة تدخل فى شئون سيادتها غير أن السلطان عاد ووافق على حضور المؤتمر الذى انعقد فى إحدى ضواحي الآستانة فى ٢٣ يونيو ١٨٨٢ وانتهى إلى عقد اتفاق أطلق عليه ميثاق النزاهة وبمقتضاه « تتعهد الحكومات التى يوقع مندوبها على هذا القرار بأنها فى كل اتفاق يحصل بشأن تسوية المسألة المصرية لا تبحث عن احتلال أى جزء من أراضى مصر ولا الحصول على امتياز خاص بها ، ولا على نيل امتياز تجارى لرعاياها لا يحول لرعايا الحكومات

الأخرى^(٢٢٨) وقد وقعه أعضاء المؤتمر جميعاً ، كما قرر المؤتمر في ٢٧ يونيه ، بعد أن انضمت إليه تركيا وجوب التدخل في شئون مصر لإخماد الثورة على أن تعهد لتركيا بهذه المهمة ، ولكن إنجلترا حين أبرمت القرار كانت تنوى نقضه فحين اقترح مندوب إيطاليا المفوض بأنه ليس من حق أى دولة مشاركة في المؤتمر أن تقوم بأى عمل إنفرادى ضد مصر طالما ظل المؤتمر منعقداً طلب مندوب إنجلترا أن يضاف إلى الاقتراح جملة « إلا في حالة الضرورة القصوى » ليضمن بذلك لبلادها حق التدخل في شئون مصر بحجة ما تقتضيه الظروف القاهرة ، وفعلاً فإنه لم يمض على توقيع إنجلترا على قرارات المؤتمر ستة عشر يوماً حتى ضرب أسطولها الاسكندرية بمداغعه في ١١ يوليو^(٢٢٩)

ضرب الإسكندرية :

وفي يوم ٦ يوليو شرع الأدميرال سيمور قائد الأسطول الإنجليزي في استفزاز العربيين وانتحال الأسباب لمباشرة الأعمال الحربية فأرسل إلى قائد القوات العسكرية في الإسكندرية يطلب منه وقف التدابير الحربية التي تجرى في الطابيات^(٢٣٠) وتسكين النشاط العسكرى في الاسكندرية وقف التحصينات القائمة ، وإذا لم يتحقق ذلك في مدى اثني عشر ساعة فإن الأسطول الإنجليزي سيضرب مدينة الإسكندرية .

والواقع أن سيمور قد حاول انتحال الذرائع للعدوان على مصر ، وكانت لديه أيضاً أسباب شخصية تدفعه إلى الإسراع في مباشرة الأعمال الحربية ، فأسطول بحر المانش كان قد تلقى الأوامر بالانضمام إلى أسطول سيمور ، وكان قائد أسطول المانش أرقى رتبة من سيمور ، فإذا انضم إليه تكون الرئاسة له ، لذلك أسرع سيمور في اختلاق الأسباب لضرب الإسكندرية قبل مجئ أسطول المانش .

وذكر جون نينيه Ninet وكان شاهد عيان لضرب الإسكندرية أنه كان يزور الحصون بصحبة كبار الضباط يومياً ، ولم ير بها أى ترميم ولم ينصب فيها أى مدفع جديد منذ وصول أوامر السلطان^(٢٣١) وأكد ذلك أيضاً « وكيل عموم الاستحكامات المصرية » ولكنه ذكر أن حكام طابية السلسلة كان لديه ثلاثة قواعد خشبية

للمدافع الصغيرة أرسلها للتصليح وأعيد تركيبها بعد صدور أوامر السلطان مما جعل البعض يظن بأنه تم تركيب مدافع جديدة (٢٣٢).

وذكر القائمقام فرج عبد العال في تقريره المقدم إلى الخديو أنه « لما صدر الأمر السلطاني بتوقيف أشغال الطوابى ، حصل الامتثال من الجميع » (٢٣٣).

وذكر محمد شكرى بك أنه « لم يكن جارياً وقتها تصليح وترميم شىء بالاستحكامات نفسها بل الذى كان جارياً هو بياض وترميم القشلاقات » (٢٣٤).

وذكر الخديو توفيق « أن ادعاءات الأدميرال سيمور تقوم على الظن والشبه ، فليس هناك مدافع وضعت فى الطوابى غير مدافعها القديمة ، ولم يعمد أية ترميمات جديدة فى الطابيات ، وليس ثمة حركات فى الطابيات سوى تنظيف المدافع ومسحها كالمعتاد وإجراء بعض التمرينات دون إطلاق المقلوفات » (٢٣٥).

ومهما كان الأمر فإننا نرى أنه من حق العربيين تحصين وترميم مواقعهم الدفاعية وأن الحججة التى تدرع بها الإنجليز لضرب الاسكندرية هى حجة واهية .

وطلب الأدميرال سيمور من العربيين رفع مدافع الاستحكامات الموجودة بطوابى رأس التين ، وعلى الساحل الجنوبي للميمنة الشرقية لأن ذلك من وجهة نظره يعتبر تهديداً للسفن الإنجليزية (٢٣٦) وهدد سيمور بأنه فى حالة رفض طلبه سوف يطلق النار على الاسكندرية فى شروق شمس يوم الثلاثاء ١١ يوليو ١٨٨٢ ، وقد ردت الحكومة المصرية على إنذار الأدميرال بأنه ليس هناك أية تدابير حربية تجرى فى الطابيات (٢٣٧) وأنها على الحالة التى كانت عليها عند وصول الأساطيل (٢٣٨) ، ورأت تفادياً للعواقب التفاهم مع الأدميرال سيمور « بفك ثلاثة مدافع من الطوابى التى ادعى بتركيبها ، على أن يختار سيمور الأماكن التى يتم رفع المدافع عنها سواء من طابية واحدة أو من كل طابية مدفع واحد (٢٣٩) ولكنه أصر على مطالبة بتسليم الطوابى أو ضربها ، وكان الرد معارضة طلبه حتى لو أدى ذلك إلى الحرب (٢٤٠) مع عدم مقابلة المدافع بالمثل إلا بعد خمس طلقات من مدافع الأسطول (٢٤١) ، ونفذ سيمور تهديده وبدأ فى ضرب الاسكندرية فى الساعة السابعة من صباح يوم ١١

يوليو ١٨٨٢^(٢٤٢) وفتحت سفن الأسطول الإنجليزي نيرانها على القلاع والسفن^(٢٤٣) بعد أن غادر الأسطول الفرنسي بأوامر من حكومته الميناء إلى البحر^(٢٤٤) .

ولكى يجعل الإنجليز عملهم العسكري ذا صبغة شرعية عرصوا على الخديو الضيافة على ظهر إحدى سفنهم حتى ينتهى الضرب ، ولكن الخديو اعتذر^(٢٤٥) واستمر الأسطول الإنجليزي في ضرب الاسكندرية نحو عشر ساعات تمكن خلالها من إسكات المدفعية الساحلية وتخريب الاستحكامات بالمدينة وهدم وإحراق معظم مبانيها^(٢٤٦) .

وجاء ضرب الاسكندرية تجاهلاً للمؤتمر الذى كان لا يزال منعقدًا فى الآستانة ، فلا السلطان ولا الدول المجتمعة طلبوا من إنجلترا القضاء على الثورة المصرية^(٢٤٧) ، وهكذا أهان الإنجليز المؤتمر الذى دعوا إليه بأن بدأوا الحرب بغير توصية منه أو حتى موافقته ، كما اعتلوا على حقوق الباب العالى .

ولقد أثار ضرب الاسكندرية الجدل العنيف فى مناقشات مجلس العموم البريطانى فاستنكر بعض الأعضاء هذا العمل ، واعتبروا تصرفاً خاطئاً وغير مدروس ووصفوا السياسة الخارجية لإنجلترا فى مصر بأنها نفرت حلفائها ، وورطتها - أى إنجلترا - بصورة واضحة فى حرب مع مصر^(٢٤٨) .

وعلى كل حال فقد صمدت القوات المصرية فى مراكزها بعض الوقت ، وبذلت جهدها^(٢٤٩) أمام قذائف الأسطول الإنجليزي للطواحي ، واشترك الرجال والنساء من أهالى الاسكندرية فى نقل الذخائر إلى المدافعين رغم نيران المدافع والقنابل^(٢٥٠) ولكن ضعف المدفعية المصرية وقدمها^(٢٥١) لم يحقق لهم استمرار الصمود والقتال^(٢٥٢) .

ولما نزلت القوات الإنجليزية إلى الاسكندرية^(٢٥٣) أظهر الخديو انخيازه إليها^(٢٥٤) وسارع هو وشيعته الضئيلة بتهنئتها^(٢٥٥) ووضع نفسه تحت حمايتها ، وهنا يجدر بنا أن نتساءل هل كان هناك إعلان حرب من إنجلترا على مصر ؟

يذكر مستر جلاستون بأن ما اتخذ كان إجراءً دفاعياً لأمن الأسطول^(٢٥٦) ، كما صرح السير تشارلز ديلك وكيل الخارجية البريطانية بأن القوات التى أنزلت

كانت مهمتها الحفاظ على النظام والأمن في الاسكندرية^(٢٥٧) وقد أرسل الخديو رسالة إلى المصريين الذين هجروا الاسكندرية يطلب منهم العودة إليها حتى تستقر الأحوال ، وكان موقف درويش باشا متفقاً مع الخديو في الانحياز إلى الإنجليز^(٢٥٨) .

وآتهم حسين باشا الدرملى العرايين بحرق الاسكندرية فذكر أن النديم كان من المشجعين على حرق المدينة ونهبها^(٢٥٩) حتى لا يجد الإنجليز شيئاً عند احتلالهم لها^(٢٦٠)

كما أكد ذلك أحمد سلامة فذكر أنه رأى النديم بعد الحادث في محطة سيدى جابر راكباً في صهريج الوابور وفي يده طبنجة ، وسمعه يقول أنه قتل بها ثلاثة أشخاص ، وأن حرق البلد كان بواسطة غاز أحضر بمعرفتهم وصب على الدكاكين والمنازل حتى يتم حرق البلد بسرعة^(٢٦١) ، وأيد حسن واصف هذا الكلام فقال أنه كان راكباً وابور السكة الحديد القادم من الاسكندرية للقاهرة والذي كان به عبد الله النديم وأنه سأله عن حالة الاسكندرية فأجابه بقوله (إننا أوقدنا فيها النار بعد السلب والنهب ولما سأله عن حالة الطوابى قال له أنها هدمت) ولكننا مستعدين للمقاومة في البر ، وأصر النديم على المقاومة وقال « فمع أنه ضعيف فقد قتل ثلاثة من الأوروبيين بالطبنجة التي معه ، وأخرج من جيبه طبنجة »^(٢٦٢) .

وأكد ذلك ما تردد من أن سليمان سامى كان قد شرع في حرق الاسكندرية فعلاً وبدأه في جهة المنشية^(٢٦٣) ، وذكر محمد شكرى أن ما فعله سليمان كان بالاتفاق مع عرابي^(٢٦٤) بينما يذكر آخرون أن ذلك كان بدون علمه وعلى كل حال فقد بيعت البضائع التي نهبها العساكر والأهالى من الاسكندرية بسوق كفر الدوار دون أن يتعرض أحد من العسكريين لضبطها أو لجمعها وتسليمها للمديرية^(٢٦٥) وإذا كان البعض يحاول إبعاد العرايين عن هذه التهمة فإننا نرى أن طبيعة المتطرفين من قادة الثورة العرابية كان تأبى أن تترك الاسكندرية سليمة تستفيد منها القوات الإنجليزية وتدخلها آمنة فأشعلت فيها الحرائق ونهبت المحلات .

وإذا كان بلنت وسليم النقاش قد ذكرا بأن العرايين حرقوا الاسكندرية وفقاً لتكتيك عسكري سليم بلألا يستفيد العدو من البلد الذى يدخله كما فعل الروس في موسكو في أثناء الغزو النابليوني حتى لا يجد العدو مأوى ولا مئونة ولا ذخيرة

لرجاله وحتى يستطيع عرابى التتهقر لاتخاذ أماكن استراتيجية للقتال^(٢٦٦) فإن شهادة أحمد رفعت تؤكد أن عرابى قد ذكر بأنه « إذا تدخل أحد لازم نموت لآخرنا ، ونفنى كل شئ »^(٢٦٧) كما أن وثائق الثورة العرابية تؤكد أن عرابى لم يصدر منه أى تأنيب لسليمان سامى بل إنه أشركه معه فى الاستعدادات بكفر الدوار ، ولم يحاكمه .

وذكر محمود فهمى أن عساكر آلاى مصطفى عبد الرحيم وسليمان داود كسروا أبواب الدكاكين والمخازن ونهبوا ما فيها وأوقلوا النيران فى الأماكن والأبنية الفاخرة^(٢٦٨) ، كما دخل أيضاً عربان البحيرة والبرابرة وسلبوا الخوانيت والمخازن وأشعلوا فيها النيران علماً بأن العرابيين قبل انسحابهم من الاسكندرية أطلقوا سراح جميع المسجونين .

والجدير بالذكر أن أحد أعضاء مجلس العموم البريطانى قد نبه الحكومة البريطانية إلى ما يتسبب عن ضرب الأسطول للاسكندرية بأنه فى حالة يأس الجيش المصرى فقد يقوم بتدمير المدينة^(٢٦٩) .

إننا نتفق مع رأى الشيخ محمد عبده فى أن تهمة حرق الاسكندرية ينبغى أن توجه لأكثر من طرف ، فقد عثر على جثث أروام بلباس عرب أثناء الحريق ، كما اشترك فيه عربان من أولاد على ممن كانوا على صلة بالخدو ، ومنهم أهالى الاسكندرية ومنهم أوروبيون بقصد المبالغة فى التعويضات^(٢٧٠) .

ونتيجة لضرب الأسطول الإنجليزى للاسكندرية تحطمت خصونها ، ولم تعد صالحة للدفاع مما دفع العرابيين إلى الانسحاب منها إلى منطقة كفر الدوار وإعادة تنظيم الاستعدادات الحربية ، ولما علم الخديو بنية العرابيين أرسل إلى عرابى يطلب منه وقف كل التجهيزات العسكرية والسماح للمهاجرين بالعودة إلى الاسكندرية^(٢٧١) والحضور إليه فى قصر رأس التين لإعطائه التنيبات اللازمة^(٢٧٢) وإلغاء الإدارة العسكرية وإعادة الإدارة المدنية^(٢٧٣) ولما استشار عرابى المقربين إليه نصحوه بعدم التوجه إلى رأس التين^(٢٧٤) فرفض عرابى طلب الخديو واستمر فى استعداداته^(٢٧٥) واتهم الخديو بخيانة البلاد ، وأنه سبب ما نزل بها من مصائب ،

وطالب الوطنيين بتدبير المساعدات اللازمة للمهاجرين الذين أضرروا من أجل بلادهم^(٢٧٦).

ونتيجة لتطور الأحداث واتضح موقف الخديو المؤيد للإنجليز^(٢٧٧) دعا عرابي إلى عقد جمعية عمومية من الأعيان والعلماء والموظفين وممثلين عن كافة الطوائف ليعرض عليهم الموقف ، وما يجب عمله رداً على موقف الخديو كما أرسل خطاباً بذلك إلى جميع مديري المديريات^(٢٧٨) وعقدت الجمعية العمومية اجتماعها في مساء يوم ١٧/٧/١٨٨٢ ، وانتخب حسين باشا الدرملی رئيساً للجلسة^(٢٧٩) كما اتخذ المجلس قراراته بالإجماع ، وكان أهمها الاستمرار في قتال الإنجليز^(٢٨٠) وإرسال وفد إلى الخديو بالاسكندرية يطلبون منه العودة هو والوزراء إلى العاصمة كما طالب بعض الأعضاء بعزل الخديو ولكن استقر الأمر على الرجوع إلى السلطان فيما يختص بالخدير^(٢٨١).

وقد رفض الخديو قرارات المجلس العرفي مما جعل المجلس يطلب من ديوان المالية وقف صرف مرتبات الخديو والوزراء عن شهر يولييه ١٨٨٢^(٢٨٢).

وفي ٢٠ يوليو ١٨٨٢ أعلن الخديو عصيان عرابي وأصدر أمراً بعزله من منصبه^(٢٨٣) وتعيين عمر لطفى مكانه، وقد أرجع الخديو ذلك إلى عدم إطاعة عرابي للأوامر ورفضه عودة المهاجرين إلى الاسكندرية^(٢٨٤) وحجزه مياه ترعة المحمودية^(٢٨٥) واستمراره في التجهيزات الحربية وقطعه للاتصالات التلغرافية والبريدية عنه حتى أن أخباره الخاصة بالقاهرة لم يستطع معرفتها مما سبب له الضيق والاضطراب واضطر إلى الاستعانة بتلغراف الجيش الإنجليزى^(٢٨٦) وقد برر الخديو نزول القوات البريطانية إلى الاسكندرية بالقضاء على الحرائق وطرد اللصوص وحماية المدينة^(٢٨٧).

ولم يهتم عرابي بعزل الخديو له وطلب من يعقوب سامى وكيل وزارة الحربية أن يدعو الجمعية العمومية للانعقاد والتشاور في الأمر ، وقد عقدت الجمعية العمومية اجتماعها الثاني في ٢٢/٧/١٨٨٢ في جو ذكره شهود العيان^(٢٨٨) بأنه مليء بالرهبة والعنف فالضباط والجند شاهرين سلاحهم خارج الاجتماع وداخله ، وعلى الروبي يخطب

خطبة عنيفة يهاجم فيها الخديو^(٢٨٩) ويتمه ببيع البلاد للإنجليز الذين عاثوا في البلاد فساداً وأعقبه محمد عبيد الذى رفع سيفه وأقسم يميناً بقطع يد من يؤيد عزل عرابى ، وارتجل الشيخ محمد عبده خطبة قال فيها « إن الخديو انحاز للإنجليز ، ويريد تسليم القطر لهم كما حصل في اسكندرية والمراد بعقد هذه الجمعية هو هل يصبح عزل عرابى باشا أو يبقى ناظراً على الجهادية^(٢٩٠) ، ونظراً لما حدث فلم يتجاسر أحد على رفع يده بالمعارضة وانتهى الاجتماع إلى ضرورة بقاء عرابى ناظراً للجهادية وإهمال أوامر الخديو وما يصدر من نظارة الموجودين معه في الاسكندرية وخصوصاً بعد أن خرج الخديو على قواعد الشرع والقانون^(٢٩١) وقد ختمت الجمعية العمومية قراراتها بضرورة عرض الأمر على الباب العالى بواسطة وكلاء النظارات^(٢٩٢) ، وأرسل العربيون إلى المديريات ودواوين الحكومة منشوراً بإعلان انضمام الخديو إلى الإنجليز وأمروا بخلع طاعته « لأنه باع البلاد لألد أعدائها » وضرورة المداومة على الاستعداد للقتال وعدم التسليم^(٢٩٣) كما أمر عرابى بسد ترعة الحمودية لقطع المياه عن الخديو وأعوانه في الاسكندرية^(٢٩٤)

وفى ٧ أغسطس ١٨٨٢ أصدر الخديو أمراً لجميع سكان مصر اتهم فيه عرابى بالسعى لخراب مصر ، وبأنه السبب الأول في مذبحه الاسكندرية وما حدث بطنطا وغيرها ، وأنه سبب شل الحياة التجارية والزراعية في البلاد .

وفى وسط هذا الجو من الانقسام بين الخديو والعرايين نشبت الحرب مع الإنجليز ، وكانت الخزانة المصرية خاوية لأن المراقب الإنجليزى كولفن أخذ الأموال المصرية الموجودة في الخزانة العامة ، ووضعها في إحدى سفن الأسطول الإنجليزى قبل الحرب بأيام^(٢٩٥) وكذلك نقلت الأموال الموجودة بصندوق الدين إلى السفن الحربية بالاسكندرية لذلك تراحم الأهالى على إعانة الجيش بما يلزمه^(٢٩٦) .

التعاطف الوطنى والإسلامى ضد الإنجليز :

قامت البلاد تدافع عن شرفها وتحارب علوها ، فانضم الرجال إلى معسكرات التدريب لخوض المعركة^(٢٩٧) وتركوا محلاتهم وعائلاتهم ومزارعهم^(٢٩٨) وامتألت

نفوس أفراد الأمة المصرية بالرغبة في الانتظام في سلك العسكرية^(٣٩٩) والاستشهاد في سبيل الله والوطن وتبرعت النساء بحليهن عن طيب خاطر ، وهرع الشيوخ إلى المساجد يدعون الله كي ينصر عرابي حامى البلاد وتحت وطأة هذا الحماس الشعبي فكر عرابي في تشكيل وحدات من الأهالى يجرى تدريبهم على حمل السلاح ، وأن يعهد إليهم حماية العاصمة والأقاليم عند خروج الجيش إلى مناطق القتال^(٣٠٠) ، ولكنه عدل عن الفكرة بعد أن اتضح له أنه يخشى على العاصمة إذا سلمت حراسها إلى الأهالى وذلك لأن معظم من تطوع منهم هم الفقراء المحتاجون للقوت والعاصمة مكتظة بالأموال الأميرية وغيرها ، وتقرر أن يجرى تدريب المتطوعين من الأهالى على الآليات وإرسالهم إلى جبهة القتال إذا لزم الأمر^(٣٠١) .

والواقع أن مصر لم تكن وحدها في أزمته فقد أثار ضرب الإنجليز للاسكندرية هزة عنيفة بين المسلمين في كافة البلدان الإسلامية فدعا علماء تركيا إلى حمل السلاح ، ومساعدة إخوانهم في الدين ، كما ثار مسلمو الهند على الإنجليز مما جعلهم يسرعون إلى تحديد إقامة الدين الأفغانى ، الذى كان بالهند وقتذاك وفي الشام حمل الرجال السلاح ، وأوعدوا كتائب من المتطوعين ولكن السلطان منعهم من التوجه إلى مصر ، وفي تونس ناصرت صحافتها عرابي ومثلته في صورة البطل الذى سينقذ مصر والبلاد العربية من التلخل الأجنبى ، واتصل عرابي بالسيسى « وحضه على القتال والمجاهدة في سبيل الله »^(٣٠٢) كما اتصل بعبد القادر الجزائرى في منفاه بدمشق وبأبناء فلسطين وثور السودان بزعامة المهلى^(٣٠٣) حتى اضطرت الحكومة إلى إرسال تعليمات إلى عبد القادر باشا حاكم السودان بعدم الإصغاء إلى تعليمات العرابيين^(٣٠٤) ولما أيد عرب برقة نداء عرابي أجبرت إنجلترا السلطان العثمانى على أن يرسل بتعليمات إلى والى طرابلس ومتصرف بنى غازى باتباع الحزم والشدّة مع الأهالى بخصوص ذلك ، كما طلب الإنجليز من الحاكم التركى في فلسطين منع تقديم المساعدة إلى عرابي فألقى القبض على كثير من شيوخ العرب المتعاطفين مع عرابي^(٣٠٥) .

معارك كفر الدوار :

أحكم عرابي تحصين مواقعه في كفر الدوار ، مما أعاق تقدم القوات الإنجليزية في هذه المنطقة ، فقد استطاع طلبسة عصمت قومندان فرقة كفر الدوار وجنوده صد هجوم الإنجليز المتوالى على هذه المنطقة حتى اضطرت القوات الإنجليزية إلى الانسحاب أكثر من مرة أمام بسالة الجنود المصريين .

ولما لم تستطع القوات الإنجليزية اقتحام استحكامات العرابيين في كفر الدوار نقلوا العمليات الحربية إلى منطقة قناة السويس^(٣٠٦) حتى يتمكنوا من استخدام قواتهم البحرية مما اضطر العرابيين إلى جعل منطقة التل الكبير مركزاً لتجميع قواتهم العسكرية تبعاً لاستعداد العدو وحركاته^(٣٠٧) ولما كان عبور القوات الإنجليزية للقناة يمثل خطورة على العرابيين فقد نصح بعض الضباط عرابي بدم القناة ، ولكنه لم يستمع لنصائحهم مؤمناً بعودة ديلسيس التي كانت تنحصر في ضمان حياد المرور في القنال للجميع ، وحماية أرواح ومصالح الأوروبيين المقيمين في مصر^(٣٠٨) فكان ذلك من الأخطاء الحسيمة التي غيرت مجرى الحرب فقد اخترق الإنجليز القناة ، وانتقلت المعركة إلى الجبهة الشرقية في أواخر أغسطس ١٨٨٢ .

وأمام هذا التحول المفاجيء في جبهات القتال أعاد عرابي حساباته فانتقل محمود فهمي رئيس أركان الحرب إلى المسخوطة وأخذ العرابيون في إنشاء خطوط دفاعية هناك ، وقاموا بسد ترعة الاسماعيلية عند « الحفر » لمنع وصول المياه العذبة إلى الإنجليز ، ولكن الجنرال ولسلي قائد القوات الإنجليزية أحبط هذه المحاولة فقد احتل نقطة « الحفر » ثم تابع الجيش الإنجليزي تقدمه ، ونجح في الاستيلاء على « المسخوطة » و « المحسمة » كما نجح في أسر محمود باشا فهمي مما أدى إلى تصدع الجبهة الشرقية .

منشور السلطان بعزل عرابي :

واستطاعت إنجلترا تغيير ميزان المعركة ليس حربياً فقط بل سياسياً أيضاً فتمكنت نتيجة للاتصالات المكثفة التي دارت بينها وبين الدولة العثمانية ونتيجة لجهود اللورد دفرين منلويا في الاستئانة من الضغط على السلطان^(٣٠٩) بالتهديد تارة ،

وباستخدام كل الوسائط ومنها الرشوة تارة أخرى حتى يصف عرابي بالعصيان ، وتحقق لها الوصول إلى ذلك فأصدر السلطان منشوراً بعصيان عرابي^(٣١٠) والتزام الدولة العثمانية بالمحافظة على الخديو^(٣١١) مما قلب ميزان الحساس الشعبي وأضاع التأييد الإسلامي والعربي للثورة العرابية حيث كان عرابي يعلن أنه يدافع عن حقوق السلطان .

وحينما بلغ عرابي المنشور استشار عبد الله النديم فيما يجب عمله فأشار عليه كما يذكر « سليم النقاش » نشره في جريدة الطائف والرد عليه مع الاستمرار في الدفاع عن البلاد حتى لو اشتركت عساكر عثمانية ضدهم^(٣١٢) لأن توزيع المنشور سراً سيكون له رد فعل أسوأ مما لو نشر في الصحف ورد عليه ، ولكن عرابي لم يستحسن نشره خشية تحول القلوب عنه^(٣١٣) . ويذكر إسماعيل سرهنك أنه لما قرأ عرابي منشور الباب العالي بعصيانه في جريدة الجوائب^(٣١٤) « وقع في قلبه اليأس لأن حاجته الكبرى كانت بدعوى أنه قائم بالمدافعة عن حقوق الدولة العلية في مصر فتشاور مع صديقه الحميم عبد الله النديم وأقرا على إخفاء ذلك عن الخند^(٣١٥) .

وعلى كل حال فقد تمكن جواسيس الخديو وعلى رأسهم سلطان باشا من توزيع المنشور^(٣١٦) فتمكن بعض العربان من التسلل إلى المعسكرات المصرية وتوزيع المنشور على الضباط والجنود الذين أحسوا بصدمة عنيفة بعد الاطلاع عليه فخارت قواهم ويشوا من الفوز^(٣١٧) وضعفت حميتهم الدينية إذ اعتبروا أنفسهم « عصاة على السلطان مخالفين لكتاب الله وسنة رسوله »^(٣١٨) .

ومع أننا لا نلصق هزيمة عرابي بهذا المنشور وحده كما يذكر البعض^(٣١٩) فإننا نعتبره أحد الأسباب في صرف القلوب عن عرابي وحركته . وقد أرسل الخديو إلى عمد البلاد وأعيانها مكاتبات يدعوه فيها إلى مخالفة عرابي وأعوانه ، وأنه سيدخل تحت طائلة المحاكمة الشديدة والعقاب كل من يسانده^(٣٢٠) .

معركة التل الكبير :

ونجحت جبهة الخيانة في تنفيذ مخططها فاتصل الخديو وسلطان باشا بأحد الضباط ويدعى على يوسف (خنفس) ووعداه بالنياشين^(٣٢١) فكانت خطط

الجيش السرية ترسل إليهم عن طريقه ، كما كانت أعداد وتحركات قوات عرابي وتوزيعها وخططها معروفة لدى الإنجليز والخليو^(٣٢٢) فهجم الإنجليز فجأة يتقدمهم البدو وأنصار الخليو ومعهم خطة جيش عرابي ومواقعه ، وكانت المعركة الفاصلة في التل الكبير والتي فوجئ فيها المصريون بالهجوم الإنجليزي الذي لم يكن متوقعا في حساباتهم^(٣٢٣) حيث أنه في الليلة التي استعد فيها الإنجليز للهجوم على التل الكبير كتب على يوسف (خنفس) إلى عرابي وكان في مقدمة الجيش يخبره بعدم وجود تحركات للعدو « فقعد عرابي طول الليل مع الفقراء في الصيوان .. يدكرون إلى آخر النصف الأخير من الليل وعند الفجر ناموا جميعاً »^(٣٢٤) ولم يستيقظوا إلا على طلقات البنادق واستمرت المعركة حوالى عشرين دقيقة^(٣٢٥) حطم فيها الجيش الإنجليزي متاريس التل الكبير تحت قيادة السير ولسلي ، وتشتت قوات عرابي^(٣٢٦) .

لقد كانت معركة التل الكبير سلسلة من المآسي قوامها الخيانة حيث كان بالاسكندرية مكتباً يسمى « قسم المخابرات العسكرية » مهمته تنظيم شبكة الدسائس والحاسوسية في البلاد^(٣٢٧) وكان على رأس هؤلاء محمد سلطان ، كما أن معارك التل الكبير كانت غير متكافئة وقد ساعد على هزيمة عرابي فيها عدة عوامل منها نجاح الخليو في ضم البدو إلى الإنجليز بعد رشوتهم^(٣٢٨) وخيانة بعض الضباط الذين انضموا إلى الخليو وأبلغوه بخطط العرابيين ومواقعهم .

محاولات الدفاع عن القاهرة والتسليم :

أسرع عرابي إلى القاهرة بعد هزيمته في التل الكبير وذهب إلى مقر وزارة الحرية حيث كان المجلس العرفي مجتمعاً ، وأخبرهم بأمر الهزيمة وأسبابها واستشارهم فيما يفعله وبعد استعراض الموقف استقر الرأي على المقاومة^(٣٢٩) بحجة أن القاهرة « غاصة بالجنود ومخازن الجهادية ملأى بالمؤن والذخائر والأسلحة ومعدات الدفاع متوفرة » .

وقد حاول العرابيون منع الإنجليز من دخول القاهرة بمد خطوط الاستحكامات أمام العباسية فتوجه عرابي وبعض الضباط إلى العباسية لإجراء ترتيب النقاط العسكرية ، ووضع التصميمات لإنشاء خط دفاعي ولما استعرضوا الجند هناك

وجدوا أن أعدادهم قليلة ، وروحهم المعنوية منخفضة حتى أن أحد الضباط هاجم فكرة الدفاع عن القاهرة فقال لعراي « إذا كان مقصودك في الباطن إشعال خط نار كما هو متبادر لنا من أفكارك فهذا غلط ولا ينفع بشيء .. والأوفق ترك هذه التشبثات التي لا تفيد سوى الوبال والدمار وتلف البلد فقال عراي أن قصده ليس ذلك بل مرامه التوجه للعباسية لترتيب النقاط والعساكر بصفة كردون فقط للحفاظ أولى من ترك البلد سايبة » (٣٣٠) .

ولما وجد عراي أن شبح الهزيمة بادياً على الضباط والجنود (٣٣١) عاد إلى المجلس العرفي وعرض عليه الأمر فتقرر الكف عن القتال والتسليم وتحرير عريضه للخديو يلتمسون فيها العفو والاعتذار عما حدث منهم . وفي ١٥ سبتمبر ١٨٨٢ دخلت القوات الإنجليزية القاهرة بدون مقاومة تذكر وسلم عراي نفسه للقوات الإنجليزية كما تم القبض على قادة الثورة ووضعوا في أضيق السجون وأصعبها (٣٣٢) كما امتلأت السجون بمن ناصر الثورة من العلماء والمديرين وعمد البلاد والأعيان والتجار حتى بلغ عدد المقبوض عليهم ثلاثين ألفاً من المصريين (٣٣٣) وبعد أن وضعت الحكومة يدها على معظم زعماء الثورة أصدر الخديو أمراً عالياً في ٢٨ سبتمبر ١٨٨٢ (٣٣٤) بتشكيل قوميون « لتحقيق إقامة الدعوى على كل من ارتكب جريمة العصيان والتعدى على السلطة الخديوية سواء أكان مرتكبها هذه الجرائم مدنيين أم من العسكريين (٣٣٥) وصدرت الأوامر بتقديم عراي وزملائه للمحاكمة (٣٣٦) كما أصدر الخديو توفيق عدة أوامر بهدف القضاء على العسكرية المصرية وروح الجندية أهمها حل الجيش المصري (٣٣٧) وإلغاء الرتب العسكرية المعطاه في مدة الثورة (٣٣٨) كما أصدر بعد ذلك أمراً عالياً يجواز التخلص من الخدمة العسكرية بدفع البدل النقدي وقيمته خمسون جنيهاً (٣٣٩) كما نص هذا القانون على استثناء العلماء والمدرسين والطلبة وحفظه القرآن وأئمة المساجد ورجال الدين والمثقفين من الخدمة العسكرية (٣٤٠) كما أصدر أوامر إلى سائر المديرين بتسهيل عبور العساكر الإنجليزية في أنحاء القرى والبلدان التابعة لمديريتهم ، وتقديم كافة المساعدات لهم (٣٤١) وبذلك يتضح رغبة الخديو في وضع البلاد في جو من الاستكانة الدائمة .

وهكذا انتكست أعلام الثورة العراقية التي قامت من أجل الدفاع عن شرف
البلاد وكرامتها وصد الظلم الداخلي والتدخل الخارجي ، وابتلعت السجون رجالها
وأحس الشعب المصري بمرارة الهزيمة ، ولكنه سرعان ما التقط أنفاسه فانتقلت
الشعلة من جيل الثورة العراقية إلى الجيل الذي حمل الراية بعدها بزعامة مصطفى
كامل .

هوامش الفصل الثاني

- (١) أراد إسماعيل أن تكون مصر متميزة عن باقي ولايات الدولة العثمانية .
انظر : دار الوثائق ، محافظ أبحاث - محفظة ١٠٦ تراجم أشخاص «مذكورة من الحضرة الفخيمة الخديوية إلى نوبار باشا» .
- (٢) دار الوثائق : أوراق خاصة بالسيد جمال الدين الأفغاني .
- (٣) **Public Record Office : F.O. 407/21 — Inclosure IM No. 931**
Extract from the "Observer" of July 23, 1882.
- (٤) مصر : العدد ٣٥ في ٢٨ فبراير ١٨٧٩ .
- (٥) د . محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان - تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر . القاهرة - دار المعارف ، الطبعة الثالثة ١٩٦٤ ، ص ١٥١ .
- (٦) أحمد شفيق : مذكراتي في نصف قرن ج ١ ، ص ٣٣ .
- (٧) الياس الأيوبي : تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا ١٨٦٣ - ١٨٧٩ ، المجلد الثاني . القاهرة - دار الكتب المصرية ١٩٢٣ ص ٤٧٠ .
- (٨) كان أبرز أعضاء هذا الحزب شريف باشا ، وإسماعيل راقب باشا ، وعمر لطفى باشا وسليمان باشا .
- (٩) أحمد عرابي : كشف الستار عن سر الأسرار ، مخطوط . القاهرة دار الكتب المصرية تحت رقم ١٥٤٢ ، ص ٩٩ - ١٠٠ .
- (١٠) **F.O. 407/22 Inclosure In No. 589, Memorandum by Dervish Pasha.**
- (١١) جورج يانج : تاريخ مصر في عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل - ترجمة على أحمد شكرى . القاهرة - المطبعة الرحمانية ١٩٣٤ ، ص ٥٦٨ .
- (١٢) إسماعيل سرهنك ، حقائق الأخبار عن دول البحار . الجزء الثاني . القاهرة المطبعة الأميرية ببولاق ، الطبعة الأولى ١٨٩٤ ، ص ٤٧٥ .
- (١٣) الهلال ، الجزء الثاني من السنة الخامسة بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٨٩٦ ، ص ٤٢ تحت عنوان « أحمد عرابي المصري » .
- (١٤) دار الوثائق : محفوظات مجلس الوزراء - نظارة الحربية . محفظة رقم ١٧ مجموعة ٧٦ .
- (١٥) دار الوثائق : محفوظات مجلس الوزراء - نظارة الحربية . محفظة رقم ١٠ وثيقة تحت عنوان « جواب بشأن مشروعات القوانين العسكرية » .
- (١٦) أحمد عرابي : المخطوط السابق الذكر ص ١٠١ .

F.O. 407/18 No. 38 Memorandum of Events in Egypt since the (١٧)
Deposition of the Late Khedive, Leading to the Recent
Military Insurrection, by P. Currie, Sep. 17, 1881.

(١٨) دار الوثائق : أوراق الحضرة الخديوية بصدد الثورة العربية . مخطوط . صورة خطاب من
رئيس مجلس النظار إلى القائد العام بتاريخ ٣٠ يناير ١٨٨١ .

Broadly : How we defended Arabi and his friends, London 1884 (١٩)
p. 9.

(٢٠) دار الوثائق : أوراق الحضرة الخديوية بصدد الثورة العربية - صورة خطاب من رئيس
مجلس النظار إلى القائد العام بتاريخ ٣٠ يناير ١٨٨١ .

F.O. 407/18 No. 80 Mr. Malet to Earl Granville, Sep. 23, (٢٢) ، (٢١)
1881.

Cromer : Modern Egypt Vol. 1 London 1908, p. 178. (٢٣)

(٢٤) دار الوثائق : أوراق الحضرة الخديوية بصدد الثورة العربية . محضر أعمال المجلس الحربى
غير العادى والمنعقد بناء على أمر مجلس الوزراء المؤرخ ٣٠ يناير ١٨٨١ .

(٢٥) دار المحفوظات العمومية . دفتر قيد الأوامر الصادرة بديوان الجهادية سنة ١٨٨١ مسلسل
٢٩٦٨ نمرة ١/١٧٧ ص ٢ .

F.O. 407/18 No. 30 Memorandum of Events in Egypt Sep. 17, (٢٦)
1881.

F.O. 407/18 No. 80 Mr. Malet to Earl Granville, Sep. 23, 1881. (٢٧)
Despatch No. 249.

F.O. 407/18 No. 38 Memorandum of Events in Egypt. Sep. 17, (٢٨)
1881.

Cromer : op. cit. vol. 1. p. 178. (٢٩)

F.O. 407/18 No. 38 Memorandum of Events in Egypt. Sep. 17, (٣٠)
1881.

(٣١) الوقائع المصرية في ٨ فبراير ١٨٨١ ، صورة أمر عال صادر لرئاسة مجلس النظار بتاريخ
٦ فبراير ١٨٨١ بخصوص تعيين محمود سائى البارودى ناظراً للحربية بجانب بقائه فى نظارة الأوقاف .

(٣٢) الوقائع المصرية في ١٢ فبراير ١٨٨١ تحت عنوان « الحوادث الداخلية » .

(٣٣) دار الوثائق : تقارير عن الثورة العربية ج ١ تقرير رقم ١٤ ، أقوال رياض باشا .

(٣٤) دار الوثائق - محافظ مجلس النظار محفظة ٤/٥ تحت عنوان جلسات مجلس النظار في ٣ أبريل
١٨٨١ ، محافظ مجلس الوزراء نظارة الحربية محفظة رقم ١١ تقرير مقدم للخديوى بخصوص
مرتبات الضباط والساكنين بتاريخ ١٩ أبريل ١٨٨١ .

(٣٥) دار الوثائق : محافظ مجلس الوزراء - نظارة الحربية - محفظة رقم ١١ بخصوص الأمر الخديوى
بتعديل المرتبات .

(٣٦) دار المحفوظات : مجموعة القرارات والمنشورات الصادرة في عام ١٨٨١ - الأوامر العالية
ومنشورات مجلس النظار بخصوص تنظيم القوانين العسكرية وقانون معاشات الجهادية صفحات
٨٨ ، ٨٩ ، ٩٩ .

F.O. 407/18 Memorandum of Events in Egypt. Sep. 17, 1881. (٣٧)

(٣٨) رفعت السعيد : الأساس الاجتماعي للثورة المراهية ص ١٤٩ .

(٣٩) سليم النقاش ، مصر للمصريين ج ٤ . الإسكندرية - مطبعة جريدة المحروسة ١٨٨٤ ص ٩٠ .

(٤٠) محمد مهري كركوكي : رحلة مصر والسودان : القاهرة - مطبعة الهلال ١٩١٤ ص ٤٦٠ .

(٤١) سليم النقاش : المرجع السابق ج ٤ ص ٩٠ .

F.O. 407/18 No. 38 Memorandum of Events in Egypt. Sep. 17, (٤٢)
1881.

Parliamentary Papers. Inclosure in No. 21. (٤٣)

من الكولونيل عرابي إلى وزير الحربية في ٩ سبتمبر ١٨٨١ .

F.O. 407/18 Inclosure 1 No. 47, Memorandum by Colvin, Sep. (٤٤)
19, 1881.

F.O. 407/18 Inclosure in No. 49. Colonel Araly Bey to the (٤٥)
Minister of War, Sep. 9, 1881.

Parliamentary Papers. Correspondence respecting the Affairs (٤٦)
of Egypt. Inclosure in No. 21. مرفق من الكولونيل عرابي إلى وزير الحربية .

F.O. 407/18 No. 47 Mr. Cookson to Earl Granville, Sep. 10, (٤٧)
1881. Despatch No. 233.

F.O. 407/18 Inclosure 1 in No. 147 Memorandum by (٤٨) ، (٤٩)
A. Colvin, Sep. 10, 1881.

F.O. 407/18 No. 47 Mr. Cookson to Earl Granville, Sep. 10, (٥٠)
1881. Despatch No. 233.

(٥١) أحمد عرابي : المخطوط السابق ، ص ١٤٦ .

F.O. 407/18 Inclosure 1 in No. 47, Memorandum by A. Colvin, (٥٢)
Sep. 10, 1881.

(٥٣) أحمد عرابي : المخطوط السابق .

(٥٤) د . محمد أحمد خلف الله : عبد الله النديم ومذكراته السياسية . القاهرة ، الأنجلو المصرية
١٩٥٦ .

F.O. 407/18 Inclosure 1 in No. 47 Memorandum by Colvin, (٥٥)
Sep. 10, 1881.

F.O. 407/18 Mr. Cookson to Earl Granville, Sep. 19, No. 233. (٥٦)

F.O. 407/18 No. 47 Mr. Cookson to Earl Granville, Sep. 10, 1881. Despatch No. 233. (٥٧)

F.O. 407/18 No. 49 Mr. Cookson to Earl Granville, Sep. 11, 1881. (٥٨)

(٥٩) الوقائع المصرية العدد ١٢١١ في ١٧ سبتمبر ١٨٧١ تحت عنوان « تشكيل وزارة شريف باشا » .

(٦٠) لما سئل البارودي أثناء استجوابه بقومسيون التحقيق عن طريق تعيينه ناظرا للجهادية قال إن شريف باشا هو الذي كلفه بذلك ، وأنه امتنع ولكن شريف أصر على طلبه حتى قبله ، أنظر محاضر جلسات قومسيون التحقيق . محضر استجواب البارودي بتاريخ ٦ أكتوبر ١٨٨٢ ص ٧٩ .

(٦١) محفوظات مجلس الوزراء نظارة الداخلية - محفظة رقم ٦ إفادة من شريف باشا إلى قومسيون التحقيق .

(٦٢) محافظ الثورة المرابية محفظة رقم ٢٠ دوسيه ١٧٨ وثيقة تحت عنوان شهادة شريف باشا أمام لجنة التحقيق في ٧ أكتوبر ١٨٨٢ .

(٦٣) دار الوثائق : البرقيات المتبادلة بين القاهرة والاسكندرية أثناء الثورة المرابية برقية بتاريخ ٩ سبتمبر ١٨٨١ .

F.O. 407/18 No. 55 Mr. Malet to Earl Granville, Sep. 22, 1881. (٦٤)
Telegraphic No. 66.

(٦٥) يذكر محمود فهمي أن طلبه عصمت استلم قيادة هذا الآلاى بعد رفته من الدائرة السنية مع إنه لم يكن يحمل رتبة الأميرالاي التي توله لقيادة هذا الآلاى .

انظر : « البحر الزاخر في تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر ج ١ ص ١٣ » .

(٦٦) المفيد : العدد الثالث في ١٩ أكتوبر ١٨٨١ .

Blue Books. Egypt No. 3 (1882) No. 108 p. 66. (٦٧)

(٦٨) محافظ الثورة المرابية محفظة رقم ٢٠ دوسيه ١٧٨ .

شهادة محمد شريف باشا رئيس مجلس النظار أمام لجنة التحقيق في الحوادث المرابية .

(٦٩) تردد عرابي على القاهرة أثناء مدة إقامته في رأس الوادى فيذكر شريف باشا أن عرابي كان يحضر إلى القاهرة بحجة أن « حريمه عيانه » وأنه حضر للمطلة عليها ولكنه كان يتوجه مع بعض الضباط للاجتماع بهم .

(٧٠) ذكر شريف باشا أن البارودي قال له إن وجود عرابي في رأس الوادى مضر فالأهالى والعربان مترددون عليه لكونه من الشرقية ، وربما تحصل مفاصد من ذلك ما يوضح لنا أن البارودي كان يساوم شريف على حضور عرابي إلى القاهرة حتى يكون قريباً من الأحداث ، محافظ الثورة المرابية . محفظة رقم ٢٠ ملف ١٧٨ .

(٧١) محمد مهري : المرجع السابق ص ٤٦٣ .

- (٧٢) كانت محاولة شريف باشا إقصاء الجيش عن السياسة من أسباب توتر علاقته بالبرانيين .
- (٧٣) محافظ الثورة العرابية . محفظة رقم ٢٠ ملف ١٧٨ شهادة محمد شريف باشا رئيس مجلس النظر أمام لجنة تحقيق الحوادث العرابية .
- (٧٤) محمود فهمى المهندس : المرجع السابق ج ١ ص ٢١٢ .
- (٧٥) أحمد عرابي : المخطوط السابق ص ١٦٧ .
- (٧٦) محمد مهري : المرجع السابق ص ٤٦٣ .
- (٧٧) محفوعات مجلس الوزراء ، الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين . محفظة رقم ١ تحت عنوان مشروع خطية الخديو في مجلس النواب .
- (٧٨) F.O. 407/19 No. 1 Sir E. Malet to Earl Granville, December 22, 1881, Despatch No. 386.
- وانظر أيضاً : محمد خليل صبحي ، تاريخ الحياة النيابية في مصر من عهد ساكن الخنان محمد علي باشا ج ٦ ص ٣٧ .
- (٧٩) الوقائع المصرية : العدد ١٢٩١ في ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ .
- (٨٠) يذكر جون مارلو الحكومة والرأى العام الإنجليزي كاد لديهم عدم ثقة في أى شئ له صلة بالذكثاتورية العسكرية .
- (٨١) Marlowe (John) Anglo-Egyptian Relations p. 126.
Malet : Egypt. p. 227 - 228.
- (٨٢) دار الوثائق : محفظة ١٦٣ ملف ثابت باشا تلغراف من الخديو إلى ثابت باشا في ٤ فبراير ١٨٨٢ .
- (٨٣) Blunt : Secret History, p. 545.
- (٨٤) سجلات الثورة العرابية ، سجل رقم ٩٠ ص ١٦ تحت عنوان مكاتبات المعية السنية و يتفق مع ذلك رأى إبراهيم الهلباوى في تقريره إلى لجنة التحقيق .
- انظر : دار الوثائق . تقارير عن الثورة العرابية ص ٤٣ .
- (٨٥) سجلات الثورة العرابية - سجل رقم ٩٠ ص ١٧ تحت عنوان مكاتبات المعية السنية في حين يذكر إسماعيل سرهنك أن الخديو هو الذى وقع اختياره على البارودى . انظر : حقائق الأشبار ص ٣٨١ .
- (٨٦) كتاب الخديو إلى محمود سالى البارودى بخصوص تشكيل الوزارة بتاريخ ٤ فبراير ١٨٨٢ انظر : الوقائع المصرية العدد ١٣٢٥ بتاريخ ٤ فبراير ١٨٨٢ .
- (٨٧) دار المحفوظات : مجموعة القرارات والمنشورات في فبراير ١٨٨٢ ص ١٢١ منشور بشأن تشكيل وزارة البارودى .
- (٨٨) يذكر شريف باشا أن البارودى أغرى الجهادية بتعيين عرابي ناظرأ لها .
- محفوعات مجلس الوزراء - محافظ الداخلية ، محفظة رقم ٦ تحت عنوان إفادة من رئيس مجلس النظر إلى قومسيون التحقيق بمصر .
- (٨٩) Blue Books. Egypt 1882. No. 22.
- تلغراف من مالت إلى جرانفيل في ٦ فبراير ١٨٨٢ .

- (٩٠) محفوظات مجلس الوزراء - الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين محفظة رقم ٢ .
F.O. 407/19 No. 259 Sir Malet to Earl Granville, Feb. 17, 1882, (٩١)
Telegraphic No. 52.
- (٩٢) محمد مهري : المرجع السابق ص ٤٦٨ .
Parliamentary Papers. Egypt No. 7 (1882). (٩٣)
- تلغراف من مالت إلى جرانفيل بتاريخ ١٢ أبريل ١٨٨٢ .
- (٩٤) محمود فهمي : المرجع السابق ج ١ ص ٢١٤ .
(٩٥) أحمد عرابي : المخطوط السابق ص ٢٥٦ .
(٩٦) محاضر جلسات قوميون التحقيق ، محضر جلسة ٦ أكتوبر ١٨٨٢ - تابع استجواب محمود ساي البارودي ص ٩٦ .
(٩٧) محمود فهمي : المرجع السابق ج ١ ص ٢١٤ .
F.O. 407/20 Inclosure in No. 477 Memorandum by Edward (٩٨)
Malet, May 18, 1882.
- F.O. 407/20 Inclosure in No. 477 Memorandum (٩٩) ، (١٠٠)
by Edward Malet, May 16, 1882.
- F.O. 407/20 Inclosure in No. 477 Memorandum by Edward (١٠١)
Malet, May 16, 1882.
- (١٠٢) محافظ الثورة العربية . محفظة رقم ١٩ دوسيه ١١٠ تحت عنوان معلومات عن طلعت باشا .
(١٠٣) سجلات الثورة العربية سجل رقم ٩٠ ص ١٣ .
(١٠٤) ملف ثابت باشا . محفظة ١٦٣ عابدين - تلغراف من الخديو إلى ثابت باشا بتاريخ ٣ مايو ١٨٨٢ .
- F.O. 407/20 Inclosure in No. 477 Memorandum by E. Malet. (١٠٥)
(١٠٦) محفوظات مجلس الوزراء - محافظ الداخلية - محفظة رقم ٦ خطاب من رئيس قوميون التحقيق إلى رئيس مجلس النظار بتاريخ ٧ أكتوبر ١٨٨٢ .
(١٠٧) دار الوثائق : محافظ مجلس النواب ، محفظة رقم ١ لائحة مجلس النواب الصادرة في ٧ فبراير ١٨٨٢ .
- F.O. 407/20 Inclosure in No. 477 Memorandum by E. Malet. (١٠٨)
(١٠٩) محافظ الثورة العربية محفظة رقم ٨ دوسيه ١٥٣ أ ملف ٢١٢ « شهادة سلطان باشا » .
المقدمة إلى قوميون التحقيق ضمن التهم الموجهة إلى عرابي ذ .
(١١٠) محمد مهري : المرجع السابق ص ٤٦٨ .
(١١١) الرافعي : الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي ص ٢٦٦ .
F.O. 407/20 Inclosure in No. 477 Memorandum by E. Malet. (١١٢)
F.O. 407/18 Mr. Cookson to Earl Granville, Sep. 19, 1881 (١١٣)
(No. 233).

F.O. 407/20 Inclosure in No. 477 Memorandum by E. Malet. (١١٤)

(١١٥) عن عدد سفن وبوارج هذه الأساطيل يمكن الرجوع إلى .

Parliamentary Debates, Vol. 269, p. 1615.

(١١٦) يذكر الخديو بأن هذه المذكرة كانت بناء على رغبة محمد سلطان رئيس مجلس النواب في بقاء وتأييد الأمن للقطر المصري .

ثابت باشا . محفظة ١٦٣ عابدين - تلغراف من خديو مصر إلى ثابت باشا وقد أيدت الوثائق البريطانية ، ذلك . انظر :

F.O. 407/20 No. 495. Earl Granville to the Earl Duffereine,
May 23, 1882.

(١١٧) ملف ثابت باشا : المحفظة السابقة الذكر .

(١١٨) محفوظات مجلس الوزراء ، نظارة الداخلية محفظة رقم ٦ داخلية .

(١١٩) سجلات الثورة العرابية سجل رقم ٩٠ تحت عنوان مكاتبات الجمعية السنية ص ١٤ .

(١٢٠) دار الوثائق : ديوان الجمعية السنية عربي صادر - دفتر رقم ص ١-٤-٩ صورة المصادر لمجلس النظار بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٨٨٢ .

(١٢١) محافظ الثورة العرابية ، محفظة رقم ١٩ دوسيه ٩٨ .

(١٢٢) محافظ الثورة العرابية . محفظة رقم ١٩ دوسيه ٩٨ تحت عنوان « معاملات سليمان العيسوي عن الثور في زمرة العصاة والإهانة للحضرة الخديوية » ويؤيد هذا الحادث أيضاً الشيخ سليم عمر من أعضاء مجلس النواب في محضر استجوابه بدوسيه ٩٥ من نفس المحفظة .

(١٢٣) محافظ الثورة العرابية ، محفظة رقم ٢٠ دوسيه ١٧٩ ، وسجلات الثورة العرابية سجل رقم ٩٠ ص ١٤ .

(١٢٤) ملف ثابت باشا : محفظة ١٦٣ عابدين - تلغراف من الخديو إلى ثابت باشا في ٢٨ مايو ١٨٨٢ .

(١٢٥) سجلات الثورة العرابية ، سجل رقم ٩٠ ص ١٥ تحت عنوان تابع الجمعية السنية .

(١٢٦) محفوظات مجلس الوزراء - نظارة الداخلية ، محفظة رقم (٦) داخلية .

(١٢٧) محافظ الثورة العرابية . محفظة رقم ١٩ دوسيه ١٠٤ تحت عنوان ترجمة تقرير تركي مقدم من جناب فضيلتنا وقاضى مصر إلى قوميون التحقيق .

(١٢٨) محافظ الثورة العرابية . محفظة رقم ٨ دوسيه ٥٣ ملف ٢٢٢ .

(١٢٩) ملف ثابت باشا : محفظة ١٦٣ عابدين .

(١٣٠) محافظ الثورة العرابية . محفظة رقم ٨ دوسيه ٥٣ ملف ٢٢٢ .

(١٣١) ملف ثابت باشا . محفظة ١٦٣ تلغراف من الخديو إلى ثابت باشا .

(١٣٢) محافظ الثورة العرابية . محفظة رقم ٨ دوسيه ٥٣-٤-٨ صورة الأمر العالي الصادر إلى أحد عرابي .

(١٣٣) دار الوثائق : أرشيف الحكومة النمساوية . المسألة المصرية - المجموعة ٣١-٢٤ ملخص تقرير سياسى رقم ١١٥ ب بتاريخ ٢٩ مايو ١٨٨٢ (مترجم من الألمانية إلى العربية) .

(١٣٤) الوقائع المصرية عدد ٣١ مايو ١٨٨٢ .

- (١٣٥) إسماعيل هرنك : المرجع السابق ص ٣٨٨ .
- (١٣٦) Cromer : Modern Egypt Vol. 1, p. 184.
- (١٣٧) الوقائع المصرية . العدد ١٤٢٨ في ٨ يونية ١٨٨٢ .
- (١٣٨) عن صورة استقبال الوفد الميثاني . انظر . محافظ الثورة العرابية ، محفظة رقم ٨ ملف ٢٢٠ دوسيه ٦٥٣-٦٠٠ .
- (١٣٩) من سجلات الثورة العرابية يتضح أن شخصاً يسمى محمد الفندور من شغالين وابور الطحين سار خلف عربة درويش باشا من المحطة مع من هم من قبل عرابي ، وصار يصيح معهم بالدعاء بالنصر لمرابي والحزب الوطني سجل ٩١ ص ١٩ تحت عنوان « ضبئية مصر » .
- (١٤٠) محافظ الثورة العرابية . محفظة رقم ١٩ دوسيه ١١٧ استجواب عبد الرحمن البحراوى .
- (١٤١) محمد مهرى : المرجع السابق ص ٤٦٨ .
- (١٤٢) Marlowe : op. cit. p. 132.
- (١٤٣) محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام ج ١ ص ٢٣٠ .
- (١٤٤) نفسه (١٤٤) نفسه .
- (١٤٥) تيودور روزشتين : تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥ - ١٩١٠ - ترجمة عبد الحميد العبادى ومحمد بدران . القاهرة - مطبعة الاعتماد ١٩٢٣ ص ١٨٦ .
- (١٤٦) Broadley : The Trial Exile and Pardon of Arabi Pacha, Vol. 2.
- (١٤٧) الوقائع المصرية ، العدد ١٤٣١ في ١٢ يونيه ١٨٨٢ .
- (١٤٨) محافظ الثورة العرابية ، محفظة رقم ٨ دوليه من ٥٣-د-٨ ملف ٢٢٢ كتاب عرابي باشا إلى وكيل الجهادية بخصوص الحادث وأسبابه . وهو أخ لخادم المستر كوكسن القنصل الإنجليزي في الإسكندرية .
- أنظر إسماعيل هرنك : حقائق الأخبار-٧٧ ج ٢ ص ٣٩١ .
- بينما يذكر عرابي في كتابه إلى وكيل الجهادية بخصوص الحادث أن المسالط المتسبب في الحادث كان يعمل قبل ذلك خادماً في القنصلية الإنجليزية .
- محافظ الثورة العرابية : محفظة رقم ٨ دوسيه ٥٣-د-٨ ملف ٢٢٢ وثيقة رقم ١١٩٧ .
- (١٤٩) يتضح من سجلات الثورة العرابية أن هذا الشخص يدعى السيد سالم وكان مسجوناً بضبئية الإسكندرية قبل الحادث بأيام ، وأن سيد قنديل مأمور الضبئية أفرج عنه هو وأشخاص آخريين كانوا مسجونين معه . انظر سجل رقم ١٠٨ مسلسل عمومي ٤١٢٣ مرة ٤٣ تحت عنوان مكاتبات نظارة الداخلية .
- (١٥٠) الوقائع المصرية : العدد ١٤٣٢ في ١٣ يوليو ١٨٨٢ .
- (١٥١) سليم النقاش : المرجع السابق ج ٥ ص ٥ - ٨ .
- (١٥٢) محافظ الثورة العرابية : محفظة رقم ٢٠ محضر استجواب محمد طاهر مامون أول بوليس بالإسكندرية في ٢١ أكتوبر ١٨٨٢ .

- Blunt : op. cit. p. 548. (١٥٣)
- Marlowe : op. cit. p. 135. (١٥٤)
- Blue Books Egypt, 1882. (١٥٥)
- مشمتملات رقم ٤ تقرير عن الحادث من المستر هوات إلى المستر هارمان .
- (١٥٦) مذكرات محمد فريد - تاريخ مصر من ابتداء ١٨٩١ - القسم الأول - الجزء الرابع ص ٨٩ .
- (١٥٧) محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام ج ١ ص ٢٣٠ .
- في حين يذكر سليم النقاش أن عمر لطفى دعا الجنود إلى إخماد الفتنة ، ولكن الأمير آلاى سليمان داود رفض ذلك حتى يأتيه أمر عرابي .
- مصر للمصريين ج ٥ ، ص ٥ - ٨ .
- Broadley : The Trial Exile and Pardon of Arabi Pacha. (١٥٨)
- مذكرة من عرابي إلى محاميه تحت رقم ٢٢٥ .
- (١٥٩) الإمام محمد عبده : آراء ومذكرات عن الثورة العربية ص ٤٠ .
- Broadley : How we defended Arabi, p. 235. (١٦٠)
- Marlowe : op. cit. p. 135. (١٦١)
- (١٦٢) محمد رشيد رضا : المرجع السابق ج ١ ص ٢٣٠ - ٢٣١ .
- (١٦٣) روزشتين : المرجع السابق ص ١٨٧ .
- (١٦٤) نفسه .
- (١٦٥) الإمام محمد عبده : المرجع السابق ص ٤٠ .
- (١٦٦) دار المحفوظات العمومية . ملف خدمة وربط معاش عمر لطفى باشا . محفظة ٣٥٣ عين ٤ دولاب ١٦ دوسيه ١٠٠٠٤ .
- Broadley, op. cit. p. 236. (١٦٧)
- Broadley : The Trial Exile and Pardon of Arabi Pacha, Vol. 2. (١٦٨)
- (١٦٩) محمد رشيد رضا : المرجع السابق ج ١ ص ٢٣١ .
- (١٧٠) تعيين عمر لطفى في هذه الوظيفة بمقتضى الأمر العالي الصادر بتاريخ ١٢ ربيع الأول ١٣٠١ (١٠ يناير ١٨٨٤) ملف عمر باشا لطفى السابق الذكر .
- Blue Books. Egypt, 1882. (١٧١)
- تقرير من المستر هوات إلى المستر هارمان .
- (١٧٢) محافظ الثورة العربية - محفظة رقم ٢٠ ملف ١٥٧ . شهادة محمد الأسود أوبتاشى ببوليس الإسكندرية .
- (١٧٣) سجلات الثورة العربية - سجل رقم ١٠٩ مسلسل عمومي ٤١٢٤ .
- Marlowe : op. cit. p. 135. (١٧٤)
- (١٧٥) سليم النقاش : المرجع السابق ج ٨ ص ٦١٨ - ٦٢٦ .
- (١٧٦) سليم النقاش : المرجع السابق ج ٨ ص ٤٩٩ .

- (١٧٧) محاضر قومسيون التحقيق بمصر - استجواب مصطفى بك النجدي (حكيم باسبنايية الإسكندرية) ص ٦٠٧ .
- (١٧٨) محمد البارودي : تاريخ العائلة الخديوية وتفاصيل الثورة الميرابية كص ٢٨ .
- Blue Books, Egypt 1882. (١٧٩)
- شهادة المستر خريستو أوجيرى تاجر بالإسكندرية ومن رعابا قبر ص في يولييه ١٨٨٢ .
- (١٨٠) دار المحفوظات . محافظ الداخلية . محفوظات المرحلات - محفظة ٤٤ ملف ١٠٠ عين ١٥١ مخزن ٥٠ .
- (١٨١) دار الوثائق . تقارير وشهادات مقدمة إلى لجنة التحقيق عن معلوماتهم في حوادث الثورة الميرابية . مخطوط ج ١ .
- (١٨٢) نفسه .
- (١٨٣) نفسه .
- Blue Books, Egypt 1882. (١٨٤)
- من المستر هوات إلى المستر هارمان .
- Blue Books, Egypt 1882. (١٨٥)
- (١٨٦) محافظ الثورة الميرابية . محفظة رقم ١٨ ملف ٤٦ شهادة الياس ملحمة الشاى الماون بالضبطية من حادثة الإسكندرية .
- (١٨٧) محافظ الثورة الميرابية - محفظة رقم ٢٠ دوسيه ٢٠٠ - استجواب اليوزباشى محمد تاي ببوليس الإسكندرية عن حادثة ١١ يونيه وأعمال عبد الله نديم بالإسكندرية .
- (١٨٨) محافظ الثورة الميرابية - محفظة رقم ١٨ دوسيه ١٣ محضر استجواب إبراهيم بك الناصورى ومعلوماته عن حادثة ١١ يونيه بالإسكندرية .
- (١٨٩) محافظ الثورة الميرابية . محفظة رقم ٢٠ دوسيه ١٨٣ محضر استجواب محمد طاهر معاون بضبطية الإسكندرية عن حادثة ١١ يونيه ١٨٨٢ واشترك السيد قنديل وعبد الله قديم .
- (١٩٠) محافظ الثورة الميرابية . محفظة رقم ١٨ دوسيه ٢٠ محضر استجواب أحمد سلامة معاون ضبطية الإسكندرية .
- Marlowe, John : Anglo-Egyptian Relations 1800 - 1953, p. 135. (١٩١)
- (١٩٢) محافظ الثورة الميرابية محفظة رقم ١٩ دوسيه ١٣٢ محضر استجواب على حلمى بك (أركان حرب) .
- (١٩٣) دار الوثائق - محاضر جلسات قومسيون التحقيق بمصر - استجواب على داود قائمقام المستحفظين في واقعة ١١ يونيه ص ٣٥٩ - ٣٦٠ .
- Blunt : op. cit. p. 545. (١٩٤)
- (١٩٥) محافظ الثورة الميرابية . محفظة رقم ٨ محضر استجواب أحمد عرابى ، ملف ٢١٢ دوسيه ٥٣ - أ .
- Blunt : op. cit. p. 505. (١٩٦)
- (١٩٧) محافظ الثورة الميرابية ، محفظة رقم ١٤ ملف ٣٠٦ محضر استجواب محمد حندق .

- Blunt : op. cit. p. 505. (١٩٨)
- Blunt : op. cit. p. 497, Broadley : op. cit. p. 90. (١٩٩)
- (٢٠٠) أحمد شفيق : مذكراتي في نصف قرن ج ١ ص ١٤٦ .
- (٢٠١) جوليت آدم : إنجلترا في مصر ص ١٢٣ .
- Ninet : Arabi Pacha — Egypt 1880 - 1883, p. 119. (٢٠٢)
- F.O. 407/19 Inclosure in No. 411 Memorandum by sir A. Col- (٢٠٣)
vin, March 16, 1882.
- (٢٠٤) د. محمد أحمد خلف الله : عبد الله النديم ومذكراته السياسية ص ٦٥ - ٦٦ .
- Ninet : op. cit. p. 100. (٢٠٥)
- Scotidis : L'Egypte Contemporaine et Arabi Pacha, Paris. (٢٠٦)
1888, p. 86 - 87.
- Parliamentary Debates, Vol. 270, p. 1724. (٢٠٧)
- سؤال من إيرل فيفر شام لوزير الخارجية .
- Blue Books. Egypt No. 11 (1882). (٢٠٨)
- Parliamentary Papers. Egypt No. 11 (1882). (٢٠٩)
- تلغراف من نائب القنصل كالفرت لايرل جرانفيل .
- Blue Books, Egypt 1882. (٢١٠)
- من إيرل جرانفيل إلى السير مالت في ١٧ أغسطس ١٨٨٢ .
- Parliamentary Debates, Vol. 270, p. 818. (٢١١)
- سؤال من مستر يوكر لوكيل وزارة الخارجية .
- Dicey (Edward) The Egypt of the Future, p. 171. (٢١٢)
- Blue Books. Egypt. No. 133. (٢١٣)
- تلغراف من إيرل جرانفيل إلى السير مالت بتاريخ ١٣ يونيو ١٨٨٢ .
- (٢١٤) ملف ثابت باشا . محفظة ١٦٣ عابدين . برقية من الخديو إلى ثابت باشا في ١٤ يونيو ١٨٨٢ .
- Blue Books, No. 111. (٢١٥)
- تلغراف من نائب القنصل كالفرت إلى جرانفيل في ١٢ يونيو ١٨٨٢ .
- Parliamentary Debates, Vol. 270, p. 1724. (٢١٦)
- سؤال إيرل فيفر شام لوزير الخارجية .
- (٢١٧) ملف ثابت باشا . محفظة ١٦٣ عابدين - تلغراف من ثابت باشا إلى خديو مصر بتاريخ ١٥ يونيو ١٨٨٢ .
- (٢١٨) ملف ثابت باشا : نفس المحفظة . تلغراف من الخديو إلى ثابت باشا بتاريخ ٢٥ يونيو ١٨٨٢ .
- Parliamentary Debates. Vol. 269, p. 1763. (٢١٩)
- سؤال من مستر أرشيد لوكيل الخارجية .
- (٢٢٠) ملف ثابت باشا : محفظة ١٦٣ عابدين . تلغراف من خديو مصر إلى ثابت باشا .

- Blue Books. Egypt. No. 3, 1882. (٢٢١)
- (٢٢٢) أصدر الخديو لإرادة سنية بتعيين راغب باشا رئيساً لمجلس النظار في ٢١ يونيو ١٨٨٢ .
- انظر محافظ الثورة العربية ، محفظة رقم ٦ دوسيه ١ ملف ٨٢ . وأيضاً المنشور الصادر من نظارة الخارجية إلى القناصل الجنرالية في ٢٢ يونيو ١٨٨٢ بخصوص تشكيل هذه النظارة والموجود بدار المحفوظات ضمن مجموعة القرارات والمنشورات مجلد رقم ٦١٠-٤-١٢٤ .
- (٢٢٣) محفوظات مجلس الوزراء محافظ الداخلية محفظة رقم ٧٠ تحت عنوان صورة الأمر العالي الصادر إلى راغب باشا في ٤ شعبان ١٢٩٩ .
- (٢٢٤) ملف ثابت باشا : محفظة ١٦٣ برقية من الخديو إلى ثابت باشا بتاريخ ٦ يولييه ١٨٨٢ .
- (٢٢٥) الوقائع المصرية في ٢١ يونيو ١٨٨٢ .
- Parliamentary Debates. Vol. 272, p. 718. (٢٢٦)
- سؤال من سير هنري تايلور للمستتر جلاستون .
- Parliamentary Papers, Egypt No. 8 (1882) Affairs of Egypt. (٢٢٧)
No. 57.
- (٢٢٨) الرافعي : الثورة العربية والإحتلال الإنجليزي . القاهرة - النهضة المصرية الطبعة الثانية ١٩٤٩ ص ٣١٦ .
- (٢٢٩) نفسه ص ٣١٦ .
- (٢٣٠) عمر طوسون : يوم ١١ يوليو ص ٤٦ .
- Ninet : op. cit. p. 141. (٢٣١)
- (٢٣٢) محافظ الثورة العربية : محفظة رقم ٢٠ دوسيه ١٧٩ محضر استجواب محمد شكرى باشا .
- (٢٣٣) أوراق الحضرة الخديوية بصدد الثورة العربية والبرقيات التي ضبعت لدى المتهمين فيها .
- مخطوط بدار الوثائق . تقرير مقدم إلى الحضرة الخديوية من القائم مقام فرج عبد العال ص ٤ .
- (٢٣٤) نفسه : تقرير محمد شكرى بك تحت رقم ٤٨ .
- (٢٣٥) ملف ثابت باشا : محفظة ١٦٣ عابدين . برقية من خديو مصر إلى ثابت باشا بتاريخ ٧ يولييه ١٨٨٢ .
- (٢٣٦) محافظ الثورة العربية . محفظة ٤١ دوسيه ٦ ، ٣ .
- (٢٣٧) ملف ثابت باشا : محفظة ١٦٣ برقية من خديو مصر إلى ثابت باشا .
- (٢٣٨) عمر طوسون : المرجع السابق ص ٤٨ .
- (٢٣٩) محافظ الثورة العربية محفظة رقم ٤١ وثيقة تحت عنوان « قرار المجلس العمومي المنعقد تحت رئاسة الجناب الخديو بسراى رأس التين في الإثنيين ٢٤ شعبان ١٢٩٩ .
- (٢٤٠) محافظ الثورة العربية . محفظة رقم ٨ دوسيه ٥٣ «د» ملف ٢٢٠ . تلغراف من عراقى إلى بسم بك لتبليغه إلى السلطان .
- (٢٤١) محافظ الثورة العربية . محفظة ٤١ وثيقة تحت عنوان « قرار المجلس العمومي » .
- (٢٤٢) الوقائع المصرية في ١٣ يوليو ١٨٨٢ . وعن عدد السفن الإنجليزية التي اشتركت في الضرب انظر : إسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار ص ٣٩٧ .

- (٢٤٣) Parliamentary Debates. Vol. 272, p. 1.
سؤال من السبوري إلى وزير الخارجية .
- (٢٤٤) Dicey : Egypt of the Future, p. 171.
(٢٤٥) عمر طوسون : يوم ١١ يوليو ص ٦٠ .
- (٢٤٦) محافظ الثورة العربية : محفظة رقم ٨ دوسيه ٥٣-د-٦ ملف ٢٢٠ تلغراف من عرابي إلى
نسيم بك لتبليغه إلى السلطان .
- (٢٤٧) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ص ٢٤٦ .
- (٢٤٨) Parliamentary Debates, Vol. 273, p. 1528.
(٢٤٩) محافظ الثورة العربية : محفظة رقم ٨ دوسيه ٥٣-د-٦ ملف ٢٢٠ .
- (٢٥٠) محمد عبده . آراء ومذكرات عيد الثورة العربية ص ٤٢ .
- (٢٥١) ذكر عرابي أن استحکامات الإسكندرية كانت قديمة ، وجميعها مبنية بالأحجار من مدة
سبعين سنة ، وقد باغتنا الإنجليز بالعدوان على غير استعداد منا فقد كان ضرر شظايا الأحجار
المنتشرة من تأثير مقذوفات العدو عظيماً أكثر من تأثير المقذوفات نفسها ، أحد عرابي : كشف
الستار ص ٣١٣ - ٣١٥ .
- (٢٥٢) عن أماكن الطواب وأسمائها يمكن الرجوع إلى إسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار ص ٣٩٧ .
- (٢٥٣) دعاسيمور الأوربين المربين إليه للاتجاه إلى سفنه قبل دخول العساكر الإنجليزية الإسكندرية ،
محفوظات مجلس الوزراء - نظارة الداخلية - محفظة رقم ٣٢ .
- (٢٥٤) محافظ الثورة العربية محفظة رقم ٨ دوسيه ٥٣-د-٦ ملف ٢٢٠ .
- (٢٥٥) محمد علي علوبة : ذكريات اجتماعية وسياسية ص ٢٦ - مخطوط بدار الوثائق .
- (٢٥٦) Parliamentary Debates, Vol. 271, p. 1965.
(٢٥٧) Documents Diplomatiques concernant l'Egypte.
تصريح من السير تشارلز ديلك إلى المسيو تيسو بتاريخ ١٨ يوليو ١٨٨٢ .
- (٢٥٨) محافظ الثورة العربية . محفظة رقم ٨ دوسيه ٥٣-د-٦ .
صورة تلغراف من أحمد عرابي إلى بسيم بك يتضمن التحياز درويش باشا والخبديو إلى الإنجليز .
- (٢٥٩) محافظ الثورة العربية . محفظة رقم ١٠ دوسيه ١٢٥ - استجواب حنين باشا الدرمل وكييل
نظارة الداخلية .
- (٢٦٠) محافظ الثورة العربية . محفظة رقم ١٨ دوسيه ٢٠ محضر استجواب أحمد سلامه معاون
بضبطية الإسكندرية .
- (٢٦١) محافظ الثورة العربية . محفظة رقم (١٨) دوسيه ٦٩ محضر استجواب حسن واصف التاجر
بالإسكندرية ومعلوماته عن حريق الإسكندرية وما سمعه من عبد الله نديم .
- (٢٦٢) ذكر عرابي في خطاب منه إلى المستر برودلي أنه لا يرأسليان سامي من تهمة حرق الإسكندرية .
- (٢٦٣) المرجع نفسه
- A.M. Broadley : The Trial, Exile and Pardon of Arabi Pacha.
(٢٦٤) محافظ الثورة العربية - محفظة رقم ٢٠ دوسيه ١٨٠ شهادة القامقام محمد شكرى .
- (٢٦٥) محافظ الثورة العربية : محفظة رقم ١٩ دوسيه ٩٤ ، ومحفظة رقم ٢٠ دوسيه ١٧٩ .

Blunt : op. cit. p. 372.

(٢٦٦)

وسليم النقاش مصر للمصريين ج ٥ ص ٧٢ - ٧٦ .

(٢٦٧) محاضر جلسات قوميون التحقيق - استجواب أحد رفعت ص ١٣٨

(٢٦٨) محمود فهمي : البحر الزاخر ج ١ ص ٢٢٣ .

Parliamentary Debates, Vol. 273. p. 1876.

(٢٦٩)

(٢٧٠) محمد عبده : آراء ومذكرات - مذكرات عن الثورة المرافية ص ٤٣ .

(٢٧١) سجلات الثورة المرافية ، سجل رقم ١٠٨ مسلسل عمومي ٤١٢٣ عين ٥٣ ص ١ مسلسل

٢ تحت عنوان مكاتبات لنظارة الجهادية والبحرية .

(٢٧٢) محافظ الثورة المرافية ، محفظة رقم ٤١ وثيقة تحت رقم ١٣٢١ بعنوان صورة أم كريم إلى

عراي باشا بتاريخ ٣٠ شعبان ١٢٩٩ .

(٢٧٣) محافظ الثورة المرافية ، محفظة ٤١ تلغراف تحت عنوان « من هيئة النظار إلى أحد عراي » .

(٢٧٤) محمود فهمي : المرجع السابق ج ١ ص ٢٢٥ .

(٢٧٥) صدر الأمر إلى المديرين بسرعة إرسال كافة العساكر التي طلبها الجهادية نظراً لكون الحكومة

المصرية محاطة بمركب الأعداء .

محافظ مجلس الوزراء - حربية ، محفظة رقم ٧ أمر بتاريخ ٥ يوليو ١٨٨٢ .

(٢٧٦) الطائف : عدد ٢٠ يوليو ١٨٨٢ .

(٢٧٧) أصدر الخديو أمراً بأن المراكب الإنجليزية الموجودة بالإسكندرية حضرتت بوجهه سلمى ،

وطلب من المديرين عدم إرسال العساكر الذين صار طلبهم بمعركة الجهادية ، محفولات

مجلس الوزراء - حربية ، محفظة رقم ٧ .

(٢٧٨) الوقائع المصرية في ١٨ يوليو ١٨٨٢ .

F.O. 407/21, Inclosure in No. 762. Memorandum from Infor- (٢٧٩)

mation Supplied by Omar Pacha Loutfi by G.H. Portal

"Tonjore" at Alexandria, July 21, 1882.

(٢٨٠) محافظ الثورة المرافية . محفظة رقم ١٩ ملف ١٤٠ تقرير مقدم من على مبارك إلى لجنة التحقيق.

F.O. 407/21 Inclosure in No. 762, Memorandum Information (٢٨١)

Supplied by Omer Pacha Loutfi by G.H. Portal "Tonjore"

at Alexandria July 21, 1882.

(٢٨٢) محافظ الثورة المرافية : محفظة ٢١ دوسيه ٨ وثيقة تحت عنوان « قرار بوقف استحقاقات

وماهيات الموظفين الموجودين بالإسكندرية عن شهر يولييه ١٨٨٢ .

(٢٨٣) صورة الأمر العالي الصادر إلى عزابي باشا . انظر محافظ الثورة المرافية محفظة ٤١ تحت

عنوان « صورة أوامر عليية إلى سائر الميرالات بخصوص الأمر العالي إلى عزابي باشا » .

(٢٨٤) محافظ مجلس الوزراء . الثورة المرافية . محفظة رقم ٣٨ مجموعة ٤٧ حربية منشور هيئة

النظار بشأن مخالفات عزابي .

(٢٨٥) محافظ الثورة المرافية محفظة رقم ٨ دوسيه ٥٣-٨- تلغراف رقم ٣٣ .

(٢٨٦) محافظ مجلس الوزراء - الثورة المرافية محفظة رقم ٣٨ - مجموعة ٤٧ حربية .

Recueil des Documents Officiels, p. 297.

(٢٨٧)

أمر صادر من الحديو إلى جميع سكان مصر بتاريخ ٧ أغسطس ١٨٨٢ .

(٢٨٨) محافظ الثورة العرابية . محفظة رقم ٢٠ دوسيه ١٦٠ ، ١٦٥ ، ١٦٨ بخصوص استجواب

كل من محمد أفندي البهى عمدة الدقهلية ، ومحمد بك حمودة من أعيان الثرية ، ومحمد أفندي دهبسى من البحيرة .

(٢٨٩) محافظ الثورة العرابية . محفظة رقم ٢٠ دوسيه ١٨٧ - استجواب محمد أفندي العباسى قاضى

رشيد .

(٢٩٠) محافظ الثورة العرابية . محفظة رقم ١٩ دوسيه ٨٨ تقرير مقدم من سعد بك ميخائيل عما

شاهده من الحوادث .

(٢٩١) محافظ الثورة العرابية : محفظة ٤١ وثيقة تحت عنوان صورة القرار المعطى من الأمة المصرية

بديوان الداخلية يوم السبت ٢٩ يوليو ١٨٨٢ .

(٢٩٢) نفسه .

(٢٩٣) دار الوثائق : مذكرات مصطفى ياور ، سجل ١٢ منشور بإعلان انضمام الحديو للإنجليز

بتوقيع أحمد عرابى ناظر الجهادية والبحرية .

(٢٩٤) محافظ الثورة العرابية ، محفظة ٢٠ دوسيه ١٧٩ - استجواب محمد باشا شكرى وكيل عموم

الاستحكامات .

(٢٩٦) للتفاصيل أنظر محافظ الثورة العرابية ، محفظة رقم ٨ دوسيه ٥٣-٨ ملف ٢٢٢ وأيضاً

محفظة رقم ٩ دوسيه ٨٦ تحت عنوان « الثورة العرابية وقضايا المتهمين » .

(٢٩٧) أنظر محافظ الثورة العرابية أرقام ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٨ ، ٩ ، ١٢ ، ٢١ ، ٢٢ وأيضاً

« الحوادث اليومية والوقائع الحربية فى الثورة العرابية » .

(٢٩٨) محافظ الثورة العرابية . محفظة رقم ٨ دوسيه ٤٧ محضر استجواب أحمد عبد الجواد .

(٢٩٩) الوقائع المصرية : العدد ١٤٦٥ فى ٢٩ يولييه ١٨٨٢ .

(٣٠٠) محافظ الثورة العرابية . محفظة ٢١ دوسيه ٦ تحت عنوان « قرارات المجلس العرفى المكون

من وكلاء النظارات وكبار الضباط » .

(٣٠١) محافظ الثورة العرابية . محفظة ٢١ دوسيه ٦ القرار السابق ذكره .

(٣٠٢) محمود فهمى : المرجع السابق ج ١ ص ٢٢٥ .

(٣٠٣) د . جلال يحيى : مصر الأفريقية والأطماع الاستعمارية فى القرن التاسع عشر .

(٣٠٤) المعية السنية عربى - صادر التلغرافات - المجموعة ٣٩ ص ٢٥ . بتاريخ ١٧ أغسطس ١٨٨٢

مكتبة تحت عنوان « إلى حكام الأقاليم السودانية » .

(٣٠٥) د . جلال يحيى : المرجع السابق ص ٣٤٣ .

(٣٠٦) محافظ الثورة العرابية . محفظة ٤١ تلغراف من سلطان باشا إلى الحديو بتاريخ ٨ سبتمبر

١٨٨٢ .

(٣٠٧) محافظ الثورة العرابية رقم ٢١ دوسيه ١٥ .

- (٣٠٨) محافظ الثورة العرابية محفظة رقم ١٩ دوسيه ٩١ تلغراف من دلبس إلى رئيس المحكمة العسكرية بالقاهرة .
- (٣٠٩) محمد مهري : المرجع السابق ص ٢٨٢ .
- (٣١٠) ملف ثابت باشا محفظة ١٦٤ خطاب من ثابت باشا إلى رئيس ديوان الخديو .
- (٣١١) نفسه .
- (٣١٢) سليم النقاش : المرجع السابق ج ٥ ص ٢٤٨ .
- (٣١٣) أحمد عرابي : المخطوط السابق ص ٣٩٩ .
- (٣١٤) انظر الجوائب العدد ١١٠٥ في الثلاثاء ٢٩ شوال ١٢٩٩ .
- (٣١٥) إسماعيل سرهنك : المرجع السابق ص ٤٠٦ .
- (٣١٦) أحمد عرابي : المخطوط السابق ص ٣٩٠ .
- (٣١٧) محمد مهري : المرجع السابق ص ٤٨٤ .
- (٣١٨) أحمد عرابي : المخطوط السابق ص ٣٩٠ .
- (٣١٩) جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده : العروة الوثقى والثورة التحريرية ص ٣٦٥ .
- (٣٢٠) محافظ الثورة العرابية . محفظة ٤١ وثيقة تحت عنوان « صورة إرادة سنية صادرة من الحضرة الفخيمة إلى كافة أهالي القطر المصري بتاريخ ٧ أغسطس ١٨٨٢ .
- (٣٢١) الرافعي : المرجع السابق ص ٤٣١ .
- (٣٢٢) يتضح ذلك من تلغراف أرسله سلطان باشا من الإسماعيلية إلى الخديو بالإسكندرية بتاريخ ١١ سبتمبر ١٨٨٢ ، أنظر محافظ الثورة العرابية - محفظة رقم ٤١ .
- (٣٢٣) Ninet : op. cit. p. 258 - 259.
- (٣٢٤) إسماعيل سرهنك : المرجع السابق ص ٤٠٩ .
- (٣٢٥) عن تفاصيل هذه المعارك ، انظر : الرافعي : المرجع السابق ص ٤٣٢ - ٤٤٠ .
- (٣٢٦) Milner : England in Egypt p. 12.
- (٣٢٧) من محافظ الثورة العرابية يتضح اتهام عبد الله المصري وغيليل المصري ومصطفى رمزي وكانوا من ضباط الجيش بممارسة العدو والتجسس على قوات عرابي ، انظر محفظة رقم ٤ تلغراف - دوسيه رقم ٥٠ .
- (٣٢٨) لعبت الرشوة دوراً هاماً في هزيمة عرابي فقد رشا سلطان باشا رؤساء بعض القبائل ومنهم محمد البقل في وادي الطلحات ، وسعود الطحاوي شيخ عرب الهنادي .
- محافظ الثورة العرابية ، محفظة ٨ دوسيه ٥٣ - د - .
- (٣٢٩) أحمد عرابي : المخطوط السابق ص ٤٠٢ - ٤٠٣ .
- (٣٣٠) محافظ الثورة العرابية . محفظة رقم ١٨ دوسيه (٨) ملف إبراهيم باشا خليل .
- (٣٣١) إسماعيل سرهنك : المرجع السابق ج ٢ ص ٤١٠ .
- (٣٣٢) نفسه ص ٤١١ .
- (٣٣٣) أحمد عرابي : المخطوط السابق ص ٤٠٣ .
- (٣٣٤) الوقائع المصرية : العدد ١٤٩٠ ، في ٢٨ سبتمبر ١٨٨٢ .

(٣٣٥) محافظ الثورة المرافية ، محفظة رقم ٦ دوسيه رقم ١ ملف ٨٢ « الأمر العالى بتشكيل قومسيون التحقيق » .

(٣٣٦) عن هذه المحاكمة انظر :

Broadley : How we defended Arabi and his friends.

(٣٣٧) محافظ مجلس الوزراء - نظارة الحربية ، مجموعة رقم ٧٠٥ حربية - محفظة رقم (١)
ذكريتو في ١٩ سبتمبر ١٨٨٢ .

(٣٣٨) محافظ مجلس الوزراء - نظارة الحربية . قلم سردارية الجيش المصرى . الأمر العالى الصادر للحربية بخصوص اعتبار الرتب المعطاة في مدة الثورة لاغية .

(٣٣٩) محافظ مجلس الوزراء - نظارة الحربية . محفظة رقم ١٣ مشروع أمر عالى بتاريخ ٢٧ مايو ١٨٨٦ .

(٣٤٠) محافظ مجلس الوزراء . نظارة الحربية . محفظة رقم (٣) قانون القرعة العسكرية الصادر في ١٥ ديسمبر ١٨٨٤ .

(٣٤١) محافظ الثورة المرافية . محفظة رقم ٤١ وثيقة بعنوان « أوامر من مديريين الغربية والدقهلية بتاريخ ٢٨ أغسطس ١٨٨٢ وأخرى بعنوان « أوامر من مأمور ضبطية الخيزة وبني سويف والفيوم والمنيا وأسبوط وجرجا وقنا وإسنا » .

الفصل الثالث دور القوى الاجتماعية في الثورة العربية

دكتور علي شابي

شاركت قوى مصر الاجتماعية^(١) على اختلاف مشاربها في أحداث الثورة العرابية ، سواء كانت مشاركة إيجابية بتأييد هذه الثورة والعمل على إنجاحها أو كانت مشاركة سلبية تمثلت في موقف مضاد لها ولحركتها من بعض العناصر التي أفرعتها حركة الثورة بما نالته من شعبية كبيرة وما اتسمت به حركتها من عنف في مواجهة بعض القوى . ومن الواضح أن مختلف القوى على أرض مصر قد كان لها دور في أحداث تلك الثورة ، ولعل هذا في حد ذاته يطرح سؤالاً عن العوامل التي أدت إلى مشاركة مختلف القوى وانخراطها في أتون الثورة .

وليست الإجابة على هذا السؤال بعيدة عن الإدراك والمعرفة ، فإن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي شهدتها مصر منذ عصر محمد علي وحتى أواخر عصر إسماعيل تمثل حلقات متصلة من القهر الاجتماعي الذي عاشته جماهير الفلاحين المصريين ، سواء كان ذلك من جانب السلطة الحاكمة أو كان من جانب العناصر الأكثر غنى في القرية المصرية من أعيان الريف ، مما جعل الفلاحين عنصراً ساخطاً شارك في أحداث الثورة العرابية مشاركة إيجابية .

وبرغم الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتفوق الذي شغله أعيان الريف المصريين إلا أنهم قد وقعت عليهم ضغوط متنوعة تمثلت في الضرائب المتزايدة والإجراءات المالية التي اتخذها إسماعيل والتي جعلت منهم عنصراً ساخطاً في أواخر عهده ، هذا بالإضافة إلى أنهم كانوا يسعون جادين إلى مزيد من المشاركة في السلطة على أن يحلوا محل الطبقة التركية الشركسية التي عرفت بطبقة الذوات ، حيث

احتل أفرادها مركز الصدارة في المجتمع المصري من حيث الثروة والمركز المتفوق في شغل وظائف الدولة الكبرى التي صارت في غالبيتها وقفاً عليهم . وكانت مواقف الأعيان في مجلس شورى النواب - وهو مجلس للأعيان - في أواخر عهد إسماعيل تدل على مدى ما اكتسبوه من خلال الممارسة البرلمانية من خبرات جعلتهم يحاولون أن يتشبهوا بالبرلمانات الأوروبية ، فتمسكوا بحقوقهم وطالبوا بأن تكون الوزارة مسئولة أمام المجلس وأن يكون للمجلس حق مناقشة الميزانية . كل ذلك جعل منهم عنصراً ساخطاً على أوضاع البلاد في أواخر عصر إسماعيل ، خاصة وأن التدخل الأجنبي كان قد ضرب أطنابه في مختلف أمور البلاد ، فكانت مشاركتهم في الثورة مشاركة واسعة إلا نفرأ قليلاً منهم أفرعهم حركة الفلاحين في الثورة وما كانت تحمله من بعد اجتماعي فتخلوا عن معسكر الثورة .

ولكن أليست هذه الأوضاع التي شهدتها مصر في القرن التاسع عشر كانت قائمة بشكل أو بآخر خلال القرون السابقة ، إذن فلماذا لم يكن ذاك التحرك الكبير والمشاركة الواسعة من قوى مصر الاجتماعية إلا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر فيما عرف بالثورة العربية .

وليس هناك من خلاف بين من يحاولون التصدي للإجابة على هذا التساؤل ، فعلى الرغم من أن الثورة العربية قد أطلق عليها « ثورة الفلاحين » إلا أن العناصر التي هيأت لها المناخ وأهبت المشاعر وحركت الظلم الدفين الذي كان يعاني منه المصريون ، كانت عناصر المثقفين على اختلاف مصادر ثقافتها ، فهي التي أيقظت المصريين من سباتهم ومن استكانتهم وإيمانهم الدفين بالقضاء والقدر ، مؤمنين بأن ما يعانونه إنما هو قضاءهم وقدرهم ، وذلك برغم ما شهدته الريف المصري من بعض الانتفاضات التي قام بها الفلاحين في أماكن متفرقة وفي فترات متفاوتة ضد مستغليهم وخاصة ضد سلطات الدولة . إذن يرجع الفضل في تحريك هذه القوى وإيقاظها إلى عنصر المثقفين في المجتمع المصري ، سواء كانوا ممن نالوا ثقافة دينية أو ممن تلقوا تعليماً أوروبياً من خلال البعثات التي أرسلها محمد علي وخلفاؤه إلى أوروبا فعادوا إلى مصر متشبعين بالفكر الليبرالي وشاركوا في السلطة وعملوا على نشر أفكارهم .

وعلى أية حال فإن الثورة العرابية تعد الثورة الديمقراطية الأولى في المنطقة التي عبرت عن آمال الأمة في الحرية والديمقراطية والتخلص من السيطرة التركية والشركية ، وعملت على الحد من التدخل الأجنبي السافر في شئون البلاد ، وهي في النهاية ثورة على الأوضاع المتردية التي وصلت إليها البلاد في أواخر عهد إسماعيل وأوائل عهد توفيق . وعلى ذلك فالأمر يتطلب أن نعرض لأدوار القوى الاجتماعية المختلفة التي شاركت في الثورة محاولين - قدر الاستطاعة - أن نوضح الأسباب والعوامل التي حدثت بهذه القوى إلى هذه المشاركة مع تتبع دورها خلال ما يمكن أن نسميه اصطلاحاً « بعصر الثورة العرابية » .

ويأتى دور المثقفين في مقدمة الأدوار باعتبارهم القيادات الواعية التي حاولت نشر أفكارها بمختلف الوسائل بين جماهير الشعب المصري - سواء الكتابة أو الخطابة - في محاولة من جانبهم لتثويرهم ، ثم نعرض لدور أعيان الريف المصريين ، والذين عبروا عن حركتهم في الثورة من خلال جناحين ، كان أولهما جناح الأعيان الذي تمثل في مجلس شورى النواب ، وكان الجناح الثانى الذى يمثلته مجموعة الضباط المصريين الذين قادوا التحرك فى الجيش ضد كبار الضباط من الأتراك والشراكسة ، ومن ثم نعرض لدور كبار الملاك من الأتراك والشراكسة أو من عرفوا « بطبقة الذوات » أو الأرستقراطية الزراعية التركية البحر كسية . وأخيراً نعرض لدور القاعدة العريضة من سكان البلاد وهم الفلاحون .

دور المثقفين :

لن نستطيع أن نفهم الثورة العرابية في معناها الحقيقى إلا إذا جعلنا نقطة البداية هى المصادر الفكرية التى سيطرت على الحركة وعلى قادتها . هذه المصادر الفكرية تبرز واضحة من خلال العودة إلى نصوص ومواثيق الحركة الثورية وإلى متابعة خطابات من مثلها وأعتقد أنه يفسر أفكار رجالها والقائمين عليها . وهنا أول ملاحظة يجب أن نسرع فנסجلها ، هو أن كل محاولة للتمييز بين اتجاهات مختلفة للفكر الثورى من منطلق المفاهيم التقليدية والتي تدور حول عناصر ثلاثة للإقناع الفكرى : تجديد إسلامى ، استقبال للتحرك الغربى ، اشتراكية يسارية

نخيلية ، لا يمكن إلا أن يقود إلى تشويه الفكر القومى المصرى ، إن الفكر الثورى فى مصر الحديثة وطيلة القرن التاسع عشر وحتى الثورة العرابية لم يعرف هذا التصنيف ولم يقبله والسبب فى ذلك واضح وليس فى حاجة إلى اجتهاد ، لم يكن فى مصر فكر سياسى متكامل يعكس فلسفة حقيقية ، ولكنه كان مجموعة من الاجتهادات الفردية إزاء مجموعة معينة من المشاكل فرضها التطور وفرضتها الأحداث والخبرة المحلية . لقد نما الجسد فجأة ووجد نفسه فى خضم أحداث أكبر منه فحاول أن يتعامل معها من منطلق الواقعية والمنطق السليم . ولذلك فإن فهم الأصول الفكرية للثورة العرابية يفرض علينا ليس تصنيف مذاهب أو اتجاهات أو تيارات لوصفها بالاشتراكية أو التجديد الإسلامى أو ما عدا ذلك ، ولكنه بتحديد واضح لأهداف الحركة كإجابة عملية على مشاكل التطور الذى كانت تعيشه المنطقة^(٢) .

والثقافتون - ثقافة غربية - طبقة جديدة على المجتمع المصرى لم يكن لها جذور تاريخية أو تراث قديم ، فقد تألفت منذ مطلع القرن التاسع عشر ، ف عندما جاء بونا برت إلى مصر مذهباً بمبادئ الثورة الفرنسية وأراد أن يتقرب إلى المصريين بتلك المبادئ . إلا أنهم استخدموها سلاحاً ضده ما لبث أن قضى عليه . وعندما تسلم محمد على مقاليد الأمور فى مصر أراد أن يأخذ عن أوروبا علومها ونظمها التعليمية والاقتصادية وفنونها الحربية والبحرية ، فاستدعى منها نفر من المتخصصين فى تلك الفروع إلى البلاد ، ولكن محمد على لم يكن يرى من الحكمة دوام الاعتماد على الأجانب وإبقاء أهل البلاد من المصريين أو الأتراك بمعزل عن الاشتراك فى إنهاض بلادهم والقيام على مرافقها . ولهذا رأى أن يأخذ عن الغرب مباشرة ، فبدأ يرسل إلى أوروبا نفراً من التلاميذ الأتراك والمصريين حتى إذا عادوا إلى مصر كانوا له أعواناً ومساعدين يقلدوهم إدارة المصانع والمدارس والدواوين أى أن يكونوا قادة النهضة الحديثة فى البلاد^(٣) فأرسل البعثات إلى أوروبا . وخاصة فرنسا حيث نهل المبعوثون من الثقافة الغربية ووقفوا على حرية الفكر واقتبسوا من التقدم الأوربى ، ثم عادوا متشبعين بالفكر الليبرالى ليصنعوا نهضة فكرية ولينشروا تعاليم أوروبا وأنماطها ومناهجها ونظمها وأيديولوجيتها ، وظهر اتجاه

جديد يرتبط بانفتاح مصر على الثقافة الغربية بحيث لا تتعارض والشريعة الإسلامية ، فقد رثى أن الإسلام يؤيد الاتجاهات السياسية الحديثة ، وكان أعظم نتاج قدمته لنا تلك البعثات رفاعة الطهطاوى ذلك المفكر الليبرالى الذى تأثر بمبادئ الفكر الفرنسى ، وتشبع بآثار حركة الإستنارة التى قدر له أن ينقل تراثها إلى الفكر المصرى الحديث^(٤) .

ويتأرجح النشاط الثقافى فى عصرى عباس وسعيد بين المد والجزر حتى أن عباساً قام بنى طائفة من كبار العلماء كالطهطاوى ، على الرغم من أنه استمر فى إرسال البعثات إلى أوروبا . ولكن بتولى إسماعيل الحكم انتعشت الثقافة مرة أخرى حيث ازدادت البعثات إلى أوروبا كما ازداد عدد الدارسين فى أوروبا على نفقتهم الخاصة ، وأعيد ديوان المدارس وأنشئت دار الكتب وزاد عدد المدارس زيادة كبيرة ، كما زادت قيمتها التعليمية حيث سارت على النمط الأوروبى ، كما ازدهر التعليم الأهلى على أيدي الجمعيات والأفراد . كذلك دعت الصحافة إلى التوسع فى حركة التعليم وحث الشعب عليها وضرورة القضاء على الأمية ، هذا بالإضافة إلى ما أضفته حركة الترجمة ودور مدرسة الألسن فيها من نمو للثقافة المصرية ، حيث ترجمت كثير من الكتب التى نقلت إلى المصريين معلومات كافية عن المجتمع الغربى وأفكاره ، كما كان لهجرة كثير من المثقفين الشوام الأثر الكبير فى التوسع فى نشر الثقافة ونمو طبقة المثقفين التى أصبحت تشمل المدرسين والموظفين فى الحكومة ورجال الفكر من الصحفيين والكتاب والأدباء ، وإلى هؤلاء يرجع الفضل فى إيقاظ الشعور وتنبيه المصريين وازدياد السخط على الأوضاع القائمة فى مصر فى القرن التاسع عشر .

ويأتى الأزهر ورجاله فى المقدمة باعتبارهم طليعة المثقفين فى المجتمع المصرى ، وعندما حدث احتكاك بين مصر والمجتمع الأوروبى لم يكن الأزهر بعيداً عن العلوم الحديثة التى نشأت من عملية الاحتكاك الأوروبى فقد كان من بين طلاب البعثات عدد من الأزهريين ، ولكن الأزهر فى جملته كان يحمل بين طياته العزلة عن الاتجاهات الفكرية الحديثة متمسكاً بأساليبه القديمة ، ولكن فى فترة حكم إسماعيل بدأ الأزهر يخرج عن دوره التقليدى ، فتأثر بتعاليم وفكر الأفغانى ، حيث بدأ

طلابه وعلماءه يبرزون مساوئ المجتمع ويقترحون لها العلاج من خلال المنشورات التي علقوها على جدران الأزهر ، وبذلك نفخ الأفغانى في الأزهر روحاً جديدة هي روح النهضة وغرس فيه مبادئ التقدم الفكرى . كما قام محمد عبده - أحد تلامذة الأفغانى - بدور هام في نشر الروح الجديدة في الأزهر .

ولم يكن علماء الأزهر بمعزل عن الأوضاع التي سادت في عصر إسماعيل فقد تعرضوا لنفس الظروف التي تعرضت لها فئات الشعب المصرى ، حيث أجبروا على دفع الضرائب وسبوا وأهينوا ومن امتنع كان جزاؤه الضرب بالفلقة والكراباج مما كان مثار شكوى العلماء^(٥) وانتشر السخط بينهم على تصرفات إسماعيل إلى الحد الذي قامت هناك حركة بين الأزهرين تطالب بعزله قبل أن تعزله أوروبا ، ويذكر بلنت أن الأزهرين تباحثوا سرّاً في ربيع عام ١٨٧٩ عن كيفية عزله أو حتى التخلص منه بالاغتيال^(٦) .

وما أن بدأت أولى خطوات الثورة حتى كان الأزهريون من المؤيدين لها ، فقد كانت العلاقات وطيدة بين قادة الثورة والأزهريين ، ولكن كان التاسع من سبتمبر بداية انطلاقهم فطالبوا بعزل الشيخ محمد العباسى الذى كان يتولى الإفتاء ومشيخة الأزهر وفعلاً تم عزله وتعيين الشيخ محمد الإمبابى بدلاً عنه^(٧) .

وفي ظل الأحداث السياسية التي تعرضت لها مصر بعد التاسع من سبتمبر انخرط الأزهريون كلية في أتون الثورة ونزلوا إلى الميدان الثورى ، وبدأ دورهم في إثارة الحمية الدينية والوطنية لقوى الشعب ، مما كان له أكبر الأثر في تحريك الجماهير وإضفاء الشرعية على حركتها . وعاش رجال الدين خطوة بخطوة مع الثورة فكانت لهم مواقفهم من الأحداث ، فنجدهم يرفضون مذكرة مايو المشتركة ويسعون لإعادة عراقى^(٨) بل وصل الأمر بهم إلى أن أعلن الشيخ محمد الإمبابى عزل توفيق بعد أن حدث ما يشبه الفجوة بين توفيق والأزهريين ، كما هاجموا الأجانب في أحاديثهم وخطبهم ، وكان مما يزيد من قوة تأثيرهم في المجتمع استخدامهم للقرآن والأحاديث التي تؤيد وجهة نظرهم في الهجوم على الخديو والأجانب .

وواكب بعض مشايخ الأزهر الثورة في حركتها ، وكان في مقدمتهم الشيخ

محمد عlish والشيخ حسن العدوى ، فقد أفتى الشيخ عlish بأنه لا يصح أن يكون توفيق حاكماً للمسلمين بعد أن باع مصر للأجانب باتباع ما يشير به عليه القنصلان — الإنجليزي والفرنسي — ولذلك وجب عزله وأن مصر تؤيد عرابي ، كما أفتى الشيخ حسن العدوى بشرعية عصيان الخديو فقال إنه بأمر الله ورسوله لن تطاع أوامر الخديو وأن الوقت قد حان لنشوب حرب مقدسة وقد أيدته الشيخ عlish أيضاً ، ويذكر عرابي أنه في الاجتماع الذي تم في وزارة الداخلية عقب الإنذار الإنجليزي والذي حضره ممثلوا الأمة جميعاً ، أنه تلقى في هذا الاجتماع فتوى شرعية من المشايخ : حسن العدوى ومحمد عlish ومحمد أبو العلا الخلفاوى مؤداها بأن الخديو بانهيازه إلى العدو المحارب إلى بلاده يعد مارقاً عن الدين وبعدم الاعتراف بعزل الخديو لعرابي ، وهذه الفتوى بمثابة خلع توفيق من منصبه^(٩) .

وفي أثناء الحرب التي دارت رحاها بين المصريين والقوات الإنجليزية كان لمشايخ الأزهر وطلبته موقفهم المشرف ، فقد اعتبروها حرباً صليبية ، فكان ذهابهم أفواجاً إلى ميادين القتال برئاسة الشيخ حسن العدوى وذلك لتأييد الروحي والمعنوي واعتبار ذلك من دواعي المدافعة عن الوطن . وراح طلبة الأزهر بعد أن وحدو جهودهم يجوبون الشوارع ويوزعون المنشورات التي تحث على الجهاد في سبيل الله ، كما كانت المساجد تغص بالأزهريين الذين يتوسلون ويتضرعون إلى الله لينصر عرابي وجيشه^(١٠) كما كان للخطابة الدينية وخاصة خطبة الجمعة الأثر الكبير في تعبئة الرأي العام وتجميعه حول هدفين هما بذل الأرواح — عن طريق التطوع — والتبرع بالأموال في سبيل الله ، وبلاغ الأمر بهم إلى حد الدعوة لعرابي في صلاة الجمعة وتجاهل السلطان والخديو فكان « اللهم انصر عرابي بجيش المؤمنين » كذلك كان لهم دورهم في ميدان التبرع بالأموال وإيواء المهاجرين ، فقد قدموا الصناديق المملوءة بنور المساجد إلى المجهود الحربي ، وساهموا في التبرعات كل على حسب قدرته ، وقام الشيخ حسن العدوى بإخلاء منزله بعابدين لينزل به مائة من مهاجري الإسكندرية ورتب لهم خمسمائة رغيف كل يوم ، ولم يكن العدوى وحده هو الذي قام بذلك العمل وإنما كان ذلك شأن معظم العلماء الذين تبرعوا بمنازلهم لسكنى المهاجرين وأجروا عليهم المأكل والمشرب^(١١) .

وكان لمجىء الأفغانى إلى مصر الأثر الكبير فى تكوين طبقة المثقفين والفكر المصرى الحديث ، حيث بث تعاليمه وأفكاره لعدد كبير من المثقفين على اختلاف أصولهم الثقافية وكون منهم مدرسة فكرية كان لها أثرها فى مستقبل الثقافة فى مصر. فالأفغانى يعد بحق كما قال عنه محمد عبده « باعث النهضة الوطنية فى مصر وأن هجرته إليها وإقامته فيها من ١٨٧١ إلى ١٨٧٩ كاننا بعثاً وطنياً وسياسياً لها وحداً فاصلاً بين ماضٍ مظلم وحاضر مضئ ومستقبل مبشر بالكرامة والحرية^(١٢) فقد تزعم الأفغانى لواء الجامعة الإسلامية ، ونادى بمبادئ الثورة الفرنسية ، فهو واضح أساس الديمقراطية ، كما أنه فضل النظام الجمهورى المدعم بالشورى ، كما رأى أن الحرية والاستقلال لا يوهبان عن طيب خاطر بل إن الأثم تحصل عليهما قوة واقتداراً^(١٣).

وزادت دعوات وأفكار الأفغانى بين مختلف قطاعات المثقفين المصريين فزاد عدد حواريه من الباشوات والأعيان مثل البارودى وعبد السلام المويلحى وغيرهما ، وكان من تلامذته من الشباب المثقف محمد عبده وسعد زغلول وعبدالله نديم وغيرهم ، كما أخذ الأفغانى يقرب منه العامة حيث أيقن أنهم أكثر الفئات معاناة فى عصر إسماعيل ، فأصبحت مدرسته تمثل المدرسة الدستورية صاحبة المبادئ الحرة^(١٤).

وتعددت أنشطة الأفغانى لبث دعوته ومبادئه بين مجالس علم قام فيها خطيباً ، وبين تأليف محافل ماسونية تجمع المثقفين من كل الأديان مما عمل على وحدة عناصر الأمة ، وبين جمعيات سياسية سرية كجمعية مصر الفتاة التى تحولت إلى حزب مصر الفتاة ، وبين نشاطه الواضح فى الصحافة التى ربط بينها وبين حرية الشعوب ، وساهم فى نشأتها واحتضن الصحفيين ، فتصلوا للرأى الحر وللأفكار الناضجة . وكتب هو فى الصحافة تحت اسم مستعار فكتب عن الحرية والاستبداد وتقدم الغرب واستنارة الأفكار وعن الشجاعة والقوة والعلم والصناعة والوطن والوطنية ، فكان تأثيره مباشراً وعميقاً ينفذ سريعاً إلى العقول والقلوب^(١٥).

وبعد خروج الأفغانى من مصر بناء على طلب قنصل بريطانيا من الخديو توفيق بإبعاده ، لم تنطفى روح الثورة التى أيقظها الأفغانى فى المصريين عامة

وفى تلاميذه بصفة خاصة ، بل امتد أثرها وكانت الثورة العربية لإحدى ثمراتها . فقد حمل لواء التيار الدينى المثقف تلاميذه وعلى رأسهم فيلسوف الثورة ومفكرها الإمام محمد عبده الذى اعتمدت عليه فى تنفيذ مساره وبرز دوره السياسى كأعلى درجة لفكر المثقفين الذين ساهموا بعقليتهم وجهدهم فيها ، فقد عرف عن محمد عبده اتجاهه الثورى منذ البداية ، ولكنه كان انجهاً معتدلاً فى البداية يرمى إلى إصلاح المجتمع ، ولكن هذا الاتجاه المعتدل لدى محمد عبده سرعان ما تغير عندما وجد أن الثورة هى ثورة شعب بأسره وليست قاصرة على العسكريين ، فشارك فى الثورة مشاركة فعالة حتى غدا أحد الرعوس المدبرة لثئون الحركة الوطنية ، وقد أعطاه مركز فى الوقائع المصرية القيادة منذ البداية . فأخذ يث أفكاره عن الحرية والديمقراطية فى المقالات التى كتبها فيها وخاصة فيما بعد التاسع من سبتمبر ، وكذلك عن طريق الخطابة حيث شرح للمصريين بطريقة مبسطة المعانى السياسية والقومية حتى يندخلها فى الأذهان ، فقد أراد أن يعتمد على جميع عناصر الأمة بلا استثناء .

ومن خلال الوقائع كجريدة رسمية سيطرت على مجريات الأمور فى مصر سيطر محمد عبده على الموقف ونشر فيها خيانات توفيق ، وامتأأت الصفحات بالقدح فيه والمدح فى عرابى والدعاء له ، والحث على المحاربة والجهاد فى سبيل الله بالتطوع فى صفوف القوات المحاربة ، وحث المواطنين على التبرع بالأموال كما مدح المديرين الذين بذلوا جهوداً فى هذا الشأن ، وكما شرح كيف أن العدو هاجم مصر ظلماً وعدواناً ابتغاء توسيع ممالكه ويستشهد بالقرآن الكريم وبأقوال الرسول صلى الله عليه وسلم ويذكر أنه بفضل هذه الكتابات « فتحت عقول الأمة ووجهتها نحو طلب الحرية والإصلاح بعد أن عاش زمناً فريسة للطغيان والاستبداد وضحية للجهل والفساد »^(١٦) .

كان محمد عبده يكره من أعماق قلبه جميع أفراد أسرة محمد على ، ويعتقد فى قرارة نفسه أن هذه الأسرة قد أساءت إلى مصر إساءة بالغة ، ويرى أنه من الخير أن تتخلص مصر من حكمها فى أقرب وقت ممكن ، فكان له دور كبير فى التوقيع على المحاضر بخلع الخديو ، إذ كلف تلامذته ومرعوسيه فى جريدة الوقائع

بكتابة المقالات التي تهاجم الخديو توفيق ونظراً لطبيعة محمد عبده الثورية لم يكن يكفه عزل توفيق بل أراد التخلص منه نهائياً وخاصة بعد أن فشلت محاولة إغتياله على أيدي العسكريين ، كما كان محمد عبده شديد الهجوم والقسوة على من خانوا قضية بلادهم من أمثال سلطان باشا ، فقد كان يرى قتل سلطان وأمثاله عندما تبينت خيائته وخروجه على الخط الوطني وانضمامه إلى الخديو ضد الثورة^(١٧) . وعلى ذلك فلم يعد محمد عبده ذلك المصلح المعتدل الذي يطالب بالتدرج في الوصول إلى الغايات المنشودة والذي كان يصف العسكريين بالتهور أصبح يلومهم عندما فشلت مسألة اغتيال توفيق . واستمر محمد عبده في معسكر الثورة حتى النهاية متعدد الأنشطة باذلاً جهده وقادحاً ذهنه في بث الأفكار الثورية .

وإذا كان محمد عبده فيلسوف الثورة ومفكرها ، فقد كان عبد الله النديم خطيبها المفوه الذي لا يبارى ، فقد سار على نهج أستاذه الأفغانى الذى نادى بالاهتمام بالخطابة وإنشاء قاعة يقوم فيها الخطباء بتوضيح الأمور لمواطنيهم بما يبين لهم الحقوق ويعين لهم الواجبات^(١٨) . وكان الأفغانى قد لاحظ نبوغ النديم وقوة حجته ، في المناظرة والجدل وسرعة بديهته ووضوح دليله إن خطب أو كتب ، فأخذ يدرسه وأعطاه من وقته واهتمامه الكثير لثقتة في أنه سيكون الخطيب المؤثر في عواطف الجماهير^(١٩) وترجع الأهمية الكبيرة للخطابة في التأثير على الجماهير خاصة وأن الأمة كانت غالبية على السواد الأعظم من المصريين ، فقد كان معظمهم لا يقرأ ولا يكتب وفي حاجة إلى من يوضح له المسائل^(٢٠) .

وانطلاقاً من اهتمام الأستاذ واستعداد النديم أقام الأخير في ٢٢ أغسطس ١٨٧٩ محفلاً في ساحة الجمعية الخيرية الإسلامية لإلقاء الخطب به كل أسبوع ، كما أخذ النديم ينتقل بين البلاد لتحريك أفكار الناس ، فيرتقى منابر المساجد ويقف في كل محفل ويخطب في كل ناد حيث يرتجل الكلام ارتجالاً ، ويتدفق فيه تدفقاً ، يجلس إلى الفلاحين في مجتمعاتهم يبلر فيهم بلور الثورة وعن ذلك يذكر « أخذت أتقلب في البلاد ، وجاهرت بالنضاد ، ولبست ثوب الجلد ، وتابعت الخطب في كل بلد ، وحركت الأفكار حركة لا سكون لها ، ونشرت مظالم الحكام وأعمالهم وناديت بهدم دعامة الاستبداد وكسرت قيد الاستعباد^(٢١) » .

وبلغ من اهتمام النديم بالخطابة أنه طالب الأعيان بأن يتبرعوا بمبلغ من المال يخصص لنشر خطبه السياسية والدينية لتنبية الأذهان . وبرز نشاط النديم بصورة فعالة في ميدان الخطابة بعد اتصاله بالعرايين وانخراطه في أتون الثورة ، ويبدو أن من أسباب قوة تأثيره في الناس بخطبه أنه كان يندمج تماماً معها وينفعل بها ، كما كان لديه القدرة على تصوير مآسى الفقراء حيث عاشها هو بنفسه ، وفي أعقاب حادث قصر النيل جاءت الوفود لمبايعة عرابي فاستغل النديم ذلك في إبراز مواهبه الخطابية ، فخطب عواطف الناس وحضهم على التكاتف والاتحاد وبين لهم أحوال البلاد في أسلوب مؤثر ، حتى جعل مستمعيه على استعداد لبذل الروح والمال في سبيل الوطن ، وأثناء مظاهرة عابدين وقف خطيباً بين الجنود فكان كما يذكر عرابي « ثانياً اثنين في حفظ قلوب الرجال من الزيف والارتجاف » (٢٢).

وعبر النديم في خطبه الثورية عن مختلف المواقف السياسية والأوضاع الاجتماعية التي شهدتها البلاد منذ بداية الثورة ، فقد رافق الثوار وأحب حماسهم في كل موقع وفي كل بلد وقرية ، حتى أن مناسبات الأفراح التي كانت تقام لم تكن تخلو من خطب النديم الثورية ، فقد واكب بخطبه كل الأحداث مثل المؤامرة الشركسية والمذكرة المشتركة وبعثة درويش باشا ومذبحة الإسكندرية ، وفي أثناء الحرب بين الإنجليز والعرايين انتقل إلى ميدان القتال يحث الجنود على الاستبسال والتضحية في المعركة . ويعد النديم صاحب أول مدرسة في الخطابة في العصر الحديث ، حيث أوصى الشباب بأن يتقنوا فن الخطابة وأخذ يمرهم عليها وخص بعنايته مصطفى كامل بعد أن وجد لديه الاستعداد وتبينت له قدرته الخطابية (٢٣) .

ولم تكن الخطابة وحدها هي الأسلوب الذي استخدمه النديم في بث أفكاره بين الجماهير ، ولكن كانت الصحافة هي المجال الثاني الذي ساهم فيه بدور بارز كان له أكبر الأثر في تكوين رأي عام يقف في وجه الظلم ، فكتب في جريدتي « مصر » و « التجارة » متخذاً طريق الإصلاحات الاجتماعية والسياسية مجالا لمقالاته ، ثم كتب في صحيفتي « المحروسة » و « العصر الجديد » ثم أصدر هو نفسه جريدة « التنكيك والتبكيك » وعن ذلك قال : « اجتمعت برياض باشا في مصر وقد أضمر لي الأمر ، فناقضته وناقضني ، وجاذبته الحديث فوافقني حتى أخذت

منه إذناً بجريدة « التنكيت والتبكيت » وما أردت إلا التبكيت ، وقصدت أن تكون لسانى ليكون لى فى كل بلد محافل خطابية «^(٢٤).

وبث النديم أفكاره وآراءه فى جريدته - التنكيت والتبكيت ثم الطائف - بأسلوب سهل يفهمه العامة والخاصة ، فهاجم كل الأوضاع المتردية فى البلاد خاصة السياسية والاجتماعية منها ، فنراه يشن حملاته على الأوضاع الفاسدة فى البلاد ، وعلى الأجانب الذين كونوا الثروات من دم الشعب المصرى ، وأفاض عن أدوارهم فى الربا ، كما هاجم الأتراك والشراكسة الذين ابتليت بهم مصر ، هذا إلى جانب ما أخذ يثته من أفكار عن الوطنية والمصرية والعروبة وفكرة الجمهورية ، والعدالة الاجتماعية عندما هاجم الأغنياء بشدة ، وكذلك شرح فكرة الشورى .

وتولى النديم نشر الدعوة للثورة وكان اللقاء تاماً بينه وبين القادة فوقع عليه دور « ثوير » الشعب للقضاء على المظالم والمفاسد القائمة « فكان أول كاتب مصرى يعالج مشكلة القومية المصرية بذلك الأسلوب الشعبى ، وهو أول من سهل على الشعب استيعاب المفاهيم القومية التى كان إدراكها قاصراً على المثقفين والأرستقراطيين^(٢٥) .

وفى « الطائف » - التى كانت تعد أكثر الصحف ثورية - كتب النديم بلغة سافرة لا يخشى سلطاناً ولا يأبه بأمر ، فكتب عن حياة الخديو إسماعيل مقالا بأسلوب فيه الكثير من التشفى ناسباً إليه ما حل بالبلاد من مصائب ، مما كان سبباً فى إيقاف الجريدة عن الصدور لمدة شهر طبقاً لقانون المطبوعات ، ومع ذلك استمر النديم فى الهجوم على الخديو إسماعيل ، كما شن حملة عنيفة على الخديو توفيق بهدف الإطاحة بعرشه . ولما اندلعت الحرب بين العراقيين والإنجليز أصبر النديم « الطائف » من ميدان القتال وجعلها يومية بعد أن كانت أسبوعية ، وبها دعوته إلى الحرب وحث الشعب إلى القتال وتحريض الجنود على الاستبسال وتلهب مشاعرهم وحماستهم . ولقد كانت كتابات النديم فى الطائف خير تعبير عما كان يجيش فى صدور الناس من كراهية للخديو والأجانب^(٢٦) . ويعد النديم أكثر المثقفين

ثورية وأهمهم في تعبئة الشعور القومى للمشاركة في الثورة ، فقد انخرط في أتونها بصدق وأمانة ووطنية ولعب دوراً هاماً أهله أن يكون أحد قادة الثورة الأوائل .

ولم يقتصر دور المثقفين على ما عرضناه من نماذج لمثقفى الأزهر والأفغانى وتلامذته وإنما تعداهم إلى كل مثقفى مصر أياً كانت مصادر ثقافتهم فقد انخرطوا في سلك الثورة بمختلف الأساليب والوسائل . ولم يقتصر أمر المثقفين المشتركين في الثورة على داخل مصر ، بل إن من المصريين من كان في بعثات تعليمية بأوروبا في أثناء الثورة ، فأرسلوا من هناك برقيات بتأييد عرابى ، وبلغت الحماسة ببعضهم إلى الحد الذى طلبوا فيه العودة إلى مصر كى يشاركوا في الثورة ويحاربوا الإنجليز^(٢٧).

وشارك الموظفون بنصيب وافر في الثورة ليس من منطلق الوطنية الصادقة والوعى الثقافى فحسب ، بل كان ناتجاً أيضاً عن الأوضاع المادية التى عانوا منها ، وكذلك سيطرة الموظفين الأجانب والأتراك على الوظائف العليا في جهاز الدولة وعلو مركزهم والفوارق الشاسعة بين مراتب الموظفين الأجانب والمصريين ، وكانت الثورة قد أنصفت الموظفين المصريين وعملت تدريجياً على تمصير الوظائف ، وأعادت من فصل منهم من قبل إلى وظيفته . وكان موقف الثورة هذا المؤيد للموظفين المصريين ومساندتها لهم سبباً في رحيل كثير من الموظفين الأوروبيين بل ونفر من الموظفين الأتراك والشراكسة ، كل ذلك جعل الموظفين المصريين ينخرطون في أتون الثورة ، بعد أن ردت عليهم كرامتهم وأنصفتهم على من أذلهم زمناً طويلاً .

وتعددت الأنشطة التى ساهم فيها الموظفون بجهد في مساندة الثورة ، فتمثلت في الكتابة والخطابة ونشر الوعى بين الجماهير والحض على التطوع والتبرع ، بل تطوع كثير منهم في صفوف القوات الحاربة ، وقد حفلت وثائق الثورة العرابية بفئاتهم وشرائحهم المختلفة من محافظين ومديرين ووكلاء مديريين ومهندسين وقضاة وأطباء وصيادلة ومعاونين ومدرسين ونظار أقسام وكتبة وعاملين بجهاز الدولة الإدارى ومصالحه المختلفة ، باعتبارهم ضمن المتهمين في الثورة مما يوضح مدى ثورتهم ومشاركتهم الفعالة فيها .

دور الأعيان :

شارك الأعيان في إدارة أمور البلاد من خلال المجالس التي أنشأها محمد علي للمشورة ، ومن خلال الاستعانة بهم في وظائف الإدارة الصغرى على عهده ، فكانت أكبر وظيفة قد وصلوا إليها هي وظيفة ناظر القسم ، أما بقية الوظائف فقد كانت وقفاً على الأتراك وحدهم^(٢٨) . وفي عهد عباس فقد المصريون - تقريباً - مانالوه في عصر محمد علي . ولكن في عهد سعيد شهدت وظائف الإدارة تطوراً كبيراً ، حيث فتح الباب أمام أعيان الريف لتولى وظائف الإدارة الكبرى ، فكانت أكبر وظيفة نالها المصريون على عهده هي وظيفة وكيل ديوان الداخلية حيث تولاهم سيد بك أباطة في عام ١٨٥٩ . وجاء في أمر سعيد إليه ترغيباً في الحفاظ على ما وصل إليه أبناء جنسه « ... اعلم أن هذه الوظيفة من الوظائف المعتمدة وغيرك من أبناء جنسك لحد الآن لم يحرز هذا الشرف الزايد ، فتحقق من إبراز الدقة التامة والصدقة كما هو واجب أمر شملك بزيادة التفاخر ويجعل لأبناء وطنك غيرة على تشمير ساعد الجحد في أن ينالوا مثل ذلك »^(٢٩).

وواصل إسماعيل سياسة سلفه في تعيين المصريين - وجهاء الريف - في المناصب الإدارية الكبرى حتى وصلوا إلى أعلى وظيفة في سلك الوظائف في أواخر عهده وهي وظيفة الناظر (الوزير) فقد تولى على مبارك نظارة الأوقاف والمعارف العمومية ونظارة الأشغال بالنيابة في نظارة نوبار - وهي أول نظارة في تاريخ مصر الحديث^(٣٠) أما الوظائف الإدارية الأقل من وظيفة الوزير والمدير قد مضت تماماً وتم شغلها بالمصريين^(٣١) .

وفي أواخر حكم إسماعيل تبلورت حركة الأعيان المطالبة بالمشاركة في السلطة في شكل حركة سياسية ذات جناحين أحدهما مدني وهؤلاء عبروا عن أنفسهم داخل مجلس شورى النواب الذي أنشأه إسماعيل في عام ١٨٦٦ في محاولة من جانبه للاستعانة بالأعيان في مواجهة الضغط السياسي من جانب إنجلترا وفرنسا ، ومن ناحية أخرى يبلو أن إسماعيل كان يريد الاعتماد على هذه الطبقة ليوازن بها نفوذ الأتراك والشراكسة^(٣٢) .

وكان مجلس شورى النواب أقرب إلى مجلس للأعيان ، وهى حقيقة تؤكدتها اللائحة النظامية التى صدرت فى هذا الشأن والتى قصرت حق الانتخاب والترشيح للمجلس على عمد ومشايخ القرى ، كما يؤكدتها التركيب الاجتماعى للعضوية فى المجالس الثلاث التى شهدتها عصر إسماعيل والتى تبرز مدى النفوذ الذى وصلت إليه طبقة أعيان الريف من عمد ومشايخ القرى ، وفى المجلس الأول الذى انتخب فى عام ١٨٦٦ بلغ عدد العمدة ٥٨ عضواً من بين مجموع عدد الأعضاء البالغ ٧٥ عضواً^(٣٣) وفى الهيئة النيابية الثانية التى انتخبت عام ١٨٧٠ بلغ عدد الأعضاء من عمد ومشايخ القرى ٦٣ عضواً^(٣٤) وفى الهيئة النيابية الثالثة التى انتخبت فى عام ١٨٧٦ بلغ عدد الأعضاء من عمد ومشايخ القرى ٦٠ عضواً^(٣٥) .

وكان طبيعياً أن يعكس التركيب الاجتماعى لهذه المجالس مصالح طبقة الأعيان ، ويتضح ذلك من خلال القرارات التى اتخذت فى دورات انعقاد المجلس — إلا أن هذه الطبقة استطاعت تحت ضغط الظروف أن تنقل اهتمامها من مصالحها المباشرة إلى المشكلات التى كانت تعاني منها البلاد فى تلك الفترة حيث امتدت مناقشات مجلس شورى النواب فى هيئته النيابية الثالثة إلى الأزمة المالية والتدخل الأجنبى وفداحة الضرائب وحق مناقشة الميزانية ، وهى المواقف التى انتهت بالصدام مع حكومة نوبار ثم مع رياض فى حكومة توفيق حين رفض الأعضاء فض المجلس قبل مناقشة الميزانية وما تلا ذلك من أحداث تدخل فى نطاق الثورة العربية^(٣٥) .

أما الجناح الآخر لحركة الأعيان فيمثلته مجموعة الضباط المصريين الذين قادوا التحرك فى إبلخيش — وهو أول أدوار الثورة — ضد كبار الضباط الأتراك والشراكسة ، وكان الضباط المصريون ينتمون إلى الشرعية الصغرى من أعيان الريف من أمثال أحمد عرابى ابن أحد مشايخ قرية هرية رزقه بمديرية الشرقية^(٣٦) وعلى الروبى ابن أحد مزارعى قرية دفنو بمديرية الفيوم ، وعلى فهمى وعبد العال حلمى وكلاهما رقى ضابطاً من تحت السلاح ، وطلبه عصمت بن عيسوى سلام أحد فلاحي قرية كفر جرزة بمديرية الجيزة^(٣٧) . وهم مجموعة الضباط الذين أتيحت لهم الفرصة لدخول إبلخيش فى عهد سعيد الذى جند أبناء عمد ومشايخ القرى والأعيان فى

الجيش وسمح لهم بالترقى حتى وصل بعضهم إلى رتبة قائمقام ، وكان أحمد عرابى أول مصرى يصل إليها^(٣٨) .

وخلال حكم إسماعيل كانت مجموعة الضباط المصريين تشعر بسخط كبير ، حيث عاد إسماعيل لتعزيز وضع الضباط الأتراك والشراكسة فى الجيش فى مواجهة زحف الضباط المصريين على المراكز القيادية ، وكان من نتيجة هذه السياسة كما يذكر أحمد عرابى أنه ظل طوال تسعة عشر عاماً فى رتبة الأميرالاي ولم يحصل على أية ترقية فى عهد إسماعيل ، بينما تجاوزه الذين كانوا تحت إمرته من الأتراك والشراكسة^(٣٩) وإلى جانب هذا فقد تسببت عدة عوامل منها الحملة المصرية على الحبشة (١٨٧٥ - ١٨٧٦) التى قامت أصلاً بناء على رأى الحزب التركى الشراكسى فى الجيش وأبيدت فى أثنائها فرق بأكملها بسبب الخلاف بين الضباط الأتراك وبين القادة الأمريكيين ، وما وقع فى أثنائها من خيانة أغضبت الضباط المصريين الذين اشتركوا فيها ، وكان فى مقدمة الساخطين أحمد عرابى الذى ألحق بالحملة كمأمور مهمات .

وعند عودة هؤلاء الضباط عبروا عن سخطهم بتأسيس جمعية سرية عام ١٨٧٦ وهى الجمعية التى أنشأها على الروبى وانضم إليها على فهمى وأحمد عرابى كما انضم إليها بعض الطلبة والأدباء ، وكان هدفها عند تأسيسها التخلص من الأتراك والشراكسة فى الجيش . وفتح باب الترقى أمام المصريين والقضاء على حكومة إسماعيل وعزل الخديو نفسه باعتباره مصدر الفساد . وكان لسان حال هذه الجمعية السرية جريدة « أبو نضارة » لصاحبها ومحررها يعقوب صنوع . ولقد ضاعف من نشاط هذه الجمعية ما بلأت إليه وزارة نوبار فى فبراير ١٨٧٩ من إحالة ٢٥٠٠ ضابط إلى المعاش بنصف مرتباتهم بدعوى الاقتصاد فى ميزانية الدولة ، الأمر الذى تسبب فى مظاهرة الضباط فى ١٨ فبراير ١٨٧٩ حيث هاجم ٤٠٠ ضابط نوبار وريفرز ولسون العضو الإنجليزى فى الوزارة واعتدوا عليهما وحاصروهما حتى جاء الخديو وأنقذهما^(٤٠) ثم تطورت الأحداث لتقود هذه المجموعة من الضباط فى النهاية الثورة العربية فى أدوارها التالية .

* * *

كان مجلس شورى النواب فى هيئته النيابية الثالثة (١٨٧٦ - ١٨٧٩) هو البادئ بمناقشة الأوضاع المالية المتردية فى نهاية عصر إسماعيل وكان أعضاؤه هم الذين تصدوا لاستبداد رياض وطالبوا بمناقشة الميزانية ورفضوا فض المجلس إلا بعد مناقشة الميزانية وإقرار مبدأ المسئولية الوزارية ، وكان الأعيان هم الذين نقلوا المعركة خارج المجلس حين قدم النواب الموجودون فى القاهرة عريضة للتخديو إسماعيل فى ٢٩ مارس ١٨٧٩ ، اعترضوا فيها على مسلك الوزارة وامتنانها لحقوق المجلس ، واحتجوا فيها على المشروع المالى الذى أعدته وزارة توفيق وكانت تنوى إصداره وتعلن فيه أن الحكومة فى حالة إفلاس ، وأعلنوا عزمهم عن رفض المشروع وامتناعهم عن تنفيذه^(٤١) كما شارك نواب المجلس وجلهم من الأعيان فى الجمعية الوطنية التى أصدرت اللائحة الوطنية التى أسفر عنها اجتماع ٢ أبريل ١٨٧٩^(٤٢) .

وخلال النكسة التى حدثت فى بداية عهد توفيق كان الأعيان أكثر الفئات تأثراً بها ، فإلغاء دين المقابلة كان يعنى ضياع الأموال التى دفعوها ثم عودة الضرائب لما كانت عليه ، وكان طبيعياً ، أن يكون الأعيان أكثر العناصر سخطاً لإلغاء هذا القانون^(٤٣) . وقد وقف الأعيان إلى جانب الضباط فى حادثة عابدين ، وفى المرحلة التالية كان شريف والإنجليز يطمعون فى ضرب الثورة عن طريق التفريق بين قادة الجيش والأعيان ، وفى ٢١ سبتمبر ١٨٨١ أكد شريف لماليت بأنه ينوى أن يدعو مجلس شورى النواب للاجتماع وأنه يأمل أن يصبح المجلس تدريجياً هو الممثل الشرعى لحاجات البلاد الداخلية ، وبهذا يجرى الجيش من الصفة التى انتحلها فى الحركة الأخيرة (٩ سبتمبر ١٨٨١)^(٤٤) .

وعقب تأليف وزارة شريف قدم الأعيان مع باقى الفئات عريضة موقع عليها من ١٦٠٠ شخص يطالبون فيها بمجلس نيابى على أسس أكثر ليبرالية من سابقه^(٤٥) وبينما كان شريف يرى أن انتخابات المجلس سوف تتم على أساس القاعدة الضيقة التى حددها قانون الانتخاب فى عام ١٨٨٦ ، كان عربى والأعيان يرون أن الانتخابات يجب أن تتم على أساس اللائحة التى وضعها شريف نفسه فى الشهور الأخيرة من حكم إسماعيل ، وإن عاد عربى والأعيان فوافقوا فى النهاية على رأى

شريف^(٤٦). وتمت الانتخابات وجاء التركيب الاجتماعى لعضوية المجلس يكاد يكون مقصوراً على الأعيان ، وهو لا يختلف فى ذلك عن المجالس السابقة ، وإن كان يمثلوه قد جاءوا من أكثر أسر الأعيان غنى ، وكان من بينهم عدد من الأعضاء الذين سبق انتخابهم فى المجالس ممن ترمسوا بالحياة النيابية^(٤٧)

وعندما عرض شريف مشروع اللائحة الأساسية على المجلس فى ٢٢ فبراير ١٨٨٢ رفضها الأعضاء ، وانتهوا إلى ضرورة إقالة وزارة شريف بعد تقديم إنجلترا وفرنسا للمذكرة المشتركة الأولى التى لعبت دوراً فى التقريب بين الأعيان والعسكريين ، وفى الموقف المتشدد الذى وقفه الأعيان من وزارة شريف التى رأوا فيها أداة لتنفيذ المخططات الأجنبية^(٤٨) وفى الفترة الأولى من وزارة البارودى التى أعقبت وزارة شريف كاد اللقاء يكاد يكون تاماً بين المجلس الممثل للأعيان وبين الوزارة التى أعطت للمجلس سلطاته فى اللائحة التى أصدرتها فى ٧ فبراير ١٨٨٢^(٤٩).

غير أن هذا الموقف لم يستمر طويلاً فسرعان ما بدأ نفر من كبار الملاك من الأعيان يتخلون عن الثورة خلال التطورات التى أعقبت المؤامرة الشركسية عندما نشب الخلاف بين الوزارة والخديو توفيق ، وخلال هذه الأزمة أخذ سلطان باشا يدس الدسائس لقلب الوزارة ، بينما رأى بعض الأعيان فى المجلس ضرورة التساهل إذا أريد بذل مجهود آخر للمصالحة وإنهاء الأزمة بين الوزارة والخديو . ولم يكن هؤلاء ينشدون سوى مصلحتهم دون النظر لأية اعتبارات أخرى^(٥٠).

وعندما استقالت وزارة البارودى فى ٢٦ مايو ١٨٨٢ نتيجة لقبول الخديو المذكرة المشتركة الثانية ورفض الوزارة لها بدأ الصراع بين قادة الثورة من جانب ونفر من كبار الملاك والخديو من جانب آخر يدخل مرحلة جديدة انضم خلالها هذا النفر من كبار الملاك من الأعيان إلى معسكر الخديو والإنجليز من أمثال سلطان وبعض أعضاء مجلس شورى النواب . ولعل هذا يدعو لنا لمناقشة رأى القائل بأن كبار الملاك جميعهم قد تخلوا عن معسكر الثورة وانضموا إلى المعسكر الآخر - الخديو والإنجليز .

يعتبر هذا الرأي خطيراً ، لأنه لو كان ذلك ينطبق حقيقة على البعض فليس معناه أنه ينطبق على جميع الأعيان وكبار الملاك ، فكبار الملاك من الأتراك والشراكسة وكان منطقياً أن يتخلوا عن ثورة كان شعارها « مصر للمصريين » ، وكذلك بعض الأعيان ممن أفرغتهم حركة الثورة وعنفها من أمثال سلطان ومن تبعه ممن وقفوا سداً أمام تحقيق الانتصار الثورى ، أما بقية أعيان البلاد فقد واصلوا مسيرتهم مع الثورة وقدموا لها المعاونة والتأييد ، وأوراق الثورة العراقية أغلبها قضايا تخص كبار الملاك المتهمين باشتراكهم الفعال مع الثورة ، كما نرى أن السجون عقب النهاية كانت مملوءة بكبار الملاك من الأعيان الذين راحوا يلتمسون العفو « حتى يوالوا زروعاتهم » حتى أن بعض الباشوات الذين كانوا ضد الثورة منذ البداية ومن أنصار الخديو توفيق بعد الأحداث الأخيرة والغزو الإنجليزي انضموا للثورة بناء على إحساسهم بخيانة حاكمهم فيقول يعقوب باشا صبرى « حتى ضرب الإسكندرية كنت دائماً في صف الخديو ضد عرابي ، ولكن الآن وبعد أن انضم إلى الإنجليز تغيرت الأوضاع » . وقد أقر تقرير نمساوى بأن « الطبقات العليا في مصر تكن كل الود لعرابي » بينما صرح أحد أعضاء مجلس العموم البريطانى « أنه من الحق والعدالة فإن المتاعب السارية الآن في مصر تحركها الطبقات العليا أكثر منها الدنيا »^(٥١) ولعل هذا في حد ذاته يوضح أن أعيان البلاد استمروا في تأييد الثورة ، وأن من خرجوا على الخط الوطنى وانحازوا إلى معسكر الخديو والإنجليز كانوا قلة قليلة حاكمة انضمت إلى موكب الخيانة إنطلاقاً من تحقيق المزيد من المكاسب عندما وجدوا تيار الثورة الجارف سوف يطيح بهم وبمصلحتهم انضموا إلى المعسكر الآخر .

فى الاجتماع الذى عقد بمنزل سلطان باشا مساء يوم ٢٧ مايو ١٨٨٢ وحضره عدد من النواب وضباط الجيش ، طالب النواب صراحة بعزل الخديو ، لكن هذه الفكرة أزعجت الأعيان فلم يوافق على فكرة العزل من النواب الحاضرين سوى خمسة أعضاء هم أمين الشمس ومهنى أبو عمر ومراد السعودى وأبو عبد الله من نواب الشرقية ومحمد جلال من نواب المنيا . ورفض الباقون وعلى رأسهم

سلطان باشا رغم الضغط الذى مارسه الضباط على النواب فى هذا الاجتماع^(٥٢) حين هددهم محمد عبيد بالسيف عندما لم يبدوا موافقتهم على خلع الخديو^(٥٣) .

وبما لاشك فيه أن مبادئ الثورة رسبت فى الأعماق لبعض من كبار الملاك أن سلطتهم سوف تنهار ، وأن مصالحهم سوف يقضى عليها ، وأن فلاحهم سوف تعصى ، وأن أملاكهم سوف يقتطع منها بعملية المساواة التى كانت أساسية فى نداءات الثورة ، كما كانت تلك الخطب التى تلقى فى الاجتماعات والتى تبين منها التحديات الصريحة لهم ومصالحهم عاملاً قوياً فى انسحابهم من معسكر الثورة .

وتزعم سلطان هذا النفر من كبار الملاك المناوئين للثورة ، على الرغم من الدور الذى لعبه من قبل فى التحام العسكريين والأعيان ، وكان سلطان ينظر إلى عرابى أنه دونه منزلة وأنه لا يملك ذلك الكيان الاجتماعى الذى يخشى منه على مركزه ، فهو كبير بين ناسه ، سلطان للفلاحين ، لكنه يريد المزيد ، لذا رأى فى عرابى أداة لتحقيق طموحه ، ولكنه لم يكن يتوقع ذلك التأثيرات الفعالة لعرابى على الشعب ، حيث استحوذ عرابى على الزعامة الوطنية التى ارتبطت مع إحساس المصريين بأنه مبعوث من قبل الله لإنقاذ مصر . من هنا ومن سمات النفس البشرية أن ينتاب سلطان الضيق بعد أن سلب منه عرابى قلوب الأمة جميعها ، حيث أن ذلك يفقده الزعامة والمكانة التى يروى إليها ، هذا وقد ترسبت فى أعماقه منذ البداية أنه لم يشترك فى وزارة الثورة الأولى ، ولكنه عوض برئاسته لمجلس النواب ومضى فى المسيرة الوطنية لدرجة أن محمد عبده يذكر « جاء كلام عن الخديو فى جلسة ، فطلب سلطان باشا قتله وأبى عرابى ، وكان سلطان يقول اقتلوا الثعبان سلالة الجحنة الناهيين الذين باعونا للأجانب »^(٥٤) .

ولكن عندما جاءت وزارة الثورة الثانية ولم يقلد سلطان فيها منصباً وزارياً شعر أنه لم يقدر التقدير الصحيح ، وكان ذلك بداية تحوله تدريجياً إلى معارضى الثورة ، فقد خيب ذلك آماله فى الثورة إلى حد كبير ، وصدمة جرحت كبرياءه كانت لها آثارها ، صدمة أخذت تنزل من حرارة تأييده لها حتى استقر فى نفسه

الميل إلى النيل منها والإعراض عنها والتردد في السير في ركبها ، حتى انقلب الأمر عنده في نهايته من مجرد تأييدها بدافع الطموح نحو الجاه ، إلى الأخذ في الإعراض عنها بدافع الكيد والحقد على زعمائها ، والسعى إلى مصدر آخر يخلع عليه ما كان يصبوا إليه^(٥٥) .

سار سلطان في هذا الاتجاه سعياً وراء تحقيق الجاه ، فاتخذ الاتجاه المضاد لتيار الثورة البخارف عندما لم يحقق له ما أراد ، واستطاع أن يغرى معه نفر من كبار الملاك من الأعيان ، وهو الموقوف الذي انتهى ببعضهم إلى الخيانة والتآمر على مصلحة البلاد لحساب الإنجليز والخديو . وفي أعقاب استقالة وزارة البارودي ساد البلاد فترة من القلق حيث أدرك الخديو أنه جمع كل خيوط السلطة بين يديه ، وقد تخلص من وزارة الثورة ومن عرابي خاصة ، ولكن لم يكن من السهل على الأمة عامة والعسكريين خاصة أن يتقبلوا إبعاد عرابي عن السلطة ، وبدا الأمر وكأن العسكريين سيدخلون معركة من أجل فرض إرادتهم بقوة السلاح والتهديد لإعادة عرابي^(٥٦) وإنهال سيل البرقيات على توفيق و سلطان بطلب العسكريين جميعهم من جهادية وبحرية وشرطة بإسقاط الأمر الخديوي باستقالة الوزارة ، ووصل الأمر من البحرية أن طالبوا ليس فقط بعودة عرابي بل بالوزارة جميعها . « ولا يرغبون عنها بديلاً »^(٥٧) .

وفي ذلك الوقت توجه وفد يمثل قوى الأمن إلى الخديو تكون من كل من سلطان باشا ، سليمان أباطة ، حسن الشريعي ، حسن موسى العقاد ، محمود العطار هلال بك ، مراد السعودي ، الشيخ حسن العلوي ، الشيخ عبد الباقي البكري ، الشيخ عبد الخالق السادات ، بطريك الأقباط و خاخام اليهود^(٥٨) . وطالب أعضاء الوفد الخديو بإعادة عرابي إلى منصبه ، وفي البداية أبدى توفيق تمنعه ورفضه ، لكن أعضاء الوفد أبانوا له الأخطار التي يمكن أن تنجم عن رفضه فوافق^(٥٩) وبذلك استطاعت قوى الثورة مؤيدة بالقوى الشعبية أن تأخذ زمام المبادرة حين أرغم الضغط الشعبي والضباط الخديو على إعادة عرابي لنظارة الجهادية^(٦٠) .

وفي الفترة من ضرب الاسكندرية - ١١ يوليو ١٨٨٢ - حتى معركة التل

الكبير - ١٣ سبتمبر ١٨٨٢ - نشط محمد سلطان رئيس مجلس النواب وبعض الأعيان في طعن الثورة من الخلف والعمل على إخفاقها ملتقين في ذلك مع الخديو والأتراك والإنجليز ، وخاصة بعد أن أعلن السلطان العثماني عصيان عرابي ورفاقه . وجد الخديو ومن معه من الأعيان في الاسكندرية أن الفرصة أصبحت مواتية للعمل ضد الثورة ، فبعد أن انتقلت المعارك إلى الخط الشرقى وخاصة عقب واقعة القصاصين الأولى في ٢٨ أغسطس ١٨٨٢ أرسل الخديو إلى الإسماعيلية وفداً مؤلفاً من سلطان باشا وعمر لطفى وعثمان رأفت وغيرهم ، على أن يكون سلطان نائباً عن الخديو لدى الجنرال ولسلى . وتحدثت مهمة سلطان والوفد المرافق له في « تنوير أفكار العالم وإرشادهم على الحقائق »^(٦١) ويذكر أحمد شفيق حول مهمة الوفد أن الخديو عين محمد سلطان باشا مندوباً خديوياً وبمعيته بعض ياوران الخديو لدى الجنرال ولسلى وأوكل إليه نشر الدعوة خصوصاً بين العرب (العربان) لمساعدة الجيش الإنجليزي^(٦٢) .

وجد محمد سلطان وهو في طريقه إلى الإسماعيلية في مقابلة الأميرال سيمور فقابله في بورسعيد وشرح له الغرض من مأموريته واستعداده لتأدية ما يطلب منه ، ثم قابل الجنرال ولسلى الذى طلب إليه إيجاد طريقة للاتصال بمشايع العربان لإبعادهم عن عرابي أولاً ثم ضمهم للجيش الإنجليزي بعد ذلك إن أمكن ، وأبدى استعداده لدفع أى مبالغ في مقابل ذلك ، فأجابه سلطان أنه سيبذل كل جهده في سبيل تحقيق ذلك^(٦٣) .

وفي أول سبتمبر طلب سلطان من كل من سعود الطحاوى شيخ عربان الهنادى ومحمد صالح الحوت المقيمان بالصالحية لمقابلته بالإسماعيلية ، وفعلاً نجح سلطان في استئلهما للعمل في معسكر الإنجليز والخديو ضد الثورة^(٦٤) ويرجع نجاح سلطان في هذه المهمة إلى أسباب منها أن العربان كان يتم اشتراكهم في القتال تطوعاً في أول الأمر ، ثم تطور الأمر بعد ذلك مع اشتداد المعارك وشدة الحاجة إليهم أن ضموا إلى الجيش بالأمر رغم إرادتهم ، ولذلك كان منهم من يهرب بأسلحته من ميدان المعركة^(٦٥) ولقد لعب عربان الهنادى الذين نجح سلطان في ضمهم إلى المعسكر المضاد للثورة دوراً أساسياً فيما لحق الجيش المصرى - جيش

الثورة - من هزيمة في التل الكبير ، إذ كانوا هم الذين يتقدمون الجيش الإنجليزي يرشدونه إلى طريق التل الكبير .

وحمل سلطان والوفد المرافق له أعداد كبيرة من قرار السلطان بعصيان عرابي ، ومنشور الخديو الذي يدعو فيه إلى مساعدة الإنجليز ، وقد استطاع سلطان ومراقبوه توزيع قرار السلطان على ضباط الجيش المصري بجميع المواقع ، وكان من تأثيره أن تلمز بعض الضباط من أن يصبحوا عصاة السلطان ، أما أوامر الخديو التي وزعها سلطان ، فكان منها ما هو خاص بالمديرين فتدعوهم إلى مساعدة الإنجليز « لأن تجولم في القرى والبلدان بهدف إعادة الأمن والأمان وإخاد الثورة » . ومنها ما هو خاص بالشعب عامة والجند خاصة يطلب إليهم ضرورة الابتعاد عن عرابي ومساعدة الإنجليز « على كل مصري يحب وطنه ويخشى خرابه أن يعاملهم لقاء حسن نياتهم بالإكرام اللائق بهم ولا يتأخر أحد عن مساعدتهم » . ويهدد كل من لا يمثل لتلك الأوامر ^(٦٦) .

ولعب سلطان دوراً بارزاً في تجنيد بعض كبار الأعيان في المعسكر المضاد للثورة ، فكلّف بعض أعضاء الوفد المذكور بالتنقل في الريف للتأثير على بعض العمدة والأعيان للانضمام إلى معسكر الخديو ، واستطاعوا فعلاً إقناع بعض العناصر بالانضمام إليهم ومساعدة الإنجليز من أمثال السيد الفقي عمدة كمشيش وأحمد عبد الغفار عمدة تلا وكلاهما كان عضواً بمجلس شورى النواب ، ونجح هؤلاء الأعيان ومعهم سلطان باشا في تجنيد بعض ضعاف النفوس من الضباط المصريين لطنع الجيش في ظهره وهي الخيانة التي لعبت الدور الرئيسي في هزيمة الجيش في التل الكبير في ١٣ سبتمبر ١٨٨٢ ^(٦٧) . وهكذا التقى كبار الملاك من الأعيان والنواب والخديو لضرب الثورة وتسليم البلاد للإنجليز ويمكن تفسير موقف كبار الملاك من الأعيان على ضوء حقيقتين يمكن استخلاصهما من سير الحوادث في الثورة .

الحقيقة الأولى : هي أن كبار الملاك من الأعيان كانوا يهدفون من خلال المشاركة في الثورة إلى الحصول على قدر كبير من المشاركة في السلطة في إطار

النظام القائم ، ولم يكن كبار الأعيان يستهدفون لإحداث تغيير أساسى فى المجتمع أو فى نظام الحكم بعكس المثقفين المتأثرين بالفكر الليبرالى وقادة الثورة من العسكريين . ومن ثم فقد راعهم طلب العسكريين عزل الخديو فى الاجتماع الذى عقد بمنزل سلطان فى مساء ٢٧ مايو ١٨٨٢ .

الحقيقة الثانية : هى عنف حركة الفلاحين وصغار الأعيان فى الريف ومهاجمتهم لأراضى بعض كبار الملاك ومطالبتهم صراحة بتقسيم الأراضى على الفلاحين وهو موقف كان واضحاً فى مديريات المنيا وأسيوط والبحيرة حيث الملكيات الكبيرة^(٦٨) .

وهنا تبرز حقيقة أخرى حول مواقف القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية ، وهى أنه إذا كانت حركة الفلاحين فى الريف قد أزعجت كبار الملاك من الأعيان ، فإن حركة جماهير المدينة قد أزعجت المجلس العرفى الممثل للطبقة الوسطى المصرية ، وهو المجلس الذى تشكل من وكلاء الوزارات وبعض كبار الضباط - بعد أن ثبت انحياز الخديو للإنجليز صراحة بعد ضرب الاسكندرية - لإدارة شئون البلاد . وذلك حين رفض المجلس تسليح جماهير المدينة وتدريبهم بناء على طلب عرابى بتشكيل حرس أهلى من الأهالى بعد تدريبهم لحفظ الأمن بالمدين فى حالة استدعاء رجال الأمن (المستحفظين) وجاء فى قرار المجلس « أنه لا يؤمن للحرس الأهلى على حراسة العاصمة »^(٦٩) (وعلى ذلك فقد خشيت البورجوازية المصرية أن تترك وجهاً لوجه دون حماية أمام الجماهير المسلحة . وهكذا أزعجت حركة الجماهير فى الريف والمدينة البورجوازية الكبيرة بقطاعاتها المدنى والريفى وحالت دون اتخاذ قرارات أكثر ثورية فى مواجهة الخديو والتدخل الأجنبى الذى تمكن فى النهاية من احتلال البلاد .

وكما سبق أن ذكرنا - أن ذلك لا يعنى أن كل الأعيان قد تخلوا عن الثورة ، فقد بقيت عناصر كثيرة منهم تنتمى فى غالبيتها إلى الشرائح الوسطى والصغيرة فى معسكر الثورة حتى النهاية حيث تشير وثائق الثورة إلى قضايا كثيرة كان المهتمون فيها من الأعيان وكان يمكن ملاحظة تحركاتهم فى مجالين :

المجال الأول : تشجيع الفلاحين للالتفاف حول عرابي وحشهم على التطوع والتبرع للجيش ، وقام بهذا التحرك بعض الأعيان من أعضاء مجلس شورى النواب الذين أتيحت لهم فرصة المشاركة في الثورة في بدايتها وظلوا على صلة بقادتها حتى بعد عودتهم إلى بلادهم وكانوا يترددون على أحمد عرابي في كفر الدوار خلال المعارك مع الإنجليز ، ومن أمثلة هؤلاء محمد عبد الله عمدة الصنافين بالشرقية ومحمد جلال عمدة القيس بالمنيا ، وكانا من بين الأعضاء القلائل الذين وافقوا على فكرة عزل الخديو^(٧٠) .

أما المجال الثاني : فهو التبرعات التي قلمها الأعيان والتي مكنت أحمد عرابي من الصمود بعد أن تسلم خزانة الدولة خاوية حيث نقلت الأموال الموجودة بخزانة الدولة وأموال صندوق الدين إلى الأسطول الإنجليزي وقد برز العديد من أسر الأعيان في مجال التبرع للجيش من أمثال عائلات حميد أبو ستيت وموسى مزار والأنسيوطي بسوهاج وعبد النور بمرجى وراضى بالواسطى وزغلول بإيالة غربية وغيرهم كثيرون^(٧١) .

وهكذا شارك كبار الملاك من أعيان الريف في الثورة العربية وأدت غالبيتهم دورها بأمانة ووطنية واستمروا في معسكر الثورة وتأييدهم لها حتى النهاية ، وإن خرج عن ذلك الإجماع قلة قليلة منهم جرياً وراء مصالحهم التي هددها عنف حركة الثورة وسرعة إيقاعها الذي لم يكونوا يتوقعونه .

دور كبار الملاك الأتراك والشراكسة (النوات) :

ارتبطت هذه الشريحة من كبار الملاك بالمجتمع المصرى رغم انتمائها إلى قوميات أخرى وحصلت على امتيازات طبقية واسعة جعلتها تشعر بتفوقها العنصرى على المصريين الذين نظرت إليهم على اعتبار أنهم أدنى مستوى منها ، وبالرغم من ذلك الارتباط فلم يكن لها جلور عميقة في تاريخ الشعب المصرى ، فلم تعد نشأتها أواخر عصر محمد على الذى منحهم حق الملكية الكاملة على أراضيهم من الأبعاديات والحقالك التي أخذت تنسج فيما بعد وعرفت باسم الأتبان العشورية في عهد سعيد ، وكان لأراضيهم طابع خاص سواء من حيث الملكية أو علاقات

الإنتاج السائدة فيها ، فقد كان ملاكها هم أكبر الملاك من حيث المساحة ، وكذلك من حيث أساليب زراعتها التي كانت تتم غالباً عن طريق السخرة ، فكما يذكر الشيخ محمد عبده كان « لكل منهم منطقة نفوذ يستخدم سكانها في أراضيهم بأشخاصهم وماشيتهم في جميع مواسم الزراعة »^(٧٢) .

وبالرغم من كل هذه الامتيازات الطبقية التي تمتعت بها هذه الشريحة من كبار الملاك ، إلا أنهم كانوا ساحطين ويرجع سخطهم إلى أن تدخل الأجانب في شئون البلاد قد كبدهم أعباء مالية ضخمة ، وإلغاء دين الروزنامة وقانون المقابلة أدى إلى ضياع حقوقهم في الأموال التي دفعوها ، وزوال امتياز دفع نصف الضرائب إلى الأبد بالنسبة لأطيانهم التي دفعوا عنها المقابلة ، كما أن زيادة الحكومة للضرائب على الأرض العشورية ، وإلغاء السخرة الخاصة قد زاد من سخطهم على حكومة رياض . وكانت هذه الفئة تطالب بمشاركة الخديو الحكم عن طريق الاشتراك في المجالس النيابية^(٧٣) والواقع أن هذه الفئة كانت أقل فئات الشعب المصرى ثورية ، وإنما دخلت إلى معسكر الثورة بهدف المشاركة في السلطة على الأقل أو نقل السلطة إليها كلية .

ويبرز دور كبار الملاك الأتراك في الحركة الوطنية المصرية من خلال الاجتماع الذي صدر عنه مشروع اللائحة الوطنية والذي عقد بمنزل إسماعيل راغب باشا في أول يناير ، وكان في مقدمة الحاضرين شريف باشا وشاهين باشا وحسن راسم باشا وجعفر باشا وخيرى باشا وإسماعيل واصف باشا وجميعهم من كبار الملاك . وكان شريف باشا قد برز في هذه المرحلة كزعيم سياسى اتجهت إليه الأنظار لتأليف وزارة وطنية مهمتها إنقاذ البلاد من التدخل الأجنبى والحكم الاستبدادى ، وإقرار نظام دستورى يحقق للأمة أهدافها .

وكان ريفرز ولسون قد تقدم بمشروع إعلان فيه إفلاس البلاد ، فجاءت اللائحة الوطنية — التي كان إسماعيل راغب باشا أحد الأعضاء الذين شاركوا في وضعها — تقرر أن إيرادات مصر كافية لمواجهة التزاماتها المالية ، كما طالب مشروع اللائحة بتعديل نظام مجلس شورى النواب وتحويله السلطة المعترف بها

للمجالس النيابية الأوروبية عن طريق إقرار مبدأ المسؤولية الوزارية أمامه ، كذلك طالب مشروع اللائحة بالإبقاء على دين المقابلة بعد أن كان مشروع ولسون قد قرر إلغائه^(٧٤) .

وجاء شريف على رأس الوزارة التي كان عليها أن تضع هذه المطالب موضع التنفيذ ، بعد أن وافق الخديو إسماعيل على مشروع اللائحة الوطنية وأبلغها إلى قناصل الدول . وكان تشكيل الوزارة يعكس قيادة كبار الملاك الأتراك للحركة الوطنية في هذه الفترة المبكرة ، فعين إسماعيل راغب باشا للمالية وشاهين باشا للجهادية وزكي باشا للأشغال العمومية وذو الفقار باشا للخفائية ومحمد ثابت باشا للمعارف والأوقاف واحتفظ شريف لنفسه بنظارتى الداخلية والخارجية^(٧٥) وتولى عمر لطفى باشا تفتيش عموم الأقاليم القبلية والبحرية ، كما عين حسن راسم باشا رئيساً لمجلس النواب^(٧٦) .

ووافقت وزارة شريف على استمرار مجلس شورى النواب في انعقاده ، وكان هذا يعنى تأييدها للمجلس في موقفه التاريخي من وزارة توفيق ورياض ، وفي جلسة ٢ يونيو ١٨٧٩ قدم شريف باشا مشروع لائحة أساسية لمجلس نواب حقيق وفيها تقرر للمجلس حق إقرار القوانين وحق إقرار الميزانية وأصبحت الوزارة مسئولة أمامه^(٧٧) .

غير أن الحوادث تطورت بعد ذلك فعزلت الدول الأوروبية إسماعيل عن طريق الباب العالي . وجاء توفيق فعصف بالإنجازات التي حققتها الحركة الوطنية في الفترة السابقة ، فاستقالت وزارة شريف وألغى توفيق مشروع اللائحة الأساسية لمجلس النواب وأعاد المراقبة الثنائية وأعلن الحكم المطلق في البلاد فأغلق الصحف الوطنية وصدر قانون التصفية لتسوية الديون الذي ألغى بمقتضاه قانون المقابلة .

وفي هذه المرحلة تردد كبار الملاك في مواصلة الكفاح ضد الاستبداد والتدخل الأجنبي ، وأصبحت الظروف مهيئة لأن يقود العسكريون الحركة الوطنية ، وقبل أن يتراجع كبار الملاك بشكل نهائى عن الثورة كان الضباط الوطنيين قد اختاروا أحمد عرابى لقيادتهم وأقسموا على أن يغدوه ويفدوا الوطن بأرواحهم ، وتم ذلك

حين أصدر توفيق بناء على نصيحة عثمان رفقي ناظر الجهادية أمراً في ٣١ يوليو ١٨٨٠ يحول دون ترقية الضباط من تحت السلاح ، وكان هذا الأمر يستهدف الضباط المصريين ويحول دون حصول أى مجندين جدداً على رتب الضباط ، وعندما علم الضباط بهذا القانون ثارت ثائرتهم ، وفي الاجتماع الذي عقده بمنزل أحمد عرابي ليلة ١٦ يناير ١٨٨١ لمواجهة الموقف ، تقرر اختيار أحمد عرابي لقيادتهم في تحركهم وكان من بين الحاضرين في هذا الاجتماع الميرلاى عبد العال حلمي قائد ألاى طرة والميرلاى على فهمي قائد حرس الخديو - ألاى الأول - والبكباشي محمد عبيد من نفس ألاى ، وأحمد عبد الغفار قائم مقام ألاى الفرسان (٧٨).

وتم في هذا الاجتماع تحرير العريضة التي قلمها الضباط الثلاث أحمد عرابي وعلى فهمي وعبد العال حلمي إلى رياض باشا في ١٧ يناير ١٨٨١ وطالبوا فيها بعزل عثمان رفقي ، ثم تطورت الحوادث فيما عرف بمحادث قصر النيل حين قبض على أحمد عرابي وزملائه في أول فبراير ١٨٨١ وحوكوا أمام مجلس عسكري ونتيجة لذلك زحف محمد عبيد على رأس فرقته إلى قصر النيل وهاجموا مقر وزارة الجهادية وأخرجوا عرابي وزمليه وتوجهوا جميعاً إلى سراي عابدين حيث جددوا مطلبهم بعزل عثمان رفقي من نظارة الجهادية ، فلم يسع الخديو إلا الاستجابة فأقال عثمان رفقي وعين محمود سامي البارودي ناظراً للجهادية (٧٩) .

وكانت الخطوة التالية في تأكيد زعامة العسكريين لقيادة الحركة الوطنية هو ما عرف بمحادثة عابدين حين قاد عرابي وزملاؤه فرقهم في شكل مظاهرة عسكرية وزحفوا إلى ميادين تحف بهم الأمة من سكان القاهرة ووفود الأقاليم في ٩ سبتمبر ١٨٨١ وقدموا للخديو مطالب أكثر تحديداً ، وهي كما جاءت على لسان أحمد عرابي : إسقاط وزارة رياض وتأليف مجلس نواب وإبلاغ الجيش إلى العدد المعين في فرمانات السلطانية ، ولم يكن أمام الخديو سوى الاستجابة لهذه المطالب (٨٠) .

وإذا كان كبار الملاك قد أيدوا هذه الخطوة باعتبار أن إقامة حياة نيابية هو مطلبهم الرئيسي ، إلا أن عنف التحرك وكيف تحول إلى حركة شعبية عامة ، إذ وضح من خلال حادث عابدين أن عرابي كان يعبر عن رأى الأمة فقد أنابته عنها في المطالبة

بحقوقها ، إلا أن شعبية هذه الخطوة قد أصابت كبار الملاك بالخوف والقلق وخاصة العناصر التركية والشركسية من أمثال شريف باشا وغيره ، ومن ثم بدأت محاولات كبار الملاك للتأمر على الثورة مؤيدة في ذلك من القوى الأجنبية ، فزى شريف باشا يشترط لتولية الوزارة إبعاد الفرق الثائرة بقيادة أحمد عرابي وعبد العال حلمي خارج القاهرة — وهو نفس المطلب الذى طلبته إنجلترا فيما بعد في المذكرة المشتركة الثانية في ٢٥ مايو ١٨٨٢ — وقد وافق عرابي على هذا حتى لا يعطى فرصة للشقاق داخل صفوف الحركة الوطنية ، وغادر القاهرة في ٦ أكتوبر ١٨٨١ في مظاهرة شعبية حاشدة ، وكان شريف يهدف من هذا الموقف لإبعاد الجناح العسكرى الأكثر ثورية في الحركة ، وإتاحة الفرصة للعناصر المعتدلة من الأعيان من كبار الملاك لتأخذ زمام المبادرة مرة أخرى حتى يسترد الخديو سلطته المتداعية^(٨١) .

وفي تلك الفترة شرعت وزارة شريف في إجراء انتخابات جديدة جاء على أثرها مجلس جديد لشورى النواب افتتحه الخديو في ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ ، وتقدم إليه شريف بمشروع لائحة حرمت المجلس من حق مناقشة الميزانية وإقرارها ، وهو الأمر الذى رفضه الأعيان ومن ثم حدثت الأزمة بين شريف وبين المجلس ، وهنا أدركت إنجلترا وفرنسا ضرورة مؤازرة الخديو وكبار الملاك الأتراك في مواجهة الحركة الوطنية المتزايدة ، فأرسلتا المذكرة المشتركة الأولى في ٧ يناير ١٨٨٢ ، واتى تعهدتا فيها بتأييد الخديو في موقفه المعارض للحركة الوطنية ، وتتوعدان بالتدخل المسلح إذا لزم الأمر للإبقاء على نفوذ الخديو والمراقبة المالية الأوروبية ، كما تضمنت المذكرة دعوة صريحة لحل مجلس شورى النواب وتعطيل التجربة الدستورية . ونتيجة لهذا أسرع العسكريون إلى تسلم زمام الموقف ، وكان عرابي قد عاد قبل ذلك إلى القاهرة لمراقبة الموقف عن كثب . وأجبر المجلس شريف الذى أصر على موقفه على الاستقالة وتولى محمود سامى البارودى الوزارة الجديدة ، وكان فيها أحمد عرابي وزيراً للجهادية ، وكان ذلك انتصاراً للحركة الوطنية في مواجهة الخديو والأتراك والمراقبة الثنائية ، وأصدرت وزارة البارودى في ٧ فبراير اللائحة الأساسية أو دستور الثورة متضمناً مبدأ المسئولية الوزارية وحق المجلس في إقرار الميزانية^(٨٢) .

ولم يكن من السهل على كبار الملاك الأتراك انتصار قوى الثورة يتولى الحكم

وزارة وطنية وتحقيق مطالب الثوار الذي يعد إنتصاراً للحركة الوطنية في مواجهتهم والخديو والنهضة الأجنبية ، فواصلوا تأمرهم على الثورة ، فحدثت المؤامرة الشركسية التي كانت ترمي إلى اغتيال أحمد عرابي ورفاقه . ويرى البعض أنها دبرت بالاتفاق مع شريف وفي منزله وشارك فيها راتب باشا وعثمان رفقي وغيرهم من أعوان الخديو إسماعيل^(٨٣) وهي المؤامرة التي حدث بسببها الصدام بين الخديو ووزارة الثورة حين رفض الخديو التصديق على الحكم الذي قضى بتجريد أربعين من الضباط الشراكسة الذين اشتركوا في المؤامرة من بينهم عثمان رفقي من رتبهم ونفيهم إلى السودان . ومالبت الوزارة أن استقالت بسبب قبول الخديو للمذكرة المشتركة الثانية التي قدمتها إنجلترا وفرنسا في ٢٥ مايو ١٨٨٢ وطلبتا فيها إسقاط وزارة البارودي وإبعاده أحمد عرابي خارج القطر وزميلييه على فهمي وعبد العال حلمي إلى الأرياف^(٨٤) .

وعلى طريق التآمر دبر الخديو بتنفيذ عمر لطفي مذبحة الإسكندرية في ١١ يونيو ١٨٨٢ ، حتى يظهروا عرابي بمظهر العاجز عن حفظ النظام — بعد أن كان قد تعهد بحفظه أمام ممثلي الدول الأجنبية — ويوجدوا أمام إنجلترا مبرراً للتدخل^(٨٥) وهناك من يرى أن درويش باشا المندوب العثماني كان من بين المخططين للمذبحة أيضاً^(٨٦) .

وعندما نشب القتال انضمت عناصر جديدة من كبار الملاك إلى موكب الخيانة من أمثال راغب باشا رئيس الوزراء في ذلك الوقت وعلى مبارك — وكان قد أصبح في عداد الذوات — وغيرهما^(٨٧) وفي الفترة من ضرب الإسكندرية حتى معركة التل الكبير نشطت العناصر الموالية لكبار الملاك في السلطة لتخريب الثورة ، فأرسل الخديو أحد معاونيه عثمان بك رأفت الذي تزيا بزى الفلاحين إلى بني سويف لاستمالة الأهالي لصف الخديو^(٨٨) .

وفي المنيا قام مديرها محمد شاكر باشا بتحريض عمدة ومشايخ القرى على التوقف في تقديم احتياجات الجهادية ، كما حاول قطع السكة الحديد بالقرب من بني سويف ولذلك تقرر عزله^(٨٩) . وفي مديرية البحيرة رفض رسم باشا رئيس قوميون الأراضي الأميرية إعطاء الكميات المطلوبة من المحاصيل للجيش بالتمن بدعوى أنها من حق الدائنين الإنجليز والفرنسيين ، فكان رد أحمد عرابي « إن الحالة الراهنة تقتضي

بعدم الالتفات لحقوق أحد مدامت البلاد في حالة حرب»^(٩١) . وفي مركز طلخا بمديرية الغربية هاجم ناظر زراعة تفتيش طلخا التابع للقومسيون مشايخ ناحيتي ميت الغرقا وجوجر أثناء قيامهم بالفلاحين المطلوبين للجهادية وبجانبهم بالتفتيش وأرغمهم على العمل في زراعة التفتيش^(٩٢) .

وفي تفتيش «كفور نجم» أبرق العمدة والمشايخ إلى أحمد عرابي بأن «مفتش كفور نجم المدعو جاهين بك الجركس كلما تصدر لنا أوامر بجمع الأنفار العسكرية يطلبنا وينبه علينا شفاهاً بعدم إرسالهم ، ولكن لمناسبة انتساب الحرب بيننا وبين الإنجليز قد التزمنا بإرسالهم للجهادية للمدافعة عن وطننا العزيز ، ولما علم بذلك حرر تلغراف في حقنا للدائرة الإلهامية بإخراجنا من أوطاننا وأحرمنا من التعيش ووزع أطياننا بمعرفته»^(٩٣) .

وفي سوهاج سجن مدير جرجا الفلاحين الذين تطوعوا للقتال إلى جانب الجيش^(٩٤) . وفي قسم جرجا كان ناظر القسم «متداخل ببعض الجهادية ومأخرهم للآن . . . ومأخر طلبات العسكرية بالرشوة والتساهل كونه شركسي»^(٩٥) .

واستمرت القوى المضادة للثورة من الأتراك والشراكسة تعمل حتى آخر اللحظات ، فرى أنه عندما أرسل عرابي إلى مأمور مركز منيا القمح يأمره بقطع السكة الحديد الموصلة للاقازيق وقطع الجسر وإطلاق المياه لإعاقة التقدم الإنجليزي «عمل ناظر المحطة على تأخير التلغراف لذلك المأمور حتى حضرت عساكر الإنجليز»^(٩٦) .

وفي ضوء هذه المواقف التي وقفها العناصر التركية والشركسية يمكننا تفسير الانسحاب (المبكر لكبار الملاك من الأتراك والشراكسة من معسكر الثورة وتحولهم للتأمر عليها ، فنذ البداية لم تكن مشاركتهم في الحركة الوطنية مشاركة كاملة ، فقد وقفت عناصر كثيرة من هذه الطبقة ضد الحركة الوطنية وكان من أبرزهم رياض ونوبار وعثمان رفقي وغيرهم ، وحتى الذين انخرطوا في تيار الحركة الوطنية من أمثال شريف لم يكونوا يختلفون كثيراً عن غيرهم من الأتراك في عدائهم للمصريين واحتقارهم لهم ، ففكرة الدستور عند شريف وأفراد طبقته من وجهاء الأتراك تنحصر في انتزاع السلطة من الخديو ووضعها في أيدي طبقته التي يعتبرها شريف هي وحدها التي تصلح لحكم البلاد^(٩٧) . فشريف كان تركيا متفرنجا لا يخلو من الغطرسة واحتقار الفلاحين ،

وهما السمتان اللتان كانت تنسم بهما طبقته — وكان من المنطقي ألا تؤيد هذه الطبقة ثورة كان شعارها « مصر للمصريين » وهذا وحده كان كافياً لأن تنفض العناصر التركية والشركسية يدها عن مؤازرة الثورة إن لم يكن العمل على إخفاها إذ أدركوا أن في نجاحها نهايتهم وأنها ستعصف بهم وبمصلحهم .

وقد عبر شريف عن نفسه بعد أن نشب الخلاف بينه وبين مجلس شورى النواب حول لائحة المجلس فقال لبلنت « إن المصريين أطفال ويجب معاملتهم معاملة الأطفال ، لقد قدمت لهم الدستور الخليق بهم فإن لم يرضهم كان عليهم أن يعملوا بدونه ، إننى أنا الذى أنشأت الحزب الوطنى ، إنهم لن يستطيعوا العمل بدونى ولا شك أن هؤلاء الفلاحين فى حاجة إلى الإرشاد »^(٩٧) .

ومن الواضح أنه منذ البداية كان كبار الملاك الأتراك يشعرون بقلق متزايد من جراء نمو طبقة الأعيان فى أوراق حكيان عن مديرية الشرقية عام ١٨٤٦ يذكر « أن المديرين الأتراك قد اشتكوا من أن مشايخ القرى قد أصبحوا فى سمة الخنازير وأن كثيرين منهم أصبحوا مفرطين فى الغنى عن طريق نهب الفلاحين الفقراء ، وإذا نحن سمحنا لهم باستمرار تكديس الثروة فإنهم سيجدون الشجاعة لطردها من البلاد »^(٩٨) . وقد برز هذا التناقض بشكل واضح مع تطور أحداث الثورة ، فقد شعر مشايخ القرى أن الوقت قد حان للتخلص نهائياً من سيطرة الباشوات الأتراك^(٩٩) .

ونتيجة لهذا الخوف الذى سيطر على كبار الملاك الأتراك نجد أن بعضهم قد ترك البلاد من أمثال حيدر باشا^(١٠٠) وعائلات يكن الخمس التى كانت فى طريقها إلى مغادرة البلاد^(١٠١) خوفاً من تيار الثورة الجارف ضد الأتراك والشراكسة .

وكان طبيعياً أن يواجه أحمد عرابى خيانة البعض بإجراء مقابل ، فطلب فى تلغراف أرسله إلى المجلس العرفى مصادرة أملاك ثلاث من الفئات « . . . من سبق انحيازهم للعدو والذين سوء طويتهم توحيم للانحياز فى المستقبل والذين تركوا أوطانهم وأمواهم فراراً من مقابلة العدو »^(١٠٢) .

دور الفلاحين :

عاش الفلاحون خلال القرن التاسع عشر - بصفة خاصة - ظروفاً غاية في القسوة والشدّة والعنف في ظل أسرة محمد على التي أراد عميدها بناء الدولة الحديثة في مصر ، فكان الفلاحون هم ضحايا ذلك البناء الجديد ، ف وقعت عليهم كثير من المظالم تمثلت في الضرائب المتزايدة عاماً بعد آخر ، هذا إلى جانب عدم المساواة في فرضها ، والتجنيد الذي لم يكن يخضع لقاعدة معينة والذي عانى منه الفلاحون كثيراً ، هذا بالإضافة إلى السخرة ، ومدى ما كان يعانيه فقراء الفلاحين من تمييز في المعاملة في هذه المجالات السابقة بينهم وبين العناصر الأكثر غنى في القرية المصرية .

ومن المتواتر أن خضوع الفلاح واستسلامه يعد أحد الظواهر الاجتماعية الأساسية في الريف المصرى ، وهى سمة سيكلوجية تبدو واضحة في رضائه بالقضاء والقدر وبالمصير المحتوم الذى فرض عليه ، فقد أعطت الطبيعة فلاح مصر البساطة والوداعة وحب الخير والبعد عن الشر ، كما سرى الإيمان في قلبه وروحه وآمن بكل مكتوب على جبينه ، لكن مع أسرة محمد على تراكت الرواسب على نفسيته وعلت حتى وصلت إلى درجة كان لابد وأن تتغير الطبيعة والأسس والمميزات ليخرج ما بداخله ويتحرر ويثور ويرفع لواء المطالبة بالتغيير الجذرى الشامل .

وعلى الرغم من هذه السمات السيكلوجية التى اتسم بها الفلاح لمصرى فإنه لم يكن مستسلماً طوال الوقت فقد شهد عصر محمد على وعصر خلفائه نوعاً من المقاومة التلقائية وغير المنظمة من جانب الفلاحين فى مواجهة المظالم المتعددة التى وقعت عليهم من جانب حكام هذه الأسرة والطبقة الحاكمة من الأتراك والشراسة والأجانب وبعض عمد ومشايخ القرى . وقد تمثلت هذه المقاومة فى عدد من الظواهر ، كان أولها الهرب من الأرض الزراعية ، والأخرى إحراق وتخريب المحاصيل عندما أدرك الفلاحون أنه لم تعد لهم أية مصلحة فى الإنتاج ، وإنما كانت مصلحتهم فى النهاية تتركز فى حرمان محمد على من الحصول على ناتج عملهم ، وتمثلت الظاهرة الثالثة فى الانتفاضات التى قام بها الفلاحون خلال عصر محمد على وخلال عصر خلفائه ، والتى كانت الضرائب والسخرة والتجنيد هى من أسبابها المباشرة .

وتمثل الانتفاضات التي قام بها الفلاحون نوعاً من المقاومة الإيجابية ، إذ رفعوا ندلاً راية العصيان وشهروا السلاح في وجه ظالمهم ، فتشير المصادر المختلفة إلى عديد من هذه الانتفاضات خلال عصرى محمد على وإسماعيل ، وخاصة بعد أن تزايدت الضغوط على الفلاحين في عصر إسماعيل للدرجة لاحتتمل وخاصة في مجال الضرائب والسخرة التي فرضها الخديو عليهم للعمل في مزارعه الواسعة بأذل من الأجور العادية والتي أسفرت عن وقوع صدام مسلح بين الحكومة والفلاحين ، مما اضطر لإسماعيل أن يسافر بنفسه في بداية حكمه إلى منطقة الاضطراب في الوجه القبلى وأحمد التمرد بوحشية ، حيث كان الشيخ - قائد التمرد - قد قام بتنظيم الفلاحين في وحدات جعل لكل منها قائداً على طريقة تنظيم القوات النظامية^(١٠٣) .

وكما كانت بداية حكم إسماعيل مصحوبة بحالة من عدم الاستقرار بين الفلاحين كانت السنوات الأخيرة من حكمه مميزة بعدم استقرار واضطراب واضحين بين الفلاحين ، وهو الوضع الذى استمر حتى بداية الثورة العربية ، والذى تزايد قلق الفلاحين خلاله وزادت معاناتهم ، فقد شهدت السنوات الأخيرة من حكم إسماعيل ضعف الحكومة وتدهور الاقتصاد بسبب التدخل الأجنبى الذى نسب هيبة الحاكم وتراكم الديون على الدولة وعلى الفلاحين ، كذلك شهدت هذه الفترة كوارث طبيعية تمثلت في الفيضانات المنخفضة في عامى ١٨٧٧ ، ١٨٧٨ ، ووباء الماشية في عامى ١٨٧٧ ، ١٨٧٩^(١٠٤) .

وقد أفاضت المصادر في وصف الحالة التي تردى فيها الفلاحون في السنوات الأخيرة من عصر إسماعيل فيقول بلنت « وكان الفلاحون في ذلك الوقت في أشد حالات الضنك ، وكان هذا هو العام الأول من الثلاثة أعوام الأخيرة المروعة في حكم إسماعيل ، وكان إسماعيل صديق المفتش المشهور لايزال في أوج سلطته ، وحملة القراطيس الأجانب يجأرون مطالبين بدفع الأقساط والمجاعة على أبواب الفلاحين ، وكان من الأمور النادرة في تلك الأيام أن يرى الإنسان شخصاً في الحقول وعلى رأسه عمامة أو على ظهره أكثر من قيص . . . وغصت مدن الأرياف في أيام الأسواق بالنساء اللاتي أتين لبيع ملابسهن وحليهن للمرابين الأروام لأن جامعى الضرائب كانوا في قراهن والكرباج مشهراً في أيديهم^(١٠٥) » .

ولقد نتج عن اتفاق « جوشن وجوبير » الذى سويت بمقتضاه ديون الخلدو أن أصيقت أعباء مالية قدرها ٧ ملايين جنيه على عاتق الخزانة المصرية لم يكن تحصيلها من الفلاحين المفلسين ممكناً إلا بإكراههم تحت وطأة الكرباج على ارتهاً أراضيهم للمرابين الأجانب الذين كانوا يرافقون جباة الضرائب فى كل مكان أثناء مرورهم فى القرى^(١٠٦) .

ومما زاد الظن بلة أن فيضان النيل فى خريف عام ١٨٧٧ جاء منخفضاً جداً فكان من نتيجة ذلك أن نقص محصول عام ١٨٧٨ نقصاً فاحشاً ، هذا إلى جانب أن الطاعون البقرى قد فشا فى طول البلاد وعرضها ، وانخفضت أسعار القطن ، فكان من جراء ذلك كله أن انتابت أهل الصعيد سنة شديدة لم يسمع بمثليها من قبل ، فكان الأطفال والنساء يهمن على وجوههن متقلات من قرية إلى قرية يستجدين الأكف يدرأن غائلة الجوع . وقد أحصى من قتلهم الجوع فى العام المذكور فلم يقلوا عن عشرة آلاف نسمة ، كما أن عدداً مائثاً كان عرضه لنفس المصير^(١٠٧) ويرجع أحد المنديبين الإنجليز هذه الظاهرة إلى إئصال كاهل الأهالى بالضرائب مما اضطرهم إلى بيع محصول ١٨٧٨/١٨٧٩ بربر قيمته مقلماً لكى يدفعوا الضرائب ولكى يدرأوا عن أنفسهم قسوة محصل الضرائب وشدهم فى استعمال الكرباج لاستخلاص الضرائب عن طريق وسائل الإكراه البدنى^(١٠٨) . ويذكر البعض أن مجرد رؤية الكرباج أصبحت تصيب الفلاح بالرعب^(١٠٩) وإذا فشلت طريقة الكرباج فإن الحكومة كانت تستخدم طرقاً أخرى كثيرة كالسجن أو الإلحاق بالقوات المصرية فى السودان أو قطع الماء عن أرض الفلاح^(١١٠) .

ويصور عبد الله النديم فى « الطائف » بشاعة أساليب جباة الضرائب وقسوتهم فى معاملة الفلاحين فيقول « وكانت طرق تحصيل الضرائب تقشعر لها الأبدان قوامها الإذلال والإهانة والإيلام ، فإذا هبط المأمور قرية للإشراف على تحصيل الضرائب طلب سكانها واحد بعد واحد ، فن دفع نجا من عذاب أليم ومن قصرت يده ألقاه القواص على الأرض وقطع أهدابه بالسياط ، فإذا نجا من الموت أودع السجن » . ويذكر أنه شاهد القواصين وجباة الضرائب يعرضون جنائز فى أحد الشوارع ، ثم تقدم كبير القواصين وأمر بإنزال النعش من فوق أكتاف المشيعين حتى تدفع الضريبة التى كانت مستحقة على الميت وصاح المشيعون لعنة الله على الخلدو

في كل كتاب ، وأخيراً دفعت الشهامة أحد المشيعين فأعطاه الضريبة وكانت ستة قروش^(١١١) .

والحقيقة أن الفلاحين كانوا خلال حكم إسماعيل يحسون الظلم الواقع عليهم من جراء التمييز في المعاملة بينهم وبين غيرهم من الفئات في الريف ، وأصبح ذلك موضع شكواهم ، ففي تقرير عرض على تفتيش عموم الأقاليم في ٢٦ ربيع الأول سنة ١٢٨٩ هـ (١٨٧٢) عن شكوى مقدمة من أهالي النخارية بمديرية الغربية جاء فيه « أن مذكورين من الناحية تشكوا لتفتيش بحرى بأن زمام الناحية يبلغ ١٧٠٠ فدان منها على العربان ٨١٦ فدان والباقي على الأهالي والتعداد ٢٧٢ نفر ومنها جملة أنفار روك زراعتهم ١٦٠ فدان لم ييظلعوا الأشغال ولم ييدفعوا ما يخص الفدان » . وبيحث هذه الشكوى عن طريق ناظر قسم بسيون إتضح أن هناك تمييزاً في المعاملة ، فأطيان العربان يدفع أصحابها ضرائب أقل ولا يذهب أحد من العاملين فيها إلى الأشغال العامة ، كما أن أطيان « الروك » ومساحتها ١٦٠ فدانا مملوكة لبعض العلماء ويدفع أصحابها أيضاً ضرائب أقل مما يدفعه الفلاحون وفي نفس الوقت لا يذهب أحد من العاملين فيها إلى السخرة^(١١٢) .

ولعل من أهم الأسباب التي زادت من قلق الفلاحين في أواخر عصر إسماعيل هذا التمييز في المعاملة ، إلى جانب سخطهم الناتج عن سوء الأوضاع التي عانوا منها طوال تلك الفترة ، وهي الأوضاع التي قادتهم إلى المشاركة الواسعة في الثورة العراقية منذ بداية مراحلها . وحقيقة الأمر أن نهاية عصر إسماعيل تعتبر فترة الاختيار الثوري نتيجة للظلم المتزايد الذي وقع على الفلاحين ، فلما كانت حركة الجيش وجد الفلاحون فيها متنفساً عما كان يجيش بصدورهم من كبت دفين لازمهم فترة طويلة ، فكانت حركتهم في مواجهة الظلم أسرع إيقاعاً عن ذي قبل .

ويصور لنا يعقوب صنوع هذه الحالة عن تحركات الفلاحين عقب قصر النيل « دا أهل مصر اليوم قامت وقعدت والواد (الخديو توفيق) ووزيره ومحاسبيهم إنصابوا بعيد عنك بالفالج أعوذ بالله ، وسبب دأكله قيامة الفلاحين في بلد بالقرب من طنطا ، أصل لما بلغهم ثورة الضباط ورفت ناظر الجهادية دخلت قلوبهم الجسارة والحمية ، وفاقوا من غفلتهم وقاموا بالنبايت على أحمد بك المدير الظالم ماخلوا

لاوراهم ولا قدامهم آه يا خسارة إن مجاش الهوا سوا لأن أبو ريشة بعت لحبيبه المدير مقدار ألف عسكري وطلعوا من عيونهم العلقه وأبو ريشة (رياض باشا) نده الساعة خامسة من بعد نصف الليل جميع محررين ومديرين الجرائد المحلية من إفرنج وأولاد حرب وقال لهم بأن من الآن وصاعداً من تجاسر منهم وتكلم عن ثورة الضباط أوقيامة الفلاحين حالا إدارة المطبوعات تصدر أمر بتعطيل جرناله ، فالتزموا المساكين يقولون له سمعاً وطاعة^(١١٣) .

وبارك الشعب حركة الضباط - حادث ٤ فبراير ١٨٨١ - التي أسفرت عن انتصار لإرادة الضباط المصريين بعزل عثمان رفقي وتولية البارودي نظارة الجهادية ، حيث وجد فيها تنقيساً عن آلامه ورغبته في التخلص من ربة الأجنبي واستبداده ، وأصبح عرابي وزملاؤه محل تقديرهم واعتزازهم ، فوفدوا عليه يثون إليه شكواهم ، كما هطلت عليه عرائض الفلاحين من أنحاء البلاد حيث وجدوا فيه قائداً يستطيع أن يرفع عنهم الضرائب التي أثقلت كاهلهم وينقذ البلاد من ظلم الأجانب^(١١٤) .

ومع أن حادث ٤ فبراير وقع لأجل هدف محدد - المساواة في الترقيات بين الضباط المصريين وغيرهم من الجراكسة - فقد تحول إلى حركة شعبية ، وكان النديم وراء ذلك إذ استغل مباركة الشعب لموقف الضباط فأشار على عرابي بطبع منشور يطلب فيه من الشعب أن يفوضه في المطالبة بحقوقه والتحدث باسمه فيما يتعلق بشئون البلاد . وصاغ النديم المنشور الذي وافق عليه عرابي وكاف النديم بتوزيعه على على الأهالي ، وقد ركز المنشور على موضوعين أساسيين هما إسقاط نظارة رياض المستبدية والمطالبة بتشكيل مجلس للنواب ليحصل الوطن على حريته . وبعد أن حصل النديم على توقيعات الأهالي على هذا المنشور بتوكيل عرابي في الدفاع عن حقوقهم ، أصبح عرابي يعتبر نفسه نائباً عن الأمة . كذلك وفدت الوفود على منزل عرابي تبايعه على تخليصها من الظلم الذي رزحت تحت نيره أحقاباً طويلة ، فاستغل النديم ذلك في إبراز قهبراته الخطائية ، وهكذا تحولت الحركة العرابية من حركة عسكرية إلى ثورة شعبية^(١١٥) .

وأصبح عرابي الزعيم الأوحده في نظر الفلاحين فكانوا يطلقون عليه الباشا بتاعنا حيث ذاعت شهرته على أرض مصر كلها وروت تصريحاته لتحرير الفلاحين ، فقد

اكتسب ثقتهم وراح يعمل من أجلهم ، فقد رأوا فيه بطلاً أسطورياً بل ولياً من أولياء الله الصالحين ، وأصبح اسمه يتردد على الألسنة كرجل استطاع أن يتحدى الحكومة الأوتوقراطية وينجح ويرغمها على تغيير الوزراء وتسمح له الحكومة وتنفيذ ، فهو سيقودهم إلى الخير وسيكون حكمه يفيض بالعدالة التي تؤكد حقوقهم ، لاسيادة الغرباء ، سيطيح بعلاقات الإنتاج القديمة ومصالح الطبقات الرجعية ليضعهم فوق كل اعتبار ، كان عرابي فلاحاً من هؤلاء الفلاحين أحس بأهله ، فكان من الطبيعي أن تنصب دعوته لهم على تخليصهم من المظالم والقسوة التي يعيشونها ، ولم يعد القائد فقط ، بل هو الحق بعينه وبه أمكن لهم أن يتكلموا ويجهروا بل ويثوروا من أجل حقوقهم المسلوقة (١١٦) .

وفي أعقاب قصر النيل بدأت الأفواه تتكلم وتشكو وتطلب العدالة ، فانهمرت شكاوى الفلاحين على عرابي وعلى غيره من المسؤولين طالين لإنصافهم من مستغليهم سواء من مفتشي ونظار قومسيون الأراضي الميرية الذين يجبرونهم على العمل بأراضي القومسيون ، أو من المسؤولين عن أراضي الحفلاك ، أو من عمد ومشايخ القرى الذين انحدروا في معاملتهم للفلاحين إلى الدرك الأسفل ، وتعددت ضروب الظلم الذي أذاقوه لهم . وتشهد وثائق الداخلية - قلم عرض حالات - في فترة الثورة العرابية والعديد من الحالات التي تقدم فيها الفلاحون بشكاواهم طالين الإنصاف والعدل ورفع الظلم عنهم (١١٧) .

وعلى سبيل المثال نعرض حالة من هذه الحالات التي ضمتها الوثائق المذكورة ، ففي ناحية « مسطية » بمديرية الغربية أراد عمدة الناحية تشغيل أحد الأونباشية بأطبانه بخرة ، ولما رفض ذلك الأونباشي « فالعمدة وأخوانه أجروا رميه بالأرض وصاروا يضربونه بالكرابيج والمداس إلى أن أشرف على الموت ، وحضر مخلومه وأراد تخليصه فما كانوا إلا وصاروا يضربونه ووضعوهما بالخشب والحديد وسجنوهما بمنزل العمدة أربعة أيام » . واهتم البارودي بهذا الأمر فأرسل على الفور للداخلية لإجراء التحقيق الفوري ، وإن دل ذلك على شيء فلنما يدل على مدى اهتمام البارودي بأمر جنوده من الفلاحين (١١٨) .

وكانت الخطوة التي قلت الجهر بالآلام هي التمرد التدريجي ، ففي ناحية كوم حمادة

بمديرية البحيرة رفض الفلاحون الخروج للعونة ، بل اعتدوا على مأمور المركز ورجاله الذين توجهوا إليهم ليحبسهم على الخروج فلم يطيعوا إلا عندما إستعان هؤلاء بقوة عسكرية^(١١٩) . كما رفض الفلاحون العمل في الجفالك ، ففي شكوى مقدمة من وكيل أحد الدوائر لوزير الداخلية بتاريخ ٢٢ إبريل ١٨٨١ جاء فيها « أن الأهالي يتركون أشغال الجفالك وهذا موجب لعطل لم (حصاد) المحصول الشتوى وإتلاف زراعة الشتوى^(١٢٠) » .

وبذلك انتفض الفلاحون وملأهم الإحساس والرغبة فى المزيد من الانتصارات فكتب مونج قنصل فرنسا إلى وزير خارجيته يقول « حتى الفلاح فقد تأثر بالفوضى ، التى عمت البلاد كلها بتلك السرعة الفائقة ، فنذ بضع سنوات كانت سلطة المدير فى القرى محترمة ، ولم يكن أحد يقوى على الوقوف أمامه أما اليوم فقد تغير الوضع إذ أن المدير لم تعد له أية صفة ولا سلطان على الفلاح »^(١٢١) .

وكان التاسع من سبتمبر عام ١٨٨١ بداية لمرحلة جديدة حيث تبلور الموقف بانتصار الأمة وتحقيق المطالب الوطنية سواء بإسقاط نظارة رياض وحكمه المعادى لأمانى الأمة أو بوجود حكومة دستورية ومجلس نواب لتكون النتيجة وصول عرابى إلى قمة المحجد ، ومما لاشك فيه أن ذلك قد أسعد الفلاحين للغاية ، إذ كان العداء يربط بينهم وبين رياض . أما موضوع مجلس النواب فيذكر شاهد عيان على أثره بقوله « كان للأحداث الجارية فى القاهرة والتى كانت خطوات الثورة تدفعها للأمام صداها فى القرى ، فهى تصل بسرعة ويتناقلها الفلاحون الذين أصبحوا يفهمون ويعون كل شئ ، حتى اجتماع مجلس النواب بناء على رغبة عرابى كان من الأحداث السياسية التى تناولت فى الكفور^(١٢٢) » .

وفى أعقاب ذلك الحدث الهام كان على الثورة أن تبدأ برفع الغبن عن الفلاحين ، وقد بدأت على الفور حيث بدأت شكاوى الفلاحين تعرض على المسئولين فى قالب جديد — بعد أن استنلوا على نصيرهم وأحسوا بوقوفه بجوارهم — فقد اتضح من شكاواهم النقمة على الفئات التى تملك الأراضى ، حيث اعتبروا أنفسهم أحق بها منهم ، فكان ذلك بعداً اجتماعياً وفكراً ثورياً يطالب بالمساواة ، فى خطاب لأحد الأهالي من

فلاحى الوجه القبلى يقول فيه « بخصوص سعادة الباشا زعلان منا ، ولكن هو ليس مخلداً ولا اشترى هذه المديرية لاهو ولا خلافة (١٢٣) » .

وفى شكوى أخرى مقدمة من أهالى ناحية « أبستو » مركز طلخا بمديرية الغربية يتضرر فيها الفلاحون من بدرأوى عاشور عمدة « بهوت » والوكيل عن دائرة أنجى هانم حرم سعيد باشا حيث نزع منهم الأطيان المؤجرة من الدائرة ومقدارها ٢٣٠ فداناً وحجز محصولاتها لرغبته فى رفع قيمة الإيجار . وكان يمضى التحقيق فى الحال على يد الحكومة الجديدة ، فعندما وردت شكوى فلاحى « كفر سعيقان » بمديرية الشرقية يتضررون من « المصرف » الذى شقه عمر لطفى وأتلف مزروعاتهم « كونت لجنة تحقيق لإنقاذ الأهالى (١٢٤) » .

وفى شكوى مقدمة من فلاحى تفتيش « منية سندوب » دقهلية التابع للدائرة فاطمة هانم أفندى « إلى عرابى كى يخلصهم مما يعانونه بأنهم تمليه شغالة بذلك الجفلك ومعلمين فليس لديهم أملاك ، وأن الجفلك المذكور أعطى كل منهم أطياناً بالإيجار من فدان إلى اثنين بقيمة إيجارية قدرها أربعة جنيهات للفدان ، ولعجزهم عن السداد فالدائرة والتفتيش استحضروا نقدية بالأرباح عليهم لتكاملة الإيجار وأخذوا عليهم سندات بذلك لحين طلوع المحصول الشتوى ، وأن المفتش والمعاون والباشكاتب متواطئين معا ضدهم وهنا أمر عرابى بإحالة الأمر على الداخلية وتعيين مندوب للتحقيق ورد الحقوق إلى أصحابها (١٢٥) » .

ورأى الفلاحون فى عرابى نصيرهم الذى يعمل على رد حقوقهم ، ففى غالب الأحيان كانت شكاواهم تصل إليه ، ويصور كرومر ذلك بقوله « كان الفلاحون ينظرون إليه على أنه مخلصهم وأن على يديه سيستردون أراضيهم وستلغى ديونهم (١٢٦) » . وفى كثير من الشكاوى التى كانت توضح مدى الظلم الواقع على الفلاحين ، كانوا يطلبون إلى عرابى أن يكون وكيلا عنهم يمثلهم من أجل إنقاذهم وخلصهم مما يثنون منه ، ويذكر « بلنت » أن شعبيته وصلت إلى أقصى درجاتها وأطلقوا عليه اسم الواحد وكانت غرفته الخارجية بل الشارع الموصل إلى المنزل يمثل كل يوم بجماعة الشاكين (١٢٧) » .

وانتخدت حركة التوكيلات التي وقعها الفلاحون بإجابة عرابي للدفاع عنهم شكلاً عاماً بعد قبول الخديو توفيق للمذكرة المشتركة الثانية في ٢٥ مايو ١٨٨٢ واستقالة وزارة البارودي ، وهي الفترة التي شهدت قلداً من القلق والاضطراب فقد نشطت عناصر من الريف في جمع التوقيعات على عرائض برفض المذكرة المشتركة وتوكيل عرابي للدفاع عن حقوق الفلاحين ، ففي الشرقية تشير وثائق الثورة العرابية إلى أن إمباني البسيوني وهو فلاح من قرية بنايوس قام بتخيم الفلاحين العاملين في السخرة في ترعة الشراوية على محاضر بخلع الخديو وعدم رغبة الأهالي فيه ، وهي محاضر طبعت في مصر وقام بنقلها إلى الشرقية أمين بك الشمسي والشيخ محمد الهجرسي^(١٢٨) .

كما شهدت المنوفية حركة مماثلة ويبدو أن توقيع هذه المحاضر كان يتم في مناطق تجمعات الفلاحين ، ففي عملية سد فم الرياح بمركز أشمون تم تخيم محاضر مماثلة كان نص إحداها « نحن عمد ومشايخ وأهالي مركز أشمون بالأصالة عن أنفسنا وعن أهالي بلادنا أنه لما سمعنا باللائحة المتقدمة في حق الوطن المحبة بحقوق دولتنا العلية وحقوقنا الوطنية حصل لنا قلق واضطراب وضمنك شديد وموكلين في المدافعة عنا أحمد عرابي^(١٢٩) » . ويبدو أن توقيع هذه المحاضر كان جزءاً من حركة عامة شهدها الريف المصري لتأييد الثورة وإضفاء الشرعية على موقف عرابي في مواجهة الخديو^(١٣٠) .

ويصور أحمد عرابي هذه الحالة في مذكراته فيذكر أنه بمجرد تواتر خبر إستقالة وزارة البارودي إحتجاجاً على قبول الخديو للمذكرة المشتركة حتى بلغ الاضطراب مداه في جميع أنحاء البلاد وكثر اللغط وزادت بواعث الخوف ، وحضر إلى العاصمة جميع أعيان البلاد ومستخذي الحكومة وقدموا لنا مئات العرائض بواسطة مديري المديرية محتجين فيها على عمل الخديو هذا ومتطلبين أحد أمرين : إما رفض المذكرة أو عزل الخديو الذي قبل تدخل الأجانب في أحوال البلاد الداخلية^(١٣١) .

ومن الواضح أن الفلاحين في تلك الفترة كانوا على درجة عالية من الوعي إذ أصبح الموقف السياسي واضحاً لهم تماماً ، فقد كان قلب كل مصري يخفق مع عرابي ، وكم أساءتهم استقالته مع وزارة الثورة ، وكم أسعدتهم عودته إلى نظارة الجهادية ، وعندما بدأت الحرب بين الطرفين عقب ضرب الإسكندرية ، كانت الدعوات بالنصر

لعرابي تتردد على كل لسان . وبرغم ما كان يعانيه هؤلاء من القوى المضادة للثورة لكي يجيدوا عن تأييدها ، إلا أن الفلاحين لم يلينوا ولم يستسلموا لأساليب القهر والإيذاء وظلوا متمسكين بمبادئهم في تأييد الثورة حتى النهاية . وعلى سبيل المثال قام مدير ومفتش جفلاك « ميت خلف » بالمنوفية بسجن أحد الفلاحين لأنه دعا بنصرة عرابي . كما قبض محمد أفندي فؤاد الشر كسي على من كان يردد قوله « الله ينصر عرابي » بجيش المؤمنين » وأجرى ضربه ضرباً فاحشاً وحبسه أسبوعاً (١٣٣) .

وفي الفترة التي تلت ضرب الإسكندرية ، اتخذت حركة الفلاحين في تأييد الثورة طابعاً عنيفاً تمثل في عدة أمور ، ففي الجانب السياسي سيطرت عليهم فكرة سقوط النظام القائم في مصر على يد عرابي ، وسرى اتجاه قوى بينهم أنه بنهاية الحرب وانتصار مصر لن يعود الخديو ولا من معه من الأكابر والنواب والباشوات حيث أنه هو المتسبب « في هتك أعراض المسلمين في الإسكندرية وفي قتلهم » وإنما سيكون عرابي والياً عليهم ، فهو من السلالة النبوية الشريفة وولي من أولياء الله المكشوف عنهم الحجاب ، وأذاع العلماء في القرى « أنه توجد نصوص قاضية على أن عرابي سينتصر ويتسلم ولاية مصر بدلاً من الخديو ، ويجرى رفع المظالم ويعيد قطع دابر الإفرنج والأتراك وتبقى الحكومة لزاماً المصريين في الوظائف وتنحصر في الفلاحين الذين هم عماد البلاد ، وأن عرابي سيصير ملكاً للعرب عموماً بما فيها الشام والحجاز » (١٣٣) .

أما في الجانب الخاص بدعم الجهود الحربية للجيش المصري ، فقد شارك الفلاحون في الكفاح تحت راية عرابي في محاولة لرد العدوان الإنجليزي أو دحره بأكثر من وسيلة كان من أبرزها التبرعات التي قدموها للثورة ، وتطوعهم في صفوف الجيش إلى جانب القوات العسكرية .

١ - التبرعات :

وجد عرابي خزانة الدولة خاوية ، بعد أن أخذت الأموال إلى الأسطول البريطاني ، وحتى أموال صندوق الدين حملها أعضاؤه إلى السفن الحربية . فقام الفلاحون والأعيان وعمد ومشايخ القرى بتقديم ما يلزم للقوات العسكرية تبرعاً من جانبهم ، وشملت هذه التبرعات أصناف الحبوب المختلفة من قمح وفول وأرز وشعير وعدس وبصل وغيره ،

والخيول والمواشى والدجاج وعلف الماشية والأخشاب هذا إلى جانب بعض الفواكه مثل العنب والبطيخ ، هذا بالإضافة إلى بعض التبرعات المالية بمبالغ مختلفة من بعض الجهات (١٣٤) .

وإذا كان من الصعب تحديد الحجم النهائى للتبرعات فإنه يمكن ذكر بعض نماذج لها . ففى طهطا تبرع أهاليها وأعيانها بمائتى أردب من القمح ، كما تبرع حميد أبوستيت بالبليتا بألف إردب من الحبوب منها ١٥٠ إردباً من العدس ، وكذلك تبرع عمداً وأعيان وأهالى مركز ميت غمر بسبعة آلاف إردب قمح وبمبلغ ٢٠٠٠ جنيه و ١٥٠ « فحل جاموس » و ٣٥٠ خروفاً و ٧٠ قنطاراً من المسلى ، وتبرع أحمد بك مصطفى من ملبج بالمنوفية بثلاثمائة إردب من القمح ، وتبرع ميخائيل أنناسيوس وأخيه حنا من أشروبة بالمنيا بثلاثمائة إردب نصفهم من القمح والنصف الآخر من الفول ، كذلك تبرع عمداً وأهالى مديرية أسيوط بعشرة آلاف إردب من مختلف أصناف الحبوب ، وتبرع محمد جلال من أعضاء مجلس شورى النواب بمائة وستون إردباً من القمح بخلاف الخيول والجمال والمهات (١٣٥) .

وتشير الوثائق إلى العديد من حالات التبرع التى قام بها الأعيان والأهالى والأقباط وغيرهم ، وقد برز من هؤلاء عائلات عبد النور أقلا دىوس بجرجا ويوسف عبد العال بملوى ، وحميد أبوستيت بجرجا ، والوكيل وأحمد محمود والناضورى ومهنا وحسين حمزة بالبحيرة ، وزغلول ببايانة غربية (١٣٦) . وعائلة طنطاوى بالفيوم (١٣٧) .

وعندما أراد مدير الغربية معرفة مقدار ما يستطيع عمداً وأهالى المديرية توريده بالثمن من أصناف الغلال المطلوبة للجيش ، أصر هؤلاء العمداً على توريد كافة الأصناف المطلوبة للجيش تبرعاً منهم ومن أهالى مديريتهم ، هذا بالإضافة إلى أنهم تبرعوا بما لزم للمهاجرين من الإسكندرية والذين استقروا بمديرية الغربية (١٣٨) . وفى هذا المجال ذكر أحمد عرابى أن بعض أهالى الوجه القبلى تبرع بنصف ماله والبعض الآخر خرج عن جميع ما يمتلكه (١٣٩) .

٢ - تطوع الفلاحين في صفوف الجيش :

شهدت البلاد حركة تطوع بين الفلاحين للانضمام إلى صفوف الجيش أو تقديم المساعدات له ، وهو جيش مكون أساساً من الفلاحين المصريين ، وهو تطور ملفت للنظر ، وبعد أن كان بعض شبان الفلاحين يحاولون الهرب من الجندية - التي كانت تمثل في أذهانهم البعد عن الأهل والوطن - بأية وسيلة إلى حد إتلاف بعضهم لبعض أعضاء في أجسامهم ، نجدهم يطالبون بالانضمام إلى صفوف الجيش للدفاع عن شرف الوطن الذي دنسته أقدام الغزو الأجنبي ، فقد أصبحت القضية واضحة أمامهم ، فيقدم الفلاح نفسه متطوعاً بإرادته ، فقد دفعته الحماسة وقاده الواجب ، فالجرب بين مصر والإنجليز - من وجهة نظره - حرب دينية مقدسة ، إذن فالجهاد في سبيل الله هو أرقى درجات الإيمان حيث اللجنة هي المثوى ، كما كان ذلك الرباط الذي توثق بين عرابي وبين الفلاحين قوة دافعة لهم يلبون نداءه ويطيعون أوامره .

وتشير أوراق الثورة العرابية إلى العديد من نداءات نفر من الفلاحين لأهالي بلادهم ، وما كان لها من أثر كبير على تعبئة الشعور الوطني لدى الفلاحين ، فعلى سبيل المثال « كان عبد ربه يوسف عبده من كفر عبد الخالق بمديرية المنيا يمر على النواحي وينادى : هيا بنا نتوجه لطرف عرابي الذي هو من نسل المبرور ، بعثه الله لحماية الوطن والدين » وسيجعله والياً على القطر المصري . وعلى الفور قام الفلاحون بالتجهيزات العسكرية من مشترى أسلحة وخيول وخيام وما يلزم من الذخائر صحبة المشايخ بزيادة ألفين وخمسمائة نفر « (١٤٠) » .

واستمرت النداءات التي أثارت الحمية الدينية والوطنية ، وكان للنديم الدور الأكبر في هذا المجال من خلال مقالاته في « الطائف » التي ألهمتها حماسة المواطنين للجهاد في سبيل الله . وتعترف إحدى الصحف التركية بهذه الحالة بقولها أن الفلاحين « بعد أن كانوا ينفرون من العسكرية ولا يجلبون إليها إلا في الحديد أصبحت الآن رغبتهم في الدخول تحت السلاح قد حيرت العقول وما ذلك في الحقيقة إلا لكونهم يريدون الوقوف في وجه التعرضات الأجنبية » (١٤١) .

ففي مديرية جرجا بلغ عدد المتطوعين حتى ٢٤ يوليو ١٨٨٢ ألفي متطوع ،

حيث كانت عائلة أبو ستيت تتجول في البلاد لجمع المتطوعين والدعاية للثورة^(١٤٢) .
أولى لشهدت مديرية المنيا حركة عامة للتطوع قادها الشيخ أحمد عبد الجواد أحد مشايخ
الأزهر من قرية القايات وأخوه محمد ، وبلغ عدد الفلاحين الذين تطوعوا مع ذلك
الشيخ ٢٦٠٠ متطوع توجهوا إلى كفر الدوار بقيادة عدد من عمد قراهم^(١٤٣) .

وبلغت حماسة المصريين من أبناء الريف ذروتها في طلب التطوع للدفاع عن
البلاد ، حتى أن أرباب المعاشات - وعددهم ٤٠٠ شخص بقسم سنورس بمديرية
الفيوم - أرسلوا إلى عرابي يعربون عن رغبتهم في الانضمام إلى المجاهدين^(١٤٤) . كذلك
طلب ناظر قسم ديروط - وهو من المصريين - التطوع في صفوف القوات المحاربة^(١٤٥)
وماجت البلاد بطوفان التطوع ، ويذكر محمد عبده لبرودلى « رأيت الأهالي يذهبون
إلى الحرب بمحض إرادتهم سواء كانوا فلاحين أو بلو مبدلين شوقهم الكبير لمحاربة
الإنجليز حتى الأقباط أيدوا نفس الشعور » . وتتابعت الوفود التي تصل إلى أرض
المعركة من أدنى البلاد إلى أقصاها ، وتدفقت البرقيات على عرابي تعلن عن رغبة
الفلاحين في التطوع ، وكان عرابي يرد عليهم ويشكرهم ، ونتيجة لكثرة الأعداد
التي كانت تلح في طلب التطوع نجد عرابي يبلغ بعض مديري المديريات « نحن شاكرين
للمتطوعين غيرتهم على أوطانهم . فبلغوهم عنا ذلك وأخبروهم أن يكونوا مستعدين
لحين الطلب أما الآن فيطمثنوا في أما كنهم آمنين^(١٤٦) » .

وانخرط عدد كبير من قبائل العربان في صفوف القوات المحاربة ، سواء كان
ذلك بناء على رغبتهم في التطوع أو بناء على طلب قادة الثورة ضمهم إلى قوات جيشها ،
فقد كانوا جميعاً قادرين على حمل السلاح وحسن استخدامه وقد تطوع عربان
الجواييص بكوم حمادة بمديرية البحيرة ، وعربان الكريمات بالواسطى ، وعربان
الحرايى بالفيوم ، وعربان من قبيلة النجمة بالجيزة ، وعربان الفوايد بحرى^(١٤٧) .
وأعلن عربان فوايد قبلى وعربان الرماح باستعداد ألف نفر منهم « للمقاومة ضد العدو
والمداومة على الوطن^(١٤٨) » .

وعلى ذلك فقد شاركت قبائل البلو إلى جانب جيش الثورة في المعارك التي دارت
في أثناء الحرب بين المصريين والإنجليز ، وبرغم الدور المؤسف الذى قام به عربان

الهنادى بالشرقية تحت قيادة شيخهم سعود الطماوى ، فإن بقية قبائل البدو قامت بدور إيجابى فى الدفاع عن البلاد مثلهم مثل بقية المواطنين المصريين .

ومن لم يكن قادراً على حمل السلاح من الفلاحين المصريين الذين تطوعوا لمساعدة الجيش ، فقد أسند إليهم القيام بأعمال أخرى مثل إقامة الاستحكامات التى أقامها الجيش فى مختلف مراحل الثورة ومواقعها ، وخصص على المديريات تقديم « الأنفار » اللازمة لهذا الغرض حتى ولو تم إخراج نصف تعداد الذكور بها^(١٤٩) وبلغ الأمر مداه عندما أمر عرابى بجمع كل الفلاحين والسودانيين « خالين الكارات والصناعة » وإرسالهم لديوان الجهادية لتشغيلهم فى أعمال الاستحكامات^(١٥٠) .

ويبدو أن الفلاحين كانوا على وعى بأعدائهم ، فى الواسطى قبض الفلاحون على عثمان بك رأفت أحد معاوفى الخديو فى ٦ أغسطس ١٨٨٢ ، حيث كان متخفياً فى ملابس رثة وهو فى طريقه إلى المنيا للاتصال بعائلة سلطان باشا ، وكان عثمان رأفت يقوم بدور مشبوه لحساب الخديو والإنجليز وذلك عن طريق اتصاله ببعض الأعيان بالوجه القبلى^(١٥١) . كما كان أحد أعضاء الوفد الذى أرسله الخديو لمرافقة القوات البريطانية عند تقدمها من جهة قناة السويس وكذلك قام ناظر « قومبانية الإنجليز » بشربين بمديرية الغربية بالقبض على أحد أعوان وكيل الشركة الإنجليزية بالسماحية حيث كان يحمل خطابات باللغة الإنجليزية متوجهاً بها إلى بور سعيد ، التوجه به ذلك الناظر إلى أحمد عرابى وسلمه له وما يحمل من خطابات^(١٥٢) .

وفى قرية السلامية بالدقهلية أرسل أحد الفلاحين بالناحية أن أحد التجار اليونانيين يخنى أسلحة فى عزبته ، وقد تم الاستيلاء على هذه الأسلحة بعد مهاجمة العزبة وأرسلت إلى الجيش . وفى بلبس هاجم بعض فلاحى قرية الكفر القديم بالشرقية محلات ثلاثة من الأجانب واستولوا على ما بها من سلاح وذهبوا به إلى التل الكبير بعد أن أخطروا عنها ناظر الجهادية ، وبلغت جملة هذه الأسلحة ١٧ بندقية وسيف « ونمشة » و ٣٧٣ خرطوشة^(١٥٣) .

وقامت محاولات من جانب قادة الثورة لإشراك الفلاحين تحت إشراف عمد ومشايخ قراهم فى حراسة شواطئ بحيرتى المنزلة والمطرية ، وفى بداية الأمر فى ٢٦ يوليو ١٨٨٢

قام عبد العال حلمي بالاشتراك مع عمد ومشايخ مركزى دكرنس وفارسكور بترتيب نقط حراسة ، وتم تحديد منطقة معينة من الشاطئ لكل شيخ أو عمدة ليتولى ترتيب الغفر اللازم لها من الفلاحين تحت إشرافه ، وكان ذلك بهدف « عدم تمكن المفسدين وأرباب الغايات من توصيل جوابات من وإلى إسكندرية أو بورسعيد » ومن يصير ضبطه يرسل إلى ناظر الجهادية والأشياء التى يحملها^(١٥٤) .

وتطور الأمر إلى أبعد من هذا فيما بعد فطرح قضية تسليح الفلاحين من قبل قادة الثورة فى تلك المناطق ، حيث كان من المحتمل نزول القوات البريطانية فيها . ففى المناطق الواقعة قرب بحيرة المنزلة والتي تمتد شواطئها عبر مديرية الشرقية والدقهلية كانت أوامر عرابى صريحة وواضحة بضرورة تسليح الفلاحين وتنظيمهم بقيادة المشايخ للدفاع عن شواطئ البحيرة ومواجهة أى تسلل من قبل لإنجليز وأعوانهم . ففى برقية من عرابى إلى مدير الدقهلية بتاريخ ٢١ أغسطس ١٨٨٢ طالبه بأن يصدر تعليماته إلى مأمور مركز المنزلة بأن يستحضر العمدة والمشايخ ويأخذ عليهم العهد القوي بإخراج كل الفلاحين الذين لديهم إلمام باستخدام الأسلحة وتوزيعهم على النقاط المهمة على شاطئ البحيرة ، وإذا لم يكن لديهم أسلحة فيصير طلبها من ديوان الجهادية^(١٥٥) . وبالفعل تم خروج خمسة آلاف فلاح لهذا الغرض ووزعوا على النقاط المهمة على شاطئ البحيرة تحت إشراف عمدهم ومشايخهم ، وأعطيت قيادة المنطقة كلها إلى جلبى جاهين عمدة البصرات ، ووضع هذا التنظيم تحت إشراف مأمور مركز دكرنس ومدير الدقهلية وعبد العال حلمي قائد فرقة دمياط^(١٥٦) .

كذلك فقد اشترك ألفان من الفلاحين بمديرية الشرقية فى حراسة بحيرة المطرية^(١٥٧) ووضع هذا التخطيط موضع التنفيذ فأرسلت لهذا الغرض ألنى بندقية إلى عبد العال حلمي الذى تولى توزيعها على العمدة والفلاحين المكلفين بالحراسة ، ومما يؤكد ذلك أنه وجدت لدى بعض العمدة والفلاحين أعداد كبيرة من الأسلحة عند القبض عليهم فى أعقاب الثورة ، واعتراف كثير منهم بالمهام التى كانت ملقاة على هاتقهم^(١٥٨) .

وإذا كان الفلاحون قد حملوا السلاح فى بعض المناطق التى كان من المحتمل تسلل العدو إليها ، فإن حركة الفلاحين فى المناطق التى سيطر عليها كبار الملاك قد اتخذت بعداً اجتماعياً واضحاً .

البعد الاجتماعي لحركة الفلاحين :

لتخذت حركة الفلاحين في المناطق التي سيطر عليها كبار الملاك بعداً اجتماعياً واضحاً ، ففي مديرية المنيا حيث تركز الملكيات الكبيرة — الدائرة السنية ، أراضي سلطان باشا وغيره — عبر الفلاحون عن أهدافهم في ضرورة توزيع أطيان الجفالك عليهم ، وطلبوا بالقضاء نهائياً على سيطرة الأتراك والأجانب وقيام حكومة من الفلاحين من عمد البلاد ، بل أكثر من هذا طالبوا بأن يكون صنع السكر التابع للدائرة السنية ملكاً لهم . ففي عريضة الاتهام الموجهة إلى عثمان حسن عمدة أبو حسية بالمنيا جاء فيها أنه كان يعلن بين الفلاحين « بأن عرابي وأخوانه في غاية الاستعداد وقريباً يتم النصر وإبلاغ المقصود من نحو راحة الرعية وارتداد أطيان الجفالك على بلادها الأصلية وتبقى فابريقة مطاى للأهالي ، كما أن الأطيان التي اشتراها طلعت باشا وسلطان باشا بجهة بلده من الدائرة السنية تبقى للأهالي وبضيع ثمنها على أربابها ، واستمر على هذا مدة الحرب (١٥٩) .

ولإى جانب هذه المطالب كانت هناك مطالب أخرى بإسقاط ديون الفلاحين وديون الحكومة ، ففي عريضة الاتهام الموجهة إلى أحمد أبو طالب عمدة برطباط بالمنيا جاء أنه كان يعلن بين الفلاحين أن عرابي بعد أن ينتصر على الخديو سوف « يجرى رفع معظم الأموال وإعادة أطيان الجفالك للبلاد بدون ثمن ، أى أن أهالي كل بلد يتسلموا زمام أطيانتها وتكون الحكومة منحصرة في الفلاحين الذين هم عمد البلاد وقطع النظر عن وجود أبناء الترك وغيرهم (١٦٠) .

وفي الغربية هاجم الفلاحون من ناحية « قلين » بقيادة شيخهم الساعي منصور دائرة حيدر باشا واستولوا على محصولاتها من الغلال وغيرها وقدموها لسلطات الثورة (١٦١) وفي القليوبية هاجم الفلاحون المسلحون بناحية بهيم بقيادة مشايخ الناحية أبعادية محمد بك صدق واستولوا على المحاصيل والمواشي وأعلنوا أنهم سوف يقدمونها للجهادية (١٦٢) .

وتبلغ حركة الفلاحين أعنف مراحلها حين يستولى الفلاحون على أراضي كبار الملاك ويزرعونها لأنفسهم . ففي مديرية البحيرة قام الفلاحون في سبتمبر ١٨٨٢ بتقسيم أراضي الأوسية المملوكة لحيدر باشا بناحية السمحة عليهم وقاموا بزراعتها ذرة

شامى^(١٦٣) . وفي أسيوط هاجم بعض فلاحي قرية دبلجا المسلحون (٢٨ سبتمبر ١٨٨٢) أراضي جفلك الروصة بقريتهم وقاموا بتقسيم الأطيان وزرعوها خضاراً^(١٦٤) . وفي أسيوط أيضاً قام الفلاحون بناحية أم القصور بالاستيلاء على أراضي « الخواجات » شنودة مرقص وولده مشرق وقاموا بزراعتها لحسابهم ، وكانت هذه الأراضي ملكاً لهؤلاء الفلاحين انتزعت منهم بفعل عمليات الرهن والتسليف بالرأب^(١٦٥) .

وكان طبيعياً أن يتجه الفلاحون لتصفية حسابهم مع المرايين الأجانب وغيرهم الذين امتصوا دماءهم ، إلى حد أنه يمكن القول أن انخراط الفلاحين في الثورة وعنف حركتهم خلالها يرجع - إلى حد كبير - إلى الأوضاع الاقتصادية التي عانوا منها خاصة في الفترة السابقة على قيام الثورة . ويصور نائب القنصل لأنجليزى في الإسكندرية موقف الفلاحين من المرايين في كتابه إلى وزير الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٦ يونيو ١٨٨٢ فيخبره بأن الفلاحين يهاجمون الأجانب وينزعون منهم سندات الديون ، إلى الحد الذي قام فيه بعض الفلاحين بقتل أحد المرايين اليونانيين في بنها لامتناعه عن إعطائهم السندات التي له بمقتضاها دين عليهم واجب الأداء^(١٦٦) .

وفي طنطا أمسك الفلاحون « بالنصارى واليهود والأروام وهجموا عليهم وكسروا دكاكينهم » وازداد عدد القتلى للدرجة التي امتلأت بهم ست « عربات كارو » . وفي المحلة وسمود اعتدى الفلاحون على الأجانب وقتلوا بعضاً منهم^(١٦٧) . وفي مديرية البحيرة هاجم الفلاحون في قرية « منية سلامة » ثلاثة من المرايين اليهود المقيمين مع عائلاتهم بوابور لحليج الأقطان مملوك لأحدهم بهذه الناحية وهددوهم بالقتل مالم يستردوا منهم سندات الديون التي سبق أن حررها الفلاحون^(١٦٨) . وفي قسم منفوط قام بعض الفلاحين بالاستيلاء على أطيان ومنازل كبار الملاك الأجانب والتجار المسيحيين وقاموا بتقسيمها فيما بينهم^(١٦٩) . كما طالب مشايخ ناحية بنى شقير بمديرية أسيوط أيضاً بأطيانهم التي سبق أن استولى عليها واصف خياط أحد أقباط أسيوط نظير المبالغ التي أقرضها لهم^(١٧٠) .

وهكذا رأى الفلاحون في الثورة العرابية فرصة للتحرر من الظلم الذي رزحوا تحت نيره أجيالا عديدة ، فاتخذت مشاركتهم فيها شكل حركة عامة شهدها الريف

المصرى . وحيث المناطق التى تركزت فيها الملكيات الزراعية الكبيرة اتخذت الحركة أبعاداً اجتماعية مستهدفة الأرض التى أحس الفلاحون أنهم أصحابها الحقيقيون ، كما استهدفت فى نفس الوقت الفئات الاجتماعية التى عانى منها الفلاحون فى الماضى وبالذات الأتراك والأجانب الذين عبر الفلاحون عن رغبتهم فى التخلص منهم .

ولم تكن فكرة المطالبة بالأرض مطروحة من قبل الفلاحين وحدهم بل كانت مطروحة أيضاً من قبل بعض قادة الثورة . فيذكر كرومر أن أحد الضباط خاطب الفلاحين فى الزقازيق بقوله « إن أراضى كبار الملاك من حقكم أنتم »^(١٧١) . ورغم ذلك فإن مجريات الأحداث فى الثورة العراقية بددت آمال الفلاحين – والمصريين جملة – ودخل الاحتلال البلاد على بساط من خيانة نفر من كبار الملاك الذين أفرعهم حركة الفلاحين فى أثناء الثورة .

هوامش الفصل الثالث

- (١) ليس من طبيعة هذا البحث التصدي لتعريف القوى الاجتماعية والمعايير التي على أساسها يمكن تقسيمها إلى شرائح وطبقات اجتماعية وبيان طبيعة الحركة بينها ، بقدر ما هو رصد لدور هذه القوى في أثناء الثورة العرابية .
- (٢) حامد ربيع : الأصول الفكرية للثورة العرابية ، مقال في كتاب الثورة العرابية ، مائة عام ، القاهرة ، دار الموقف العربي ، ١٩٨١ ، ص ٢١ .
- (٣) أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم في عصر محمد علي ، القاهرة ، دار النهضة المصرية ، ١٩٣٨ ص ٤٢٢-٤٢٣ .
- (٤) لطيفة محمد سالم : القوى الاجتماعية في الثورة العرابية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١ ، ص ٦٧-٦٨ .
- (٥) قليبي فهمي : مذكرات قليبي فهمي باشا ، ط ٣ . المنيا ، ١٩٤٧ ، ص ٢٧ .
- (٦) Blunt : Secret History of the English Occupation of Egypt, London, 1907, p. 125.
- (٧) د . الوثائق القومية : محافظ الأبحاث ، محفظة رقم ١١٦ بتاريخ ٦ ديسمبر ١٨٨١ .
- (٨) لطيفة سالم : المرجع السابق ، ص ٢٦٢ .
- (٩) حسن حنفي : الدين والثورة في الثورة العرابية ، مقال في كتاب الثورة العرابية ، مائة عام القاهرة ، دار الموقف العربي ، ١٩٨١ ، ص ٤٥ .
- (١٠) د . الوثائق : الثورة العرابية ، محفظة رقم ٨ ملف ٥٠ ومحفظة رقم ٤١ ملف ٢ .
- (١١) لطيفة سالم : المرجع السابق ، ص ٣٦٧ .
- (١٢) محمد عبده : مذكرات الإمام محمد عبده ، جمعها وقدم لها طاهر الطناسي ، القاهرة دار الهلال ، ١٩٦١ ، ص ١٥ .
- (١٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى : تطور الفكر السياسي في مصر الحديثة ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٣ ، ص ٣١ .
- (١٤) لطيفة سالم : المرجع السابق ، ص ٧٥ .
- (١٥) نفسه ، ص ٧٧ .
- (١٦) لطيفة سالم : المرجع السابق ، ص ٣٧٤ .
- (١٧) د . الوثائق : وثائق الثورة العرابية ، محفظة رقم ١٩ ملف ٨٩ .
- (١٨) عبد المنعم إبراهيم النسوق : عبد الله النديم ودوره في الحركة السياسية والاجتماعية ، القاهرة ، دار الكتاب الجامعي ، ١٩٨٠ ، ص ٤٠٨ .

- (١٩) نفسه ، ص ٤٤ .
- (٢٠) صلاح عيسى : الثورة المرابية ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٢ ، ص ٢٨٥ .
- (٢١) محمد أحمد خلف الله : عبد الله النديم ومذكراته السياسية ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو ، ١٩٥٦ ، ص ٥٦ .
- (٢٢) عبد المنعم الدسوقي : المرجع السابق ، ص ٤١٠ ، ٤١١ .
- (٢٣) نفسه ، ص ٤١٤ - ٤١٧ .
- (٢٤) محمد أحمد خلف الله : المرجع السابق ، ص ٥٥ .
- (٢٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ، ص ٣٣ .
- (٢٦) عبد المنعم الدسوقي : المرجع السابق ، ص ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٧ .
- (٢٧) د. الوثائق : الثورة المرابية ، محفظة رقم ١٤ ملف رقم ٢٩٧ .
- (٢٨) رؤوف عباس : النظام الاجتماعي في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ٨١ .
- (٢٩) أمين سامي : تقويم النيل وعصر عباس الأول ومحمد سعيد م ١ ج ٣ ، القاهرة ، ١٩٣٦ ، ص ٢٩٢ .
- (٣٠) فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية ، القاهرة ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، ١٩٦٩ ، ص ٧٧ .
- Baer. G. : Social Change in Egypt, 1800 - 1914, Holt. p.M. (٣١)
- Edit, Political and Social Change in Modern Egypt, London, 1908, p. 149.
- (٣٢) على بركات : تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره على الحركة السياسية ١٨١٣ - ١٩١٤ ، القاهرة دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٧ ، ص ٣٧٨ .
- (٣٣) عبد الرحمن الرافعي : عصر إسماعيل ، ج ٢ ، ص ٨٢ - ٨٤ .
- (٣٤) نفسه ، ص ١٠٩ ، ١٤٩ .
- (٣٥) نفسه ، ص ١٦٠ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ، ١٨٠ .
- (٣٦) أحمد عرابي : كشف الستار عن سر الأسرار ، ج ١ ، دار الهلال ، ١٩٥٣ ، ص ١٠ .
- (٣٧) على بركات : المرجع السابق ، ص ٣٨٢ .
- (٣٨) أحمد عرابي : المرجع السابق ج ١ ، ص ١٢ .
- (٣٩) نفسه ، ج ١ ، ص ٤٥ .
- (٤٠) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ج ٢ ، ص ١٧٠ - ١٧١ .
- (٤١) نفسه ، ج ٢ ، ص ١٧٩ - ١٨٠ .
- (٤٢) نفسه ، ص ١٨٢ .
- (٤٣) نفسه : الثورة المرابية والاحتلال الإنجليزي ، ص ٧٤ .
- (٤٤) تيودور روزستين : تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده ، ترجمة على أحمد شكرى ، القاهرة ، ١٩٢٧ ، ص ٢٣٧ .

- (٤٥) على بركات : المرجع السابق ، ص ٤١٢ .
- (٤٦) تيودور رودستين : المرجع السابق ، ص ٢٤٣ .
- (٤٧) عبد الرحمن الراجحي : الثورة العربية ، ص ١٧٣ ، ١٧٤ .
- (٤٨) تيودور رودستين : المرجع السابق ، ص ٢٦٩ .
- (٤٩) عبد الرحمن الراجحي ، الثورة العربية ، ص ٢٤٨ - ٢٥٤ .
- (٥٠) تيودور رودستين : المرجع السابق ، ص ٣٠٧ - ٣٠٨ .
- (٥١) لطيفة سالم : المرجع السابق ، ص ٤٢٧ - ٤٢٨ .
- (٥٢) د. الوثائق : الثورة العربية ، محفظة رقم ٢٠ تقارير عن حادثة ضرب الإسكندرية واجتماعات المراهبين ملف ١٧٤/٢٠ . سلطان باشا .
- (٥٣) عبد الرحمن الراجحي : الثورة العربية ، ص ٣١٨ - ٣١٩ .
- (٥٤) محمد عبده : المرجع السابق ، ص ١٧٦ .
- (٥٥) عبد العزيز رفاعي : محمد سلطان أمام التاريخ ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٥٨ ، ص ٣١ .
- (٥٦) د. الوثائق : الثورة العربية ، محفظة رقم ١١ ملف ١١٦ .
- (٥٧) نفسه ، محفظة رقم ٨ ملف ٥٣ .
- (٥٨) الوقائع المصرية ، أول يونيو ١٨٨٢ .
- (٥٩) د. الوثائق : الثورة العربية ، محفظة رقم ١٩ ملف ١١٣ .
- (٦٠) أحمد عرابي : المرجع السابق ج ١ ، ص ١٣٨ - ١٤٠ .
- (٦١) د. الوثائق : محفظة بمنوان «أوراق تتعلق بالجيوش المصرية والثورة العربية ، بدون رقم وتحت الترتيب ، ملف ٣/٦ أوامر الخديو وثيقة رقم ١٣٢٩ .
- (٦٢) أحمد شفيق : مذكراتي في نصف قرن ، ج ١ ، ص ١٨٦ .
- (٦٣) سمير طه : محمد سلطان بين الوطنية والتبعية ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٥٩ .
- (٦٤) نفسه ، ص ٦٠ .
- (٦٥) د. الوثائق : الثورة العربية ، محفظة رقم ٣ تلفرافات ، تلفراف من أحمد عرابي إلى وكيل الجهادية بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٨٨٢ .
- (٦٦) نفسه : أوراق تتعلق بالجيوش المصرية والثورة العربية ، محفظة بدون رقم تحت الترتيب ملف ٣/٦ ، صورة منشور لإرادة سنية خديوية لكافة أهالي وسكان القطر المصري رقم ١٣٣٠ بتاريخ ١٨ أغسطس ١٨٨٢ .
- (٦٧) أحمد عرابي : المرجع السابق ج ٢ ، كتاب الهلال ، مارس ١٩٥٣ ، ص ١٧ ، ٢٣ .
- (٦٨) على بركات : المرجع السابق ، ص ٤١٥ .
- (٦٩) د. الوثائق : الثورة العربية ، محفظة رقم ٢١ قرارات الجمعية العمومية والمجلس العرفي ملف ٢١/٦ قرارات .
- (٧٠) د. الوثائق : الثورة العربية ، محفظة رقم ١٥ قضايا المتهمين لف رقم ٣٤٢ قضية محمد أفندي عبد الله عمدة الصنائين شرقية ، محفظة رقم ١٤ ملف ٣٠٠ قضية محمد جلال عمدة القيس بالمنيا .

- (٧١) انظر التبرعات في الجزء الخاص بالفلاحين من هذا البحث .
- (٧٢) محمد عبده : المرجع السابق ، ص ١١٥ .
- (٧٣) فاطمة علم الدين عبد الواحد : الريف المصري في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ - ١٩١٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية البنات - جامعة عين شمس ، ١٩٧٦ ، ص ٦٩ - ٧٠ .
- (٧٤) عبد الرحمن الرافعي : عصر إسماعيل ج ٢ ، ص ١٨٣ - ١٨٤ .
- (٧٥) فؤاد كرم : المرجع السابق ، ص ٨٦ .
- (٧٦) عبد الرحمن الرافعي : عصر إسماعيل ج ٢ ، ص ١٨٩ ، ص ١٩٢ .
- (٧٧) نفسه ، ص ١٩٤ .
- (٧٨) أحمد عرابي : المرجع السابق ج ١ ، ص ٥٧ ، ٥٨ .
- (٧٩) علي بركات : المرجع السابق ، ص ٤٠٤ .
- (٨٠) أحمد عرابي : المرجع السابق ج ١ ، ص ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ .
- (٨١) تيودور رودستين : المرجع السابق ، ص ٢٣٨ .
- (٨٢) علي بركات : المرجع السابق ، ص ٤٠٥ - ٤٠٦ .
- (٨٣) تيودور رودستين : المرجع السابق ، ص ٢٩٣ .
- (٨٤) علي بركات : المرجع السابق ، ص ٤٠٦ .
- (٨٥) تيودور رودستين : المرجع السابق ، ص ٣١٨ - ٣١٩ .
- (٨٦) Ninet, John : Arabi Pacha, Egypt 1800-1883, Paris, 1884, p. 115.
- (٨٧) عبد الرحمن الرافعي : الثورة العربية ، ص ٣٧٦ ، ٣٨٤ ؛ علي بركات : المرجع السابق ، ص ٤٠٧ .
- (٨٨) علي بركات : المرجع السابق ، ص ٤٠٧ .
- (٨٩) نفس المكان .
- (٩٠) د . الوثائق : الثورة العربية ، محفظة رقم ٨ قضايا المتهمين ، ملف ٥٣ .
- (٩١) علي بركات : المرجع السابق ، ص ٤٠٧ .
- (٩٢) د . الوثائق : الثورة العربية محفظة رقم ٥ تليفارات ، تليفارات بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٨٨٢ .
- (٩٣) علي بركات : المرجع السابق ، ص ٤٠٨ .
- (٩٤) د . الوثائق : الثورة العربية ، محفظة رقم ٢ تليفارات ملف ٣٠ بتاريخ ٧ أغسطس ١٨٨٢ .
- (٩٥) نفسه ، محفظة رقم ٨ ملف ٢/٥٢ .
- (٩٦) أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٥ ، ص ١٥٩ .
- (٩٧) علي بركات : المرجع السابق ، ص ٤٠٨ .
- (٩٨) Baer, G. : Studies in Social History of Modern Egypt, p. 49.
- (٩٩) Ibid, p. 58.

- (١٠٠) د. الوثائق : الثورة العرابية ، محفظة رقم ٣٠ تقارير عن حادث ضرب الإسكندرية
ملف ٢٠٣/٢٠ .
- (١٠١) نفسه ، محفظة رقم ١٤ قضايا المتهمين ملف رقم ٢/٣١٨/١٤ أوراق مضبوطة بمنزل
المتهمين .
- (١٠٢) نفسه ، محفظة رقم ١٧ قضايا المتهمين ملف ٥٨/١٧ قضية يعقوب سامي .
- (١٠٣) علي مبارك : الخطط التوفيقية ج ١٤ ، ص ٥٣ .
- Baer, G. : *Studies in the Social History of Modern Egypt*, (١٠٤)
p. 100.
- (١٠٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ، ص ٤٣ ؛ علي بركات : المرجع السابق ،
ص ٣٩٥ .
- (١٠٦) علي بركات : المرجع السابق ، ص ٣٩٦ .
- (١٠٧) تيودور رودستين : المرجع السابق ، ص ٥٢ .
- (١٠٨) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ، ص ٧٣ .
- Jerrold, B. : *Egypt under Ismail Pasha*, London, 1879, p. 165. (١٠٩)
- Diecy, E. : *The Story of the Khedivate*, London, 1902, p. 90. (١١٠)
- (١١١) علي بركات : المرجع السابق ، ص ٣٠٨ .
- (١١٢) د. المحفوظات : دفتر قيد العمدة والمشايخ بمديرية الغربية ١٨٦٥ - ١٨٩٤ ج ١ رقم ٢٧٠٨
عين ٥٥ مخزن ٧ ، عن تقرير معروض على تفتيش عموم الأقاليم من تفتيش الوجه البحري ، ص ٣٠٧ .
- (١١٣) الحاوي : ١١ مارس ١٨٨١ .
- (١١٤) عبد المنعم إبراهيم الدسوقي : المرجع السابق ، ص ٦٨ .
- (١١٥) نفسه ، ص ٦٩ - ٧٢ .
- (١١٦) لطيفة سالم : المرجع السابق ، ص ٢٩٧ .
- (١١٧) د. المحفوظات : محافظ الداخلية ، قلم عرضحالات ، المحافظ من رقم ٣٦ - ٤٩ في الفترة
من ١٢٩٨ هـ - ١٣٠١ هـ ، محفظة بمخزن رقم ٥٠ عيون ٧٨ ، ٧٩ ، ١٩٨ .
- (١١٨) نفسه ، محفظة رقم ٣٧ ، من ناظر الحربية إلى ناظر الداخلية بتاريخ ٢٣ يونيو ١٨٨١ .
- (١١٩) المحروسة ، ١٩ مايو ١٨٨١ .
- (١٢٠) د. المحفوظات : الداخلية ، محفظة رقم ٣٦ عين ٧٨ مخزن ٥٠ ، من وكيل دوائر محموديات
إلى ناظر الداخلية ، بتاريخ ٢٢ أبريل ١٨٨١ .
- (١٢١) لطيفة سالم : المرجع السابق ، ص ٣٠٢ .
- (١٢٢) نفسه ، ص ٣٠٣ .
- (١٢٣) نفس المكان .
- (١٢٤) د. المحفوظات : الداخلية ، محفظة رقم ٣٨ بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٨٨١ ، محفظة رقم ٣٩
بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٨٨١ .
- (١٢٥) نفسه ، محفظة رقم ٤٣ بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٨٨٢ .

- Cromer : Modern Egypt, Vol. II, London, 1908, p. 281. (١٢٦)
- Blunt, op. cit. p. 169. لطيفة سالم : المرجع السابق ، ص ٣٠٩ . (١٢٧)
- د. الوثائق : الثورة العربية ، محفظة رقم ٩ قضايا المتهمين ملف ٨٤ قضية إسماعيل البسيوني . (١٢٨)
- نفسه ، محفظة رقم ٧ قضايا المتهمين ، ملف رقم ١٠ قضية إبراهيم عمر وآخرين وكذلك ملف رقم ١٥ قضية إبراهيم يوسف وأخيه أمين يوسف من دمياط . (١٢٩)
- على بركات : المرجع السابق ، ص ٤١٢ . (١٣٠)
- أحمد عرابي ، المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٣٨ . (١٣١)
- د. الوثائق : الثورة العربية ، محفظة رقم ٧ ملف ١٠ قضية إبراهيم عمر وآخرين . (١٣٢)
- لطيفة سالم : المرجع السابق ، ص ٣٢٤ . (١٣٣)
- د. الوثائق : الثورة العربية ، محافظ ١ ، ٢ ، ٣ تلغرافات . (١٣٤)
- نفسه ، محافظ ١ ، ٢ ، ٣ تلغرافات . (١٣٥)
- نفسه ، محفظة رقم ١ ، ومحفظة رقم ٢ تلغرافات . (١٣٦)
- د. المحفوظات : الداخلية ، محفظة رقم ٤٤ عين ٧٩ مخزن ٥٠ . (١٣٧)
- د. الوثائق : الثورة العربية ، محفظة رقم ١ ملف ١٨ بتاريخ ٢٦ يوليو ١٨٨٢ . (١٣٨)
- نفسه ، محفظة رقم ٨ قضايا المتهمين ملف ٥٣ خطاب من أحمد عرابي إلى أحمد بك أباطة في ٦ سبتمبر ١٨٨٢ . (١٣٩)
- نفسه ، محافظ ٧ ، ١٢ ، ١٣ قضايا المتهمين ملفات ١٨ ، ١٨٧ ، ٢٥٧ . (١٤٠)
- لطيفة سالم : المرجع السابق ، ص ٣٣٠ . (١٤١)
- د. الوثائق : مجلس الوزراء ، الداخلية ، محفظة رقم ٦ وثيقة رقم ١٥٩ ، من الداخلية إلى قوميون التحقيق ١٨٨٣ . (١٤٢)
- نفسه : الثورة العربية ، محفظة رقم ٨ قضايا المتهمين ملف ٤٧ قضية أحمد عبد الجواد وعبد الجواد من القبايات بالمتن . (١٤٣)
- نفسه ، محفظة رقم ٢ تلغرافات ، ملف ٢٤ بتاريخ أول أغسطس ١٨٨٢ . (١٤٤)
- نفسه ، نفس المحفظة ، ملف ٣١ بتاريخ ٨ أغسطس ١٨٨٢ . (١٤٥)
- لطيفة سالم : المرجع السابق ، ص ٣٣٠ - ٣٣١ . (١٤٦)
- د. الوثائق : الثورة العربية ، محافظ ١ ، ٢ ، ٢١ ملفات ١٣ ، ٣١ ، ٥ على التوالي . (١٤٧)
- نفسه ، محفظة رقم ١ ملف ٦ بتاريخ ١٥ يوليو ١٨٨٢ . (١٤٨)
- نفسه ، محفظة رقم ٩ قضايا المتهمين ملف ٧١ قضية أحمد بك ناشد مدير الشرقية . (١٤٩)
- نفسه ، نفس المحفظة ، من مدير الشرقية إلى مراكز وضبطيات المديرية بتاريخ ٦ سبتمبر ١٨٨٢ . (١٥٠)
- نفسه ، محفظة رقم ١٧ قضايا المتهمين ، ملف ٤٠٩ قضية يعقوب صبري مدير الفيوم . (١٥١)
- نفسه ، محفظة رقم ٤ تلغرافات ، ملف ٤٥ بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٨٨٢ . (١٥٢)
- نفسه ، محفظة رقم ٧ قضايا المتهمين ، ملف ٣١ قضية أحمد حسين الحزين من السلامة دقهلية . (١٥٣)
- نفسه ، محفظة رقم ١٧ قضايا المتهمين ملف ٣٩٥ قضية مصطفى عبد اللطيف من الجمالية . (١٥٤)

- (١٥٥) نفسه ، نفس المحفوظة السابقة ونفس القضية بتاريخ ٢١ أغسطس ١٨٨٢ .
- (١٥٦) نفسه ، نفس المكان .
- (١٥٧) نفسه ، محفظة رقم ٩ قضايا المتهمين ملف ٧١ قضية أحمد بك ناشد مدير الشرقية .
- (١٥٨) على بركات : المرجع السابق ، ص ٤٢٨ - ٢٩ .
- (١٥٩) د . الوثائق : الثورة العرابية ، محفظة رقم ١٢ قضايا المتهمين ملف ٢٢٤ قضية عثمان حسن عمدة أبو حسيبه بالنيا .
- (١١٠) نفسه ، محفظة رقم ٧ قضايا المتهمين ملف ٢٤ قضية أحمد أبو طالب عمدة برطباط .
- (١٦١) د . المحفوظات : دفتر قيد العمدة والمشايخ بمديرية الغربية ج ٢ رقم ٢٧٠٩ عين ٥٥ مخزن ٧ ، ص ١٢٢ .
- (١٦٢) على بركات : المرجع السابق ، ص ٤٣١ .
- (١٦٣) د . الوثائق : الثورة العرابية ، محفظة رقم ٧ قضايا المتهمين ملف ٣٥ قضية أحمد رزق شيخ ناحية السمحة وآخرين .
- (١٦٤) نفسه ، نفس المحفوظة ، قضية أحمد حسين أبو المكارم وآخرين بناحية دجا بمديرية أسيوط .
- (١٦٥) د . المحفوظات : محفوظات الداخلية ، محفظة رقم ٤٤ عين ٧٩ مخزن ٥٠ .
- (١٦٦) رفعت السعيد : الأساس الاجتماعي للثورة العرابية ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ١٧٨ .
- (١٦٧) د . الوثائق : الثورة العرابية ، محفظة رقم ١٧ قضايا المتهمين ملف ٤١٠ .
- (١٦٨) على بركات : المرجع السابق ، ص ٤٣٤ .
- (١٦٩) د . الوثائق : الثورة العرابية ، محفظة رقم ١٢ قضايا المتهمين ملف ٢٢٥ قضية عثمان حمدي ناظر قسم منفلووط .
- (١٧٠) على بركات : المرجع السابق ، ص ٤٣٤ .
- (١٧١) Cromer : op. cit. Vol. 1, p. 258.

الفصل الرابع قيادة الثورة العربية

د . أحمد عبد الرحيم مصطفى

لكى يتسنى لنا تقويم قيادة الثورة العراقية نجد لازماً علينا أن نلم بمحركة المجتمع المصرى منذ أواخر القرن الثامن عشر وما فى طيها من ظروف موضوعية حركت عوامل الثورة التى كان من المنطقى أن تفرز زعاماتها المتطلعة إلى التغيير والمعبرة عن طموحات الفئات الاجتماعية الصاعدة الساعية إلى إسراع خطى التطور وإرساء قواعد مجتمع جديد . وفى بحث جيد للدكتور أنيس صايغ عن « مفهوم الزعامة من فيصل الأول إلى جمال عبد الناصر » حاول أن يدل على أن الظروف الموضوعية التى كانت تحيط بالوطن العربى قبل القرن العشرين لم تكن تسمح إلا بظهور قيادات دينية أو عسكرية أو عشائرية أو إقطاعية . خاصة وأن الزعامات الفكرية التى أفرزتها عملية تجدد الاحتكاك بأوروبا لم تكن قد ثبتت أقدامها بعد بحيث لعبت دور التابع لهذه الفئة أو تلك ، خاصة وأن أفكارها كانت جديدة وغريبة على المجتمع الذى كان لا يزال مشدوداً إلى هيكل من الولاءات والمستوليات التى كانت تربط مختلف الجماعات والطبقات الاجتماعية بعضها إلى البعض الآخر ، برغم أن المجتمع القديم كان فى طريقه إلى الزوال بفعل تغلغل مؤثرات الحضارة الغربية المتفوقة التى جاءت فى ركاب الأفكار والجاليات والنظم الغربية المستوردة التى اصطدمت بالإطار العقائدى الموروث ذو الصبغة الدينية وفككته . ولكن التحول فى مصر وشئ أنحاء الوطن العربى يختلف عنه فى أوروبا فى أوائل العصور الحديثة من حيث أنه لم يتم بالتدريج وبشكل عضوى تابع عن ظروفه المحلية - إذ أنه ارتبط بإرادة حكام فرضوا على البلاد إصلاحات معينة بقصد اقتباس مظاهر

معينة من الحضارة الغربية ، ومن ثم فإن التغيرات المادية لم تقترن بيقظة ذهنية ، كما حدث في غربى أوروبا ، بل ظلت مستقلة في الوقت الذى بقى فيه النمط العقائدى السائد في بداية المرحلة دون أدنى تغيير . ولم يحدث حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر أن أخذت الهوة بين الأيديولوجية التقليدية ومدلولات الواقع الجديد تثير برم المثقفين الجدد وبعض محاولات التوفيق . ولكن لما كان ذلك قد حدث في الوقت الذى تعرضت فيه مصر وسائر العالم العربى للعدوان الغربى ، فإن مشكلة التوفيق الأيديولوجى اختلطت بمشكلة مقاومة العدوان والتدخل الأجنيين ، بحيث أن ناتج كل من هذه المؤثرات قد مس كلا من المشكلتين .

وحتى أواخر القرن الثامن عشر كانت الزعامات الدينية هى التى تتولى الدفاع عن الشعب ضد الظلم المماوكى - العثمانى ، وبخاصة في مجال الضرائب وتعبدى الأجناد على الناس . وتاريخ الجبرقى حافل بنماذج لهذه الزعامات التى كان بروزها مرتبطاً بالمركز الاجتماعى - الاقتصادى الذى تبوأته في المجتمع : فهم حفظة الشرع ومفسروه ، ومن ثم تصديهم للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر خاصة وأن السلطة حتى ذلك الوقت لم تكن تلعب دوراً اجتماعياً بحيث استقرت زعامة المجتمع في شيوخ الطوائف والمشايخ الدينيين الذين أصبحوا يقرمون في المجتمع بدور هام جعل منهم أحد أجهزة الحكم القائم وأدى بهم إلى الوقوف في صفه كلما هدده خطر خارجى . ولما كانوا يشرفون على الأوقاف التى كانت تغذى كثيراً من المرافق العامة . ولما كان الحكم يخلعون على أقطابهم مزايا اقتصادية متنوعة فإن إمعانهم في الاشتغال بأمور الحياة كان يؤثر في وضعهم الاجتماعى ويكاد يجعلهم سادة إقطاعيين - وخير نموذج لثراء هذه الفئة ومكانتها الاجتماعية الشيخ حسن الجبرقى والد مؤرخنا الشيخ عبد الرحمن الجبرقى . وإلى جانب كبار رجال الدين كان يوجد نقباء الطوائف الدينية والحرفية^(١) التى كانت تقسّم السلطة العامة في ذلك الوقت وتشكل حكومات صغيرة إلى جانب الحكومة المركزية . وخير نموذج لنقباء الطوائف في مصر في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر السيد عمر مكرم الذى كان له حرس وجند وكان يزاول السلطة القضائية لزاء المتتمين إلى طائفته (الأشراف) ويدير أوقافاً واسعة تكفل له بعض

الاستقلال المالى ويجعله على صلة بالحياة الاقتصادية التى كانت تتأثر حينئذ باضطراب السلطة العامة وثقل الضرائب وهياج الجند .

وجاءت الحملة الفرنسية (١٧٩٨ - ١٨٠١) مؤذنة بالتغيير دون أن ترسى خطاه كما هو متواتر أحياناً . حقيقة أنها ضعفت هيئة المماليك إلى غير رجعة وأوضحت مدى ضعف قوة العثمانيين - إلا أن السنوات الثلاث التى قضتها بمصر لم تحدث تغييرات أساسية فى بنية البلاد ، خاصة وأن المصريين ناصبوا العداء وحاربوها من البداية إلى النهاية تدفعهم إلى ذلك غيرتهم الدينية واتضح مخالفة سلوكهم وعاداتهم للقيم الإسلامية الموروثة . فى خلال السنوات الثلاث التى قضتها الحملة الفرنسية فى مصر ثارت القاهرة ثورتين كبيرتين ، واشتركت المدن والقرى المصرية قاطبة فى قتال الفرنسيين . وعبثاً حاول الفرنسيون التودد إلى المصريين بإبداء احترامهم للإسلام والقول بأنهم إنما جاءوا إلى البلاد بموافقة السلطان العثمانى ورغبة فى تأديب المماليك ، والتحدث عن أعجاد مصر القديمة التى كانت قد تغطت بها الأسباب . ولكن من ناحية أخرى نجد أن الحملة الفرنسية توفر للمصريين نموذجاً للتقدم الغربى وبخاصة فى المجالات العسكرية والعلمية والتنظيمية ، وإن يكن هذا النموذج لم يستهو سوى عدد قليل جداً من الناس منهم المؤرخ عبد الرحمن الجبرقى والشيخ حسن العطار - وقد قيص لهذا الأخير أن يتولى مشيخة الأزهر فى عصر محمد على وأن يحدث بعض التغيير فى مناهجه .

وأدى الاضطراب العام الذى صحب الحملة الفرنسية وعودة الحكم العثمانى إلى ثورة شعبية حقيقية تزعمها السيد عمر مكرم وبقباء الحرفيين والطرق الصوفية وتمخضت عن تولية محمد على (١٨٠٥) . وقد سند عمر مكرم الحكم الجديد فى أوائل عهده التى كانت تتميز بالقلق ، وإن يكن محمد على لم يطق طويلاً مداخلات عمر مكرم فى شئون الحكم ، فنفاه إلى دمياط ثم إلى طنطا وما لبث أن فرض سلطته على المشايخ جميعاً بضرهم بعضهم ببعض وإغرائهم بالمناصب والأوقاف - وكان ذلك بداية لاضمحلال زعامات مصر الدينية التى لم تلبث أن تحولت إلى إحدى أدوات السلطة بعد أن كانت تمارس الرقابة عليها فى العهود السابقة . ولم يلبث محمد على أن قضى على المماليك فى عام ١٨١١ بضربة واحدة ،

ثم حطم فئات الملتزمين والصناعي والكشاف (ومعظمهم من المماليك) والتجار - وبذلك نحى مختلف الفئات التي كان من الممكن أن تشكل ركيزة لنمو بورجوازية محلية كان من الممكن أن تلعب دورها بمضى الزمن في مقاومة التغلغل الاقتصادي الأوروبي . وبعد أن انفرد محمد علي بالسلطة دون منازع وضع أساس رأسمالية الدولة التي احتكرت في عهده النشاط الاقتصادي بما في ذلك الزراعة والتجارة والصناعة . كما وضع أساس الملكيات الزراعية الكبيرة التي انتقلت إلى يد الوالي وأيدى أبنائه وأقربائه وضباطه من الأتراك والشراكسة ومن إليهم ممن قام عليهم الحكم الجديده فتولوا الوظائف العسكرية والتنفيذية الكبرى في الإدارة المدنية - وبذلك أحاط الحكام من أسرة محمد علي أنفسهم بأرستقراطية موثوق بها عرفت باسم الأتراك والشراكسة أو الأرناؤود وأطلق عليها أحيانا اسم المماليك^(٣) .

وقد اختلفت أصول هذه الأرستقراطية التركية - الشركسية . فأسرات بعضهم كانت قد أقامت في البلاد عدة أجيال ، في حين أن بعضهم الآخر كانوا من المماليك الذين جرى شراؤهم في أسواق النخاسة ، وبعضهم الثالث من الأكراد أو الشراكسة أو أتراك الجزائر وتونس أو الآستانة وجزر الأرخيبيل . بل إن منهم من لم يكونوا أتراكاً بأي حال ، بل يهوداً أو مسيحيين من مختلف أرجاء الشرق الأوسط اعتنقوا الديانة الإسلامية وجاروا الطبقة الحاكمة في عاداتها وأساليب حياتها . ومما هو جدير بالذكر أن الأتراك والشراكسة والأجانب من الأوروبيين كانوا يعفون من دفع الضرائب بحكم أن الأتراك والشراكسة كانوا أصلاً من « العسكريين » لا من « الرعايا » - بمعنى أنهم من موظفي الدولة الذين لا يتلقون أجرهم ثم يدفعون الضرائب كما هو الحال في أوروبا ، على حين أن الأجانب كانوا من فئة « المستأمنين » الذين لا يدفعون الضرائب من أى نوع . وكانت هذه الأرستقراطية الأجنبية^(٣) تتكلم اللغة التركية الغريبة على أهل البلاد ، وتتفق مع محمد علي وأبنائه في احتقار المصريين (الذين عرفوا باسم أولاد البلد أو أبناء العرب وأطلق عليهم أحياناً اسم الفلاحين) الذين تحملوا ألواناً شتى من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية - فهم الذين كانوا يقومون بالفلاحة ويدفعون الضرائب ويتعرضون لإجراءات السخرة التي كانت الحكومة تلجأ إليها في إقامة وصيانة المرافق العامة دون أجر أو عناية^(٤) .

على أن محمد علي ، رغم ذلك ، أرسى قواعد مصر الحديثة ، إذ انتقل بها من كونها مجرد ولاية عثمانية متخلفة إلى مصاف الدول ، فقد قضى على تشييت السلطة التي تركزت مقاليدها في يد الدولة المتجسدة في الباشا ذاته . ورغم الصعاب التي تعرض لها المصريون من جراء نظامه الاقتصادي المعروف باسم الاحتكار ، فإن هذا الأخير زوده بالأموال اللازمة لشتى مشروعاته التي ارتبطت في مجموعها بإنشاء الجيش الجديد . فقد اهتم محمد علي بالتعليم الذي هدف إلى إعداد الكوادر اللازمة للجيش : من أطباء وضباط ومهندسين وأطباء بيطريين - وغير ذلك . كما جند المصريون للمرة الأولى منذ عدة قرون ، وأصبحوا يشكلون معظم الجنود العاملين بعد أن درج حكام البلاد ، منذ تدهور الإمبراطورية الفرعونية على تجنيد الأجانب بحجة أن المصري غير صالح للجندية . كما عرفت مصر في عهد محمد علي نوعاً جديداً من التعليم كان مرتبطاً بالجيش في المحل الأول . وأرسلت البعثات إلى أوروبا واستقدم الفنيون الأوروبيون إلى مصر ، وترجمت الكتب في الوقت الذي أمكن فيه فك طلاسم اللغة الهيروغليفية ونشأ فيه علم الدراسات المصرية القديمة الذي كشف للمصريين وللعالم أجمع حقيقة الحضارة التي قامت واستمرت على ضفاف النيل آلاف السنين . وأدى كل ذلك بمرور الزمن إلى شعور المصريين بالانتساب إلى وطن له كيانه الخاص وتاريخه الخاص ، خاصة وقد ازدهرت الصناعة المرتبطة بالجيش وبدأ ازدهار الثقافة واستقر الأمن والنظام في عهد محمد علي بسبب صرامته وقوة الحكومة . وترتب على هذا كله نمو الشعور بالوطنية المصرية الذي ما لبث أن عبر عنه أشخاص مبرزون في مجال الأدب والمعار والفنون العسكرية والهندسة والفلك والطب وغير ذلك .

وهذا النشاط الذي شهده عصر محمد علي هو الذي أوجد نواة الطبقة الوسطى المصرية في مجالات التعليم والإدارة لا الاقتصاد الذي احتكرته الدولة . حقيقة أن محمد علي اعتبر المصريين غير أكفاء لتولى المناصب الإدارية الكبرى ، إلا أنه استعان بهم في وظائف الإدارة الصغرى في الوقت الذي ظلت فيه الوظائف العسكرية والإدارية الكبرى في أيدي الأتراك والشراسة في المحل الأول ، ثم في أيدي الأرمن والأوروبيين . ورغم أن كل موظفي الدولة الذين كانوا يشغلون

الرتب الأعلى من رتبة شيخ البلد خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر كانوا من الأرستقراطية التركية - الشركسية ، فإنه ثمة ما يدل على أن محمد علي حاول أن يستبدل بالأتراك في وظائف الإدارة الصغرى مشايخ القرى والبدو من المصريين وإن لم تصب التجربة نجاحاً كبيراً . أما في مجال التعليم فقد خشي محمد علي بصدده أن يصطدم بمشايخ الأزهر ومن ورائهم الشعور الديني الذي كان باستطاعة المشايخ تحريكه . لهذا أوجد التعليم الحديث المنفصل عن الأزهر وملحقاته ، مما أوجد إزدواجية في المجال الثقافي . وبمرور الوقت اضمحلت أهمية مشايخ الأزهر وازدادت أهمية المثقفين الجدد الذين أفادوا من الإمعان في « علمنة » أجهزة الدولة وبخاصة أعلى أثر ازدياد المؤثرات الأوروبية ، إما تمشياً مع رغبات الولاة من أبناء أسرة محمد علي ، أو بفعل تدفق الجاليات الأوروبية وزحف القوانين والمؤسسات الاقتصادية الأوروبية . والمثقفون الجدد المتصلون بالثقافة الأوروبية هم الذين بشروا بالوطنية ونقلوا ألواناً من الفكر الأوروبي الذي كان يروج بشئ التيارات خلال القرن التاسع عشر في الوقت الذي كان لا يزال للفكر الإسلامي وزنه وبخاصة في دوائر رجال الدين والطرق الصوفية وإن تكن أهمية هذه الفئات كانت تسير في طريق الاضمحلال التدريجي بفعل ازدياد سلطة الحكومة من جهة والتغيرات التي طرأت على المجتمع المصري منذ عصر محمد علي .

وهكذا أنشأ محمد علي الجيش الذي ثار على الشراكسة في أوائل الثمانينات ، وأرسل البعثات العلمية التي أثارت الوعي الحديث ، وشن حروب الشام التي بعثت النعرة المصرية خاصة وأن ابنه إبراهيم غذى بنداؤه وتصريماته الاتجاه إلى التمرد السافر على الإمبراطورية العثمانية التي كانت لاتزل لها هيبتها باعتبارها أقوى الدول الإسلامية التي كان البعض لا يزالون يعتبرونها دولة الخلافة . وفي عهد سعيد بن محمد علي (١٨٥٦-١٨٦٣) جرى الاهتمام بأهل البلاد وجعلت اللغة العربية رسمية ، في حين نفخ سعيد في المصريين المحيطين به الروح التي غذت المشاعر الوطنية لدى عرابي . وقد ذكر عرابي لولفرد سكاون بلنت أن سعيداً أهدها كتاباً عن الحملة الفرنسية على مصر وقال له : « انظر كيف ترك أبناء وطنك الفرنسيين يضرّبونهم » - وأضاف عرابي إلى ذلك أنه فهم من قراءة هذا الكتاب أن انتصار الفرنسيين يرجع إلى تنظيمهم وتمرينهم وأن من الممكن أن يؤخذ

بهذا التنظيم في مصر إذا ما قام فيها الحكم الدستوري . وفي خطبة ألقاها سعيد في مأدبة عامة دعا إليها في نوفمبر ١٨٥٩ أثناء الحرب الفرنسية النمساوية — التي أغرته بالتفكير في استقلال مصر عن الإمبراطورية العثمانية — قال إنه يريد كمصري^(٥) أن يربي هذا الشعب ويجعله كفتناً للاستغناء عن مساعدة الأجانب . وقد أغضب هذا الخطاب بعض الأمراء والحكام من الأتراك . وأدى كره سعيد للعنصر التركي إلى استئنائه تجربة والده الخاصة باستبدال الأتراك في وظائف الإدارة الصغرى بمشايع القرى وزعماء البدو المصريين . برغم أنها لم تصب نجاحاً كبيراً في عهد والده . فقد أمر سعيد بأن يكون ثلث الموظفين الذين يتولون عمل نظار الأقسام وربع حكام الخط من المصريين ، وفي يونيو ١٨٥٨ عين ناظر قسم من المصريين لوظيفة مدير مديرية الجيزة . وقد خاطب مشايخ القرى وذكرهم بأن تجربة والده قد أخفقت بسبب عدم كفاءتهم وهددهم بعقوبات شديدة إذا لم ينجحوا . وحوالي نهاية حكم سعيد فصل معظم الموظفين الأتراك من الخدمة . وبالإضافة إلى ذلك نجده يحاول خلق طبقة من الضباط المصريين في الجيش ، ومن ثم تجنيده أبناء مشايخ القرى الذين أعفوا من الخدمة العسكرية حتى ذلك الوقت . ومن ترقوا من تحت السلاح أحمد عرابي الذي كان والده شيخاً على قرية هرية رزنة — ويشير عرابي إلى ذلك في مذكراته بقوله : « وكان والدي عالماً فاضلاً تقياً أقام بالجامع الأزهر عشرين سنة تلقى فيها الفقه والحديث والتفسير في كثير من العلوم النقلية والعقلية . فلما بلغت سني أربع سنوات أرسلني إلى مكتب تحفيظ القرآن فأقمت فيه ثلاثه أعوام ختمت فيها القرآن الكريم وعمري إذ ذاك ثمانى سنوات وبضعة شهور . فلما توفي والدي كفلني أخي الأكبر وأخذت عنه مبادئ علم الحساب وتحسين الخط مع ملاحظة بعض أشغال الزراعة . ثم بدت لى المجاورة بالأزهر حين بلغت اثني عشر عاماً وبعد سنتين رجعت إلى بلدي .. وكان سعيد قد أمر بدخول أولاد مشايخ البلاد وأقاربهم في العسكرية فدخلت من ضمنهم » . وقد ترقى عرابي من تحت السلاح إلى رتبة ملازم ثان ثم ملازم أول ثم يوزباشى ثم صاغ ثم بكباشى ثم قائمقام . ولما نشبت الأزمة المالية في أواخر عهد سعيد أمر في عام ١٨٦١ برفت جميع الآليات وأبقى أورطة واحدة وأمر باستيداع الضباط ، خاصة وأن كثيراً من المجندين لم يتحمسوا للخدمة أو تركوا وحداتهم .

وقد واصل إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) سياسة سعيد ، فعمل على إنشاء الأرستقراطية الوطنية التي مالبت أن ثارت في وجهه ووجه ابنه من بعده . إلا أن النتيجة لم تتعد إحلال المصريين محل المديرين الأتراك . وما حلت أواخر السبعينات حتى كانت الرتب الدنيا في الإدارة قد مضت تماماً . وحدث نفس الشيء في الجيش وإن نجح الأتراك والشراكسة في الاحتفاظ بوظائف القيادة العسكرية ، مما أثار السخط في دوائر الضباط الوطنيين ومهد للثورة العراقية . وفي عام ١٨٦٩ أنشأ إسماعيل مجلساً نيابياً (مجلس شورى النواب) اختلفت الآراء حول الأسباب التي دعت إلى إنجاده . عزى ذلك إلى رغبته في الظهور بمظهر الحاكم الدستوري مما يسهل عليه الحصول على القروض من أوروبا . كما عزى إلى رغبته في وضع أعيان الأقاليم من أبناء البلاد في قبضته وإقبال باب المعارضة الصادرة عن إحدى الصحف الناشئة . ولما كانت المعارضة الشعبية لم تتخذ بعد الشكل القوي الذي اتخذته في أواخر حكمه ، ولما كان أعيان الأقاليم لم يعتادوا أن يرفعوا أصبعاً في وجه حاكم ، فكان الدافع الحقيقي الذي يمكن أن يعزى إليه إنشاء المجلس هو رغبة إسماعيل في إشراك الأعيان في أعباء سياسته المالية فيقرون معه ما يرى إقراره لإقامة مجلس نيابي على النسق الأوروبي . وقد اتخذت الاحتياطات اللازمة لوضع المجلس تحت سيطرته : فجعل آراءه استشارية بحتة له أن يقبلها أو يرفضها ، وجعل في يده وحده حق دعوة المجلس وتأجيل انعقاده وفض جلساته . وكان المجلس لا يجتمع إلا نادراً في بداية الأمر ولفترة لا تزيد على الشهرين سنوياً . ولكن أهميته أخذت تزداد بتفاقم الأزمة المالية في أواخر عهد إسماعيل حين أصبح بحاجة إلى نفوذ أعيان الأقاليم للقيام على تسهيل إقرار وجمع الضرائب المتزايدة . حينئذ كانت الحركة الوطنية قد اشتدت ، وحملت سنة التطور أعيان البلاد على التفكير بعقلية الصالح العام ، خاصة وأن التدخل الأجنبي قد مس مصالحهم المباشرة كما سرى ، وهكذا لعب الأعيان دوراً هاماً في الفترة الممتدة ما بين عام ١٨٧٨ والقضاء على الثورة العراقية .

فالسنوات الأخيرة من عهد إسماعيل كانت تتميز بالقلق والاضطرابات في القطاع الزراعي وهي القلق والاضطرابات التي ظلت مستمرة حتى الاحتلال البريطاني وقد تميزت هذه السنوات بتفكك الحكومة واختلال الاقتصاد وانتشار السخط في الجيش والتدخل الذي زعزع هيبة الحاكم — وتكبير الدولة للفلاحين بمزيد من الضرائب .

ويقدم لنا ولفرد بلنت^(٦) - الذى كان فى زيارة لمصر فى أوائل عام ١٨٧٦ - هذه الصورة المثيرة : « كان من النادر حينئذ أن ترى شخصاً فى الحقول وعلى رأسه عمامة أو يرتدى أكثر من قميص على ظهره - بل إن ارتداء العباءة كان مقصوراً على قليل من مشايخ البلد . وأينما ذهبنا تكررت القصة . وكانت مدن الأقاليم تمتلئ فى أيام الأسواق بالنسوة اللاتي يبعن إلى المراهين اليونانيين ملابسهن وحليهن الفضية ، وسبب ذلك ضغط جباة الضرائب على القرية وكرابيجهم فى أيديهم . . . ولم نكن حتى ذلك الوقت - شأننا فى ذلك شأن الفلاحين أنفسهم - ندرك حقيقة ضغط أوروبا المالى الذى كان السبب الحقيقى لهذه الإجراءات المتعسفة » . وفى عام ١٨٨٢ كتب عبد الله النديم - أبرز خطباء الثورة العراقية - سلسلة من المقالات فى جريدة الطائف تحت عنوان « مصر وإسماعيل باشا » كانت تفيض بنقد حكم إسماعيل . وقد تناول النديم فى إحدى هذه المقالات الضرائب والقسوة المتبعة فى تحصيلها : من حجز المواشى والضرب بالكرباج وغير ذلك - بل إنه سجل أن إحدى السيدات جلدت بالكرباج حتى الموت لأنها رفضت أن تدل على المكان الذى كان زوجها يضع فيه أمواله ، وكان مديناً للحكومة بمبلغ ٤٥ قرشاً . وفى مقالة أخرى بتاريخ ٦ مايو ١٨٨٢ ناقش النديم الأساليب التى اتبعها إسماعيل فى الاستحواذ على أملاكه ، كما ناقش نظام السخرة الذى أثقل كاهل السكان : فثلا كان الفلاحون الذين يسخرون فى العمل فى أراضي إسماعيل وأتباعه يرغبون على إحضار طعامهم وأدواتهم الزراعية ويتعرضون للجلد بالكرباج أثناء العمل . كما أصبحت الخلعة العسكرية إجبارية من جديد فى عهد إسماعيل الذى خرق روح الإصلاحات التى أدخلها سعيد - ومن ثم لم يحصل أحمد عرابى على ترقية واحدة فى هذا العهد . بل إن الجنود كانوا يسخرون فى بناء قصور الوالى ولا يقدم لهم الطعام الكافى^(٧) .

كما تميزت أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات بالكوارث الطبيعية : كانخفاض النيل (١٨٧٧ - ٧٨ - ٨١) والأوبئة التى أصابت الماشية والأغنام . وفى عام ١٨٧٧ - ١٨٧٨ عمت أعمال الشغب والاضطرابات فى المنطقة الممتدة بين سوهاج وجرجا وكان سببها الرئيسى قلة مياه الري والضرائب الفاحشة . وقد أدى هذا الأمر فى بداية الأمر إلى السرقات والاعتقالات ، ولكنه استشرى فى عام ١٨٧٩ حين قاوم الفلاحون محصلى الضرائب والجنود الذين أرسلوا إلى المنطقة ثم هربوا إلى التلال والجبال وشكلوا عصابات

مسلحة . وفي عام ١٨٨٠ انتقلت الاضطرابات إلى مناطق زراعة الأرز ، وفي عام ١٨٨٢ قدم القناصل البريطانيون تقريراً عن وجود حالة عامة من التمرد بين الفلاحين . وحين اندلعت الثورة العربية في عامي ١٨٨١ - ١٨٨٢ ازداد عصيان الفلاحين العاملين في الضياع « التركية » واتسع نطاق أعمال التمرد التي قاموا بها .

ولم تكن صفوة المثقفين والأعيان وضباط الجيش وكبار رجال الإدارة أقل سخطاً من الفلاحين وذلك بسبب فرض الإدارة الأوروبية على البلاد باسم الديون . ورأى اسماعيل أن الفرصة قد حانت للأخذ بثأره من الأجانب الذين ضيقوا على سلطته خاصة وأنه كان بإمكانه الاعتماد على سخط المصريين ، وأنه كان لا يزال يتمتع بنفوذ يمكنه من توجيه المعارضة . وقد نمي إلى علم القنصل البريطاني العام (لورد فيفيان) أن ثمة محاولات لحمل بعض أعضاء مجلس شورى النواب على التظاهر ضد الحكومة . وذكر فيفيان أن مصدرًا موثوقًا به أخبره بأنه قد تم الاجتماع بالأعضاء البارزين في مجلس شورى النواب الذين قيل لهم أن الخديو لن يغضب إذا ما عارضوا الإجراءات التي كانت تقوم بها الحكومة المفروضة عليه والواقعة تماماً تحت طائلة النفوذ الأوروبي . وبالإضافة إلى ذلك فإن الوزارة الأوروبية سرحت عدداً كبيراً من الضباط الذين ساءت أحوالهم ، خاصة وأنهم لم يتقاضوا أية مرتبات طيلة عشرين شهراً ، ودعيتهم إلى القاهرة لتسليم أسلحتهم . وانتهر الضباط الفرصة لكي يشكوا لمجلس الشورى النواب - وفي صبيحة يوم ١٨ فبراير ١٨٧٩ تجمع ٢٦٠٠ ضباط يصحبهم أربعة نواب وقاموا بمظاهرة أدت إلى إسقاط وزارة نوبار ، مما وفر أول سابقة لتدخل الجيش المصري في السياسة . وكان نجاح الضباط في إسقاط رئيس الوزارة الأرمني نوبار باشا علامة على طريق الثورة العربية . خاصة وأن « الحزب الوطني المصري » قد تشكل خلال هذه الفترة وضم خلاصة المصريين ، ومنهم محمد شريف باشا وسليمان أباطة باشا ومحمد عبده وسعد زغلول وبعض ضباط الجيش وعلماء الأزهر وأعضاء مجلس شورى النواب وكتاب صحف المعارضة التي أخذت تندد بالتدخل الأجنبي والحكم المطلق وتذهب إلى إن إنقاذ مصر من ويلاتهما لن يتأتى إلا بقيام الحياة النيابية والمسئولية الدستورية .

وفي عهد الخديو توفيق ضم الحزب الوطني المصري بعض كبار ملاك الأراضي المصريين الذين أصابهم الضرر بعد أن ألغت الإدارة الأوروبية دين المقابلة وفرضت الضرائب على الأراضي

العشورية . وكان اسماعيل قد لجأ إلى دين المقابلة في عام ١٨٧١ حين أغلقت في وجهه أسواق باريس المالية بعد حرب السبعين ، وحرّم عليه فرمان عثمانى صدر في عام ١٨٦٩ الاقتراض . وقد نص دين المقابلة على إعفاء كل من يدفع ضريبة الأرض لست سنوات مقدماً من نصف الضريبة إلى الأبد — وأقبل كثير من الملاك على دفع المقابلة ، واضطر بعضهم إلى الاستدانة جرياً وراء المزايا المغربية التي نص عليها القانون . وعلى حين كان الدين اختيارياً في بادئ الأمر ، فإنه مالّبث أن أصبح إجبارياً ، وقدرت الأموال التي جمعت بهذه الوسيلة بنحو ١٥ مليون جنيه . أما الأراضي العشورية فهي التي كانت تخضع لضريبة العشر التي نصت عليها الشريعة الإسلامية — وكانت تفرض على الأراضي التي تروى بالمياه الجارية ، على حين أن الأراضي المروية رياً صناعياً (الأراضي الخراجية) كانت تدفع عنها حصيلة تباع نصف ما يدفع على الأراضي العشورية . وقد استحوذ ولاية مصر من أبناء محمد علي على معظم الأراضي العشورية ووزعوها على أعوانهم ومحاسبيهم كما انضم إلى الحزب الضباط الوطنيون الساخطون وحليفهم الطموح محمود سامي البارودي . والسبب الرئيسي الذي حرك الجناح العسكري في الحركة الوطنية في أوائل عهد توفيق هو إصرار الإدارة الأوروبية — بعد خلع إسماعيل — على استصدار مرسوم خديوي يقضى بتخفيض عدد القوات المسلحة المصرية ، وبالتالي سرح ١٣٠٠ ضابط بحيث لم يبق في الخدمة سوى عدد يتراوح بين ٤٥٠ و ٥٠٠ ضابط ، وكان المسرحون يتقاضون ما بين ربع مرتباتهم ونصفها وكل ثلاثة أشهر كان يحل محل الضباط العاملين عدد من الضباط المسرحين — وكانت عملية التبديل هذه تتم بصورة غير عادلة لمصلحة الأتراك الشراكسة الذين لم يسرح أحد منهم . وكانت هذه الفئة تضم حينئذ أثرياء الأتراك وأقرباء الأسرة المالكة ، وأصحاب الخطوة في البلاط وعدداً قليلاً من أبناء كبار ملاك الأراضي المصريين — وكل أولئك كانوا يعينون في أحسن الوظائف العسكرية ويحصلون على أسرع الترقيات . وبالإضافة إلى ذلك فإن وزير الحربية الشركسي عثمان رفقي سعى إلى إيقاف ترقية الضباط المصريين العاملين في الآليات مكتفياً بما يستخرج من المدارس الحربية . وهذا هو السبب المباشر لمظاهرة قصر النيل الثانية (أول فبراير ١٨٨١) التي قام بها الضباط الوطنيون والتي أدت إلى عزل عثمان رفقي الذي كان قد دبر للقبض على زعماء الضباط الوطنيين الذين تظلموا من الأوضاع القائمة في الجيش وطالبوا بالمساواة

والإنصاف . وقد استعد الضباط الوطنيون لاحتمال غدر اسماعيل رفقي وبطانته ، مما فشل المؤامرة في الوقت المناسب حين تحركت وحدات عسكرية لإطلاق سراح الزعماء بعد بدء محاكمتهم في ثكنات قصر النيل ، وأرغم الخديو على إقالة رفقي وتعيين محمود سامي البارودي صديق الضباط الوطنيين وزيراً للحربية .

وزعماء الضباط الوطنيين الذين برزوا على مسرح الأحداث في أوائل عام ١٨٨١ هم على فهمي قائد الحرس الخديوي الخاص وعبد العال حلمي قائد الفرقة السودانية العسكرية في طرة وأحمد عرابي قائد الفرقة الرابعة العسكرية في العباسية (وقد أطلق كل منهم على نفسه لقب المصري) ، وعلى حين أن على فهمي كان بمثابة العقل المدبر ، فإن عبد العال كان مندفعاً لا يمتنط للعواقب . أما عرابي فقد تميز بالفصاحة والشجاعة مما بوأه مركز زعامة هذا الثلاثي المنحدر عن أسرة فلاحية فقيرة وترقى أفرادها إلى مناصبهم العسكرية من تحت السلاح نتيجة لإخلاصهم ومثابرتهم على العمل . وعرابي وحده دون رفيقه هو الذي كان بإمكانه أن يدعى أنه قد تلقى قدراً من التعليم خاصة وأنه — كما سبق أن رأينا — كان قد تلقى بعض الدروس المتصلة بالدين واللغة العربية بعد التحاقه بالأزهر لمدة أربع سنوات ، ومن ثم بلاغته المستقاة من إمكانه الاستشهاد بالقرآن وأحياناً ببعض الفقرات البليغة التي اكتسبها من الثقافة العربية الكلاسيكية ، أما البارودي — حليف الضباط الوطنيين — الذي كان كثيراً ما يردد أنه من نسل السلطان برسباي ، ومن ثم فهو شركسي انسلخ عن طبقته سواء عن إيمان أو عن طموح — فقد تلقى تعليمه العسكري في الآستانة حيث أتم باللغتين التركية والفارسية ثم اشترك في الحملة المصرية إلى كريت (١٨٦٦) وفي الحرب الروسية التركية (١٨٧٧ - ٧٨) التي بعثت مصر خلالها وحدات عسكرية لمساعدة القوات العثمانية . والبارودي من أوائل الدستوريين في عهد اسماعيل — ولما كان قد زار كثيراً من البلدان وتولى كثيراً من المناصب فقد كان يفوق أصدقاءه الوطنيين خبرة ، خاصة وأنهم لم يتعلموا أية لغة أوروبية ، ولم يحتكوا كثيراً بالعالم الخارجي^(٨) أو يكتسبوا خبرات في شئون الحكم ، وبالتالي كانت معلوماتهم عن الشئون الدولية محدودة ، وفوق ذلك فإن البارودي أعظم شعراء مصر في القرن التاسع عشر ولا يزال اسمه يقرن بحركة الإفاقة والتجديد التي أحاطت بالثقافة العربية في العصور الحديثة .

وكان عرابى قد برز على أثر حادثة أول فبراير ١٨٨١ باعتباره زعيماً للحركة الوطنية : فقد مكنته شخصيته القوية من السيطرة على الجيش الذى كان فى ذلك الوقت هو الفئة الحكومية الوحيدة التى تتكون غالبيتها من المصريين ، فإذا كان السخط العام قد عبر عن نفسه فى صفوف الجيش فلأنه كان وطنى الظابع ، ولأنه القوة الوحيدة التى كان بإمكانها أن تتجارب مع آلام الجماهير المصرية . ولما كان الزعماء العسكريون الثلاثة يخشون أن يعمد الخديو إلى الانتقام منهم — خاصة وقد سرت الإشاعات بأن ثمة تدبيراً لدس السم لهم — فقد أحاطوا أنفسهم ودورهم بحراس موثوق بهم ، وأخلوا يلتقون بالضباط الوطنيين الآخرين فى منزل عرابى . وفى خلال شهر مايو أخذ عرابى يجمع التوقعات على عريضة تطالب بزيادة عدد الجيش إلى ١٨,٠٠٠ وفق مانصت عليه فرمانات العثمانية وبقيام مجلس تمثلى تصبح الحكومة مسئولة أمامه ويكون من حقه مناقشة الميزانية (وكانت الإدارة الأوروبية قد عطلت الحياة النيابية فى أوائل عهد توفيق) . ووجدت هذه المطالب استجابة واسعة النطاق ، خاصة وأن سخط الضباط « الفلاحين » كان يلتقى بالسخط العام الذى عم البلاد من أقصاها إلى أقصاها نتيجة للظلم الفادح الواقع على المصريين وللأوتوقراطية الخديوية والتمييز الطبقي الذى كانت تمارسه الفئات التركية — الشركسية — الأوروبية والتدخل الأجنبى فى شئون البلاد وخشية المصريين أن تتعرض بلادهم لمصير تونس التى بدأت فرنسا فى احتلالها فى إبريل ١٨٨١ . وحين اكتسب عرابى إلى صفه معظم العلماء والأعيان ومشايخ العرب الذين فوضوه فى تقديم هذه المطالب ، اتخذت الاستعدادات السرية للقيام بمظاهرة عسكرية ورغم الخديو على تلبية هذه المطالب . وبعد أن تمت دعوة الأعيان ووجود البلاد إلى القاهرة لدعم المظاهرة احتشدت وحدات الجيش فى ميدان عابدين فى ٩ سبتمبر وقدم عرابى المطالب الوطنية إلى الخديو الذى كان موقفه ميثوساً منه بحيث لم يسعه سوء تلبية مطالب الثوار . وتم عزل رياض باشا رئيس الوزراء ذى الميول الاستبدادية وتولى رئاسة الوزارة محمد شريف باشا مرشح الثوار الذى كان من أنصار الحياة النيابية والدستور فى أواخر عهد إسماعيل ومن ثم ثقة الثوار به — هذا برغم أنه كان من غلاة الأتراك ، وإن يكن قد اتصف بالنزاهة وقاوم التدخل الأوروبى . على أن شريف لم يكن يعطف على جماهير المصريين — وقد روى عنه ول فرد سكاون بلنت أنه قال : « أن المصريين أطفال ويجب أن يعاملوا باعتبارهم كذلك . لقد عرضت عليهم دستوراً يناسبهم ،

فلذا لم يعجبهم وجب عليهم أن يعيشوا بدون دستور . لأننى أنا الذى أنشأت الحزب الوطنى - ولن يستطيع هؤلاء الفلاحون أن يواصلوا السير بلونى لأنهم بحاجة إلى من يرشدهم » . وهكذا نجد شريف برغم قبوله رئاسة الوزارة وتعيينه البارودى مرشح الثوار وزيراً للحربية ، يوضح فى خطاب وجهه إلى الخديو أنه يقبل الحكم استجابة لرغبة الأعيان وتمشياً مع الأمر العالى . كما وعد بإصدار لائحة أساسية وبالمحافظة على المراقبة الأوروبية التى اعتبرها شرطاً ضرورياً لإدارة مالية البلاد على أحسن وجه . وكان هدفه من دعوة مجلس شورى النواب إلى الانعقاد أن يبعد الجيش عن التدخل فى السياسة ، ومن ثم إصراره على تطبيق لائحة ١٨٦٦ المتشددة ، فى الوقت الذى أصر فيه عرابى وكثير من الأعيان على تطبيق لائحة ١٨٧٩ .

وتغلبت وجهة نظر شريف بعد أن هدد بالاستقالة ، وبدأت الانتخابات فى ١٠ نوفمبر ١٨٨١ - وبرغم أنها جرت حرة دون أن تمارس الإدارة أى ضغوط ، فلم تشترك فيها سوى أقلية ضئيلة من السكان تمثل الطبقة الحاكمة ، مما ترتب عليه أن جميع أعضاء مجلس شورى النواب فى عهد الثورة العربية كانوا من الأعيان . وهكذا اتضح منذ البداية أن الفئتين اللتين اتحدتا فى سبتمبر ١٨٨١ ضد الأوتوقراطية الخديوية والتدخل الأجنبى كانتا تمثلان مصالح متعارضة . فالأعيان الذين كانوا يمثلون الإقطاع والبورجوازية لم يكونوا على استعداد لمسايرة قادة الجيش أبناء الفلاحين الذين كانوا أكثر تطرفاً وتجاوباً مع الأمانى الوطنية العامة . ويصدق هذا على محمد سلطان باشا الذى ساند عرابى فى سبتمبر ١٨٨١ ثم جرى تعيينه رئيساً لمجلس شورى النواب . وكان سلطان قد بدأ حياته فلاحاً بسيطاً فى نفس القرية الواقعة فى مديرية المنيا التى استحوذ فيها على كميات شاسعة من الأراضى عن طريق استئلال منصبه حين كان مفتشاً عاماً للوجهين القبلى والبحرى فى عصر إسماعيل . ورغم شدة طموح سلطان وميله إلى التآمر^(٩) وعدم انتمائه إلى إحدى الدوائر المتنافسة فى نطاق الفئات الحاكمة العليا ، فإنه لم يكن سياسياً بمعنى الكلمة وإن تميزت آراؤه ومواقفه بالاعتدال والمحافظة . وهكذا فحين جرى افتتاح المجلس وجه أنظار النواب إلى سلطة المراقبين الغربيين ، فى الوقت الذى وجه فيه شريف أنظارهم إلى تعهدات مصر البلوية وذكرهم بوجوب احترامها حتى يجىء اليوم الذى يستطيعون فيه أن يعيدوا بناء حكومتهم

ويحصلوا على ثقة الدول واعترض على حق مجلس شورى النواب في إقرار الميزانية وسن القوانين الخاصة بمالية البلاد أو مناقشة الخراج الذى كان على مصر أن تدفعه للدولة العثمانية . ولكن حين وجهت الدولتان الغربيتان مذكرة ٦ يناير ١٨٨٢ التى وعدت بمساندة الخديو فى وجه المشاكل الداخلية والخارجية التى قد تعترضه (بمعنى الحركة الوطنية والجيش ومجلس شورى النواب والدولة العثمانية) ، أصر مجلس شورى النواب (١٠ يناير) - أثناء مناقشته للميزانية - على الحصول على حقوق جديدة تمنح أعضائه مزيداً من الحرية فى التعبير عن آرائهم ، وقدراً أوفر من الإشراف على الإدارة وحق التصويت على نصف الميزانية الذى لا يتصل بالديون أو بالجزية . وحينئذ نشبت أزمة ترجع إلى سببين رئيسيين :

(أولاً) لتدخل اللولتين الذى كان معناه أن مصر ليس لها الحق فى التمتع بالنظام الدستورى برغم ما أبداه النواب من احترام لالتزامات مصر الدولية .

(ثانياً) لإصرار النواب على المحافظة على كل حقوق المجلس . ولم يكن هذا الإصرار حينئذ يتسم بالحكمة : إذ أن المرسوم الخديوى الصادر فى ٢٢ ديسمبر ١٨٨١ قد أقر ميزانية عام ١٨٨٢ ، وكان لابد أن يمر بعض الوقت قبل مناقشة ميزانية عام ١٨٨٣ ، وكان من رأى الشيخ محمد عبده - الذى انضم إلى صفوف الثورة - إن المصريين قد صبروا مئآت السنين انتظاراً للحصول على حريتهم ، وأن من باب أولى أن يمتد صبرهم عدة شهور . وكان من الممكن تجنب الأزمة أو تأجيلها لولا شك الوطنيين فى شريف وطموح البارودى وتطلعه إلى رئاسة الوزارة ، ومن ثم إلحاحه فى ضرورة اتخاذ قرار بشأن الميزانية دون أدنى تأخير وهكذا توجه عرابى إلى سلطان وأبدى له إصراره على تلبية مطالب المجلس وأن لابد من تغيير الوزارة فى حالة رفض شريف تلبية مطالب المجلس . وقيل إن عرابى هدد الخديو والوزارة والمجلس ، كما قيل أنه هدد سلطان بالموت لكى يرغمه على عقد المجلس وإقرار اللائحة الأساسية . ثم زار وفد المجلس الخديو وطالبوه بتعديل الوزارة ، كما قدموا إليه نسخة من مشروع اللائحة الأساسية ومعها المواد الخاصة بالميزانية التى أقرها المجلس ، وطلبوا منه التوقيع عليها . وتمخضت الأزمة عن سقوط وزارة شريف وتشكيل محمود سامى البارودى - الذى رشحه وفد المجلس لرئاسة الوزارة - حكومة جديدة تولى فيها عرابى وزارة الحرية .

ولقد سجل تأليف الوزارة الجديدة - التي عرفت باسم وزارة الثورة - الانهيار النهائي للسلطة الخديوية وانتصار الثورة ، وإن يكن قد استتبع سلسلة الأحداث التي أفضت إلى الاحتلال البريطاني في الوقت الذي اشتدت فيه سطوة الاتجاهات الإمبريالية في بريطانيا بفعل الثورة الصناعية ونمو الرأسمالية ، خاصة وقد اشترت الحكومة البريطانية أسهم الخديو في قناة السويس في أواخر عام ١٨٧٥ ونحلت بالتدريج عن سياستها التقليدية الخاصة بالمحافظة على تمامية أملاك الإمبراطورية العثمانية صاحبة السيادة القانونية على مصر . على أن وزارة البارودي قد استندت إلى القوى الفعالة في البلاد وهدفت إلى انفراد المصريين بحكم بلادهم^(١٠) مع المحافظة على المراقبة الأوروبية ، على ألا تتعدى الشؤون المالية وإفساح المجال أمامها تجنباً لتدخل إنجلترا وفرنسا ، كما اتجهت هي ومجلس شورى النواب إلى القيام ببعض الإصلاحات الهامة التي كان من الممكن أن تتحقق فيما لو أتيحت للوزارة الفرصة الكافية ولم تواجهها مؤامرات الشراكسة من جهة وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى . وبرز عرابي في عهد وزارة البارودي باعتباره الزعيم الفعلي - ورغم أن بعض الدوائر الأوروبية وصفته بأنه الناطق بلسان العسكريين المتمردين ، فإنه كان ذا أفكار واضحة ومحددة واضماً نصب عينيه لإرساء قواعد حكم القانون والقضاء على الطغيان^(١١) . وفي المسائل الدينية كان عرابي أبعد ما يكون عن التعصب ، بل كان متحرراً يعتبر الأوروبيين أصدقاء للمصريين وحاتمهم من الأتراك الذين كان شديد البغض لهم . وفي عماداته مع ممثلي الدول وفي خطبه التي كان يلقيها على المصريين كان يتناول كل المسائل المتصلة بمالية مصر وإدارتها ، كما كان يتلقى العرائض ويرد عليها ويتولى حسم المنازعات التي كانت تثار أحياناً بين الزعماء الدينيين . ولما كان من صلب الفلاحين فإنه لمس بنفسه المظالم التي رزحت تحتها هذه الفئة وإن لم تسمح له الظروف بما هو أكثر من الإلحاح في المطالبة بعلاج مساوئ الماضي ، مما أثار الوعي الطبقي للمرة الأولى لدى الجماهير العادية وبخاصة في المدن . فعرابي وغيره من الخطباء - ومن أهمهم عبد الله النديم - كانوا يخاطبون الجماهير باستمرار ويحاولون اجتذابهم إلى صفوف الثورة - بل إن أحد الضباط خاطب الفلاحين في نواحي الزقازيق وقال لهم : « إن الأراضي التي يمتلكها الأثرياء من حقكم أنتم » . وهكذا شعرت جموع الجنود والشرطة والعمال البسطاء بأهميتها وأخذت تتطلع إلى تحسين أحوالها .

وليس معنى هذا ما قيل من أن الحزب الوطنى لم يلق كثيراً من التأييد من جانب المثقفين وأن معظم أنصاره كانوا من أخط الفئات وأكثرها جهلاً . إذ أن طلائع المثقفين الجدد ، ومنهم سعد زغلول ومحمد عبده وبعض المشايخ المستنيرين - ومنهم الشيخ محمد الانبأى الذى تولى مشيخة الأزهر وكان يعضد الحزب الوطنى - قد انحازوا إلى الثورة . بل أن البعض من أمثال الشيخ محمد عبده ، الذى كان يدعو إلى الاعتدال واختلف مع عرابى والمتطرفين حول وسائل استمرار الثورة ونجاحها - وجدوا أن من واجهم ألا يخرجوا على الصفوف حرصاً منهم على مصلحة البلاد . على أن الثورة قد اندس إلى صفوفها بعض الانهزاميين والانتهازيين الذين راقبوا الموقف بحذر قبل أن يحددوا مواقفهم بصراحة . ومن سوء الحظ أن النواب الذين تميز معظمهم بالجهل لم يكن لديهم من الخبرة أو الشعور بالمسئولية وبالصالح العام ومن النزاهة ما يؤهلهم للعمل على تحقيق استقلال مصر ومن الواضح أن الحياة النيابية في مصر لم تكن في البداية سوى أحد توابيع السلطة التنفيذية التى كانت بدورها أحد أشكال الحكم العثمانى المتدهور بكل ما اتصف به من قسوة وفساد . وكانت الطبقة الحاكمة في مجملها ما زالت تبحث عن هويتها : فهى تتكلم لغة مهشمة لا هى عربية ولا تركية وتتبنى خليطاً من الأفكار العثمانية والعربية والغربية وتقع مطية للاضطراب والتخبط . وهكذا أبدى بعض النواب منذ البداية خوفاً من تطرف العسكريين وأعلنوا أنهم قد خدعوا . بل إن محمد سلطان - الذى امتلأ قلبه حقداً على عرابى - ما لبث أن انضم هو وعدد كبير من النواب إلى الخديو . وحينئذ اتسعت الثغرة التى تسالت منها بريطانيا لتحقيق أهدافها الاستعمارية وفي ١٦ مايو ١٨٨٢ أرسل قنصل بريطانيا العام في مصر - إدوارد مالت - إلى وزير الخارجية البريطانية تصوره التالى : « لقد توفرت لنا فرصة ممتازة للدخول في المعركة ، فنحن نأق لمساندة الخديو الذى يستند بدوره إلى مجلس شورى النواب والرأى العام . لهذا لايعنى تدخلنا القضاء على الآمال المخلصة الخاصة بقيام الحكم الذاتى ، بل إننا نتدخل لتحرير مصر من الطغیان العسكرى .

وبعد أن اتضحت نوايا بريطانيا العدوانية ازدادت مكانة عرابى الذى بدأ لاعلم الإسلامى مدافعاً عن حقوق الإسلام ضد العدوان الغربى ، في الوقت الذى ساندته فيه شتى طبقات المجتمع المصرى . ولكن الحماسة وحدها لم تكن تكفى - إذ حين بدأ التدخل

العسكري البريطاني واجه المصريون خلاصة قوات الإمبراطورية البريطانية بمتطوعين لم يسبق لهم أن تلقوا تدريباً عسكرياً ، في حين أن القوات النظامية التي تلقت تدريبها على أيدي الضباط الأوروبيين والأمريكان – كانت قد منيت بالهزيمة في الحبشة ولم تثبت جدارة كبرى في الحرب الروسية – التركية . هذا إلى تمزق الجبهة الداخلية بعد أن انضم إلى الخديو كثير من الموظفين والأعيان والباشوات (ومنهم محمد سلطان وشريف ورياض وعلی مبارك) بالإضافة إلى كل من سبق لهم الاصطدام بالوطنيين . كما تخلى عن عرابي عدد كبير من أعضاء الحزب الوطني القدامى . وأرسل الخديو سلطان باشا إلى منطقة قناة السويس لشد أزر الحكام الذين جرى تعيينهم في الأراضي التي احتلها الإنجليز ، والحصول على تعضيد القبائل المقيمة في مديرية الشرقية .

وفي ١٣ سبتمبر ١٨٨٢ أحرز الإنجليز نصراً سهلاً في موقعة النيل الكبير ، وسلم عرابي سيفه للجنرال وولزلي على أبواب القاهرة . ولهذا ذهب كثير من الكتاب الفرنسيين إلى أن استسلام عرابي وليد إتفاق سابق مع وولزلي ، خاصة وأن صحيفة الأهرام القاهرية أكدت هذا الاحتمال في أواخر ديسمبر ١٨٨٢ ، برغم عدم وجود مايدل على صحته . كما عبر عدد من كبار المشايخ المصريين عن دهشهم وشكوكهم إزاء إعلان الحكومة البريطانية ، قبل أن تبدأ محاكمة عرابي ، أنها لن تسمح بإعدامه أبداً كانت الأحوال . وهكذا انفض من حول زعيم الثورة كثير من أنصاره الذين مالبت أن ازداد استيائهم لما أبداه من تخبط أثناء محاكمته ، بل إنه واجه الاستخفاف بعد عودته من منفاه في سيلان في أوائل القرن العشرين وحين انتهت حياته في سبتمبر ١٩١١ . وفي هذه المناسبة الأخيرة كتب المفكر المصري الكبير أحمد لطفي السيد مقالا في صحيفة « الجريدة » بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩١١^(١٢) جاء فيه :

« لعرابي حسنات قبل الثورة وله سيئات في الثورة . له حسنة رضيت عنها الأمة وفرحت بها . . . هي الدستور – ولولا عرابي لم يكن الدستور . . . ومع ذلك فإذا كان عرابي في أخريات الأمر أو في عهد الثورة لم يحترم استقلال المجلس وضغط عليه بقوة السيف فذلك عمل آخر يحسب عليه بعد أن يحسب له كسب الدستور . لعرابي سيئات بعد ذلك فيما يتعلق بخروجه على خديو هادى في غير مصلحة عامة للأمة وفي

عدم تقديره حالة أمته من القوة والضعف تقديراً صحيحاً وفي الجهل بين قوته الحربية وبين قوة إنكلترا وفي الانخداع ببعض المهيجين الإنكليز وبيع بعض كلمات نوابهم الأحرار وفي خططه العسكرية وفي تركه ساحة القتال سليماً طليقاً دون أن يترك نفسه يقتل أو يؤسر . . . عرابي له حسنة كبرى وسبئة كبرى حسنته عمدية ومعظم سيئته خطأ وجهل . أما الخيانة فذلك أمر لانعرفه في قوادنا المصريين المحسنين والمسيئين على السواء . ويسجل لطنى السيد أن قائد الثورة « عاش في منفاه مملوماً عند قومه مداناً وبغاية الجراءة » ، ويخلص إلى أنه قد « أساء إلى وطنه وأمته . . . غير عالم بإساءته . أساء من حيث أراد أن يحسن وأضر من حيث أراد أن ينفع — فله ثواب النية وعليه مسئولية النتيجة » .

وظل عرابي — زعيم الثورة ورمزها — والثورة ذاتها موضعاً للهجوم من جانب الكثيرين : اتهم بأنه السبب في الاحتلال البريطاني علماً بأن هذا الاحتلال كان لابد أن يتم حدثت الثورة العربية أم لم تحدث — كما اتهم بالتهور الذى أدى إلى تمزيق الجبهة الداخلية وإفساح المجال أمام المؤامرات البريطانية التى مهدت للاحتلال ، وبالجهل بالخطط العسكرية وبالجهن أثناء المحاكاة — إلى غير ذلك . ولسنا هنا بصدد دفع كل هذه الاتهامات بقدر ما نهدف إلى تقديم قيادة الثورة العربية في إطارها التاريخي الموضوعي وهو التقديم الذى مهدنا له في عرضنا السابق . فعرابي ورفاقه من العسكريين قد تمردوا ضد الظلم والتفرقة والتحموا مع شتى قطاعات المجتمع المصرى المتعطشة للتغيير ، في الوقت الذى حاولت فيه الفئات المستفيدة من الأوضاع القائمة أن تتأمر على الثورة وقيادتها . وكون الثورة قد فشلت في تحقيق أهدافها وواجهت الهزيمة ليس بالحدث الفريد ، في القرنين التاسع عشر والعشرين : فكم من حركة وطنية في آسيا وإفريقيا واجهت الفشل في مواجهة تفوق الدول الاستعمارية قبل أن ترسخ الظروف الموضوعية التى أدت إلى انهيار الاستعمار العالمى . فعرابي ورفاقه هم الذين فجروا عوامل الثورة في مصر ووضعوا حجر الأساس للحركة الوطنية المصرية المناضلة التى لم تحمد جنودها حتى تحررت مصر من شتى ألوان النفوذ الأجنبي والطبقية والاستبداد الخديوى .

هوامش الفصل الرابع

(١) عن طوائف الحرف راجع :

Gibb and Bowen, *Islamic Society and the West, part II*,
(London, 1957).

(٢) يشير عرابي في مذكراته إلى « الأمراء الشراكسة » أو « الأمراء المماليك » المرتبطين بالأسرة الحاكمة الذين كان يجري شراؤهم من القوقاز وغيرها - وكان هؤلاء يطلقون تدريباً عسكرياً في القلعة ثم يصبحون ضباطاً . كما ينقل إلينا الشائعات التي سرت في عهد الخديو توفيق عن رغبة هؤلاء في إحياء السيطرة المملوكية القديمة (كشف الستار عن سر الأسرار ، ص ١٥٣) .

(٣) على حين أن المصريين بلغوا في عصر محمد علي حوالي ٢,٧٥٠,٠٠٠ نسمة ، فقد بلغ الأتراك حوالي ٣٢,٠٠٠ في الوقت الذي بلغ فيه عدد المماليك (المعروفين باسم الشراكسة) حوالي ٥,٨٠٠ .

(٤) مات الآلاف أثناء شق ترعة المحمودية في عهد محمد علي وقناة السويس في عهدي سعيد وإسماعيل .

(٥) يروي عن سعيد أنه قال إنه كان يتمنى أن يعثر على الشريان الذي ينقل الدم التركي إلى جسمه وأن يستأصله من جذوره .

Secret History of the English Occupation of Egypt, pp. 11 - 12. (٦)

Sabry, *La Génèse de l'esprit national égyptien*. (٧) مذكوراً في

(٨) اشترك عرابي وبعض رفاقه في الحرب الحبشية الثانية في أواسط السبعينات ، وحينئذ لمسوا جوانب من التفرقة التي كان يمارسها قادتهم من الأتراك والشراكسة الذين أدى سوء خطتهم إلى خسارة الحرب . وهناك نمت في أذهان الضباط الوطنيين بذور الثورة على الأوضاع القائمة . ويذكر محمد عبده (تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، ج ١) أن جمال الدين الأفغاني قرر التخلص من الخديو إسماعيل باغتياله ، وأنه كلف محمد عبده وعرابي بتنفيذ ذلك ، ولكن الخطة لم يتم تنفيذها .

(٩) برغم مساندة سلطان لمرابي في سبتمبر ١٨٨١ إلا أنه أقام علاقات سرية بالخديو ، وبالتالي وجد تعيينه رئيساً لمجلس شورى النواب قبولا لدى كل من عرابي وتوفيق .

(١٠) قال عرابي لبلنت ما يلي : « منذ بدء حركتنا كنا نهدف إلى تحويل مصر إلى جمهورية صغيرة شبيهة بسويسرا » Secret History, p. 344.

(١١) أعلن عرابي في إحدى المناسبات أن الوقت قد حان للتخلص من أسرة محمد علي ، في الوقت الذي كان فيه الوطنيون يحلمون برئيس للجمهورية ينتخبه مجلس شورى النواب ، أو على الأقل بتعيين مجلس للصاية - برئاسة البارودي وعرابي - يتولى الحكم باسم الأمير عباس الابن القاصر لتوفيق .

(١٢) أحمد لطفي السيد : الانتخابات - جمعها إسماعيل مظهر (القاهرة ١٩٣٧) ، ج ١ ص ٢٥٣ وما بعدها .

الفصل الخامس برلمان الثورة العربية

اسماعيل محمد زين الدين

فجر الحياة النيابية :

انقضت فترة من الزمن منذ أنشأ محمد علي مجلساً للمشورة (عام ١٨٢٩) ، من كبار التجار والأعيان والعمد والمشايخ والعلماء ، وكانت مهمة هذا المجلس عرض الاقتراحات المتعلقة بالنواحي الإدارية العامة دون أن يلتزم الباشا بتنفيذها ، فكانت آراء المجلس ذات طابع استشاري محض . وكان الباشا يختار الأعضاء بنفسه ، وبانقضاء عهده انفرط عقد المجلس ، فلم يدع للاجتماع خلال عصرى عباس وسعيد باشا . وحينما تولى اسماعيل حكم البلاد فى ١٨ يناير ١٨٦٣ اتجه بفكره نحو تأسيس مجلس شورى ، يتكون أعضاؤه من ممثلين لأهالى البلاد ، وكان قد شكل من قبل مجلساً خصوصياً من كبار رجال حكومته ، أناط به النظر فى أمور المشروعات العامة .

ولم تنقضى ثلاث سنوات من حكمه (١٢ جمادى الآخر ١٢٨٣ هـ - ديسمبر ١٨٦٦) حتى أصدر أمراً لراغب باشا ناظر الداخلية جاء فيه^(١) :

« حيث أن مجالس الشورى شوهدت منافعها ومحسناتها الجليلة فى الممالك المتمدنة كان أملى تشكيل مجلس شورى بمصر ينتخب أعضاؤه من الأهالى ، فالآن أشكر الله تعالى على أنى عانيت من أهالى مملكتنا من الأهلية والاستعداد مايزيد حصول هذا الأمل ، فصممنا بالاتفاق تأسيس المجلس المذكور ولذا صار عقد المجلس الخصوصى برياستنا وصارت المداولة بحضور أربابه لدينا فى تنظيم لائحة كيفية تأسيسه وانتخاب أعضاؤه وصار أعمالها حسب ما هو موضح أدناه تحتوى على ثمانية عشرة بنداً وقد عيناكم برياسة ذاك المجلس وصدر أمرنا على تلك اللائحة لناظر الداخلية لاجرى مقتضاه كما صدر

أمرنا أيضاً عنها إلى مفتش عموم الأقاليم لنشرها إلى الأقاليم لأجل انتخاب الأعضاء بموجبها وأصدرنا هذا لكم لمعلوماتكم بذلك وانتخاب مايلزم لكم من الكتاب واستحضار الدفاتر والأوراق اللازمة لهذا الخصوص بمعرفتكم وما القصد من هذا إلا التشاور والتعاون على توسيع عمارية ومدنية الوطن والاقتطاف من ثمار مآثر انضمام الآراء في الأمور النافعة فنسأل الله أن يوفقنا في كل الأمور .

فهل كان يعنى الخديو اسماعيل ما ذكره بشأن تلك التجربة النيابية وهل كان جاداً فيها ، أم كان الأمر ظاهرياً يخفى وراءه الأغراض الحقيقية التي حدثت باسماعيل إلى إنشاء هذا المجلس .

اختلفت الآراء حول الأسباب التي دعت اسماعيل لإنشاء هذا المجلس ، ففريق من المؤرخين يعزون ذلك إلى رغبة اسماعيل في الظهور بمظهر الحاكم الدستوري ، ومن ثم يستطيع الحصول على مزيد من القروض من أوروبا ، وفريق آخر يرى أن الدافع الحقيقي وراء ذلك رغبة اسماعيل في تحقيق مزيد من السيطرة على كبار الملاك والأعيان وإشراكهم في مسئولية الحكم وإقفال باب المعارضة الصادرة عن إحدى الجرائد التي ظهرت حديثاً^(٢) .

ولما كانت المعارضة الشعبية لم تتخذ خلال تلك الفترة المفهوم الذي اتخذته فيما بعد — عندما أصبحت معارضة منظمة — كما أن كبار الملاك والأعيان لم يعتادوا منذ عصر محمد علي أن يرفعوا صوتاً في وجه الحاكم ، لذلك نرى أن الدافع الحقيقي لإنشاء هذا المجلس هو رغبة اسماعيل في إشراك هؤلاء الأعيان في أعباء سياسته المالية — التي بدأت تظهر خطورتها بشكل واضح بعد ذلك — فيقرون معه مايرى إقراره ، فهي إذن مجرد أمور شكلية أخضت وراءها الأغراض الحقيقية للخديو .

ويؤكد هذا الرأي الخطاب الذي أرسله ستانتون إلى لندن في ٣ سبتمبر ١٨٦٦^(٣) « أخبرني الوالي أنه يرغب في أن يدعو أهم مشايخ البلاد بعد وقت قريب لاجتماع في القاهرة ، وذلك لكي يقدم لهم بياناً عن وضع البلاد المالي والاتفاقيات التي عقدتها الحكومة المصرية ، وهدفه من ذلك أن يشاورهم في الوسائل الواجب اتباعها لتمكين الحكومة من تنفيذ هذه الاتفاقيات . وهو يعتقد أن طرح أحوال البلاد المالية بمثل هذه

العلنية من شأنه أن يضاعف الثقة العامة في الحكومة ، والإفادة من أى اقتراح يقدم له لإقامة نظام البلاد على أساس أكثر عدالة » .

ولن نتناول بالدراسة مجلس شورى النواب ١٨٦٦ - ١٨٧٩ ، لأن موضوعنا الرئيسى هو مجلس شورى النواب الذى عاصر الثورة العربية ١٨٨١ - ١٨٨٢ وسنكتفى فقط بإلقاء الضوء على لائحة تأسيس هذا المجلس وكيفية انتخاب أعضائه ، حتى تتضح مفهوم الحياة النيابية خلال تلك الفترة ، خاصة أن تلك اللائحة هى التى بنيت عليها لائحة مجلس شورى النواب الذى عاصر الثورة ، وهو الذى آثرنا أن نطلق عليه اسم « برلمان الثورة » .

أوضحت هذه اللائحة أن تأسيس هذا المجلس « مبنى على المداولة فى المنافع الداخلية وكل ما تراه الحكومة أنه من خصائص المجلس يصير المذاكرة وإعطاء الرأى عنها وعرض جميع ذلك على الخديو » ، كما حددت اللائحة شروط العضوية بحيث لا يقل عمر العضو عن خمسة وعشرون عاماً ، « ويكون معروفاً ولم تقع عليه أحكام تتنافى مع القانون أو تكون قد صدرت عليه أحكام جنائية ، وأن لا يكونوا من العسكريين المحندين تحت السلاح » وبالنسبة لمدة العضوية حددت بثلاث سنوات ، ولا يتجاوز عدد الأعضاء عن خمسة وسبعون عضواً ، كما منحت تلك اللائحة الخديو الحق فى دعوة المجلس للانعقاد إذا كانت هناك ظروف طارئة ، أو تأخير ، أو تحديد مدته ، أو تغيير أعضائه ، وانتخاب غيرهم فى مدة معلومة . « أما بالنسبة للائحة الداخلية للمجلس أو ما عرف باسم : « حدود ونظام المجلس » فقد اشتملت على ٦١ بنداً حددت فيها مكان اجتماع المجلس « محروسة مصر » (القاهرة) وأن مجلس الشورى « وظيفته المداولة فى المنافع الداخلية وبعد إعطاء التقارير عنها وإتمام المداولة وإعطاء الرأى يعرض على الخديو » . الذى له الحق فى « تعيين رئيس المجلس ووكيله » . كما أوضحت هذه اللائحة أسلوب وطريقة الممارسة النيابية أثناء دورات الانعقاد ، وكيفية تقديم الاقتراحات وعرض التقارير التى تراها الحكومة ، واشترطت اللائحة ضرورة وجود ثلثى أعضاء المجلس - على الأقل - حتى تكون الآراء صحيحة ، وللأعضاء حق الحصانة البرلمانية خلال دورات انعقاد المجلس .

ويتضح من ذلك أن هذا المجلس كان مجلساً استشارياً ، فلم يكن لأعضائه رأى ملزم وخاصة في المسائل المتعلقة بالأزمة المالية ، فحينما اجتمع المجلس في دورة غير عادية في ٧ أغسطس ١٨٧٦ ، وكان الخديو اسماعيل يريد من المجلس مساعدته في جمع ضرائب المقابلة ، اعترض أحد أعضاء المجلس على طلب الخديو وطلب من الحكومة - في كلمات محددة واضحة - أن تقدم بياناً شاملاً مفصلاً عن سياستها المالية في الماضي والحاضر والمستقبل ، إلا أن هذا الطلب لم يلق استجابة من جانب الحكومة ، كما أن مسألة التعليم ، نوقشت داخل هذا المجلس في محاولة لإقامة نظام تعليمي جديد ، غير أن تلك المسألة لم تحظ باهتمام الأعضاء بالقدر الكافي ، وتركزت اهتمامات الأعضاء حول وضع الاقتراحات والحلول المتعلقة بمسائل تحسين وسائل الري ، واستصلاح الأراضي - من أجل زيادة أراضيهم الزراعية - التي تعود بالفائدة عليهم باعتبارهم من الأعيان أصحاب المصالح الزراعية ، وتجاهل هؤلاء حقوق الفلاحين وأعمال السخرة ، التي سيق من أجلها آلاف من الفلاحين خدمة لهؤلاء الأعيان وهذا ليس غريباً من مجلس شكل من كبار الملاك وأعيان البلاد ، فلم نجد بهذا المجلس من يمثل الحرفيين أو المثقفين من خريجي المدارس العالية .

على كل فالحياة النيابية خلال تلك الفترة ، لم تكن تعني الحياة الدستورية بمفهومها الواضح والحقيقي ، فقد رأينا أن آراء ومقترحات المجلس كانت استشارية ، للخديو الحق في رفضها أو قبولها ، يضاف إلى ذلك أن مصر لم تكن قد تهيأت بعد لأسلوب وطريقة الممارسة النيابية السليمة^(٤) .

تغير مفهوم الحياة النيابية تغيراً ملموساً خلال الفترة التالية ، نتيجة لظهور الرأي العام المصري أواخر حكم اسماعيل ، في صورة معارضة منظمة ضد الحكومة القائمة ، وكان ظهور هذا التيار المعارض نتيجة تأثير عاملين لعبا دوراً هاماً في مجرى الأحداث :

أولاً : ازدهار الحركة الفكرية وظهور مفكرى الإصلاح بزعامة جمال الدين الأفغانى ، الذى يرجع إليه الفضل هو وتلاميذه في توجيه العناصر الثورية إلى العمل بالصحافة واتخاذها منبراً لنشر الأفكار الثورية الوطنية - وصولاً للتأثير على السياسة

العامة في مصر - وقد اضطرت صحيفتا « المحروسة » و « العهد الجديد » إلى التزام الحذر ، فلم تتحدثا بشكل مباشر في المسائل السياسية ، واكتفتا بالتلميح دون التصريح ، وبالمسائل الاجتماعية والخلقية العامة دون السياسة المباشرة ، حتى لاتتعرضا لإرهاب الحكومة والبطش بهما ، وهو ماحدث بالفعل لجريدة الوطن التي أغلقت لمدة أسبوعين^(٥).

ثانياً : تغلغل التدخل الأجنبي في شؤون البلاد الداخلية ومراقبتها الحيوية ، وحرمان الوطنيين من العمل في الوظائف الهامة وإسنادها للأجانب .

لذلك لم يكن غريباً على مجلس ١٨٧٩ - في آخر دورات انعقاده - أن يتحدى الحكومة ، فلقد برهنت مناقشات أعضائه على مدى ما وصل إليه بعضهم من الدراية والقدرة على تحمل المسؤولية ، وكان ذلك نتيجة لتأثير الصحافة على الرأي العام ونقدها المستمر للحكومة فعبد السلام المويلحي ، من أعضاء هذا المجلس - ومن تلامذة جمال الدين الأفغانى - كانت اقتراحاته تستهدف توسيع سلطات المجلس ، فحث المجلس على المطالبة « بعدم القطع في أمر أى شئ كان إلا باشتراكه » بل إن أحد أعضاء المجلس^(٦) قال لناظر الداخلية عندما دعا الأعضاء إلى زيارة الخديو لتحيته بمناسبة انتهاء دورة المجلس :

« أنه لايمكن التوجه إلى الخديو مالم يعط المجلس النواب كافة حقوقه وطلباته » . فهي بلاشك خطوة جريئة في ممارسة العمل النيابى ، توضح مدى التغير الذى حدث في أسلوب العمل النيابى خلال تلك الفترة ، والذى جعل من هذا المجلس المحدود السلطات برلماناً حقيقياً يعبر عن المصالح الوطنية عندما وقعت ثورة ١٨٨١ - ١٨٨٢ .

تكوين المجلس المنتخب في ظل الثورة :

تولى توفيق حكم البلاد على أثر حادث لم يسبق له مثيل منذ أن تولى محمد على حكم مصر ، والذى استطاع أن يقيم دعائم هذا النظام مع مطلع القرن التاسع عشر . فقد كان مصدر جميع السلطات ، منه تصدر الأوامر وإليه ترجع الأمور لايسطيع أحد أن يرد كلمته ومشيبته هي القانون . وبانتهاء عصر محمد على رأى المصريون مالم يألفوه من قبل ، فقد ازداد نفوذ الموظفين الأجانب زيادة ملحوظة ، صحيح أن محمد على هو أول

من استخدم هؤلاء الأجانب في مصالح الحكومة ولكنه استطاع أن يحقق السيطرة التامة عليهم .

قضاعف عدد هؤلاء الأجانب وتكاثروا في دواوين ومصالح الحكومة — يتقاضون مرتبات عالية بلغت خمسة أمثال مرتبات المصريين —^(٧) وجاءت المحاكم المختلطة التي وسع سلطانها كل شيء حتى جاز لها حق مقاضاة الخديو والحكم عليه ، لتزيد من ثقل النفوذ الأجنبي ، وأدى التدخل الأجنبي إلى اشتراك فعلي من جانب إنجلترا وفرنسا في إدارة شئون البلاد الداخلية ، فرأينا ريفرس ويلسن الإنجليزي يعين وزيراً للمالية ، دى بليير الفرنسي يعين وزيراً للأشغال ، وانتهى ذلك بعزل إسماعيل وتولية توفيق حيث بلغ التسلط والنفوذ الأجنبي على البلاد الذروة ، مما أدى إلى تفجر السخط الشعبي ضد كل ما هو أجنبي .

أراد توفيق في أول عهده أن يساير الرأي العام الوطني — الذي ظهر في أواخر عصر إسماعيل — فحينما قدم شريف باشا رئيس الوزراء استقالته بناءً على التقاليد الدستورية قبلها الخديو توفيق ولكنه كلفه باعادة تشكيلها وأصدر إليه خطاباً (في ٣ يوليو ١٨٧٩) حدد فيه موقفه من الحياة النيابية على النحو التالي :

« ولعلمي أن الحكومة الخديوية يلزم أن تكون شورية ونظارها مسئولين فأني اتخذت هذه القاعدة مسلكاً لا أتحوّل عنه فعلينا تأييد شورى النواب وتوسيع قوانينها ليكون لها الاقتدار على تنقيح القوانين وتصحيح الموازين » . وبذلك استهدف توفيق كسب تأييد الأعيان والتجار الذين كانوا يعبرون عن المعارضة الوطنية للتدخل الأجنبي في شئون البلاد .

شكل شريف باشا الوزارة ، وأخذ يعد العدة لوضع لائحة جديدة لمجلس شورى النواب للحد من سلطة الخديو . وكان من رأيه ألا يقتصر الأمر على وجود وزارة مسئولة عن أعمالها بل لابد من توسيع اختصاص مجلس النواب — كما جاء في خطاب الخديو توفيق للوزارة — والذي يعتبر منهاجاً لها . وعندما قدم شريف باشا إلى الخديو مشروعاً للمستور ، لم يوافق عليه توفيق لأنه كان يرى أن البلاد لم تنهأ بعد لقبول الأساليب الدستورية على النمط الأوربي ، فاضطر شريف باشا إلى الاستقالة في ١٨ أغسطس ١٨٧٩^(٨) .

عهد توفيق إلى مصطفى رياض باشا (في ٢١ سبتمبر ١٨٧٩) برئاسة الوزارة ، فحكم البلاد خلالها حكماً مطلقاً استبدادياً ، علا فيه مد النفوذ الأجنبي بشكل واضح ، وأقر مشروع اللائحة التي تحدد فيها نظام المراقبة كما أملاه القنصلان الإنجليزي والفرنسي . وتمكن الأوربيون من التغلغل في كيان البلاد المالي والاقتصادي . وأصدرت الوزارة قانون التصفية الذي فرضته الدول الأوربية على مصر لتسوية علاقتها بالدائنين ، وأساءت إلى الموظفين المصريين فعزلت الكثير منهم ، وزادت في نفوذ العنصر الأجنبي في إدارة مرافق البلاد ودور الحكومة وأسندت إليهم المناصب الهامة وخصتهم بالمرتبات والمزايا العديدة .

أثارت أعمال هذه الوزارة سخط المصريين بصفة عامة وبالخيش بصفة خاصة فشككت الأحزاب والجمعيات السرية التي طالبت بالحرية والعدل والمساواة والإصلاح فكانت حركة فبراير ١٨٨١ التي صعد على أثرها النضال الوطني بالشكل الذي أدى إلى مظاهرة ٩ سبتمبر التي قدم فيها عرابي مطالب الأمة ومن بينها دعوة مجلس شورى النواب للانعقاد ، الذي لم يجد الخديو مفراً من الاستجابة له ، ودعوة شريف باشا لتولى الوزارة .

رفع شريف باشا تقريراً (في ٤ أكتوبر ١٨٨١) للخديو توفيق أوضح فيه أن الإصلاح الداخلي لن يأتي إلا بتعاون الوزراء في مجلس النواب طبقاً لللائحة مجلس الشورى الصادرة (في ٢١ رجب ١٢٨٣)^(٩) . ووضح هنا مدى إصرار شريف على تطبيق لائحة المجلس القديمة المتشددة لتخوفه من إعطاء السلطة كاملة لأعضاء المجلس . فبناء على التقرير المرفوع من شريف باشا صدر أمر عال بانتخاب مجلس شورى النواب طبقاً لشروط لائحة المجلس السابقة^(١٠) . ولضمان حرية الانتخابات أصدر رئيس الوزراء منشوراً عاماً^(١١) إلى المديريات والمحافظات أوضح فيه للمأموري الحكومة في الأقاليم والمديريات ضرورة انتخاب النواب طبقاً لللائحة المجلس القديمة وحلهم من مساعدة أى عضو كان في وقوع الاختيار عليه ، حتى يكون الأعضاء ممن يعتمد عليهم من الأهالي ويثقون بهم كل الوثوق ، فن المعروف أن جعل انتخاب النواب موكولا إلى العمد والمشايخ نيابة عن الأهالي يتيح الفرصة لتدخل السلطة للسيطرة على الانتخابات وفقاً لإرادتها ، وهو ما حدث بالفعل . فحينما اجتمعت

مديرية المنيا وبني مزار لانتخاب أعضائها تبين لتلك اللجنة بعد ظهور النتيجة أن من حازوا أكرية لأصوات سلطان باشا «الذى كان معيناً خلال تلك الفترة مفتش وجه قبلى» عن دائرة المنيا وحسن باشا الشريعى «وكان معيناً بوظيفة رئيس مجلس استئناف قبلى» عن دائرة قلو صنا - وهذا مخالف للبند الخامس من لائحة تأسيس المجلس - التى تنص «على عدم جواز انتخاب المستخدمين بالحكومة» إلا أن رغبة الحكومة فى تلك الفترة كانت متجهة نحو تعيين سلطان باشا ضمن أعضاء هذا المجلس - لعلاقته الطيبة بالخدو توفيق آنذاك - تمهيداً لانتخابه رئيساً للمجلس ، وحتى لا تظهر مخالفة الحكومة فى صحة انتخابه ، صدر أمر عال (فى ١٨ ديسمبر ١٨٨١) بتعيين سلطان باشا رئيساً لمجلس شورى النواب طبقاً للائحة المذكورة^(١٢) . وكذلك الحال بالنسبة لحسن باشا الشريعى . وهو ما يؤكد أن الحكومة قد ناصرت سلطان باشا لتحقيق أغراضها من وراء ذلك ، وقد أثبتت الأحداث صحة هذا الرأى فسلطان باشا كان من المؤيدين للخدو توفيق والإنجليز ، وهو يتعامل مع توفيق بسرية تامة وحذر شديد - خوفاً من افتضاح أمره لدى العرايين - فأثناء حدوث الخلاف حول الميزانية أرسل الخديو توفيق إلى سلطان باشا يستحثه على استمالة النواب وتركهم لهذا الشغب فأرسل يعتذرو يقول: «إنه لم يقو على استمالتهم لأنهم جميعاً فى طاعة العرايين وأنه لا سبيل غير استمالتهم واسترضائهم مما لا يقوى عليه» .

ويرى الرافعى^(١٣) أن الحكومة لم تتدخل فى هذه الانتخابات ، ولم تتعرض لحرية الناخبين ، وأن الانتخاب كان حراً ، وكذلك فعل العرايون ، فلم يتدخلوا فى إملاء إرادتهم على الناخبين وترشيح أشياعهم وقد كان فى استطاعة حزبهم باعتباره صاحب الفضل فى إنشاء مجلس النواب أن يتدخل فى الانتخابات لكى يضمن تأليف غالبية النواب من أتباعه ومرشحيه ، وبذلك ضرب العرايون مثلاً فريداً فى الديمقراطية .

أسفرت الانتخابات عن تأليف مجلس النواب من الأعضاء الآتية أسماؤهم :

القاهرة : محمود بك العطار - عبد السلام بك المولىحى - أحمد أفندى السيوفى .
الإسكندرية : السيد سعيد الغريانى - عبد الحيد أفندى البيطاش .
دمياط : عبد السلام بك خفاجى .

القليوبية : محمد بك الشواربى - الشيخ سليمان منصور - مصطفى أفندى علام - إبراهيم أغا أبو حمشيش .

الدقهلية : هلال بك منير - يوسف أفندى صالح - على بك القرىعى - الشيخ أحمد على سعدة - الشيخ حسين سويم - الشيخ العدل أحمد - الشيخ جاد مصطفى .

البحيرة : محمد بك الصيرفى - الشيخ أحمد الصوفانى - أحمد أفندى محمود - إبراهيم أفندى الوكيل - بسيونى أفندى أبو الفضل - محمد أفندى عوض - محمد افندى دبوس - الشيخ أحمد الختاوى .

المنوفية : محمد أفندى الجندى - أحمد بك مصطفى - على بك شعير - السيد افندى الفقى - أحمد أفندى عبد الغفار - حسين افندى أبو حسين .

الغربية : محمد بك المنشاوى - أحمد بك الشريف - مصطفى افندى أبو العز - السيد محمد أبو النظر شتا - الشيخ أحمد الصباحى - الشيخ رزق نوير - الشيخ ابراهيم سعيد - محمد افندى الشاذلى - الشيخ إبراهيم يونس .

الشرقية : سليمان باشا أباطة - الشيخ عبد الوهاب العفيفى - أحمد بك أباطة - محمد افندى عبد الله - أمين بك الشمسى - أحمد افندى نصير - الشيخ زيد جمعة - على افندى مكاوى .

الجزيرة : عباس افندى الزمر - السيد احمد العفيفى - مراد افندى السعودى - خليل افندى أبو زيد .

القيوم : السيد طلبة حزين - السيد معتوق - خليفة الهوارى .

بنى سويف : احمد افندى سالم الريدى - اسماعيل افندى سليمان - على افندى كساب - السيد محمد أبو المكارم .

المنيا : محمد سلطان باشا - على افندى شعراوى - حسن باشا الشرىعى - يوسف افندى عبد الشهيد - محمد افندى جلال - محمد افندى مصطفى عميرة .

أسيوط : محمود بك سليمان - السيد عبد الحق عبد الله - عثمان افندى غزالى - محفوظ افندى رشوان - الحاج جبر افندى محمد - حسين افندى جمعة - مهنى افندى أبو عمر .

جرجسا : أحمد أغا الدقيشى - السيد رضوان عطية - السيد رشوان حمادى - السيد سرور شهاب الدين - عبد الشهيد افندى بطرس .

إسنا : أحمد بك على العديسى - عبد الرحيم افندى محمد سليمان .

قنا : محمد افندى أبو سملى - على افندى ابراهيم - السيد أحمد محمد - الشيخ طابع سلامة^(١٤) .

واضح هنا أن عدد الأعضاء قد زاد عن المقرر في اللائحة نظراً لازدياد المراكز والأقسام ببعض المديریات ، لذلك أرسل شريف باشا خطاباً لرئيس المجلس يوضح له الإبقاء على عدد الأعضاء حين تعديل اللائحة^(١٥) .

ويتضح من تشكيل هذا المجلس أن القوى الاجتماعية الممثلة داخله لم تختلف في تكوينها طبقاً عن مجلس شورى النواب في عصر اسماعيل ، ونعني بذلك كبار الأعيان وأصحاب المصالح الزراعية الواسعة . وهذا بيان لبعض نماذج من تلك الشريحة الاجتماعية التي استطاعت امتلاك مساحات كبيرة من الأراضي العشورية والخارجية سواء عن طريق شغلها لمناصب عمد ومشايخ القرى في البداية ، أو للوظائف الإدارية العليا بعد ذلك ، وهذه العناصر أصبحت خلال حكم اسماعيل تتصدر فئة الأعيان وتعبّر عن المصالح الزراعية^(١٦) .

فهناك عائلة الشواربى ، التي ظلت تحتكر منصب العمدة في قلوب منذ عهد محمد على ووصلت أملاكها في سنة ١٨٧٧ إلى ١٨٩٠ فداناً من أطيان الناحية الباغ زمامها ٥٦٨٢ فداناً ، كذلك عائلة الفقى ، التي ينحدر منها السيد الفقى عمدة كوشيش وقد وصلت أملاكه ٤٤٨ فداناً ، كما نجد عائلة الأباطية ، التي ينحدر منها السيد باشا أباطة وقد شغل عدة مناصب من بينها منصب وكيل تفتيش عموم الأقاليم ومنحه اسماعيل ٥٠٠ فدان من أطيان الميرى والمتروك بالشرقية ، فوصلت أملاكه إلى ٦٠٠٠ فدان موزعة على نحو خمس عشرة قرية . أما سليمان باشا أباطة الذى عين مديراً للقبليوية ثم الشرقية فبلغت ملكيته ٢٠٠٠ فدان موزعة على نحو خمس عشرة قرية . أما سلطان باشا فقد كان أقرب إلى الأرستقراطية الزراعية بحكم ملكيته الشاسعة التي وصلت إلى ١٣٠٠٠ فدان ، وكان قبل رئاسته للمجلس مفتشاً عاماً للوجه القبلى . وأخيراً نجد

حسن باشا الشريعى ، وكان معيناً قبل اشتراكه فى مجلس النواب بوظيفة رئيس مجلس استئناف قبلى ، وقد وصلت أملاكه ١٠٦٠ فدانا (١٧) .

فلم نر فى هذا المجلس من يمثل الحرفيين أو المثقفين من خريجي المدارس العليا أو غيرهم ، ومن ثم فإن هؤلاء الأعيان الذين كانوا يمثلون البرجوازية الوطنية الصاعدة لم يكونوا على استعداد لمسايرة الجيش الذى كان يقوم على الفلاحين وكان قادتهم — وكلهم من أصل متواضع — أكثر تطرفاً مما كان يتوقعه الأعيان ، لذلك فقد اتضح منذ البداية أن الطبقتين اللتين اتحدتا فى سبتمبر كانتا تمثلان مصالح متعارضة (١٨) .

على كل فقد كان من بين هؤلاء الأعيان تيارات وطنية استمرت على ولاءها للثورة العراقية واتضح دورها أثناء الصدام مع الإنجليز من خلال بعدين ، الدعوة للتطوع والجهاد ، وجمع الأموال والتبرعات .

كان فى هذا المجلس أعضاء بارزين تدرسوا من قبل بالعمل النيابى فى عصر اسماعيل مثل : (عبد السلام بك المويلحى — محمد بك الشواربى — هلال بك منير — محمد بك الصيرفى — احمد افندى محمود — ابراهيم افندى الوكيل — احمد افندى عبد الغفار..) ، استفادوا من التجربة السابقة فانزعوا للمجلس سلطات جديدة ومن ثم فقد جاءت اقتراحتهم تتفق والقضايا الوطنية ، فناقش الأعضاء قضايا التعليم ، والرى ، وتحسين أحوال الزراعة ، وتنظيم التجارة ، وإصلاح القضاء ، وإقرار قانون انتخابى جديد — أكثر ديمقراطية وتنظيم العونة — خدمة للفلاحين — وهذا ليس غريباً على هذا المجلس الذى شارك فى أحداث الثورة العراقية وناصر عراقى فى مظاهرة سبتمبر ١٨٨١ .

قيادة المجلس ودوره فى صياغة الدستور :

توجه شريف باشا إلى مجلس النواب (فى ٢ يناير ١٨٨٢) لتقديم اللائحة الأساسية الجديدة أو ما عرف بدستور الثورة (١٩) ، التى أعدها بالاشتراك مع الوزراء وأعطى لهم الفرصة لإبداء مآيرونه حول بنودها . وألقى خطاباً أوضح فيه مضمون تلك اللائحة .

فللأعضاء « الحق فى مراقبة مأمورى الحكومة » والنظر فى الموازين العمومية والقوانين واللوائح مع عرض الآراء ، ولانقر الحكومة ضريبة أو قانون أو لائحة

إلا بعد تصديق الأعضاء ، والوزراء مسئولين أمام الأعضاء عن أى خلل فى الإدارة ، أما من ناحية الجزية المفروضة للباب العالى والدين العام وكذلك جميع ديون الخزانة مما يندرج تحت قانون التصفية أو العقود الدولية فهى من اختصاصات المراقبين والوزراء ، فلا تدخل فى نطاق اختصاصات المجلس .

ويتضح من ذلك مدى تخوف شريف من إعطاء السلطة كاملة لمجلس النواب وأن مواد الدستور قد صيغت بشكل لا يودى إلى إثارة مخاوف المصالح الأجنبية .

وقد حدد كولفن تحليله للموقف فى مذكرة أرسلها فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ وهى تعتبر من أخطر وثائق السياسة الإنجليزية فيما يتعلق بالثورة العراقية .

ففيما يتعلق باختصاصات المجلس ، رأى أنه « إذا ظفر مجلس النواب بحق التصويت على الميزانية » أو بمعنى آخر بحق الرقابة على مالية البلاد ، فإن مركز رقابة الدولتين يضعف كثيراً لأنها تستمد قوتها الآن من وجود موضع رسمى لها فى مجلس الوزراء وصوت مسموع فيه كما تستمدّها من قيام علاقات المودة المتصلة مع كل وزير فى الوزارة فى حين لا يمكن إيجاد مثل هذه العلاقات إلا بطرق غير مباشرة مع النواب^(٢١)

على أن المصريين من جانبهم أبدوا الاحترام الكافى للمراقبة . فحين افتتح المجلس وجه سلطان باشا أنظار النواب إلى سلطة المراقبين وأعلن أحد كبار العلماء أنه لا توجد رغبة فى التخلص من الرقابة ، بل إن المصريين جميعاً يودون المحافظة عليها باعتبارها ضماناً . كما أن عرابى ذاته صرح فيما بعد ، على أثر تقديم المذكرة المشتركة ، بأنه ليس من حق النواب بأى حال من الأحوال أن يناقشوا الميزانية^(٢٢) .

وشكل مجلس النواب لجنة للنظر فى اللائحة من الأعضاء الآتية أسماؤهم :

محمود بك سليمان — أحمد بك على — عبد الشهيد افندى بطرس — حسن باشا الشريعى — اسماعيل افندى سليمان — مراد افندى السعوى — عبد السلام بك المولىحى — عبد المجيد افندى البيطاش — الشيخ احمد محمود — احمد افندى عبد الغفار — الشيخ إبراهيم سعيد — منشاوى بك — أمين بك الشمسى — على بك القرعى — أحمد بك أباطة . وتم اختيار حسن باشا الشريعى رئيساً للجنة . وقد لاحظت اللجنة أن اللائحة لاتعطيهم الحق

فى مناقشة المسائل المتعلقة بالمالية فيما يندرج تحت قانون التصفية والجزية المفروضة للباب العالى ، على اعتبار أن ذلك من اختصاصات المراقبين والوزراء ، ومن ناحية الميزانية العمومية أعطت اللائحة للنواب الحق فى إبداء الرأى فيها دون أن يكون هذا ملزماً للحكومة .

واستقر رأى اللجنة بعد مناقشة تلك اللائحة — التى لم ترض طموحهم السياسى — على إقرار لائحة أخرى من جانبهم^(٢٢) .

أشار مشروع اللائحة المعدل الذى أعدته اللجنة إلى أن كل نائب يعتبر وكيلاً عن عموم الأمة ليس فقط عن الجهة التى انتخبته ، وأن مشروعات الوايح والقوانين تقرر من جانب الحكومة ويقدمها مجلس الوزراء لمجلس النواب لبحثها وإعطاء القرار اللازم ، ولا يعتبر أى مشروع قانوناً ودستوراً للعمل به ما لم يتل فى المجلس بنداً بنداً ثم يجرى التصديق عليه من جانب الخديو ، وإذا تراءى للمجلس سن قانون وطلبه من مجلس الوزراء بواسطة الرئيس فيجانب إلى ذلك ، ولإعضاء مجلس النواب الحق فى النظر فى الميزانية ومناقشتها ، وأن لا تعتمد تلك الميزانية إلا بعد إقرار المجلس عليها ، وعلى رئيس المجلس أن يبلغ ذلك إلى ناظر المالية ، أما بالنسبة للجزية المقررة للباب العالى وكافة الالتزامات والعهود الدولية فقد اتفقت اللجنة على عدم المساس بها .

وينبغى أن نشير إلى أن اللجنة التى كلفت بإعادة صياغة دستور شريف باشا قد أقرت أغلب بنود اللائحة إلا أن نقطة الخلاف تركزت حول أحقية المجلس فى النظر فى الميزانية وإقرارها ، وهو ما رفضه دستور شريف . الأمر الذى يوضح مدى تشدد شريف وتخوفه من إعطاء السلطة كاملة لهؤلاء الأعضاء . يؤكد ذلك ما قاله لبلنت :

« إن المصريين أطفال ويجب أن يعاملوا معاملة الأطفال وقد قدمت لهم الدستور الخلق بهم فإذا لم يرضهم كان عليهم أن يعملوا بدونه . إني أنا الذى أنشأت الحزب الوطنى وسيجدون أنهم لا يستطيعون العمل بدونى^(٢٣) .

هنا يجب أن نشير إلى نقطة هامة فى مجرى الأحداث ، فخلال اجتماع اللجنة للمناقشة اللائحة ، قدمت إنجلترا وفرنسا المذكرة المشتركة (فى ٧ يناير ١٨٨٢) تعرض على

الخديو توفيق مساندة سلطته على الرغم أنه لم يطلب من الدولتين أن تساعداه ، وكان المقصود هو الجيش والحركة الوطنية ومجلس النواب .

ومن الطبيعي أن يواجه المصريون المذكرة بالسخط — فقد أنكرت عليهم الاستمتاع بالحرية التي علقوا عليها الآمال في تنظيم حكومتهم في نطاق الحدود التي كان تتطلبها الدول^(٢٤) . ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد من التدخل بل أرسل قنصلي الدولتين إلى الحكومة مذكرة في ٢٦ يناير ١٨٨٢ تتضمن ثلاثة أمور وهي :

أولاً : أن حكومتى فرنسا وإنجلترا تريان أن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالأمور المالية لا تسمح للحكومة المصرية بأن تمنح لمجلس النواب حق تقرير الميزانية قطعياً .

ثانياً : أن القنصلين مستعدان لفتح مفاوضات للاتفاق على هذه المسألة .

ثالثاً : أن فتح المفاوضات بناء على طلب الحكومة لا يكون إلا بعد الاتفاق قطعياً بين الوزراء ومجلس النواب على سائر بنود مشروع لأئحة اختصاصات النواب^(٢٥) .

وواضح هنا أن هناك نية مبيتة من جانب الدولتين لإجهاض التجربة الدستورية حتى لا تتأثر المصالح الأجنبية ، وقد أشرنا من قبل إلى مذكرة (٧ يناير ١٨٨٢) فيما عرف بأزمة يناير .

على كل فإن هؤلاء الأعيان — أصحاب المصالح الزراعية الواسعة — من أعضاء هذا المجلس لم ينسوا إلغاء دين المقابلة ، الذي وضعته الدولتان مما أضاع عليهم مالا يقل عن ثمانية ملايين من الجنيهات ، لذلك كان طبيعياً أن يتكتل هؤلاء النواب تحدياً للدولتين لما أصابهم من جراء هذا القرار . فبعد تقديم المذكرة الأولى أصر المجلس في (١٠ يناير ١٨٨٢) — أثناء مناقشته للميزانية — على الحصول على حقوق جديدة تمنح أعضاءه حرية أوسع في إبداء آرائهم .

ولتجنب تلك الأزمة رأى شريف ألا يضع المجلس قراره النهائي المتعلق ببند الميزانية حتى تمر الأزمة ، ويرى عبد الرحمن الرافعي أنه كان من الممكن تجنب وتفادي الأزمة أو تأجيلها إلى حين ، لولا شك الوطنيين في شريف ولولا طموح البارودي وتطلعه

إلى تولى رئاسة الوزارة ومن ثم إلحاحه في ضرورة اتخاذ قرار بشأن الميزانية دون أدنى تأخير (٢٦) .

ومن الغريب أن يدافع الرافعي عن مسلك شريف باشا الواقع تحت ضغط وتأثير الدولتين في الوقت الذي يلتقي بالمسئولية على أعضاء المجلس لموقفهم المتشدد - على حد قوله - وفي النهاية يربط بين هذا وذاك برغبة هؤلاء الأعضاء في التخلص من شريف باشا .

لم يعقد مجلس النواب جلسات خلال الفترة من (١٠ يناير - ٣١ يناير ١٨٨٢) نظراً لانشغال النواب في النظر حول بنود الميزانية وتسوية الخلاف الذي وقع بينهم وبين مجلس الوزراء وقنصلى إنجلترا وفرنسا والمراقبين من أجل الموافقة على لأنهم التي أقروها بالانفاق بينهم فلم تنشر الوقائع خلال تلك الفترة أى محضر لتلك الجلسات التي كانت تعقد بصفة غير رسمية إما في مكان اجتماع المجلس أو في ديوان الرئاسة أو دور رئيس المجلس أو رئيس مجلس الوزراء أو منزل أحد أعضاء المجلس (٢٧) .

كانت أهم الاجتماعات خلال تلك الفترة جلسة (٢٩ يناير ١٨٨٢) حيث اجتمع رئيس مجلس النواب ببعض الأعضاء في منزله وتداولوا في البنود المتعلقة بالميزانية - موضع الخلاف - فرأى النواب أن تكون هذه المادة بالصيغة التالية :

« إذا وقع خلاف بين لجنة النواب ومجلس النظار وتساوى العدد فالميزانية تعود إلى مجلس النواب فإن أيد مجلس الوزراء وجب تنفيذه ، وإن أثبت رأى لجنته فيكون العمل بمقتضى المادة ٢٣ ، ٢٤ من هذه اللائحة . وأما ما حصل فيه الخلاف في الميزانية فإذا كان مقررأ في ميزانية السنة السابقة ولم يكن مخصصاً لأعمال جديدة مثل أشغال عمومية وغيرها ، فينفذ الضروري منه إلى أن ينعقد المجلس الثانى بمقتضى المادة ٢٣ ، فإذا أيد المجلس الثانى رأى المجلس الأول في أمر الميزانية وجب تنفيذ الرأى المذكور كما في المادة ٢٣ » .

اجتمع شريف باشا يوم ٣١ يناير ١٨٨٢ بالسير إدوارد ماليت قنصل لإنجلترا والمسيو سنكفكز قنصل فرنسا وتداولوا في موضوع اللائحة . وكان شريف قد أبلغ القنصلين - بصفة غير رسمية - أنه يرغب في أن يقدم احتجاجاً على مطالب النواب (٢٨) . وقد أوضح

بأنه سيحرر رسمياً لها عن رغبة النواب المتعلقة بالميزانية ليلبغا ذلك إلى حكومتيهما ،
وواضح هنا مدى قلق الدولتين حول تصرفات النواب بشأن البنود المتعلقة بالمالية والدور
المزدوج الذى كان يلعبه شريف ، فهو يسعى هنا للضغط على النواب بمساعدة الدولتين .
وقد استنكر النواب تدخل الدولتين على اعتبار أن المسألة داخلية لا تقتضى التدخل
والوساطة خاصة بعد تساهل النواب إلى حد الرضا بالمشاركة فى تقرير الميزانية .

وبلغت الأزمة ذروتها فى أول فبراير ١٨٨٢ ، حينما تلقت رسالة شريف المتعلقة
باتصالاته مع الدولتين بشأن الاتفاق حول بنود اللائحة المتعلقة بالميزانية . فرأت اللجنة
ضرورة حسم الخلاف بوجه السرعة — اجتناباً لحدوث أى تغيير أو تعديل مخالف
لآرائهم — بعد ظهور المسألة — بالمظهر الجديد — الذى أوضحه شريف للأعضاء
فى خطابه السابق . واستقر رأى اللجنة على مطالبة الخديو توفيق بالتصديق على لائحتهم
الأساسية .

قدم شريف باشا استقالته على الرغم من إلحاح قنصل إنجلترا وفرنسا عليه بالاستمرار
إلا أنه أصر على موقفه ، وقد كلف الخديو توفيق أعضاء المجلس بانتخاب رئيس
للوزارة فأشاروا بترشيح محمود سالى البارودى على أن يقوم بالتصديق على لائحتهم
الأساسية . ويعد موقف النواب هذا انتصاراً للمبادئ والقيم الدستورية — خاصة وأنهم
أصروا على ضرورة تطبيق لائحتهم مع الوزارة الجديدة — الأمر الذى يتعارض مع
مزاعم الرافعى بأن النواب قد بيتوا النية على التخلص من شريف ، فالأزمة التى
نشأت خلال تلك الفترة ترجع إلى سببين :

أولاً : تدخل الدولتين وتآمرهما ضد النظام الدستورى ، والذى كان يعنى أن مصر
ليس لها حق فى إقامة نظام دستورى ، على الرغم أن أعضاء المجلس قد احترموا المعاهدات
والارتباطات الدولية .

ثانياً : التزام النواب بالمحافظة على حقوق المجلس كما أنهم أرادوا التصويت على
نصف الميزانية الذى لا يتصل بالدبون أو الجزية المفروضة للباب العالى .

وقد نصح بلنت الوطنيين بالاعتدال وعدم التطرف وبأن لا يصرحوا بأى شئ
يتعلق بالميزانية قبل الاتصال بإنجلترا وفرنسا . أما الشيخ محمد عبده فقد روى عنه

بلنت أنه قال في هذا الصدد حينما رفض النواب لائحة شريف المتشددة « لقد لبثنا عدة قرون في انتظار حريتنا فلا يشق علينا أن ننتظر الآن بضعة أشهر » (٢٩) .

ومن المعروف أن محمد عبده كان يكره العنف والثورات ويدعو إلى الإصلاح السلمي والاهتمام بالتربية والتعليم ولكنه انضم للثورة العراقية أثناء صدامها مع الإنجليز .

وافق مجلس الوزراء الجديد برئاسة البارودي على إقرار اللائحة الأساسية المرسلة من الخديو في جلسته المنعقدة في ٧ فبراير ١٨٨٢ (٣٠) . وقد وافق أعضاء مجلس النواب على التعديلات التي أجرتها الحكومة حول بعض المواد المتعلقة بالميزانية ، ولم يمانعوا في اشتراك المراقبين في جلسات مجلس الوزراء ومجلس شورى النواب — بصفة استشارية — حين النظر في الأمور المتعلقة بالميزانية .

النواب وقيادة الثورة :

استندت وزارة البارودي إلى تأييد الحزب الوطني ومجلس النواب ، الذي انضم إلى الوزارة أحد أعضائه البارزين (حسن باشا الشريعي) . لذلك استطاعت وزارة البارودي خلال الفترة القصيرة لانعقاد المجلس ، أن تتعاون مع أعضائه في مناقشة بعض الإصلاحات الداخلية ، ودلت المناقشات التي جرت في المجلس على نوعية الإصلاحات التي شغلت أذهان النواب : فقد اقترحوا تحسين أحوال الزراعة ، والاهتمام بمشروعات الري ، وجعل التعليم إلزامياً ، والاهتمام بالتجارة ، وإصلاح القضاء ، وإقرار قانون انتخابي جديد أكثر ديمقراطية ، وتنظيم أعمال السخرة ، ويرجع ذلك إلى الصلة الوثيقة بين أعضاء هذا المجلس ووزارة البارودي ، لذلك كانت إدارة محمود سامي البارودي إدارة صالحة إلى حد لا بأس به وانقضى شهرا فبراير ومارس في راحة وهدوء كذبا التنبؤات التي كان المراقبان العامان قد توقعها أثناء انعقاد دورة هذا المجلس . وحين نوقشت اللائحة الأساسية في مجلس الوزراء لم يدع المراقبان ، ولم يطلب من أى منهما أن يدل « بنصائحه » مما ترتب عليه جهلها بمشروعات الحكومة . وفي مذكرة قدمها إلى القنصلين في ٦ فبراير احتجاجا بشدة على مشروعات مجلس شورى النواب ، بلهجة تحمل طابع التهديد (٣١) .

انتهت دورة انعقاد مجلس شورى النواب العادية بجلسته ٢٦ مارس ١٨٨٢ حضرها البارودى وألقى خطاباً شكر فيه الأعضاء على مدى اهتمامهم بأمور البلاد الداخلية كما حثهم على الاستمرار فى رعاية المصالح النافعة والمشروعات التى سوف تناقش فى العام المقبل ، حتى يسهل إقرارها بسرعة . وبعد ذلك انقضت دورة المجلس طبقاً للأنحة التأسيسية .

اضطربت الأمور فى أبريل ١٨٨٢ بعد اكتشاف مؤامرة الضباط الأتراك والشراكسة التى استهدفت اغتيال عرابى وزعماء الثورة وكبار الضباط ، وقد تشكل على أثر اكتشاف المؤامرة لجنة من كبار الضباط برئاسة راشد باشا حسنى (وهو أيضاً من الشراكسة) وفى ٣٠ أبريل أصدرت حكماً الذى قضى على أربعين ضابطاً من كبار المتآمرين بالنفى المؤبد إلى أقاصى السودان مع تجريدهم من الرتب والنياشين والامتيازات العسكرية ، وتم الحكم على راتب باشا حسنى الذى كان محرراً ومؤيداً للمؤامرة بالتجريد من الرتب العسكرية وحرمانه العودة إلى مصر ، وعلى الرغم أن محمد عبده وبلنت قد أيدا حقيقة هذه المؤامرة فإن الخديو توفيق رأى أنها من افتعال الوزراء للتخلص من هؤلاء الأتراك . حينما عرض هذا الحكم على الخديو للتصديق عليه رفض لإقراره ، فوقع خلاف حاد بينه وبين البارودى والوزراء الأمر الذى أدى إلى قيام البارودى فى (١٠ مايو ١٨٨٢) بإخبار الهيئة القنصلية بأن مجلس الوزراء قرر دعوة مجلس شورى النواب (الذى كان فى عطلة) دون أخذ رأى الخديو وأردف البارودى قائلاً : إن على مجلس شورى النواب أن يتخذ كافة الإجراءات التى تقتضيها سلامة البلاد وأمنها الداخلى وأنه سوف يناقش كل شكاوى الوزراء ضد الخديو ، ومن الخديو بالذكر أن قنصلى الدولتين قد قابلا رئيس الوزراء فى هذا اليوم وأخبراه بعمليات التهديد بقتل الأوروبيين الموجودين داخل البلاد التى حلما بها من الخديو مما يؤكد أن توفيق قد بيت النية للتخلص من وزارة البارودى باختلاق الأكاذيب ، خاصة أن تلك الوزارة فرفضت عليه فى ظروف لم يكن قد أعد عدته لمواجهة ، فلم يستطع إلا الإذعان لمطالب الحزب الوطنى وأعضاء مجلس شورى النواب . أكد البارودى لقنصلى الدولتين عدم وجود خطراً على الأجانب وأوضح لها أن مجلس النواب سيسهر على سلامة الجاليات الأجنبية . وفى ١١ مايو أخطر مجلس الوزراء توفيقاً — بصفة غير رسمية — بانعقاد مجلس شورى النواب . ولم يتردد الخديو فى أن يعلن لقنصلى الدولتين أن اجتماع مجلس

النواب غير قانونى ، مستنداً فى ذلك إلى المادة التاسعة من لائحة المجلس الأساسية التى تخوله وحده حق دعوة المجلس إلى الانعقاد فى دورة غير عادية .

عرض البارودى الخلاف الذى وقع بين الوزارة وبين الخديو حول التصديق على حكم المحكمة العسكرية على مجلس النواب - الذى اجتمع فى منزل رئيس المجلس يوم ٢ مايو - باعتبارهم نواب الأمة ، وبعد سلسلة من الاجتماعات اتصلوا بخلاها بالخديو توفيق ، تم حسم الخلاف يوم ١٤ مايو^(٣٢) ووافق الخديو على بقاء الوزارة . وتم تعديل الحكم إلى النفي خارج البلاد والسماح للمتهمين فى المؤامرة بالتوجه إلى أى منطقة خارج البلاد مع عدم حرمانهم من رتبهم ونياشينهم ، وقد وقع الخديو على هذا الحكم بحضور كل من السير إدوارد ماليت والمسيو سنكفكس^(٣٣) .

شاعت الأنباء فى غضون الخلاف بين الوزارة والخديو عن اعتزام إنجلترا وفرنسا إرسال أسطولها إلى الإسكندرية وتحققت هذه الأنباء حينما قررت الدولتان على أثر ما بلغها من اشتداد الخلاف بين توفيق والوزارة ودعوة مجلس النواب إلى الاجتماع بلون أمر من الخديو إرسال أسطولها إلى مصر . وقد وصلت السفن الإنجليزية والفرنسية الإسكندرية فى ٢٠ مايو ١٨٨٢ مستهدفة بذلك التخلص من وزارة البارودى .

فى ٢٥ مايو قدم قنصلا الدولتين إلى البارودى إنذاراً فى صورة مذكرة مشتركة من الدولتين يطالبان فيها :

أولاً : إبعاد عرابى عن البلاد مؤقتاً مع حفظ رتبة ومرتبته ونياشينه .

ثانياً : رحيل عبد العال حلمى وعلى فهمى فى جهات الأرياف داخل البلاد لايخرجان منها مع حفظ رتبهما ومرتبتهما أيضاً .

ثالثاً : استقالة الوزارة .

اجتمع مجلس الوزراء على أثر المذكرة المشتركة وقرر رفض مطالب الدولتين على اعتبار أن ذلك تدخل فى شئون مصر الداخلية واعتداء على دستور البلاد ، كما استنكر الأهالى وأعضاء مجلس النواب المذكرة وخرجوا فى مظاهرات ساخطة ينددون بالدولتين . وقد اجتمع البارودى بعد ذلك وكبار الضباط وأقسموا على أن يكونوا يبدأ واحدة فى حالة وقوع أى عنوان على البلاد .

وكان من الطبيعي أن يقبل الخديو توفيق مطالب الدولتين - فقد أتاحت له الفرصة لإحراج الوزارة والتخلص منها - خاصة أن تلك الوزارة قد فرضت عليه كما أوضحنا سابقاً ، وبقبول الخديو توفيق المذكرة المشتركة استقالت وزارة البارودي في ٢٦ مايو ١٨٨٢ .

ويقول سلطان باشا رئيس مجلس النواب ، إنه أثناء قبول الخديو توفيق المذكرة ، « كان النواب مجتمعين بمنزلى وكانت هناك مجموعة منهم قد أيدت قرار خلع الخديو منهم : أمين بك الشمسى - مراد بك السعودى - أبو عبد الله (ولعله يقصد محمد أفندى عبد الله عضو الشريعة) - محمد جلال - مهنى أبو عمر » (٣٤) .

اضطربت الأحوال الداخلية للبلاد عقب استقالة البارودي ، وقد قابل السير إدوارد ماليت الخديو يوم ٢٤ يونيو وعرض عليه فكرة استدعاء مجلس النواب لأخذ رأيه فيما طلبته الدولتين وإبلاغ ما يستقر عليه رأى المجلس إلى المؤتمر المزمع عقده في الآستانة وهذه الطريقة يوجد الائتلاف بين الزعماء والنواب مما قد يؤدي إلى إصلاح الأوضاع على حد قول إدوارد ماليت (٣٥) .

فأصدر توفيق أمراً إلى سلطان باشا رئيس مجلس النواب يكلفه باستدعاء النواب والمديرين ليكونوا متأهبين لانعقاد المجلس ، فتم إبلاغ النواب انتظاراً لصدور أمر الخديو بدعوة المجلس لدورة غير عادية وفقاً للمادة التاسعة من اللائحة التى تخوله الحق في دعوة المجلس أثناء عطلته . واستمرت اجتماعات أعضاء المجلس في منزل سلطان باشا حتى يوم ١٠ يونيو ١٨٨٢ ، وفي اليوم التالى وقعت مذبحة الإسكندرية المعروفة .

وفي ١١ يوليو قام الأسطول البريطانى بضرب الإسكندرية والاستيلاء عليها . وبضرب الإسكندرية ووقوع الصدام مع الإنجليز تحددت المواقف نهائياً خاصة موقف أعضاء مجلس النواب - باعتبارهم نواب الأمة - المدافعين عن كيائها ، وهنا ينبغى أن نشير إلى موقف كل فئة من هؤلاء : فبرى بلنت أن موقف الأرستقراطية الزراعية وبعض الشرائح العليا للبرجوازية الزراعية ليس إلا مجرد عناد مستنداً في ذلك إلى قانون التصفية الذى وضعه الأجانب وبه تم إلغاء « المقابلة » مما أدى إلى ضياع مالا يقل عن ثمانية ملايين من الجنيهات على كبار الملاك ونفى هذه المناسبة حسن موسى العقاد - من

كبار التجار — إلى النيل الأبيض على أثر تزعمه لاحتجاج هؤلاء الدائنين المصريين .
إلا أننا نرى أن تلك الطبقة والتي يأتي على رأسها سلطان باشا قد انضمت في البداية
إلى الحزب الوطني لما رأته من علو شأنه بعد حادث عابدين المشهور ، فرأت أن تحتّمى
به من استبداد الخديو خاصة بعد أن فرض عليهم الضرائب العشورية التي أضرت
بمصالحهم الزراعية .

غير أن هؤلاء الأعيان الذين كانوا يمثلون المصالح الزراعية الواسعة لم يكن
لديهم القدرة على الاستمرار في تأييد الحركة العرابية في صدامها مع الإنجليز ، فقد
اتضح منذ البداية أن الطبقتان اللتان اتحدتا في سبتمبر ١٨٨١ كانتا مصالحيهما متعارضتان
فالأعيان الذين كانوا يمثلون الإقطاع والبرجوازية لم يكونوا على استعداد لمسايرة
الجيش الذي كان يقوم على الفلاحين وكان قادتهم — وكلهم من أصل متواضع —
أكثر تطرفاً مما كان يتوقعه الأعيان^(٣٦) . ومن ثم فقد انزعج هؤلاء الأعيان من
العسكريين الذين يتمتعون بتأييد الفلاحين ، ولما كان عرابي ينحدر من صلب هؤلاء
الفلاحين ، فقد أحس بالمظالم التي رزحت تحتها تلك الفئة دهرأ من الزمان . كما خطب
أحد قادة الثورة (عبد العال حلمي) في الفلاحين موضحاً لهم أن الأراضي التي
يقومون بزراعتها هي ملك لهم ، وكانت لخطب النديم المتكررة التي تدعو إلى مناصرة
الفلاحين والمطالبة بالعدل والمساواة أكبر الأثر في أن يرحل هؤلاء عن معسكر الثورة
العرابية ، فقد خشيت تلك الطبقة أن تصبح في مواجهة الفلاحين — المسلحين أثناء
الثورة — لذلك أثر هؤلاء الأعيان الانضمام إلى معسكر الخديو والإنجليز ، بعد أن
اتضح لهم أن الثورة العرابية تحمل بعداً اجتماعياً لمصلحة الفلاحين ، وكانت خيانتهم
مشروطة على الإبقاء على حقهم في المشاركة في السلطة^(٣٧) وقد ذكر عبد السلام
المويلحي أحد أعضاء مجلس النواب أثناء الثورة العرابية لبلنت سنة ١٨٨٧ « أنه كان
صديقاً حميماً لسلطان ، وأنه كان من حزبه ، وقد اختلف مع عرابي ، ولكنهم
أسفون على انشقاقهم عنه الآن . وقال إنه لم يوافق على سلوك سلطان مدة الحرب ،
وأن سلطان خدع بوعده مالت القنصل الإنجليزى — بالإبقاء على مجلس شورى النواب
بعد الحرب — وأراد سلطان أن يحصل على وعد كتابي من مالت بذلك ، ولكن الخديو
طلب إليه أن يكتب بالوعد الشفهي ، ولما عرف سلطان هذه الخديعة بعد الحرب

أسف كل الأسف ومات وهو يتحسر ويطلب له أن يغفر له عرابي فعلته وألا يذكره الناس بخيانة الوطن. وكان سبب مشاجرته مع عرابي حسده له لأنه صار وزيراً دونه^(٣٨).

بدأ سلطان باشا حياته فلاحاً بسيطاً في نفس القرية الواقعة في مديرية المنيا التي كان له فيها حينئذ منزل عامر فأصبح محبوباً من قبل سكان مديرية المنيا ، حتى جمع فيها كميات شاسعة من الأراضي باستغلال منصبه — حين كان مفتشاً عاماً للوجهين البحري والقبلي في عصر اسماعيل — وبالرغم من شدة طموحه وميله إلى التآمر فإنه لم يكن سياسياً بمعنى الكلمة^(٣٩) . وأثناء حدوث الخلاف حول الميزانية أرسل توفيق إلى سلطان — الذي كان على علاقة سرية وطيبة معه — يستحثه على استمالة النواب وتركهم لهذا الشغب فأرسل يعتذر بعدم استطاعته — خوفاً من افتضاح أمره — ولوقوعهم تحت تأثير العراقيين . وقد برز دوره بشكل واضح خلال الصدام مع الإنجليز ، وكان محمد عبده يرى أن أكبر المصريين خيانة لوطنهم سلطان باشا وليه في الخيانة عمر لطفى باشا — محافظ الإسكندرية خلال الثورة العرابية — ويضيف أن سلطان كان موقد نار الفتنة ، حتى إذا ما اشتعلت نار الحرب بين أهل وطنه بتحريره وبين الإنجليز نكص على عقبيه ، وكان أكبر مساعد للإنجليز على قومه بالرشوة ، مع أنه من أكبر الأغنياء^(٤٠) .

لعب سلطان باشا دوراً بارزاً في مناصرة وإثارة العناصر الخائنة فيذكر محمد عبده أن بعض العناصر التي كانت تقوم بتوزيع المنشورات المضادة للثورة العرابية قد ضبطت واعترفت بأن سلطان باشا والحديو قد أرسلوا خطابات إلى شيوخ البدو في الشرقية وأن سلطان كان يوزع النقود باسم الحديو والسلطان^(٤١) .

وظاهر سلطان باشا في موقفه العدائي ضد العراقيين عدد من أعضاء مجلس النواب منهم عبد السلام بك المويلحي ، التاجر الذي كان عضواً عن القاهرة ، وانضم إلى المنشقين على عرابي^(٤٢) . كذلك وضع عدد من أعضاء مجلس شورى النواب أنفسهم في خدمة قوات الاحتلال بشكل مباشر . من هؤلاء عبد الحميد افندي البيطاش عضو المجلس عن الإسكندرية وقد تردد اسمه كثيراً في الحملة العدائية التي شنتها الطائفة جريدة الثورة العرابية^(٤٣) . كذلك كان من أعضاء مجلس شورى النواب الذين ناصرُوا الحديو والإنجليز أحمد افندي عبد الغفار عمدة تلا والسيد الفتى عمدة كهشيش ، ويقول عرابي

في مذكراته أنهما وسلطان قاما بإغراء عدد من ضباط الجيش المصري من أجل الانضمام لمعسكر الخيانة وأنهم أوضحوا لهم أن الإنجليز جاءوا بأمر من السلطان لحماية الخديو^(٤٤).

أشرنا فيما سبق إلى أعضاء مجلس شورى النواب وهم من أصحاب المصالح الزراعية الواسعة ، ورأينا الظروف التي جعلتهم يرحلون عن معسكر الثورة ، وينضمون إلى معسكر الخديو والاحتلال ، كما أوضحنا أن خيانتهم كانت مشروطة بالإبقاء على الدستور ، حفاظاً على ما نالوا من مكاسب سياسية ، حتى يتمكنوا من تحقيق أغراضهم وحماية مصالحهم ، التي خشوا عليها عندما بدأ بعض العسكريين وأشياهم يعطون للثورة مضموناً اجتماعياً يتعارض مع تلك المصالح ، مما اعتبروه « تطرفاً » في اتجاه الثورة . إلا أنه على الجانب الآخر كانت هناك عناصر وطنية من أعضاء المجلس ناصرت الثورة منذ البداية ، واستمرت على ولائها لعهد الثورة ومساندتها حتى النهاية ، وقد أشرنا من قبل إلى أن هناك مجموعة من هؤلاء النواب أثناء الخلاف الذي حدث بين الخديو توفيق ووزارة البارودي — نتيجة قبوله المذكرة المشتركة — قد أبدت قرار خلع الخديو توفيق ، وقد عثرنا في جريدة الوقائع الرسمية^(٤٥) على أسماء من ناصرُوا الثورة أثناء صدامها مع الإنجليز ، وتم القبض عليهم وصدرت ضدهم أحكام مختلفة . ومن بين هؤلاء النواب أمين بك الشمس : عضو الشرقية وسر تجار الشرقية ، وأحمد بك أباطة ، وعلى المكاوى نواب الشرقية أيضاً ، وأحمد افندى محمود ، وإبراهيم افندى الوكيل نائباً البحيرة ، ومحمد افندى الشاذلى نائب الغربية ، ومحمد بك جلال ، ومهنى يوسف أبو عمر ، وبدينى الشريعى ، نواب المنيا ، بالإضافة إلى محمد افندى عبد الله عضو الشرقية ، ومراد بك السعودى نائب البحيرة ، وعلى افندى كساب نائب بنى سويف ، وحسن باشا الشريعى — العضو السابق بالمجلس ووزير الأوقاف في وزارة البارودي .

هؤلاء النواب استمروا على عهدهم في مناصرة الثورة أثناء صدامها مع الإنجليز وكان ذلك نتيجة لمدى تفهم وإدراك هؤلاء لمبادئ الثورة التي جاءت بها وزارة البارودي فحث هؤلاء النواب الفلاحين على التطوع والالتفاف حول عرابي ، والتبرع للجيش ، وكانوا على صلة مستمرة بقيادة الثورة خلال المعارك ضد الإنجليز في كفر الدوار والتل الكبير .

ولم بجانب من أعلنوا مواقفهم صراحة أو ضمناً ، تأييداً أو معارضة أثناء هذا الصدام نجد أن هناك فئة أخرى من النواب اتسم موقفها بالسلبية المطلقة ، آثرت الترقب والانتظار إلى أن تتضح الأمور فتعلن عن ميولها .

تقييم للتجربة النيابية :

لم يختلف مجلس شورى النواب ١٨٨١ - ١٨٨٢ من ناحية التكوين الاجتماعى والتركيب الطبقي فى شئ عن مجلس شورى النواب الذى كان موجوداً فى عهد اسماعيل فقد تكون هذا المجلس من كبار الملاك والشرائح العليا للبرجوازية والعمد والمشايخ - من ذوى العصبيات فى المدن والأقاليم - أمثال محمد بك الشواربى وحسن باشا الشريعى وأحمد بك أباطة وغيرهم ، كما كان هناك نواب بارزون شاركوا من قبل فى مجلس اسماعيل النيابى من بينهم عبد السلام بك المويلحى ، ومحمود بك العطار ، ومحمد بك الصيرفى ، ومحمد أبو سحلى . فاستفاد هؤلاء من تجربة اسماعيل النيابية ، وتمرسوا بأسلوب العمل النيابى ، وبدأت هذه الخبرة واضحة فى الممارسات النيابية التى شهدها مجلس ١٨٨١ - ١٨٨٢ التى جعلت من المجلس « برلماناً » حقيقياً ، فحاول أن ينتزع لنفسه سلطات واسعة وأصبح له حق فى مناقشة الميزانية والتصويت على المواد التى لا تتعلق بالارتباطات الدولية أو الجزية المقررة للباب العالى ، غير أننا لم نردخل هذا المجلس فئة تمثل الحرفيين أو المثقفين من خريجي المدارس العليا ، وهذا خطأ كبير فى تلك التجربة النيابية ، فلو كان هناك فئة تمثل هؤلاء لأمكن حدوث الالتحام بشكل أقوى أثناء الصدام مع الإنجليز ، خاصة ونحن نعلم أن قطاعاً كبيراً من المصريين كان يتمثل فى هؤلاء الحرفيين والمثقفين - أبناء الفلاحين - كما كان من الممكن أن نجد تعبيراً عن مصالح هذا القطاع الهام من المصريين داخل المجلس .

غير أن مجلس نواب ١٨٨١ - ١٨٨٢ استطاع أن يناقش أموراً على جانب كبير من الأهمية وهذا يرجع إلى الثقة والتفاهم الذى حدث بين هؤلاء النواب وبين وزارة البارودى التى قامت وفقاً لمطالبهم ، كما أن أحد أعضاء هذا المجلس البارزين (حسن باشا الشريعى) انضم لتلك الوزارة ، فلم يكن غريباً أن يتحد الطرفان ويتفقا على القيام ببعض الإصلاحات الداخلية من أجل النهوض بالبلاد والتى كان من الممكن أن تأتى ثمارها لولا التدخل الأجنبى لإجهاض تلك التجربة النيابية .

وبرهنت مناقشات الأعضاء خلال دورة انعقاده العادية (التي استمرت من ٦ فبراير إلى ٢٦ مارس ١٨٨٢) على مدى ما وصل إليه أعضاء المجلس من فكر واع وقدرة فائقة على طرح بعض المشكلات الهامة وإيجاد الحلول لها ، فقد ناقش هؤلاء الأعضاء قضايا التعليم وتنظيم القضاء ، وإقرار قانون انتخابي جديد أكثر ديمقراطية ، وتنظيم التجارة ، ووضع قانون للسخرة ، والاهتمام بمشروعات الري لتحسين الأراضي الزراعية وزيادة مساحتها . وجاءت مطالب الأعضاء وفقاً لمبادئ وزارة الثورة خدمة للمجتمع المصري بصفة عامة والفلاحين بصفة خاصة .

كانت هناك أفكار طرحت داخل هذا المجلس ، فعبد السلام بك المويلحي — أحد أعضاء هذا المجلس — ومن تلامذة جمال الدين الأفغانى يتحدث عن ضرورة الاهتمام بالتعليم الابتدائى ، على اعتبار أنه الأساس فى بناء المجتمع ويعرض اقتراحاً للنهوض بمستوى التعليم — يوافق عليه أعضاء المجلس — يقضى بأن يقوم كل عضو من أعضاء المجلس بإقامة مدرسة ابتدائية على نفقته الخاصة على أن تقوم وزارة المعارف بإرسال المعلمين من طلبة الأزهر^(٤٦) . كما ناقش الأعضاء موضوعاً هاماً تعرضت له الصحف خلال تلك الفترة وهو اختلال مصلحة المساحة « التآريج »^(٤٧) . وكانت مصلحة المساحة قد عهدت إلى مجموعة من الخبراء الانجليز بإعادة مسح الأراضي الزراعية فضاعت مبالغ طائلة دون نتيجة ظاهرة مما أدى إلى اختلال المشروع .

اهتم أعضاء المجلس بدراسة موضوع هام يرجع تاريخه إلى مطلع عصر محمد على ولم يلق اهتماماً من جانب المسؤولين ، حيث وقع العبء الأكبر على الفلاحين الذين سبقوا سخرة لمشروعات الحكومة وجنالك كبار الأعيان ، فاقترح أحد أعضاء المجلس (محمد افندى الشاذلى) تنظيم العونة فى الأعمال العامة كحفر الترع وتطهيرها وغير ذلك حق لا يقع الحيف على الأهالى وهم من الفلاحين خاصة فى أراضي الجفالك والأبعاد الواسعة وفى أراضي الحكومة ، وقد وافق المجلس على اقتراح أحمد افندى محمود — أحد أعضاء المجلس — الذى يقتضى بوضع قانون لتنظيم العونة ، ومن الجدير بالذكر أن الاثنين ناصرأ الثورة العرابية فى صدامها مع الإنجليز . فلم يكن غريباً أن تحمل أفكارهم هذا المفهوم الوطنى والبعد الاجتماعى .

اهتم أعضاء هذا المجلس بمشروعات الري ، خاصة فيما يتعلق بإصلاح القناطر الخيرية وتوسيع مداخل الرياحات وتطهير الترع وإقامة الجسور وإنشاء قناطر جديدة حتى يمكن السيطرة على المياه عند الحاجة إليها باستخدام الآلات والمكينات الحديثة بدلا من الأفراد على أن أهم تلك المشروعات المتعلقة بتحسين وسائل الري ذلك الاقتراح الذى تقدم به العضو محمود سليمان بك^(٤٨) الخاص بإقامة قناطر بالقرب من أسوان لرفع الماء عند الحاجة ثم يفتح لها من الجانب الغربى ترعة واسعة وعلى مسافة ١٠٠ كيلومتر من مدخل هذه التربة يمد منها مواسير تخترق البحر ناحية الشرق وتصب هناك فى ترعة أخرى لرفع جانب من مديرية إسنا والناحية الشرقية من قنا إلى جبل الحميرات ، وأوضح فى تقريره أن التربة الغربية تستمر فى سيرها حتى تصب فى الإبراهيمية مما يؤدى إلى رى مديرية إسنا وقنا وجرجا وأسيوط والمنيا وتزداد بها الإبراهيمية فتكون نافعة للعامة ، ومن خلف المكان المعد للقنطرة أودية واسعة ومنعرجات كبيرة يمكن أن يصرف إليها مايزيد من الماء وتكون بمثابة خزانات للماء ، ولأشك أن هذا التقرير قد حمل بين طياته فكرة مشروع خزان أسوان الذى أقامه الاحتلال الإنجليزى بعد ذلك .

رأى أعضاء المجلس ضرورة وأهمية ربط المناطق ببعضها بشبكة من خطوط السكك الحديدية على أن تصل إلى مديريات إسنا وقنا وجرجا ، مما يؤدى إلى توسيع العمران ، وتحقيق وسائل الاتصال بين المناطق النائية ، وإقامة محاكم قضائية بتلك المناطق للفصل فى الدعاوى . ويضاف إلى ذلك أن أعضاء هذا المجلس ناقشوا تنظيم التجارة - حتى لا يضار الأهالى - كما ساهموا فى وضع قانون انتخابى جديد - أكثر ديمقراطية - وتم استدعاء ناظرى المعارف والأشغال للرد على أسئلة واستفسارات أعضاء المجلس ومناقشة المقترحات التى أبدتها الأعضاء والاتفاق على وضع الحلول - وفقاً لأهميتها - كما طالب الأعضاء الحكومة بإرسال صور المعاهدات التى تم إبرامها مع الدول الأجنبية حتى يكونوا على دراية وعلم ببندوها . وقد دلت مناقشات الأعضاء داخل المجلس على مفهوم واضح وإدراك واع بأسلوب الممارسة الدستورية السليمة . فقد برهنت تلك المناقشات على ما كان يشغل بال الأعضاء من قضايا وطنية ومحاولات إصلاح ما طرأ من خلل على الإدارة والحكم خلال الفترة الأخيرة وكان ذلك نابعاً من التعاون الذى حدث

بين النواب ووزارة الثورة ، وفي اعتقادنا أن هذا المجلس كان من الممكن أن يحقق مزيداً من الإصلاح والتقدم للبلاد لو قدر له الاستمرار والتعاون مع وزارة البارودي ولو لم يتدخل الاحتلال الإنجليزي ويقضي على تلك التجربة الديمقراطية التي لو قدر لها الاستمرار لاستطاعت أن تحقق حياة نيابية بمفهومها الديمقراطي السليم الذي يعتمد أساساً على الرأي الحر ولكن شاءت الأقدار أن تتجمع القوى المضادة – الحديو والإنجليز – من أجل إجهاض تلك التجربة .

هوامش الفصل الخامس

- (١) معية سنية عربي ، دفتر ٣٢ ، ج ١ ، قيد اللوائح والقرارات والمنشورات ، ويحتوي على لائحة تأسيس المجلس ونظامه ، قرار رقم ٥١ ، ٥٥ ، ص ٣٦ ، ص ٤١ .
- (٢) جريدة وادى النيل ، وقد أنشئت عام ١٨٦٦ .
- (٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ، دار المعارف ١٩٦٥ ، ص ٢٢ .
- (٤) خطاب الخديو إسماعيل لنوبار باشا في أكتوبر ١٨٦٦ منشور في كتاب محمد خليل صبحي : تاريخ الحياة النيابية في مصر ، ج ٤ ، طبعة ١٩٤٧ ، ص ٢٠ .
- (٥) الوطن ، ١٣ فبراير ١٨٧٩ ، وقد أخطرت بتعطيلها أسبوعان لمطالبتها بالمساواة بين الأجانب والوطنيين بخصوص دفع الضرائب .
- (٦) محمد صبرى : تاريخ مصر الحديث ، طبعة ١٩٢٦ دار الكتب ، ص ١٦٦ .
- (٧) الوطن ، ١٢ أكتوبر ١٨٧٨ .
- (٨) محمد رفعت : تاريخ مصر السياسى في الأزمنة الحديثة ، طبعة ١٩٣٧ ، ص ٢٠٠ .
- (٩) الوقائع المصرية : عدد ١٢٢٧ ، ٥ أكتوبر ١٨٨١ .
- (١٠) المصدر السابق : عدد ١٢٢٧ ، ٥ أكتوبر ١٨٨١ .
- (١١) المصدر السابق : عدد ١٢٤٨ ، ٣٠ أكتوبر ١٨٨١ .
- (١٢) الوقائع المصرية ، عدد ١٢٨٤ ، ١٨ ديسمبر ١٨٨١ .
- (١٣) عبد الرحمن الرافعى : الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي ، الطبعة الثالثة ١٩٦٦ ، ص ١٩٥ .
- (١٤) المحروسة : ٣٠ ديسمبر ١٨٨١ ، نقلا عن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٩٥ .
- (١٥) محمد خليل صبحي : الحياة النيابية في مصر ، طبعة ١٩٤٧ ، ج ٤ ، ص ١٧٥ .
- (١٦) على بركات : تطور الملكية الزراعية في مصر ١٨١٣ - ١٩١٤ ، طبعة ١٩٧٧ ، ص ٢٤٦ .
- (١٧) المرجع السابق ، ص ٢٤٣ - ٢٤٩ .
- (١٨) أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ، ص ١٦٤ .
- (١٩) الوقائع المصرية ، عدد ١٢٩٩ ، ٤ يناير ١٨٨٢ .
- (٢٠) صلاح عيسى : الثورة العربية ، بيروت ١٩٧٢ ، ص ٣٨٠ .
- (٢١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ، ص ١٦٦ .
- (٢٢) الوقائع المصرية ، عدد ١٣٠٤ ، ١٠ يناير ١٨٨٢ .
- (٢٣) Blunt : Secret History of the English Occupation of Egypt, p. 196.
- (٢٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى : نفس المرجع ، ص ١٧٤ .
- (٢٥) الوقائع المصرية : عدد ١٣٣٣ ، ١٤ فبراير ١٨٨٢ .

- (٢٦) عبد الرحمن الراقى : المرجع السابق ، ص ٢٢١ - ٢٢٢ ، ويستند الراقى على رغبة البارودى وتطلعه لرياسة الوزارة إلى حديث دار بينه وبين عرابى ، انظر مضمون الحوار فى مذكرات عرابى ، كشف الستار ، ج ١ ، ص ٢٧١ .
- (٢٧) محمد خليل صبحى : نفس المرجع ، ج ٤ ، ص ١٢٩ .
- (٢٨) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ، ص ١٨٢ .
- (٢٩) I. Blunt : Op. cit., p. 180.
- (٣٠) الوقائع المصرية ، عدد ١٣٣٨ ، ٢٠ فبراير ١٨٨٢ .
- (٣١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ، ص ١٨٥ .
- (٣٢) الوقائع ، ١٦ مايو ١٨٨٢ .
- (٣٣) الراقى : المرجع السابق ، ص ٢٩٩ .
- (٣٤) تقرير سلطان باشا إلى رئيس القومسيون المخصوص فى ٧ أكتوبر ١٨٨٢ ، مذكورا فى : محمد خليل صبحى ، المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٢٢٥ .
- (٣٥) محمد خليل صبحى : المرجع السابق ، ص ٢٢٥ .
- (٣٦) أحمد عبد الرحيم : المرجع السابق ، ص ١٦٤ .
- (٣٧) صلاح عيسى : المرجع السابق ، ص ٤٢٦ .
- (٣٨) Blunt : op. cit., p. 415.
- (٣٩) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ، ص ١٦٥ .
- (٤٠) محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الأمام ، طبعة ١٩٠٧ ، ج ١ ، ص ٢٤٢ .
- (٤١) المصدر السابق ، ص ٢٠٢ .
- (٤٢) صلاح عيسى : المرجع السابق ، ص ٤٢٥ .
- (٤٣) المرجع السابق .
- (٤٤) مذكرات عرابى ، ج ٢ ، ص ٢٢ .
- (٤٥) الوقائع المصرية أعداد ١٥٥٤ ، ١٥٥٥ ، ٢٥ ، ٢٦ ديسمبر ١٨٨٢ .
- (٤٦) الوقائع المصرية ، عدد ١٣٥١ ، ٧ مارس ١٨٨٢ .
- (٤٧) المصدر السابق ، عدد ١٣٤٣ ، ٢٦ فبراير ١٨٨٢ .
- (٤٨) الوقائع المصرية ، عدد ١٣٦١ ، ١٩ مارس ١٨٨٢ .

الفصل السادس حركة المطالبة بالأرض في الثورة العربية

د. علي بركات
جامعة المنصورة

الحقيقة البارزة في توزيع الملكية خلال مسيرة التطور من عهد محمد علي وحتى الثورة العرابية هي أن الفلاحين - أصحاب الحق في الأرض - قد تعرضوا لعملية إفقار مستمر أدت في النهاية لخروج الجزء الأكبر من الأرض الزراعية إلى عناصر معظمها لا ينتمى إلى الريف وقد ساهمت في هذه العملية مجموعة من العوامل لعل أهمها :

١ - تشريعات الملكية : التي صدرت خلال الفترة ابتداء من عام ١٨٤٦ . وهذه التشريعات ساهمت في تجريد الفلاحين من بعض أراضيهم وذلك عن طريقين :

(١) إعطاء الدائنين المرتهين - ومعظمهم من الأجانب - حقوق تفوق حقوق الفلاح صاحب الأرض المدين ويمكن ملاحظة ذلك بمراجعة تلك التشريعات . فقد كان أول حق أعطته اللائحة الأولى التي صدرت في عهد محمد علي (١٨٤٦) هو حق الرهن . كما نصت اللائحة الثانية (١٨٥٤) على أن تسجيل الأرض المرهونة في دفتر الصراف يكون باسم الدائن المرتهن^(١) . أما اللائحة السعيدية (١٨٥٨) فقد تضمنت أحكاماً تنطق بالحبابة للدائنين المرتهين على حساب الفلاحين أصحاب الحق الأصليين على هذه الأرض . فقد استهانت هذه اللائحة بحقوقهم . وواصل القانون المدني المختلط وأداته المحاكم المختلطة التي أنشئت عام ١٨٧٥ حماية الدائن المرتهن فقرّر (بند ٤٨) حرمان المنتفع من الأرض الزراعية إذا لم يدفع الضرائب المقررة عليها بشرط مراعاة حقوق

الدائن المرتهن وقد وصلت المحاباة في هذا القانون إلى حد الإبقاء على الرهن حتى ولو كان الراهن غير مالك الأرض عند رهنها (بند ١٠٦ ، بند ١٠٧) (٢).

(ب) ضيقت التشريعات التي صدرت خلال هذه الفترة المدة التي يمكن للفلاح خلالها استرداد أرضه التي تركها إذا عاد إليها . فاللائحة الأولى جعلت للفلاح الذي ترك أرضه الحق في استردادها كلها أو بعضها في أي وقت يعود إليها . أما اللائحة الثانية فقد حددت لذلك مدة قدرها ١٥ عاماً يسقط بعدها حق الفلاح العائد في استرداد أرضه التي تركها . واختصرت اللائحة السعيدية هذه المدة إلى خمس سنوات ثم اختصرت هذه المدة إلى ثلاث سنوات بالأمر العالي الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٨٦٥ في أوائل عهد إسماعيل . وكان الفلاحون لا يزالون يتركون أرضهم هرباً من الضرائب والسخرة (٣) .

٢ - قيام الملكيات الكبيرة (الأبعاديات والجفالك) :

يمثل قيام الجفالك (ضياع أسرة محمد علي) أول عملية واسعة النطاق قامت بها سلطات أسرة محمد علي لتجريد الفلاحين من أراضيهم وتحويلهم إلى عمال زراعيين في هذه الأرض . وبلغت مساحة الأراضي التي استولى عليها محمد علي لنفسه ولأفراد أسرته خلال فترة حكمه ٣٣٤,٢٨٦ فداناً في مديريات الغربية والمنوفية والدقهلية والشرقية والقليوبية والبحيرة والوجه القبلي معظمها من أراضي الفلاحين والباقي من أراضي الرزق والوسية . وقد شهد عصرى عباس وسعيد إضافات لهذه الأراضي (٤) .

وتذكر ريفلين أن أسباب توسع محمد علي في الاستيلاء على هذه الأراضي بعد عام ١٨٤٠ هو استقرار أسرته في حكم مصر بعد تسوية المسألة المصرية في عام ١٨٤١/٤٠ (٥) .

وتذكر الوثائق سبباً لا يخلو من الطرافة استولى بمقتضاه عباس باشا الأول على أراضي واحدة من قرى الدقهلية هي قرية قولنجيل ذلك أن عباس باشا أثناء زيارته لمديرية الدقهلية عام ١٨٥١ أعجبه أراضي هذه القرية فقرر ضمها إلى جفالكه (٦) .

وواصل الخديوى إسماعيل سياسة أسلافه فى الاستيلاء على الأرض حتى زادت الأراضى التى امتلكها هو وأسرته عن المليون فدان . ومن ناحية أخرى فإن عملية منح الأبعاديات كانت مصحوبة باغتيال لأراضى الفلاحين . والأصل فى هذه الأرض أنها منحت بهدف استصلاحها إلا أن ما حدث أن بعض أصحاب الأبعاديات حصلوا على أبعادياتهم هذه من الأراضى المزروعة بالفعل من أراضى الفلاحين^(٧) .

ويصف أحمد عرابى فى مذكراته كيف أن الأراضى التى منحت لكبار الضباط فى عهد إسماعيل من زيادات المساحة بمديرتى الغربية والمنوفية قد انتزعت مع أجود الأراضى المملوكة للفلاحين^(٨) .

وحتى أولئك الذين كانت الأراضى الممنوحة لهم من الأبعادية فعلا ما لبثوا أن استبدلوا بها أراضى من المعمور فى عهد سعيد الذى أصدر بذلك أمرين الأول فى عام ١٨٥٤ والآخر فى عام ١٨٥٥ . أجاز فيهما لأصحاب الأبعاديات قليلة الإنتاج أن يستبدلوا بها أراضى من المعمور التى تركها الفلاحون^(٩) .

وعلى ذلك فقد ارتفعت الأراضى العشورية ومعظمها مملوكة لكبار الملاك من ٦٥٥,٩٩٩ فداناً فى عام ١٨٥٤ عندما فرض عليها سعيد ضريبة العشر إلى ١,٦١٤,٥٤٣ فداناً فى يناير عام ١٨٧٤^(١٠) .

٣ - نظام العهد ووضع اليد على أراضى الفلاحين الخراجية :

نتج عن الضرائب المتزايدة والتجنيد فى عهد محمد على هرب كثير من الفلاحين من الأرض وبذلك عجزت بعض القرى عن دفع الضرائب المقررة عليها كلياً أو جزئياً . وفى مواجهة هذا العجز استحدث محمد على نظاماً جديداً لحماية الضرائب يقوم على توزيع القرى على كبار موظفيه لدفع ضرائبها على أن يتولوا جمعها من الفلاحين . وهو النظام الذى عرف بنظام العهد . فى ٢٣ مارس عام ١٨٤٠ أصدر محمد على أمراً يقضى بإلزام كبار موظفيه وضباطه الذين اغتصوا خلال عملهم فى خدمته بأن يأخذوا البلاد التى عجزت عن دفع ضرائبها (أعسرت) عهداً . وعلى هذا فالعهد كانت امتيازاً يمنح لشخص ما ويتعهد فيه بدفع

الضرائب الجارية والمتأخرة على القرى المعسرة نظير جزء من أرض القرية يعطى للمتعهد يزرعها لحسابه على أن يعمل فيها الفلاحون كعمال يومية أو نظير جزء من المحصول^(١١) وكان صاحب العهدة مطالباً بزراعة كل أراضى القرية التى عجز الفلاحون عن زراعتها على أن تترك للفلاحين أطيانهم تدريجياً عندما يصبح فى إمكانهم زراعتها حتى عم التحسن جميع النواحي أعيدت للفلاحين أطيانهم^(١٢) فالقاعدة إذا فى نظام العهد هى عودة هذه الأراضى إلى أصحابها عندما يصبح فى إمكانهم دفع ضرائبها . وتشير المصادر إلى أنه فى عام ١٨٤٤ كانت مساحة قدرها ١,٢٠٥,٥٩٩ فداناً من الأراضى قد تحولت إلى عهد لمحمد على وأفراد أسرته وكبار قواده وموظفيه فهل حقيقة أعيدت هذه الأرض لأصحابها طبقاً للقاعدة التى أشرنا إليها ؟

يؤكد أرتين أن حقوق الملكية الكاملة قد أعطيت على بعض المساحات لأصحاب العهد التى ألغيت فى عهد عباس وإن كان أرتين لم يوضح الأساس الذى تحولت بمقتضاه هذه العهد إلى ملكية خاصة خلال تلك الفترة . ولكننا نستطيع أن نلقى بعض الضوء على ظروف تحول أراضى العهد إلى ملكية خاصة للمتعهدين فى الفترة التالية . فاللائحة السعيدية قد أعطت حقوقاً ثابتة لواضى اليد على الأراضى التى مر عليها أكثر من خمس سنوات فى حوزتهم وهذا يعنى انتقال أراضى العهدة التى كانت لا تزال قائمة إلى المتعهدين باعتبارهم واضى اليد عليها . وهى حقيقة يؤكدها قرار مجلس شورى النواب الصادر عام ١٨٦٦ والخاص بإلغاء العهد والذى جاء فيه « وحيث أن المتعهدين استملكوا الأطيان الواضعين يدهم عليها بموجب اللائحة « اللائحة السعيدية »^(١٣) وهذه الحقيقة تؤكدها الأحكام القضائية التى صدرت فى الفترة التالية بخصوص الأراضى المتنازع عليها فى مناطق العهد وبين أصحاب العهد حيث طالب الفلاحون باستردادها - كما سترى - فى حكم صادر من مجلس قضائى أسيوط خلال عهد إسماعيل « بصرف النظر عن دعوى المدعين (بعض أهالى نزلة الفلاحين) للمناسبة التى ذكرت وما يقتضيه البند الخامس من لائحة الأطيان من أن الأطيان التى يكون مضى عليها خمس سنوات من وضع اليد فلا يسمع فيها دعوى ولا قول ثم ومجلس استئناف قبل قد صدق على موافقة هذا الحكم فى المضبطة الصادرة منه »^(١٤) .

وفى نفس الوقت تشير سجلات المكلفات بدار المحفوظات إلى أن الجزء الأكبر من أراضي العهد قد تحول إلى ملكية خاصة للمتعهدين فعلى سبيل المثال قرية نزلة الفلاحين بالمنيا التي أشرنا إليها كانت سنة ١٢٦٤ (١٨٤٧) عهدة لكامل باشا (١٨٤٧/١٢٦٤) زوج ابنة محمد على وكانت أراضي العهدة فى ذلك الوقت ٢٣٥ فداناً من مجموع أراضي القرية البالغ ٥٠٠ فدان أما بقية الأرض فكانت فى حيازة عبد الشهيد توما والمدعو محمد عبد الله^(١٥) . ثم تحولت فى العام التالى إلى عهدة يوسف عبد الشهيد ، ومع نهاية عصر سعيد (١٨٦١) أصبحت كل أراضي القرية ملكية خاصة لعائلة عبد الشهيد توما هذا^(١٦) .

أما قرية العرابة المدفونة (جرجا) التي تحولت إلى عهدة لسليم باشا السلحدار كغيرها من بعض قرى الصعيد فقد بلغت أراضي العهدة بها عام ١٨٥٢ مساحة ٨٧٥ فداناً من مجموع زمام الناحية البالغ مساحته ٢٥٩٣ فداناً . وفى عام ١٨٦٨ كانت أسرة سليم باشا السلحدار تملك ٨٤٨ فداناً من أراضي هذه القرية^(١٧) .

وعلى ذلك فعندما الغى نظام العهد فى عهد اسماعيل كان الجزء الأكبر من الأراضي الخراجية قد أصبح ملكية خاصة للمتعهدين وأسرمهم عن طريق وضع اليد وبمقتضى المادة الخامسة من اللائحة السعيدية .

٤- زيادة الضرائب وأثرها على أراضي الفلاحين وصغار الحائزين خلال الفترة من نهاية حكم محمد على وحتى عصر إسماعيل زادت الضرائب زيادة كبيرة حتى بلغ ما يحصل على الفدان الواحد أكثر من ستة جنيهات^(١٨) كما ارتفع دخل الدولة من الضرائب خلال خمسة أعوام من عام ١٨٦١ إلى عام ١٨٦٥ من ٢,١٥٤,٠٠٠ جنيهاً إلى ١٠,٥٤٢,٤٦٨ جنيهاً . وقد افتخر إسماعيل صديق ناظر مالية الخديوى إسماعيل « المعروف » أنه جمع فى بعض السنوات ١٥ مليوناً من الجنيهات من الضرائب^(١٩) .

وإلى جانب تزايد الضرائب بهذه الصورة عرفت مصر التمييز الضريبي خلال هذه الفترة فنذ قيام الجفالك والأبعديات أعفيت هذه الأراضي من الضرائب وعندما أخضعها سعيد للضرائب فرض عليها ضريبة رمزية قدرت بعشر المحصول

ومن تم عرفت هذه الأرض باسم الأراضى العشورية . وفى عهد سعيد كانت الضريبة العشورية على القدان الواحد تتراوح ما بين ٨ قروش و ٢٦ قرشاً بينما كانت الضريبة الخراجية تتراوح بين ٢٥ و ١٠٠ قرش^(٢٠) . وإلى جانب التمييز فى الضرائب بين الأراضى العشورية والخراجية فإن توزيع الضرائب لم يكن عادلا ويرجع ذلك لسببين :

السبب الأول : أن بلخان تعديل الضرائب التى شكلت لهذا الغرض عام ١٨٦٨ من عمد ومشايخ القرى راعت جانب كبار الملاك عند تقدير الضريبة على أراضيهم وبالتالي فرضت عليها ضرائب خفيفة بينما هى فى الحقيقة كانت من أجود الأراضى^(٢١) .

السبب الثانى : أن التغييرات الهائلة التى حدثت فى توزيع الملكية لم تواكبها تغييرات مماثلة فى توزيع الضرائب . فالضرائب وضعت على أساس مساحة عام ١٨١٣ . وعلى الرغم من أن هناك أراضى أكلها النيل وأخرى أخذتها المشروعات العامة مثل الترع والجسور والسكك الحديدية فإن ضرائبها لم تسقط عن الدين كانت فى حياتهم . ويشير دوفرين فى تقريره الذى وضعه عام ١٨٨٣ أن رجلا ظل يدفع ضرائب ١٧ فدانا أخذت لمشروع السكة الحديد لمدة ١٢ عاماً^(٢٢) .

وقد نتج عن زيادة الضرائب وعجز الفلاحين عن دفعها ظاهرتان :

الأولى هى ظاهرة ترك الأرض : بسبب الضرائب المتزايدة والوسائل البشعة فى تحصيلها إلى جانب السخرة (العمل فى المشروعات العامة) . فى هرب الفلاحين من أراضيهم وهى ظاهرة بدأت فى عهد محمد على واستمرت فى الفترة التالية . وخلال عهد سعيد صدرت ثلاثة أوامر عالية فى سنتى ١٨٥٤ و ١٨٥٥ سمحت للفلاحين بترك أراضيهم إذا كانوا غير قادرين على أداء ضرائبها وبناء على ذلك ترك الفلاحون مساحات من الأرض يقدرها جرجس حنين بمساحة ٦٦٨٦٦ فدانا فى مديرتى الشرقية والدقهلية وحدهما وهى الأطيان التى عرفت فى ذلك الوقت باسم « متروك » بينما عرفت الأطيان التى بقيت لدى الأهالى باسم « مرغوب »^(٢٣) وفى عام ١٨٥٨ صدر أمر عال حدد مصير أراضى المتروك فأوضح أن جزءاً منها أعطى لموظفى الحكومة حسب لائحة المعاشات والبعض الآخر أعطى كإنعامات

والجزء الثالث استبدل بأبعاديات قليلة الإنتاج . كما نص هذا الأمر على بيع الأراضي التي ستؤول للحكومة مستقبلا بمقتضى القرارات المشار إليها إلى النوات (الطبقة العليا ومعظمهم من الأتراك) أو للأوروبيين أو للأهالي . وقد تحولت جميع هذه الأراضي إلى أراضى عشورية^(٢٤).

أما الظاهرة الأخرى فهي ديون الفلاحين : ولم تكن هذه الظاهرة تمثل مشكلة قبل عصر إسماعيل مع ظهور اقتصاد السوق وسيادة التعامل النقدي وهى التحولات التي أصبحت واضحة مع نهاية عصر سعيد . أمكن للفلاح أن يقترض على الأقل لمواجهة السنوات العجاف ليشتري القوت الضروري . وأمام المطالب والضرائب المتزايدة وخاصة خلال عهد إسماعيل لم يكن أمام الفلاحين الذين ظلوا متمسكين بأراضيهم سوى الاستدانة التي أصبحت ممكنة بضمان الأرض . وفى تلك الفترة وجد عاملان ساعد الفلاحين على الاستدانة :

١ - وجود الأجانب وتغلغلهم فى الريف مزودين بالامتيازات الأجنبية وسلطة المحاكم المختلطة ومن ثم راحوا يعربدون فى الريف المصرى فى حيازة هذه الامتيازات وشاركوا فى كل النشاطات الاقتصادية بها فى ذلك بيع مياه الري للفلاحين عن طريق امتلاكهم لوابورات المياه^(٢٥) .

٢ - ما أدخله التشريع المختلط من تغيير على نظام الرهن بإدخال نظام « بيع الوفاء » وهو نوع من الرهن يسمح فيه للمدين بالاحتفاظ بأرضه طوال مدة الدين ويكون للدائن حق الاستيلاء على الأرض موضوع الرهن إذا عجز المدين عن الدفع وكان نظام الرهن القديم وهو الرهن الحيازى أو الغاروقة يقوم على استيلاء الدائن على أرض المدين طوال مدة الرهن ولم يكن الفلاح يقدم على هذا النوع من الرهن لأنه كان يرى فيه وسيلة لتجريده من أرضه منذ اللحظة الأولى لحصوله على الدين . وعلى ذلك فقد رحب الفلاحون بالنوع الجديد من الرهن الذى يمكنهم من الاحتفاظ بأراضيهم على أمل سداد الدين لكنه أدى فى النهاية إلى خروج الجزء الأكبر من أراضيهم إلى أيدي الأجانب^(٢٦) .

ومع بداية حكم إسماعيل كانت ديون الفلاحين تمثل مشكلة حادة فالازدهار

الذى بدأ مع عام ١٨٦٠ بارتفاع أسعار القطن بسبب الحرب الأهلية الأمريكية أغرى كثيراً من الفلاحين بالتوسع فى زراعة القطن على أساس القروض التى حصلوا عليها بصفة أساسية من التجار اليونانيين وغيرهم ولقد أدى الانخفاض المفاجئ فى أسعار القطن عقب انتهاء الحرب إلى إفلاس عدد كبير من الفلاحين وانتقال أراضيهم للدائنين والمرابين ومعظمهم من الأجانب^(٢٧) وفى عام ١٨٦٥ كانت ديون الفلاحين قد أصبحت مشكلة تستدعى تدخل الحكومة وإلا فإن مساحات واسعة من الأرض سوف تنتزع من الفلاحين لحساب المرابين الأجانب . وعلى ذلك فقد أصدرت حكومة إسماعيل أمراً فى عام ١٨٦٥ تحملت بمقتضاه الدولة ديون الفلاحين وأصبحت أراضيهم البالغ مساحتها ٤٠٠ ألف فدان مرهونة للدولة وبلغت الأموال التى خصصتها الحكومة لهذه العملية ١,٤٠٠,٠٠٠ جنيه .

وعلى الرغم من تدخل الحكومة فقد استمرت ديون الفلاحين وما ترتب عليها من رهونات تمثل مشكلة حادة . فخلال الفترة من عام ١٨٧٦ إلى عام ١٨٨٢ ارتفعت الديون المسجلة بسجلات المحاكم المختلطة من ٥٠٠ ألف جنيه إلى سبعة ملايين منها خمسة ملايين على الفلاحين ، وبلغت السلفيات فى ٣٠ يونيو عام ١٨٨٢ مبلغ ٥,٨٢١,٩١٢ جنيهاً رهن مقابلها ٤٠٠ ألف فدان^(٢٨) وقد أدت هذه العوامل إلى فقد الفلاحين لجزء من أراضيهم لحساب المرابين الأجانب والأقباط وبعض عناصر المدن . وعلى ذلك فقد أصبح الفلاحون فى حالة من الضيق يصعب احتمالها . وقد أفاضت المصادر فى وصف هذه الحالة التى تردى فيها الفلاحون فى السنوات الأخيرة من حكم إسماعيل فيقول بلنت^(٢٩) « وكان الفلاحون فى ذلك الوقت فى أشد حالات الضنك وكان هذا هو العام الأول من الثلاث أعوام الأخيرة المروعة من حكم إسماعيل . وكان إسماعيل صديق المفتش المشهور لايزال فى أوج سلطته وحملة القراطيس — السندات — الأجانب يجأرون مطالبين يدفع الأقساط والحاجة على أبواب الفلاحين وكان من الأمور النادرة فى تلك الأيام أن يرى الإنسان شخصاً فى الحقول وعلى رأسه عمامة أو على ظهره أكثر من قميص وغصت مدن الأرياف فى أيام الأسواق بالنساء اللاتي أتين لبيع ملابسهن وحليهن للمرابين الأروام لأن جامعى الضرائب كانوا فى قراهن والكرباج مشهر فى أيديهم » . ومما زاد

الأوضاع سوءاً أن النيل في خريف عام ١٨٧٧ انخفض عن منسوبه المعتاد وترتب على ذلك عجز في محصول عام ١٨٧٨ . ولم يقف الخطب عند هذا الحد بل أن الطاعون البقري تفشى بدرجة مروعة في الماشية هذا بالإضافة إلى هبوط أسعار القطن هبوطاً كبيراً . وكان من نتيجة ذلك كله أن ضربت المجاعة أطنابها في الوجه القبلى بشكل لم يعرف له مثيل منذ أجيال عديدة . وحينذاك خرجت النساء بأطفالهن هائمات على وجوههن متنقلات بين قرية وأخرى في طلب لقمة العيش حتى اضطررن في كثير من الأحيان التزود بما كُنا يجدنه من فضلات في الطرق وحثالها^(٣٠) وكان الآلاف الذين ماتوا جوعاً بسبب قلة الغذاء في الوجه القبلى نادراً ما تدفق جثثهم وقد قرر أحد شهود العيان الذى كان ضمن اللجنة التى سارت في النيل جنوباً في شهر فبراير عام ١٨٧٩ تحمل المئون إلى المناطق التى أصابها المجاعة أن عدد الأفراد الذين ماتوا بسبب المجاعة لا يقل عن عشرة آلاف بالإضافة إلى الذين ماتوا بسبب أمراض نقص الطعام وكان ذلك نتيجة مباشرة للفقر الناجم عن الضرائب الباهظة^(٣١) .

وفي هذه الظروف انبعثت حركة هادئة للمطالبة بالأرض تركزت في البداية في المناطق التى شهدت نظام العهد والمناطق التى تحولت إلى جفال لك ثم ما لبثت أن امتدت إلى المناطق التى انتزعها المرابون الأجانب والأقباط . وقد كانت هذه الحركة في بدايتها هادئة لكنها ما لبثت أن تحولت إلى حركة عنيفة مع تطور أحداث الثورة مستهدفة بعض أراضي كبار الملاك .

والحقيقة أن هذه الحركة قد ساعد على ظهورها عدد من العوامل إلى جانب التناقض الحاد في توزيع الملكية الزراعية بالطريقة التى انتهت إليها التطورات التى أشرنا إليها من هذه العوامل .

١ - ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية بعد استقرار حق الملكية والتوسع في إنتاج المحاصيل النقدية وخاصة القطن الذى ارتفعت أسعاره ارتفاعاً كبيراً كما ارتفع إنتاجه من ٢٢٤,٠٠٠ قنطار في سنوات ١٨٣٠/١٨٣٥ إلى ٢,٥٤٠,٠٠٠ قنطار في سنوات ١٨٧٢/١٨٧٨^(٣٢) مما أدى إلى زيادة الطلب على الأرض باعتبارها سلعة منتجة للغلات النقدية .

٢ - ارتفاع الوعي الطبقي لدى جماهير الشعب المصرى بما فى ذلك الفلاحين من خلال المقالات التى كانت تنشرها الصحف التى ظهرت خلال تلك الفترة وخاصة مقالات عبد الله نديم التى تركزت على سوء أوضاع الفلاحين ، فقد كتب النديم عام ١٨٨٢ سلسلة من المقالات فى جريدة الطائف ذكر فى إحداها أن إحدى السيدات قد جلدت بالكرباج حتى الموت لأنها رفضت أن تدل على المكان الذى كان زوجها يضع فيه تقوده وكان مديناً للحكومة بمبلغ ٤٥ قرشاً^(٣٣) .

٣ - أن خطباء الثورة ومنهم عرابى وعبد الله نديم كانوا يخاطبون الجماهير باستمرار ويحاولون ضمهم إلى صفوف الثورة وكانت قضية الأرض مثارة خلال تلك الخطب فيذكر كرومر أن أحد الضباط خاطب الفلاحين فى نواحي الزقازيق بقوله إن الأرض التى يمتلكها الأثرياء من حقكم أنتم^(٣٤) .

وهى دعوات ترددت فى أكثر من موقع من قبل بعض الأعيان خلال المرحلة الأخيرة من الثورة التى شهدت العدوان الإنجليزى ابتداء من ضرب الإسكندرية فتشير وثائق الثورة العرابية إلى أن عثمان حسن عمدة أبو حسيبة بمديرية المنيا كان يخاطب الفلاحين خلال تلك الفترة بقوله : « وقريباً سيتم النصر وإبلاغ المقصود من نحو راحة الرعية وارتداد أطيان الجفالك على بلادها الأصلية .. كما أن الأطيان التى اشتراها طلعت باشا وسلطان باشا من الدائرة السنوية تبقى للأهالى ويضيع ثمنها على أربابها^(٣٥) » .

وأما أحمد أبو طالب عمدة برطباط بالمنيا فإنه كان يؤكد أن أحمد عرابى سوف ينتصر « ... ويجرى رفع معظم الأموال وإعادة أطيان الجفالك للبلاد بدون ثمن أى أن أهالى كل بلد يتسلموا زمام أطيانها وتكون الحكومة منحصرة فى الفلاحين الذين هم عمد البلاد وقطع النظر عن وجود أبناء الترك وغيرهم^(٣٦) » .

٤ - إن أحمد عرابى قائد الثورة بطبيعة نشأته الاجتماعية كان يدرك أبعاد قضية الأرض وما وقع فيها من غبن على الفلاحين أصحاب الأرض الحقيقيين فعراوى يسجل فى مذكراته انطباعاته على منح الأرض لكبار الضباط فى عهد إسماعيل وما وقع فيها من ظلم فيقول : « خرجت الأوامر من المعية الخديوية

إلى المديريتين المذكورتين - المنوفية والغربية - بتسليم الأراضي المذكورة إلى أصحاب الرتب المختلفة ولكن عند الشروع في تسلم تلك الأقطان ظهر الظلم وتبسم بأكل معانيه فقد كان يتوجه كل واحد من المندوبين من طرف المنعم عليهم بأمر من المديرية إلى بلد يختارها من أجود البلاد تربة ويطلب تحديد المقدار المعين قطعة واحدة في أنخصب حوض من الأرض المملوكة لأربابها فيجانب إلى طلبه ثم يحال المالكون الضعفاء على الخيضان الأخرى التي توجد بها زيادة في المساحة وقد لا توجد حيث ينحصر مقدار الأرض المأخوذة منهم على جميع الأقدنة الموجودة في البلد فيخص الفدان الواحد قيراطين أو ثلاثة أو أربعة فتؤخذ من الكلي وتجمع في جهة وتعطى لأولئك المساكين بدلا من أراضيهم التي كانوا يمتلكونها وقد تكون هذه الأرض من أردأ أنواع الأراضي» (٣٧) .

٥ - مشاركة أعيان الريف في الهيئات والمجالس النيابية التي أقامها الخديوى إسماعيل ابتداء من عام ١٨٦٦ والتي كانت أقرب إلى مجالس الأعيان حيث كان معظم أعضائها من عمد القرى . وما أثير داخل المجالس من قضايا تتصل بالأرض والمشكلة الزراعية مثل إلغاء نظام العهد (٢٤ ديسمبر ١٨٦٦) ومعارضة إلغاء قانون المقابلة (٤ أغسطس ١٨٧٦) وغير ذلك من القضايا التي تتصل بالريف المصرى (٣٨) .

ثم تردد هم بين العاصمة وما يدور فيها من تيارات وبين قراهم كل هذا ربط الفلاحين بالقضية الوطنية وجعلهم يدركون العلاقة بين هذه القضية وبين مشكلاتهم اليومية وهذا يفسر حركة التوكيلات التي استهدفت في الفترة التالية توكيل عرابي للدفاع عن البلاد (٣٩) .

٦ - وأخيراً ضعف السلطة وترديها في أواخر عصر إسماعيل وخضوعها تدريجياً للتدخل الأجنبي والتفاف العناصر المطالبة بالإصلاح حول مجلس شورى النواب ثم مجموعة الضباط والعناصر الثائرة في الجيش .

كل هذه العوامل جعلت هذه الحركة تصبح ملموسة في نهاية عهد إسماعيل وبداية حكم توفيق ثم تطورت الأحداث بالطريقة التي انتهت بضرب الاسكندرية

وانحياز الخديوى وكبار الملاك إلى الإنجليز . وعلى ذلك بلغت هذه الحركة أعنف مراحلها حيث هاجمت عناصر من الفلاحين أراضي كبار الملاك فى بعض المناطق وظلت هذه العناصر تقاوم إلى ما بعد تصفية الثورة . ويمكن أن نميز فى هذه الحركة بين مرحلتين الأولى : هى مرحلة المطالبة بالأرض بالوسائل المشروعة . واتخذت شكل العرائض والوسائل القانونية لاسترداد بعض أراضي الجفالك والعهد .

المرحلة الثانية : محاولة استرداد الأرض عن طريق التصدى لكبار الملاك خلال الثورة العرابية وقاد هذه الحركات صغار الأعيان من عمد ومشايخ القرى . وتتوافق هذه المرحلة مع بدء العدوان الإنجليزى وتستمر إلى ما بعد تصفية الثورة .

وقد تركزت حركة المطالبة بالأرض عموماً فى ثلاثة قطاعات :

- ١ - أراضي العهد حيث آلت ملكية قرى بأكملها إلى المتعهدين وأسرم .
- ٢ - أراضي الجفالك التى استولى عليها محمد على وأسرته .
- ٣ - الأراضي التى استولى عليها الأجانب والمرابون فى ظروف الديون والرهونات .

وسوف أعرض لهاتين المرحلتين - معتمداً أساساً - على وثائق الثورة العرابية الموجودة بدار الوثائق وأوراق الداخلية الموجودة بدار المحفوظات .

حركة المطالبة بالأرض بالوسائل المشروعة :

وقد بدأت هذه الحركة منذ فترة سابقة ترجع إلى عهد عباس فى شكل عرائض وشكاوى كانت تقدم إلى السلطة لاسترداد بعض الأراضي أو فى محاولة لوقف التعديات على أراضي الفلاحين من قبل كبار الملاك . وتحفل سجلات المعية بالعديد من العرائض وبالقضايا من هذا النوع ولعل أقدم الطلبات فى هذا المجال تلك العريضة التى تقدم بها مشايخ ناحيتى طهنا وجبل الطير بالمنيا عام ١٨٥١ ضد سامى باشا الذى عمل معاوناً لمحمد على وجاء بها أن سامى باشا - قد أخذ أبعاديته التى منحت له عام ١٨٣٦ من أراضي معمور الناحيتين . وبحث هذه الشكوى بواسطة المعية اتضح أن محمد على أصدر أمراً فى ١٨ شعبان سنة ١٢٥٢ هـ إلى مدير مديرية نصف ثانى وسطى (المنيا) بالتنبيه على سامى باشا بزراعة ١٠٠ فدان

قصب سكر من أبعاديته بالمنيا فما كان من سامى باشا إلا أنه استخدم هذا الأمر فى الحصول على مساحة جديدة من معمور (الأراضى المزروعة) الناحيتين المذكورتين علاوة على أبعاديته وظل يزرعها حتى عام ١٨٥١ بينما كان الفلاحون يدفعون ضرائبها . وتشير شكوى أخرى مقدمة من مشايخ ناحيتى دروة وأبو الحسن (دقهلية) إلى مجلس الأحكام ١٢٦٧ هـ (١٨٥١) إلى أن صبحى بك أدخل فى أبعاديته عند تحديدها ١٣٩ فداناً من معمور الناحيتين وترك بدلاً منها ١١٣ فداناً من الأبعادية ظلت لا تزرع حتى تاريخ تقديم الشكوى . وفى نفس الوقت قدم عويضة ناصر عمدة ناحية الإنشاصية شكوى مماثلة للمديرية الدقهلية جاء بها أن صبحى بك المذكور أدخل فى أبعاديته ١٠٢ فدان من معمور الناحية المذكورة من بينها ٥٠ فداناً ظل الفلاحون يدفعون ضرائبها منذ عام ١٢٥٢ هـ (١٨٣٦) تاريخ منحه هذه الأبعادية . ويبحث الشكوى الأولى اتضح أن المذكور عند تحديد الأبعادية أخذ ضمنها ٨٨ فداناً من معمور ناحيتى أبو الحسن ودروة وترك بدلاً مساحة مساوية من الأبعادية وحرر بذلك حجتين فى عام ١٨٣٦ بختم مشايخ الناحيتين مستغلاً جهلهم بالقراءة والكتابة .

وعند مسح أبعادية المذكور بناء على الشكوى الثانية وجد بها زيادة قدرها ١١٧ فداناً مأخوذة من أراضى المعمور بناحية الإنشاصية . وفى تحقيق ثالث عمل بمعرفة المالىة عام ١٨٥١ عن أبعادية المدعو مختار بك وجد بها مساحة كبيرة من المعمور أيضاً^(٤٠) .

غير أن الحركة التى نحن بصدد دراستها تختلف عن تلك الحالات التى أشرت إليها فهذه الحركة تأخذ شكل المطالبة الجماعية من أهالى بعض القرى التى تحولت إلى عهد أو جفالك لاسترداد أراضيهم كما تأخذ شكل الإصرار العنيد والمستمر على استرداد هذه الأرض فهناك عرائض وقضايا ودعاوى قانونية تستمر لأكثر من خمسة عشر عاماً متصلة ثم أن هذه المطالبة تأخذ شكلاً عنيفاً فى بعض مراحلها وتهدد بنشوب صراع بين الملاك والمطالبين بالأرض كما حدث فى قرية نزلة الفلاحين (بالمنيا) التى سنتناولها كواحدة من القرى التى شهدت هذه الحركة المطالبة بالأرض . فهذه القرية تحولت إلى عهدة وأعطيت إلى كامل باشا ابن أخت محمد على ، كما سبق أن

أشرت - ثم آلت عهدها إلى يوسف عبد الشهيد شيخ القرية ابتداء من عام ١٢٦٥
(١٨٤٩) (٤١) .

وخلال التطورات التي أشرنا إليها انتهت ملكية كل أراضي القرية إلى عائلة
عبد الشهيد - بينما أصبح كل أهالي القرية لا يملكون شيئاً ومن ثم تركت مطالب
الفلاحين في الفترة التالية في محاولة استرداد أراضي القرية من أسرة عبد الشهيد
المتعهد السابق لهذه القرية واتخذت في البداية شكل عرائض ثم ما لبثت أن أحيلت
إلى القضاء . وظلت هذه القضية تشغل دوائر الداخلية والمحامل القضائية خمسة عشر
عاماً وكان آخر أحداثها ضبط بعض العناصر المطالبة بالأرض بدعوى محاولة إغراق
زراعة عائلة عبد الشهيد عن طريق قطع جسر القرية خلال فيضان عام ١٨٨١ وسوف
نترك الوثائق تروى تطور أحداث هذه القرية .

ففي ١٥ ربيع الثاني عام ١٢٩٨ (١٨٨١) أحالت نظارة الداخلية شكوى مقدمة
من مشايخ وأهالي نزلة الفلاحين إلى مديرية المنيا وقد أوضح أهالي القرية في هذه
الشكوى أن يوسف عبد الشهيد استولى على زمام بلدهم البالغ ٥٠٠ فدان « بالقوة
الجزرية » ورغم تكرار شكواهم للجهات المختلفة فانهم لم يحصلوا على أرضهم . وفي
ردها على هذه الشكوى أفادت مديرية المنيا بأن أهالي نزلة الفلاحين سبق أن تقدموا
بشكوى إلى تفتيش عموم الأقاليم وإلى مجلس الأحكام . وأفادت أيضاً إلى أن الأتبان
معتاة للمدعى عليه بطريق الرجعة (الاجبار) بمدة الحكم السالفين . . لغاية سنة
٦٤ (١٨٤٨) لمناسبة ضعف النزلة المذكورة وعدم اقتدارهم (٤٢) .

وصرف عليها مبالغ وعمر النزلة بعد تخريبها . . وبتقديم القضية لمجلس أسبوط قد حكم
منه بصرف النظر عن دعوى المدعين للمناسبات التي ذكرت وما يتضمنه البند الخامس
من لائحة الأتبان من أن الأتبان التي يكون مضي عليها خمس سنوات مع وضع اليد
فلا يسمع فيها دعوى ولا قول « وإن مجلس استئناف قبلي قد صدق على هذا الحكم
في ٧ رجب سنة ١٢٨١ (١٨٦٤) وأخطر أهالي القرية عن طريق ناظر قسم تله
بمضمون هذا الحكم . غير أن أهالي القرية لم يقتنعوا بذلك وقدموا شكوى جديدة
للدخلية بعد ذلك بعامين وأفادتهم الداخلية بخطابها رقم ١٠ في ٢ رجب سنة ١٢٨٣
(١٨٦٦) بمضمون الحكم السابق . غير أنهم لم يلبثوا أن تقدموا بشكوى جديدة

للمعية السنية في ٥ شوال عام ١٢٨٧ (١٨٧٠) وأحيل الموضوع إلى مدير « عموم قبل » الذي قام بنفسه باقتناع الأهالي بمضمون الحكم السابق بعد أن اطلع على نص المضبطة التي صدر بها الحكم . لكن الأهالي لم يتوقفوا عند هذا الحد فأرسلوا في عام ١٢٨٨ (١٨٧١) بشكوى جديدة للمعية السنية مرسله من ثلاثة أشخاص عن أهالي القرية « بالتضرر من عدم استحصالهم على حقهم » وأحيلت إلى المديرية في ٦ محرم سنة ١٢٨٨ هـ . وما لبث بعض الأهالي أن تقدموا بشكوى جديدة في ٢٥ محرم سنة ١٢٩٢ (١٨٧٥) . كما أرسلوا شكوى أخرى للحقانية في نفس العام وفي كل مرة كانت المديرية تقوم بإرسال نص الحكم السابق للجهات المعنية . لكن أهالي القرية لم يقتنعوا بذلك وأرسلوا شكوى موقعة من ٧٧ شخصاً من أهالي القرية يكررون طلباتهم السابقة . وهنا تدخلت المديرية عن طريق قسم تلا بالتنبيه على أهالي القرية بالانصراف إلى أعمالهم وعدم العودة لمثل هذه المطالبة غير أن الأهالي استمروا في شكاواهم وأرسلوا مرة أخرى إلى الداخلية في ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٢٩٣ (١٨٧٦) وعلى ذلك فقد طلبت المديرية إحضار أهالي القرية والأشخاص الموقعين على الشكوى وأوضح لهم أنه ليس لهم حق في هذه الأرض وأخطرت الداخلية بذلك بتاريخ ٢ محرم سنة ١٢٩٤ (١٨٧٧) غير أنهم ما لبثوا أن عادوا إلى الشكوى مرة أخرى عام ١٢٩٨ أي بعد مضي ١٧ عاماً على صدور الحكم بعدم أحقيتهم في هذه الأرض^(٤٣) .

غير أن ثلاثة من أهالي القرية تقدموا مرة أخرى يطالبون بأرض القرية نيابة عن أهلها .

وتقدموا بجملة عرض حالات — كما تقول المذكرة المرفوعة للداخلية وأحضروا معهم محامياً وذهبوا إلى مجلس أسيوط لنسخ صورة المضبطة التي صدرت في هذا الشأن لكنهم علموا بأن أوراق المضبطة أرسلت إلى « الدفترخانة » وطلبوا الحصول على نسخة من أوراق هذه القضية وصورة الحكم الصادر بشأنها ، وفي ردها على طلب الداخلية أفادت مديرية المتيا بالمعلومات السابقة ذكرها مع إضافة أنه لا يجوز نسخ صورة القضية وليس هناك ما يبرر إجابتهم إلى طلبهم أولاً لأن هذه المضبطة صادرة من عام ١٢٨١ هـ ثانياً لأن حكمها نافذ المفعول ولا يقبل الطعن فيه . « وقد

«مضى نحو السبعة عشر سنة على تاريخ صدور المضبطة والمدعى عليه قد استمر بوضع اليد نحو الخمسة والثلاثون سنة وعمر النزلة بعد تخريبها وأصلح الأطيان وغرس جملة نخيل وأشجار لإسما فإن وضع يده على الأطيان ما كان يرضاه» .

وفي النهاية ترى مديرية المنيا استمرار الأهالى على هذا الوضع قد يعطل الأشغال العامة وقد يحرض بعض أهالى القرى على أن يخذو حلومهم « وتركهم بهذه الحالة مما يترتب عليه حصول التعطيلات فضلا عن مناظرة باقى الأهالى لهم وربما يقع لهذا السبب ما يضر بمصلحة المدعى عليه أو بمصلحة أحد الأهالى ونحو ذلك » (٤٤) .

وحتى هذه اللحظة سارت الأمور فى طريق المطالبة بالأرض بالطرق القانونية خاصة وأن أهالى القرية قد أحضروا فى المرحلة الأخيرة عندهم إثنان من الحامين الأجانب لكن السلطات رفضت تمكينهم من الاطلاع على مضبطة الحكم بدعوى أن الحكم الصادر فيها نهائى وأنه مضى على هذا الحكم أكثر من سبعة عشر عاماً . ولكن الأمور ما لبثت تحركت فى اتجاه آخر فى الفترة التالية فقد قامت سلطات الأمن فى مديرية المنيا بالقبض على المدعو عبد الرحمن جاد وإثنان من العناصر التى تزعمت حركة المطالبة بأراضى القرية أثناء دخولهم القرية ليلا بدعوى محاولتهم القيام بقطع جسر التربة لإغراق مزروعات عائلة عبد الشهيد أو الإضرار بأحد أفرادها .

وقد جاء فى خطاب مدير المنيا إلى وكيل الداخلية فى ١٠ ذى القعدة عام ١٢٩٨ هـ « وكونهم شغلوا الحكومة كل الوقت وعدم اقتداهم ولا لإزعاجهم للأحكام التى سبق تفهيمهم بها تكرارا بعدم الحقية فى مسئلة الأطيان فضلا عما ظهر من إثبات الشهادة فى حقهم ودخولهم فى البلد ليلا بحالة الخيف (الخفاء) . . وتركهم من تأدية ما يخصهم من الأشغال العمومية وتمكنهم للموارة على هو أنفسهم .

وربما كان دخولهم ليلا بالحالة المبدى ذكرها هو لقطع الجسر والإضرار بمصلحة الرى العمومية أو غرق مزروعاته أو الإضرار بأحد عائلته فكرهم على حالتهم التى هم عليها هذا فما يوجبهم للزيادة فى التجارى على هذه الأمور ، والمناظرة لهم من خلafهم « أى تأثر غيرهم بهم » حيث من سياق تحقيق الوقائع الحاصلة الآن يوجد

كثير ممن يقدمون على وقايح وخيمة من سرقات وقتل لأسباب واهية وكون هذا مما يوجب الخلل وعدم النظام .

على أن تعليمات دولتكم الصادرة بتاريخ ٢ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ نمرة ٢٣٢ تقضى عدم حصول تراخي في نفاذ سطوة الحكومة لأن نفاذ السطوة هو أساس كل حكومة محترمة مهابة ولضرورة ما هو واجب على الداعي منه تنفيذها وبلوغ الحكومة سطوتها ومهابتها كما أشرتوا وحصول الأمن العمومي فقد ترى أن الموافق لارتداع هؤلاء عن أمورهم والاعتبار لغيرهم هو مجازاة المذكورين بتشديد الجزاء اللائق لحالهم» (٤٥) .

غير أن رد الفعل ضد القبض على هؤلاء كان تعصب أهالي القرية ضد عائلة عبد الشهيد ، مما جعل حنا عبد الشهيد عميد عائلة عبد الشهيد يكتب إلى مدير المنيا يحذر من نتيجة هذه الأوضاع ويهدد بأنه سوف يتخذ من الوسائل ما يضمن به حماية أملاكه وأملاك عائلته ، فقد أرسل في ٤ ذى القعدة ١٢٩٨ هـ يقول « بعد ما عرض فعالسعادتكم بخصوص ما حصل من صالح صبيح وحسن عبد النبي وعبد الرحمن جاد الله من ضمن أهالي بلدنا في حضورهم للبلد ليلاً بحالة الخفا مع عدم إقامتهم في الناحية من مدة ودورانهم على هو أنفسهم وضبطهم خوفاً من تجاريهم على فعل المكائد مثل قطع الجسر أو أمور مفسدة مثل قتل أو سرقة للأضرار بمصالحنا وكطلبنا التأمين من غوايلهم وبأمر سعادتكم جاري اللازم معهم بالمديرية فما كان من أقاربهم المقيمين بالبلد قد حصل منهم التعصب علينا وسلوكهم بحالة غير مرضية لا تحمد عواقبها المات شخصنا وعائلاتنا لإصرارهم على فعل ما يوجبنا (ما يدعو) لعدم الأمانة (الأمان) والشقوة منهم بالأقوال الذي تحط من شرفنا وشرف الحكومة بالقول منهم ان الآن حرية . . وصاروا يتخذوا الاجتماعات ليلاً مع بعضهم ويدبروا تدابير يقصدوا بها الإيقاع والإضرار بنا . . .

ولإلا إن كانت المديرية تترك هؤلاء الأشخاص على حالهم — ومعاذ الله أن يحصل لى ضرر — فيبقى ذلك منسوب للحكومة وبوقتها أكون مجبور بالدفاع عن نفسي ويبقى إعراض هذا سنداً لى في المستقبل لعدم مسئوليتى» (٤٦) .

وهناك حقيقة يمكن الخروج بها من دراسة وثائق هذا الموضوع وهى انحياز سلطات مديرية المنيا لعائلة عبد الشهيد فقد ذكرت شكاوى وعرائض الأهالى أن عبد الشهيد له صلات بالإدارة فى المديرية وأنه « متداخل معهم » كما يظهر ذلك أيضاً من خطاب مدير المنيا إلى وكيل الداخلية المؤرخ فى ١٠ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ الذى جاء به « . . على أن المدعى عليه هو من أعيان المديرية المعترين الحائزين شرف الحكومة وذوى العائلات الجسيمة المعول عليه فى طلبات الحكومة بالنسبة لحسامة أطيانه وزروعائه ومحول عليه حفظ حوض الطحاوى » .

ولا توضح الوثائق كيف انتهت هذه الحركة المطالبة باسترداد أراضي القرية من عائلة عبد الشهيد وفى الغالب أن هذه الحركة قد صفت فى إطار تصفية الثورة العراقية .

أما الحركة الأخرى فقد كان ميدانها قرية الجعافرة بمديرية الفيوم حيث أرسل ٩٤ شخصاً من مشايخ وأهالى القرية يطالبون باسترداد أطيانهم التى استولى عليها معجون بيك فى ظروف تحول قريتهم إلى عهدة وتفيد وثائق هذه القضية أن القرية تحولت إلى عهدة فى عام ١٢٦٠ هـ (١٨٤٤) وأعطيت إلى معجون بك - أحد معاونى محمد على . وغداة تحول القرية إلى عهدة أخذ المتعهد نصف أراضي القرية ليقوم بزراعتها عن طريق عمال زراعة خصصوا لذلك . وبقي فى يد الأهالى النصف غير أن صاحب العهدة ما لبث فى عام ١٢٦٩ هـ (١٨٥٣/١٨٥٢) أن شارك الأهالى فى زراعتهم البالغ مساحتها ٤٠١ فدان بواقع الثلث ويذكر الأهالى أن ذلك حدث رغما عنهم ودون علم الحكومة . فلما صدرت اللائحة السعيدية أصبحت أراضي العهدة مملوكة للمتعهد . كما آلت إليه مساحة ١٢٩ فدان من أطيان الأهالى ومن ثم فشب نزاع بين الأهالى وأسر المتعهد حول مستقبل أراضيهم التى شاركهم عليها وأحيل إلى نظارة المالية عام ١٢٧٧ وصدر بشأنه قرار الجمعية العمومية وعليه أمر كريم فى ٨ صفر سنة ١٢٧٧ . وقد جاء فى هذا القرار . أن أطيان نواحى عهد المتعهدين منها الأطيان التى هى خاصة باسم المتعهدين إذا كانوا واضعين اليد عليها مدة خمس سنوات وأصلحوها الأراضى وجددوا أبنية أو سواقى أو أشجار هذه يصير مساحتها بأسمائهم أما إذ لم يكونوا أصلحوها ولاجددوا بها شيئاً من ما ذكر لسنن وواضعين

يدهم عليها مدة عشر سنوات يصير مساحتها عليهم أثرية . وقد انتهى الأمر بصلور قرار مديرية الفيوم في ٢٨ ربيع الأول سنة ١٢٧٨ (١٨٦١) بأحقية المتعهد في هذا القدر من الأطيان بمقتضى البند ١٩ من اللائحة السعيدية . غير أن الأهالي عادوا للمطالبة بهذه الأرض مع بداية الثورة العرابية بعد مظاهرة سبتمبر (٤٧) .

أما قطاع الجفالات : فقد شهد تحركات أكثر وضوحاً للمطالبة بالأرض التي استولت عليها أسرة محمد على . والحركة الأولى من هذه الحركات كان مسرحها قرية قولنجيل إحدى قرى الدقهلية حيث طالب الفلاحون باسترداد أراضيهم التي انتزعت منهم في عهد عباس باشا وأرسلوا بذلك عدة عرائض إلى مجلس شورى النواب . وعرض الموضوع على لجنة العرائض بالمجلس لدراستها وعمل تقرير عنها في ٢٠ ربيع الثاني عام ١٢٩٩ (١٨٨٢) وأحيل هذا التقرير إلى نظارة في ٩ جماد الأول عام ١٢٩٩ (٤٨) .

وتبدأ هذه المشكلة في عصر عباس عندما قام المذكور بزيارة لمديرية الدقهلية فأعجبه أراضي هذه القرية فقام بالاستيلاء عليها وضمها إلى جفالكه ومن ثم صلب بها تقسيط ديوانى في ١٥ صفر عام ١٢٦٩ هـ (١٨٥٢) ، وأعطى لهم مساحة ٢٥٠ فداناً من أطيان النواحي المجاورة ولما توفى عباس باشا وآلت أطيان الناحية إلى ابنه إلهامى باشا بموجب حجة شرعية مؤرخة في ١١ ذو القعدة عام ١٢٧١ (١٨٥٥) أعطاهم إلهامى باشا ١٥٠ فدان من أطيان الناحية لزراعتها مقابل دفع ما عليها من ضرائب على أن يتركوا الأطيان الأخرى التي حصلوا عليها من أطيان النواحي المجاورة على أن يعملوا في أراضيهم . وقد وافق الأهالي على ذلك نظراً لارتباطهم بقريتهم ولأنهم من ناحية أخرى لم يكن في استطاعتهم عصيان أوامر إلهامى باشا « فلكون المذكور نجل ولى النعم ولا كان يمكننا إلا الامتثال والانقياد لما أشار به » حسب قولهم (٤٩) .

غير أن مشكلة هذه القرية تعقدت في الفترة التالية عندما وهب إلهامى باشا أراضي هذه القرية إلى مصطفى أغاقور حورلى « بموجب حجة شرعية بحتم قاضى المنصورة مؤرخة ٦ ربيع أول عام ١٢٧٧ (١٨٦٠) وصدر بذلك تقسيط ديوانى في ١٣ ذو القعدة عام ١٢٧٩ (١٨٦٣) ثم توفى مصطفى أغا في عام ١٢٨٢ هـ (١٨٦٦) وتعين وصى على أبنائه وشرع الوصى والورثة في الضغط على الفلاحين لترك الأرض

عن طريق رفع إيجار الأرض بطريقة باهظة واستولوا على المحصولات وبيعها لحسابهم وعلى ذلك فقد لجأ الفلاحون لسلطات وزارة الداخلية ابتداء من جماد أول ١٢٩٨ (١٨٨١) (٥٠) .

وفامت النظارة عن طريق مديرية الدقهلية بعمل تحقيقات واسعة النطاق استجوبت خلالها المالك والعناصر التي تعمل في دائرته والفلاحون في مشكل مجموعات وخلال التحقيق أوردى المالك أن هذه أرضه ولا يمكنه أن يتركها للغير وأوردى مدير الدائرة أن الاستيلاء على محاصيل الفلاحين وبيعها يتم في مقابل ديونهم للدائرة وانتهت هذه التحقيقات بالتنبيه على الفلاحين بعدم التعرض للمالك فيما يمتلك .

وكنتيجة للتطورات التي حدثت خلال تلك الفترة وقيام وزارة الثورة (البارودي) عاد الأهالي فقدموا عريضة إلى مجلس شورى النواب وكان من الطبيعي أن تلقى هذه القضية اهتماماً كبيراً في عهد وزارة الثورة فأحيلت العريضة إلى لجنة العرائض بالمجلس (٥١) . وفي شكواهم الجديدة أوضح أهالي القرية تطورات المشكلة .

واتهموا سلطات مديرية الدقهلية بالتواطؤ مع المالك . وأوضحوا أن حقوقهم على هذه الأرض تفوق حقوق المالك . ذلك لأن أرض القرية كلها كانت في حيازتهم أصلاً ثم انتزعها منهم عباس باشا وأعطاهم ٢٥٠ فداناً من أراضي النواحي المجاورة ثم آلت إلى ابنه إلهامى فأعاد لهم ١٥٠ فداناً من أراضي القرية مقابل ترك أراضي القرى المجاورة ثم تنازل عن هذه الأرض للأغا المذكور وآلت لابنه بعد وفاته الذي يحاول طردهم من الأرض « بواسطة معرفته بولاية الأمور في المديرية ووكلاء الداخلية مع أننا عموم أهالي الناحية لا نعرف حرفة ولا طريقة ولا وجه اكتساب خلاف معاشتنا المقررة المحكى عنها من مدة آباءنا وأجدادنا ونحن على هذا المتوال . وعدالة الحكومة الحاضرة لا تسمح بخراب بلدة معروفة . . . تعدادها فوق الثمناثة (٨٠٠) نفر بتشتيتها في البلاد » وفي النهاية يطلبون إعطاءهم الأراضي التي كانت في حيازتهم من أراضي القرى المجاورة أو إبقاء مساحة ١٥٠ فداناً التي تحت أيديهم أسوة بما هو متبع ببلاد الجفالك الأخرى .

وتوردى وثائق هذه القضية أن القرية كانت مسرحاً لصراع طويل بين دثرة

إلهامى باشا وبين الفلاحين فى القرية . فى عام ١٢٧٢ هـ امتنع الفلاحون عن العمل فى أراضي الدائرة فى قرية قولنجيل وتعطلت أعمال الزراعة بها خلال الفترة من ١٧ جماد الأول ١٢٧٢ إلى ٥ شعبان سنة ١٢٧٢ هـ . ولجأت سلطات الدائرة إلى مديرية الدقهلية لوضع حد لامتناع الأهالى عن العمل فى أطيان الدائرة فى ١٧ جماد أول عام ١٢٧٢ أرسلت دائرة إلهامى باشا بناء على معلومات وصلتها من ناظر زراعة قولنجيل تطلب التدخل من مديرية الدقهلية لوضع حد لامتناع الفلاحين فى أراضي قولنجيل التابعة للدائرة عن العمل وأورى هذا الخطاب أن أعمال الزراعة قد وقفت كلية « بطلت من أصله » وأن العاملين فى الزراعة يقولون أنهم لن يعملوا إلا برغبتهم » وأن قول الأنفار أنهم لا يطلعوا الأشغال إلا برغبتهم » ويطلب الخطاب فى النهاية تدخل سلطات المديرية للتأكيد « على مشايخ قولنجيل وعمدتها بطلوع الأنفار »^(٥٢) .

وخلال هذه الأزمة قامت السلطات المحلية بالاعتداء على عمدة الناحية إسماعيل سلام الذى اتهمته هذه السلطات بالتحريض ضد الدائرة وعدم إيفائه بالتزاماته فى طلوع الأنفار وتم عزله وانتزاع الأرض التى يزرعها مما جعله يلجأ إلى سلطات المديرية التى أرسلت تستفسر عن السبب . فى خطاب من تفتيش بحرى إلى مديرية الدقهلية فى ذلك وفى رد دائرة إلهامى باشا على شكوى العمدة المذكور أفادت أن سبب الاعتداء على المذكور وفصله من الشياخة هو « لعدم وفائه بتعهده لطلوع الأنفار اللازمة لزراعة الناحية وحصول المفاسد منه وفرض ٣٧ نفر يزرعون أطيان فى نواحي البحيرة (النواحي المجاورة) أما سبب أخذ الأطيان منه فلعدم دفعه الأموال المطلوبة منه وقدرها ٦٧٩١٣ قرشا »^(٥٣) .

ويسؤال عمدة الناحية (إسماعيل سلام) عن السبب فى امتناع الفلاحين للخروج للعمل فى أراضي الدائرة أفاد بأن سبب ذلك يرجع إلى أن القرية تعدادها قليل وأن هناك ٣٧ شخص أخرجوا من القرية وأعطوا أطيان من أراضي مبيت مزاح وأن باقى الأهالى يشاركون فى الأعمال العامة بالمديرية (السخرة) . وأن الذين أعطوا أطيان خارج القرية قد امتنعوا عن العمل ومن ثم تضامن معهم باقى أهالى القرية وأنه لا يعقل أن تأخذ الأرض ويتشرد السكان « وليس يعقل أن الأطيان تؤخذ والأنفار تترك » . واشترط العمدة لعودة الأمور إلى مجاريها . أولا عودة العناصر التى خرجت أو

أخرجت من القرية . ثانيا : أن تعطى لهم أطيان من القرية أو القرى المجاورة حسب رغبتهم وأن يكون هناك مساواة في القيام بالأشغال العامة . ثالثاً : أن يكف حاكم الخط وناظر القسم عن تعديهم على الفلاحين^(٥٤) .

ويبدو أن مديرية الدقهلية قد استجابت خلال هذه الفترة لمطالب عمدة القرية والفلاحين . أولاً بعودة العناصر التي أخرجت من قولنجيل وأعطيت أطيان لزراعتها من أراضي ميت مزاح وبسببها حدثت الأزمات السابقة . ثانياً : أن تحال الناحية إلى تفتيش جفلك المحلة وأن يصدر أمر من السلطات المختصة بمنع ناظر القسم وحاكم الخط عن التعدي على القرية . ففي خطاب من تفتيش عموم وجه بجزى إلى مديرية الدقهلية جاء به « . . أن الأنفار الذى فى قولنجيل وأعطى لهم أطيان من ميت مزاح وبسببهم تناصروا باقى أهالى الناحية لهم وعطلت حركة إدارة أشغالها فيما جميعه فلا مانع لعودتهم لبلدهم وطلوع الأنفار للأشغال كما سوابقهم مادامت جفلك والمطالب الذى تلزم للمديرية من الناحية من الاقتضا تأديتها » ثم يؤكد الخطاب « أن الناحية أحييت لتفتيش جفلك المحلة ويرغب صدور الأمر لمن ياقوم بمنع ناظر القسم وحاكم الخط عنها مع تأدية المطالب الميرية التى تلزم الناحية »^(٥٥) .

ولم تمض عشر سنوات على هذه الواقعة حتى تجدد النزاع بين أهالى القرية وبين أصحاب الأرض بعد أن آلت أراضي القرية إلى ورثة مصطفى أغا .

ففى ٣ ربيع أول سنة ١٢٨٢ هـ (١٨٦٥) طلب الوصى على تركة مصطفى أغا من مشايخ ناحية قولنجيل رفع إيجار الأطيان التى يزرعونها هم وأهالى القرية إلى ٤٠٠ قرش كباقى أراضي القرية ولكن الأهالى والمشايخ رفضوا ذلك على أساس أن الأراضي التى تحت أيديهم ليست إيجاراً وإنما هى بقايا الأراضي التى أعطيت لهم بعد استيلاء عباس باشا على أراضيهم . وإذا زبدت الأموال المربوطة عليها فإن ذلك يعنى الضغط عليهم لترك هذه الأرض » . وأن صارت بزيادة عن المربوط علينا فيكون ذلك ظلم وغدر علينا ويوجب فرار الأهالى وعطل مطالب الميرى . . وبقائها من غير معاش يوجب لخرباها وتشتت أهلها »^(٥٦) .

وجاء فى رد مشايخ القرية على مذكرة الوصى « بخصوص الأطيان المعطية سعر

٢٨٠ قرشاً و ٢٥٠ قرشاً فهى أطيان إجارة وأربابها رغبوها بالزيادة وأما باقى الأطيان فإنه لما صار أخذ الناحية بلدنا جفلك لسعادة المرحوم عباس باشا أعطى لنا وللأهالى ١٥٠ فدان لمعاشنا فى مقابل أداء مطالب الميرى مثل العمليات وخلافه وقد أخذ من ذلك لترعة الشرقاوية ١٦ فدان وصار الباقى ١٣٤ فدان مع الأهالى حتى الآن» (٥٧) .

وفى ١٦ ربيع أول سنة ١٢٨٢ أرسلت مديرية الدقهلية إلى بيت المال بالقاهرة تقول أن الوصى يرغب فى زيادة الإيجار وأن الأهالى متصدين ويرغبوا فى معاملتهم أسوة ببلاد الجفالك الآخر بما أن عليهم مطالب ميرية وإذا زاد عليهم الإيجار يؤدى الأمر إلى عدم عماريتهم (خراب البلدة) . وفى النهاية تطلب المديرية معاملة أهالى هذه القرية كغيرهم من أهالى ضواحي الجفالك لأجل راحتهم (٥٨) .

وفى المذكرة التى رفعها بيت المال إلى المالية فى ٧ ربيع الثانى عام ١٢٨٢ هـ ألقى ضوءاً كبيراً على طبيعة العلاقة بين الفلاحين وكبار الملاك وعلاقات الإنتاج خلال تلك الفترة فى الجفالك وجاء بها « ورد خطاب مديرية الدقهلية المذكور به أن وصى التركة راغب أعطى الأطيان لمشايخ ناحية قولنجيل بإيجار زيادة وهم راغبين فى أخذها بإيجار أقل ويكون عليهم مطالب مثل أنفار العمليات ومحافظة الجسور وأخشاب وأحطاب وخلافه وأنه إذا كان أعطاهم الأطيان للمذكورين بإيجار مثل الغير ربما يؤول من ذلك عدم عمارية الأهالى وتشتتهم وأن المديرية تلاحظ أنه إذا أحصل المساواة فى الإيجار ربما يكون المصاريف ومقوونة الأنفار التى يصير إخراجها من الناحية للعمليات مع ما يلزم من الأخشاب والأحطاب فى محافظة الجسور فى زمن النيل تكون من طرف الورثة وغاية ما هو مرغوب فى تلك الإفادة التصريح بأعطاء تلك الأطيان للأهالى ومعاملتهم فى الإيجار مثل ما هو جارى ببلاد الجفالك » ... وتطلب هذه المذكرة فى النهاية تطبيق ما هو ملون بلائحة بيت المال بخصوص الإيجارات (٥٩) .

وبناء على ذلك وافقت نظارة المالية على الفئات التى اقترحها الأهالى بخصوص المساحة التى يضعون يدهم عليها على حسب الفئات السابق الإشارة إليها وهى ٢٠٠ ، ٢٥٠ ٢٨٠ قرشا للفدان (٦٠) . غير أن المشكلة ما لبثت أن تجددت عام ١٢٨٧ (١٨٧٠) عندما رغب الوصى فى استبدال الأراضى التى يزرعها الفلاحون بمساحات

أخرى موزعة على منطقتين غير أن الأهالي رفضوا ذلك بحضور ناظر القسم وأوضحوا أن الوصى يهدف إلى تعبيهم « عدم استقامتهم » أى دفعهم إلى عدم الاستقامة^(٦١) .

أما المرحلة الأخيرة من هذه المشكلة فقد نشأت عندما سقطت الوصاية والت الأطيان إلى حسين نجل مصطفى أغا الذى بادر بانتزاع مساحات جديدة من هذه الأرض أعطاها لعناصر من خارج القرية كما رفع إيجار الأرض إلى ٧٥٠ قرشاً للفدان عن ثلثى الأرض أما الثلث الباقى فجعله بإيجار ٤٠٠ قرش للفدان مثل غيرها من الأطيان المؤجرة فى ذلك الوقت متجاهلاً حقوقهم على هذه الأرض . وشرع فى مصادرة المحصولات وخاصة القطن الذى كان يقوم ببيعه لحسابه وكذلك الغلال وفى المذكرة التى تقدم بها الفلاحون إلى ناظر الداخلية أوضحوا أن الأوراد التى بأيديهم « خصوم بدون أصول » أى أنه غير مقيد بها أصل المبالغ المطلوبة منهم .

وقد انتهت التحقيقات التى عملت فى تلك الفترة بمعرفة سلطات مديرية الدقهلية بعدم أحقية الفلاحين فى هذه الأرض وأن المالك حر فى أرضه وأن عليهم إما أن يستجيبوا لمطالب المالك أو أن يتركوا الأرض ومن ثم قام أهالى القرية بعرض الموضوع على مجلس شورى النواب بعد أن دخلت الثورة العراقية مرحلة التنفيذ وفى عريضتهم الجديدة اتهم الفلاحون سلطات وزارة الداخلية بالتواطؤ مع المالك ومن ثم اتخذ التحقيق شكلاً آخر .

وتوضح سلسلة العرائض التى كتبها الأهالى فى الفترة الأخيرة أن الأهالى كانوا يؤكدون أن هذه أرضهم وأن حقوقهم عليها تفوق حقوق المالك . لأنهم حصلوا عليها بطريق الحيازة بينما المالك حصل عليها بطريقة الهبة وبعد أن انتزعها عباس باشا منهم وتمسكوا بحقوقهم على الأقل فى مساحة ١٥٠ فداناً التى بقيت من أراضي القرية فى حيازتهم^(٦٢) . وإن كانت الوثائق لا توضح كيف انتهت هذه الحركة وإن كان من الممكن استنتاج النهاية التى انتهت إليها على ضوء التطورات اللاحقة حيث تم ضرب الثورة العراقية وسيطرة كبار الملاك على الموقف فى ظل الإنجليز .

أما الحركة الثانية من حركات المطالبة بالأرض فى مناطق الجفالك فان مسرحها قرية معصرة داوادة حيث طالب أهالى القرية باسترداد أراضيهم التى استولى عليها

الخديوى إسماعيل خلال عمليات تكوين الدائرة السنية . وتمثل قصة هذه القرية مأساة التطورات التي مرت بها القرية المصرية منذ عصر محمد على وحتى قيام الثورة العربية وتبدأ مأساة هذه القرية بالقرار الذى أصدره محمد على فى ٢٣ ذى القعدة ١٢٥٨ هـ بالاستيلاء على أراضي هذه القرية لتكون ما عرف بجفالك معصرة داودة بالفيوم وقد شمل ، هذا القرار كل زمام القرية البالغ ٥٧٨٦ فداناً منها ٣٢٤٩ فداناً صالحة للزراعة^(٦٣) . وعند تولى عباس السلطة عقب وفاة إبراهيم أعاد عباس باشا مساحة ٩٧٥١٢ فداناً من جفالك محمد على إلى المديرية لتصبح أراضي أثرية (خراجية) وذلك بأمر أصدره فى ١٨ شوال عام ١٢٦٥ (١٨٤٩) ومن بينها أراضي هذه القرية^(٦٤) وبذلك عادت هذه الأرض لتصبح أثرية مرة أخرى .

غير أنه خلال عهد سعيد وبناء على الأمر الصادر فى ٦ ربيع أول سنة ١٢٧٥ هـ والخاص بالتصريح لمن يرغب من الأهالى فى ترك الأقطان التي يعجز عن دفع ضرائها ترك أهالى القرية مساحة ٢٠٥٦ فداناً ولم يتبقى فى أيديهم سوى ١٧١٧ فداناً هي التي استولى عليها الخديوى إسماعيل بعد أن استولى على كل أراضي المتروك فى هذه القرية وهذه المساحة هي التي قام الفلاحون للمطالبة باستردادها خلال سلسلة من العرائض تقدم بها الأهالى إلى مجلس النظار ونظارة الداخلية وغيرها . وفى العريضة التي تقدم بها الأهالى إلى نظارة الداخلية أشاروا إلى التطورات التي مرت بها قريتهم وانتهوا إلى أنه عند تحديد أقطان الدائرة ثم الاستيلاء على أقطان بلدهم من « المتروك » على عكس ما حدث فى البلاد الأخرى « ما عدا الناحية صار تحديد جميع أقطانها متروك ومرغوب للدائرة السنية وما حصل فى ذلك فهو غلر وظلم علينا » . وتذكر العريضة أن السلطات السابقة لم تستجب لطلباتهم وأن تعداد البلدة يزيد عن ثلاثة آلاف وفى النهاية يطلبون رفع التعدي عليهم وإعادة أقطانهم إليهم « وإن وافق يصير رفع التعدي علينا وتسليمنا الأقطان أثوراتنا »^(٦٥) .

وقد لقي طلب أهالى معصرة داودة باسترداد أراضيهم اهتماماً كبيراً لدى سلطات الداخلية ورياسة مجلس النظار عن طريق دار المحفوظات وبيت مال مصر . وقد أفادت البيانات الواردة عن طريق هذه المصادر أن هناك مساحة ١٧١٧ فداناً استولى عليها الخديوى إسماعيل من أراضي هذه القرية دون وجه حق^(٦٦) .

ورغم ذلك فليس هناك ما يفيد بأن هذه الأرض إلى أصحابها .

وفي قرية قرموط البهو (دقهلية) رفض الفلاحون الذين يزرعون أراضي القرية تسليم الأرض التي يزرعونها بعد أن قام قومسيون الأملاك الأميرية بتأجيرها جملة إلى اثنين من كبار الملاك هما الإخوان ميخائيل وواصف حريس . وشكل هذا الوضع مشكلة ظلت تشغل قسم قضايا المالية والداخلية^(٦٧). وفي ناحية بني شقير بمديرية أسبوط طالب مشايخ الناحية باسترداد أطيائهم التي سبق أن استولى عليها وواصف خياط أحد أقباط أسبوط نظير المبالغ التي أقرضها لهم وعجزهم عن وفائها^(٦٨).

ثانياً : مرحلة الاستيلاء على الأرض :

وفي هذه المرحلة ومع تطور أحداث الثورة حيث هاجم الإنجليز مصر والنحاز كبار الملاك إلى المعسكر المضاد للثورة لجأ الفلاحون إلى الاستيلاء على أراضي كبار الملاك عنوة في بعض المناطق .

ففي مديرية البحيرة توقف الفلاحون عن العمل في مزارع حيدر باشا بناحية السمحة في غرة شهر القعدة عام ١٢٩٨ (٢٥ سبتمبر ١٨٨١) ثم هاجموا أراضي الوسية واستولوا على بعض أوراقها ومواشيها وخسلاف صيف عام ١٨٨٢ قام الفلاحون ومشايخ الناحية بتقسيم أطيان الضيعة فيما بينهم وقاموا بزراعتها ذرة شامى . ففي خطاب من مفتش زراعة حيدر باشا إلى مدير البحيرة في شهر ذى القعدة عام ١٢٩٩ (سبتمبر ١٨٨١ جاء فيه « وتصادف وقوع المحاربة وتجاسر الأهالى والمشايخ على أبطال حركة الأشغال واستولوا على أوراق ومواشى من تعلقات الأوسية وقاموا بتوريدهم لزمة الجيش العسكرى بغير رضا الناظر هذا فضلا عن عطل الأشغال من قلمية الزراعة بإغراء الإثنين مشايخ المذكورين والآن الأطيان بتلك النظارة صارت مستحقة الحرث ومن عدم استقامة مشايخها حاصل تأخير في خروج الأنفار زيادة عن ذلك فإنه في بحر المحاربة توجهوا الأهالى والمشايخ لأطيان الأوسية وأجروا مساجتها وزراعتها ذرة شامى سنة ١٢٩٩ هـ . من دون إذن الدائرة بالقول من المشايخ بأن سعادة الباشا توجه بجرأ وحكم بفك زمام الجفالك وتقسيم الأطيان على الأهالى والمشايخ^(٦٩) وفي أسبوط هاجم بعض فلاحي قرية دلجا المسلحون أراضي جفالك الروضة بقريتهم

وقاموا بتقسيم الأتبان وزرعوها خضاراً . ففي خطاب في ١٦ ذى القعدة عام ١٢٩٩ (سبتمبر ١٨٨٢) من وكيل مديرية أسيوط إلى مفتش جفالك الروضة جاء فيه (في يوم الأربعاء ١٤ الجاري ذى القعدة ١٢٩٩) توجهوا عبد الرحمن وأحمد حسنين وجملة أشخاص معهم بالأسلحة للدوار الجفالك بقصد جر المشاكل وأخذوا الصيارف وأبطلوا حركته بتحصيل الأموال والإيجارات وجارين تقسيم أطيان الجفالك لزراعتها أنفسهم وبتحضيرها بنوع الخضار .. »^(٧٠) وقد رفض هؤلاء الاستجابة لطلبات مديرية أسيوط وهددوا بالسلاح القوة التي توجهت إليهم ففي خطاب من ناظر الداخلية إلى مدير أسيوط في ١٨ ذى القعدة سنة ١٢٩٩ جاء فيه « تقدم للداخلية تلغراف في ٢٨ سبتمبر ١٨٨٢ من محمد حسنين عمدة ناحية دلجا وآخرين بأن أحمد حسنين وعبد الرحمن الرئيس وبركات حسن من بلدهم أغروا أهاليها على توقيف مطالب وأموال وإيجارات جفالك هناك التابع لتفتيش الروضة ومع طلبهم للمديرية مراراً رفضوا التوجه وفروا هارين إلى كفر الدوار . . . ولما توجه حضرة المفتش ومن ألزم من المديرية لضبطهم فزعوا عليهم بالأسلحة (أشهروا في وجههم السلاح) التي مازالوا حاملها إلى الآن » وفي النهاية يربط خطاب ناظر الداخلية بين حركة استيلاء الفلاحين على الأرض هذه وبين الثورة العرابية بقوله « من هذا يظهر أن المذكورين كانوا مستعنيين على هذه الأعمال لو اتضح صحة وقوعها حقيقة بعصاة الأشقياء » وقد ظل الفلاحون في هذه المنطقة يقاومون السلطة حتى بعد سقوط التل الكبير كما يتضح من خطابات الداخلية إلى مديرية أسيوط^(٧١) .

وفي قسم منفلوط في مديرية أسيوط حدث استيلاء بعض الفلاحين على أطيان بعض كبار الملاك من الأجانب والأقباط وقاموا بتقسيمها فيما بينهم^(٧٢) .

أما الشكل الآخر من أشكال حركة المطالبة بالأرض خلال هذه المرحلة فهو رفض الفلاحين التخلي عن أراضيهم التي سبق أن باعوها للأجانب وعناصر المربين وتسجل وثائق وزارة الداخلية خلال هذه الفترة بعض نماذج لهذه الحركة وتربط الوثائق بين هذه الحركة وبين أحداث الثورة العرابية بوضوح . ففي ناحية شنتا الحجر اشترى الأجانب إخوان بسطولي ١٥ فداناً من أطيان الناحية من أولاد علم ولما توجه المذكورين لاستلام الأطيان مع معاون المديرية بتاريخ ٥ يونيو سنة ١٨٨٢ طلب مشايخ القرية

مهلة من الوقت لإخلاء الأرض من المحصولات التي عليها ثم تطورت أحداث الثورة العربية مما جعل المذكورون يسافرون إلى خارج البلاد وعند عودتهم رفض الفلاحون تسليم الأرض المباعة مما اضطر معه الأجانب لعرض الموضوع على سلطات نظارة الداخلية . وتربط هذه الوثيقة بين تطور أحداث الثورة وموقف الفلاحين في عدم تسليم الأرض التي سبق بيعها للأجانب^(٧٣) .

أما المشكلة التي ظلت تؤرق سلطات نظارة الداخلية خلال الفترة من ١٨٨٢ — ١٨٨٤ فهي تلك التي وقعت بين أهالي قريتي بني زايد وبني فرة بمديرية أسيوط حيث قام بعض أهالي القريتين ببيع أطيانهم إلى كل من شنودة مرقص مأمور أشغال دولة ألمانيا بجرجا . إلا أنه مع قيام الثورة قام الأهالي يطالبون باسترداد أرضهم وتقدموا في ذلك بشكوى إلى الداخلية ولكن هذه نصحتهم برفع دعوى قضائية غير أن الأهالي في القريتين استولوا على الأرض بما بها من محاصيل منتهزين أحداث الثورة^(٧٤) .

يزرعونها حتى عام ١٨٨٤ حين قرر مأمور قضايا نظارتي المالية والداخلية رد الأوضاع في القريتين إلى ما كانت عليه قبل الثورة أي إعادة الأراضي للمشتريين وتوضيح وثائق هذا الموضوع أبعاد هذه القضية وارتباط هذه الحركة بأحداث الثورة العربية ففي خطاب من قسم قضايا المالية والداخلية إلى نظارة الداخلية بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٨٨٣ جاء به أن هذه الأطيان (قد اغتصبوها وأجروا تخضيرها وتجاريهم هذا كان في مدة الثورة العسكرية ولولا ذلك لما كانوا أقدموا — يقصد أهالي القريتين — على هذا التعدي في . . والحالة هذه أنه بالنسبة لكون التعدي المذكور وقع في مدة العصيان العسكري وما زال واقعاً فيمكن للسلطة الإدارية منعه بواسطة رد الأطيان المغتصبة إلى الحاجة . شنودة بما فيها من الزراعة .

وتوضح أوراق هذا الموضوع كيف عاجلت السلطات القائمة بعد الثورة مثل هذه المشكلات فبينما لا توضح الوثائق كيف انتهت هذه الحركات المطالبة بالأرض نجد أوراق هذا الموضوع توضح بجلاء أن سلطات ما بعد الثورة حرصت على عودة الأمر الواقع الذي كان قائماً قبل قيام الثورة . ففي خطاب من قسم قضايا المالية والداخلية إلى نظارة الداخلية في ١٤ أبريل سنة ١٨٨٣ جاء به « بأنه إذا اتضح للمديرية بأن الحاجة

شنودة هو الواضع اليد على الأطيان قبل الثورة وأن التعدى عليه كان في مدة العصيان فيمكن حينئذ للسلطة الإدارية منعه ورد الحالة إلى ما كانت عليه قبل تلك المدة « (٧٥) .

ومن الواضح أن قسم قضايا نظارتي المالية والداخلية لم يعتبر هذا الموضوع مسألة « حقوقية » أى قضائية بل رأى أنها مسألة سياسية يجب أن تعالجها وزارة الداخلية .

وحتى أواخر إبريل كانت هذه القضية لا تزال قائمة وكان رأى قسم قضايا نظارتي المالية والداخلية لا يزال قائم على أساس إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الثورة العراقية .

ففي خطاب من قسم القضايا (نظارتي المالية والداخلية) بتاريخ ٢٦ أبريل عام ١٨٨٤ إلى نظارة الداخلية وكان ذلك بناء على شكوى مقدمة من شنودة المذكور ضد سلطات مديرية أسيوط التي لم تتمكن من هذه الأرض وقد جاء في هذا الخطاب « . . . وحيث معلوم للداخلية بعد ما تحرر منها لمديرية أسيوط حسب ما كان ترى للقسم بأنه متى تأكدت للمديرية أن الخواجة شنودة مرقص كان واضع اليد على الأطيان قبل الثورة العسكرية وأن التعدى عليه من أهالي هاتين الناحيتين حصل في مدة الثورة فيمكن حينئذ للسلطة الإدارية منعه بواسطة رد الحالة إلى ما كانت عليه قبل العصيان » والمقصود بالسلطة الإدارية هنا سلطات نظارة الداخلية .

وهكذا استطاع كبار الملاك إعادة الأمر الواقع إلى ما كانت عليه الأوضاع قبل الثورة وكبح جماح هذه الحركة المطالبة بالأرض من قبل الفلاحين وصغار أعيان الريف .

وثمة حقيقة أخيرة حول هذا الموضوع وهى أن هذه الحركات والتي قادها صغار الأعيان في الريف المصرى قد تم تصفيتها في إطار تصفية الثورة العراقية .

هوامش الفصل السادس

- (١) حول هذا الموضوع أنظر مقال : د. وليم سليمان ، الفلاح وملكية الأرض ، مجلة الطليعة ، عدد يناير ١٩٦٥ .
- (٢) مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة ، نشرته وزارة المالية عام ١٩٠٩ ، ص ٨٢ ، ١٤٠ .
- (٣) يعقوب أرئين ، الأحكام المرعية في شأن الأراضي المصرية ، ١٨٨٩ . ص ١٧٣ ، ١٧٤ .
- (٤) حول هذا الموضوع أنظر : على بركات ، تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره على الحركة السياسية من ١٨١٣ - ١٩١٤ ، ص ٩٤ ، ٩٦ (القاهرة ١٩٧٧) .
- (٥) د. هيلين ريفلين الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن ١٩ ، مترجم القاهرة سنة ١٩٦٧ ، ص ٩٩ ، ١٠٠ .
- (٦) دار المحفوظات ، محفوظات الداخلية عربي ، محفظة رقم ٤٢ عين ٧٩ مخزن ١ ، تقرير لجنة المرائض لمجلس شورى النواب عن مشكلة هذه القرية في ٢٠ ربيع الثاني ١٢٩٩ هـ (١٨٨٢) .
- (٧) على بركات ، المرجع السابق ، ص ٩٤ .
- (٨) أحمد عرابي ، كشف الستار عن سر الأسرار ، كتاب الهلال ، فبراير ١٩٥٣ ، ص ١٩ .
- (٩) أرئين ، المرجع السابق ، ص ١٧٥ .
- (١٠) على بركات ، المرجع السابق ، ص ٤٧٤ ، ٤٧٥ . والأراضي العشورية تكونت في الأصل من الأبهديات والحفالك .
- (١١) د. هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٩٧ .
- (١٢) دار الوثائق ، محفظة رقم ٤٢ ، دفتر معية تركي رقم ١٧٢ .
- (١٣) الوقائع عدد ٣١ ديسمبر سنة ١٨٦٦ .
- (١٤) دار المحفوظات ، محفوظات الداخلية عربي ، محفظة رقم ٣٨ عين ٧٨ مخزن ١ خطاب من مدير المنيا إلى ناظر الداخلية في ٢٣ جمادى الثاني سنة ١٢٩٨ هـ (١٨٨١) .
- (١٥) دار المحفوظات ، مكلفة الأَطِيان بناحية نزلة الفلاحين عهدة سعادة أفندينا كامل باشا بمديرية المنيا وبني مزار عام ١٢٦٤ هـ (١٨٤٦) .
- (١٦) دار المحفوظات ، دفاتر مكلفات الأَطِيان بناحية نزلة الفلاحين بمديرية المنيا وبني مزار خلال الفترة من عام ١٢٦٥ إلى عام ١٢٧٨ هـ .
- (١٧) على بركات ، المرجع السابق ، ص ١٠٩ .
- (١٨) جرجس حنين ، الأَطِيان والضرائب في القطر المصري ، القاهرة ١٩٠٤ ، ص ٢١٥ .
- (١٩) Crouchley, A. E. The Economic Development of Modern Egypt, Bristol, 1962, p. 121.

- (٢٠) مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة ، ص ١٤٤ ، ١٥١ .
- (٢١) تقرير دوفرين بشأن الإصلاحات في مصر ، الإسكندرية ١٨٨٣ ، ص ٣٠ .
- (٢٢) المصدر السابق .
- (٢٣) جرجس حنين ، المرجع السابق ، ص ٢١٣ .
- (٢٤) أرتين ، المرجع السابق ، ص ٢١٣ .
- (٢٥) محفوظات الداخلية عربي ، محفظة رقم ٣٨ عين ٧٨ مخزن ١ . شكوى مقدمة للداخلية من أهالي فاحية شبرا بلولة منوفية وعليها تأشيرة من وكيل الداخلية في ٩ شعبان ١٢٩٨ (١٨٨١) م .
- (٢٦) عبد الرحمن الرافعي ، عصر إسماعيل ج ٢ ، القاهرة ١٩٤٨ ، ص ٢٦٦ .
- (٢٧) Baer, G. A History of Land Owner Ship In Modern Egypt, 1800 - 1950, London 1961. p. 35.
- (٢٨) تقرير دوفرين ، ص ٢٧ ، ٢٨ .
- (٢٩) ألفريد بلنت ، التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر ، مترجم ، القاهرة ١٩٢٧ ص ٢٣٨ .
- (٣٠) تيودور رودشتين ، تاريخ مصر قبل الإحتلال وبعده ، القاهرة ١٩٢٧ ، ص ١١٤ .
- (٣١) البرت فارمان ، مصر وكيف غدر بها ، مترجم ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ٢٣٨ .
- (٣٢) Political and Social Change in Modern Egypt Edited by P.M. Holt. London 1968, p. 179.
- (٣٣) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر والمسألة المصرية ١٨٧٦ - ١٨٨٢ القاهرة ١٩٦٥ ص ٨٣ .
- (٣٤) Gromer, Modern Egypt, London 1908, I p. 258.
- (٣٥) دار الوثائق ، محافظ الثورة العربية ، محفظة رقم ١٢ قضايا المتهمين ، ملف رقم ١٢ / ٢٢٤ .
- (٣٦) المصدر السابق ، محفظة رقم ٧ . ملف رقم ٧ / ٢٤ .
- (٣٧) أحمد عرابي ، المرجع السابق ، ص ١٩ .
- (٣٨) على بركات ، المرجع السابق ، ص ٣٧٩ - ٣٨١ .
- (٣٩) حول نص هذه المحاضر انظر أوراق الثورة العربية محفظة رقم ٩ قضايا المتهمين ملف رقم ١٠ / ٧ .
- (٤٠) دار الوثائق ، س ٤/٥/١ صادر وحدة ديوان المعية السنية ، عربي ، رقم ٥٩ أ ، ص ٦٠٦ .
- ٦٦٦ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ - أيضاً د . على بركات المرجع السابق ، ص ٢٩٤ ، ٢٩٥ .
- (٤١) مكلفة الأقطان بناحية نزلة الفلاحين بمديرية المنيا وبني مزار ١٢٦٥ هـ رقم ١١٥٣٤ عين ٢٨٧ مخزن ٢ .
- (٤٢) تشير الوثيقة إلى أن أهالي القرية ظلوا عشرين عاماً يطالبون بهذه الأرض .
- (٤٣) دار المحفوظات ، محفوظات الداخلية عربي ، محفظة رقم ٣٦ خطاب من مدير المنيا وبني مزار إلى وكيل الداخلية مؤرخ ١٤ ربيع الثاني سنة ١٢٩٨ هـ .
- (٤٤) المصدر السابق ، محفظة رقم ٣٧ ، من مدير المنيا وبني مزار إلى ناظر الداخلية في ٢٣ جماد الثاني سنة ١٢٩٨ .
- (٤٥) المصدر السابق ، محفظة رقم ٣٨ خطاب من مدير المنيا إلى وكيل الداخلية في ٢ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ - ١٨٨١ .

- (٤٦) المصدر السابق ، محفظة ٣٨ إفادة مقدمة من حنا أفندي إلى مديرية المنيا في ٤ ذى القعدة . ١٢٩٨ / ١٨٨١ .
- (٤٧) المصدر السابق ، محفظة رقم ٣٩ عين ٧٩ خطاب مدير الفيوم إلى وكيل الداخلية بخصوص أراضي ناحية الجفارة .
- (٤٨) المصدر السابق ، محفظة رقم ٤٢ ، تقرير لجنة المرائض بمجلس الشورى النواب المؤرخ في ٢٠ ربيع الثاني عام ١٢٩٩ .
- دار الوثائق ، دفتر ذم ثانی الأتبان المشورية المملوكة لأربابها بتقاسيط رقم ١٣٤٢ وقد بلغت مساحة الأراضي المزروعة في هذه القرية في ذلك الوقت ٤٢٢ فداناً . حول زمام القرية انظر : دارالمحفوظات ، مكلفة ناحية قولنجيل دقهلية عام ١٢٦٧ هـ .
- (٤٩) محفوظات الداخلية عربي ، محفظة رقم ٤٢ .
- (٥٠) المصدر السابق .
- (٥١) المصدر السابق . تقرير لجنة المرائض بمجلس شورى النواب المؤرخ ٢٠ ربيع الثاني ١٢٩٩ وهذه كانت مشكلة من خمسة أعضاء برئاسة إبراهيم عطا .
- أيضاً خطاب سلطان باشا إلى ناظر الداخلية حول هذا الموضوع في ٩ جماد الأول عام ١٢٩٩ هـ . ١٨٨٤ .
- (٥٢) محفظة رقم ٤٢ خطاب من تفتيش عموم وجه بحرى إلى مديرية الدقهلية في ١٠ جماد الثاني ١٢٧٢ .
- (٥٣) المصدر السابق .
- (٥٤) محفظة رقم ٤٢ خطاب من تفتيش عموم وجه بحرى إلى مديرية الدقهلية في ٢٤ جماد الثاني . ١٢٧٢ هـ - ١٨٥٦ م .
- (٥٥) محفظة رقم ٤٢ خطاب من تفتيش عموم وجه بحرى والدائرة الإلهامية إلى المديرية في ٥ شعبان سنة ١٢٧٢ هـ (١٨٥٦) .
- (٥٦) المصدر السابق ، مذكرة من وصى الأيتام مع مشايخ ناحية قولنجيل في ٣ ربيع أول ١٢٨٢ هـ وتشير هذه المذكرة إلى أن فئات الإيجار في أراضي القرية هي : ١ فدان فئة ٢٨٠ قرشا ، ٣ أفدنة فئة ٢٥٠ قرشاً ، ١٣٤ فداناً فئة ٢٠٠ قرش .
- (٥٧) المصدر السابق .
- (٥٨) خطاب مديرية الدقهلية إلى بيت المال بمصر في ١٦ ربيع أول سنة ١٢٨٢ هـ .
- (٥٩) المصدر السابق ، مذكرة مؤرخة في ٧ ربيع الثاني سنة ١٢٨٢ من بيت المال إلى نظارة المالية .
- (٦٠) أمر المالية لبيت المال في ١٥ جماد أول سنة ١٢٨٢ .
- (٦١) المصدر السابق .
- (٦٢) المصدر السابق ، عريضة أهالى قول انجبل إلى مجلس شورى النواب في ربيع أول ١٢٩٩ .
- (٦٣) دار الوثائق ، دفتر حلود معصرة داودة رقم ١٣٧٩ .
- (٦٤) دار الوثائق ، دفتر بمدد جفالك الأفدنة .
- (٦٥) دار المحفوظات ، محفوظات الداخلية ، محفظة رقم ٤٣ عين ٧٩ ، عريضة مقدمة من أهالى معصرة داودة إلى وكيل الداخلية في ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ .

(٦٦) المصدر السابق ، عن كشف محرر بما وجد في محفوظات الغبرخانة في ٢٦ جماد الثاني سنة ١٢٩٩ .

— خطاب من روزنابجي مصر إلى وكيل الداخلية في ١٦ جماد الآخر سنة ١٢٩٩ .
(٦٧) محفوظات الداخلية عربي ، محفظة رقم ٤٤ خطاب من قسم قضايا المالية والداخلية إلى نظارة الداخلية في ٢١ ربيع أول سنة ١٣٠٠ - ٣٠ يناير سنة ١٨٨٣ .
(٦٨) أوراق الثورة العرابية ، محفظة رقم ١٢ قضايا المتهمين ملف رقم ٢٢٥/١٢ خطاب من مدير أسبوط إلى وكيل الداخلية في ١٣ محرم سنة ١٣٠٠ هـ .
(٦٩) الثورة العرابية ، محفظة رقم ٧ قضايا المتهمين ، ملف رقم ٣٥/٧ .
(٧٠) الثورة العرابية ، محفظة رقم ٧ قضايا المتهمين ملف رقم ٢٩/٧ ، خطاب من وكيل مديرية أسبوط إلى مفتش جفالك الروضة في ١٦ ذي القعدة سنة ١٢٩٩ هـ . وقد وقعت هذه الأحداث بقرية دجلة بمديرية أسبوط .

(٧١) المصدر السابق .
(٧٢) الثورة العرابية ، محفظة رقم ١٢ قضايا المتهمين ملف رقم ٢٢٥/١٢ حول هذا الموضوع انظر أيضاً : على بركات ، المرجع السابق ، ص ٤٣١ - ٤٣٤ .
(٧٣) محفوظات الداخلية ، محفظة رقم ٤٥ عين ١٩٨ ، خطاب من وكيل الداخلية إلى مدير المنوفية ربيع آخر سنة ١٣٠٠ هـ .
(٧٤) محفوظات الداخلية عربي محفظة رقم ٤٤ ، خطاب من ناظر قضايا المالية والداخلية إلى نظارة الداخلية في ١٧ يناير سنة ١٨٨٣ .
(٧٥) المصدر السابق ، خطاب من قسم قضايا المالية والداخلية إلى نظارة الداخلية في ١٤ أبريل سنة ١٨٨٣ .

الفصل السابع صحافة الثورة العربية

دكتورة / لطيفة سالم
جامعة الزقازيق – فرع بنها

تمهيد :

تمشياً مع سياسة إسماعيل كان لابد من النهوض بالصحافة فهى عنوان لرقى الأمم ومقياس لدرجة مدنيها ، وعلى أرض مصر كان لها النمو والازدهار فاحتضنت مقومات وجودها وساعدتها الظروف بتشجيع القائمين عليها سواء من حاكم وعناصر مثقفة أو باجبايات المصريين الذين أعطوها الاهتمام والشغف والرغبة فكان المزيد من النجاح .

والصحافة لغة بين الأطراف المعنية ولها الارتباط الكبير بحرية الشعوب ، وهى تقرب الأقصى باللفظ ، وتنبيء بالأخبار ، وتثبت ما كتب فى الأذهان وذلك باعادة النظر كلما مست الحاجة .

ومن هنا كان الفهم الكامل لموقع الصحافة ومدى تأثيرها ، وتعددت الصحف وكثرت واختلفت اتجاهاتها وتياراتها وتنافست ووضحت بصمات محرريها وتبلورت من بين صفحاتها بل ومن بين سطورها أفكار كتابها وذابت العناصر المثقفة فيها حتى ولو اختلفت أجناسها ، فهناك الأفغانى الذى لا ينكر أحد مجهوداته فى الصحافة المصرية إذ جعلها إشعاعاً ثقافياً ، فساهم فى نشأتها ، وقلمه كان واضحاً فيها بل ومؤثراً وعميقاً . وهناك الشوام الذين هيات لهم مصر الأمان والاستقرار وأعطتهم الحب والنجاح والشهرة فلمعت أسماءهم من خلال كتاباتهم ، وأخيراً فإن دخول مثقفو مصر الميدان الصحفى كانت نتيجة توليفة منسقة تعمل من أجل النهوض بمصر .

وأما الظروف الصعبة والسيئة التى خضعت لها مصر داخلياً وخارجياً كان لابد للصحافة أن تتكلم فصالت وجالت حتى تمكنت من أن تهيب المصريين لمرحلة ثورية قادمة ، وتجعلهم على أهبة الاستعداد للاشتراك فى أى عمل ثورى يمكن له أن يقضى

على تلك الظروف التي عاشوها ، فنمت وعيهم وأعاشتهم في توتر وقلق مما هم عليه ، ووضعت أمامهم علامات الاستفهام والاستعجاب ، هذا في الوقت الذي بينت فيه وجوه الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي وكيفيته ، وبالرغم من أيدي أعداء مصر التي راحت تعصف بالصحافة وتكبلها بالإنذار أحياناً وبالتعتيل والإلغاء أحياناً أخرى ، كما أنزلت العقوبات على محرريها تارة بالوقف وأخرى بالنفي ، إلا أن صوت الصحافة واتجاهاتها استمرت في البقاء ، وتعدت المحظورات وتخطت المنوعات لتكمل رسالتها بأن تضع الحقائق أمام أعين المصريين وتوعيمهم وتقدمهم ، وأخيراً لتلقى على عاتقهم ما كانت تصبو إليه وتريد أن تحققه وهو الثورة التي تطيح بالمساوية والمظالم وتأتي بالحق والعدل والحرية والمساواة .

إذن عندما بدأت تبشير الثورة كان الاستعداد الصحفي قائماً على قدم وساق ، وأضحى واضحاً الدور الصعب الملقى على عاتق الصحافة خاصة بعد أن أصبحت الأرض ممهدة للتنفيذ .

الصحفيون والكيان الصحفي :

كانت هناك خطوط عريضة للصحافة في الثورة ، تلك الصحافة التي كان منها ما هو موجود قبل الثورة فضى في المسيرة الثورية ، ومنها ما استحدثته الثورة ليكون جهازاً إعلامياً لها .

وبالنسبة للنوع الأول فقد كان في فئته صحيفة « الوقائع المصرية » فبالرغم من كونها الصحيفة الرسمية إلا أن قيادة محمد عبده لها حولتها إلى شكل صحفي تميز بأسلوب جديد في التعبير وطريقة مبتكرة في استلهاهم الإصلاح إذ رأى ضرورة تحرير الفكر وتقديس العقد الذي يربط بين الحاكم والمحكومين ورفع الظلم عن المظلومين وتطبيق العدالة ، ونعلم أن محمد عبده كان له رأى معتدل في بداية الثورة يعتمد على إصلاح المجتمع بالتربية والتعليم إلا أنه مع إحساسه بعمق الثورة الشعبية نراه يضع ثقله في جانبها ، ويتضح ذلك جلياً من خلال مركزه في الوقائع ، وفيها تكلم قلمه عن الوحدة الوطنية بين عناصر الأمة التي يمكن لها أن تنتصر على الأعداء ، ووجه ندائه للبورجوازيين المصريين من أجل إفادة مصر ، وتطرق إلى أهمية الحكم الدستوري^(١) ،

وحدد مفاهيم الحرية وقسمها إلى حرية رأى بأن « يكون مبنياً على القياس ، وموافقاً للحكمة ، ومطابقاً للصواب » وحرية القول الذى « يراد به الخير ولا يجاوز فيه حد المنفعة ولا يضر بريئاً أميناً ، ولا ينتشر من غير علم اليقين » ، وحرية الانتخاب أن يراد « مصلحة الوطن العزيز ليس إلا »^(٢) ، وعرف القانون « هو الحق الذى ترجع إليه الأمة فى معاملاتها وأحوالها الخصوصية وهيئاتها » وبين مساوئ حكم القوة « يتم دون مراعاة طرق عادلة أو أحكام مؤسسة على أصول المساواة واستعمال الشفقة والرحمة بل بحسب ما تقتضيه القوة التى سفكت الدماء وذلت الشعوب وأنهكت حرمان الأمم وسجنت حرية الإنسان فى مطمورة الرق والاستبداد »^(٣) ، وكما طالب أعضاء مجلس النواب بالاعتداء بالقانون واحترامه^(٤) .

وعرض أفكاره على صحيفته ليعمقها للقراء ، ونادى بالشورى التى أرجعها لأصول الإسلام ، ورأى حتمية وجودها فى مصر^(٥) ، وشرح معانى الوطن وربطه بالحرية وتطرق إلى الوطنية ، وأعطى لمفهوم القومية أبعادها « التى لا تفرق بين دين أو آخر ، وهى سمة العصر الحديث منذ الثورة الفرنسية ، نزعة فكرية وعاطفية توجه ولاء الفرد للأمة ، وقد سميت القومية نسبة إلى القوم الذين يعيش الفرد بين ظهرانيهم ويشعر أن كيانه جزء لا يتجزأ من كيانهم ، ولها مقوماتها الخاصة كاللغة والأرض والكيان السياسى والعادات والتقاليد أو الدين ، وبالرغم من أن هذه المقومات لها أهمية كبرى فى تكوين القومية ، فإن العامل الأساسى فى حفز الشعور بالقومية هو الإرادة الحية النشطة التى هى نزعة فكرية توجه نشاط الغالبية العظمى من الشعب »^(٦) .

وبذلك أصبح محمد عبده مؤسساً لمدرسة الفكر المصرى الحديث^(٧) ، وأداة تم ثورى جمع حوله عدداً من حواريه لتنفيذ خطته التى رسمها ، فكان أحمد ت رئيساً لقلم المطبوعات التركية والعربية ، والموسى فوكليه — وله موقفه المؤيد — رئيساً لقلم المطبوعات الأفرنجى ، وهناك الشباب الذى أعطاه الدفعة لنفسه يك مثل سعد زغلول^(٨) .

وتحكم محمد عبده فى الوقائع وألهبها ثورة عن طريق نشره لخيانة أعداء الثورة. جيده للقائمين عليها ومشجعيها ، وحثه على الجهاد والتطوع والتبرع من أجل مصر.

ودائماً يستشهد بالكتاب والسنة^(٩) ، وأخيراً يذكر لنا أنه بفضل مساعيه عن طريق الصحافة « فتحت عقول الأمة ووجهتها نحو طلب الحرية والإصلاح »^(١٠) .

ولم يكنف محمد عبده بالوقائع المصرية ، بل أراد أن يكون هناك من تسير على دربها فكانت صحيفتنا « الحجاز والفسطاط » اللتين أنشأهما إبراهيم سراج بناء على طلبه ، وستنال الأولى الحد من أعداء الثورة بينما تستمر الثانية تواصل طريقها الثوري . أيضاً تمكن محمد عبده من إصدار صحيفة « الاتحاد العربى » فى لندن بمعاونة « بلنت وجريجورى » تحت إشراف « صابونجى » وتحررت فصولها بقلمه وزينت صفحاتها . بـصور القادة العسكريين للثورة ، ونشرت ما تعانيه مصر من توفيق ومن التدخل الأجنبى ، وذكر فى عددها الأول أن من يريد الاشتراك فيها فيطلبها من إدارة الوقائع المصرية^(١١) ، وكانت دعاية للثورة خارج مصر ، وتذكر صحيفة ثمرات الفنون البيروتية أنها كانت تصل إلى بيروت^(١٢) .

وحمل عبد الله النديم لواء الاتجاه الصحفى الذى خلقته الثورة وترجمه فى صحيفتيه « التنكيث والتبكيث » الطائف « ولكن لم يكن يعنى ذلك أنه أوجد نفسه فيهما فقط ، فهو من أصحاب الفكر والقلم فى سنوات ما قبل الثورة ، وله من الشعبية التأييد المطلق ، فكتب فى « مصر والتجارة والمحروسة والعصر الجديد » وشحن فيها ما يريد ولكنه لم يكن سافراً مثلما حدث مع بداية الثورة التى ارتكزت عليه .

طبق النديم منهجه فى « التنكيث والتبكيث » الذى انصب على نقد المجتمع وضرورة وجود إصلاح اجتماعى بعد أن عرض الداء وكتب له الدواء ، فانتشرت فى كل مكان ، وكانت أعدادها تنفذ ساعة صدورها ، واتبع النديم فيها الأسلوب القصصى الذى كسبه بالعامية ، وكان لمقالاته فى العمق معنى ، فهو يخاطب كل مصرى ويحثه على الصحوه ويطلبه بانقاذ الوطن « لا تتركوا الغرباء يتولون خدمته ولا تمكنون الأجانب من الوصول إليه »^(١٣) فى الوقت الذى يريد فيه أن يعلمه بما يدور من أحداث عن طريق الصحافة ، فهى « ألسنة الأثم وترجمان الملوك وسير التجارة وأعمال العقلاء وصنائع العلماء وخطب النبهاء وتاريخ الأذكياء »^(١٤) ووجه العناية إلى مسألة النهضة العلمية وعرض المفاصد التى يعيشها المجتمع فأراد تنوير العقول

بالقضاء على البدع وإثارة حمية الشباب وتوبيخهم ، كما شن حملاته الهجومية على الأجانب وأفاض بشرح أدوارهم في العمل على هدم مصر^(١٥) ومضى يحرك المصريين ويدفعهم للجرأة وينزع منهم الخوف « الذى أمات الأفكار وأورث الذل »^(١٦) .

والزماماً بخطه الثورى يبارك ما تم فى قصر النيل ويطمئن قراءه بأنه قد « تفتحت العيون وتنهت الأذهان وتحركت الدماء واشتعلت الأفكار . . . وكان هذا سبباً فى ربط القلوب وعقد المحبة وتوحيد الكلمة واتفاق المشرب »^(١٧) . ويحرك مجلس النواب لإنقاذ المصريين من براثن الأجانب وينادى بضرورة عودة الحقوق إلى أصحابها^(١٨) .

وبجوار هذا الاتجاه كان هناك اتجاه آخر احتوى على المضمون الفكرى لشخصيته ، فتكلم عن سيادة القانون (مات زمن تحرير التذاكر السرية لإبعاد زيد ونى عمرو وجاء زمن القوانين والأحكام الحققة »^(١٩) ، وعرف الحرية « الحر من ملك أمره ولم تنقيد أفكاره بغرض ما . . . ولا يكون اللفظ حراً إلا إذا جاز تناوله فى كل مكان وتلى على أعواد المنابر »^(٢٠) . كما أعطاهما بعداً اشتراكياً « إن الوجود مضبوط بممالك مقيدة بقوانين وضعت بأغراض ذاتية وأفكار مقصورة على فرد أو بعض أفراد ، وإن قيل إن الممالك تعرض القانون على مجالسها قبل تقريره قلنا إن الممالك مقصورة على أرباب الثروة أو أهل الكلام وليست الأمة كذلك »^(٢١) وبذلك يتضح أن النديم أراد لمصر عدالة اجتماعية يعطى فيها للفقير حقوقاً كذلك التى تعطى للأثرياء ، ولم لا وهو أحد الفقراء الذين عانوا من الحرمان ، وكان من نتيجة ذلك أن شن هجوماً على أصحاب الثروة ووصفهم بالخشع والطمع فيخاطبهم بقوله « نرضى بالخبز والملح ولا تقننن بالآلوف من الجنيهات ونقنع بالقرش الواحد ، أخلقتم من ذهب وخلقنا من التراب ، أو ولدتم قابضين على أزمة الدنيا وولدنا عبيداً لكم ، أم نزلتم من السماء ونزلنا من بطون الأمهات ، ألا ترون أنكم تعدون بالأصابع فى بلادنا والفقراء هم الأمة »^(٢٢) .

وكان للوطنية ومعناها وأبعادها مثارا لاهتمامه « إنها غذاء ينتفع به جميع الجسم بحيث لا يترك عرقاً من عروقه إلا وقد أجرى فيه ماء الوطنية التى هى حفظ البلاد

ولغتها وعاداتها الجمية وتوسيع العمران بالصنائع والمعارف والأمن والثروة وموته في ترابها كما نشأ فيها»^(٢٣) ، وآمن بالشورى ورددها في مقالاته خاصة إبان الأزمة الدستورية بين الوزارة ومجلس النواب ، وعرج على ماهية الانتخابات وضرورة اشتراك المصريين جميعهم فيها « يجب أن يشكل المحفل من نبهاء وأذكياء وأمراء وأغنياء وعلماء وصناع وأعيان » ليس هذا فقط بل حتمية حرية الانتخابات « ترك ما كانت عليه من الميل للأغنياء والخوف من العمد والرهبة من الأمور وتنتخب من تريد من أهل المعرفة والدهاء »^(٢٤) ، بل وذهب إلى ضرورة أن يكون الحاكم مصرياً وبذلك تكون مصر للمصريين خالصة مخلصه « فإنك تعلم أن الحاكم إذا كان من أهل البلاد عاملهم بمقتضى عوائدهم وطباعهم وأخلاقهم وحفظ لهم ناموس الشريعة المتمسك بها معهم وخاف عليهم خوفه على ولده وأهله فإنه يعلم أنه بهيئاتهم الاجتماعية ملك عظيم وبلونهم فرد من الأفراد ، ولو كان الحاكم من غير جنسك لعز عليك الوصول إليه ، وإن وصلت لغته وإن عرفتها كنت حقيراً في عينه ذليلاً بين يديه ، واعلم أن الحاكم الروح والوطنيون الجسد »^(٢٥) ، هذا في الوقت الذي لا ينكر فيه عروبة مصر على صفحات صحيفته ويمزج بينها وبين الأصالة المصرية القديمة »^(٢٦) .

وبذلك أوصل النديم تلك المفاهيم وبهذه المعايير إلى كل مصري فأدركها ، واستوعبها ومضى يطالب بها ، فنجح في هذا الأمر خاصة عندما دخل في خطة الثورة ليكون الجهاز الإعلامي فيها .

وعندما أصبح واضحاً أن الثورة تخطو خطوات واسعة نحو أهدافها وأن ما أعد لها من برنامج راح يتحقق كان صلور الصحيفة التي خط فيها كل حرف بثورية فياضة ، وبذلك خرجت « الطائف » إلى الميدان الصحفي لتحارب فيه بكل إمكاناتها ولتؤدي دورها الذي خلقت من أجله .

ورأى النديم أن يكون فيها واضحاً ونقياً في التعبير وفي النقد وفي التعبئة الثورية خاصة بعد أن أعطى الكيان السياسي القدر الكافي من اهتمامه ، فأخرج الكبت الذي لازمه طويلاً حتى أنه هاجم بكل قواه إسماعيل^(٢٧) ، وتبعه بالأجانب ، وعرض بؤس العامة سواء فلاحو القرى أو فقراء المدن ، وشرح حال الموظفين ، واستمر

في المناذاة بالإصلاح الإجتماعى بعد أن شن تلك الحملات على الأمراض الاجتماعية ودور الأجانب فيها ودعا إلى تحرير الرقيق ، كما اهتم بالاقتصاد وضرورة النهوض به (٢٨) .

وبالرغم من أن « الطائف » كانت بالعربية الفصحى إلا أنه كان لها التأثير الواضح على الناس ، فاحتلت المكانة الأولى بين الصحف ونقلت عنها الصحف المعاصرة لها ، وبلغ الأمر أنها كانت تصل إلى فرنسا وقد أثرت في المبعوثين المصريين هناك وحركتهم فتركوا دراستهم وعادوا لمصر من أجل الاشتراك في الثورة وثبتت من التحقيقات وجودها من بين أوراقهم (٢٩) . أيضاً تمكن يعقوب بن صنوع من ترجمتها إلى الفرنسية والإنجليزية (٣٠) ليبرهن وهو على الأرض الفرنسية أن هناك ثورة مصرية صادقة . وقد بلغ الأمر أن كتبت عنها صحيفة الستاندرد تقول « الوطنيون عن طريقها اهتموا باستطلاع خفايا السياسة الأوربية حتى علموا خباياها ، والطائف وهى جريدة ذات أهمية عظمى صاحبها نديم من أرباب النفوذ عند عرابى فقد أخذت فى ترجمة أهم المقالات المدرجة فى الجرائد الفرنسية والإنكليزية حال وصولها إلى مصر ، وبهذه الكيفية صارت الأخبار معروفة فى جميع أنحاء المدينة بلا استثناء » (٣١) .

وكانت تلك شهادة حققة ، فأصبحت أكبر الصحف وأوسعها انتشاراً حتى أن رئيس مجلس النواب طلب أن يخصها بنشر وقائع جلسات المجلس ، وزادت ثورتها عندما بدأت الحرب بين الإنجليز والمصريين ، وهنا أحس النديم أن واجبه المقدسى يحتم عليه أن يضاعف مجهوداته وأن يعبى قوى الشعب ليكون الانتصار ، وأصبحت الحاجة ماسة إليها خاصة على أرض المعركة ، فترى طلبة عصمت يستعجل وصولها ويحتم قوله « حيث أن النسخ لم تعد تكفى بعد أن تم توزيعها على قبائل العربان الموجودين بالطرق ونقط أبو قير ومربوط » (٣٢) .

ووضع النديم ثقله المتقد بين طياتها ، وبلغ الحماس فيها أقصى ذروته ، فاختار الموضوعات وخص العبارات بفاعلية قوية تهتز لها النفوس ، ففي وصفه لأحد المعارك الذى صورته يوم ملحمة يقول « هجوم ليوث الوغى على أرناب الإنسانية وصيحاتهم تتعالى يا ثار الإسكندرية ، يا مجد عرابى ، يا شرف الوطن » ويتابع « نقاتل لنحيى

حياة طيبة لا ذل فيها أو نموت عن شهادة فنحى حياة أخروية نرزق فيها عند الله» (٣٣) ويستشهد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة .

وكانت المبالغة واضحة في كتاباته سواء من ناحية هزيمة الأعداء أو انتصار المصريين ، وأخذ هذا عليه إلا أنه ثبت أن هذه الطريقة هي خير وسائل الدعاية أثناء الحروب ، فقد شجع المحاربين وأراح من نفسياتهم ، هذا في الوقت الذى جعل المصريين يعيشون أوقاتاً في انتصار وثقة وخاصة وإنه كان هناك أعداء للثورة ويخشى اتساع دائرة نفوذهم .

وخصص النديم في صحيفته أبواباً للهجوم على خصوم الثورة بكل جرأة وشجاعة ، وكان على رأس القائمة توفيق الحكيم الخائن « بعد أن يش كل مصرى من عودته لحظيرة الوطنية ، بعد أن اعتر بالإنجليز وخلع طاعة السلطان وباع الأمة لأعدائها» (٣٤) ، وقد برهن أحمد رفعت على تشجيع المصريين بهذه الأقوال ولإيمانهم بها « هذه الأنكار كانت حاصلة عند جميع الأهالى حتى الأطفال في الطرق وليست خاصة بجريدة» (٣٥) وتابع النديم هجومه على أعوان توفيق وصحافتهم فأخرج ملحقاً خاصاً تحت عنوان « سليم وبشارة تقلا وتوفيق باشا» هاجمهم فيه ووصفهم بأنهم مأجورون (٣٦) ، وكشف هجومه على الإنجليز ليحول الحرب إلى صليبية ، وعباً شعور الكراهية ضدهم بعد أن فضح أعمالهم على أرض مصر من هتك عرض وسرقة واقتحام حرمة بيوت (٣٧) .

وكانت الإيجابيات واضحة في التطوع الجارف والتبرعات التى تلاحقت على مالية الثورة (٣٨) ، وذلك الموقف الذى اتحدت فيه قوى مصر جميعها من أجل الثورة ، ومن هنا يمكن القول بأن النديم عندما أخذ على عاتقه تثوير مصر من خلال صحافته كانت مجهوداته مكلفة بالنجاح .

وأثرت شخصية حسن الشمسى في صحافة الثورة ، وكان لها المنهج الثورى المتكامل ، وحرصت على المسيرة فى نفس الدرب ، وهو من خيرة مثقفى الثورة ، عمل بالتدريس ثم بالنظارة وأعطى رسالة التعليم حقها (٣٩) ، وكان لنقائه ومبادئه وثوريته دافعاً لأن يتولى تحرير صحيفة الثورة «المفيد» الذى لم يكتف بقلمه فيها بل كون

مع صاحبها مصطفى ثاقت ثنائياً أخرج الصحيفة على الصورة المرجوة ، كما تم الاستعانة بالأفلام المثقفة لتعطيتها الألوان المتعددة ، ومما يذكر أنه كان من بين اتهامات رئيس قلم المطبوعات « إن ما ذكر بجريدة المفيد كان بإملاء إلى سعد أفندي ، زغلول المعاون بالداخلية إذ ذاك والذي كان له الباع الطويل تهبيج الأفكار والفن»^(٤٠).

وتعددت الميادين التي خاضت فيها الصحيفة وفقاً للبرنامج الثوري الذي وضع لها والذي كان عليها أن تنفذه ، فن مهامها الهجوم على المعسكر المضاد للثورة خاصة الأسرة الحاكمة والأجانب ، هذا بالإضافة إلى إعطاء وتقريب الفكر السياسي الثوري للمصريين .

اتفقت الآراء على أن الضغوط التي عاش فيها المصريون تحت حكم إسماعيل هي التي تجمعت في النهاية في بؤرة واحدة هي الثورة ، وكان لابد من الحرص على نجاحها ، ومن بين الأسباب استمرارية تذكير المصريين بما قاسوه . ومن هنا كانت تلك الشخصية هي المحور والمركز الذي شد انتباه صحيفة « المفيد » فنقدته وجرحته وطعنته وحطت من قدره واعتبرته سبباً في كل ما حاق بمصر ، وفضحت أسرارها . واعتبرته الفاسد الأول والمضل الأول والناهب الأول^(٤١) ، وجاء الثاني بعده في هذا المجال وهو توفيق فنعتته بـ « الجبان المستخزي»^(٤٢) ، وكان من بين الاتهامات التي وجهت لصاحب القلم « أنه يستعمل الهيجان وتشويش أذهان التلامذة بالمقالات التي تغرس في قلوبهم البغضاء والنفور من الذات الخديوية »^(٤٣) ، وأفقد ذلك توفيق رشده فكان يشكو من الصحافة التي كادت أن تقضي عليه فيكتب لمنلوبه في الآستانة يقول « إن جميع الجرائد المطبوعة هنا في أيدي النظار وعراجي وهم يأمرؤنهم بالكتابة بما يشتهون»^(٤٤) .

أما عن الأجانب فقد احتلوا الأعمدة فيها ، وكانت طريقها سافرة في الهجوم عليهم حتى أنها ضاعفت شعور الكراهية والعداء للمصريين ضدهم ، وطالبت بوقف التدخل الأجنبي « متى تستقيم لنا الراحة وقد علا فوق رؤوسنا عود التسلط الأورباوى » وتتساءل « فبأى وجه قانوني تتداخل الدولتان ؟ »^(٤٥) ، وتخرج على الإنجليز وتحفهم « بعدم مراقبة الإنسانية وعدم اللمة وعدم مراعاة التمدن وأن ما ينطبق عليهم هو التوحش والظلم»^(٤٦) .

فكانت تلك المقالات صورة صادقة لما يحسه المصريون تجاه الأجانب بل إنها أوجبت الشعور بالثورة ضدهم ، وكتب ما لبت إلى وزير خارجيته يستصرخ الصحافة الوطنية ويخص « المفيد » لهجومها عليهم ويصفها بتمسكها بالإسلام وإظهارها أمجاد العرب وأنها تنادى بأن المسلمين أصبحوا في خطر لتملك الأعداء عليهم^(٤٧) . وردت « المفيد » على من يوصف المصريين بالتمصب ، وأن الأديان جاءت مبنية للعقائد والمعاملات « أظهرت لنا أننا لانرفع سلاح الكراهية إلا في وجه من حاربنا منهم ، ونهتنا عن توجيه الإيذاء لمن كان بيننا وبينه مودة »^(٤٨) .

كذلك لم تغفل « المفيد » أمراض المجتمع ، فهجت أسلوب النديم في عرضها وتقديم العلاج لها بشيء من الحساس والغيرة^(٤٩) ، وتعددت المقالات فيها عن الحرية والاستقلال ، كما أصلت معاني القومية في الأفكار وعمقتها في النفوس وفي حقيقة الأمر فإنه منذ البداية أعلن حسن الشمسي صراحة أنه لن يكف عن الكتابة إلا « حينما يأتي يوم يقال فيه تنبه الغافل ، وتعلم الجاهل ، وغلت يد العادى ، وردت الحقوق للنوبيا والأرض لبنيها »^(٥٠) .

ومن أجل مزيد من الاستمرار في التعبئة الثورية على نفس المنوال ، صرحت قيادة الثورة لحسن الشمسي بإصدار صحيفتي « السفير ، النجاح » وأعنى من تأمين المطبوعات^(٥١) وانتشر الفكر الثورى ، وحاربت الأقلام المعارضة للثورة ، ورفعت « السفير » السلاح في وجه توفيق خاصة بعد أن تأكدت خيانتة حتى تكتمل دائرة النفور منه بل والتخلص منه « إن توفيق باشا الآن في قفص الإنجليز وقد انفصل عن حزب الأمة وانضم إلى عدوها ، ولذلك صار مبغوضاً من جميع الأهالى » ومن أجل المزيد من الكراهية نشرت أن توفيق أصدر أمراً بإطلاق الرصاص على خطيب دعى في المسجد للمسلمين في صلاة الجمعة بالنصر ، وأنه أمر بسجن الشيخ عفيفي بسبب دعائه للمسلمين^(٥٢) ، كما أنها أدرجت بين صفحاتها المقالات والنداءات التي تشجع التبرع والتطوع^(٥٣) .

وأصدر إبراهيم سراج صحيفة « الحجاز » لتكون في خدمة الثورة تضىء لها الطريق وتكون وفق إرادتها ، ولكن لم يستمر لها الحال إذ أغلقت على يد شريف لثورتها المتقدمة ، فلمعت شخصيته من خلال صحيفة « الفسطاط » مع زميله

عبد الغنى المدنى ، وأصبحت الصحيفة بموجبها لها المكانة فى الصحافة الثورية ، فهى تثير النفوس ضد توفيق ، وتمجد قائد الثورة وحييب المصريين عرابى ، وتشجع وتحمس وتحث وتنادى بضرورة الحرب ضد الإنجليز والدفاع عن مصر وإنقاذها « أما من يلوم الحزب الوطنى على الاستعجال بالحرب فلنا نقول له لو كنا أحراراً فى بلادنا لما حاربنا ولما حوربنا ولكننا كنا تحت نظر المراقبين ، وتحت نظر القناصل ، وتحت نظر المحاكم المختلطة ، وتحت نظر مكاتبى الجرائد الأوربوية ، وكنا لانقدر على صرف قنطار ولا دينار فى صيانة الوطن »^(٥٤) .

أما يعقوب بن صنوع فقد جمع الإشاعات الثورية للصحافة ، تلك التى نفدت إلى الأعماق وخلقت الغضب والزجر على الأوضاع التى تعانى منها مصر ، ودفعت إلى الخوض فى الثورة ، وهو رائد المعارضة قبل الثورة ، قاد الحملات الصحفية الناقدة وأعطاه إطاراً من السخرية فراجت على أرض مصر كلها ، تناولها رجل الشارع ورجل القصر وسرت فى أعماق الريف وفى أنحاء المدن ، وكان لشخصيته فيها الأثر العظيم فجذب الناس جميعهم ، وكان ذلك من الأسباب التى ننى على أثرها ، ومن باريس كانت صحيفته تأتى إلى مصر أكثر انتشاراً وأوسع نطاقاً وتنتقل من أيدى إلى أخرى حاملة بين سطورها نداءات الثورة « الله ينجيه توفيق وينجيننا احنا اللي ساكتين له »^(٥٥) ، وحصر صنوع كتاباته بين الأسيرة الحاكمة والتدخل الأجنبى .

ومع بداية الثورة رأى صنوع أن آماله تحققت ووجد فى القائمين على الثورة ضالته المذشودة ، فكان اللقاء تاماً بينهما ، فراح يغذى الثورة ويزكيها وأغدق ولم يبخل عليها ، فخدم كل منهما الآخر ، الثورة أعطته المزيد من التشجيع فى اتجاهاته وهو أعطاه الكثير من التعبئة الثورية خاصة وأن صحافته شكلت الشعبية بشكل واضح . مضى صنوع يهاجم رياض عقب قصر النيل دافعاً المصريين لضرورة الثورة على حكمه والتخلص من أعوانه ومحاسبتهم على ما جرؤه من نكبات على مصر « وخلصوا نار الفلاحين والأهالى والنوات »^(٥٦) ، وطالب بمجلس نيابى وبوزارة عادلة ، هذا فى الوقت الذى نهى فيه المصريين عن الغفلة ودفعهم إلى التقدم ، وركز على معانى القومية^(٥٧) ، وبين حقوق مصر وضرورة حكم المصريين لها وبتر الأيدى الأجنبية منها « للأمة حرية البحث بملاحظة ميزانية وإيرادات ومصروفات فروع الحكومة ، ولها أن

تصلح من شأن الرسوم الميرية وجهات الإدارة والشحنات بالمرتبات الخارجة عن حد التناسب الجارى صرفها إلى أجناب جاهلين عوايد البلاد وشئوننا ، ومن حق الأهالى تغيير الجمارك وما يماثلها ومن حق الأهالى التأمل إلى مادة مجالس الحقانية المختلطة ، ومن حق الأهالى مراقبة أعمال الزراعة ، ثم من حق جمهور الأمة الذى ينوب عنه نواب من ذوى النباهة والتعقل فى رأى غير مأسورين فينتخبهم الجمهور من كافة درجات الأهالى « (٥٨) » ، لذا كانت صحيفة « لوجلوا » على حق عندما كتبت عنه « إنه المعبر عن رأى الحزب الوطنى وإنه أول من قال عبارة « مصر للمصريين » التى أخذت طريقها للأمام » (٥٩) .

وتمكن صنوع من أن يبلور فكرة السياسى تجاه نظام الحكم ، أراد لمصر جمهورية ، فكان ذلك اتفاقاً مع نظرية الثورة فيقول « جعل مصر حكومة جمهورية تجرى بمقتضى قانون الجمهوريات الحرة ، وتنزع عموم الأجناب من دوائر حكومتها وتستمر فى إصلاح شئوننا » (٦٠) ، وعندما تناول الثورة بقلمه أعطى الكيان لقوادها وكان لذلك أثره الكبير على المصريين « أقدم الليث العربى نائب الجيش ومن خلفه أسود الوغى وأشبال القتال يريدون قهر دولة الاستبداد ورد صولة الفساد وإحياء الوطن بالحرية وهيئة شورى فراغ لهم المستبد الأكبر (توفيق) المفسد الأول روغان الثعلب وانخفض لديهم انخفاض الأرنب » (٦١) .

هذا فى الوقت الذى كان فيه غير راض على شريف ، ومعلوم أنه لم يكن وحده بل الثورة كلها وعن طريق كتاباته نفر الناس من إجراءات شريف فهاجم قانون المطبوعات الذى أصدره وأغلقت على أثره صحيفة الحجاز « لأنه جرنال وطنى حر ييطعن على الأجناب ويبهيج الأهالى عليهم » (٦٢) ، ويرسم شريف مكتم أفواه الصحفيين وموثق أيديهم أمام ممثلى الأجناب ويعلق بقوله « اكسروا أقلامنا وسلوا أفامنا برضنا نفتصر على أخصامنا ونكسر أنف أظلم حكامنا والرب كريم يسعد أيامنا » (٦٣) . واتسع نطاق المد الثورى بهذه الأفكار وبتلك الدفعات ، فرى توفيق يشكو وبألم وبحسرة من صحافة صنوع إلى نظائى باشا المبعوث العثمانى الأول ، ويبين له أنها منتشرة وتدخل مصر خلسة « وتوزع مجاناً على أفراد وضباط الجيش » (٦٤) ، وسبق أن ذكر أنها كانت فى متناول يد الجميع يتلقونها بشغف وينتظرون وصولها بفارغ الصبر بعد

أن عاشوا مع صاحبها فكان تأثيره نافذاً فأشبع القلب وغذى الروح ، ويكنى ماسجله عنه « نينيه » وكان صادقاً حينما قال « أنه الدهشة الشعبية المحققة ، وأشهد أنه جعل الناس يهتمون بالسياسة ويتعلمونها منه ، فأصبح معبودهم ، فهو الرسول الحقيقي لعهدنا وهو النصر الفعال في الحركة الوطنية ، وكانت صحيفته تصلنا من باريس إلى مركز القيادة الحربية هنا » (٦٥) .

وإذا انتقلنا إلى الصحافة الشامية على الأرض المصرية نجد أنها ولفترة أخذت الخط الثوري كما أرادته المصريون ، وكان لأقلام أديب اسحق وسليم نقاش وسليم عنجورى وبشارة وسليم تقلا وسليم حموى من خلال موضوعاتهم في « مصر ، التجارة ، والمحروسة ، العصر الجديد ، مرآة الشرق ، صدى الأهرام ، الوقت ، الأهرام ، الإسكندرية » أثر على العقول المصرية ، فأعطتها اليقظة وبلورت الفكر المصري ، فتحدثت عن الحكم النيابي والتزاماته ، وتكلمت عن الحريات بأنواعها : حرية الفكر حرية العمل ، حرية القول . وكتبت في الثورى وصلاحياتها ، والقانون وحتمية مراعاته ، والدستور وتطبيقه . كما كان منها من أخذ على نفسه اتباع أسلوب المعارضة والنقد والهجوم على مراكز القوى . فأعدت مصر لثورة تجرف المظالم وتقيم نظاماً للحكم يعتمد على ماجاءت به الثورة الفرنسية . وكانت لمبادئ أديب اسحق الأثر الواضح على المقالات التي سطرها لتحمل المعاني التي تحرك الأذهان « فأصبح الناس يتحدثون بعارة أديب ومزاياها ويحفظون أقواله كما يحفظون الحكم والأمثال » (٦٦) .

وتعصف يد رياض بالصحفيين ، ويخرج أديب اسحق من مصر إلى باريس ، وفيها يصدر صحيفة « مصر القاهرة » التي انطلقت منها الصيحات ضد الظلم والطغيان يسانده ويدعمه في ذلك شريف « فكانت لساناً بديعاً من ألسنة شريف باشا ومناصريه في الرأي والاتجاه من العراقيين » (٦٧) .

وعاد أديب اسحق إلى مصر مع وزارة الثورة الأولى ، وعين رئيساً لمكتب الترجمة ، وكانت ميوله كلها مع قادة الثورة ، معجباً ومشيداً بعراقي ، وبناء على ذلك عين سكرتيراً لمجلس النواب مع استمراره في إصدار صحيفة « مصر » ، وفيها أطلق العنان لنفسه بما تتفق وهوى القائمين على الثورة ، فكان له الدور النافذ إلى داخل النفوس ، وتناول الديمقراطية فدعى مشاركة الأمة في حكم نفسها بأن يكون لها الصوت المسموع

والرأى المتبع ، وندد بالآوتوقراطية ودعى لليقظة وحرك الحمية^(٦٨) . ولم يحدد نفسه فى الإطار السياسى بل طرق كل أبواب الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى بفهم واع وإدراك كامل للأنظمة التعاونية الحديثة^(٦٩) ، وبذلك نجح فى مهمة إضفاء الوعى للمصريين .

ولكن لم تستمر هذه الجهود حتى النهاية وذلك أمر طبيعى عقب الخلاف الأيدلوجى الذى وقع بين شريف والثوريين هذا من ناحية ، والإحساس العميق بتطبيق الثورة لشعار « مصر للمصريين » قد أساء الفئة الغير مصرية خاصة وأن اتجاه الصحافة الثورية طعن فى الشوام وقدح ودم فى صحافتهم « أتانا أصحابها وجيوبهم أفرغ من فؤادهم من الوطنية التى ادعواها ترويحاً لمقاصدهم »^(٧٠) . من ناحية أخرى . وبالرغم من محاولة التديم معالجة الموقف فى بعض كتاباته فى الطائف^(٧١) لإصلاح ذات البين إلا أن الحقد لم يتراجع بل ازداد ، وانتهى الأمر بانضمامهم إلى الرافضين ، ومع ذلك فقد استفادت منهم الثورة فى تحقيق ماسعت إليه .

ومما لاشك فيه أن الصحافة الأوروبية خدمت التخطيط الثورى عن طريق تناوُلها الكتابة فى موضوعات حاولت فيها تنفيذ مآربها بتعطيم الحركة الوطنية ، فكان ذلك دفعة لصحافة الثورة للرد عليها والتقريظ والطعن على الأوروبيين ، كما كان للصبغة الاستعمارية رد فعل على الصحافة المصرية ومادة خصبة استغلتها فى الهجوم على أصحابها وفضح اتجاهاتهم ، فنتج عن ذلك الإثارة الكاملة والنفور التام والكره الشديد لانجلترا خاصة وللإستعمار عامة^(٧٢) . وتذكر صحيفة « المفيد » فى هذا الصدد أنه كان يتم « جلب كثير من الجرائد وتدقيق النظر فيما فيها من الأنكار المتعلقة بمصر ويظهرون للعامة الواقع »^(٧٣) ، وحللت السياسة الأوروبية وطبقت أساليبها على مسائل تونس وقبرص .

هذا وقد كانت للصحافة الأوربية بعض وقفاتها المؤيدة للثورة ، وذلك عندما أقرت ما أقدمت عليه ، فكان ذلك سنداً استغلته الصحافة المصرية فى تدعيم اتجاهاتها ، فتتبعت أقوالها ونقلت عنها ما هو فى صالح القضية المصرية ، فعرضت على صفحاتها ماسجله جريجورى فى « التيمز » حينما عقد المقارنة بين بونابرت وعرابى وأن الأخير قام

. ضد الظلم وأنه لا يوجد أحد يؤسس حكم القانون ضد القوة والأهواء سوى الجيش .
وأن ما يسعى إليه عرابى هو العدل^(٧٤) .

وما ذكرته «السيكل» إن ما اتخذته الثورة من خطوات لا يتنافى مع القانون « يجب أن يعد ما حصل بمصر صحيحاً وقانونياً » ، كما وضحت أن الجيش هو الواسطة عن الأمة « فوضت له أمرها فهذا يعد خلصها ومنقذها من ورطتها » ، وأن مصر تسعى إلى حقها المشروع ومن سلطة نوابها النظر في ميزانيتها ، وتكلمت عن العمليات المالية الغير شريفة التي تمت قبل الثورة^(٧٥) .

كما نشرت هجوم « الكورييه دى سوار » على الأجانب ومرتباتهم الباهظة التي أضرت بميزانية البلاد وأبانت أن للمصريين وحدهم السلطة عليها والتحكم فيها^(٧٦) .

أضف إلى ذلك أنه كان للصحافة الأوربية الوجه الآخر الذى ساهم فى التهديد للطريق الثورى ، فما لاشك فيه أنها ساعدت على اليقظة العامة^(٧٧) ، فن بين سطورها أمكن لحررى الصحافة المصرية اقتباس الأفكار التحررية . وهكذا بلغت الصحافة المكانة التي رجبها الثورة لها واستفادت من جميع الظروف المحاطة بها حتى أن معاصري الأحداث من الأوربيين اعترفوا بأن الصحافة أصبحت دستوراً لشعب مصر^(٧٨) .

وهنا لابد من الإشارة إلى المسئول الإعلامى فى الثورة أحمد رفعت رئيس قلم المطبوعات وصاحب البصمات الواضحة فى التوجيه الصحفى بالصورة التي مرت بنا ، ويعد من بين الأسباب التي أدت إلى نجاح الرسالة الصحفية فى عهد الثورة ، فكان قادة الثورة على حق حينما سلموه زمام هذا الأمر ، وهنا يجب أن نسجل إيمانه بثورة الشعب الصادقة فنقرأ تصريحاته فى صحيفة « Le Temps الفرنسية » « إن المدافع عن حقوق الأمة لم يكن أحمد عرابى بل معشر المصريين أعنى خمسة ملايين وهم تحت السلاح »^(٧٩) .

وكان له الفضل فى إيصال الفكر الأوربى للعقلية المصرية من خلال الصحافة فبناء على أوامره كانت تترجم المقالات التي تستخدم هذا الميدان « أحدهما يتعلق بأفكار أهل السياسة فى إنجلترا خصوصاً أفكار الحزب الحر فيها ، والثانى بأفكار بسمارك ، والثالث من هذا القبيل »^(٨٠) وطريقته أن ينتقى ما يتفق والمصلحة الثورية « فيؤثر عليها بالقلم الرصاص

الأحمر ويعطيها لحسن الشمسى لكى ينقلها فى الجرائد المصرية»^(٨١) . وبذلك أصبحت هذه المفاهيم بين أيدي القراء أدركوها وتشربوها وطالبوا بترجمتها عملياً على أرض مصر . ومن هنا يمكن القول أن لهذه الشخصية الأثر الكبير على المصريين عامة وقادة الثورة العسكريين خاصة إذ كان الوثام تماماً بينه وبين القادة فن بين اتهاماته « كاتب وكاتم أسرارهم ، مراسلا وآمرأ ومكاتباً جميع الجرائد بنشر الخطب والقصاصد والأراجيف والمقالات والطهرات التى أوجبت تهيج الأوباش وتجاريهم على ارتكاب أمور شنيعة ومنكرات فظيعة »^(٨٢) .

أما عن موقف حكومة الثورة من الصحافة فينبضح منذ أن تولى شريف الوزارة إذ أراد أن يحدد موقف المؤسسة الثقافية حتى لا تريد من ثورة المصريين ، وبالتالي تزداد سطوتها ولا يمكنه التحكم فيها خاصة وهو يعلم العلاقة التى ربطت بينها وبين قادة الثورة العسكريين ، فأصدر قانون المطبوعات ليضع أمامها القيود ولينعها من الممارسة الصحفية الحرة ، وليحد من نشاطها المتزايد ، وليدخلها فى إطار ضيق حدد فيه الحقوق والواجبات^(٨٣) .

وبالرغم من ذلك استمرت حملات الصحافة خاصة ضد الأجانب لتكون صادقة فى تطبيقها لشعار الثورة ، وتزعمت صحيفة « الحجاز » ذلك التيار ودعت إلى الجهاد والدفاع عن حقوق المسلمين ضد الأوربيين وتمادت إلى أقصى حد ، فشكا ماليت إلى شريف هذا الأمر ، فأنذر الصحف جميعها لكن « صاحب الحجاز لم يرجع عن السير الذى صار تحذيره منه ، وكتب فى نمرة الأخيرة كلاماً غير لائق فى حق الدول^(٨٤) فما كان من شريف إلا أن ألغاه إلى الأبد .

ومضت الصحافة فى طريقها ولم تعأ بتلك الإجراءات ، فشحت « الطائف » بمقالات الغضب ليس على الأجانب فقط بل على شريف أيضاً ، فتتابعت إنذارات شريف لها^(٨٥) ولكن دون جدوى .

ومع انتصار الثورة وسقوط شريف ، شرعت وزارة الثورة الثانية فى تحسين قانون المطبوعات بما يجعله أولى إلى حرية الكلمة وأبعد من قيود العقاب^(٨٦) ، وجندت

الصحافة من أجل الثورة ، وأغلقت الصحف المعارضة ، حتى صحيفة السراى « البرهان » أعلنت خضوعها وعزلت من تحريرها من كان قلمه يهاجم الثورة^(٨٧) ، وفي أثناء الحرب أصبح لا يطبع شيء في الصحف إلا بعد إقرار ديوان الجهادية عليه وضرورة موافقة المجلس العرفى على جميع المطبوعات^(٨٨) . وبذلك سيطر التخطيط الثورى على الصحفيين وصحافتهم فخضعوا له وأعطوه ما أراد ولم يضمنوا عليه .

موقف الصحافة ومدلولاتها ومصاحبتها للأحداث الثورية :

كان الإعداد الثورى كاملاً ، والإتفاق مؤكداً ، والتعاون واضحاً بين الصحافة وما جرى على أرض مصر من خطوات ثورية ، ومع القارعة وبداية انطلاق العسكريين ونجاحهم فى إسقاط مضطهدهم وصانع الأوتوقراطية الشرسية واختيار من هو يوافق هواهم عقب قصر النيل ، أحست الصحافة الحرة أنه قد جاء الوقت وحانت الفرصة للعمل ، فتطالب بضرورة المزيد ، بالعصف بالوزارة كلها وليس بوزير واحد وإقامة حكم نيابى^(٨٩) وكان لهذا ثمرته فى إعداد المصريين لذلك مع الخطوة القادمة ، وتصور ثورية الإصلاح فى الجيش على يد البارودى وعرابى وتتكلم عن تلك القوانين والأنظمة التى وضعت لإزالة الغبن عن العسكريين^(٩٠) حتى تبين أن رفع الظلم سيتم على أبهى جيش مصر المنتصر . أعقب ذلك سياسة النقد والهجوم على رياض رغم لإجراءاته القاسية ، وإعطاء الدفعة للقيادة العسكرية^(٩١) .

وصورت الصحافة موقف التاسع من سبتمبر أوضح تصوير ، وعن طريقها أمكن لكل مصرى أن يريشه ، فهو حدث يحمل بين طياته قبة التحدى ، وأن اختلفت فى أعداد القوات العسكرية^(٩٢) التى رابطت وراء عرابى وكانت رهن لإشارته وواضح أنها أعطتها أكثر من حقيقتها لتزيد من تعظيم الأمر .

وحينما تولت وزارة الثورة الأولى ، وتحقق أحد أركان الثورة ، باركت الصحافة وهلت وعندما أراد شريف الانفراد بالمسئولية وإبعاد العسكريين تصدت للموقف ونقلت الصراع بين الطرفين ، فتعرض تلك المقابلة التى تمت بين وفد عرابى وشريف ، وتذهب فى محاولة منها للإفهام بأن شريف يسعى لسلب سلطات العسكريين^(٩٣) هذا

فى الوقت الذى أبعدت فيه الصحافة عن أذهان المصريين إمكانية وجود دكتاتورية عسكرية ، بل ذهبت إلى تصوير قمة التطبيق النيابى وضرورة خضوع مصر له ، وعند بداية تنفيذ مطالب الثورة فى وجود مجلس نيابى تطالب بانتخابات حرة وإبعاد أيادى أصحاب النفوذ والسطوة حيث زمن تسليم الخاتم وتوقيع الإمضاء قد ذهب بغير رجعة^(٩٤).

وعاشت الصحافة مع السلسلة الكاملة للمسألة النيابية ، فترى لأول مرة فى الصحافة أحد المرشحين يطعن صحة انتخاب آخر ، وعند التحقيق تنشر قرار عدم قبول هذا الشخص فى عضوية المجلس^(٩٥) ، وتحلل لنا لجان المجلس والقائمين عليها^(٩٦) ، ونرى بوضوح التأييد التام والتشجيع الكامل للمجلس من خلال تلك الأرقام التى سجلت ذلك^(٩٧) هذا فى الوقت الذى لم تخل صفحاتها من بيان أهمية الشورى «أن مباني العمار لا تشاد إلا على قواعد الشورى مع أرباب الحكومة ، فبنواب الأمة يستنير الوطن بطالع سعده»^(٩٨). حتى خطب الجمعة التى تدور حول هذا الأمر نقلتها^(٩٩).

وأعطى للصحافة الحق فى مناقشة خصائص الأمور التى تتعلق بالمجلس ولاسيما ما يتعلق بالمسائل المالية ، فكان الإصرار واضحاً فى ضرورة ممارسة الحياة النيابية السليمة ، ظهر ذلك أثناء الحديث بين بلنت وأحد المصريين والذى نشر وتمسك فيه الأخير بحق المجلس البت فى مسألة التصفية الخاصة بإيرادات مصر الداخلية^(١٠٠). أعقب ذلك نقل صورة حية وكاملة لرغبة مصر فى الحصول على حقوق لايشوبها شائب وذلك النزاع الذى وقع بين شريف والمجلس واعتراض الأول على إقرار الثانى للميزانية وتمسكه بذلك^(١٠١) ، وتدخل الدولتين وتقديمهما المذكرة المشتركة ورفضهما لهذا الحق^(١٠٢). ووفقاً لخطوات الثورة نرى التأييد للجنة البرلمانية التى أصرت على موقفها واختلفت مع شريف ورأت ضرورة الإطاحة به^(١٠٣).

وبعد أن تولت وزارة الثورة الثانية مقاليد الأمور ، سجلت الصحافة الإنجازات التى قامت بها ووضعتها أمام المصريين ليكونوا على دراية بما تقدم لهم الثورة ، فعلى صفحاتها كتبت عن عودة المنفيين إلى وطنهم مصر وخروج المعتقلين من معتقلاتهم — وكان من بينهم من شكل خلايا ثورية أسهمت فى النضال — وعن تنظيم الخدمة المدنية^(١٠٤) ، وحملات التطهير الواسعة التى شملت أعداء الثورة^(١٠٥) ، والمجهودات التى تبذل

للقضاء على الرشوة والشروع في قانون الأمن العام لحفظ النظام والحقوق^(١٠٦) ، ونظام وإجراءات ترتيب المحاكم الأهلية « عوضاً عن الحكم بالعصا »^(١٠٧) كما أنها تابعت الجهود التي كلفت للقضاء على مشاغبات الأجانب^(١٠٨) لتبرهن على مابلغته الثورة من قوة .

ومالت الصحافة ووالث الخط العسكري ، فكان إعطاء المفهوم بأن أفراد الجيش الممثلون للمصريين جميعهم وذلك لتضفي الشرعية على العسكريين « إن عساكرنا المصرية هم من أهل البلاد وعلى الأقل موجود فيهم في كل بلدة ثلاثة أنفار الواحد منهم لا يخلو من أن يكون بينه وبين سكان بلدة صلة الأبوة والبنوة والعمومة والأخوة ، ونحو ذلك من روابط القرابة أو المجاورة ، فأية علاقة أقوى من هذه^(١٠٩) ، تلي ذلك ترسيخ زعامة عراقى وبيان حب الشعب له وأهليته لذلك وأفضلية وجوده بالقاهرة^(١١٠) ، وتبين بأن السلطة هي التي تسعى لعراقى بعد أن أصبحت له المكانة ، وتشير إلى الارتباط بينه وبين « الراحة العمومية والأمن والطمأنينة »^(١١١) ، هذا في الوقت الذي تتوقع فيه الغدر الأوربى وتشجع على زيادة عدد الجيش لردع الاخطاء الداخلية والخارجية^(١١٢) .

ومع وزارة الثورة الثانية وتحكم العراقيين فيها انعكس ذلك على الصحافة فأعدت الإعداد التام للمنهجية الثورية ، فأبانت أن الفضل لتلك الانتصارات التي أحرزتها الثورة إنما هو للعسكريين « إن الأمة المصرية استولى عليها من الجور والاعتساف ما حرك دمهم وهاج خواطرهم فبعثوا من أنفسهم عساكرهم الأحرار ليتقلوهم مما أناب الجميع من الأحوال »^(١١٣) ، وتنقل ما كتبه الصحافة الأوربية من تأييد للعسكريين كما سبق ذكره .

كما مجدت الصحافة ما تم إنجازه على يد الوزارة خاصة مسألة الدستور الجديد وما منحه من امتيازات للمجلس النيابى لم تحدث من قبل^(١١٤) ، وصورت الفرخة التي عمت مصر كلها بالعهد النيابى الجديد ، فنشرت المذكرات التي كانت تصلها وتم عن ذلك^(١١٥) ، ومن داخل المجلس سجلت كل حرف قيل فيه على الصفحات ، كما كان للتقارير التي قدمت له خاصة تلك التي تحتوى على مفاهيم الحرية وترتكز على الدعائم الدستورية مادة بلورتها الأقلام وقارنتها بمثيلاتها في الثورة الفرنسية^(١١٦) .

وكانت أكثر الصحف اهتماماً بالمجلس الوقائع المصرية إذ عرضت كافة الموضوعات التي أثّرت فيه ونوقشت ووضعت لها الحلول تلك التي انصبت على ما تعانيه طبقات مصر من احتكار اقتصادي واستغلال أجنبي ، وانخفاض مستوى تعليمي ، ورداءة جهاز إداري ، ومحاكم غير عادلة ، وانخفاض مستوى الخدمات الزراعية ، وسخرة وضرائب وديون ، وغير ذلك مما يمس الحياة المصرية^(١١٧)، وذلك حتى يكون المصريون جميعهم على دراية بما يقوم به نوابهم وبأن هذا المجلس هو المعبر عنهم والمتكلم باسمهم .

وتناولت الصحافة مسألة المعارضة وفوائدها وضربت الأمثلة لها في إنجلترا وفرنسا وألمانيا حتى اليونان تتمتع بها « بأن لا يوافقوا الحكومة على ما فيه شطط أو خطأ ، فإن الإنسان لا يخلو من الهوا والنسيان وكذا لا يجب أن يخالفوها فيما يعم نفعه »^(١١٨) ، واستمرت المقالات والقصائد التي ترف الحرية إلى مصر وتبارك وتهنئ بهذا العهد الجديد^(١١٩) .

وأعطت الصحافة شعار الثورة « مصر للمصريين » حقه وأكدت واقعته في إطار ما قامت به الوزارة بالحد من جبروت الأجانب ووضعهم في الحيز الضيق ، فنقلت لنا كيف تم الوقوف أمام المشروعات الاستغلالية للأجانب ، ورفض التعامل معهم والضرب على أيديهم ومراقبتهم وسرعة التحقيق معهم والتشديد على محاکمتهم^(١٢٠) . ونزلت الصحافة ميدان الكفاح منذ أن أحست بالتيارات المعاكسة للثورة فعملت على محاربتها ، ومنذ البداية نراها تعيش مع المحاولات التي قامت لإجهاضها وفشلها وتملك العرابيين لزمام الأمور فعندما خرج بعض كبار ملاك الأراضي من المسيرة الثورية اتهمتهم بإعادة الحياة الفاسدة لما قبل الثورة فتقول المفيد « إلا أنه لم تزل أرباب الأراضي الأغنياء الذين غنموا من هاتيك الأيام يتمنون عودها بوسيلة الارتباك التي يحدثونها لتعود أيام الظلم والارتشاء »^(١٢١) ومن خلالها كانت تلك النداءات يرفض إطاعة أوامر الخديو عقب الاجتماع الذي عقده في ٢٧ مايو ١٨٨٢ والذي ضم النواب والعلماء والعسكريين وأعلن قبوله للمذكرة مايو التي قدمتها الدولتان وتصور ثورية يعقوب ساي وطلبه عصمت ، كما تعرضت للاجتماع الذي أعقب ذلك في بيت سلطان وأوضحت دور عرابي فيه ونقلت اتهاماته لأعداء الثورة^(١٢٢) ، ليكون كل مصري على دراية بدقائق الأمور .

وسيطرت شخصية عراقى على الصحافة ، واحتلت الصدارة والمكانة على صفحاتها ، فنشر برقيات تأييده لتعطيه القوة والسلطة ، وتصف عودته رسمياً لمنصبه وترجع ذلك لرغبة المصريين جميعهم بعد أن تكذب ما نشرته « رويتر » من أنه عاد تهديد الجيش ، وتضفى عليه العظمة حتى لقد لقبته « مولانا أمير المؤمنين سعادة أحمد باشا عراقى » (١٢٣) .

وتواصل الصحافة مع الأحداث حتى العدوان الإنجليزى مبيته أهداف الأجانب وأعمالهم طالبة الذب عن الحقوق ، منادية بالتنبيه من الموقف ، فتنتقل اعتراف وزير الدولة اليونانى بشغب اليونانيين وما يفعلونه لإغاية المصريين وإثارتهم ، وتبين استعداد الأجانب فى تعبئة السلاح ودور ماليت فى ذلك ، وتسجل ردود عراقى على توفيق أثناء إقامة الاستعدادات ، وبيان تصميم قائد الثورة على الدفاع عن مصر (١٢٤) ، وتعرض ما تذكره صحيفة « التيمز » فى ضرورة السيطرة على مصر (١٢٥) ، حتى تظهر البيت القصيد للانجليز ، وتعبيء شعور الكراهية ضدهم ، وعقب احتلال الإسكندرية تبين الأعمال التى تشينهم (١٢٦) لتصعد الموقف ثورة .

وتعرض الصحافة استمرار الخطوات الثورية ، وتتبع البرنامج الثورى رغم القوى المعارضة لإعطاء المصريين الثقة ، وبأن طريق الثورة للأمام ولا يعوقه عائق ، وتبين سلطات المجلس العرفى حتى فى مسألة النشر خاصة فيما يتعلق بحالة الحرب (١٢٧) ، ومضت مع سياسة الثورة فعندما رأى إمكانية التفاهم مع الإنجليز نشر تصريح شارل ديلاك الذى يؤيد الثورة (١٢٨) حتى تعطى الأمل فى إمكانية الإتفاق وعندما ثبتت الخيانة على البعض أمثال سلطان نرى تأييد الخط الثورى « لقد صار من الخائنين سلطان ، فصدرت أوامر الحكومة بالحجز على أملاكه وأمواله لتنفق فى سبيل الدفاع عن الوطن لأنها من ثمرات كسب أهله المساكين ، وأسكن فى بيته الكائن بالقاهرة ٤٠٠ مهاجر » (١٢٩) ، كما أنها عمقت أفكار المصريين وشجعهم بأنهم أحق بالأموال التى يستحوز عليها الأجانب من مصر (١٣٠) .

وفى الميدان الحربى استعملت الصحافة الأساليب الحديثة للحشد الثورى ، ومنها من انتقل إلى أرض المعركة وأصدر صحيفته هناك ، ومنها من تردد من محورها على

المعسكرات ، وخرجت المقالات تشير إلى أهداف إنجلترا وأساليبها لتحطيم الثورة^(١٣١) ، وكثرت نداءات لمواجهة الأخطار ، تحث على التطوع في الجيش وتأتي بما يثير ويدفع حتى غير القادرين جسمانيا على الاشتراك في الحرب^(١٣٢) ، وترجم مقالات الصحف الأوربية التي تشيد بشجاعة المصريين وثباتهم في ميدان القتال^(١٣٣) .

واحتلت الخيانة جانباً من اهتمامات الصحافة ، وترجع على قمتها توفيق ، فأعلنت عن تلك الصلة التي تربطه بالأعداء ، ونشرت الخطاب الذي أرسله لإنجلترا يطلب حمايته^(١٣٤) ، وتابعت مجهوداته ضد الثورة ، وجاءت بالحوادث التي تثبت فشله وانتصار الثورة عليه كالتقبض بواسطة الفلاحين على عثمان رأفت - أمير اخور الحديوى - وكسر مخططة^(١٣٥) المناوى للثورة. أعقب ذلك هجرها على أصحاب الخيانة من المصريين وكتبت عن ألامعيبهم وعرضت دعاياتهم المغرضة وطرقهم لضرب الثورة^(١٣٦) ، وذلك لتنبيه المصريين وتحذيرهم ، وأدارت الدفة على الإنجليز في هذا المجال ، فبينت أن هناك جواسيس للإنجليز من نصارى الشام وهناك من أتوا من عدن ، وهناك الأوربيون المتخفين تحت أزياء تبعد عنهم الشبهة وأن الجميع يعملون ضد الثورة ، ونشرت الإجراءات التي تتخذ والمجهودات التي تبذل لكشف هذه الأمور^(١٣٧). وأخيراً فقد كان للصحافة دور ومهمة أقيمت على عاتقها وهى مهاجمة الصحافة المحاربة للثورة^(١٣٨) .

وكان لابد من تحديد موقف الصحافة من الاتجاهات والمؤثرات الخارجية وذلك لنقلها للمصريين وفقاً للسياسة التي رسمها قواد الثورة .

وجاء اللقاء الأول مع الدولة العثمانية ، وحرصت الصحافة على نقل الصورة واضحة فمنذ البداية توضح العلاقة بين قادة الثورة والدولة وتنشر تصريحات عراقى « إن كافة الأمة محروسة كل الحرص على بقاء تبعيتها للدولة العلية ، وإنها لا تتحول عن هذه الوجهة أصلاً ما دامت امتيازاتها لم تمس »^(١٣٩) ، كما نفت وضحت ما ادعته الصحافة الأوربية بأن الدولة وراء الثورة^(١٤٠) .

وعندما تلونت السياسة بين الثورة والدولة نراها تسجل أن « عراقى باشا راغب فى الانضمام للثورة الدينية الشديدة المتحركة الآن فى بلاد العرب وممالك أخرى إسلامية »^(١٤١)

محاولة منها الإفصاح عن أن الثورة على استعداد للانضمام المناوئ الدولة ، هذا. في الوقت الذي ركزت فيه على مسألة القومية « أن أرضاً عربية كصر لا تحكم بركي ولاغيره ، ولانهم (المصريون) يفضلون القتل على دخول عسكري غريب أرضهم أو رجل من رجال الحكومة التركية في أعمالهم » (١٤٢) .

وبمجيء البعثة العثمانية الثانية إلى مصر كان الأمر واضحاً تجاه موقف الدولة من الثورة فتبعت الصحافة خطوات البعثة واجتماعاتها مع مؤيدى الثورة ومع أعدائها ، وأظهرت كبرياء قائدها ورفضه اللقاء مع رئيس البعثة إلا بعد تدخل الوساطة والإلحاح عليه من جانب أحمد أسعد المندوب الثانى فى البعثة والذي كان له موقفه من قادة الثورة (١٤٣) . وأخيراً حينما وجدت الثورة أنها تحارب من جميع الجهات رأت إمكانية مساعدة الدولة لها ، فتمضى الصحافة فى محاولة لضم الدولة ، وتعرض البرقيات الفياضة بالشكوى من الحاكم الخائن والمندوب الذى انضم إليه والإنجليز وأعمالهم وتؤكد على الروابط التى تربط مصر بالدولة (١٤٤) .

وبالنسبة للقاء الثانى فكان مع مساعى حليم وإسماعيل لعرش مصر ، وبما لا شك فيه أنه تبادر إلى أذهان قادة الثورة الاستفادة بحليم ، ومن هنا تردد إسمه كثيراً فى الصحافة ، فنقلت مساندة فرنسا له (١٤٥) ، وبذلك تكون هناك قوة لا يمكن إغفالها للوقوف أمام الإنجليز ، كما أنها حاولت إفهام القراء رغبة الدولة العثمانية فيه وهددت به توفيق وحاربتة ، فعند السب فيه تكون الإشارة إلى حليم بأنه مرض عنه (١٤٦) ، وربما هدفت لحد من النشاط المعادى لتوفيق ضد الثورة .

ووضح فى الصحافة رفض الثورة كلية لمحاولات إسماعيل ، فذكرت أساليبه لاستمالة العناصر الثورية ورغبته فى العودة لمصر ورفض الثورة ولفظها له ، وعبرت بصراحة عن مشاعر الكره لهذه الشخصية التى قاست منها مصر على صفحاتها (١٤٧) .

أما اللقاء الأخير فكان مع التأييد الأوربى والعربى والإسلامى وكان فطنة من الصحافة أن تشير إليه لتعطى المزيد من الدفعة للاستمرارية الثورية والراحة والطمأنينة بأن هناك من يشارك المصريين ويبارك خطواتهم . فتكتب عما قام به العمال الإيطاليون

وتنشر تأييدهم وارتياحهم للثورة^(١٤٨)، وكما سبق ذكره ترجم ما كتبه الصحافة الأوروبية عن مصر وأحقيتها فيما سعت إليه وتسرد ما عانته وقاسته في عهد ما قبل الثورة وتبين فضلها على الحضارة الإنسانية^(١٤٩)، ومقارنتها بين عرابي وغاريبا لدى وتمييزها الأول عن الثاني « أما وقائع عرابي باشا فلم تقع فيها قطرة دم واحدة »^(١٥٠) كما أنها انتقت منها ما يخدم القضية الوطنية ، فعن حادثة ١١ يونيو تنقل « هي بدسائس بعض الإنكليز وبواسطة نقود دفعوها لذلك »^(١٥١)، واختارت ما نشر فيها من مناقشات برلمانية ويمكن أن تفيد المسألة المصرية وسجلتها^(١٥٢) ، وسردت أقوال أحرار الإنجليز عن الثورة ، ونشرت برقياتهم « تقدموا أيها المصريون فلا خوف من جهة الأمة الإنجليزية »^(١٥٣)، ونقلت أحداث اجتماع لندن في ١٦ يوليو ١٨٨٢ والذي حضره وكلاء عن جمعيات العمال وبعض من أعضاء البرلمان وعارض التدخل الحربي لانجلترا في مصر وطالب باستدعاء الأسطول الإنجليزي^(١٥٤) .

وإذا انتقلنا إلى الجناح العربي نرى الصحافة تكتب عن نشاط المغاربة لمساعدة الثورة سواء داخل مصر أو خارجها ، وأظهرت شعور الطرابلسيين والجزائريين وارتباط ذلك بالشعور الإسلامي^(١٥٥) .

ولتعميق الصلات الإسلامية أعطت الصحافة الإحساس بأن المسلمين في كل مكان مع مصر حتى داخل تركيا التي راح أهلها يشاركون المصريين فرحتهم عند نجاح كل خطوة ثورية ونقلت ما كتبه الصحافة التركية التي أشادت بعرابي^(١٥٦)، وعن المتطوعين الأتراك الذين حضروا « للمحاربة مع إخوانهم المصريين »^(١٥٧). ولعلمها بأهمية الهند بالنسبة للإنجليز وإمكانية تهديدهم عن طريقها ، ومحاولة لإثارة الشعور الديني في العالم الإسلامي ضدهم أبانت أن هناك بعض الثورات فيها ، وأن التهديد مستمر بإحداث القلاقل من أجل مصر^(١٥٨)، ونشرت ما كتبه صحيفة الستاندرد عن أثر الثورة المصرية في الهند ، كما سردت إجراءات القمع التي اتخذتها إنجلترا للوقوف أمام ذلك^(١٥٩).

وكانت تلك هي قناة الصحافة التي وصلت منها إلى أذهان المصريين فأعظمهم الصورة الواضحة والكاملة للأحداث الثورية .

دور الصحافة ومهامها في تعبئة المصريين للثورة :

مما لا شك فيه أن الثقل الصحفي كان واضحاً عندما كتبت الصحافة للفلاحين ، وكانت أولى المراحل لإنماء الوعي لديهم ، وظهر أثر ذلك واضحاً فجاءت الصحافة الشعبية لتحملهم وتثورهم ولو حتى عن طريق دفعهم ببعض الأحداث التي من الممكن أن يكون مبالغاً فيها^(١٦٠) .

ومنذ البداية رثت الصحافة لحلمهم ، وهاجمت الأجانب وبينت غلبرهم على الفلاحين وخاطبتهم لتوقظهم ، وحثت الأغنياء على الوقوف بجوارهم وحببتهم في الالتحاق بالعسكرية ، وأثارتهم ضد الأتراك الغرباء عن أرضهم ، ودفعتهم للتمرد على السخرة^(١٦١) ، ومضت في تحريكهم « إن الفلاح هو السيد في صورة العبد ورب الدار في موقف الخادم »^(١٦٢) وصورت بؤسهم وآلامهم وظلمهم والاستبداد الذي وقع عليهم . هذا في الوقت الذي بينت لهم فيه أن زعيمهم هو واحد منهم سيخلصهم وينقذهم مما حاق بهم^(١٦٣) ، وحرصت الصحافة على نشر أى ترجمة عملية لهذا الوعي حتى تعطى المثال للاحتذاء به ، فحدثتنا عن رفض « فلاحو كوم حمادة الخروج للعودة »^(١٦٤) ، فكان واضحاً تقبل الفلاحين لما تعرضه .

وتألفت الصحافة مع التاسع من سبتمبر ، فالتزمت ببيان ما ستقدمه الثورة للفلاحين من العدل ، ونشرت شكواهم من خلال جلسات مجلس النواب سواء رد أطيائهم المغتصبة منهم أو تخفيف الضرائب عليهم ، وبينت حب الفلاحين لهذا العهد الجديد وإنجازهم للأعمال المطلوبة منهم بدون ضغط أو امتعاض ، كما أظهرت سماع القائمين على الثورة لهم والتخفيف عنهم^(١٦٥) .

وعندما جاء دور التنفيذ الثورى للفلاحين ، كانت الصحافة دافعة لهم واقفة ، بجوارهم ، فتعرض لحوادث الأجانب معهم وتوضح الذل الذي يقاسون منهم ، وتهاجم مسألة الديون الواقعة على عاتقهم والتي أدخلتهم في دوائر متصلة من الظلم ، وذلك لتعبئة الشعور ضدهم ، وتسعد باجراءات الفلاحين في الاعتداء على أراضيهم « هجم الفلاحون على أبعادية الخواجة يعقوب وضرَبوا حراسها البرابرة »^(١٦٦) .

أما عن مسألة التبرعات ، فقد نشرت الصحافة البيانات الشاملة للأعداد الهائلة والكميات التموينية الوفيرة والأموال الكثيرة التي تبرع بها الفلاحون^(١٦٧) عن طيب خاطر ونفس راضية .

وامتثلت الصحافة بالنداءات للفلاحين من أجل التطوع والاشتراك في المعركة فأثارت الحمية الدينية وكأنها حرب صليبية ، ووصفت المعارك وعددت الانتصارات ، وعرضت مذكرته الصحافة الأجنبية عن التحاق الفلاحين بالعسكرية دون قهر أو جبر وذلك للتشجيع والتعبئة ، وألبسهم ثوب الحنكة العسكرية « تعلموا ما لو رآه منهم إنسان لم يفرق بينهم وبين العساكر القدامى » وتتابع « ولم يمض عليهم عشرون يوماً إلا وأصبحوا كالعساكر الأصلية »^(١٦٨) ، وكان ذلك مما أخذ على مخططي الثورة لكنه في الوقت ذاته كان استغلالاً للشعور الفياض في تعبئة القوى الشعبية .

واهتمت الصحافة بالحرفيين ، ونظمت لهم حملات الإعداد الثوري ، فوصفت ما تعانيه تلك الفئة ، وأعطت للصناعة الأهمية الكبرى ، فطالبت بإقامة المصانع حتى تكون مصر للمصريين ، وشنت هجومها على الأجانب وسيطرتهم على هذا الميدان ، ونادت بضرورة وجود نقابات للحرفيين بل وصندوق دعم ، ووبخت أثرياء مصر لعدم مساهمتهم برؤوس أموالهم لانتشال تلك الفئة الكادحة^(١٦٩) .

وكانت للكتابة إيجابياتها فتأسست « الجمعية الصناعية المصرية » لإنماء بعض الصناعات^(١٧٠) كما قدمت الصحافة نماذج فائقة في الصناعة نفذت بأيدٍ مصرية^(١٧١) وذلك لمزيد من الإقدام ، كما نقلت ما كان يدور في الجمعيات الخيرية بشأن الصناعة وأهميتها والرقى بمستوى الصناع^(١٧٢) لتريحهم نفسياً ولتبين لهم أن الثورة قامت من أجل إصلاح حالهم .

كذلك بسطت الصحافة تقارير الحرفيين وشكاياتهم — سواء من الضرائب أو الأجانب — التي عرضت على مجلس النواب^(١٧٣) ، وسأقت الأحداث التي تؤكد لهم بأن حقوقهم مصانة مع الثورة عكس ما كان عليه الحال قبلها فعلى سبيل المثال تذكر

أن « جماعة من اليونانيين وقفوا في طريق الوابور بالزقازيق ونبه عليهم أوسته الوابور ثلاث مرات باخلاء الطريق ولم يمثلوا ولو ساق الوابور وداسهم لا لوم عليه »^(١٧٤) ، كما أدرجت بين صفحاتها الضرب على أيدي الأجانب المشاغبين الذين يعتدون على الحرفيين^(١٧٥) .

وعددت الصحافة المجهودات التي قام بها الحرفيون ، وصورت يقظتهم ووطنيتهم وسجلت هتافاتهم المؤيدة للثورة والرافضة لمن هو ضدها ودعواتهم بالنصر لقائد الثورة وزعيمها^(١٧٦) ، ولم يقتصر الأمر على ذلك فهناك التبرعات ، فسأقت الأمثلة التي دلت على الإخلاص والتفاني لهذه الفئة تجاه الثورة^(١٧٧) ، وتتبعهم عندما قدموا أنفسهم وشجعهم على المضي في هذا الطريق ، فكتبت عن اشتراكهم في الحرب ووجودهم على أرض المعركة ومساهماتهم في المجهود الحربي فواصل « عمال الورش والفابريكات العسكرية أشغالهم مع مزيد من الهمة والنشاط ليلا ونهاراً »^(١٧٨) ، كذلك عن دورهم في تحصين المدن « فقد قام الحدادون والنجارون ببناء استحكامات القلعة الكائنة على جبل المقطم »^(١٧٩) ، وتلييتهم لنداء الثورة حينما عبأت قواهم خاصة في المناطق التي كانت معرضة للغزو الإنجليزي^(١٨٠) . وبذلك أمكن للصحافة الإعداد والتنفيذ لما سعت إليه الثورة من ضم أصحاب المعاناة للفلك الثوري ، فأعطوها لإنقاذ أنفسهم مما كانوا يرزخون تحت أعبائه .

وتتجه الصحافة إلى التجار لتضمهم إلى الميدان الثوري ، وكان عليها في البداية أن تغرس الوعي في نفوسهم ، وكان لها ما أرادت ، فعرضت سوء حالة التجار وكساد تجارتهم وهاجمت سيطرة الأجانب على هذا المجال وأساليبهم الغير شريفة فيه ، وحملت المصريين محاولة منها لإثارتهم وتحريك شعورهم الوطني^(١٨١) . وتشاء الظروف أن يكون الوكيل لصحيفة الثورة « المفيد » في الإسكندرية تاجراً^(١٨٢) . وسارعت الصحافة فنشرت من أفرج عنهم من التجار مع وزارة الثورة الثانية وكانوا معتقلين في عهد ما قبل الثورة وذلك لتريح تلك الفئة ولتشعرها بالأمان والطمأنينة ولتجندها من أجل الثورة خاصة تلك العناصر البورجوازية منها أمثال « حسن موسى العقاد وأمين الشمسي » والتي كان لها الدور الفعال في الحفلات واللقاءات التي كانت عبارة عن اجتماعات سياسية تؤدي خدماتها للثورة^(١٨٣) .

وسجلت الصحافة أيضاً نشاط التجار في الجمعيات ومساهماتهم بالأموال في المجال الاجتماعي ، وإيوائهم للمهاجرين ، ثم ذلك الحصر الكامل لتبرعاتهم^(١٨٤) التي شكلت وزناً في مالية الثورة ، فكان ذلك ذكاءً منها لمصاحبة تلك الفئة للركب الثوري .

ولم تغفل الصحافة ملاك الأراضي لمعرفة بثقلهم ومكانتهم وبقينها بأهميتهم في المجتمع . إذن فلا بد من ضمهم للثورة ، فأعطتهم الاهتمام وراحت تعمق الأفكار والمبادئ الثورية في داخلهم تدريجياً ، فكتبت عن اشتراكهم في الجمعيات^(١٨٥) ومعروف أهمية تلك المؤسسات في ذلك الوقت ، كما تنقلت بين الاجتماعات التي كانوا يقيمونها ، واختارت منها مادة كتابتها والتي توافق ما تسعى لتحقيقه ، فعلى سبيل المثال تنشر عن أحد الأثرياء أنه أدى ديون أهل بلده « فلم يبق منهم مديوناً لأجنبي »^(١٨٦) . فكان ذلك محاولة لإعطاء مضمون اجتماعي لمفهوم الثورة .

واحتلت مسألة إنشاء بنك وطني لانتشال الاقتصاد من أيدي الأجانب وتوظيف رؤوس الأموال المصرية مكاناً في الصحافة ، فكان ذلك ما تصبو إليه الثورة ، وعرضت الصحافة خطوات التنفيذ ، وناشدت كبار الملاك لتأسيسه وتدعيمه ليكون « أمن مستودع على أموال الوطنيين »^(١٨٧) ، وتمضى لتبين الفوائد التي تعود منه على قوى مصر كلها .

وامتلات الأعمدة الكثيرة في الصحافة بأسماء المتبرعين بالأموال والعناد رغبة منها في إيقاد الغيرة بين النفوس ليتبارى الأثرياء للدخول في معركة المنافسة في هذا السبيل ، وركزت على الوحدة الوطنية التي جمعت مسلمي مصر وأقباطها على نفس الطريق^(١٨٨) وذلك حتى تضرب على أيدي الأعداء الذين اتهموا المصريين بالتعصب . أيضاً سجلت ما قام به ملاك الأراضي من استقبال للمهاجرين وإيوائهم ، وتلك الروح الطيبة والمتعاونة لهم ، كما أشارت إلى من شارك منهم على أرض المعركة ، وسجلت مساهمة بعضهم في المحافظة على الأمن^(١٨٩) .

ومن بين السطور كانت تظهر ما تقوم به النساء الأرستقراطيات من رعاية للجرحى^(١٩٠) ، كذلك ما أداه أمراء العائلة الخديوية خاصة الأمير إبراهيم مساندة

لثورة « زار ديوان الجهادية ، وأعلن تأييده بمحصل من الضباط والعساكر وزار استبالية العباسية لمواساة فرساننا المجروحين ومعه الهدايا وكان يحمسهم ويشجعهم»^(١٩١)، وهدفت من وراء ذلك بيان أن أعلى الطبقات في مصر تمثل تكتلا مع الثورة حتى من قامت من أجل محب امتيازاتهم وقفوا بجانبها حتى تحلوا القلة أتباع نفس الأسلوب .

ولعلم الصحافة بمركز العمدة والمشايخ في مصر أرادت استيعابهم داخل الثورة ، فتنشر العفو الذي صدر لهم من وزارة الثورة الثانية ، وتنزل بمقالاتها إلى القرى عارضة ما قاسته مصر واضعة للحلول التي تلخصت في الانضمام للثورة . ومن هنا استألت تلك الفئة بعد أن جعلتها تتشرب المبادئ الثورية ، ونشرت شكاياتها التي راحت تحل من خلال مجلس النواب ، وأوضحت ذلك التغيير الذي طرأ على تفكيرها بسبب التغلغل الثوري في كيائها حتى لقد وصل الأمر أن منها من قام بتسديد ديون الفلاحين للأوربيين^(١٩٢). وعلى الصفحات كانت الأخبار التي تفيد باشتراك العمدة في التجهيزات الحربية ، وأوضحت أدوارهم في الحث والدفع لمن يتبعهم للدخول في هذا الميدان ، فعلى لسان محرر الوقائع المصرية يقول عن أحمد الوكيل عمدة النخيلة بالبحيرة « أنى شاهدته غير مرة يحث عمد البلاد ويبعث فيهم الحمية على القيام بالتجهيزات الحربية ، وقد لباه عدد كثير ونحى نحوه حسنين حمزة عمدة كوم حمادة»^(١٩٣) هذا بالإضافة إلى الإشادة بتبرعاتهم .

ولم تنس الصحافة أن تنوه على فرحة البدو لانضمامهم للثورة وإسهامهم في الجهود الحربية^(١٩٤)، هادفة من وراء ذلك بيان الالتحام الكامل لعناصر الأمة من أجل مصر .

وأخيراً فالصحافة مارست أسلوبها مع المثقفين ، وهم القوة المفكرة صاحبة الأيدولوجية المتميزة ، وبدأت بالأزهر لضمه للثورة وكان على أهبة الاستعداد وذلك لمعرفتها بمكانته لدى المصريين خاصة إذا نشرت على صفحاتها انجازات أصحابه وميولهم وتعاونهم مع الثورة .

كانت البداية تبشيرها لنجاح الخط الثوري بتعيين « الشيخ الإمباني » شيخاً للأزهر « لما فيه من الأهلية والاستعداد»^(١٩٥)، وصورت التجديد الذي أعد للعمل التحرري داخل الأزهر ، وأفردت الأعمدة لنشر برقيات الشيوخ الخاصة بالتأييد لخطوات الثورة^(١٩٦).

وتسجل الصحافة اهتمامات العلماء ، وتصور تلك الثورية الفعالة التي تبلورت في لقاءهم مع درويش باشا وما صرح به الشيخ عليش ، وما اتفقوا عليه من تسليم قيادة مصر إلى الجيش ، وتوصف تلك المقابلات اليومية التي تتم بين شباب الأزهر و « مجدد أمر الأمة سعادة أحمد باشا عرابي »^(١٩٧) ، وحاولت الصحافة أن تريح من نفسيات المصريين أثناء الحرب — وللمسحة الدينية مكانتها في ذلك الوقت — عن طريق أن رجال الدين يباركون الثورة ويتوسلون ويتضرعون لله طالبين النصر . كذلك نشرت خطبهم بالمساجد ونداءاتهم بالجهاد في سبيل الله ودورهم في الحث على التبرعات وإيواء المهاجرين بل قيامهم بأنفسهم بهذا الأمر^(١٩٨) ، وذلك لتشجيعهم للمضي والاستمرار في الاتجاه الثوري هذا من ناحية وليكونوا قدوة للمصريين من ناحية أخرى .

تبع ذلك إلقاء الصحافة الأضواء على المؤسسة الثقافية التي تليها في الأهمية في دائرة الإعلام وهي الجمعيات التي انتشرت في جميع أنحاء مصر ومورست فيها الخطابة تلك التي نقلت بمعانيها وأبعادها على الصفحات فكانت تعالج ما تعاني منه مصر ، وللجمعيات الاتجاه الاجتماعي والمسار الاقتصادي والخط السياسي لذا كانت موضع اهتمام الصحافة واعتبرتها الجانب المكمل لها في رسالتها ، فطافت بها وكأنها آلة تصوير تلتقط الصور أثناء تلك اللقاءات وتعلق على أصحاب الكلمة فيها وجميعهم مثقفون بل ومنهم الصحفيون ، وتنتقل مع خطواتهم من الإسكندرية ودمياط إلى المنيا وقنا^(١٩٩) ومن خلال ذلك استطاعت الصحافة أن تنقل فكر المثقفين وتدفعهم للتقدم حيث أن مهام التثوير وقع على كاهلهم ، حتى لقد وصل الأمر لخارج مصر ، وكما سبق ذكره فقد عثر على صحيفة الطائف مع الطلبة المبعوثين الذين عادوا إلى مصر للاشتراك في الثورة .

ونال الموظفون الاهتمام من الصحافة لتستكمل رسالتها أثناء الثورة فتبنت قضيتهم وصعدت شعورهم ، وطرقت الموضوعات التي هي صلب متطلباتهم ، فسلطت الأقلام على أوتقراطية المراقبين ، وتأق بمقالات الصحافة الأوربية التي تشين تلك السلطة وتنسب إليها الثورة « إن سبب الحركة هما المراقبان لأنهما خرجا عن حدودها وتخطيا واجباتها »^(٢٠٠) ، وتهاجم الأجانب خاصة الموظفين منهم الذين يتقاضون

أعلى المرتبات ويستحوزون عليها بدون كفاءات وتعقد المقارنة بينهم وبين الموظفين المصريين وتبين ما عليه الآخرين من مهارة وذكاء^(٢٠١) ، ووصل بها الأمر أنها نادت وبصرامة بضرورة فصل الموظفين الأجانب بعد أن أعلنت الحرب عليهم ، ولم يكن الأوروبيون وحدهم بل والسوريون الذين مارسوا الرشوة والأتراك والشراكسة الذين « لم يكونوا إلا متعصبين في نظر المصريين »^(٢٠٢) .

وارتباطاً بالمنهج تبسط اهتمام حكومة الثورة بهم فتتكلم عن قوانين « المستغلين الملكيين » التي هي في صالحهم ، وتنشر إجراءات التصير التي اتخذتها الثورة ، وعمليات الاستغناء التي تمت للأجانب وإحلال المصريين مكانهم ، كما نقلت نشاط مجلس النواب وموقفه من عودة الموظفين المفصولين^(٢٠٣) . فأعطت الإحساس بأن الثورة تعمل من أجلهم وترفع الظلم عنهم وأنهم أول المستفيدين من شعارها وبرامجها .

وكان لتبرع الموظفين بالأموال رؤية للصحافة فكرت عليها لتعلن الحب للثورة ، والذي أصبحوا بموجه تحت السلاح ، ونشرت طلباتهم للرغبة في الانخراط في العسكرية وسأقت الأدلة على من تركوا وظائفهم بل وكل شيء من أجل نصرة الثورة^(٢٠٤) .

وكما خدمت الصحافة الموظفين لم يخلوا عليها ، فمنهم من أخذ على عاتقه توزيع صحيفة الثورة « الطائف » على أحيائهم ، ومنهم من قام بدور المعلم فراحوا يسهرون الليالي لقراءتها وشرح ومناقشة ما فيها والتعليق على أحداثها « وكان مصطفى أفندي نور حكيم بيطرى مديرية المنيا يتوجه ومعه الطائف إلى سوق البندر وينتقل بين الدكاكين ويقرأها بأعلى صوته »^(٢٠٥) ، أيضاً كان هناك من شارك منهم في الصحافة بكتابة المقالات والقصائد التي تفيض بالثورية^(٢٠٦) وبذلك كان اللقاء متبادلاً بينهما .

خاتمة :

من خلال ما سبق عرضه يتضح لنا أن الصحافة مثلت دوراً هاماً أثناء الثورة العرابية وحققت رسالتها على أحسن وجه ، فكانت لها السلطة على العقول المصرية فسيرتها وفق ما تطلبته الأعباء الثورية ، وكانت لها السطوة على الإحساسات فوجهتها تجاه مصلحة الثورة . ومن هنا يمكن القول أن صحافة الثورة العرابية لها طابعها المتميز بعد أن استكملت قوام وجودها في أحضان الثورة .

ولم تكن صحافة الثورة تصب نفسها في الإطار السياسي فقط ، حقيقة لقد كانت لها اليد الطولى في تكوين الرأي العام وتوضيح المفاهيم السياسية وتعميقها إلا أنها حرصت على فتح أبواب الإصلاح لتنهض بركائز المجتمع وأساسياته من أجل التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ، وثبتت أقدامها في جميع المجالات التي خاضتها .

وبذلك أصبح واضحاً أن هدف الثورة قد تحقق من خلال تلك المؤسسة الثقافية التي عملت بولاء وباخلاص وبعزيمة ثابتة وبعقيدة راسخة من أجل تنفيذ المخططات الثورية ، فاكتملت النجاح بعد أن أوجدت المناخ الثوري الذي أعاشت فيه المصريين ، فكان ذلك فطنة وإدراكاً من قادة الثورة حينما اعتمدوا عليها فأعطتهم كل ما يريدونه .

هوامش الفصل السابع

- (١) الوقائع المصرية ، الأعداد ١٠٦٥ ، ١٠٧٦ ، ١٢٩٠ ، ١٩ ، ٣١ مارس ، ٢٥ ديسمبر ١٨٨١ .
- (٢) نفس المصدر ، عدد ١٠ نوفمبر ١٨٨١ .
- (٣) نفس المصدر ، عدد ٧ فبراير ١٨٨١ .
- (٤) نفس المصدر ، عدد ٢٥ ديسمبر ١٨٨١ .
- (٥) نفس المصدر ، العددان ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ في ١٢ ، ١٣ ديسمبر ١٨٨١ .
- (٦) نفس المصدر ، عدد ٢٨ نوفمبر ١٨٨١ .
- (٧) Cromer : Modern Egypt, Vol. II, p. 180.
- (٨) المفيد ، عدد ١٥ في ١٢ ديسمبر ١٨٨١ ، الوقائع المصرية ، عدد ١٣١٩ في ٢٨ يناير ١٨٨٢ -
ماكتبه سعد زغلول تحت عنوان « الأقدام » .
- (٩) محافظ الثورة العرابية ، محفظة ١٥ دوسيه ٣٤٤ ، الوقائع المصرية ، العددان ١٤٥٥ ،
١٤٥٧ في ١١ ، ١٣ يوليو ١٨٨٢ .
- (١٠) محمد عبده : مذكرات جميعها وقدمها طاهر الطنحسي تحت عنوان مذكرات الإمام محمد عبده ، ص ١٧ .
- (١١) محافظ الثورة العرابية ، نفس المصدر ، تقديرات وشهادات مقدمة من كبار الموظفين ، ص ٤٦ .
- (١٢) ثمرات الفنون ، بيروت ، عدد ٣٨٣ في ٢٩ أغسطس ١٨٨٢ .
- (١٣) التنكيث والتبكيث ، العدد الأول ، ٦ يونيو ١٨٨١ .
- (١٤) نفس المصدر .
- (١٥) نفس المصدر ، الأعداد ٤ ، ٨ ، ١٠ ، ١٥ ، في ٣ ، ٣١ يوليو ، ١٥ أغسطس ، ٢٥ سبتمبر .
١٨٨١ .
- (١٦) نفس المصدر ، عدد ١٦ في ١٢ أكتوبر ١٨٨١ .
- (١٧) نفس المصدر ، عدد ١٧ في ٩ أكتوبر ١٨٨١ .
- (١٨) نفس المصدر ، عدد ١٨ في ١٦ أكتوبر ١٨٨١ .
- (١٩) نفس المصدر ، عدد ١٧ في ٩ أكتوبر ١٨٨١ .
- (٢٠) نفس المصدر ، عدد ٤ في ٣ يوليو ١٨٨١ .
- (٢١) نفس المصدر .
- (٢٢) نفس المصدر ، عدد ٦ في ١٧ يوليو ١٨٨١ .
- (٢٣) نفس المصدر .
- (٢٣) نفس المصدر .
- (٢٤) نفس المصدر ، عدد ١٧ في ٩ أكتوبر ١٨٨١ .
- (٢٥) نفس المصدر عدد ١٤ في ١٨ سبتمبر ١٨٨١ .

- (٢٦) نفس المصدر ، العدد الأول ، ٦ يونيو ١٨٨١ .
- (٢٧) الطائف ، العددان ٤١ ، ٤٢ في ٢٩ أبريل ، ٦ مايو ١٨٨٢ .
- (٢٨) نفس المصدر ، عدد ٢١ ، ٢٩ يونيو ١٨٨١ .
- (٢٩) محافظ الثورة العربية ، محفظة ١٤ ، دوسيه ٢٩٧ .
- (٣٠) د. إبراهيم عبده : أبو نظارة ، ص ١٤٣ .
- (٣١) الطائف ، عدد ٢٨ يونيو ١٨٨٢ .
- (٣٢) محافظ الثورة العربية ، محفظة ١١ ، دوسيه ١٧٦/ب .
- (٣٣) الطائف ، عدد ٨ أغسطس ١٨٨٢ .
- (٣٤) نفس المصدر ، عدد ٢٨ يوليو ١٨٨٢ .
- (٣٥) محافظ الثورة العربية ، محفظة ٧ ، دوسيه ٣٨ .
- (٣٦) **Broadly ; How we defended Arabi and his friends, p. 139.** (٣٦)
- (٣٧) الطائف ، العددان ٣ ، ٧ أغسطس ١٨٨٢ .
- (٣٨) نفس المصدر ، الأعداد ٣ ، ٤ ، ٢٥ أغسطس ١٨٨٢ .
- (٣٩) الوقائع المصرية ، الأعداد ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٢١٤ في ٢ ، ٣ مارس ، ٢٠ سبتمبر ١٨٨١ .
- (٤٠) محافظ الثورة العربية محفظة ١٩ ، دوسيه ٨٥ .
- (٤١) المفيد ، عدد ٥١ في ٢٧ أبريل ١٨٨٢ ، محافظ الثورة العربية ، محفظة ١٠ ، دوسيه ١١٤ .
- (٤٢) المفيد ، عدد ٢٦ يوليو ١٨٨٢ .
- (٤٣) محافظ الثورة العربية ، محفظة ١٧ ، دوسيه ٣٩٠ .
- (٤٤) محافظ الأبحاث ، محفظة ١١٦ ، ١٨ مايو ١٨٨٢ .
- (٤٥) المفيد ، عدد ٣ في ٩ أكتوبر ١٨٨١ .
- (٤٦) محافظ الثورة العربية ، محفظة ١٠ ، العددان ٦٥ ، ٦٦ .
- (٤٧) **Egypt, No. 5 (1882), No. 2, Malet to Earl Granville, Oct. 31** (٤٧)
- 1881.
- (٤٨) المفيد ، عدد ٤ في ٢٤ أكتوبر ١٨٨١ .
- (٤٩) نفس المصدر ، عدد ٧ في ١٤ نوفمبر ١٨٨١ .
- (٥٠) نفس المصدر ، العدد الأول في ٥ أكتوبر ١٨٨١ .
- (٥١) محافظ الثورة العربية ، محفظة ٢١ ، دوسيه ١٨ .
- (٥٢) نفس المصدر ، محفظة ١٠ ، دوسيه ١١٤ .
- (٥٣) نفس المصدر .
- (٥٤) القسطنطينية ، عدد ١٢ في ١٣ يوليو ١٨٨٢ .
- (٥٥) أبو نظارة زرقا ، عدد ٢٤ في ٢٦ أغسطس ١٨٧٩ .
- (٥٦) الحاوي ، العددان ١ ، ٤ في ٥ فبراير ، ٢٥ مارس ١٨٨١ .
- (٥٧) أبو نظارة لسان حال الأمة المصرية ، عدد ٢ في ١٣ مايو ١٨٨١ .
- (٥٨) نفس المصدر ، عدد ٤ في ١٠ يونيو ١٨٨١ .

- (٥٩) د. إبراهيم عبده : المرجع السابق ، ص ٦٨ ، ٦٩ .
- (٦٠) أبو نظارة زرقا لسان حال الأمة المصرية عدد ٣ فبراير ١٨٨٢ .
- (٦١) نفس المصدر ، عدد ١٧ فبراير ١٨٨٢ .
- (٦١) نفس المصدر ، عدد ١٧ فبراير ١٨٨٢ .
- (٦٢) نفس المصدر ، عدد ١٣ في ١٨ ديسمبر ١٨٨١ .
- (٦٣) نفس المصدر ، عدد ١٣ في ١٨ ديسمبر ١٨٨١ .
- (٦٤) البرقيات المتبادلة بين القاهرة والآستانة أثناء الثورة العربية ، ترجمة الدفتر رقم ٢٨٨ ، برقية من فطاح باشا إلى كبير أمناء الحضرة السلطانية ، ص ١٠ .
- Ninet : Arabi Pacha, p. 225.** (٦٥)
- (٦٦) جورجى زيدان : تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر ، ص ٧٧ .
- (٦٧) د. إبراهيم عبده : تاريخ مصر في خمس وسبعين سنة ، ص ١٢٧ .
- (٦٨) مصر ، العددان ٩ ، ١٠ في ٦ ، ١٤ فبراير ١٨٨٢ .
- (٦٩) نفس المصدر .
- (٧٠) المفيد ، العددان ١٣ أبريل ، ٢٢ يونيو ١٨٨٢ .
- (٧١) الطائف ، عدد ٢١ يونيو ١٨٨٢ .
- (٧٢) الوطن ، عدد ١٩ نوفمبر ١٨٨١ ، الإسكندرية ، عدد ١٥٩ في ٤ فبراير ١٨٨٢ ،
- Hansard's Parliamentary Debates, Vol. CCXXII, July, 1882,**
p. 1882. Malet : Egypt 1879-1882, pp. 136, 162., Blunt :
Secret History of the English Occupation of Egypt, p. 164.
- (٧٣) المفيد ، عدد ٥١ في ٢٧ أبريل ١٨٨٢ .
- (٧٤) نفس المصدر ، عدد ٢٣ في ٩ يناير ١٨٨٢ .
- (٧٥) نفس المصدر ، عدد ٤٤ في ٢٣ مارس ١٨٨٢ .
- (٧٦) نفس المصدر ، عدد ٤٦ في ٣٠ مارس ١٨٨٢ .
- Polit, Archiv, Alexandrien, No. 2863, Rapport du Baron** (٧٧)
Kosjek au ministre des affaires étrangères, Le Caire, 5
Déc. 1881, p. 2.
- Chaillé : Les trois prophètes : Le Mahdi, Gordon, Arabi, p. (٧٨)**
272, Scotides : L'Egypte Contemporaine et Arabi Pacha,
p. 69.
- (٧٩) محافظ الثورة العربية ، محفظة ١٩ ، دوسيه ١٩ .
- (٨٠) تقارير وشهادات مقدمة من كبار الموظفين ، ح ١ ، تقرير ١٧ ، ص ٨٦ .
- (٨١) محافظ الثورة العربية ، محفظة ١٠ ، دوسيه ١١٤ .
- (٨٢) نفس المصدر ، محفظة ٧ ، دوسيه ٣٨ .
- (٨٣) من بنوده أنه أعطى السلطة للحكومة في سحب الرخصة وإغلاق المطابع ومنع المنشورات وما يمس الأخبار السياسية . محفوظات مجلس الوزراء ، محاضر جلسات مجلس النظار ، محفظة ٥/ ز ، دوسيه ١٦ ،

٢٧ أكتوبر ١٨٨١ .

Egypt, Op. Cit.

(٨٤) نفس المصدر ، دوسيه ٢٠ ، ٧ نوفمبر ١٨٨١ ،

Polit, Arch., Fase XXXI/24, Egyptische Frage, No. 13/Pol. (٨٥)

Rapport du Baron Kosjek au ministre des Affaires é-

trangères, Le Caire 8 Janvier, 1882, pp. 4 - 5.

(٨٦) مصر ، عدد ١١ في ٨ مارس ١٨٨٢ .

(٨٧) البرهان ، عدد ٢٦ مايو ١٨٨٢ ، سليم نقاش : مصر لمصريين ، - ٤ ، ص ١٩٣ ،

د. إبراهيم عبده : الديمقراطية بين شيوخ الحارة ومجالس الطراير ، ص ٤٧ .

(٨٨) محافظ الثورة العربية ، محفظة ٧ ، دوسيه ٣٨ ، محفظة ٢١ ، دوسيه ٥ .

(٨٩) الحاوي ، عدد ٢ في ١٨ فبراير ١٨٨١ .

(٩٠) الوقائع المصرية ، عدد ١٠٩٤ في ٢١ أبريل ١٨٨١ .

(٩١) أبو نظارة لسان حال الأمة المصرية ، عدد ٣ في ٢٣ مايو ١٨٨١ .

(٩٢) الوطن ، عدد ٧ سبتمبر ١٨٨١ ، العصر الجديد ، عدد ٨٤ في ٢١ سبتمبر ١٨٨١ .

(٩٣) الوقائع المصرية ، عدد ١٢١١ في ١٧ سبتمبر ١٨٨١ .

(٩٤) نفس المصدر ، عدد ١٢٢٧ في ١٥ أكتوبر ١٨٨١ ، المفيد ، عدد ١٥ في ١٢ ديسمبر (١٨٨١) ،

العصر الجديد ، عدد ٩١ في ١٦ نوفمبر ١٨٨١ .

(٩٥) المفيد ، العددان ١٨ ، ٢٣ في ٢٣ ديسمبر ١٨٨١ ، ٩ يناير ١٨٨٢ .

(٩٦) الوقائع المصرية ، العددان ٣١ ديسمبر ١٨٨١ ، ١٠ يناير ١٨٨٢ .

(٩٧) مصر ، العدد الأول في ٢٣ ديسمبر ١٨٨١ ، الأهرام عدد ٢٧ ديسمبر ١٨٨١ .

(٩٨) المفيد ، العدد الأول في ٥ أكتوبر ١٨٨١ .

(٩٩) نفس المصدر ، عدد ١٨ في ٢٣ ديسمبر ١٨٨١ .

(١٠٠) نفس المصدر ، عدد ١٥ في ١٢ ديسمبر ١٨٨١ .

(١٠١) الوقائع المصرية ، عدد ٣١ في ٥ فبراير ١٨٨٢ .

(١٠٢) مصر ، عدد ٩ في ٦ فبراير ١٨٨٢ .

(١٠٣) المفيد ، عدد ٣١ في ٥ فبراير ١٨٨٢ .

(١٠٤) نفس المصدر عدد ٢٩ في ٣٠ يناير ١٨٨٢ .

(١٠٥) أبو نظارة لسان حال الأمة المصرية الحرة ، عدد ١٠ في ٢١ أكتوبر ١٨٨١ .

(١٠٦) التنكييت والتبكييت ، عدد ١٧ في ٩ أكتوبر ١٨٨١ .

(١٠٧) المفيد ، عدد ٢٩ في ٣٠ يناير ١٨٨٢ .

(١٠٨) نفس المصدر ، العددان ١٠ ، ١٨ في ٢٤ نوفمبر ، ٢٣ ديسمبر ١٨٨١ .

(١٠٩) نفس المصدر ، عدد ٥٣ في ٤ مايو ١٨٨٢ .

(١١٠) نفس المصدر ، الأعداد ١٥ ، ١٨ ، ١٩ في ١٢ ، ١٥ ، ٢٣ ديسمبر ١٨٨١ .

(١١١) الفسطاط ، عدد ٩ في ١٤ يونيو ١٨٨٢ .

- (١١٢) المفيد ، العددان ٢٣ ، ٣٠ في ٩ يناير ، ٢ فبراير ١٨٨٢ .
- (١١٣) نفس المصدر ، عدد ٣٠ في ٢ فبراير ١٨٨٢ .
- (١١٤) الوقائع المصرية ، عدد ١٣٣٠ في ٩ فبراير ١٨٨٢ المواد من ٣٠ - ٣٨ .
- (١١٥) نفس المصدر ، العددان ١٣٣٣ ، ١٣٦٠ في ١٤ فبراير ، ١٨ مارس ١٨٨٢ .
- (١١٦) مصر ، عدد ١٣ في ٢٣ مارس ١٨٨٢ .
- (١١٧) الوقائع المصرية ، الأعداد ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٩ ، ١٣٧١ ، ١٣٧٤ في ١١ ، ١٣ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٠ مارس ، ٣ أبريل ١٨٨٢ .
- (١١٨) الوطن عدد ١٧ ديسمبر ١٨٨١ .
- (١١٩) المفيد ، عدد ٣٤ في ١٦ فبراير ١٨٨٢ .
- (١٢٠) الوقائع المصرية ، الأعداد ١٣٦٧ ، ١٣٧٠ ، ١٣٨٦ في ٢٦ ، ٢٩ مارس ، ١٨ أبريل ١٨٨٢ ، المفيد عدد ٤٦ في ٣٠ مارس ١٨٨٢ ، مصر ، الأعداد ١٠ ، ١٤ ، ١٧ في ١٤ فبراير ، ٢٩ مارس ، ٢٦ أبريل ١٨٨٢ ، الإسكندرية ، عدد ١٦ في ٢١ فبراير ١٨٨٢ .
- (١٢٣) نفس المصدر ، عدد ١١ في ٢٨ يونيو ١٨٨٢ ، الوقائع المصرية ، عدد ١٤٢٢ في أول يونيو ١٨٨٢ .
- (١٢٤) المفيد ، العددان ٦٢ ، ٦٣ في ٣ ، ٦ يوليو ١٨٨٢ ، الوقائع المصرية ، عدد ٦ يونيو ١٨٨٢ ، الوقائع المصرية ، عدد ٦ يونيو ١٨٨٢ ، الفسطاط ، عدد ٩ في ١٤ يونيو ١٨٨٢ .
- (١٢٥) الوقائع المصرية ، عدد ١٤٧٤ في ٢٤ أغسطس ١٨٨٢ .
- (١٢٦) الطائف ، العددان ٤٨ ، ٥٦ في ٣ ، ١١ أغسطس ١٨٨٢ .
- (١٢٧) الوقائع المصرية ، العددان ١٥ ، ٢٩ يوليو ١٨٨٢ .
- (١٢٨) مصر ، عدد ٩ فبراير ١٨٨٢ .
- (١٢٩) الوقائع المصرية ، عدد ١٤٨٣ في ٩ سبتمبر ١٨٨٢ .
- (١٣٠) المفيد ، عدد ٢٩ في ٣٠ يناير ١٨٨٢ .
- (١٣١) الفسطاط ، عدد ٩ في ١٤ يونيو ١٨٨٢ .
- (١٣٢) الوقائع المصرية ، عدد ١٤٧٤ في ٢٤ أغسطس ١٨٨٢ .
- (١٣٣) نفس المصدر عن صحيفة كوسنبورج .
- (١٣٤) الطائف ، عدد ٥٦ في ١١ أغسطس ١٨٨٢ .
- (١٣٥) نفس المصدر عدد ٥٩ في ١٦ أغسطس ١٨٨٢ .
- (١٣٦) نفس المصدر ، عدد ٦٧ في ٢٦ أغسطس ١٨٨٢ ، الوقائع المصرية ، العددان ١٤٧٩ ، ١٤٨٣ ، ٣ ، ٩ سبتمبر ١٨٨٢ .
- (١٣٧) الطائف ، العددان ٤٨ ، ٥٦ في ٣ ، ١١ أغسطس ١٨٨٢ ، الفسطاط ، عدد ١٢ في ١٣ يوليو ١٨٨٢ ، الوقائع المصرية ، عدد ١٤٦٩ في ٨ أغسطس ١٨٨٢ .
- (١٣٨) الفسطاط ، العددان ٧ ، ٩ في ٣١ مايو ، ١٤ يونيو ١٨٨٢ .
- (١٣٩) المفيد ، عدد ١٨ في ٢٣ ديسمبر ١٨٨١ .

(١٤٠) التنكيث والتبكيث ، عدد ١١ في ٢٣ أكتوبر ١٨٨١ ، الطائف ، عدد ٢٨ يونيو ١٨٨٢ عن صحيفة الاستاندر د .

(١٤١) المفيد ، عدد ٢٣ في ٩ يناير ١٨٨٢ عن صحيفة التيمز .

(١٤٢) التنكيث والتبكيث ، عدد ١٩ في ٢٣ أكتوبر ١٨٨١ عن صحيفة الديبا .

(١٤٣) الأحوال ، عدد ٥ في ١٣ يونيو ١٨٨٢ ، الفسطاط ، عدد ١١ في ٢٨ يونيو ١٨٨٢ .

(١٤٤) الطائف ، عدد ٤٧ في ٢٨ يوليو ١٨٨٢ .

(١٤٥) نفس المصدر ، عدد ٢٨ يونيو ١٨٨٢ ، المفيد ، عدد ٥٣ في ٤ مايو ١٨٨٢ .

(١٤٦) مخافظ الثورة العرابية ، محفظة ١٠ ، دوسيه ١١٤ ، الطائف عدد ٥٦ في ١١ أغسطس ١٨٨٢ .

(١٤٧) مصر ، العددان ١٧ ، ١٩ في ١٦ ، ١٩ إبريل ١٨٨٢ ، أبو نظارة ، عدد ٥ في ٣ مارس

. ١٨٨٢

(١٤٨) الوقائع المصرية ، عدد ١٣٣١ في ١٢ فبراير ١٨٨٢ .

(١٤٩) اللجنة (بيروت) ، عدد ١١٧٦ في ١٢ فبراير ١٨٨٢ عن صحيفتي الدريتو والأبنيوة .

(١٥٠) الفسطاط ، عدد ١٠ في ٢١ يونيو ١٨٨٢ .

(١٥١) الطائف عدد ٢٨ يونيو ١٨٨٢ عن صحيفة كولونية .

(١٥٢) الوقائع المصرية ، عدد ١٤٦٨ في ٥ أغسطس ١٨٨٢ .

(١٥٣) المفيد ، عدد ٣١ في ٥ فبراير ١٨٨٢ ، مصر ، عدد ٩ في ٦ فبراير ١٨٨٢ .

(١٥٤) الوقائع المصرية ، عدد ١٤٦٨ في ٥ أغسطس ١٨٨٢ .

(١٥٥) الفسطاط ، عدد ٧ في ٣١ مايو ١٨٨٢ ، الطائف ، عدد ٧٣ في ٣٠ أغسطس ١٨٨٢ .

(١٥٦) نفس المصدر العددان ٩ ، ١١ في ١٤ ، ٢٨ يوليو ١٨٨٢ .

(١٥٧) الوقائع المصرية ، عدد ١٤٨٩ في ٦ سبتمبر ١٨٨٢ .

(١٥٨) الطائف ، عدد ٢٨ يونيو ١٨٨٢ ، المفيد ، عدد ٥٦ في ١٦ يوليو ١٨٨٢ .

(١٥٩) الوطن ، عدد ٢٤٤ في ٤ أغسطس ١٨٨٢ ، الوقائع المصرية ، عدد ١٤٨١ في ٦ سبتمبر ١٨٨٢

(١٦٠) الحواي ، عدد ٣ في ١١ مارس ١٨٨١ .

(١٦١) التنكيث والتبكيث ، الأعداد ٦ ، ٨ ، ١٠ ، ١١ ، ١٣ ، ١٧ ، ٣١ يوليو ، ١٥ ، ٢١

أغسطس ، ١١ سبتمبر ١٨٨١ .

(١٦٢) المفيد ، عدد ٢٧ في ٢٣ يناير ١٨٨٢ .

(١٦٣) نفس المصدر ، عدد ٢٢ في ٩ يناير ١٨٢٨ .

(١٦٤) المحروسة ، عدد ٢٤٧ في ١٩ مايو ١٨٨١ .

(١٦٥) التنكيث والتبكيث ، عدد ١٧ في ٩ أكتوبر ١٨٨١ ، الوقائع المصرية ، الأعداد ١٣٥٤ ،

١٣٨٨ ، ١٤٠٩ ، ١٤٢٧ في ١١ مارس ، ٢٠ أبريل ، ١٥ مايو ، ٧ يونيو ١٨٨٢ .

(١٦٦) الوقائع المصرية ، العددان ١٢٠٧ ، ١٢٩٣ في ٩ مايو ، ٢٨ ديسمبر ١٨٨١ ، الإسكندرية

عدد ١٧٠ في ٢٠ مايو ١٨٨٢ .

(١٦٧) الوقائع المصرية ، الأعداد ١٤٦٤ ، ١٤٧١ ، ١٤٧٦ في ٢٥ يوليو ، ١٣ ، ٢٨ أغسطس

. ١٨٨٢

- (١٦٨) نفس المصدر ، عدد ١٤٨١ في ٦ سبتمبر ١٨٨٢ ، المفيد ، عدد ٥٥ في ٢٧ أبريل ١٨٨٢ ،
للطائف ، عدد ٢٤ أغسطس ١٨٨٢ .
- (١٦٩) التنكيت والتبكيث ، الأعداد ٢ ، ٣ ، ٧ ، ٨ ، ١١ ، ١٤ ، في ١٩ ، ٢٦ يوليو ٢٤
٣٢ يوليو ، ٢١ أغسطس ، ١٨ سبتمبر ١٨٨١ .
- (١٧٠) المحروسة ، عدد ١٠٦٩ في ١٦ فبراير ١٨٨٢ .
- (١٧١) المفيد ، عدد ٤٤ في ٢٣ مارس ١٨٨٢ .
- (١٧٢) نفس المصدر ، عدد ٥٥ في ١١ مايو ١٨٨٢ .
- (١٧٣) الوقائع المصرية ، عدد ١٣٨٨ في ٢٠ أبريل ١٨٨٢ .
- (١٧٤) المفيد ، عدد ٤٤ في ٢٣ مارس ١٨٨٢ .
- (١٧٥) الوقائع المصرية ، عدد ١٣٦٧ في ٢٦ مارس ١٨٨٢ .
- (١٧٦) القسطاط عدد ٩ في ١٤ مايو ١٨٨٢ ، المفيد ، عدد ٦٢ في ٢٠ يوليو ١٨٨٢ .
- (١٧٧) الوقائع المصرية ، العددان ١٤٦٣ ، ١٤٧١ في ٢٠ يوليو ، ١٣ أغسطس ١٨٨٢ .
- (١٧٨) نفس المصدر ، عدد ١٤٥٨ في ١٥ يوليو ١٨٨٢ .
- (١٧٩) القسطاط ، عدد ٩ في ٤ مايو ١٨٨٢ .
- (١٨٠) الوقائع المصرية ، عدد ١٤٨١ في ٦ سبتمبر ١٨٨٢ .
- (١٨١) التنكيت والتبكيث العددان ٧ ، ١١ في ٢٤ يوليو ، ٢١ أغسطس ١٨٨١ ، الإسكندرية
عدد ٦١ في ٥ سبتمبر ١٨٨١ ، القسطاط ، عدد ١١ في ٢٨ يونيو ١٨٨٢ .
- (١٨٢) المفيد ، عدد ٣٥ في ٢٠ فبراير ١٨٨٢ .
- (١٨٣) الطائف ، عدد ٢٩ يونيو ١٨٨٢ ، الوقائع المصرية العددان ١٠٣٩ ، ١١٥٤ في ١٦ فبراير
٣ يوليو ١٨٨١ .
- (١٨٤) المفيد ، عدد ٢٦ يوليو ١٨٨٢ ، الوقائع المصرية ، الأعداد ١٤٠٢ ، ١٤٥٨ ، ١٤٥٩ ،
١٤٧٢ ، ١٤٧٣ ، ١٤٧٥ في ٧ مايو ، ١٥ ، ١٦ يوليو ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٧ أغسطس ١٨٨٢ .
- (١٨٥) الوقائع المصرية ، عدد ١٤٠٩ في ١٥ مايو ١٨٨٢ ، الحاوي ، عدد ٣ في ١١ مارس ١٨٨٢ .
- (١٨٦) الوقائع المصرية ، عدد ١٣٤٩ في ٥ مارس ١٨٨٢ .
- (١٨٧) المفيد ، عدد ٢٧ في ٢٣ يناير ١٨٨٢ ، الإسكندرية ، عدد ١٦١ في ٢١ فبراير ١٨٨٢
مصر عدد ١٢ في ١٥ مارس ١٨٨٢ ، الأهرام ، عدد ١٧ مارس ١٨٨٢ .
- (١٨٨) الوقائع المصرية ، الأعداد ١٤٥٦ ، ١٤٥٨ ، ١٤٥٩ ، ١٤٦٢ ، ١٤٦٤ ، ١٤٦٧ ،
١٤٧٠ ، ١٤٧٣ ، ١٤٨٣ في ١٢ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٠ ، ٢٥ ، يوليو ، ٣ ، ١٠ ، ٢٣ أغسطس ،
٩ سبتمبر ١٨٨٢ ، المفيد ، عدد ٦٣ في ٦ يوليو ١٨٨٢ .
- (١٨٩) الوقائع المصرية ، الأعداد ١٣٤٢ ، ١٤٥٨ ، ١٤٦٠ ، ١٤٦٥ ، ١٤٨٠ في ٢٥ فبراير
١٥ ، ١٧ ، ٢٩ يوليو ، ٤ سبتمبر ١٨٨٢ .
- (١٩٠) الوطن ، عدد ٢٤٦ في ٢٦ أغسطس ١٨٨٢ .
- (١٩١) الوقائع المصرية ، عدد ١٤٨١ في ٦ سبتمبر ١٨٨٢ .

- (١٩٢) نفس المصدر ، الأعداد ١٠٣٩ ، ١٣١٠ ، ١٣٥٢ ، ١٣٨٨ في ١٦ فبراير ١٨٨١ ، ١٧ يناير ، ٨ مارس ، ٢٠ أبريل ١٨٨٢ .
- (١٩٣) نفس المصدر ، العددان ١٤٧٠ ، ١٤٨١ في ١٠ أغسطس ، ٦ سبتمبر ١٨٨٢ .
- (١٩٤) نفس المصدر .
- (١٩٥) نفس المصدر ، عدد ١٢٧٨ في ١١ ديسمبر ١٨٨١ .
- (١٩٦) نفس المصدر ، العددان ١٣١٣ ، ١٤١٣ في ٢٦ يناير ، ٢٠ مايو ١٨٨٢ .
- (١٩٧) الأحوال ، عدد ٥ في ١٣ يوليو ١٨٨٢ ، الفسقاط ، عدد ١٠ في ٢١ يونيو ١٨٨٢ .
- (١٩٨) الوقائع المصرية ، الأعداد ١٤٥٨ ، ١٤٥٩ ، ١٤٦٢ ، ١٤٦٩ ، ١٤٧٠ ، ١٤٧٤ ، ١٤٧٦ ، ١٤٨٠ ، ١٤٨٤ ، في ١٥ ، ١٦ ، ٢٠ يوليو ، ٨ ، ١٠ ، ٢٤ ، ٢٨ أغسطس ، ٤ ، ١٠ سبتمبر ١٨٨٢ .
- (١٩٩) نفس المصدر ، الأعداد ١٣٢٨ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٩ ، ١٤٠٢ ، ١٤٠٧ ، ١٤٠٩ في ٧ ، ١٥ ، ٢١ فبراير ، ٥ مارس ، ١٣ ، ١٥ مايو ١٨٨٢ ، التنكيت والتبكيك ، الأعداد ٤ ، ٥ ، ١٤ ، ١٥ في ٣ ، ١٠ يوليو ، ١٨ ، ٢٥ سبتمبر ١٨٨١ ، المفيد ، الأعداد ٣٥ ، ٤٨ ، ٥١ في فبراير ، ١٧ ، ٢٧ أبريل ١٨٨٢ ، المحروسة ، عدد ١٠٦٩ في ١٦ فبراير ١٨٨٢ ، أبونظارة لسان حال الأمة المصرية ، عدد ١٥ في ٣٠ ديسمبر ١٨٨١ .
- (٢٠٠) الطائف ، عدد ٢٨ يونيو ١٨٨٢ عن صحيفة الستاندر د .
- (٢٠١) التنكيت والتبكيك ، العددان ٢ ، ١٦ في ١٩ يونيو ، ٢ أكتوبر ١٨٨١ ، المحروسة ، عدد ٣٨٦ في ٢٦ سبتمبر ١٨٨١ ، أبونظارة لسان حال الأمة المصرية ، العددان ١٠ ، ١١ في ٢١ أكتوبر ، ١٨ نوفمبر ١٨٨١ ، المفيد ، العددان ٢٩ ، ٥٢ في ٣٠ يناير ، أول مايو ١٨٨٢ .
- (٢٠٢) الأهرام ، الأعداد ٢٨ أبريل ، ١٩ سبتمبر ، ٣ أكتوبر ١٨٨١ ، د . إبراهيم عبده : تاريخ مصر في خمسة وسبعين سنة ص ١٢١ - ١٢٦ ، جورجى زيدان المرجع السابق ، ص ١٠٢ ، الفسقاط ، عدد ١٢ في ١٣ يوليو ١٨٨٢ .
- (٢٠٣) المحروسة عدد ٤٠٦ في ٢٤ أكتوبر ١٨٨١ ، المفيد ، عدد ٥٢ في أول مايو ١٨٨٢ ، الوقائع المصرية ، العددان ١٣٨٨ ، ١٤٤٣ في ٢٠ أبريل ، ٢٧ يوليو ١٨٨٢ .
- (٢٠٤) الفسقاط ، عدد ١١ في ٢٨ يونيو ١٨٨٢ ، المفيد ، عدد ٦٦ في ٢٠ يوليو ١٨٨٢ ، الوقائع المصرية ، العددان ١٤٥٩ ، ١٤٦٥ في ١٦ ، ٢٩ يوليو ١٨٨٢ .
- (٢٠٥) محافظ الثورة العرابية ، محفظة ١٣ ، دوسيه ٢٥٩ محفظة ١٤ ، دوسيه ٣٢٠ ، محفظة ١٦ ، دوسيه ٣٨٩ .
- (٢٠٦) نفس المصدر ، محفظة ١٤ ، دوسيه ٣١٠ .

الفصل الثامن المعارك العسكرية للعراقيين

دكتور سمير محمد طه
استاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب : جامعة اسيوط

تحوّلت مؤامرات بريطانيا السياسية ضد الثورة العراقية إلى تهديد عسكري بوصول الأسطول البريطاني إلى الإسكندرية وبدأ واضحاً تصميمها على احتلال مصر ، ولم يكن أمام الجيش المصري من سبيل إلا الاستعداد للدفاع عن البلاد بتجديد بعض الطوابى وعمل الإصلاحات اللازمة بها وكذلك استكمال أعمال البناء ، وبلغت المدافع المستجدة ثلاثة فقط تركّزت في رأس التين .

وقد أصدر الباب العالي قراراً بوقف هذه الاستعدادات بناء على شكوى قائد الأسطول البريطاني ، فأوقفت الأشغال في الطوابى . عدا بعض الإصلاحات البسيطة^(١) . ورغم ذلك بدأت القوات الإنجليزية تستعد استعداداً فعلياً لضرب الإسكندرية .

وفي صباح ١٠ يوليو أرسل الأميرال سيمور كتاباً إلى طلبة باشا عصمت (قائد الجيش بالإسكندرية) يطلب فيه إنزال جميع مدافع طوابى استحكامات الإسكندرية من طابية المكس إلى برج السلسلة ويدعى أنه شاهد مراكب شراعية مشحونة بالأحجار وتفرغ شحناتها في البوغاف لسده وحبس السفن الإنجليزية وهدد بأنه في حالة الامتناع من تنزيل المدافع فسيأمر بإطلاق مدافع الأسطول على المدينة والاستحكامات حتى يدكها دكا في الصباح الباكر^(٢) ، والحقيقة أن هذا ادعاء كاذب من الأميرال سيمور فلم يحدث إضافة مدافع إلى الطوابى^(٣) .

انعقد مجلس برئاسة الخديو وحضور رئيس الوزراء والوزراء لبحث إنذار سيمور ، واستقر الرأي على إنزال ثلاثة مدافع من الطوابى التي قيل أن الأشغال

كانت بها ، وللأميرال الاختيار فى إنزالهم من طابية واحدة أو من كل طابية مدفع واحد ويتحرر له بذلك من رئيس الوزراء ، فإن أبى وصمم على ضرب النار فلا تطلق المدافع المصرية حتى يطلق خمسة مدافع بعدها يقابل بالضرب المماثل^(٤) .

أرسل وفد إلى الأميرال سيمور ، ولكنه رفض ما عرض عليه وصمم على إنزال جميع المدافع كطلبه ويسمح للعساكر المصرية بأن يقوموا بهذه الأعمال كما أنه يطلب من الحكومة أمراً صريحاً باعطائه طابية المكس وطابية العجمى وطابية باب العرب ، وما وراء طابية المكس من الأراضى لاتخاذها معسكراً للجنود الإنجليز وأنه إذا لم يجب إلى مطالبه باشر القتال صباح الغد .

فقرر المجلس رفض طلبات الأميرال مع الاستعداد للحرب بشرط ألا يبتدىء بها من ناحية الجيش المصرى إلا بعد إطلاق ثلاثة قذائف وأن تعلن الأحكام العرفية فى حالة إعلان الحرب حقيقة^(٥) .

لقد عقدت بريطانيا العزم على احتلال مصر بدون قيد أو شرط ، وراحت لتتمسك الذرائع لتحقيق ذلك ف ضرب الإسكندرية ، شبيه بقصة الثوب والحمل .

أما عن عدد القوات المصرية الموجودة فى الإسكندرية يوم الضرب فبلغت - كما ذكر عرابى - ١٢٠٠٠ من المشاة و ٧٠٠ من رجال مدفعية السواحل^(٦) ويحدددهم عمر طوسون مقسمين على الآليات بعدد ٩٤٨٧ من المشاة والمدفعية^(٧) . وبلغ مجموع مدافع الطوابى ٢٢٩ مدفعاً و ٤٠ هاون ورغم كثرتها العددية فلم يكن بها مدافع أرمسترونج الحديثة سوى ٤٩ مدفعاً^(٨) .

أما الأسطول الإنجليزى فكان مؤلفاً من ثمانى مدرعات كبيرة وخمس سفن صغيرة غير مدرعة^(٩) .

بدأ ضرب الإسكندرية يوم ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ واستمر هذا الضرب لمدة عشر ساعات إلى أن دمرت معظم الطوابى كلياً أو جزئياً^(١٠) ويضيف محمود فهمى ما رآه بنفسه من الشعور الوطنى للأهالى بجهة رأس التين وأم قبية وطوابى باب العرب

وهمتهم في « مساعدة عساكر الطوبجية من جلبهم المهمات والنخائر وخراطيش البارود والمقنوفات هم ونسأؤهم وأولادهم وبناتهم »^(١١).

وقد استمر الضرب صباح يوم ١٢ يوليو ، ورفض الأميرال الهدنة وطلب احتلال القلاع وإلا أنه سيستأنف القتال^(١٢) .

لما رأى أهالى الإسكندرية ما هو جار من استمرار الضرب خرجوا مهاجرين على شواطئ المحمودية شيوئاً وأطفالاً ونساء لا يلرون أين يتوجهون^(١٣) وتوجه عرابى إلى باب شرقى^(١٤) . وكان عرابى يجمع الجنود فى باب شرقى على أمل إعداد مواقع للدفاع هناك ولكنه لم يجد موقعاً صالحاً فاتجه إلى كفر الدوار^(١٥) . فقد كان الموقع فى باب شرقى فى مرمى نيران العدو لذلك تركه إلى عزبة خورشيد^(١٦) . وبدأ عرابى يستعد للدفاع وإعداد المدافعين^(١٧) ، والقيام بكافة الاستعدادات العسكرية لمقاومة الغزو الاستعماري البريطاني ، وإلى جانب ذلك كان أمامه مشكلة المهاجرين ، كما كان أمامه إعداد مواقعه العسكرية الجديدة للملاقاة العدو المغتصب .

تكون الجيش المصرى من الجنود النظاميين الذين حددهم عرابى فى حالة استكمال الفرق والآليات بعدد ٣٦٠٠٠ جندى ، وأنهم بلغوا فى مدة الحرب ٧٢٠٠٠ جندى^(١٨) وذكر جون نينيه John Ninet أن الجيش المصرى بلغ ٨٠٠٠ فى كفر الدوار و ٣٥٠٠ فى أبو قير و ٢٥٠٠ فى رشيد و ٥٠٠٠ فى دمياط^(١٩) . ومعنى ذلك أن عدد الجيش النظامى فى رأى نينيه كان ١٩٠٠٠ جندى .

وفى الحقيقة أن تقرير نينيه هو الأقرب إلى الواقع ، لأن الفرق والآليات لم تكن مستكملة طوال مدة الحرب ، أما تحديد عرابى للجيش فى حالة الحرب بعدد ٧٢٠٠٠ جندى فنرى أنه رقم مبالغ فيه إلا إذا كان قد أضاف المتطوعين وغيرهم فقد أضيف إلى الجيش جنوداً جدداً بعد تدريبهم تدريباً سريعاً^(٢٠) ، حتى يمكن بذلك زيادة عدد الجيش النظامى ، كما تم استدعاء جميع الجنود القدامى من مختلف الأسلحة^(٢١) ، كما ضم أيضاً جنود الشرطة للجيش^(٢٢) .

والحقيقة أن الشعب المصرى بدأ فور ضرب الإسكندرية فى التطوع للدفاع عن

البلاد طوعاً واختياراً^(٢٣) ، واستمر هذا التطوع إلى قرب نهاية الحرب ، وكانت القطارات تنقل هؤلاء المتطوعين إلى أماكن الدفاع^(٢٤) .

إلى جانب هؤلاء المتطوعين من أبناء الشعب كان هناك العربان المدربون على ركوب الخيل واستخدام السلاح ، وكانوا يعاملون معاملة الجنود النظاميين أى يخضعون للأحكام العسكرية ، وبعد تنظيمهم يسلم إليهم السلاح^(٢٥) .

عزم عرابي أن يزيد عدد الجيش بمقدار خمسة وعشرين ألف جندي لمواجهة تلك الحرب ، ووجد أقرب الطرق إلى ذلك تجنيد الخفراء من مختلف المديريات فأصدر منشوراً في ١٣ أغسطس سنة ١٨٨٢ بتجنيد هذا العدد من مختلف المديريات وأن يعين بدلاً منهم فوراً وذلك للمحافظة على الأمن . وقد وزع هذا العدد على المديريات المختلفة من الوجهين البحري والقبلي وكان مجموع ما خص هذه المديريات على وجه التحديد ، ٢٥٠٠٢ خفيراً^(٢٦) وقد استمر تجنيد الخفراء بعضاً من الوقت^(٢٧) .

لقد تكون الجيش من الجنود النظاميين الذين ضم إليهم جنوداً جدداً وكذلك من المتطوعين والعربان والخفراء ولا شك أن هؤلاء جميعاً يلزمهم نفقات باهظة ، إلى جانب نفقات الاستحكامات والاستعدادات العسكرية ولم يمكن في خزانة الدولة شيئاً للقيام بهذه الأعباء وذكر عرابي أنه « قامت هذه الحرب الشعواء وليس في خزائن الحكومة درهم ولا دينار لأن المراقب الإنكليزي المستر (كولفن) أخذ الأموال الموجودة في خزانة المالية وأنزلها في الدوننمة الإنكليزية قبل إعلان الحرب بأيام ، وكذلك الأموال الموجودة في صندوق الدين العمومي حملها أعضاء قومسيون الصندوق إلى المراكب الحربية حيث أمنوا عليها »^(٢٨) .

وبذلك ألقى على كاهل رجال الثورة العربية عبء آخر إلى جانب تكوين الجيش وهو تدبير الأموال اللازمة لامدادات وتموين هذا الجيش وإقامة الاستحكامات الحربية .

وتدارك وكيل الجهادية منذ اليوم الأول للحرب هذا الأمر وطالب من المديريات تدبير الغلال للجيش مع الاحتفاظ بمخزون احتياطي ليكون تحت الطلب^(٢٩) .

لقد شعر أبناء مصر بحاجة الجيش للأموال والغلال والخيول للوقوف أمام بريطانيا ، وبدأ التبرع للجيش فور ضرب الإسكندرية فتبرع البعض بالخيول^(٣٠) والبعض الآخر بالغلال^(٣١) لقد تغلب الجيش على عقبة الإمداد والتوطين ، أما السلاح والذخيرة ، فكان عليه أن يحارب بالأسلحة والذخيرة المتوفرة لديه ، خاصة بعدما تقرر بلجنة انعقدت بمحافظة الإسكندرية منع دخول «أصناف الغاز والبارود والسلاح والمواد الاتهابية» لأى ميناء مصرى وذلك لإرضاء للخديو الذى طلب بحث الأمر فى نظارة الداخلية^(٣٢) بعد انحياز له للانجليز .

أما عن قوة الجيش الإنجليزى فقد ذكر النقاش « أن المشاة كانوا أربعة عشر ألفاً وآلاى من الفرسان مشكل من فرق من آلايات الحرس إلى جانب ثلاث فرق أخرى ، أما رجال المدفعية فكان عددهم ٩٤٠ جندياً يتولى قيادتهم ٣٢ ضابطاً أما المهندسون فكانت ست فرق مؤلفة من ٥٤٠ مهندساً وغيرهم من الفنيين وانضم إلى هذا الجيش فرقة من الجيوش الهندية مقدارها ٩٠٠٠ جندي»^(٣٣) ، ولكن طبقاً لوثائق الرسمية بلغ عدد القوات البريطانية ١٤٧٩٤ جندياً بقيادة ولسلى ضمت إليها قوة من الهند قوامها ٤٥٨٦ جندياً كما ضمت إليها القوات الموجودة بالإسكندرية وعددها ٦١٨٦^(٣٤) ومعنى ذلك أن عدد القوات البريطانية كان ٢٥٨٦٦ جندياً .

المعارك العسكرية :

بعد جمع الجنود فى كفر الدوار ، صار إنشاء الاستحكامات وتقوية المواقع الممتدة من عزبة خورشيد إلى كفر الدوار ، وقد أنشأ فى كفر الدوار استحكاماً من ترعة المحمودية إلى أرض الملاحه وخندقاً عرضه أربعة أمتار^(٣٥) .

وقد وضع محمود فهمى رئيس عموم أركان حرب خطة للدفاع عن البلاد عين فيها خمسة مواقع للدفاع عن البلاد .

١ - الموقع الأول فى كفر الدوار وأن يكون قاعدة لإمداده وتجهيزاته مدينة دمنهور ولذلك يجب أن يوجد بهذه المدينة كل ما تحتاج إليه القوات الموجودة فى هذا الموقع .

والسبب في اختيار هذا الموقع هو استناده على مانعين طبيعيين أحدهما غربي وهو ملاحه مريوط والآخر شرقي وهو ترعة المحمودية وبحيرة أبو قير ، ورتب محمود فهمي خطوط دفاع تالية في حالة التقهقر حتى لا يتمكن العدو من الدخول إلى كفر الدوار^(٣٦) وكل خط من هذه الخطوط يتركب من أجزاء داخلية وخارجة تحمي بعضها بنيران المدفعية حماية عكسية^(٣٧).

٢ - والموقع الثاني في رشيد يشمل ساحل رشيد وإدكو على أن تكون قاعدة إمداده وتجهيزاته مدينة دسوق .

٣ - والموقع الثالث من بوغاز رشيد إلى بوغاز البرلس - ورغم أن هذا الساحل غير قابل لنزول قوات العدو فيه إلا أنه يخشى دخول سفن العدو الصغيرة إلى بحيرة البرلس عن طريق بوغاز البحيرة فلذلك يحفظ عن طريق الطابيتين المسلحتين .

٤ - والموقع الرابع دمياط ويكون قاعدة إمداده وتجهيزاته مركز كفر البطيخ .

٥ - والموقع الخامس في الجهة الشرقية ويكون قاعدة إمداد وتجهيزات هذه الجهة هما التل الكبير والصالحية وحيث أن هذه الجهة متسعة جداً وتحد شرقاً بقناة السويس فالسفن الحربية الموجودة فيه بين بور سعيد حتى القنطرة ليس لها تأثير إلا في البحيرة ولذلك لا ضرورة للدفاع عن الجزء الشمالي المنحصر بين بور سعيد والقنطرة ، أما من القنطرة للسويس فينظم له قوة للدفاع تقدر حسب الحاجة بالنسبة لقوة العدو .

وعند بدء العمليات العسكرية يجب قطع المياه العذبة الموصلة إلى بور سعيد من شمال القنطرة كذلك سد القناة مع سد ترعة الإسماعيلية وحجز مياهها عن السويس والإسماعيلية . وتكون مواصلات هذا الموقع بواسطة السكك الحديدية وترعة الإسماعيلية ولذلك يجب تواجد ما يلزم النقل بالتل الكبير والصالحية ، أما المستشفيات الصغيرة فتكون بالزقازيق^(٣٨).

وقد وزعت خطة محمود فهمي على الضباط أركان الحرب ومهندسي الاستحكامات مع لفت نظرهم إلى سريتها وتحذيرهم من تسريبها^(٣٩) .

اهتم محمود فهمي في هذه الخطة بخطوط الإمداد والتموين والمواصلات للقوات ،

وجعل لكل موقع قاعدة تموينية ، مما يدل على خبرته العسكرية ، كما استفاد تماماً في خطته بالمواقع الطبيعية ، ولم ينس تنظيم قواته في حالة الانسحاب إلى خطوط خلفية للصمود مرة أخرى في وجه العدو دفاعاً عن البلاد .

وأهم ما يلاحظ على خطة محمود فهمي اهتمامه بالجبهة الشرقية ولم يفتنه سد القناة وقطع المياه العذبة الموصلة إلى بور سعيد من شمال القنطرة وكذلك سد ترعة الإسماعيلية وحجز مياهها عن السويس والإسماعيلية .

اجتمع المجلس العرفي لبحث الجبهة الشرقية بعد وضع هذه الخطة ، واتخذ قرارات لم ينفذ بمقتضاها من خطة محمود فهمي في الجبهة الشرقية سوى سد ترعة الإسماعيلية^(٤٠) .

كانت خطة محمود فهمي في الجبهة الشرقية ناجحة تماماً لو نفذت ولكن عرابي أخذ برأى المجلس العرفي بأن يكون التل الكبير مركزاً عاماً لقوة عسكرية من مختلف الأسلحة وأن تزداد القوة أو تنقص تبعاً لقوة العدو وأن يتعين من هذه القوة فرسان للاستطلاع في هذه الجبهة ويبدو أن عرابي كان مقتنعاً تماماً بأن الإنجليز سوف يحترمون حياد القناة ، بدليل عدم أخذه برأى محمود فهمي في سد القناة . أما عن قيادة المواقع العسكرية فقد تولى طلبة باشا عصمت قيادة موقع كفر الدوار وقد بلغت قوات هذا الموقع لإثنين وعشرين ألف جندي من جنود نظاميين ومتطوعين إلى جانب خمسة عشر ألف من العربان . وتولى خورشيد طاهر باشا قيادة موقع أبو قير ورشيد ، وتولى عبد العال باشا حلمي قيادة موقع دمياط ومعه آلاى السودان وبلغ عدد قواته حوالى ٥٠٠٠ جندي .

أما الخط الشرق فقد تولى قيادته راشد باشا حسنى مع خالد باشا وبعد صلور قرار المجلس العرفي أصبحت القوة العسكرية جميعها بالتل الكبير وهى مكونة من أربعة آلايات مشاة وآلاى ونصف فرسان وآلاى مدفعية^(٤١) .

معارك جبهة كفر الدوار :

بدأت الحرب بين القوات الانجليزية والقوات المصرية عقب ضرب الإسكندرية ، ففي ٢١ يولية تقابلت جنود الاستطلاع المصرية مع قوات العدو المحضرة في قطار من

جهة القبارى ، ونزلوا قرب محطة الملاحة وكنوا بجانب السكة الجديد ، وأطلقت النيران من الطرفين ، ثم قامت القوات المصرية بالهجوم فانسحبت القوات الإنجليزية وكانت خسائرهم أربعة من القتلى ولم يصب أحد من القوات المصرية^(٤٢) .

وقد قامت القوات المصرية بالهجوم على القوات الإنجليزية في الساعة السابعة مساء يوم ٢ أغسطس لكشف موقع العدو ومقدماته ، وذلك قرب قلعة الأوراق ، وأجبرت القوات الإنجليزية على الانسحاب من مواقعها بعد أن خسرت عشرين قتيلاً وجريحاً تركوهم في مواقعهم ، وخسرت القوات المصرية جريحاً واحداً ، واستولت القوات المصرية على بعض المهمات الحربية^(٤٣) .

وقد أعقب ذلك معركة عزبة خورشيد فقد ظهر قطار مقل لجنود إنجليزية آتيا عند القبارى ، فلما اقترب من مقدمة الجيش المصرى وعلى مسافة ١٥٠٠ متر أطلق عليه البكباشى محمد حشمت مدفعاً أصاب القطار ، وتقدم الجنود الإنجليز بقيادة الجنرال اليزون ، واشتبكوا مع القوات المصرية ، مما أدى إلى تقدم طلبة عصمت قائد الجبهة إلى المقدمة ، وقد تقارب الجيشان وقاتلوا بالأسلحة الأبيض وقد انسحبت القوات الإنجليزية ، بعد أن استمرت المعركة أربع ساعات ونصف^(٤٤) .

وقد استشهد في هذه المعركة ٢٩ من الجنود وصف الضباط المصريين وملازم واحد وأصيب ضابط برتبة بكباشى توفى متأثراً بجراحه وجرح اثنان من الملازمين و ٦٥ من صف الضباط والجنود ، وترك الإنجليز في ميدان القتال ١٧ قتيلاً بينهم ملازم ، غير ما حملوه من القتلى والجرحى^(٤٥) . وقد ذكر الأستاذ الرفاعى أن خسائر الإنجليز كانت أكثر عدداً من خسائر المصريين^(٤٦) . لقد كانت هذه المعركة سبباً في زيادة الاهتمام بجبهة كفر الدوار فساهم محمود فهمى بعمل خريطة عن ميدان كفر الدوار إلى آخر نقط المقدمة^(٤٧) . كما طلب عرابى توفير الاستعدادات الطبية لجيش كفر الدوار وذلك لأنه «دائماً متوجهة أفكار العدو إليه»^(٤٨) كما بدأ تعزيز مقدمات هذه الجبهة^(٤٩) .

قامت القوات الإنجليزية بالهجوم الشامل على مقدمة الجيش في كفر الدوار وذلك يوم ١٩ أغسطس فقدم جانب من هذه القوات من جهة الرمل والحمودية^(٥٠) وحجر

النواتية ومحطة السيوف وتألفت هذه القوات من مشاة وفرسان ومدفعية ، كما جاء جانب آخر من القوات الإنجليزية بالقطارات المسلحة من جهة القبارى وذلك فى أربعة قطارات بكل منها ثلاث عربات وبها المدافع اللازمة .

ولما وصلت القطارات إلى مقدمة الجيش المصرى بدأ القتال بعد أن أطلقت المدافع المصرية ، وأصاب المدفعية المصرية عربات القطار الأول ، مما اضطر العدو إلى رفع مدافعه والعودة إلى القبارى^(٥١) . أما هجومهم من جهة الرمل ، فقد تقدمت مشاتهم وفرسانهم إلى ميدان رمل الملاحه وذلك تحت حماية مدفعيتهم التى كانت تضرب من جهة حجر النواتية ومن طابية الرمل ومن جهة الملاحه^(٥٢) .

ورغم هذه الاستعدادات فقد استطاعت القوات المصرية وقف الهجوم واضطروهم إلى الانسحاب بعد أن كبدهم خسائر فادحة ، وقد استمرت المعركة ثلاث ساعات وقادها قائد فرقة كفر الدوار - طلبة باشا عصمت - وكانت خسائر المصريين قليلة جداً بالمقارنة بخسائر العدو^(٥٣) .

وتعتبر هذه المعركة أشد معارك جبهة كفر الدوار ، كما كانت انتصاراً للقوات المصرية ضد الهجوم الشامل من القوات الإنجليزية ، وقد عاود الإنجليز الهجوم على مقدمة كفر الدوار يوم ٢٠ أغسطس واستمر ضرب المدفعية بين الطرفين لمدة ساعتين ، انسحب بعدها العدو^(٥٤) ، وهذه المعركة تعتبر أيضاً من المعارك الهامة التى أثبتت صمود الجيش المصرى .

لقد هاجمت القوات الإنجليزية مقدمة كفر الدوار يومين متتاليين فى معارك ضارية مما دعا قائد فرقة كفر الدوار إلى إصدار أوامره بوقف جنود الفرسان والمشاه والعربان على خط النار احتمالاً لأى هجوم مباغت^(٥٥) .

وقد هاجم الإنجليز مقدمة كفر الدوار يومى ٢١ ، ٢٢ أغسطس وذلك بدون جدوى ، فقد اضطروا إلى الانسحاب^(٥٦) .

واستمرت معارك كفر الدوار حتى قرب نهاية الحرب ، فهاجمت القوات الإنجليزية مقدمة كفر الدوار فى ٤ سبتمبر^(٥٧) و ٨ سبتمبر^(٥٨) ولكن القوات المصرية

استطاعت وقف الهجوم المتتالى للإنجليز ، ومعارك هذه الجبهة هى انتصار للقوات المصرية وذلك لارتداد الإنجليز عن خطوط الدفاع فى كفر النوار .

جبهة مريوط :

عين على باشا الروبى قائداً لهذه الجبهة^(٥٩) . وقامت فرقة مريوط بإنشاء الاستحكامات من جهة أم زغيب وأقامت بها الجنود^(٦٠) . ولم تحدث معارك فى هذه الجبهة سوى معركة صغيرة بين عشرة من العربان وقوة من بعض الجنود الإنجليز^(٦١) .

معارك جبهة رشيد وأبو قير :

حاول الإنجليز فى أول أغسطس التقدم إلى هذه الجبهة بسفينة حربية تحمل جنوداً من المشاة ثم أنزل الجنود إلى البر فى الساعة الثامنة مساءً وقاموا بضرب مقدمة القوات المصرية واستمر الضرب حتى انبلاج صبح اليوم التالى ، فتقهقر العدو إلى جهة الرمل وبدأ الضرب من السفينة الحربية على خط المقدمة ، ثم أبطل ليبدأ الضرب بمدفعين من قارب كبير وذلك حتى الساعة الثانية ظهراً ، وتقهقر العدو بدون أن تحدث خسائر فى جانب القوات المصرية^(٦٢) .

عاود العدو الهجوم على أبى قير فى ٥ أغسطس^(٦٣) ، ويبدو أن الهجوم السابق كان استطلاعاً لقوة هذه الجبهة . تقدم العدو من جهة الرمل بأورطتين مشاة وأورطتين فرسان ومعه مدفعان يحاول وضعهما على ربوة على بعد ١٥٠٠ متر من المقدمة ، فقابلتهم القوات المصرية بالهجوم ومنعهم من التقدم ، ثم تقدم قائد الجبهة - خورشيد طاهر باشا - بعد أن أوقف ضرب النار لكثرة الرمال فى الميدان ، وهجم بالفرسان المصريين فتقهقر أمامه جنود الإنجليز ولم يصب أحد من الجنود المصريين ولم تعرف خسائر العدو^(٦٤) .

لم تواجه هذه الجبهة حرباً حقيقية أو معارك هامة عدا المعركة السابقة ، وإن لم تتوقف المعارك الصغيرة فقد حدثت معركة فى ٣ سبتمبر^(٦٥) ، وأخرى فى ٩ سبتمبر ، وهى لا تتعدى تبادل النيران بين العدو ومقدمة القوات المصرية^(٦٦) .

أما جبهة دمياط فلم تتعرض لأى نوع من أنواع القتال .

معارك الخط الشرقي :

بدأ اهتمام الإنجليز بهذا الميدان الشرقي منذ بداية الحرب وذلك لإمكان استخدام قوتهم البحرية عن طريق القناة ولأن استحکامات كفر اللوار أثبتت صعوبة اقتحام هذه الخطوط وكفاءة القوات الموجودة بها .

ولقد بكر الإنجليز في خرق حياد قناة السويس واتخاذها ميداناً للحرب . وقد تعللوا بأن ثمة ترميمات تجري في طابية « الجميل » على مدخل بحيرة المنزلة غربى بور سعيد وأصدرت الحكومة البريطانية في ٢٢ يولييه تعليماتها إلى الأميرال سيمور باحتلال بور سعيد والإسماعيلية^(٦٧) ثم وصلت إلى الإسماعيلية أربعة سفن حربية إنجليزية بها قوات^(٦٨) . كما حضر إلى السويس مركب حربى إنجليزى قادماً من عدن وبه ستة عشر مدفعاً و ٤٥٠ جندياً^(٦٩) .

وبدا واضحاً بعد ذلك أن الإنجليز سيستولون على السويس وقد عم الخوف والاضطراب أهل السويس وهرعوا إلى محطة السكة الحديد للسفر وعت الفوضى ، ثم أن الجنود الموجودين لم يكن لديهم مؤن للسفر بها برأ ، ولا حيوانات لحمل المهمات^(٧٠) . وقد استقر رأى على نقل جميع الأشياء المهمة بالحفاظة إن أمكن بالقطارات ويبقى قطار لنقل الجنود والموظفين^(٧١) .

وفى يوم ٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ ورد إعلان إلى محافظة السويس من قائد القوات الإنجليزية بالسويس أنه قد تم الاستيلاء على السويس حسب رغبة الخديو^(٧٢) .

وبذلك سقطت السويس بلا حرب ولا دفاع ، وكان عدد القوات البريطانية التى هاجمت السويس ثلثاية وخمسين من القوات البحرية الإنجليزية^(٧٣) . ولا نرى فى هذا الانسحاب سبباً غير ضعف الجبهة الشرقية .

وفى ١٩ أغسطس وصل ولسلى إلى الإسكندرية من إنجلترا لقيادة القوات^(٧٤) . وكانت خطته هى الزحف على العاصمة عن طريق قناة السويس ، وأقلع الأسطول البريطانى ظهر يوم ١٩ أغسطس من الإسكندرية بقيادة الأميرال سيمور قاصداً بور سعيد ، فبلغها صباح ٢٠ أغسطس^(٧٥) وبلغ عدد السفن الحربية فى بور سعيد

إثنين وثلاثين سفينة ، ثم احتلوا المدينة وبدأوا في إنشاء خطوط الدفاع غرب وشرق ميناء بور سعيد^(٧٦) .

احتلت بور سعيد ولم يكن بها من الجنود سوى ٢٤٩ جندياً فر منهم ١٧٤ ، وأسر ٤٥ من المستحفظين ، ٣٠ من البوليس^(٧٧) .

وقد استولى الإنجليز في الساعة الثانية صباحاً يوم ٢٠ أغسطس على الإسماعيلية بدون مقاومة تذكر فلم يكن فيها إلا بعض جنود الشرطة^(٧٨) .

وفي مساء ٢٠ أغسطس أطلقت اليوارج البريطانية قنابلها على نفيسة ، واستمر الضرب ساعتين على الجنود المصريين فانسحبت منها على مسافة سبعة أميال من الموقع الأصلي^(٧٩) .

وأمام هذا التحول المفاجئ في القتال من جبهة كفر الدوار إلى الجبهة الشرقية توجه الفريق راشد باشا حسنى في ٢١ أغسطس إلى الخط الشرقى ومعه فرقة من المشاة والمدفعية والفرسان ، وجعلوا المركز العمومى في المسخوطة وأنزلوا في إنشاء خطوط دفاع خفيفة^(٨٠) .

وفي ٢٢ أغسطس انسحبت القوة الموجودة في جنيفة إلى المحسمة بسبب شدة الضرب عليها^(٨١) مما دعا عرابى إلى طلب سحب جميع قوات المقدمة المتفرقة إلى المحسمة على أن يتم ذلك عن طريق الصحراء حتى لا يتعرضوا لقصف العدو^(٨٢) . وقد سد العرابيون ترعة الإسماعيلية في نقطة « المحفر » غربى الإسماعيلية ليمنعوا ورود المياه العذبة إلى الجيش البريطانى ، فهاجم الجنرال ولسلى (المحفر) يوم ٢٤ أغسطس واحتلها^(٨٣) .

وتابع الجيش الإنجليزى التقدم قاصداً المسخوطة ، فخرج راشد باشا حسنى لاستقبالهم واستمر ضرب النار بالمدفعية^(٨٤) ، إلى أن استطاع الجنود المصريون وقف هذا الزحف ورد العدو على أعقابهم^(٨٥) وعاد الجنود والعربان من الميدان وتوجه العربان إلى المحسمة وبقيت الجنود في المسخوطة مع قادة الآليات ، وفي صباح ٢٥ أغسطس تقدمت الجنود الإنجليزية بقوة ضخمة من الفرسان والمشاة

والمدفعية^(٨٦) وتوجه آلاى عبيد بك للميدان فوجد أن العربان قد هربوا ، وكذلك بطاريات المدفعية لم يبق منها إلا بطارية واحدة ، وعندما بدأ ضرب المدافع الإنجليزية على جهة المتاريس هرب الأنفار وجنود آلاى على يوسف ، وقد أسر محمود فهمى قرب المحسمة^(٨٧) ولاشك أن أسر محمود فهمى كان ضربة شديدة أصابت الجيش المصرى لفقد هذه الكفاءة العسكرية الهندسية البارعة فى وقت بالغ الحرج ، وباستيلاء الإنجليز على المسخوطة والمحسمة تصدعت الجبهة الشرقية فانتمقل أحمد عرابى إلى رأس الوادى من كفر النوار ، كما قامت ثلاثة آلايات مشاة من مصر إلى التل الكبير وكذلك أربع بطاريات مدفعية وأربع أورط فرسان وذلك لتعزيز تلك الجبهة^(٨٨) .

ومالبث الإنجليز أن احتلوا القصاصين يوم ٢٦ أغسطس دون مقاومة تذكر وبذلك صاروا على بعد خمسة عشر كيلو متراً من التل الكبير^(٨٩) .

معركة القصاصين الأولى :

صار تنظيم الجيش المصرى ومواقع الدفاع ، ثم عقد مجلس حربى تحت رئاسة أحمد عرابى وتقرر فيه الهجوم على العدو^(٩٠) .

وكان الجيش المصرى المهاجم مكوناً من عشر أورط من المشاة وثمانية أورط من الفرسان وأربعة بطاريات مدفعية وقاد القوات راشد باشا حسنى وتألف الجيش من قلب يقوده على باشا فهمى وجناح أيمن يقوده أحمد بك فرج وجناح أيسر تحت قيادة عبيد بك وتولى قيادة المدفعية حسن بك رأفت وتولى قيادة الفرسان أحمد بك عبد الغفار .

وهاجم أحمد بك عبد الغفار بالفرسان مقدمة العدو فانسحبت من أماكنها وبدأت المدفعية تضرب مقدمة العدو ، واقترب الجيش المصرى حتى أصبح على بعد خمسة آلاف متر من العدو على شكل نصف دائرة حول العدو ، واختلط الجيشان واستخدم السلاح الأبيض ، ورجع العدو إلى متاريسه مع حلول الليل ، وكانت مدة القتال أربعة عشر ساعة^(٩١) .

لم يكن موجوداً بالقصاصين من الجنود الإنجليز سوى ١٥٠٠ من المشاة وخمسمائة من بحرية الإنجليز وكان هجوم عرابى شديداً عليهم ، ثم حضر نحو الثمانمائة من فرسان الإنجليز هاجموا الجنود المصريين مما أدى إلى تركهم ١١ مدفعاً ومهمات أخرى وقد استرد المصريون مدافعهم بدون أن يشعر الإنجليز^(٩٢) ولا يمكننى معرفة خسائر المصريين ولا خسائر العدو لتباين الأرقام الخاصة بأعداد القتلى والجرحى فى المصادر المختلفة .

وبعد هذه المعركة بدأ عرابى فى زيادة قواته فاستدعى جنود الفرسان من القاهرة وكفر الدوار^(٩٣) كما طلب أربعة أروط فرسان من الصالحية^(٩٤) . وذلك لمواجهة قوة الإنجليز .

معركة القصاصين الثانية :

عقد مجلس حربى يوم ٨ سبتمبر تحت رئاسة أحمد عرابى وحضره راشد باشا حسنى قائد الجبهة الشرقية ، وعلى باشا فهمى وقادة الآليات بالتل الكبير ومحمود سامى قائد مركز الصالحية ، وتقرر فيه الهجوم الشامل على الإنجليز بالقصاصين وأن يكون تنظيم الجيش على هيئة نصف دائرة تحيط بالعدو بجناحيها وفى القلب آلاى عيد بك محمد وأن يتولى القيادة العامة راشد باشا حسنى ، وتقرر أن يتحرك محمود سامى قائد مركز الصالحية بجيشه ليلاً بحيث يصل لميدان الحرب عند مطلع الفجر ، على أن تحيط القوات بميمته العدو ، وميسرته وتقطع عليه خط الرجعة .

قام الجيش فى ٩ سبتمبر على النظام المتفق عليه فلما اقترب من العدو ، كان العدو على علم بهذه الخطة ، فبادر الإنجليز بإطلاق المدافع على الجيش المصرى ، وبدأ القتال بين الجيشين وتأخر جيش مركز الصالحية عن الميعاد ، ولما قرب من مكانه كان العدو مستعداً لقتاله فأطلق عليه المدافع مما أدى إلى تشتته قبل أن يصل إلى مكانه .

وثبت راشد باشا حسنى وعلى باشا فهمى ثبات الأبطال إلى نهاية المعركة وجرح القائدان ، وكانت هذه المعركة من أشد المعارك بين المصريين والإنجليز^(٩٥) .

وقد خسر المصريون في هذه المعركة نحو ٣٠٠ شهيداً وجرح ٤٥ من الجنود الإنجليز^(٩٦) ووقع في أسر الإنجليز سبعة عشر من جرحى الجنود المصريين^(٩٧) أما عن قتلى الإنجليز فذكر محمد سلطان أن عددهم هم كان قليلاً^(٩٨) ونرى أن الخسائر بالنسبة للإنجليز لم تكن تقل عن خسائر المصريين ، وبلغ عدد الأسرى من المصريين ثلاثون أسيراً منهم سبعة عشر من الجرحى ، كما استولى الإنجليز على أربعة مدافع^(٩٩) .

طلب عرابى من على باشا الروبى قائد مريوط تولى قيادة الجيش برأس الوادى فحضر عصر يوم ١٢ سبتمبر وتوجه إلى المركز فأمر بانتقال آلاى على بك يوسف وعبد القادر بك عبد الصمد من الجناح الأيسر الذى كان بموضع يحميه من هجوم العدو ووضعهما على استقامة الخط الدفاعى الممتد من ترعة الإسماعيلية إلى الجهة الشرقية وأمرهما باتخاذ « ساتراً تريبياً » فى أثناء الليل فعمل عبد القادر بك عبد الصمد خط دفاع ضعيف بجنوده ، أما على بك فلم يجر أى حامية لجنوده ، وتقدم أحمد بك عبد الغفار وعبد الرحمن بك حسن بجنود الفرسان إلى الأمام على بعد ألفين متر ليمنعوا تقدم العدو إذا أراد الهجوم على المعسكر^(١٠٠) .

معركة التل الكبير :

كان للهجوم الشامل للقوات المصرية على معسكر القصاصين فى معركة ٩ سبتمبر أثره فى تعجل القوات الإنجليزية فى الهجوم على التل الكبير ، خشية مضاعفة عرابى لقواته والقيام بهجوم آخر ، وخاصة أن القوات المصرية الموجودة بالتل قد قدرت بنحو خمسة وعشرين ألف مقاتل^(١٠١) وأن الدفاع معزز بستين مدفعاً^(١٠٢) .

زحف الجيش الإنجليزى بعد منتصف الليل يوم ١٢ سبتمبر بقوة بلغت أحد عشر ألفاً من المشاة وألفين من الفرسان وستين مدفعاً وكان فى مقدمة الجيش الإنجليزى جماعة من عربان الهنادى ، وبدأ الزحف من القصاصين فصار الإنجليز دون أن يشعر بهم محمود سائى قائد فرقة الصالحية وأخذت مقدمة الجيش المصرى على غرة فلم تستطع المقاومة^(١٠٣) وكانت مقدمة الجيش المصرى من الفرسان تحت قيادة أحمد بك عبد الغفار وعبد الرحمن بك حسن ، فلم توتف هذه المقدمة

هجوم الجيش الإنجليزي ، بل رجعت أمامه وتقدم الجيش الإنجليزي إلى مكان آلاى على بك يوسف وكان خالياً من الجنود ، فروا من هذا المكان بلا مانع وأطلقوا النار على الخطوط الأمامية ، وكان الجنود المصريون مازالوا نائمين فألقى الكثير منهم أسلحتهم وفروا من المعركة^(١٠٤) ورغم ذلك فقد استبسل آلاى للمشاة بقيادة أحمد بك فرج والآلايين من السودانيين بقيادة الأميرالاي محمد بك عبيد وظلوا يدافعون حتى استشهد معظمهم وقتل قائدهم البطل محمد عبيد كذلك استبسل آلاى عبد القادر بك عبد الصمد كذلك أبلى اليوزباشى حسن أفندى رضوان بلاءاً حسناً وكان قائداً للمدفعية وبالرغم من هذا الهجوم فقد كبد الإنجليز خسائر جسيمة وأصيب في المعركة^(١٠٥) ورغم هذا الدفاع فقد استطاع الإنجليز الاستيلاء على مركز الجيش في التل الكبير ومهامته وذخائره ، أما عرابى فكان يصلى الفجر عندما سمع ضرب المدافع والبنادق واكتشف أن ضرب النار على طول خط الدفاع ورأى بطارية مدفعية فرسان على مرتفع تصب نيرانها على مركزه العمومى وكان مركزه خلف الاستحكامات بأربعة آلاف متر ، وكان معه حوالى ٢٠٠٠ من المتطوعين فدعاهم للهجوم معه على تلك البطارية فرفضوا وفروا ، وطلب الروبى من عرابى اختيار مركز آخر وحاول عرابى منع فرار الجنود بلا جدوى . فذهب إلى بلبس لجمع فلول الجيش ومنع العدو من الوصول إلى القاهرة ، ولما وصل إلى بلبس وجد على باشا الروبى قد سبقه إليها وبسؤاله عما حدث رد قائلاً « إنه الخذلان »^(١٠٦) وبعد مقابلة عرابى مع الروبى اتجهوا سوياً بالقطار إلى القاهرة^(١٠٧) .

كان عدد الجنود المصريين الذين اشتركوا في المعركة حوالى ثلاثة آلاف جندياً بينما فر الباقون ولم تزد خسائر الإنجليز على ٥٧ قتيلاً منهم ٩ ضباط و ٤٨ صف ضابط وجندى و ٤٠٢ جرحى منهم ٢٧ من الضباط^(١٠٨) أما خسائر المصريين فقد بلغت نحو الألفين أسير^(١٠٩) وحوالى الألفين من الشهداء . أما الجرحى فلم يعرف عددهم تماماً ، على أن عدد الجرحى الذين عولجوا في الأربعة أيام التالية للمعركة كان ٥٣٤ جريحاً منهم ٢٠٢ كانوا قادرين للعودة إلى منازلهم وأرسل الباقون إلى القاهرة تحت رعاية الأطباء المصريين^(١١٠) .

دعا عرابى المجلس العرفى للحضور ، وأخبرهم بالهزيمة ، واستقر رأى على إنشاء خط دفاعى فى ضواحي القاهرة وذهب عرابى مع بعض الضباط لاستعراض جنود مركز المدفعية فلم يجدوا إلا ألف من خفراء البلاد بدون ضباط ونحو أربعين من الفرسان فى مركز الفرسان . فعلم عرابى أن لا فائدة من الدفاع .. وأخبر المجلس بذلك^(١١١) وبمعركة التل الكبير تنهى معارك الثورة العربية، ولاشك أنه كانت هناك عوامل أدت إلى الهزيمة كان يمكن تداركها كما كانت هناك عوامل أخرى ما كان يمكن دفعها .. أما العوامل التى كان يمكن تداركها فهى تكوين الجيش فلو اعتمد الجيش على قواته النظامية رغم النقص منها لكان أفضل من اعتماده على تلك الأعداد غير المدربة من الجنود المستجدة والجنود القدامى والخفراء ، والأنفار . وكذلك من الأمور التى كان يمكن تداركها إغلاق القناة والتى كان عدم إغلاقها السبب الرئيسى فى هزيمة الجيش المصرى مع أن خطة محمود فهمى كانت تعتمد على سد القناة ، وكانت خطة سديدة بلاشك لم يأخذ عرابى بها وإنما أخذ برأى المجلس العرفى ، وكان أحمد عرابى يحترم آراء أعضاء المجلس العرفى ويعتبره السلطة التنفيذية فى البلاد ، إلى جانب أن عرابى كان يثق تماماً فى دلسيس .

ويلاحظ أيضاً أن عرابى قد اتخذ موقف الدفاع والانسحاب فى حربه مع الإنجليز ولم يتخذ موقف الهجوم إلا فى معركة القصاصين الأولى والثانية ، ورغم عدم نجاحه فى الاستيلاء على القصاصين ، ولكنه استطاع أن يكبد الإنجليز خسائر فادحة فى هاتين المعركتين ، ولو اتخذ أسلوب الهجوم منذ بداية المعارك لكانت النتيجة أفضل من ذلك .

أما العوامل التى ما كان يمكن دفعها فهى السياسة الإنجليزية وموقف الباب العالى وموقف الخديو وأسمايته للضباط وخاصة أحمد عبد الغفار قائد مقدمة الجيش فى التل الكبير الذى أتاح للإنجليز فرصة التقدم للنيل من الجيش المصرى فى تلك المعركة الفاصلة ، وكذلك خيانة العربان .

وكان الانقسام فى داخل الجبهة المصرية إلى معسكرين : أحدهما وطنى ، والآخر إنتهازى ممالى للخديو ، أكبر الأثر فى أن وجد الجيش الإنجليزى أكبر مساندة من الخديو وأعوانه ومن التجأ إليه فكانت سهام هذا المعسكر أشد إصابة من سهام جنود الإنجليز .

هوامش الفصل الثامن

- (١) دار الوثائق القومية ، محفظة الثورة العربية وقم (٢٠) ملف ١٧٩ تقرير محمد شكرى باشا وكيل صوم الاستحكامات إلى لجنة التحقيق بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٢ .
- (٢) أحمد عرابى : كشف الستار عن سر الأسرار . الجزء الثانى ص ٣٠٩ .
- (٣) دار الوثائق القومية ، محفظة الثورة العربية رقم (١٦) ملف ٣٨٤ أ محضر استجواب محمود فهمى باشا بتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٨٨٢ م .
- (٤) دار الوثائق القومية : محفظة بعنوان (أوراق تتعلق بالجيش المصرى والثورة العربية ، لم تحبل رقماً بعد بالدار - تحت الترتيب - ملف ٣/٦ وثيقة رقم ١٢١٨ صورة قرار المجلس القومى المنعقد تحت رئاسة الجناح الخديوى بسرائى رأس التين بتاريخ ١٠ يوليو ١٨٨٢ م .
- (٥) أحمد عرابى : كشف الستار عن سر الأسرار - الجزء الثانى ص ٣١٠ .
- (٦) المصدر السابق ، ص ٣١٤ .
- (٧) عمر طوسون : يوم ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ ص ٨٤ - ٨٦ .
- (٨) هيئة التدريس بأداب الإسكندرية : تاريخ الإسكندرية وحضارتها منذ أقدم العصور ص ٤٠٩ .
- (٩) عمر طوسون : يوم ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ ص ٨١ .
- (١٠) A.M. Broadley : How we defended Arabi and His Friends, p. 125.
- (١١) محمود فهمى : البحر الزاخر فى تاريخ العالم وأخبار الأوائى والأواخر - الجزء الأول ص ٢٢١
- (١٢) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن . الجزء الأول ، ص ١٦٦ .
- (١٣) محمود فهمى المصدر السابق ص ٢٢١ .
- (١٤) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العربية رقم (١٦) ملف ٣٨٤ ب الأوراق المضبوطة لدى محمود فهمى باشا (مذكرة خطية لمحمود فهمى باشا عن ضرب الإسكندرية) .
- (١٥) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العربية رقم (١٨) ملف ٤١ محضر استجواب إسماعيل واغب باشا بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٨٨٢ .
- (١٦) A.M. Broadley : How we defended Arabi and His Friends, p. 129.
- (١٧) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العربية رقم ١ ملف ٥ من كامل بك بالمنوفية إلى سعادة ناظر جهادية وبحرية بالإسكندرية بتاريخ ١٣ يوليو سنة ١٨٨٢ .
- (١٨) أحمد عرابى : كشف الستار عن سر الأسرار - الجزء الثانى ص ٣١٤ .
- (١٩) John Ninet : Arabi Pacha Egypte (1880-1883) p. 217.

(٢٠) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم (٤) ملف ٦١ تلغراف من وكيل الجهادية إلى ناظر جهادية وبحرية بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .

Public Record Office : F.O. 407 Inclosure in No. 762, Memo- (٢١)

random from information supplied by Omar Pasha Loutfi,
by G.H. Portal. Alex. July 21, 1882.

(٢٢) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم (١٦) ملف ٣٨٤ ب الأوراق المضبوطة لدى محمود فهمي باشا - مسودة تقرير من محمود فهمي للخديو بعد أمره يتضمن الحركات العسكرية والأحداث الحربية من ٢٦ شعبان إلى ١١ شوال ١٢٩٩ (١٢ يوليو إلى ٢٥ أغسطس ١٨٨٢) .

(٢٣) الوقائع : العدد ١٤٥٧ بتاريخ ٢٧ شعبان ١٢٩٩ هـ . (١٣ يوليو ١٨٨٢) .

(٢٤) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم (٨) ملف ٤/د/٥٣ تلغراف من مأمور الإدارة إلى ناظر الجهادية والبحرية بتاريخ ٢ سبتمبر سنة ١٨٨٢ م .

(٢٥) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم (٢١) ملف ٥ جلسة المجلس العرفي بتاريخ ٦ رمضان سنة ١٢٩٩ هـ . (٢٢ يوليو ١٨٨٢ م) .

(٢٦) أحمد عرابي : كشف الستار عن سر الأسرار - الجزء الثاني ص ٣٣٣ ، ٣٣٤ .

(٢٧) دار الوثائق القومية : محفظة بعنوان (أوراق تتعلق بالجيش المصرى والثورة العرابية) لم تحصل رقماً بعد بالدار - تحت الترتيب - ملف ٢/٦ وثيقة ١٢٠٨ مذكرات محمد سلطان باشا عن يوم ٢٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ .

(٢٨) أحمد عرابي : كشف الستار عن سر الأسرار - الجزء الثاني ص ٣٣٤ .

(٢٩) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم (١) ملف ٣ تلغراف من وكيل جهادية بمصر إلى مديرية الشرقية بتاريخ ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ م .

(٣٠) المصدر السابق : ملف ٤ تلغراف من وكيل مديرية الدقهلية إلى ناظر الجهادية والبحرية باسكندرية بتاريخ ١٢ يولية سنة ١٨٨٢ م .

(٣١) المصدر السابق : ملف ٦ تلغراف من حسانين حمزة بكوم حمادة إلى ناظر الجهادية بكفر الدوار بتاريخ ١٤ يولية سنة ١٨٨٢ م .

، ملف ٧ تلغراف من مدير جرجا بسوهاج إلى ناظر الجهادية بكفر الدوار بتاريخ ١٥ يولية ١٨٨٢ م (٣٢) دار الوثائق القومية : ديوان المعية السنية عربى صادر دفتر رقم س/١/٤/٩. صادر الإفادات إلى جهات الدواوين والمجالس ص ١٣٩ نمرة العموم ٢٠ تاريخ الصادر ٢٦ رمضان سنة ١٢٩٩ هـ . (١١ أغسطس سنة ١٨٨٢) صورة الصادر لنظارة الداخلية .

(٣٣) سليم خليل النقاش : مصر للمصريين - الجزء الخامس ص ١٤٤ .

Blue Books : Egypt No. 17 (1882). (٣٤)

Inclosure in No. 581 p. 295, 296.

(٣٥) أحمد عرابي : كشف الستار عن سر الأسرار - الجزء الثاني ص ٣٢٣ ، ٣٢٤ .

(٣٦) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم (٨) ملف ٣/د/٥٣ الأوراق المضبوطة بمنزل أحمد عرابي - تعريفه محمود فهمي باشا رئيس عموم أركان حرب عن ترتيب النقط العسكرية اللازم

- اتخاذها لمقاومة العدو وصدته بتاريخ ١١ رمضان سنة ١٢٩٩ هـ . (٢٧ يوليو ١٨٨٢ م) .
- (٣٧) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة المرابية رقم (١٦) ملف ٣٨٤ ب الأوراق المصبوبة لدى محمود فهمى باشا - مسودة تقرير من محمود فهمى باشا للخديو بعد أسره يتضمن الحركات العسكرية والإمدادات الحربية من ٢٦ شعبان إلى ١١ شوال ١٢٩٩ هـ . (١٢ يوليو إلى ٢٥ أغسطس سنة ١٨٨٢) .
- (٣٨) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة المرابية رقم (٨) ملف ٣/٥٣ - الأوراق المصبوبة بمنزل أحمد عرابي - تعريف محمود فهمى باشا ريس عموم أركان حرب عن ترتيب النقاط العسكرية اللازم اتخاذها لمقاومة العدو وصدته بتاريخ ١١ رمضان سنة ١٢٩٩ هـ . (٢٧ يوليو ١٨٨٢ م) .
- (٣٩) المصدر السابق : تلغراف من ريس عموم أركان حرب إلى حضرة مختار بك رئيس قسم أول أركان حرب بمصر بتاريخ ٢٩ يولية سنة ١٨٨٢ م .
- (٤٠) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة المرابية رقم (٢١) ملف ١٥ جلسة المجلس العرفى بتاريخ ١٧ رمضان سنة ١٢٩٩ هـ . (٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ م) .
- (٤١) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة المرابية رقم (١٦) ملف ٣٨٤ ب الأوراق المصبوبة لدى محمود فهمى باشا - مسودة تقرير من محمود فهمى باشا إلى الخديو بعد أسره يتضمن الحركات العسكرية والأحداث الحربية من ٢ شعبان إلى ١١ شوال سنة ١٢٩٩ هـ . (١٢ يوليو إلى ٢٥ أغسطس سنة ١٨٨٢ م) .
- (٤٢) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة المرابية رقم (١) ملف ١٣ تلغراف من أحمد عرابي إلى سعادة وكيل الجهادية بمصر وإلى سعادة عبد الله باشا بدمياط بتاريخ ٢١ يوليو سنة ١٨٨٢ م .
- (٤٣) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة المرابية رقم (٢) ملف ٢٥ تلغراف من أحمد عرابي إلى وكيل الجهادية بمصر بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ م .
- (٤٤) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة المرابية رقم (٢) ملف ٢٨ تلغراف من أحمد عرابي إلى سعادة وكيل الجهادية وسعادة عبد العال بدمياط وسعادة راشد بك حسي بالتل الكبير بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٨٨٢ م .
- (٤٥) أحمد عرابي ، كشف الستار عن سر الأسرار - الجزء الثاني ص ٣٢٥ .
- (٤٦) عبد الرحمن الرافعي : عرابي الزعيم الشاغر ص ١٦٩ .
- (٤٧) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة المرابية رقم (٢) ملف ٣٢ تلغراف من محمود فهمى رئيس عموم أركان حرب الجيش إلى حضرة محمد أفندي صبرى بكباشي أركان حرب بكفر الدوار بتاريخ ٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ .
- (٤٨) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة المرابية رقم (٣) ملف ٣٩ تلغراف من أحمد عرابي إلى سعادة وكيل الجهادية بمصر بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٨٨٢ م .
- (٤٩) المصدر السابق : ملف ٤٠ تلغراف من قومندان فرقة كفر الدوار طلبه عصمت إلى حضرة مأمور إدارة الجيش بتاريخ ١٧ أغسطس سنة ١٨٨٢ .
- (٥٠) المصدر السابق : ملف ٤٢ من قومندان عساكر كفر الدوار إلى سعادة ناظر الجهادية والبحرية بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ م .
- (٥١) دار الوثائق القومية محفظة الثورة المرابية رقم (٣) ملف ٤١ تلغراف من أحمد عرابي لسعادة وكيل الجهادية وقومندان المراكز والبرنسات ووكلاء الدواوين بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ .

- (٥٢) المصدر السابق ملف ٤٢ من قومندان عساكر فرقة كفر الدوار بخط النار بالمقدمة إلى سعادة ناظر الجهادية والبحرية بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ م .
- (٥٣) المصدر السابق ملف ٤١ .
- (٥٤) أحمد عرابي : كشف الستار عن سر الأسرار - الجزء الثاني ص ٣٦٠ ، ٣٦١ ، الطائفة : العدد (٦٤) ٨ شوال ١٢٩٩ هـ . (٢٢ أغسطس سنة ١٨٨٢) .
- (٥٥) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم (٣) ملف ٤٤ تلغراف من قومندان فرقة كفر الدوار طلبة عصمت إلى حكامدار الخط الأول بتاريخ ٢١ أغسطس سنة ١٨٨٢ م .
- (٥٦) أحمد عرابي : كشف الستار عن سر الأسرار - الجزء الثاني ص ٣٦١ .
- (٥٧) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم (٤) ملف ٥٨ من طلبة باشا عصمت قومندان كفر الدوار إلى سعادة ناظر جهادية وبحرية بتاريخ ٤ سبتمبر ١٨٨٢ .
- (٥٨) المصدر السابق : ملف ٦٢ تلغراف من قومندان فرقة كفر الدوار إلى سعادة ناظر الجهادية والبحرية بالتل و لوكيل الجهادية بمصر بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .
- (٥٩) دار الوثائق القومية ، محفظة الثورة العرابية رقم (٢) ملف ٣٤ تلغراف من أحمد عرابي إلى سعادة وكيل الجهادية بمصر بتاريخ ١١ أغسطس سنة ١٨٨٢ .
- (٦٠) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم (٤) ملف ٥٠ تلغراف من قومندان فرقة مريوط لسعادة ناظر الجهادية والبحرية بالتل الكبير بتاريخ ٢٧ أغسطس سنة ١٨٨٢ م .
- (٦١) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم (٤) ملف ٥١ تلغراف من قومندان فرقة مريوط لسعادة ناظر الجهادية والبحرية بالتل الكبير بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٢ .
- (٦٢) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم (٢) ملف ٢٥ تلغراف من أحمد عرابي إلى قومندان فرقة الصالحية ومدير الشرقية بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ م . عن صورة ما ورد له من قومندان خطر شيد وأبو قير .
- (٦٣) المصدر السابق ، ملف ٢٨ تلغراف من أحمد عرابي لسعادة وكيل الجهادية ولسعادة عبد العال باشا بدمياط ولسعادة راشد باشا حسنى بالتل الكبير بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٨٨٢ م .
- (٦٤) أحمد عرابي كشف الستار عن سر الأسرار - الجزء الثاني ص ٣٢٤ .
- (٦٥) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم (٤) ملف ٥٧ تلغراف من قومندان فرقة رشيد وأبو قير إلى سعادة ناظر الجهادية والبحرية بالتل الكبير بتاريخ ٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ م .
- (٦٦) المصدر السابق ملف ٦٤ تلغراف من دمنهور لسعادة قومندان فرقة كفر الدوار صورة ما ورد من سعادة قومندان فرقة رشيد وأبو قير إلى سعادة ناظر الجهادية بالتل الكبير بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٨٨٢ م .
- (٦٧) عبد الرحمن الرافعي ، عرابي الزعيم الثائر ص ١٦٦ .
- (٦٨) دار الوثائق القومية ، محفظة الثورة العرابية رقم (١) ملف ٢٠ تلغراف من قائم مقام ٤ جى بالقازيق إلى سعادة ناظر الجهادية بتاريخ ٢٨ يوليو سنة ١٨٨٢ م .
- (٦٩) المصدر السابق ، ملف ٢١ تلغراف من ملاحظ السفن بالسويس إلى سعادة ناظر جهادية وبحرية بكفر الدوار بتاريخ ٢٩ يوليو سنة ١٨٨٢ .

- (٧٠) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم (٢) ملف ٢٤ تلغراف من يوزباشى مستحفظين بالسويس إلى سعادة وكيل الجهادية بمصر بتاريخ ١ أغسطس سنة ١٨٨٢ .
- (٧١) المصدر السابق : تلغراف من وكيل محافظة السويس إلى سعادة وكيل الجهادية بتاريخ ١ أغسطس سنة ١٨٨٢ .
- (٧٢) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم (٨) ملف ٥/د/٥٣ (الأوراق المضبوطة بمنزل أحمد عرابي) تلغراف من مأمور إدارة السكة الحديد بمصر إلى سعادة وكيل الجهادية بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ .
- (٧٣) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم (٢) ملف ٢٥ ترجمة تلغراف بالفرنسية من مسيو فرديناند دلسبس بمصر إلى مسيو دلسبس بباريس بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ م .
- (٧٤) Sir Auckland Colvin : The Making of Modern Egypt p. 20, 21.
- (٧٥) عبد الرحمن الرفاعي : عرابي الزعيم الثائر ص ١٧٧ ، ١٧٨ .
- (٧٦) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم (٣) ملف ٤٣ تلغراف من وكيل الجهادية إلى سعادة ناظر جهادية وبحرية بتاريخ ٢٠ أغسطس سنة ١٨٨٢ م ، وبه صورة تلغراف وارد لوكيل الداخلية من لوا ٣ ، ٤ بياحه ومحافظ دمياط .
- (٧٧) المصدر السابق : ملف ٤٤ تلغراف من لوا ٣ ، ٤ بياحه ومحافظ دمياط إلى سعادة ناظر جهادية وبحرية بتاريخ ٢١ أغسطس سنة ١٨٨٢ .
- (٧٨) أحمد عرابي ، كشف الستار عن سر الأسرار - الجزء الثاني ص ٣٥٥ ، ٣٥٦ .
- (٧٩) دار الوثائق القومية ، محفظة الثورة العرابية رقم (٣) ملف ٤٣ تلغراف من قومندان الخط الشرق إلى سعادة ناظر جهادية وبحرية بتاريخ ٢٠ أغسطس سنة ١٨٨٢ .
- (٨٠) أحمد عرابي : كشف الستار عن سر الأسرار - الجزء الثاني ص ٣٨٣ .
- (٨١) دار الوثائق القومية ، محفظة الثورة العرابية رقم (٣) ملف ٤٥ تلغراف من رئيس عموم أركان حرب بالمخسمة إلى سعادة ناظر الجهادية والبحرية بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ .
- (٨٢) دار الوثائق القومية ، محفظة الثورة العرابية رقم (٨) ملف ٣/د/٥٣ تلغراف من أحمد عرابي إلى سعادة رئيس عموم أركان حرب بتاريخ ٢٣ أغسطس سنة ١٨٨٢ م .
- (٨٣) عبد الرحمن الرفاعي : عرابي الزعيم الثائر ص ١٧٩ .
- (٨٤) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة العرابية رقم ١٦ ملف ٣٨٤ ب (الأوراق المضبوطة لدى محمود فهمي باشا) مسودة تقرير من محمود فهمي باشا إلى الخديو بعد أسره يتضمن الحركات العسكرية والأحداث الحربية من ٢٦ شعبان إلى ١١ شوال سنة ١٢٩٩ (١٢ يولية - ٢٥ أغسطس سنة ١٨٨٢) .
- (٨٥) دار الوثائق القومية ، محفظة الثورة العرابية رقم (٣) ملف ٤٧ تلغراف من محمود فهمي باشا وراشد باشا وأمرأه الآلايات إلى أحمد عرابي باشا بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٨٨٢ م .
- (٨٦) دار الوثائق القومية ، محفظة الثورة العرابية رقم (١٦) ملف ٣٨٤ ب (الأوراق المضبوطة لدى محمود فهمي باشا) مسودة تقرير من محمود فهمي باشا إلى الخديو بعد أسره يتضمن الحركات العسكرية والأحداث العسكرية من ٢٦ شعبان إلى ١١ شوال ١٢٩٩ هـ . (١٢ يولية إلى ٢٥ أغسطس ١٨٨٢ م) .

- (٨٧) المصدر السابق : مذكرات محمود فهمى باشا (نوبة بالرصاص) .
- (٨٨) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة المرابية رقم (٣) ملف ٤٨ تليفات من طلبة باشا عصمت قومندان فرقة كفر الدوار إلى سعادة قومندان مريوط بتاريخ ٢٥ أغسطس سنة ١٨٨٢ م .
- (٨٩) عبد الرحمن الرافعى : هراى الزعيم الثائر ص ١٨٠ .
- (٩٠) أحمد عرابى : كشف الستار عن سر الأسرار - الجزء الثانى ص ٣٨٤ ، ٣٨٥ .
- (٩١) دار الوثائق القومية : محفظة الثورة المرابية رقم (٤) ملف ٥ تليفات من ناظر جهادية وبحرية إلى سعادة قومندان فرقة كفر الدوار بتاريخ ٢٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ .
- (٩٢) دار الوثائق القومية : محفظة بعنوان (أوراق تتعلق بالجيش المصرى والثورة المرابية) لم تحمل رقماً بعد بالدار تحت الترتيب ملف ٢/٦ وثيقة رقم ١٢٢٠ مذكرات محمد سلطان بالإسماعيلية عن يوم الخميس ٣١ أغسطس سنة ١٨٨٢ م .
- (٩٣) دار الوثائق القومية ، محفظة الثورة المرابية رقم (٤) ملف ٥٣ تليفات من وكيل الجهادية إلى ناظر الجهادية بالتل الكبير بتاريخ ٣٠ أغسطس سنة ١٨٨٢ .
- (٩٤) المصدر السابق ، تليفات من قومندان الصالحية إلى سعادة ناظر الجهادية بتاريخ ٣٠ أغسطس سنة ١٨٨٢ .
- (٩٥) أحمد عرابى : كشف الستار عن سر الأسرار - الجزء الثانى ص ٣٩٦ ، ٣٩٧ .
- (٩٦) دار الوثائق القومية : محفظة بعنوان (أوراق تتعلق بالجيش المصرى والثورة المرابية) لم تحمل رقماً بعد بالدار - تحت الترتيب ملف ٢/٦ وثيقة رقم ١٢٤٤ مذكرات محمد سلطان بالإسماعيلية يوم السبت ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ م .
- (٩٧) المصدر السابق : وثيقة رقم ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ مذكرات محمد سلطان بالإسماعيلية عن يوم الأحد ١٠ سبتمبر سنة ١٨٨٢ م .
- (٩٨) المصدر السابق ، وثيقة رقم ١٢٣٤ حل تليفات شفرة من محمد سلطان باشا إلى الخديو بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ م .
- (٩٩) المصدر السابق : وثيقة رقم ١٢٣٩ حل تليفات شفرة من سلطان باشا إلى الخديو بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ م .
- (١٠٠) أحمد عرابى : كشف الستار عن سر الأسرار - الجزء الثانى ص ٣٩٧ ، ٣٩٨ .
- (١٠١) دار الوثائق القومية ، بعنوان (أوراق تتعلق بالجيش المصرى والثورة المرابية) لم تحمل رقماً بعد بالدار - تحت الترتيب - ملف ٢/٦ وثيقة رقم ١٢٤٥ مذكرات محمد سلطان بالإسماعيلية عن يوم الأحد ١٠ سبتمبر سنة ١٨٨٢ م .
- (١٠٢) المصدر السابق : وثيقة رقم ١٢٣٩ حل تليفات شفرة من سلطان باشا بالإسماعيلية إلى الخديو بالإسكندرية بتاريخ ١١/٩/١٨٨٢ م .
- (١٠٣) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن - الجزء الأول ص ١٩٤ .
- (١٠٤) أحمد عرابى ، كشف الستار عن سر الأسرار - الجزء الثانى ص ٣٩٨ ، ٣٩٩ .
- (١٠٥) عبد الرحمن الرافعى : هراى الزعيم الثائر ص ١٨٩ .
- (١٠٦) أحمد عرابى : كشف الستار عن سر الأسرار - الجزء الثانى ص ٣٩٨ ، ٣٩٩ .

**A.M. Broadley : How we defended Arabi and His Friends, p. (١٠٧)
137.**

(١٠٨) عبد الرحمن الرافعي : عرابي الزعيم الناصر ص ١٨٩ ، ١٩٠ .

(١٠٩) دار الوثائق القومية : محفوظات بمنوان (أوراق تتعلق بالجيش المصري والثورة العربية)
لم تحمل رقما بعد بالدار - تحت الترتيب - ملف ٢/٦ وثيقة رقم ١٢٤٩ مذكرات محمد سلطان بالإسماعيلية عن
يوم الأربعاء ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ م .

Charles Royle : The Egyptian Campaigns 1882 - 1885, p. 178. (١١٠)

(١١١) أحمد عرابي : كشف الستار عن سر الأسرار - الجزء الثاني - ص ٤٠٢ .

الفصل التاسع

الموقف من الأُجانب في الثورة العربية
محاولة لتفسير ظاهرة العنف في الثورة

بقلم : د. علي بركات

حاولت بعض المصادر الأوربية التي عاصرت الثورة العرابية أن تصف الثورة بأنها حركة تعصب إسلامية ضد الأوروبيين بل أن مصادر الخارجية البريطانية نفسها نظرت لأحداث الثورة من هذا المنظور فقد وصف جرانفيل وزير الخارجية البريطانية في ذلك الوقت معركة التل الكبير بأنها انتصار أوروبى ، ولو انهزم الجيش الإنجليزي لكان ذلك كارثة على كل الدول التي تحسب حساباً للتعصب الإسلامى^(١) .

حقيقة شهدت الثورة العرابية في بعض مراحلها بعض الحوادث التي استهدفت الأجانب لكن ذلك يرجع إلى طول المعاناة التي لقيها المصريون من الأجانب الذين تسللوا إلى كل شبر من أرض مصر وارتكبوا كل أنواع المظالم في حق الشعب المصرى في ظل الامتيازات الأجنبية وخضوع السلطة المتزايد للنفوذ الأجنبي .

بل أن خضوع السلطة للأجنبي والدور الذي لعبه الأجانب في مصر خلال تلك الفترة كانا من العوامل الرئيسية التي فجرت الثورة . فالثورة العرابية كانت تهدف إلى وقف التدخل الأجنبي الذي وصل إلى حد ممارسة السلطة الفعلية في البلاد عن طريق وزيرين أجنيين في وزارة كانت مصرية الإسم^(٢) كما كانت الثورة تهدف من ناحية أخرى إلى وقف طغيان الحكم في الداخل عن طريق دعم الدستور والحياة النيابية .

وفي هذه الدراسة سوف أحاول إلقاء الضوء على الدور الذي لعبه الأجانب في الريف والمدينة خلال الفترة التي سبقت الثورة حتى نتسكن من فهم التحركات التي اتسمت بالعنف من جانب قطاعات من الجماهير ضد الأجانب في بعض مراحل الثورة .

هجرة الأجانب إلى مصر

شهد عصر محمد على نزوح الأجانب بكثرة إلى مصر ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل منها :

- إقامة الحكومة المركزية القوية التي قضت على كل مظاهر فرضى العصر المملوكى .

- البرامج التي طبقها محمد على للنهوض بالبلاد وتنمية مواردها في شتى المجالات في إطار من سياسة الأخذ عن الغرب التي تبناها محمد على مستعيناً في ذلك بعدد كبير من الأجانب كخبراء وفنيين في الجيش وفي البحرية وفي المدارس والصناعات .

- جو التسامح الذى ساد البلاد وخاصة تجاه الأجانب الذين تركوا حياة العزلة في الأحياء التي كانت مخصصة لهم . ومن ثم أدخلوا يختلطون ويتجولون في أنحاء البلاد وربطت محمد على ببعضهم صداقات كما اتخذ منهم أطباءه الخصوصيين من أمثال « غيطاني بك » « وكلوت بك »^(٣) .

وثمة سبب أخير هو أن محمد على قد استعان ببعض الأجانب لتصريف منتجاته في الأسواق الأوروبية^(٤) .

وعلى ذلك فقد شهد عصر محمد على نزوح الأجانب إلى مصر بكثرة وكان أول العناصر التي قدمت إلى مصر اليونانيين الذين وفدوا إلى مصر منذ عام ١٨١١ وانخرط عدد منهم في جيش الباشا بعد أن قضى على المماليك في مذبح القلعة . وقد اشتغل اليونانيون عامة بالتجارة .

أما الفرنسيون فقد كثروا وفودهم إلى مصر عقب انهيار إمبراطورية نابليون الأول أى بعد عام ١٨١٥ . وعلى ذلك فقد بلغ عدد الأجانب في مصر عام ١٨٣٣ حوالى ٤٨٦٦ معظمهم من الإنجليز النازحين من جزيرة مالطة وجزر الأيونيان ومن الفرنسيين واليونانيين وأهالى الليفانت^(٥) .

وقد استطاع الكثير من التجار اليونانيين الذين كونوا لأنفسهم رؤوس أموال ضخمة أن يستثمروها في استصلاح الأراضي . كما أن عدداً من التجار الإنجليز قاموا باستثمارات رأسمالية على مساحات كبيرة من الأرض بلغت حتى عام ١٨٤٠ حوالي ٢٥ ألف فدان بعضها من أراضي الأبعادية التي استصلحوها وزرعوها^(٦)

وإذا كانت العناصر التي استعان بها محمد علي في البداية من ذوى الخبرة . إلا أن مصر في نفس الفترة قد شهدت عناصر أخرى لا خلاق لها من طلاب الثراء أنحلوا يمارسون أنواعاً من الغش والأساليب غير المشروعة بطريقة أزعجت محمد علي فكتب إلى باغوص باشا في فترة مبكرة ترجع إلى عام ١٢٤٤ هـ (١٨٢٩) أمراً يشيد فيه إلى أنه « بالنسبة لتكاثر وجود طوائف الأفرنج في مصر بلا صفة ولا كسب ولا مأوى فقد تذاكر مع قنصلي إنجلترا وفرنسا الموجودين عنده في شأن هؤلاء واستصوب تبليغ عموم القناصل بإعادة من لا كسب له ولا صفة ولا مأوى منهم » وفي نهاية الأمر يطلب محمد علي سرعة إنجاز ذلك « تخليصاً للحكومة من شرورهم »^(٧) ولما كان نظام التمثيل القنصلي في ذلك العصر لا يمنع القناصل من مزاوله التجارة فقد عاون جماعة من هؤلاء القناصل حكومة محمد علي في نشاطها التجاري وصاروا يقومون بأعمال الإستيراد ، ومن هؤلاء أنسطاس قنصل السويد ويزينيا قنصل اتحاد الهانزا وباستريه قنصل اليونان وروشن قنصل تسكانيا^(٨) . والحقيقة أن محمد علي قد أعطى الأجانب في مصر حقوقاً لم تكن ممنوحة لهم في الدولة العثمانية إلا أن سلطته في البداية كانت كاملة على هؤلاء الأجانب وحالت دون أى محاولة لاستغلال النفوذ أو إساءة التصرف من جانبهم . إلا أن هذا الوضع لم يستمر طويلاً فقد أخذ في التغير بعد عام ١٨٤١ حيث أصيب نظام محمد علي بالضعف والتحلل كنتيجة لعوامل داخلية وأخرى خارجية ويعنينا هنا العامل الخارجي . ذلك أن أوروبا الغربية قد شهدت خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر تغييراً ثورياً في اقتصادها وذلك بعد قيام الإنقلاب الصناعي وانتصار الثورة البورجوازية وهي الفترة التي ازدهرت فيها الفلسفة الاقتصادية القائمة على حرية التجارة . وقد أدت زيادة الإنتاج وخاصة في إنجلترا إلى ضرورة وجود أسواق خارجية^(٩) . وفي هذا الاتجاه راحت السياسة البريطانية تضغط على

الدولة العثمانية من أجل فتح أسواقها أمام السلع البريطانية . وتمكنت بريطانيا فعلا من توقيع اتفاقية بلطة ليمان في أغسطس عام ١٨٣٨ مع الباب العالي والتي تقضى بإلغاء كل أنواع الاحتكارات في الدولة العثمانية بما في ذلك مصر . وحذت حذوها الكثير من الدول الأوروبية ف وقعت فرنسا معاهدة مماثلة مع الباب العالي في نوفمبر من نفس العام . وكذلك فعلت النمسا في أكتوبر من العام التالي^(١) لكن محمد علي قاوم تطبيق مثل هذه الاتفاقيات في مصر لأن ذلك كان يعنى تصفية نظامه الاقتصادى القائم على الاحتكار غير أنه أرغم على ذلك بعد تسوية ١٨٤١/٤٠ ولم يعد في وسعه مقاومة الضغط الإنجليزي بعد أن فرضت عليه إنجلترا التسوية المشار إليها بقوة السلاح . وعلى ذلك فعندما بدأ سيل الأوروبيين يتدفق على البلاد كانت مصر قد خرجت من نضالها العنيف مع تركيا وقد فرضت عليها تلك التسوية الشاذة التي وضعت للمسألة المصرية وذلك الوضع الذى مكن الأجانب من استغلال مواردها في ظل معاهدات الامتيازات التي سرت في مصر سرىاتها في الدولة العثمانية بموجب التسوية المشار إليها يحميمهم في استغلالهم للبلاد ذلك الإشراف الأوروبي الذى حققته تلك التسوية . وفى غيبة طبقة وسطى مصرية بعد أن أجهضت مشروعات محمد علي ونظامه الاقتصادى هذه الطبقة ومن هنا فقد أصبحت الظروف مهيأة لهذه العناصر الوافدة لتمارس دورها التخريبي ولم تكن مصالح هؤلاء الوافدين دائماً شريفة لأن أكثرية الأجانب الذين وفدوا على مصر في ذلك الوقت كانوا من المغامرين الذين لا خلاق لهم ولا مبادئ فكان لا يعينهم سوى استغلال البلاد ونهب اقتصادياتها وساعدهم في ذلك قناصل الدول طمعاً في اقتسام الربح معهم .

غير أنه بوصول عباس إلى السلطة توقف بشكل مؤقت تدفق الأجانب على مصر فعباس الأول الذى كان يخشى من ازدياد النفوذ الفرنسى في مصر أخرج عدداً من الفرنسيين المشتغلين في المعامل والمصانع وأعادهم إلى بلادهم . وتقدر المصادر عدد الموظفين الأوروبيين الذين تم طردهم في أوائل حكم عباس بحوالى ٦٠٠ من الموالين لإبراهيم . غير أن عباس سمح لبعض المشتغلين بالتجارة من اليونانيين بالبقاء بشرط أن يقدموا نوعاً من الضمانات وأن يحصلوا في مقابل ذلك على بطاقات تدون فيها أسماءهم . وفى نفس الوقت رفض عباس استخدام أى

مهندسين لإنجليز في مشروع السكة الحديد الذي بدأ تنفيذه في عهده وأصر على أن يقوم بالعمل في هذا المشروع المصريون وحدهم^(١١)

تطور وضع الأجانب في مصر بعد عهد عباس

يمكن القول أنه حتى نهاية عهد عباس لم يكن الأجانب يمثلون خطراً على البلاد لكن الحال ما لبث أن تغير بوصول محمد سعيد إلى السلطة . فقد عرف سعيد بحبه للأجانب وتساهله معهم فعظم نزوحهم إلى مصر في عهده وفي عهد خلفه إسماعيل . وقد شهدت هذه الفترة المرحلة الثانية من ضغط الرأسمالية العالمية على مصر كنتيجة لاستمرار التطور الاقتصادي في أوروبا واستمرار تراكم رأس المال الذي أصبحت الحاجة ماسة إلى تصديره ومن ثم تدفق رأس المال الأجنبي على مصر في عهدى سعيد وإسماعيل في شكل استثمارات أو قروض حكومية وكان معظم رؤوس الأموال هذه فرنسية وإنجليزية فاتجه رأس المال الفرنسي إلى إقراض الحكومة وإنشاء شركات السكر والغزل والمياه وفروع البنوك الكبرى . كما ساهم رأس المال البريطاني في إقراض الحكومة تنفيذاً للمشروعات العامة كالسكك الحديدية والموانئ وفي المدة من عام ١٨٦٥ إلى عام ١٨٧٥ كان النشاط الرئيسى لرأس المال الأجنبي هو الإقراض الحكومى فارتفع الدين العام من ٣ مليون من الجنيهات في عهد سعيد إلى نحو ٩٠ مليوناً في أواخر عهد إسماعيل^(١٢) .

وخلال حكم إسماعيل أبدى اليهود المقيمون بمصر إهتماماً باستثمار أموالهم في بعض المشروعات الحكومية وظهر منهم عدد من الممولين كانوا ينتمون بالقرابة إلى كبار الممولين اليهود مثل روتشيلد وابنهم وغيرهما مما أتاح لهم تسهيلات مالية ومصرفية كبيرة وقد لعبت هذه البنوك دوراً هاماً في تمويل الحكومة واستثمار الأموال الأجنبية في مصر ومن هؤلاء عائلات قطاوى ومنشة وسوارس وسرسق وأول إشارة لعائلة قطاوى في منتصف القرن التاسع عشر حيث أنشأ يعقوب قطاوى بنكاً في القاهرة مع أولاده الأربعة ويعتبر بنك سوارس من أهم البنوك التي أنشأها اليهود المحليون حيث كانت تربطه روابط وثيقة ببنك باريس والبلاد

الواطئة أحد بنوك الأعمال الفرنسية الكبرى . وقد تطورت أعمال هذه البيوت المالية تطوراً ملحوظاً بعد سنة ١٨٧٥ على أثر نضوب معين الأرباح والعملات التي كانوا يحصلون عليها من إصدار القروض والوساطة فيها ومن العمليات التجارية الحكومية فتحول البعض منهم إلى إقراض أصحاب الأراضي وتمويل الصادرات واستصلاح الأراضي وبيعها بالتقسيط^(١٣). وفي نفس الوقت كانت الرأسمالية العالمية تضغط في اتجاهين :

١ — تحطيم ما بقي من العلاقات التي خلفها عصر محمد علي فشهدت هذه الفترة تعميم عملية جباية الضرائب نقداً وإلغاء ضريبة الدخولية التي كانت تعوق حركة التجارة الداخلية كما تم إقرار حقوق الملكية على الأراضي الخراجية خلال سلسلة من التشريعات والتطورات .

٢ — إدخال القانون المدني الفرنسي لتنظيم العلاقات الجديدة مدعماً بسلطة المحاكم المختلطة التي أنشئت عام ١٨٧٦ بعد أن أصبح الأجانب طرفاً في هذه العلاقات بعد أن زادت أعدادهم في مصر^(١٤) .

وتذكر المصادر أنه بمجرد أن ذاع خبر موت عباس تدفق على مصر المختالون والباحثون عن الذهب من كل أنحاء أوروبا بأعداد كبيرة كما لو كانت مصر كاليفورنيا الجديدة وفي الفترة ما بين عامي ١٨٥٧ و ١٨٦١ دخل البلاد حوالي ٣٠ ألف أجنبي في المتوسط كل عام .

وكان حفر قناة السويس وارتفاع أسعار القطن خلال الحرب الأهلية الأمريكية عوامل جذب جديدة ساعدت على زيادة معدل تدفق الأجانب إلى مصر فارتفع عدد الذين دخلوا البلاد من ٣٢ ألفاً عام ١٨٦٢ إلى ٥٦٥٠٠ عام ١٨٦٤ ثم إلى ٨٠ ألفاً عام ١٨٦٥ حيث بلغ ذلك السيل ذروته في هذه السنة ذلك لأن انهيار أسعار القطن بانتهاء الحرب الأهلية الأمريكية جعل هذا العدد ينخفض إلى ٥٠ ألفاً عام ١٨٦٦^(١٥) .

وتتفق المصادر على أن نوعية هؤلاء الوافدين كانوا من حثالة سكان البحر

الأيض المتوسط فالملوانى المزدحمة وقرى مالطة وصقلية والشرق الأدنى قد أرسلت الفائضين من أطفالها الفقراء والعاطلين والساخطين إلى أرض المال الوفير وكل هؤلاء تدفقوا على الاسكندرية يشرفون على أعمال الخدم ويلبون احتياجات وشهوات الرواد في الحلات والحانات و « كازينوهات » القمار والفنادق وبيوت الدعارة في حى الامتيازات الأجنبية^(١٦) .

وإذا كانت هذه الامتيازات قد وضعت في البداية لتنظيم إقامة الأجانب في الدولة العثمانية إلا أنه مع مرور الوقت تحولت هذه الامتيازات إلى مزايا وحقوق مكتسبة وساعد على ذلك نغموض نصوصها مما جعلها تنكس ميزان القوى بين الحكومة المحلية والأجانب خصوصاً في مصر التي أسى فيها استعمال هذه الامتيازات^(١٧) فإلى جانب الامتيازات الأجنبية التي كان يتمتع بها الأجانب الغربيون بفضل القوة العسكرية لدولهم كان هناك الضعف السياسى الخاص بنظام الحكم في مصر والوضع الذى خلفته تسوية ١٨٤١/٤٠ فالاستقلال الداقى الذى حصلت عليه مصر المشوب بالخضوع للأجانب من جانب حكام أسرة محمد على وخوفهم من تدخل الأتراك لسلبهم هذا الاستقلال ثم رغبة هؤلاء الحكام فى الحصول على قدر أكبر من الاستقلال جعلهم حريصين على إرضاء الأوروبيين ومن ثم كان الإرتواء فى أحضان فرنسا تارة وإنجلترا تارة أخرى وبالتالي كان الحكم عرضة للضغط من قبل هذه الدول . وبمجرد أن أدرك ممثلو الدول الغربية أن الولاة غير قادرين على مقاومة التهديد بالقوة أصبحت أبواب الفساد مفتوحة على مصراعيها فى مصر ولم يكن معظم القناصل مستعدين فقط للدفاع عن قضايا مواطنيهم بل كانوا مستعدين للدفاع عن أى شخص سواء كان أجنبياً أو من أهل البلاد مقابل مبلغ من المال وبذلك أصبح لكل دولة غربية قائمة بمن تشملهم الحماية . وبذلك أصبح جواز السفر سلطة تجارية أكثر منه تحقيق شخصية . وفوق كل ذلك عرف الأجانب فى مصر كيف يستغلون قوتهم لا للدفاع عن أنفسهم فحسب بل لتدعيم مركزهم ضد أهالى البلاد وضد الحكومة المصرية فى آن واحد^(١٨) .

وتكاد تجمع المصادر على أن الأجانب كانوا لا يدفعون ضرائب عن ملكياتهم

على الرغم من أن القانون الصادر عام ١٨٦٧ يعطى الأجانب حق ملكية العقارات في الدولة العثمانية اشترط خضوع الأجانب للقوانين المحلية^(١٩) .

وفي ظل نظام القضاء القنصلي كان من الصعب على الفلاحين خاصة الحصول على حقوقهم حيث استأثرت المحاكم القنصلية بنظر جميع أنواع المنازعات الخاصة بالأطيان ومنها الرهن ونزع الملكية فكانت الأطيان في مصر يطبق عليها ١٧ قانوناً أجنبياً تطبقها ١٧ قنصلية وكان على المصرى إذا خسر دعواه ضد الأجنبي أن يستأنفها أمام محاكم البلد التابع لها الخصم . وإذا صدر على الأجنبي حكم بإخلاء أرض أو عقار لأحد الوطنيين كان الأجنبي يحتال على ذلك الحكم بالتنازل عن هذه الأرض لأجنبي آخر ويصبح على الوطنى أن يقيم دعوى جديدة على الخصم الجديد وأمام هذه الدورة كان المصرى كثيراً ما يضطر إلى ترك حقه^(٢٠)

وتصور مذكرة موجودة ضمن أوراق الثورة العرابية مدى ما وصلت إليه الأمور في هذا القطاع فتقول : « ولما صار التهاون في هذا الإجراء وصلت الحالة إلى الاكتفاء بتسليم الجاني إلى قنصله وإخباريته بما فعل الأجنبي من التعديات على الوطنى فالوطنى المسكين إما أن يريد دعوة عند القنصلات أو لا يريد فإن أراد فعليه أن يحضر أفوكاتوا ويصرف ماله ووقته وإن لم يرد إقامة دعوة فلا يعلم ولا تعلم الحكومة ماذا حصل مع الأجنبي هل عوقب أم لم يعاقب وإذا تصادف وسألت الحكومة جناب القنصل بواسطة الخارجية عما تم في شأن الجاني فجواب القنصل إذ لم يفد بأن النفر فر هارباً من السجن فقد يفيد بأنه صار نفيه إلى بلاده أو تغريمه ثم بعد عدة شهور يشاهد الجاني الذى كان حليفاً واسمه بولص صار ملتجئاً واسمه جورجى أو العكس » وتضيف المذكرة « فهذه صار حق الوطنى غير مضمون »^(٢١) .

وفي ظل هذه الظروف وصلت الجاليات الأجنبية خلال تلك الفترة حد الإرهاب وأصبحت الامتيازات الأجنبية في مصر تعود بالفائدة على أحط أنواع الأوروبيين فالأوروبي الساعى للاشتغال بالربا الفاحش واليونانى الفندقى أو الخمار أو السمسار واليهودى المرابى كلهم تحالفوا على نهب الوطنيين حقوقهم^(٢٢) .

وسنعرض فيما يلي لجوانب من النشاط الاقتصادى الذى مارسه الأجانب فى الريف والمدينة على ضوء الاعتبارات السابقة .

النشاط الاقتصادى للأجانب فى الريف

لعل أبرز أنواع النشاط الاقتصادى فى الريف خلال تلك الفترة هو حيازة الأرض الزراعية وفى هذا المجال كان وضع الأجانب فى مصر متميزاً عنه فى أية ولاية أخرى من ولايات الدولة العثمانية فلم يكن مسموحاً للأجانب بامتلاك العقارات فى أنحاء الدولة العثمانية حتى عام ١٨٦٧ عندما صدر قانون يعطيهم الحق فى امتلاك العقارات على أن يخضعوا للوائح والقوانين التى تطبق على الرعايا المحليين فى هذا المجال .

أما فى مصر فقد سمح محمد على للأجانب بامتلاك الأراضى ثم أصدر سعيد باشا أمراً عالياً فى ديسمبر عام ١٨٥٨ يقضى ببيع الأراضى الخراجية التى تركها الفلاحون وسمح للأجانب بشرائها أسوة بالوطنيين وبمقتضى هذا الأمر أصبحت الأتليان التى اشتراها الأجانب من هذا النوع عشورية بعد أن كانت خراجية فى حيازة الفلاحين أى أنها أصبحت تخضع لضريبة أقل ثم أصدر سعيد أمراً آخر فى نوفمبر عام ١٨٦٠ رخص فيه للأوروبيين بإنشاء وابورات لحلج الأقطان فى الأراضى التى فى حيازتهم^(٢٣) وكان طبعياً أن يستفيد الأجانب من فرص منح الأراضى فى عهد محمد على فأراضى الأبعادية شأنها فى ذلك شأن أراضى المعمور كانت تمنح للأجانب وخاصة اليونانيين ولعل من أقدم المنح التى أعطيت للأجانب ١٠٠٠ فدان من أبعادية ناحيتى محلة كليل والجردات بالبحيرة أعطاها محمد على عام ١٨٣٨ إلى توسيجه قنصل دولة الروم أى اليونان و ٢٠٠ فدان من أبعادية قريطب بالغربية أعطيت إلى روسى قنصل تسكانيا^(٢٤). وقد امتدت منح الأراضى لتشمل أراضى المعمور ومن هذا النوع ١٥ فداناً من أراضى وراق الحضر بقسم أول البحيزة أعطاها محمد على إلى الأجنبى اصططافى حنا فى عام ١٨٣٩ من بينها ٩ أفدنة من الحدائق^(٢٥). كما منح الأجانب أراضى بناء ، فتشير الوثائق إلى أن المدعو إلكسان قد منح مساحة تزيد عن الفدانين من أراضى البناء بأمر من محمد

على عام ١٨٣٦ بضواحي مصر القديمة « باعتبار دار » كما يقول التقيسيط الصادر في هذا الشأن^(٢٦) بل أكثر من هذا منح محمد على توسيجه قنصل دولة الروم السابق الإشارة إليه منزلين مساحتهما ٢٥٠٠ ذراع بقرية سنبادة بمديرية البحيرة لإقامة مخبز بهما الأول به أربع غرف « ومطبخ مع محل راحة » كما تذكر الوثائق، وبالأخر ثلاث غرف « ومطبخ ومحل راحة » وبالمزليين مخزنان وذلك بأمر أصدره محمد على في عام ١٨٣٦^(٢٧) وثمة منح أخرى أعطيت للأجانب في عهد عباس من بينها ٧٥٠ فداناً أعطيت للأجنبي بنفور . غير أن الجزء الأكبر من ملكيات الأجانب قد تكون من خلال عمليات شراء الأرض التي نشطت في أعقاب القرار الذي أصدره محمد على في ٥ محرم عام ١٢٥٨ هـ (١٨٤٢م) بتملك أراضى الأبعاديات لأصحابها تملكاً كاملاً . وتشير سجلات الأراضى إلى العديد من المشتريات التي قام بها الأجانب لهذا النوع من الأرض . فالأجنبي سوتر « ترجمان دولة الإنجليز بالإسكندرية » اشترى ١٠٠ فدان من أبعادية كفر محلت داود بالبحيرة من كاتب باغوض بك عام ١٨٤٣^(٢٨) . كما اشترى الفرنسي يوسف بربريه ١٥٠ فداناً من أطيان ناحية العوضى بمديرية الشرقية كانت مملوكة لمحمد عرقى ودفع مبلغ ١٧٥٠٠ قرش ثمناً لها وذلك في عام ١٨٤٣^(٢٩) .

أما أطيان باغوص باشا ناظر خارجية محمد على البالغ مساحتها ١٥٠ فداناً بنواحي المطرية ومسطرد فقد آلت إلى إثنين من الأرض مقابل ديونه^(٣٠) .

كما تشير سجلات الأراضى إلى أن ميخالى توسيجه قنصل اليونان بالإسكندرية قد اشترى ١٢٠٠ فدان من أطيان أمير اللواء عثمان شريف وإخوته بزايوة نعيم بالبحيرة ودفع ثمناً لها ١٢٠٠٠ قرش عام ١٨٤٤^(٣١) .

وقد ساعد الأجانب على ذلك إسراف طبقة النوات وغرق بعض أفرادها في الديون وبذلك آلت بعض أطيانهم للأجانب وهي حقيقة تؤكد حركتها بيع الأرض في الفترة التالية فقد اشترى الكونت يوسف زغيب قنصل دولة البرتغال في الإسكندرية مساحة ٧٩٧ فداناً من أطيان على حيدر باشا بالدقهلية^(٣٢) . أما أطيان حسن باشا رسمى البالغ مساحتها ١٦٨٧ فداناً بالسنبلاوين فقد اشترها كل من إبراهيم

الدرعى الإسرائيلى التاجر بالسنبلاوين وإيليا هو طوربيل من رعايا فرنسا بالإسكندرية وروفايل وسعد سوارس من أصحاب البنوك بمصر عام ١٨٨٠ ، ١٨٨١ مقابل مبلغ ٢٠,١٨٧,٧٣٣ قرشاً وقد شملت هذه الأقطان وبوراً للمياه ومبنى عزبتين^(٣٣) .

وعندما طرحت أقطان المتروك (التى تركها الفلاحون) للبيع أضافت مصدراً جديداً لنمو ملكيات الأجانب فمن هذه الأرض اشترى اليونانى سوتيرى انسطسيارى ٣٥٠ فداناً من أراضي مديرية الغربية عام ١٨٦٣ . هذا بالإضافة إلى الأراضى التى حصل عليها الأجانب من الفلاحين فى مقابل ديونهم . وبذلك أصبح الأجانب يمثلون شريحة لا يستهان بها من كبار الملاك فى أواخر عهد اسماعيل معظمهم من أغنياء المدن^(٣٤) .

وثمة مظهر آخر من مظاهر النشاط الاقتصادى يرتبط بحيازة الأرض وهو امتلاك وابورات مياه الرى ويشير على مبارك إلى العديد من هذه الوابورات التى أصبحت مملوكة للأجانب خلال تلك الفترة فمثلاً عند حديثه عن مدينة طنطا يذكر وابوراً لحلج القطن وطحن الحبوب وسقى المزروعات مملوكاً للانجليزى جيمس وهى إشارات تتكرر فى أكثر من موضع فى الخطط^(٣٥) وتتجلى خطورة هذا النوع من الوابورات إذا علمنا أن الأجانب تمكنوا من خلال هذا النوع من الوابورات احتكار بيع مياه الرى خلال فترات التحاريق واستطاعوا عن طريق ذلك أن يكونوا ثروات طائلة بل أن أحدهم استطاع أن يسجل ديونا على الفلاحين بلغت ما يقرب من ثلاثة آلاف جنيه على أهالى قرية شبرا بلولة (منوفية) خلال ثلاث سنوات مقابل رى مساحة لم تزيد عن ٢٦٠ فداناً خصصت لزراعة القطن فى القرية وذلك بالاتفاق مع مشايخها^(٣٦) . يتضح ذلك أيضاً من إثارة الموضوع فى مجلس شورى النواب عام ١٨٨٢ حيث تأثرت بعض الأراضى من جراء احتكار الأجانب لتوزيع المياه بواسطة هذه الوابورات مما أضر بمصالح الملاك المصريين . وفى جلسة مجلس شورى النواب بتاريخ ٢٨ فبراير عام ١٨٨٢ عرض على المجلس تقرير مقدم من العضو سليمان منصور بالشكوى من تركيب وابور رى بفم ترعة الصيفية المنفرعة من ترعة الشرقاوية بالقليوبية بواسطة الأجنبى بولاد وترتب على تركيبه واحتكاره إلحاق الضرر بنحو ثلاثين ألف فدان وحرمانها من الرى كما جاء فى التقرير واقترح

العضو أن يطلب من نظارة الأشغال إرسال لجنة من طرفها للنظر في هذا الأمر وقد وافق المجلس على مخابرة نظارة الأشغال في هذا الصدد لرفع الضرر عن ملاك هذه الأطيان (٣٧) .

وثمة نوع من النشاط الاقتصادي الذي مارسه الأجانب في الريف يتصل باستئجار مساحات واسعة من أراضي « قومسيون الأراضي » التي آلت إلى الدولة من أملاك أسرة الخديو اسماعيل وإعادة تأجيرها في مساحات صغيرة للفلاحين بإيجار أعلى ، مما كان موضع شكوى الفلاحين المستأجرين حيث كان الأجانب يغشون في قياس الأرض المؤجرة كما حدث في أطيان مديرية الفيوم حيث كان الأجانب اخوان مندلفو يستأجرون أطيان القومسيون في مساحات واسعة ويقومون بتأجيرها من الباطن للفلاحين بإيجار أعلى وفي مساحات تقل عن المساحات المتفق على تأجيرها للفلاحين (٣٨) .

ولقد بلغ نشاط الأجانب الاقتصادي في الريف المصري خلال تلك الفترة إلى حد مشاركة الفلاحين على مواشيهم وما ترتب على ذلك من مشاكل وخلافات (٣٩) . وقد شهدت هذه الفترة أيضاً مولد شركات الأراضي ولعل من أولى هذه الشركات شركة الكوم الأخضر ويشير على مبارك إلى هذه الشركة وإلى أسلوب الأجانب في الاستيلاء على الأرض فيذكر عند حديثه عن قرية الكوم الأخضر بمديرية البحيرة أن الشركة أنشأت عزبة في شرق هذه القرية سميت بعزبة الكوم الأخضر « وسكنها رجال من الكومبانية واستولوا بطريق الشراء ونحوه على نحو اثني عشر ألف فدان جيدة الزرع » (٤٠) .

وهذا يجرنا إلى الحديث عن الدور الذي لعبه الأجانب في الريف وأنواع المظالم التي ارتكبوها يصور يوسف نحاس طريقة دخول المرائي الأجنبي إلى القرية بقوله : « يفد إلى القرية رجل حقير البذة لافتتاح حانوت فيبدأ بأن يبيع للسذج أصنافاً مزهوشة وبضائع من أردأ الأصناف بأفدح الأثمان وهو إلى جانب ذلك يبدأ بالمراعاة الجزئية معطياً عشرة قروش ليأخذ ١٥ قرشاً في نهاية الأسبوع أى في يوم السوق الذي يستطيع فيه مدينه أن يبيع شيئاً مما عنده ليقضى ماعليه فإذا حال الحول (مرعام) يكون قدر مايمكنه من توسيع تجارته ومنها التسليف فلا يلبث هذا الرجل الخامل أن يصبح ز

معروفاً وأن يتلقب بلقب الصيرفي وعندئذ يجري على الخطوة التالية . يحتاج الفلاح إلى نقود فيعطيه الجنيه الإنكليزي ب ١٢٥ قرشاً أى بفائدة قدرها ٢٧٪ وأحياناً ٣٠٪ وهو نفسه يحرق سنداً بالمبلغ فيوقعه الفلاح بختمه جاهلاً ما يخبئه له الصك لأنه لا يقرأ . على أن هذه الفائدة لم تكن في الحقيقة إلا جزءاً من الربح الذي يطمع فيه المرابي . أما مكاسبه الأخرى فهي أنه يجعل ميعاد الدفع شهر أكتوبر وهو الشهر الذي يبيع فيه الفلاح قطنه والفائدة محسوبة عن سنة كاملة والفلاح الذي لا يستعد للدفع يبيع المرابي قطنه بثمن بخس لاضطراره من جهة وجهله بالأسعار من جهة أخرى . هذا إلى جانب السرقة في الميزان « وعلى ذلك فيوسف نحاس يقدر أرباح المربين بأنها كانت تتراوح ما بين ٦٠ و ٧٠ ٪ . وعلى هذا فلا يمضي وقت طويل حتى يكون ذلك المرابي قد كون ثروة كبيرة^(٤١) . وقد ساعد على هذه الطريقة المدمرة تلك الضغوط الاقتصادية التي تعرض لها الفلاحون في ذلك الوقت وأبرزها الضرائب المتزايدة . هذا إلى جانب أن الحكومة كانت في بعض الأحيان تقتصر من المربين مبلغاً من المال على أن تحيلهم إلى الفلاحين لجباية الضرائب منهم في منطقة معينة فكان المرابون يجوبون القرى مصحوبين برجال السلطة ويحصلون من الفلاحين على أكثر مما دفع المرابون للحكومة وأكثر من الضريبة المستحقة^(٤٢) .

وعموماً فلم تكن وسائل الأجانب في الريف من أجل اكتساب الثروة شريفة أو مشروعة فقد ارتكبوا من أجل تحقيق أهدافهم شتى أنواع الجرائم والمخالفات ودخلوا من أجل ذلك في مشاكل مع الفلاحين والمزارعين . وتشير الوثائق إلى عمليات اغتصاب للأرض قام بها الأجانب ترجع إلى عصر عباس فتشير وثائق المعية إلى أن اليوناني نقولا وسيلي قد استولى على مساحة ٤٨ فداناً من أطيان المتروك بناحية ناي (قليوبية) وعند عودة أصحابها من الفلاحين رفض الأجني المذكور إعادة أرضهم إليهم بدعوى أنه اشتراها وفي موضع آخر استولى نفس اليوناني على خمسة أفدنة ونصف ساقية كانت لفلاح توفي وأدعى أنه اشتراها ومنع الفلاحين أصحاب الحق من زراعتها وثبت من تحقيق الموضوعين أن اليوناني المذكور ليس له حق في هذه الأطيان^(٤٣) .

وإذا انتقلنا إلى عصر إسماعيل وبداية عصر توفيق لوجدنا الكثير من مظاهر

الاغتصاب والخروج على القانون لدرجة وصلت في بعض الأحيان إلى الصدام بين الفلاحين والأجانب .

في مديرية المنيا اشترى الأجنبي حنا سوريال أربعين فدانا من الشيخ حسن العدوى وحاول طرد الفلاحين المقيمين بمباني « النزلة » الملحقة بهذه الأرض على الرغم من أن البائع أقر بأنه باع الأرض والمنزل المملوك له فقط وذلك في التحقيق الذي قامت به سلطات نظارة الداخلية « وأن المشتري لا دخل له بمنازل الأهالي » وعلى اعتبار أن منازل « النزلة » تقع خارج الزمام وكتيجة لتصاعد النزاع بين الفلاحين وبين المشتري قام الفلاحون بمنع عمال الزراعة الذين استعان بهم الأجنبي المذكور من نقل محصول الأرض كما حدث اشتباك بين الفريقين تقول سلطات مديرية المنيا : « يخشى معه حدوث سواقط » أي قتلى وعلى الرغم من ثبوت حق الفلاحين في هذه المنازل إلا أن سلطات مديرية المنيا طلبت من الداخلية إخراج الفلاحين من سكن النزلة حتى لا يحدث مالا يحمد عقباه^(٤٤) .

وفي الشرقية اشتكى عمدة الإبراهيمية من أن الأجنبي جرجس باكوس هاجم أبعادية أحد الملاك بينما كان الفلاحون يقومون بحرقها واستولى على مواشى الحرث كما احتجز بعض الفلاحين وعندما تدخل العمدة لوقف هذا التعدي رفض الأجنبي المذكور الاستجابة لطلبه^(٤٥) .

وفي شبرا بلولة (منوفية) تمكن الأجنبي هلكو من انتزاع أطيان ٢١ شخصاً على الشيوع مقابل ديون أحدهم وذلك عن طريق محكمة مصر الابتدائية والسبب في استيلاء الأجنبي المذكور على هذه الأرض ماسبق أن أشرنا إليه من أن هذا الأجنبي قام بالاتفاق مع مشايخ القرية بتركيب وابور مياه لسقي زراعة القطن ونتج عن ذلك تراكم بعض الديون على الفلاحين خلال ثلاث سنوات ومن ثم استطاع أن يستولى على أرض مملوكة لهؤلاء الأشخاص على الشيوع مقابل مابقي من ديون على أحدهم على الرغم من أن الباقيين سددوا ما عليهم ذلك لأن سند المديونية كان قد تحرر على الشخص المكلف باسمه الأطيان وقد أحييت هذه القضية إلى المحاكم المختلطة للنظر فيها في ٢ ربيع أول عام ١٢٩٨ هـ .^(٤٦) وفي ناحية اصطبارى رفض بعض الفلاحين تسليم أرضهم

التي بيعت بيعاً إجبارياً مقابل ديونهم ورسا مزاد بيعها على الأجنبي اسكندر فرقس التاجر بشبين الكوم في ١٧ أغسطس عام ١٨٧١ ونتيجة لذلك تدخلت سلطات مديرية المنوفية لتمكين الأجنبي من الأرض عن طريق قوة من الشرطة غير أن الفلاحين عادوا للمطالبة بها عام ١٨٨٢ في ظروف الثورة على اعتبار أن هذه الأرض اغتصبت منهم^(٤٧).

وفي ناحية شقلمان (شرقية) اشتكى مشايخ الناحية من التعدي الواقع عليهم من الأجانب إخوان كندورى وقد تم تحقيق الموضوع بحضور معاون الخارجية وسكرتير قنصل اليونان بالزقازيق^(٤٨).

وفي المنوفية ضرب أحد عساكر المستحفظين وإخوته أحد الأجانب بسبب مشاركة الأجنبي لأحد هؤلاء على ثور بقر^(٤٩).

وفي كفر طرخان بمديرية الجيزة قامت سلطات المديرية بالحجز على محصولات أراضي مملوكة لورثة إبراهيم بك رافت نظير الضرائب المتأخرة عليهم وقدرها ١٢,٨٢٧ قرشاً ولما كانت هذه الأرض مؤجرة لبعض أتباع سعد ليني منشة الإسرائيليين فقد قام إثنان من الإسرائيليين بمهاجمة معاون تحصيل قسم أطفيح الذى وقع الحجز على محصولات بينما كان بمنزل شيخ القرية بهدف فك الحجز ولما اعترض المعاوم المذكور على تصرفاتهم تقول الوثائق « أنهم تكلموا معه بالشراسة والتطاول لإصرارهم على حصول مفساد ولولا حصول السكة (السكوت) منه لكان نشأ من ذلك مفساد كبيرة لزعمهم أنهم حمايات ليس تحت إدارة الحكومة » وقد تحرر محضر بهذه الواقعة .

هكذا وصل جبروت الأجانب والعناصر التي كانت تتمتع بالحماية إلى حد التعدي على عمال الحكومة أثناء أداؤهم لواجباتهم بدعوى أنهم يتمتعون بحماية دول أجنبية^(٥٠).

وفي بعض الأحيان كان الأجانب يستعينون بالسلطات المحلية لتحقيق أطماعهم التي لم تكن تنقف عند حد ففي إحدى قرى الشرقية تأخر المدعو حسن هجرس ومعه ثلاثة أشخاص من أهالى القرية في سداد الأموال المطلوبة منهم لبعض الأوروبيين من التجار بسبب إصصابة مزروعاتهم الصيفية فاستعان عليهم الأجانب بسلطات المركز لإرغامهم على التنازل عن أطيانهم بسعر يقل عن قيمتها الحقيقية فلجأ الفلاحون إلى

نظارة الداخلية التي أمرت سلطات المركز بالكف عن التدخل لصالح هؤلاء الأوروبيين وذلك « لكون جهات الإدارة لا يكون لها تدخل في أمور الحقوق مالم يصدر عنها أحكام نهائية واجبة التنفيذ^(٥١) » .

وفي الكوم الأحمر قلوبية اشترى أحد الأجانب ثلاثة أفدنة كان عليها نزاع وطرده أحد أطراف النزاع واستولى على محصولها عام ١٢٩٩ هـ^(٥٢) .

هكذا مارس الأجانب شتى أنواع الخروج على القانون لتحقيق أطماعهم التي لم تكن تقتف عند حد . ولم يكن الوضع في المدينة أفضل منه في الريف .

النشاط الاقتصادي للأجانب في المدن

لعل أبرز مظاهر النشاط الاقتصادي الذي مارسه الأجانب في تلك الفترة في المدن المصرية هو النشاط التجاري . وتحدث المصادر المعاصرة لمحمد علي عن نشاط التجار اليونانيين من أمثال توسيجا وسكارمانجا الذين سيطروا على تجارة الحبوب وقتاً طويلاً قبل أن ينتقل نشاطهم إلى تجارة القطن .

وقد اتسعت أعمال التجار اليونانيين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على أثر ازدياد الطلب على المحصولات الزراعية وكانت الأرباح الطائلة التي حصلوا عليها في هذا المجال حافزاً لهم على توسيع دائرة نشاطهم الاقتصادي فجمعوا إلى جانب تجارة القطن أعمال الوكالة عن شركات البواخر والسمسرة والأعمال المتصلة بتمويل وتسليف منتجي القطن من كبار الملاك وغيرهم^(٥٣) .

وكانت المشاريع التي أقامها الأجانب في مصر مثل الشركة التي أقامها الفرنسي كوردييه عام ١٨٥٧ لتزويد الإسكندرية بالمياه الصالحة للشرب أو خطوط الترام التي أنشأتها شركة انجليزية عام ١٨٦٠ لتربط الإسكندرية بحى الرمل الجديد هذه المشاريع كانت تستهدف أكبر قدر من الاستغلال لظروف مصر وحاجتها لمثل هذه المشروعات ومن ثم كانت هذه الشركات تفرض الشروط التي تراها من جانبها^(٥٤) . ويلاحظ أن الجزء الأكبر من هذا النشاط الاقتصادي قد تركز في المدن حيث أصبح الأجانب والتمصريون يشكلون جزءاً من البناء الاجتماعي في المدينة المصرية .

وفي مجال التجارة يشير على مبارك إلى أن جزءاً لا يستهان به من التجارة الداخلية في مصر أصبح في يد الأجانب والمتصرين فهو يقول عن شارع السكة الجديدة بالقرب من العتبة بالقاهرة « وكان فتحه سنة ١٢٦٢ هـ بأمر العزيز محمد على وذلك لما اتسع نطاق التجارة وسكن جهة الموسيقى والأزبكية كثير من الأفرنج^(٥٥) ».

وفي حديثه عن مدينة دمهور يقول « وفيها تجار بكثرة من الأهالي والأجانب والأروام والإفرنج ولهم فيها منازل وخانات ولهم فيها ثلاث وابورات للطحن ووابور لحلج القطن^(٥٦) ».

وقد تركز جزء من نشاط الأجانب في المدن الإقليمية في تجارة القطن فعلى مبارك يذكر في حديثه عن مدينة أنشاص « وفيها تجار من الدول المتحابة يتجرون في القطن^(٥٧) ». ويلاحظ أن جزءاً من استثمارات الأجانب قد اتجه إلى الصناعات التحويلية البسيطة مثل حلج القطن وعصر الزيوت بعد أن سمح لهم سعيد باشا بإقامة وابورات لحلج القطن في أملاكهم كما يفهم من إشارات على مبارك العديدة في الخطط لهذا النوع من النشاط الاقتصادي ففي حديثه عن مدينة الزقازيق يشير إلى عدد من هذه الوابورات مملوكة للأجانب منها وابور للأجنبي براوسيلي وشركاه لحلج الأقطان ويذكر أن بجواره وابوراً آخر لحلج القطن مملوك للأجنبي روجيه وبه طاحونة بخارية ومكبس للقطن وبجواره حديقة تضم مسكناً للمالك ومساكن للمستخدمين^(٥٨) . وهي ظاهرة تتكرر في معظم المدن المصرية فيذكر على مبارك عند حديثه عن المحلة الكبرى : « وبها من الوابورات نحو السبعة بعضها لحلج القطن وبعضها للطحن من ذلك وابور حلاجة أيضاً مشترك بين الخواجة سليم والخواجة حبيب بولاد وبقرّب هذا وابوران للحلاجة للخواجة كارفل الإنجليزي وشركائه » ويعدّد على مبارك بعد ذلك أسماء الأجانب الذين يمتلكون مثل هذه الوابورات في المدينة^(٥٩) .

وفي مدينة طنطا كان الإنجليزي جيمس يملك وابوراً لحلج القطن وطحن الحبوب وسقى المزروعات وثمة عدداً آخر من الوابورات مملوك للأجانب بالمدينة منهم اسكندر مارسينا وبخر بنتو والضمانى وغيرهم وجميع هذه الوابورات كما يقول على مبارك مجمولة لحلج الأقطان ووابور الخواجة بلانط لحلج القطن وطحن الغلال ووابور الخواجة باستريه للطحن فقط^(٦٠) .

وقد لعب بعض الأجانب دور الوسيط في التجارة الداخلية الأمر الذى أوضحه على مبارك عند حديثه عن النشاط التجارى في مدينة أسيوط خلال هذه الفترة بقوله : « وجميع تلك القيساريات والخانات مشحونة بأصناف البضائع من قطن وكتان وحرير وغير ذلك من البضائع التي تجلب إليها من القاهرة على ذمة تجارها بواسطة عملاء من الإفرنج وغيرهم مقيمين بها »^(٦١) . ولقد امتد نشاط الأجانب التجارى والاقتصادى هذا إلى أصغر المدن الإقليمية ووصلوا إلى أعماق الصعيد فعلى مبارك يذكر في حديثه عن مدينة طهطا « وفي شرقها على الجسر الموصل إلى ساحلها طاحونة بآلة بخارية وقصر يشبه قصور القاهرة كلاهما من لإنشاء بيودوه الفرنساوى وشركائه »^(٦٢) .

ولم يترك الأجانب جانباً من جوانب النشاط الاقتصادى في البلاد إلا طرقوه حتى تجارة الحمير والبغال عمل بها الأجانب ففي حديثه عن مدينة أسيوط يقول على مبارك : « ... وفي المدينة أقباط بكثرة وإفرنج وأروام ومن أروامها من يتجر في البغال والحمير »^(٦٣) . كما امتد نشاطهم إلى شراء الأراضى في المدن وإعادة بيعها ويذكر على مبارك أن الأجانب كانوا أسرع من غيرهم في وضع يدهم على أراضى منطقة الرمل بالإسكندرية فهو يقول « وأول من اشترى في الرمل الخواجة سيزنيا فإنه اشترى من ملك عائلة أبو شال - وكان لهم أرضاً متسعة - جانباً عظيماً بمبلغ ٦٠ كيسة (الكيسة ٥٠٠ قرش) والآن قد اشترت منهم الحكومة شريطاً من الأرض لوضع السكة الحديد عليه ودفعت في قيمة المتر ٥ فرنكات ونصف » ويوضح على مبارك أسلوب الأجانب في الاستيلاء على الأرض في المدن خلال تلك الفترة^(٦٤) : « وقد اشترى الإفرنج بالحيلة والخداع الكثير من تلك الأرض وشيدت بها قصور ومنازل »^(٦٥) . وهذا يجرنا إلى تناول بعض أنواع التجاوزات التي ارتكبتها الأجانب في المدن ومظاهر الخروج على القانون .

ففي مدينة طنطا تفيد تقارير الداخلية عن عام ١٢٩٤ هـ (١٨٧٧ م) أن أحد الأروام وكان يعمل بقالا قد استأجر قطعة أرض من الشيخ حمودة القياتى ثم أقام عليها « قهاوى وخمارات وتمشيبات » أدت إلى سد شارع الكفرة الشرقية بطنطا كما يقول التقرير

« وترتب على ذلك مشغولية الحكومة في المكاتبات بين القنصلات والمديرية ثم مخابرة الخارجية والحقانية وإحالة تلك المادة على كومتية (لجنة) الدعاوى ولا يصير لإزالة التخاصيب المذكورة ونفاذ الشارع على أصله إلا بمشقات » (٦٧) .

وفي دمنهور تمكن الإنجليز سيدروس من اغتصاب مساحة من أراضي البناء لأحد الأهالي منتهزاً زيارة الخديوى للمدينة في مايو ١٨٨٠ ثم وضع يده عليها بعد ذلك وعندما طلبت السلطات المحلية من الأجنيبي الحضور لرد الحق إلى صاحبه إدعى أنه حماية على الرغم من أن صاحب الأرض قدم للسلطات كل الوثائق الدالة على ملكيته لهذه الأرض (٦٧) .

وفي شارع الإسماعيلية بالقاهرة اغتصب أحد الأجانب عام ١٨٨٠ أرضاً مملوكة لأحد الوطنيين وأقام عليها كشكاً خشبياً (تخشبية) لتخزين مواد سريعة الالتهاب الأمر الذى أزعج سلطات نظارة الداخلية التى طالبت برفع تلك المواد على وجه السرعة « لما فى ذلك من مخالفة أصول الصحة والخطر الجسيمة على المساكن المجاورة » (٦٨) .

وفى دمياط ضرب إثنان من الأجانب أحدهما إيطالى والآخر يونانى ثلاثة من « عساكر المستعطفين » بسبب محاولة الأجنيبيين الاعتداء « على حرمة تسمى سيدة من البغاة » وقد شكلت نظارة الداخلية لجنة لبحث هذا الموضوع واتضح أن الأجنيبيين حاولوا الاعتداء على المرأة المذكورة (٦٩) . ويفهم من كلام على مبارك أن الأجانب نشروا قدراً من الفساد فى المدن امتد حتى إلى المدن الإقليمية الصغيرة وذلك عن طريق انتشار حانات الشرب والخمارات يذكر ذلك عند حديثه عن مدينة شربين وكذلك عند حديثه عن مدينة منوف فيذكر أن بها « أربع حانات للأوروبيين ولهم بها ثلاث خمارات » ويذكر ذلك أيضاً عند حديثه عن أشمون جريس فيذكر أن بها « خانات وحوانيت وقهوتان وخمارة وفيها أربعة من الأوروبيين » (٧٠) .

هكذا تغفل الأجانب فى الريف والمدينة وكثرت تعدياتهم على الأهلىن وكان ذلك مصحوباً بنشر أنواع من المفاسد لم يعتدها الشعب المصرى ومن ثم كانت موجة العنف التى تعرض لها الأجانب خلال الثورة .

مظاهر العنف ضد الأجانب في الثورة العراقية

تشير أوراق الثورة العراقية إلى أن أكثر عناصر الأوروبيين جريمة خلال السنوات الخمس السابقة على الثورة هم اليونانيون كما ترجع أسباب ظاهرة العنف التي بدأت تظهر في الأفق ضد الأجانب إلى تصرفات الأجانب أنفسهم خلال هذه الفترة (٧١) . الأمر الذي يؤكد دافيد لاندز الذي يرجع الكثير من عدااء المصري للأجانب إلى تصرفات الأجانب وعجرفتهم التي كانت تثير المسلمين من أبناء البلاد . ويقول ولقد عمق من هذا الاحتكاك الكامن في الموقف المتوتر الوضع الاقتصادي المتفوق للأوروبيين فمعظمهم أصحاب أعمال وحتى العناصر الكادحة من الأجانب كانت تعاني بدورها من عقدة التفوق المزعوم على السكان المحليين وكان كل الأوروبيين يعتقدون بتعصب المسلم وبربريته وإنهم نائمون على فراش من الكراهية الكامنة والمستترة على أهبة الانفجار (٧٢) . وتصور المذكورة التي سبق الإشارة إليها بعض جوانب هذه الظاهرة وهي تركز على ثلاث حقائق :

- ١ - إن التجاوزات في تصرفات الأجانب ومظاهر الخروج على القانون بدأت منذ عصر سعيد وأنها تضاعفت خلال السنوات الخمس السابقة على الثورة .
 - ٢ - إن الوطنيين قد فقدوا كل أمل في العدل في ظل النظام القضائي القائم ومن ثم أخلوا يردون على اعتداءات الأجانب بالمثل دون اللجوء إلى السلطات القائمة .
 - ٣ - أنه نتيجة لذلك قد يصعب على السلطات المصرية في الفترة التالية السيطرة على زمام الأمور فيما يتصل بعلاقة المصريين بالأجانب .
- والمذكورة بعد أن تعرض لتطور المشكلة (علاقة الأجانب بالمصريين) تقول :
- « ومع هذا لا يزال (المصري) باكي العين حزين يتطلب الإغاثة فلم يجد مغيث فزايد الغيظ في قلوب الأهالي حتى بلغ بهم ما بلغ وإيسوا على حياتهم ورجعوا لما كانوا يتجاسرون عليه قبل وضع الدستور بمعرفة المرحوم سعيد باشا (٧٣) .

ولا يتصورون (ينظرون) الارتكان إلى الأحكام العدلية المحلية بل مجرد ما يضرب الأجنبي أحد منهم ضربة واحدة فقبل أن يكررها يكون الوطني قد هجم عليه بكامل

قوته متقوياً بكل ما تيسر له إن كان عصا أو يده أو أسنانه أو أظافره أو نحو ذلك والغضب يقلب صورته في الحال ويترأى للأجنبي أنه عفریت أوجنی .

وإذا استمر الحال على هذا المنوال يتعسر على الحكومة ضبط أهاليها ورعايا الأجانب . وحيث أن جميع جنایات الأجانب مقيدة بدفاتر خصوصية بالضبطية. وبديوان الخارجية فإذا وافق برأى السيادة يطلب كشف عن بيان جنایات الأجانب مدة خمس سنوات مثلاً مع بيان أسمائهم وما حصل في شأنهم وبالإطلاع يتضح أن رعايا وحمايات اليونان وجنایاتهم وتعدياتهم شيء كثير وكذا المالطين التابعين للانكلیز وبعض الطليانية ويتعجب من ذلك غاية العجب ، ويتحقق عنبر الوطنيين في عدم قبولهم أى نصيحة أو اقتراح من طرف الأجانب لاعتقادهم أن نقيجتها هو الغدر بهم لأنهم يقولون في المثل اسأل مجرباً ولا تسأل طبيباً ويقولون أن العاقل من اعتبر بغيره وأنه لو طلب كشف بخمس سنوات من هذه الأيام وكشف بخمس سنوات من ابتدى ١٢٧٥ إلى ١٢٨٠ هـ لوجدنا جنایات الأجانب وتعدياتهم على الوطنيين أضعاف مضاعفة (٧٤)».

والواقع أنه منذ احتلال فرنسا لتونس عام ١٨٨١ خيمت على مصر حالة من القلق واشتد هذا القلق على أثر التدخل الاستفزازى من جانب إنجلترا وفرنسا ومثليها في مصر على أثر أحداث سبتمبر عام ١٨٨١ (تقديم المذكرة المشتركة الأولى ٨ يناير ١٨٨٢) وانتشار الشائعات المقلقة عن حقيقة الموقف .

وكان طبيعياً في هذه الظروف وتحت ضغط العوامل السابقة أن يشتد عدااء المصريين للأجانب دون أن يلعب التعصب الدينى في ذلك الدور الذى حاولت الصحافة الأوربية أن تلصقه بالمصريين وبالثورة . وعلى ذلك بات من المتوقع أن يتمخض الشعور المعادى للأجانب عن أحداث فردية مهما كان حرص السلطات المحلية على حفظ الأمن والنظام في البلاد (٧٥) .

ففي ١١ يونيو عام ١٨٨٢ تعرضت الإسكندرية لأحداث دامية استمرت أربع ساعات قتل أثناءها عدد كبير من المصريين والأجانب . ورغم ذلك فلم يكن الوطنيون هم البادئين . وإنما بدأت الأحداث من جانب الأجانب في شكل استفزاز بدأه أحد

المالطيين بقتل أحد الوطنيين على إثر مشادة حدثت بينهما على أجرة حمار فر المالطي بعدها هارباً إلى أحد المنازل المجاورة للمكان الذى وقع فيه الحادث وعلى إثر ذلك تجمع بعض الوطنيين فى محاولة للقبض على القاتل فأخذ اليونانيون المقيمون بالقرب من المكان يطلقون النار من الأبواب والنوافذ على الأهلين الذين تجمعوا فى مكان الحادث فسقط عدد جديد من الضحايا ما بين قتيل وجريح ومن ثم تفجر الغضب المكبوت فى نفوس الوطنيين فراحوا يفتكون بمن يجذوه أمامهم من الأجانب مسلحين فى ذلك بالعصى والمرواح وتباطأت سلطات المدينة فى البداية فى التدخل لقمع الاضطرابات ومن ثم زاد عدد القتلى والجرحى الذى اختلفت المصادر فى تقديره (٧٦) . وإن كانت المصادر البريطانية تقدر عدد الضحايا بما لا يقل عن ٥٠ قتيلاً من الجانبين وتشير هذه المصادر إلى أنه كان من بين القتلى أحد ضباط البحرية البريطانية وإثنان من البحارة وسجنت الجماهير الغاضبة القنصل البريطانى من عربته حيث جرح جرحاً خطيراً كما تعرض قنصل اليونان لإهانات مخيلة (٧٧) . ولعل السبب فى تحول هذا الحادث من مجرد شجار إلى مجزرة هو أن الأجانب أخذوا يتسلحون منذ وصول الأسطول البريطانى إلى مياه الإسكندرية بل أن البرت فارمان يرى أن السبب فى اندلاع العنف هو وصول الأسطول البريطانى إلى مياه الإسكندرية الذى ساهم فى هياج الخواطر (٧٨) .

وترجع بعض المصادر هذه الأحداث إلى الخديو وأعدائه ومنهم محافظ الثغر عمر لطفى وأن الخديو قد أرسل إلى عمر لطفى قبيل هذه الواقعة برقية بالشفرة يقول فيها : « لقد تعهد عرابى بصيانة الأمن العام ونشر هذا التعهد فى الصحف وجعل نفسه مسئولاً أمام القناصل عن ذلك فإن وفق فى تعهده وثقت به الدول ونصبح نحن فى زوايا النسيان ثم لا يغرب عن بالك أن الأساطيل لاتزال راسية فى مياه الإسكندرية ولا تزال الخواطر متهيجة ولذا لا يستبعد حدوث مشاجرات بين الأوربيين وغيرهم والآن فاختر لنفسك هل نخدمنا أم تساعد عرابى » (٧٩) .

وهى رواية أقرب إلى التصديق لاعتبارات ثلاثة :

١ - إظهار عرابى بمظهر العاجز عن حفظ الأمن بعد أن تعهد بذلك أمام قناصل الدول عقب استقالة وزارة البارودى فى ٢٧ مايو ١٨٨٢ على أثر تقديم المذكرة

المشتركة الثانية وتكليف عرابى بالاستمرار فى شغل منصب وزير الحرية بناء على ضغط قطاعات من الجيش والبوليس والأعيان فى ذلك الوقت .

٢ - إيجاد حالة من الفوضى تعطى للأسطول البريطانى مبرراً للتدخل بدعوى حفظ الأمن وحماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم وكانت السلطات البريطانية تتوقع نشوب مثل هذه القلاقل كما جاء فى برقية ماليت إلى جرانفيل فى ٣١ مايو ١٨٨٢ .

٣ - أن سلطات المدينة لم تتدخل قبل الساعة الخامسة لوقف هذه الأحداث على الرغم من أن العنف قد بدأ فى الساعة الواحدة بعد الظهر^(٨٠) .

ومهما قيل عن عناصر التدبير فى هذه المذبحة فإن أسبابها ترجع إلى التراكمات التى أشرنا والقلق الذى سيطر على الشارع المصرى من جراء احتمالات التدخل الإنجليزى بالقوة . فقبل هذا التاريخ شهدت محطة بركة السبع محاولة بمن بعض المهيجين للتحريرض على الفتك بالأجانب الذين تجمعوا فى محطة السكة الحديد بالبلدة يوم ٢٩ مايو ١٨٨٢ وعددهم ٣٩ شخصاً حيث قام إثنان من الجمالين هما إبراهيم النقراشى وإبراهيم الصعيدى بمهاجمة هؤلاء الأجانب وهم يلعنون الأجانب ويحرضون على العنف بقولهم : « سوف يذبحون واحد خواجه ويبيعونه بالرطل » . ولكن سلطات المدينة تدخلت وقبضت على عناصر التحريرض وتم سجنهم اثنا عشر يوماً^(٨١) .

غير أن أعمال العنف ضد الأجانب ما لبثت أن اندلعت على نطاق واسع عقب ضرب الإسكندرية بتحريرض من المهاجرين الذين رحلوا عن المدينة فى حالة من الرعب والبؤس وأدى سوء أحوالهم إلى إثارة سكان الأقاليم ضد الخديوى والأجانب فشهدت مدن طنطا والحلة الكبرى ودمهور والرقازيق اضطرابات راح ضحيتها عدد من الأجانب . كما شهدت بعض المدن الأخرى حوادث فردية^(٨٢) .

ويقول الرافعى كان لضرب الإسكندرية أثر سىء فى البلاد فانتهر الغوغاء فى بعض مدن الوجه البحرى فرصة اعتداء الإنجليز على المدينة لينتقموا من الأوربيين الذين ظلوا بهذه البلاد . وقد وقعت مثل هذه الحوادث فى طنطا يوم الخميس ١٣ يوليو بتحريرض مهاجرى الإسكندرية فأعتدى بعض الأهالى على الأوربيين وقتل منهم نحو ثمانين شخصاً وقد ساعد على وقوع هذه الأحداث إهمال مدير الغربية

إبراهيم أدهم ووكيل المديرية محرز بك وكان نتيجة ذلك أن اشترك في القتل بعض خنضر المديرية^(٨٣). وخلال هذه الأحداث تعرض اليوناني استاورودليس صاحب محل بقالة بالمدينة للهجوم عليه من قبل الجماهير الغاضبة وضرب حتى سقط مغشياً عليه ثم نقل إلى مستشفى طنطا حيث قضى به ٢٥ يوماً تحت العلاج .

كما تعرض الأجنيي خنوس نقولا غضن وهو بمنزله بجارة سيدى مرزوق للهجوم من قبل جمهرة من الناس واستولوا على ما وجلوه من متاع ودخان وكادوا الفتك به^(٨٤).

أما أحداث العنف في المحلة فقد راح ضحيتها تسعة من الأوربيين منهم ستة من الأورام .

وقد استهدفت موجة السخط هذه المرايين اليهود واليونانيين في مديرية البحيرة هاجم بعض أهالى قرية منية سلامة وابوراً لخلج الأقطان مملوكاً للأجنيي يعقوب ركيز وهددوه بالقتل هو وإخوته مالم يحصل هؤلاء الفلاحون على المستندات الدالة على مديونيتهم للأجنيي المذكور لكن إخوته لجأوا إلى سلطات الثورة لحمايتهم^(٨٥).

وفي كفر الزيات تعرض وابور طحن مملوك لتاجر الأقطان كاستر باسيوس ومنزله للتخريب . وفي محلة أبو على تعرضت منازل واسطبلات التاجرين اليونانيين قسطنطينيو وديمترى سيناكس للهجوم عليها ونهبها خلال نفس الفترة^(٨٦).

وفي طوخ قليوبية هاجم أهالى ناحيتي السيغاوبرشوم مكتب ثلاثة من اليونانيين وحاصروهم بالمكتب وقد ثبت من التحقيقات التي أجريت حول هذا الموضوع أن مأمور مركز طوخ كان متوطناً مع الأجانب ضد الأهالى^(٨٧).

كما تعرضت أطيان اليوناني إيليا كريستوبلو التاجر والمقيم ببنا بكفر عطا الله لنهب بعض مواشيتها^(٨٨).

ويذكر سليم نقاش أن الفلاحين في بنا قد قتلوا مراًياً يونانياً لامتناعه عن إعطائهم سندات له بمقتضاها عليهم ديناً واجب الأداء^(٨٩).

وفي الدقهلية أرسل أحد فلاحى قرية السلمية إلى سلطات نظارة الجهادية يخبرها بأن اليوناني مخالى أرساكي التاجر بالناحية يخفى في عزبته أسلحة وقد تم الاستيلاء على

هذه الأسلحة بعد مهاجمة هذه العزبة وأرسلت الأسلحة المضبوطة إلى الجيش^(٩١) .

وقد حدث نفس الشيء في بلبيس حيث هاجم بعض أهالى قرية الكفر القديم بعد الاستعانة بسلطات الأمن محلات ثلاثة من الأجانب واستولوا على ما بها من سلاح بعد أن أخطروا عنها ناظر الجهادية ومن هذه الأسلحة ١٧ بندقية وكمية من المنخيرة^(٩١) .

وفي التل الكبير تعرض منزل اليوناني نيقولا موانيدس وأطيانه للنهب كما تعرضت أطيان المدعوة جوزفين طرانيس وعزبتها بمديرية البحيرة للهجوم ونهب مخازنها من محاصيل ومهمات زراعة وأخشاب . وتكرر نفس الشيء بالنسبة لأطيان التاجر الأجنبي جورج أبوروف الذى تعرضت أطيانه بمركز طلخا لنهب محاصيلها^(٩٢) .

وفي رشيد تعرضت محلات اليونانيين باوكيدس وبابا دوبلس للإتلاف وفي دمياط تعرضت سفينة الشحن التابعة لشركة نقولا ماركوس للإتلاف والاستيلاء على حمولتها بعد وصولها إلى الميناء في ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ وحاولت الجماهير قتل من عليها وقد هرب بحارتها في قوارب إلى وابور نمساوى .

ويستفاد من وثائق الثورة العربية أن موجة العنف هذه قد امتدت لتشمل بعض الأقباط المصريين خاصة أولئك الذين عملوا منهم بالربا وتمتعوا بالحمايات الأجنبية ففي أسيوط تشير الوثائق إلى أن الفلاحين في قسم منفوط استولوا على بعض أطيان الأجانب والمسيحيين وقاموا بتقسيمها فيما بينهم خلال صيف عام ١٨٨٢^(٩٣) . كما تعرض بعض أقباط سوهاج لنهب أملاكهم من قبل مهران عطية عمدة الناحية وأقاربه مما اضطر سلطات الثورة للتدخل لوقف هذا العدوان^(٩٤) . الأمر الذى يقودنا إلى مناقشة موقف سلطات الثورة من أحداث العنف ضد الأجانب .

موقف سلطات الثورة من عمليات التعدى على الأجانب

إن موقف سلطات الثورة من أعمال التعدى على الأجانب والعنف بشكل عام يمكن فهمه على ضوء عدد من الاعتبارات :

١ - الموقف الذى التزم به عراقى بعد عودته لنظارة الجهادية في ٢٨ مايو تحت

ضغط قطاعات من الجيش والأعيان بعد أن تعرضت البلاد لموجة عنيفة من القلق وهو موقف يقوم على أساس حفظ الأمن والنظام في البلاد .

٢ - التدخل الإنجليزي الذي يحاول أن يجد مبرراً للعدوان على البلاد ودعوى إعادة الهدوء والاستقرار في البلاد وهي دعوى ظلت بريطانيا تتلذذ بها حتى بعد احتلال الاسكندرية من أجل توسيع حجم العدوان واحتلال البلاد .

٣ - أن عرابي كان أبعد مايكون عن التعصب بل كان متحرراً ينظر للأوروبيين على اعتبار أنهم أصدقاء المصريين وحماتهم ضد الأتراك الذين كان يبغضهم بشدة^(٩٥) . وعلى ذلك فإن قضية استقرار الأوضاع والتصدي لأي اضطرابات أو محاولات للإخلال بالأمن والنظام في الداخل كانت قضية محورية بالنسبة لقيادة الثورة من أجل تكريس كل الجهود للتصدي للعدوان الإنجليزي ومن أجل القضاء على أي ذريعة قد يتعلل بها الخديوي وأعوانه الإنجليزي من أجل توسيع حجم العدوان بعد احتلال الإسكندرية . وهي حقيقة تؤكد وقائع الثورة والمواقف العملية لقيادتها والعناصر التي تعاونت معهم . فالمصادر تجمع على أن أحمد عرابي وسلطات الثورة كانت بعيدة كل البعد عن تدبير أحداث الإسكندرية . ذلك لأن احتلال الأمن في البلاد كان لابد أن يسيء إلى سلطات الثورة ويظهرها بمظهر العاجز عن حفظ النظام وتشير هذه المصادر إلى أن هذه المذبحة قد أحرزت عرابي ورفاقه وإذا كانت الشبهات قد حامت حول الخديو في تدبير هذه المذبحة فإن المسؤولية تمتد إلى الإنجليزي أيضاً ذلك أن تسليح المالطين واليونانيين الذي كان يتم تحت سمع وبصر القنصل البريطاني مالت أدى إلى أن تتخذ هذه الواقعة شكلها الدموي^(٩٦) .

وسوف نرى موقف سلطات الثورة من الاضطرابات التي تلت ذلك والتي استهدفت الأجانب . فالرافعي يذكر أن أحمد عرابي حين بلغته أحداث طنطا والمحلة استاء من ذلك استياءً شديداً وبذل كل مافي وسعه لعدم تكرارها واتخذ من الإجراءات مايكفل ذلك فقد أرسل فرقة من الجند إلى طنطا والمحلة الكبرى وغيرها بمديرية الغربية بقيادة راشد باشا حسنى وفرقة أخرى إلى شبين الكوم بقيادة على باشا فهمي

لصيانة الأمن وأرسل قطارات السكك الحديدية لنقل الأجانب الذين يرغبون في السفر إلى الإسماعيلية أو إلى بور سعيد مجاناً وأمر بالقبض على إبراهيم أدهم باشا مدير الغربية وحسن بك فهمي مدير المتوفية وأرسلهما إلى القاهرة لحاكمتهما أمام المجلس العرفي (٩٧).

وهناك العديد من المواقف التي توضح موقف سلطات الثورة من هذه القضية تشير إليها الوثائق . في ١٩ يوليو ١٨٨٢ أبلغ قنصل إيطاليا بالإسماعيلية سلطات نظارة الجهادية بأن أربع راهبات وثلاثة قسس كانوا بكفر الزيات وأثناء الاضطرابات التي حدثت بها احتموا بمبنى الحطة ثم انتقلوا بطرف أحد الفلاحين ويطلب البحث عنهم وعلى ذلك فقد أرسل وكيل الجهادية إلى مدير الغربية برقية يطلب فيها البحث عنهم وإرسالهم بقطار خاص إلى الإسماعيلية وبطريقة تكفل لهم الأمن . « فدرجة وصوله يصير البحث والتحرى عنهم وإرسالهم إلى الإسماعيلية بوابور مخصوص وبطريقة مأمونة » (٩٨) .

وعندما أخطر عمدة الكفر القديم شرقية سلطات نظارة الجهادية بأن بعض الأجانب يبحثون أسلحة بمحلاتهم أرسلت نظارة الجهادية في ٢١ شوال ١٢٩٩ تطلب إلى مديرية الشرقية تكليف مأمور الضبطية يعاونه عدد من العمدة لضبط هذه الأسلحة على أن يتم ذلك دون إلحاق أى ضرر بمحلات هؤلاء الأوربيين أو أملاكهم « ويكون أجرى ذلك بحسن التدبير والإدارة وعدم ضياع شيء من أمتعة أصحاب هذه المحلات ويعمل المخضر اللازم ويرسل بالإفادة » وبالفعل تم ضبط بعض الأسلحة لدى هؤلاء الأجانب كما سبق أن أشرنا (٩٩) .

وعندما هاجم أهالي منية سلامة وابور حلج الأقطان المملوك لثلاثة من المرايين اليهود بهدف الحصول على السندات الدالة على مديونيتهم هؤلاء اليهود وهدوهم بالقتل ما لم يحصلوا على هذه المستندات ولجأ هؤلاء إلى سلطات الثورة كان رد نظارة الجهادية هو إرسال برقية عاجلة إلى مديرية البحيرة تطلب فيها سرعة التحرك للحفاظ على هؤلاء اليهود وضمان سلامتهم حتى يصلوا إلى القاهرة « وحيث أن هذا نخل بالنظام وكون يوسف المذكور التجأ لهذا الطرف لحضور المذكورين وعائلاتهم إلى مصر فيلزم بوصولهم أجرى التحفظات اللازمة عليهم من محل إقامتهم حتى يحضروا إلى مصر (القاهرة) بلون أن يحصل لهم أدنى خطر من أحد » (١٠٠) .

وعندما اشتكى بعض الأقباط في سوهاج من أنهم تعرضوا للتعدى من قبل عمدة سوهاج وبعض أقاربه أرسل وكيل الجهادية إلى مدير جرجا برقية عاجلة لسرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان سلامة هؤلاء الأقباط ومعاينة المعتدين ويحملة شخصياً المسئولية المترتبة على ذلك « فيقتضى مدرجة وصوله أن تعينوا من تعمدوه وترسلوه للناحية وإذا وجد أن الأقباط المذكورة مسجونين يصير الإفراج عنهم وأن اتضح أن العمدة وأقاربه حصل منهم ماذكر وحصول تصميم على فقد حياة الأقباط المذكورة يجرى توقيعهن بسجن المديرية ويغاد هنا حالا بدون أدنى تأخير بحيث أن يكون ذلك في مسافة لا تزيد عن خمسة ساعات بكل دقة واهتمام وإذا لاسمح الله وحصل أدنى مايخل بالراحة بأى جهة من المديرية تكونوا سعادتكُم مسئولين أمام المجلس الحربى» (١٠١).

ولم يكن هذا الموقف موقف سلطات الثورة بل امتد إلى المسئولين في معظم المواقع فقد أشار أحمد عرابى في مذكراته إلى موقف مدير الفيوم يعقوب صبرى الذى حاول دون اندلاع الاضطرابات في الفيوم عندما أمر بالقبض على أحد المهيجين لكنه فر هارباً (١٠٢).

وقد أشرنا إلى الدور الذى قامت به سلطات مديرية الغربية عندما ألقت القبض فى ٢٩ مايو ١٨٨٢ على اثنين من المهيجين الذين حاولوا أن يستعدوا الجمهور في محطة بركة السبع واستثارة الشعور ضد المسيحيين وجاء تبرير ذلك « لأن ماتفوهوا به محرك للخواطر ومخلا بالآداب العمومية ولذلك أخذت المديرية بأسباب الاحتياط وأجرت معن الشخصين المذكورين » (١٠٣).

وتشير الوثائق إلى أن مديرية القليوبية التى تلقت ألفين من مهاجرى الإسكندرية لم تشهد حوادث عنيفة ضد الأجانب على الرغم من محاولة المهاجرين إثارة الرأى العام ضد الأجانب في نواحي المديرية وتنسب الوثائق الفضل في ذلك إلى المسئولين في المديرية مثل وكيلها خليل بك وهبى وعلى راشد مأمور مركز طوخ وإلى سيد افندى مأمور مركز قليوب وعلى افندى فهمى مأمور مركز شبرا (١٠٤).

ولم يكن هذا الموقف قاصر على سلطات الثورة ودوائر الأمن بل امتد إلى بعض الأعيان الذين لعبوا دوراً بارزاً في حماية الأجانب والحفاظ عليهم .

موقف الأعيان في حماية الأحياء

لم يكن موقف التصدي للاضطرابات وحماية الأحياء قاصراً على سلطات الثورة وعناصر الإدارة المسئولة في المديرية فحسب بل امتد ليشمل عناصر من الأعيان أدركت بوعيا أن استمرار الاضطرابات قد يؤدي إلى حالة من العنف يصعب السيطرة عليها وقد تمتد إلى قطاعات أخرى في المجتمع . كما أن هذا الوضع قد يعطي القوى المعادية مبرراً لمزيد من التدخل وتبرز في هذه الظروف بعض الأسماء مثل أحمد باشا المنشاوي الذي بذل جهداً كبيراً في إيواء الكثير من الأوربيين والمسيحيين وحمايتهم من اعتداء الجبابرة الغاضبة خلال أحداث الحملة الكبرى وقد بلغ عدد الذين أوامهم في دراهم ٣٠٠ فرد ظلوا في رعايته حتى انجلت هذه الأحداث (١٠٥) .

وتشير الوثائق إلى الجهد الذي بذله أحمد باشا المنشاوي وأخيه إلى أنهم « أخلوا جملة من الأورباويين وتحفظوا عليهم بمحلاتهم البعض بناحية المنشاوي والبعض الآخر بالقرشية » وتصنفهم الوثائق بأنهما « من وجوه المديرية » (١٠٦) .

وفي مديرية الغربية تبرز أسماء أخرى من هؤلاء الأعيان الذين بذلوا جهداً واضحاً في الحفاظ على حياة الأحياء والأوربيين من أمثال الحاج بدوي غنيم عمدة كفر الشعبانية الذي تصفه الوثائق بأنه « من كبار العمدة المعتبرين الذين يثق بهم » وأحمد البدرى الذي تصفه الوثائق بأنه « من أعيان ومعتبرين بندر سمنود وهو ابن أخ المرحوم بدرى بك الكبير » . وأيضاً السيد افندى عبد العال وتصفه الوثائق أيضاً بأنه « من أعيان ومعتبرين بندر سمنود وهو ابن المرحوم عبد العال بك » .

وتشير الوثائق إلى أن هؤلاء « بذلوا مجهودهم في التحفظ على حياة الأورباويين الموجودين بندر سمنود وعملوا كل الاحتياطات المؤدية لحفظ البندر المذكور حتى أنه زمن الثورة لم يحصل به شيء هذا فضلاً على أنه مدة إصابة أهالى البندر بمرض الهيضة (الكوليرا) قد حصل التبرع من أحمد البدرى والسيد افندى عبد المتعال بما يلزم للفقراء والمرضى المحتاجين أما الحاج بدوي غنيم فإنه قد صرف من ماله مبلغ

كلى من النقود والغلال تبرعاً للفقراء الموجودين بالبندر المذكور إنما لم يشهر عن نفسه ذلك (١٠٧) .

وفى بندر زقى يبرز ثلاثة من الأعيان لعبوا دوراً هاماً فى الحفاظ على حياة الأوربيين وهم الحاج عزب المصرى عمدة بندر زقى وتصفه الوثائق بأنه « من كبار العمدة ووجوه المديرية المعترين » والشيخ سباعى المصرى من بندر زقى وتشير الوثائق إلى أنهما « أجروا التحفظ على الأورباويين الموجودين بالبندر وعملوا الاحتياطات اللازمة على بلدهم حتى أنه لم يحصل بها شىء فى زمن الثورة » .

أما محمد بك حمودة وهو من ناحية برما فتصفه الوثائق بأنه « من وجوه المديرية المعترين » وإنه « أخذ وكيل قنصلاتو دولة فرنسا بطنطا ومن معه من الأورباويين وتحفظ عليهم بالناحية بلده مدة الثورة إلى أن انتهت (١٠٨) » .

كذلك فإن القطب ربيع عمدة ناحية كتامة والذى تصفه الوثائق بأنه « من معترين عمدة المديرية » « أخذ جملة أورباويين وتحفظ عليهم بمنزله بالناحية بلده مدة الثورة » كذلك فعل أحمد أفندى الشريف عمدة أيار والذى تصفه الوثائق بأنه « من وجوه المديرية المعترين » « وإنه أخذ جملة أورباويين وتحفظ عليهم بالناحية بلده مدة الثورة » .

أما محمد كريم عمدة محلة منوف ومصطفى دويدار عمدة شبرا بلولة السخاوية فتشير نفس الوثائق إلى أنهما « أخذ جملة أورباويين وشوام ومسيحيين وأقاموا بمنازلم متحفظين عليهم مدة الثورة » .

وفى مديرية المنوفية تشير الوثائق إلى الدور الذى قام به الشيخ مصطفى الامببى عمدة ناحية جزى الذى أوى فى بيته عدداً من الأجانب وحافظ على حياتهم مدة الثورة . كذلك فعل على أفندى شعير الذى تصفه الوثائق بأنه « من أعيان المنوفية » وأنه « أوى فى بيته بكفر عشما أحد الأوربيين مع عائلته مدة الثورة » . وفى البتانون تشير الوثائق إلى محمد أفندى الجندى الذى أوى بعض الأجانب مدة الثورة . وفى بندر شبين الكوم قام الشيخ على تحتوت باستضافة بعض الأوربيين فى منزله مدة الثورة (١٠٩) .

وتشير هذه المجموعة من الوثائق إلى أن الأوضاع كانت مستقرة في مديرية جرجا ولم يحدث بها قلاقل ضد الأجانب ويرجع ذلك إلى قلة الأجانب بها^(١١٠) .

أما مديرية أسيوط فترجع الوثائق استقرار الأوضاع بها إلى رجال الإدارة والأمن من أمثال مديرها عثمان ياسر ومحمود سليمان وكيل المديرية كما تبرز أسماء بعض الأعيان من أمثال عبد الرحمن النخيس عمدة بندر أسيوط وأحمد أفندي الهلالي من أعيانها^(١١١) .

وفي المنيا نجد إشارة إلى الدور الذي لعبه مخلوف أفندي على من قرية تلة الذي قام بجمع عدد من الأنفار من بلدته في محاولة للحفاظ على الأجانب الذين بقوا بمدينة المنيا « قد اهتم بنفسه بجمع أنفار غفيرة وغيرهم من بلده وحصل أحد ما كان حاصل مع المحافظة على حياة الأورباويين الذين كانوا فضلوا بالبندر وغيرهم فما أصاب أحد منهم شيء من الأضرار »^(١١٢) .

وفي أعقاب الثورة اعتبرت مثل هذه المواقف مقياساً للولاء للخديوى الذى أرسل إلى المديريات يطلب أسماء الذين دافعوا عن الأجانب أو ساهموا في حماية أرواحهم حتى يكافئهم برتب أو نياشين ويفهم من رد مدير جرجا أن طلب الخديوى هذا تم بشكل غير رسمى وغير معلن فقد جاء في هذا الرد « بمقتضى ماصدر من سعادتكم غير رسمى قد صار التحرى والبحث على حياة الأورباويين حال الثورة السابق حصوها بالسنة الماضية وإن كان سبق مكافأة أحد منهم بشيء من رتبة أو نيشان ... »^(١١٣) .

وفهم ذلك أيضاً من رد مدير المنوفية إلى رئيس تشريفات الخديوى والذي جاء به : « نشير بما صدر من سعادتكم بلزوم تحرير كشف بأسماء من حافظوا أو حاموا على حياة الأورباويين حال الثورة السابق حصوها في السنة الماضية بصفة لا يحصل معها استئثار وبناء على هذا الشرط احتطنا في التحرى حتى تمكنا من معرفة الخمسة أسماء الموضحة بالكشف المرسل مع هذا غير جازمين بعدم وجود خلافهم ولذا فإننا مازلنا مستعملين البحث السرى وإن ظهر أحد نعرض عنه »^(١١٤) .

وفي النهاية يمكن القول أن موجة العنف التى استهدفت الأجانب خلال مرحلة العدوان الإنجليزى على الثورة كانت رد فعل لتصرفات الأجانب وتجاوزاتهم في المجتمع

المصري ونتيجة مباشرة للعلوان الإنجليزي وانتشار مهاجرى الإسكندرية فى مدن مصر وقراها يروون انطباعاتهم عن الخراب والدمار الذى أحدثه ضرب الأسطول للمدينة ويسهمون بذلك فى رسم صورة الأحداث المقبلة التى تنتظر البلاد مما أثار النفوس وحرك بركان الغضب الكامن ضد الأجانب .

وفى مواجهة ذلك فإن سلطات الثورة لم تدخر وسعاً فى محاولة التصدى لهذه الموجة من العنف وتحقيق أكبر قدر من الهلواء والأمن فى الداخل حتى تتفرغ لمواجهة العدوان الإنجليزي وحتى لايجد فيما يحدث مبرراً لتوسيع حجم علوانه . وقد شارك سلطات الثورة فى هذا الموقف بعض الأعيان إدراكاً منهم لخطورة المرحلة التى تجتازها البلاد فى محاولة لإحتواء موجة العنف هذه وحتى لا تتحول أحداث العنف إلى اتجاه عام فى الثورة قد يمتد إلى قطاعات أخرى من المجتمع .

هوامش الفصل التاسع

- (١) عبد الرحمن الرافعي ، الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي ، القاهرة ١٩٦٦ ، ص ٤٢١
- (٢) في وزارة نوبار الأولى التي تولت الوزارة في ٢٨ أغسطس عام ١٨٧٨ كان ريفرز ويلسون الإنجليزي ناظرًا للمالية كما شغل الفرنسي د. بلنير نظارة الأشغال .
- (٣) د. محمد فؤاد شكرى وآخرون ، بناء دولة مصر محمد علي ، القاهرة ١٩٤٨ ، ص ٢٢ ، ٢٣
- (٤) د. محمد فؤاد شكرى ، مصر والسودان ، القاهرة ١٩٦٣ ، ص ٤٩ .
- (٥) د. محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد علي ، ص ٢٤ .
- (٦) د. هيلين ريفلين ، الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر ، مترجم القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٩٣ .
- (٧) دار الوثائق ، سجل ديوان خديوى من ابتلى ١٢١٥ هـ . ص ٣١ .
- (٨) د. محمد فؤاد شكرى ، مصر والسودان ، ص ٢١ .
- (٩) Robinson and Others : Africa and the Victorians, London 1968, p. 8.
- (١) د. محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد علي ، ص ٦٠ ، ٦١ .
١. د. محمد فؤاد شكرى ، مصر والسودان ، ص ٢٠ ، ٢١ ، ٤٩ ، ٥٠ .
١. د. على الجريتلى ، تطور النظام المصرفي في مصر ، القاهرة ١٩٦٠ ، ص ٢٠٤ ، ٢٠٥ .
- (١) المرجع السابق ، ص ٢١٥ ، ٢١٦ .
- (١٤) د. على بركات ، تطور الميكنة الزراعية في مصر وأثره على الحركة السياسية (١٨١٣-١٨١٤) ، مرة ١٩٧٧ ، ص ٥٠ ، ٥١ .
- (١٥) دافيد لاندز ، بنوك وباشوات ، مترجم ، القاهرة ١٩٦١ ، ص ٨٠ .
- (١٦) المرجع السابق ، ص ٨١ .
- (١٧) حول بداية الامتيازات في الدولة العثمانية أنظر :
- د. محمد أنيس ، الدولة العثمانية والشرق العربي ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ١٨٥ ، ١٨٦ .
- (١٨) دافيد لاندز ، المرجع السابق ، ص ٨٣ ، ٨٤ .
- (١٩) تيودور روزشتين ، تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده ، مترجم ، القاهرة ١٩٢٧ ، ص ٢٠٩
- أيضاً : جون مارلو ، تاريخ النهب الاستعماري لمصر (١٧٩٨ - ١٨٨٢) مترجم ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ١٠٦ .
- (٢٠) عزيز خانكي ، المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية ماضيها وحاضرها ومستقبلها ، القاهرة ١٩٣٩ ، ص ٢٨ .
- (٢١) دار الوثائق ، أوراق الثورة العربية ، محفلة رقم ٧ قضايا متهمين ملف ٤٠٨/١٧ ج مذكرة خاصة بتنظيم المحاكمة بين المصريين والأجانب مؤرخة في ٩ يونيو عام ١٨٨٢ .

- (٢٢) بيير كريبيتس ، اسماعيل المفتري عليه ، مترجم ، القاهرة ١٩٣٧ ، ص ٢٢٦ .
- (٢٣) على بركات ، المرجع السابق ، ص ١٩٢ ، ١٩٣ .
- (٢٤) المرجع السابق ، ص ١٩٤ .
- (٢٥) دار الوثائق ، دفتر قيودات تقاسيط رزق من ابتدأ أول توت الواقع في جهاد آخر ١٢٥٣ هـ رقم ٢٦٨٧ .
- (٢٦) دار الوثائق ، دفتر قيودات تقاسيط رزق من جهاد أول ١٢٥٠ هـ لغاية ٢٨ شوال ١٢٥١ رقم ٢٦٨٤
- (٢٧) دار الوثائق ، دفتر قيودات تقاسيط رزق من ابتدأ محرم ١٢٥٢ هـ رقم ٢٦٨٥ .
- (٢٨) دار الوثائق ، دفتر قيد تقاسيط رزق من ابتدأ توت ١٢٦٠ هـ رقم ٢٦٩٤ .
- (٢٩) دار الوثائق ، دفتر قيد تقاسيط رزق ١٢٥٩ هـ رقم ٢٦٩٣ .
- (٣٠) دار الوثائق ، دفتر قيد تقاسيط الرزق ١٢٦١ هـ ، رقم ٢٦٩٥ .
- (٣١) دار الوثائق ، دفتر قيد تقاسيط رزق من ابتدأ توت ١٢٦٠ هـ رقم ٢٦٩٤ .
- (٣٢) دار الوثائق ، دفتر رقم ١٠ زمام الأبعاديات العشورية بالرزناجة رقم ٤٣٢٨ .
- (٣٣) على بركات ، المرجع السابق ، ص ٢٠٩ .
- (٣٤) المرجع السابق ، ص ١٩٧ .
- (٣٥) الخطط التوفيقية ، ج ١٣ ، ص ٤٨ .
- (٣٦) دار المحفوظات ، محفوظات الداخلية عربى ، محفظة رقم ٣٨ من شعبان إلى القعدة سنة ١٢٩٨ شكوى أهالى شبرا بلولة إلى نظارة الداخلية وعليها تأشيرة من وكيل الداخلية إلى مدير المنوفية في ٢٨ شعبان ١٢٩٨ هـ (١٨٨١) .
- (٣٧) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٢٧٦ .
- (٣٨) محفوظات الداخلية عربى ، محفظة رقم ٤٣ ، خطاب من قومسيون الأراضي الميرية إلى وكيل الداخلية في ٩ يوليو ١٨٨٢ .
- (٣٩) المصدر السابق ، خطاب مدير المنوفية إلى وكيل الداخلية في ١٢ شعبان سنة ١٢٩٩ (١٨٨٢) .
- (٤٠) الخطط التوفيقية ، ج ١٥ ، ص ١٢ .
- (٤١) يوسف نحاس ، الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية ، القاهرة ١٩٢٦ ، ص ٩٣ ، ٩٥ .
- (٤٢) على بركات ، المرجع السابق ، ص ٣١٦ .
- (٤٣) المرجع السابق ، ص ٣١٨ .
- (٤٤) محفوظات الداخلية عربى ، محفظة رقم ٣٧ . خطاب مديرية المنيا إلى ناظر الداخلية في ٢١ جاد الثاني ١٢٩٨ هـ (١٨٨١) .
- (٤٥) المصدر السابق ، خطاب عمدة الإبراهيمية إلى مديرية الشرقية في ١٦ محرم سنة ١٢٩٨ . (ديسمبر ١٨٨٠) .
- (٤٦) محفوظات الداخلية عربى ، محفظة رقم ٤١ .
- (٤٧) محفوظات الداخلية عربى ، محفظة رقم ٣٩ ، خطاب وكيل مديرية الشرقية إلى وكيل الداخلية في ٦ صفر سنة ١٢٩٩ (نهاية ١٨٨١) .

(٤٨) محفوظات الداخلية عربي ، محفظة رقم ٣٧ خطاب مأمور خارجية إلى ناظر الداخلية في ١٢ يونيو عام ١٨٨١ .

(٤٩) محفظة رقم ٤٣ . خطاب مدير المنوفية إلى وكيل الداخلية في ١٢ شعبان ١٢٩٩ هـ (١٨٨٢) .

(٥٠) محفظة رقم ٣٧ خطاب من مدير الجيزة إلى وكيل الداخلية في ٢٣ جادى الثانى ١٢٩٩ .

(٥١) محفوظات الداخلية عربي ، محفظة رقم ٤٤ خطاب مدير الشرقية إلى وكيل الداخلية في ٢٧ ربيع آخر ١٣٠٠ هـ .

(٥٢) محفوظات الداخلية عربي ، محفظة رقم ٣٨ .

(٥٣) د . على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ٢١٩ .

(٥٤) لاندز ، المرجع السابق ، ص ٨٧ .

(٥٥) الخطط التوفيقية ج ٣ ، ص ٨٣ .

(٥٦) الخطط التوفيقية ، ج ٣ ، ص ٣٤ .

(٥٧) الخطط التوفيقية ج ٨ ، ص ٩٥ .

(٥٨) الخطط ، ج ١١ ، ص ٩٣ .

(٥٩) الخطط ، ج ١٥ ، ص ٣٠ .

(٦٠) الخطط ، ج ١٣ ص ٤٨ .

(٦١) الخطط ، ج ١٢ ص ١٠٣ .

(٦٢) الخطط ، ج ١٣ ص ٥١ .

(٦٣) الخطط ، ج ١٢ ص ١٠٤ .

(٦٤) الخطط ، ج ١٢ ص ١٠٤ .

(٦٥) الخطط ، ج ٧ ص ٦٢ ، ٦٧ .

(٦٦) دار المحفوظات ، دفتر قيد العمد والمشايخ بمديرية الغربية ج ١ رقم ٢٧٠٩ عين ٥٥ مخزن ٧ .

(٦٧) محفوظات الداخلية عربي ، محفظة رقم ٣٩ خطاب مأمور ضبطية دنهور إلى وكيل مديرية البحيرة في ٤ شعبان ١٢٩٧ هـ (١٨٨٠) .

(٦٨) المصدر السابق ، محفظة رقم ٣٧ خطاب قسم قضايا المالية والداخلية إلى نظارة الداخلية في ١١

رجب ١٢٩٨ هـ (١٨٨١) .

(٦٩) المصدر السابق ، محفظة رقم ٤٠ ، خطاب قومسيون التحقيق إلى وكيل الداخلية في ربيع أول سنة

١٢٩٩ هـ (١٨٨٢) .

(٧٠) الخطط ، ج ١٢ ص ١٢٧ ، ج ١٦ ص ٤٧ ، ج ٨ ص ٧٣ .

(٧١) أوراق الثورة العرابية ، محفظة رقم ٧ قضايا المتهمين ملف رقم ٤٠٨/١٧ ج .

(٧٢) لاندز ، المرجع السابق ، ص ٨٣ ، ٨٥ .

(٧٣) المقصود بالدستور هنا هو نوع من تنظيم العلاقة بين المصريين والأجانب وصفه سعيد باشا بموافقة

القنصل ويقوم على أساس القضاء القنصل .

(٧٤) أوراق الثورة العرابية ، محفظة رقم ٧ ، قضايا المتهمين ، ملف رقم ٤٠٨/١٧ ج ، مذكرة

خاصة بتنظيم المحاكمة بين المصريين والأجانب مؤرخة ٩ يونيو سنة ١٨٨٢ ، سبق الإشارة إليها .

- (٧٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر والمسألة المصرية ١٨٧٦ - ١٨٨٢ ، القاهرة ١٩٦٥ . ص ٢٢٦
- (٧٦) الرافعي ، المرجع السابق ، ص ٣٩٤ .
- (٧٧) مجموعة الوثائق الإيطالية في الأرشيف النمساوي .
- 30, P.A. XXXI, Aegypten, 1882 VII - 31. (٧٨)
- (٧٨) البرت فارمان ، مصر وكيف غدر بها ، مترجم ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ٢٨٨ .
- (٧٩) روزشتين ، المرجع السابق ، ص ٣١٩ ، ٣٢٠ .
- (٨٠) المرجع السابق .
- (٨١) محفوظات الداخلية عربي ، محفظة رقم ٤٣
- (٨٢) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٢٧٨ .
- (٨٣) الرافعي ، المرجع السابق ، ص ٤١٨ .
- (٨٤) دار المحفوظات ، دفتر ٥ تمويزات رقم ١٦٨٩ عين ١٤٢ مخزن ٢١ ، ص ٨٢ ، ٣٦ .
- (٨٥) دار الوثائق ، دفتر صادر تلغراف من ١١ يوليو ١٨٨٢ - ١ ، صادر تلغرافات الجهادية تلغراف من وكيل الحربية إلى مدير البحيرة في ١٧ يوليو ١٨٨٢ .
- (٨٦) دفتر ٥ تمويزات رقم ١٦٩٨ ص ٤٧ ، ٤٩ .
- (٨٧) محفوظات الداخلية عربي ، محفظة رقم ٤٤ ملف شهر ربيع آخر ١٣٠٠ هـ .
- (٨٨) دفتر ٥ تمويزات ص ٨٥ .
- (٨٩) سليم خليل نقاش ، مصر للمصريين ، القاهرة ١٨٨٣ - ٥ ، ص ٤٩ .
- (٩٠) أوراق الثورة العربية ، محفظة رقم ١٢ قضايا المتهمين ملف رقم ٣١/٧ .
- (٩١) المصدر السابق ، ملف رقم ١٨٧ .
- (٩٢) دفتر ٥ تمويزات ص ١٩ ، ٤٥ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٥ .
- (٩٣) أوراق الثورة العربية ، محفظة رقم ١٢ قضايا المتهمين ملف رقم ٢٢٥/١٢ .
- (٩٤) دفتر صادر تلغراف من ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ ، تلغراف رقم ١٤١ .
- (٩٥) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص ١٩٣ ، ٢١٥ ، ٢١٦ .
- (٩٦) المرجع السابق ، ص ٢٢٧ .
- (٩٧) الرافعي ، المرجع السابق ، ص ٤١٩ .
- (٩٨) دفتر صادر تلغراف من ١١ يوليو ١٨٨٢ ، ج ١ صادر تلغرافات من الجهادية .
- (٩٩) أوراق الثورة العربية ، محفظة رقم ٧ قضايا المتهمين .
- (١٠٠) دفتر صادر تلغراف من ١١ يوليو ١٨٨٢ ج ١ تلغراف من وكيل الجهادية إلى مدير البحيرة .
- (١٠١) أوراق الثورة العربية ، محفظة رقم ١٢ قضايا المتهمين ، ملف رقم ع ٢٢٥/١٢ تلغراف
- وكيل الجهادية إلى مدير جرجا في ٥ أغسطس ١٨٨٢ .
- (١٠٢) الرافعي ، المرجع السابق ، ص ٤١٩ .
- (١٠٣) محفوظات الداخلية عربي ، محفظة رقم ٤٣ .
- (١٠٤) دار الوثائق ، محفظة رقم ٥٠٩ الأوراق والمذليات الخاصة بحدث وزارة إعرابي وأعوانه في مدة المرحوم محمد توفيق باشا ١٢٩٩ هـ . خطاب مدير القليوبية إلى تشريفاق خديوي في ٢٦ رمضان ١٣٠٠ هـ .

- (١٠٥) الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٤١٨ .
- (١٠٦) محفوظة رقم ٥٠٩ ، أوراق واردة من بعض المديريات برسم سعادة تشرىفات خديوى ومعها كشوفات بأسماء أشخاص صرفوا جهودهم فى المحافظة على حياة الأورباويين زمن الثورة العسكرية. خطاب مدير الغربية إلى سر تشرىفات خديوى مؤرخ ٢٤ رمضان ١٣٠٠ هـ (١٨٨٣) .
- (١٠٧) المصدر نفسه .
- (١٠٨) المصدر السابق .
- (١٠٩) المصدر السابق .
- (١١٠) المصدر السابق ، خطاب مدير جرجا إلى سر تشرىفات خديوى فى ٢٧ رمضان سنة ١٣٠٠ .
- (١١١) المصدر السابق ، كشف مرفق بخطاب مدير أسبوط إلى تشرىفات خديوى فى غاية رمضان سنة ١٣٠٠ هـ .
- (١١٢) المصدر السابق ، خطاب مدير المنيا إلى سر تشرىفات جناب خديوى فى غاية رمضان ١٣٠٠ هـ .
- (١١٣) المصدر نفسه .
- (١١٤) المصدر السابق ، خطاب مدير المنوفية إلى سر تشرىفات خديوى فى ٢٧ رمضان ١٣٠٠ هـ .

المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق غير المنشورة

(أ) مجموعة دار الوثائق التاريخية القومية بالقلعة :

- محافظ الثورة العربية (وعددها ٤١ محفظة) .
- محفظة بعنوان : أوراق تتعلق بالجيش المصرى والثورة العربية
- محافظ مجلس الوزراء : نظارة الداخلية ، نظارة الحربية
- محافظ مجلس النظر
- وثائق الحكومة النمساوية عن المسألة المصرية (مترجمة عن الألمانية)
- مجموعة برودلى الخاصة بمحاكمة العربيين .
- مذكرات إبراهيم الهلباى ، ومحمد على علوبة ، ومصطفى ياور (مخطوطة) .

(ب) مجموعة دار المحفوظات العمومية بالقلعة :

- ملفات الخدمة وربط المعاش .
- دفاتر قيد الأوامر الصادرة بديوان الجهادية عام ١٨٨١ .
- محافظ الداخلية : قلم عرض حالات ، المحافظ من ٣٦ — ٤٩ (عددها ١١ محفظة)
- تغطى الفترة من ١٢٩٨ — ١٣٠١ هـ
- دفاتر قيد العمد والمشايخ .

ثانياً : الوثائق المنشورة

- Blue Books : Egypt No. 5 (1882), Correspondence Respecting the Affairs of Egypt.
- Hansard's Parliamentary Debates : House of Commons, Vol. CCLXXII, London 1882.

ثالثاً : المذكرات المنشورة

- أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٣٤ .
- أحمد عرابى : كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العربية ، جزآن ، كتاب الهلال ، القاهرة ١٩٥٣ .

- قليني فهمي : مذكرات قليني فهمي باشا ، المنيا ١٩٤٧ .
- محمد عبده : مذكرات الإمام محمد عبده ، جمعها طاهر الطناحي ، دارالهلل ، القاهرة ١٩٦٩ .
- محمد فريد : مذكرات محمد فريد ، القسم الأول ، تاريخ مصر من ابتداء ١٨٩١ مسيحية ، تحقيق رءوف عباس ، القاهرة ١٩٧٥ .

وابعاً : الدوريات

- أبو نظارة ، أسبوعية ، يعقوب صنوع ، باريس ١٨٨١ .
- أبو نظارة زرقا ، أسبوعية ، يعقوب صنوع ، باريس ١٨٨٢ .
- الأحوال ، يومية ، بشارة تقلا ، الإسكندرية ١٨٨٢ .
- الإسكندرية ، أسبوعية ، سليم حموى ، الإسكندرية ١٨٨١ — ١٨٨٢ .
- الأهرام ، يومية ، سليم وبشارة تقلا ، القاهرة ١٨٨١ — ١٨٨٢ .
- البرهان ، أسبوعية ، يوسف شيت ، الإسكندرية ١٨٨٢ .
- التنكيث والتبكيث ، أسبوعية ، عبد الله النديم ، الإسكندرية ١٨٨١ .
- الجنة ، نصف أسبوعية ، سليم البستاني ، بيروت ١٨٨٢ .
- الحاوي ، أسبوعية ، يعقوب صنوع ، باريس ١٨٨١ .
- الطوائف ، أسبوعية ، عبد الله النديم ، الإسكندرية ١٨٨١ — ١٨٨٢ .
- العصر الجديد ، أسبوعية ، سليم نقاش ، الإسكندرية ١٨٨١ — ١٨٨٢ .
- الفسطاط ، أسبوعية ، إبراهيم سراج وعبد الغنى مدنى ، القاهرة ١٨٨٢ .
- المحروسة ، أسبوعية ، سليم نقاش وآخرون ، القاهرة ١٨٨١ — ١٨٨٢ .
- المفيد ، نصف أسبوعية ، حسن السيسى ومصطفى ثاقب ، القاهرة ١٨٨١ — ١٨٨٢ .
- الوطنى ، يومية ، جندى إبراهيم وميخائيل عبد السيد ، القاهرة ١٨٨١ — ١٨٨٢ .
- الوقائع المصرية ، نصف أسبوعية ، إدارة نشر المطبوعات بنظارة المالية .
- ثمرات الفنون ، أسبوعية ، عبد القادر قباني وأحمد حسن طيارة ، بيروت ١٨٨٢ .
- مصر ، أسبوعية ، أديب إسحق ، القاهرة ١٨٨٢ .

خامساً : المراجع العربية

- إبراهيم عبده : أبو نظارة ، إمام الصحافة الفكاهية المصورة وزعيم المسرح في مصر ١٨٣٩ - ١٩١٢ ، القاهرة ١٩٣٥
- جريدة الأهرام ، تاريخ مصر في خمس وسبعين عاماً ، دار المعارف القاهرة ١٩٥١ .
- أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ١٨٧٦ - ١٨٨٢ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٥ .
- أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم في عصر محمد علي ، دار النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٣٨ .
- أحمد لطفي السيد : المنتخبات ، جمعها إسماعيل مظهر ، الجزء الأول ، القاهرة ١٩٣٧ .
- إسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار ، الجزء الثاني ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٨٩٤ .
- الياس الأيوبي : تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل ١٨٦٣ - ١٨٧٩ ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٢٣ .
- أمين سامي : تقويم النيل وعصر عباس حلمي الأول ومحمد سعيد ، المجلد الأول ، الجزء الثالث ، القاهرة ١٩٣٦ .
- تيودور روزشتين : تاريخ المسألة المصرية ، ترجمة عبد الحميد العبادي ومحمد بدران ، القاهرة ١٩٢٣ .
- جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده : العروة الوثقى والثورة التحريرية الكبرى ، دار العرب للبستاني ، بيروت د . ت .
- جوليت آدم : إنجلترا في مصر ، تعريب علي فهمي كامل ، القاهرة د . ت .
- جورجى زيدان : تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر ، الجزء الثاني ، دار الهلال ١٩٠٣ .
- رءوف عباس حامد : النظام الاجتماعى في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ، دار الفكر الحديث ، القاهرة ١٩٧٢ .

- رفعت السعيد : الأساس الاجتماعي للثورة العربية ، القاهرة ١٩٦٧ .
- سليم النقاش : مصر للمصريين ، الاسكندرية ١٨٨٤ .
- سمير طه : محمد سلطان بين الوطنية والتبعية ، القاهرة ١٩٧٩ .
- صبحي وحيد : في أصول المسألة المصرية ، القاهرة ١٩٥٠ .
- صلاح عيسى : الثورة العربية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٢ .
- عبد الرحمن الرافعي : عصر اسماعيل ، الجزء الثاني ، القاهرة ١٩٣٧ .
- الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي ، القاهرة ١٩٣٧ .
- عبد المنعم الدسوقي الجميحي : عبد الله النديم ودوره في الحركة السياسية والاجتماعية ، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ١٩٨٠ .
- على بركات : تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره على الحركة السياسية ، ١٨١٣ — ١٩١٤ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٧ .
- على مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة ، ١٤ مجلدًا ، القاهرة ١٣٠٥ هـ .
- عمر طوسون : يوم ١١ يوليو ١٨٨٢ ، الإسكندرية ١٩٣٤ .
- فاطمة علم الدين عبد الواحد : الريف المصري في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ — ١٩١٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية البنات جامعة عين شمس ١٩٧٦ .
- فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية ، القاهرة ١٩٦٩ .
- لطيفة محمد سالم : القوى الاجتماعية في الثورة العربية ، هيئة الكتاب ، القاهرة ١٩٨١ .
- محمد أحمد خلف الله : عبد الله النديم ومذكراته السياسية ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٥٦ .
- محمد البارودي : تاريخ العائلة الخديوية وتفاصيل الثورة العربية ، القاهرة ١٨٩٧ .
- محمد خليل صبحي : تاريخ الحياة النيابية في مصر ، الجزء الخامس ، دار الكتب المصرية ١٩٣٩ .
- محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، القاهرة د . ت .

- محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الإنجليزي لمصر وموقف الدول الكبرى
لإزاءه ، الإسكندرية ١٩٥٢ .
- محمود الحفيف : أحمد عرابي الزعيم المفترى عليه ، مطبعة الرسالة ، القاهرة
١٩٤٧ .
- محمود فهمي : البحر الزاخر في تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر ، الجزء
الأول ، القاهرة ١٣١٢ هـ .

سادساً : المراجع الأجنبية

- Ahmed, J.M. : The Intellectual Origins of Egyptian Nationalism, Oxford U.P. 1960.
- Baer, G. : Studies in the Social History of Modern Egypt, Chicago 1969.
- Blunt, W.S. : Secret History of the English Occupation of Egypt, London 1907.
- Broadly, A.M. : How we Defended Arabi and his Friends, London 1884.
- Cromer : Modern Egypt, 2 Vols, London 1908.
- Chaille, Long Bey : Les trois Prophètes : Le Mahdi-Gordon — Arabi, Paris 1886.
- Dicey, E. : The Story of the Khedivate, London 1902.
- : Egypt of the Future, London 1907.
- Holt, P.M., ed. : Political and Social Change in Modern Egypt, London 1968.
- Jerrold, B. : Egypt under Ismail Pasha, London 1879.
- Landau, J. : Parliaments and Parties in Egypt, London 1953.
- Malet, E. : Egypt 1879 - 1882, London 1909.
- Marlowe, J. : Anglo-Egyptian Relations 1800 - 1952, London 1954.
- Milner, A. : England in Egypt, London 1899.
- Ninet, J. : Arabi Pacha, Paris 1884.
- Rifaat, M. : The Awakening of Modern Egypt, London 1947.
- Safran, N. : Egypt in Search for Political Community, Oxford U.P. 1961.
- Scotides, N. : L'Egypte Contemporaine et Arabi Pacha, Paris 1888.

المحتويات

الصفحة	* تمهيد :
...	الزحف الإمبريالى على مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر
٤	للدكتور : نبيل عبد الحميد
	* الفصل الأول :
...	المعارضة الوطنية وإرهابات الثورة
٤٣	للدكتور : رءوف عباس
	* الفصل الثانى :
...	وقائع الثورة
٧٣	للدكتور : عبد المنعم الجميلى
	* الفصل الثالث :
...	دور القوى الاجتماعية فى الثورة
١٣١	للدكتور : على شلبى
	* الفصل الرابع :
...	قيادة الثورة العراقية
١٨٩	للدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى
	* الفصل الخامس :
...	برلمان الثورة العراقية
٢١١	إسماعيل زين الدين
	* الفصل السادس :
...	حركة المطالبة بالأرض فى الثورة العراقية
٢٤١	للدكتور : على بركات
٣٨٩	

الصفحة

* الفصل السابع :

صحافة الثورة العراقية

للدكتورة لطيفة سالم ... ٢٧٥

* الفصل الثامن :

المعارك العسكرية للعراقيين

للدكتور سمير طه ... ٣١٧

* الفصل التاسع :

الموقف من الأجانب في الثورة العراقية

للدكتور : علي بركات ... ٣٤٣

* المصادر والمراجع : ... ٣٨١

رقم الايداع : ٤٥١٣ / ١٩٨١

الترقيم الدولى : ٩٧٧-٧٢٤٨-٢١-٠ ISBN



من مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

السلسلة الشهرية :

- ١ - تجسيد الوهم - (دراسة سيكولوجية للشخصية الإسرائيلية) (١٩٧١)
- ٢ - نمو الاقتصاد الإسرائيلي - عيسى محمد عثمان - (١٩٧٢)
- ٣ - نهاية التاريخ (مقدمة لدراسة بنية الفكر الصهيوني) - د. عبد الوهاب المسيري (١٩٧٢)
- ٤ - الشخصية العربية (بين المفهوم العربي والمفهوم الإسرائيلي) - السيد يسين (١٩٧٢)
- ٥ - استراتيجية إسرائيل بعد حرب أكتوبر - اللواء مصطفى الجمل (١٩٧٦)
- ٦ - الاتجاهات الجديدة في مجلس الشعب - (أشرف : السيد يسين (١٩٧٦)
- ٧ - الانتخابات الأمريكية وأزمة الشرق الأوسط - د. سعد الدين إبراهيم (١٩٧٦)
- ٨ - الصهيونية والعنصرية - أحمد يوسف القرمي (١٩٧٧)
- ٩ - قرار العرب في السياسة الإسرائيلية - د. السيد عليوه (١٩٧٧)
- ١٠ - التضامن العربي الأفريقي - نبيه الإصغاني (١٩٧٧)
- ١١ - مؤتمر جنيف واهتمالات السلام - د. محمد ربيع (١٩٧٧)
- ١٢ - الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ - د. يونان لبيب رزق (١٩٧٧)
- ١٣ - البحر المتوسط في الاستراتيجية الدولية - د. اسماعيل صبرى مقلد (١٩٧٧)
- ١٤ - الثورة الإدارية - د. نزيه نصيف الأيوبي (١٩٧٧)
- ١٥ - الثورة والتغير الاجتماعي ، أشرف : السيد يسين (١٩٧٧)
- ١٦ - الحوراء والقبلى الأروبي - عبد المنعم سعيد (١٩٧٧)
- ١٧ - صراع القوى الكبرى في أفريقيا - مجدى حماد (١٩٧٧)
- ١٨ - الاستراتيجية الإسرائيلية المقاومة في الأرض المحتلة - أسامة الغزالي حرب (١٩٧٧)
- ١٩ - المفوضى البترولية المصرية - طه عبد العظيم طه (١٩٧٧)
- ٢٠ - مشروعات الدولة الفلسطينية - د. على الدين هلال (١٩٧٧)
- ٢١ - استبعاد المهاجرين في إسرائيل - محمد السيد سعيد ، أميرة سلام (١٩٧٨)
- ٢٢ - ليكود والتسوية - أمل الشاذلي (١٩٧٨)
- ٢٣ - التجربة الجزائرية في التنمية والتحديث - خيرى عزيز (١٩٧٨)
- ٢٤ - سياسة التعليم في مصر - د. نزيه نصيف الأيوبي (١٩٧٨)
- ٢٥ - قضايا التنمية في الكويت - عبد الحامى محمد أحمد (١٩٧٨)
- ٢٦ - ثورة ٢٣ يوليو وتصفية الاستثمار في أفريقيا - أحمد يوسف القرمي (١٩٧٨)
- ٢٧ - اليهود العرب في إسرائيل - وهيد محمد عبد المجيد (١٩٧٨)
- ٢٨ - قضية الحدود في الخليج العربي - د. عبد الله الأشعل (١٩٧٨)
- ٢٩ - العرب وتعدنيات الحوار مع أفريقيا - على أبو سن (١٩٧٨)
- ٣٠ - استراتيجيات التنمية في العالم الثالث - د. نزيه نصيف الأيوبي (١٩٧٨)
- ٣١ - الملكية الزراعية في مصر بين ثورتين - د. على بركات (١٩٧٨)
- ٣٢ - المناخ المدن - لواء هضر الدهراوى (١٩٧٩)
- ٣٣ - النظام السياسى في اليابان رؤية عربية - عبد الكبير محمود عطا (١٩٧٩)
- ٣٤ - الثقافة السياسية المتغيرة في القرية المصرية - د. كمال الخولى (١٩٧٩)
- ٣٥ - الدبلوماسية السعودية في الخليج والجزيرة العربية - عبد الحامى محمد (١٩٧٩)
- ٣٦ - تونس - مسألة العروبة - جهاد عودة (١٩٧٩)
- ٣٧ - تجارة السلاح والعالم الثالث - د. سامى منصور (١٩٧٩)
- ٣٨ - السودان تحت الحكم الثنائى - القتيبانى عامر (١٩٧٩)
- ٣٩ - إسرائيل في تصورات الأمريكى - محمد السعيد إبراهيم (١٩٧٩)
- ٤٠ - العلاقات الفلسطينية العربية - وهيد عبد المجيد (١٩٧٩)
- ٤١ - مشكلات الاقتصاد الإسرائيلى - إبراهيم متولى نوار (١٩٧٩)
- ٤٢ - السياسة والثقافة في الصين - محمد نعمان جلال (١٩٧٩)
- ٤٣ - الصراع بين شطرى اليمن - حسن أبو طالب (١٩٨٠)
- ٤٤ - الدولة الفلسطينية - أشرف : السيد يسين (١٩٨٠)
- ٤٥ - عزيز المصرى والحركة الوطنية المصرية - د. محمد برج (١٩٨٠)
- ٤٦ - الحكم الذاتى - عبد العظيم محمد عبد العظيم (١٩٨٠)
- ٤٧ - التنمية الحضرية في التقنية والتحديث - خيرى عزيز (١٩٨٠)
- ٤٨ - عدم الاعتراف - د. سامى منصور (١٩٨١)
- ٤٩ - انتخابات الرئاسة الأمريكية - وهيد عبد المجيد (١٩٨١)
- ٥٠ - دراسات سياسية واستراتيجية - كمال محمد على والفت آغا (١٩٨١)
- ٥١ - المناظرة بين بطرس غالى وموشى ديان (١٩٨١)

هذا الكتاب

ستظل الثورة العربية وما حفلت به من أحداث حسام ، وما عبرت عنه من معاني بليغة معلما من المعالم الأساسية للتاريخ الفصالي المصري . ذلك أن الثورة لم تكن فقط محاولة للتخلص من الهيمنة الأجنبية ، ولكنها من خلال قيادة أحمد عرابي الذي اعتقد له لواء الإجماع المصري الوطني أثارت مطالب الشعب المصري فيما يتعلق بالديمقراطية والحرية .

وهذه الثورة أبلغ دليل على أن الشعب المصري حين تختصر في وعيه ارادة التغيير ، وحين تتفاعل مع هذا الوعي الثوري القيادة التاريخية قادر على التبرؤ والتحدى ، بما يتضمنه ذلك من مخاطر ، يقبلها مصحبا على العمل ، قاطعا بذلك سلسلة الخيبة الصارمة التي تمثل في تأثير العوامل الخارجية التي كانت دائما وأبدا هي الاستثمار الأوربي والهيمنة الغربية ، أو التي تتعلق بقوى المحافظة والرجعية الداخلية التي تحاول في العادة عبوق مسيرة قوى الشعب .

أن قدرة الشعب المصري على التحدى لم تضعف عبر الزمن ، وبالرغم من اخفاق عرابي وهزيمة الثورة ، إلا أنها كانت مدرسة رائدة للوطنية المصرية ، اختبر فيها الشعب المصري قدراته الحقيقية وجرب فيها قيادته ، وتعلم منها استراتيجية وتكتيك الثورة . لقد لعبت الثورة العربية دورا بارزا في تشكيل الوعي الوطني لأجيال متعاقبة من المصريين ، واشتارت لهم على الطريق المسحج : ليس هناك مجال لمحتل أجنبي يسيطر على الارادة المصرية ، وليس هناك مكان لقيادة مصرية متخاذلة لا ترقى لمستوى الوعي الشعبى الثورى . ان من يفقد مصر عليه أن يكون في مستوى تقاليد الشعب المصري في الممود والتحدى والثورة .

ولقد اخبرتنا ارادة الشعب المصري عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧ . وكان القرار التاريخى بالعبور في حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، أبلغ دليل على أن الشعب المصري ما زال وقفا لتقاليد الثورة ، وان تراث الثورة العربية لم يصحح مسد . ان هذا المؤلف الجمايى الذى شارك في تأليفه مجموعة من خيرة المؤرخين المصريين ليس سوى تحية لذكرى الزعيم أحمد عرابي ، وللثورة العربية في مناسبة مرور مائة عام على قيامها .

